

كيف نفهم سياسات العالم الثالث

نظريات التغيير السياسي والتتوية

تأليف: بي. سي. سميث

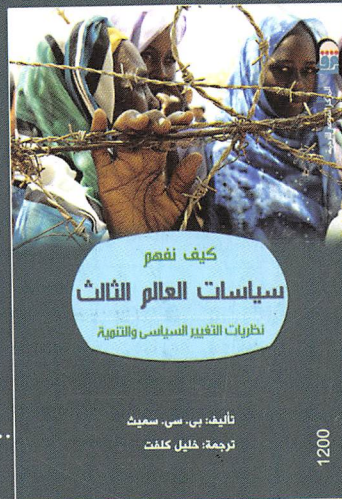
ترجمة: خليل كلفت

1871

يقدم كتاب "كيف نفهم سياسات العالم الثالث" لمؤلفه
البروفيسور البريطاني بي. سي. سميث مدخلا شاملا
ونقديا إلى النظريات الرئيسية للعلم السياسي المستخدمة
لفهم التغيير السياسي في البلدان النامية.

ويُلقي الكتاب نظرة عامة على المجموعة المتنوعة من
المؤسسات والعمليات في العالم الثالث، كما يقدم تقييماً
نقدياً للأطر التفسيرية الرئيسية التي يستخدمها العلماء
السياسيون لفهمها. ويدعم المؤلف مناقشته على طول
الكتاب بأمثلة معاصرة مختارة بعناية من مختلف أنحاء
العالم.

وينتهي الكتاب إلى بحث عدم الاستقرار الذي يصيب
البلدان الفقيرة بكوارثه، موضحا الشروط الاجتماعية
والسياسية المطلوبة لاستقرار الديمقراطية في بلدان العالم
الثالث.



**كيف نفهم سياسات العالم الثالث
نظريات التغيير السياسي والتنمية**

المركز القومي للترجمة

إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1871

- كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات التغيير السياسى والتنمية

- بى. سى. سميث

- خليل كلنت

- الطبعة الأولى 2011

هذه ترجمة كتاب:

Understanding Third World Politics:

Theories of Political Change and Development – 3rd Edition

By: B.C. Smith

Copyright © 1996, 2003, 2009 by B.C. Smith

Arabic Translation © 2011, National Center for Translation

First published in English by Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Ltd under the title "Understanding Third World Politics 3rd edition" by B.C. Smith. This edition has been translated and published under license from Palgrave Macmillan. The author has asserted his moral right to be identified as the author of this work.

All Rights Reserved

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمركز القومي للترجمة

شارع الجبلية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ - ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤

El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.

E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524- 27354526 Fax: 27354554

كيف نفهم سياسات العالم الثالث

نظريات التغيير السياسي والتنمية

تأليف: بي. سي. سميث

ترجمة: خليل كافيت



2011

سميث، بي. س.
كيف نفهم سياسات العالم الثالث: نظريات
التغيير السياسي والتنمية/ تأليف: بي. س.
سميث؛ ترجمة: خليل كلفت. - القاهرة: الهيئة
المصرية العامة للكتاب، ٢٠١١.
٦١٢ ص؛ ٢٤ سم. - (المشروع القومي للترجمة)
تدمك ٥ ٨٧١ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ - الدول النامية - الأحوال السياسية.
أ - كلفت، خليل. (مترجم)
ب - العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٨٣٠ / ٢٠١١
I. S. B. N 978 - 977 - 421 - 871 - 5
ديوى ٩١٧٢٤، ٣٢٠

تهدف إصدارات المركز القومي للترجمة إلى تقديم الاتجاهات والمذاهب الفكرية المختلفة للقارئ العربى، وتعريفه بها. والأفكار التى تتضمنها هى اجتهادات أصحابها فى ثقافتهم، ولا تعبر بالضرورة عن رأى المركز.

إهداء المؤلف

إلى

Liam ليام

و

Laura لورا

المحتويات

14	قائمة الجداول والأشكال
15	مقدمة للمترجم
39	قدمة المؤلف
49	1- فكرة "عالم ثالث"
49	تعريف
50	الاستقلال السياسى
57	الدخول القومية
60	التصنيع
63	الاندماج فى الاقتصاد العالمى
67	التنمية البشرية
76	مفهوم عالم "ثالث"
78	معانٍ وأهداف
83	عوامل متغيرة
94	الخلاصة: قيم العالم الثالث
99	2- التحديث والتنمية
99	التنمية الاجتماعية
101	من التراث/التقاليد إلى الحضارة
103	المجاز العضوى

104	الهيكل/البنية والوظيفة
108	النظام السياسى
119	التغيير السياسى
127	إسهام نظرية التحديث
129	مشكلة "التراث/التقاليد"
132	العلمنة والدين
137	أنماط ثنائية
139	مفهوم "الدَّمج"
142	الأحادية
144	التَّمخُور الإثنى
146	التغيير والسببية
148	تناظرات بيولوجية
149	تعاريف
151	تغييرات فى مواضع التشديد على الأهمية
153	الخلاصة
155	3- سياسات الاستعمار الجديد والتبعية
155	الاستقلال الدستورى
158	سياسات الاستعمار الجديد
161	السلطة السياسية وللمصالح الخارجية
164	النُّخب الكميرادورية
167	تبعية من خلال المساعدة

172	الدولة المستقلة والقوى السياسية
178	نظرية التبعية
182	عناصر نظرية التبعية
191	التبعية والأداء الاقتصادي
193	التبعية والطبقة
195	مستويات العمومية
197	الهرمية/الهيراركية
198	المغزى السياسى للاستقلال
200	التبعية والدقراطية
202	الخلاصة
205	4- الدولة والسياسة فى العالم الثالث
205	مناظرات
207	النظام السياسى التعددى
216	الدولة بعد-الاستعمارية
222	الدولة البونابرتية: باكستان
225	الدولة البونابرتية: تنزانيا
229	دولة بيروقراطية مفرطة النمو
233	الدولة البيروقراطية-السلطوية
237	جدل الدولة-المجتمع
242	العولمة والدولة-الأمة
251	الخلاصة

255 الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية
255 التعبئة الجماهيرية
256 دور الأحزاب السياسية
262 أيديولوجيا الحزب
266 الأنظمة الحزبية
268 أنظمة الحزب الواحد
279 زوال الحكم الحزبي
281 الأنظمة الحزبية والدَّفْرَطة
286 بقاء الأحزاب كمنظمات
292 الانقسامية والمحسوبية
296 الخلاصة
297 6- البيروقراطية والسلطة السياسية
297 تحدّي البيروقراطية
300 مفاهيم البيروقراطية
306 السلطة السياسية للبيروقراطية
316 البيروقراطية والوصول
322 طبقة حاكمة
325 الحدّ من البيروقراطية
334 الخلاصة
337 7- التدخّل العسكريّ في السياسة
337 مدخل

340	تفسير التدخُل العسكُرِي
343	أشكال التدخُل
349	الانقلاب العسكُرِي
353	الحراك الاجتماعي والتدخُل العسكُرِي
356	القوات المسلحة والطبقة الوسطى
361	التنمية الاقتصادية والتدخُل العسكُرِي
363	الثقافة السياسية
365	العوامل التنظيمية
371	التأثير الأجنبي
373	القوات المسلحة والدقُرطة
380	الخلاصة
383	8- القومية وسياسة الانفصال
383	مدخل
385	الانفصال
388	ردود الفعل على الانفصال
392	القومية
398	الاندماج السياسي
402	الاستعمار الداخلي
412	ميزان الأفضلية/المزايا
419	النخب والطبقة
425	الخلاصة

427	9- عدم الاستقرار والثورة
427	مدخل
429	صعوبات مفاهيمية
434	الوفرة والفقير
440	معدل النمو
443	ثورة التوقعات الصاعدة
446	التأثيرات الأجنبية
447	الإثنية
451	الثقافة السياسية
455	اللامساواة
462	الصراع الطبقي
463	أزمة نفوذ الدولة
466	المأسسة السياسية
469	الثورة في العالم الثالث
475	الخلاصة
479	10- الدقراطية في العالم الثالث
479	مدخل: "الموجة الثالثة" والعالم الثالث
481	مفاهيم "الديمقراطية"
483	الانتقال إلى الديمقراطية
490	قابلية الانتقال للتغير
496	توطيد الديمقراطية

497	الشروط الاقتصادية المسبقة لتوطيد الديمقراطية
504	الوساطة السياسية
506	الثقافة السياسية
510	المجتمع المدنيّ والدَّقْرَطَة
514	توازن القوة
516	التنمية المؤسّسية
523	التأثير الأجنبيّ
525	الخلاصة
527	11- الخلاصة: الديمقراطية والتنمية
527	الديمقراطية والتحديث
531	الديمقراطية والتنمية
538	الدولة الديمقراطية التنموية
544	استقرار الديمقراطية
547	التأثيرات الخارجية والديمقراطية
551	بيبلوجرافيا

قائمة الجداول والأشكال

الجدول:

- 1-1 نصيب الفرد من الدخل القومي، 1966-2007 (58)
- 2-1 القيمة المضافة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1990-2006 (61)
- 3-1 التوظيف الإقليمي حسب القطاع، 1996-2006 (62)
- 4-1 الاندماج في الاقتصاد العالمي، 1990-2005 (64)
- 5-1 التنمية البشرية، 2005 (66)
- 1-2 حرية الصحافة، 1996-2008: النسب المئوية للبلدان المصنفة غير حرة أو حرة جزئياً (116)
- 1-3 خدمة الدين، 1990-2005 (169)
- 2-3 المساعدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 1990-2005 (170)
- 1-6 التوظيف الحكومي في منتصف تسعينيات القرن العشرين (298)
- 1-9 النسب المئوية للأنصبة من الدخل والاستهلاك، أفقر وأغنى 20 في المائة من السكان، البلدان المرتفعة والمنخفضة الدخل (456)
- 2-9 النساء في البرلمان، بلدان مختارة (460)
- 1-10 الحرية: اختلافات إقليمية، 2007 (480)

الأشكال:

- 1-9 إشباع الحاجات والثورة (444)

مقدمة للمترجم

هذا كتاب بمثابة موسوعة مصغرة عن العالم الثالث اليوم، عن نظريات التفسير والتغيير المتعلقة به، وكذلك عن التطورات الأساسية الجارية فيه. وهو بمثابة موسوعة، غير أنه لا ينظم مادة موضوعه فى مداخل مرتبة ألفبائياً، وما يجعله أقرب ما يكون إلى الموسوعة هو أنه يشمل بالبحث التفصيلي الجوانب الأكثر أساسية فى نظريات وممارسات واتجاهات وأقدار البلدان النامية أو الأقل نمواً أو المتخلفة، وفقاً لتسميات متعددة لنظريات متعددة لنفس العالم.

وبين سؤالى: ما المقصود بالعالم الثالث؟ وما فرص التغيير أمامه؟ لا يكاد الكتاب يترك أى ظاهرة مهمة خارج بحثه. وتتقاطع هذه الظواهر وتتداخل. أى أن الكتاب عندما يبحث ظاهرة من ظواهر بلدان العالم الثالث إنما يبحثها من كل أبعادها، وبالأخص فى علاقاتها العميقة والمتنوعة مع كل الظواهر الأخرى.

وعلى سبيل المثال: فإنه يجرى بحث البيروقراطية بمختلف أبعادها: البيروقراطية بوصفها جهاز الدولة الإدارى، والبيروقراطية كطبقة حاكمة، والبيروقراطية والديمقراطية. وعندما يبحث التفرعات والتتويجات المتعددة لهذه الجوانب فى علاقاتها المعقدة مع مختلف جوانب كل ظاهرة أخرى سنجد أن الهدف يتمثل دائماً فى الإلمام الواضح بعلاقة أساسيات وتفاصيل كل ظاهرة بأساسيات و كل ظاهرة أخرى.

ما العالم الثالث؟ ما النظريات التي تفسر واقعة الراهن وتطوراته؟ ما التحديث؟ ما التنمية؟ وحقائق دولة العالم الثالث في علاقاته بمجتمع العالم الثالث وفي أشكال التحقيق البالغة التعقيد لكل من هذه الدولة وهذا المجتمع؟ ولكي نفهم العالم الثالث المعاصر يجرى بحث الاستعمار الجديد والتبعية، بالنظريات والوقائع والتطورات المعنية. وتتداخل مع كل هذا الأحزاب وطبيعتها وأوضاعها والأنظمة السياسية التي ترتبط بها، وتشابكات ولائها مع الولاء القومي العام، والولاء الإثني أو الفئوي وغير ذلك. ويجرى بحث كافة أبعاد القوات المسلحة والتدخلات العسكرية وعلاقاتها بالطبقة الوسطى ودورها في السياسة الداخلية والخارجية، كما يجرى بحث علاقاتها بالبيروقراطية والديمقراطية وأشكال الحكم. وتبرز قضايا الانفصال عن الدولة- الأمة أو الدولة القومية على أسس إثنية أو دينية أو غير ذلك. كما يجرى بحث "الدَقْرَطَة" democratization (1) في علاقاتها بكل هذه الظواهر والتطورات، وبالأخص بقضية التغيير. ويصل بنا كل هذا إلى المحصلة العامة لكل هذه الظواهر بكل تداخلاتها: أعنى التغيير باعتباره الثورة التي

(1) أعتقد أن لفظة "دَقْرَطَة" أفضل من لفظة "مَقْرَطَة"؛ لابندائها بالحرف الأول من لفظة "ديمقراطية"؛ أي الحرف الأول من لفظة "ديموس" demos أي "شعب" باليونانية، كما تتفق مع الصرف العربي في الرباعي المجرد وخماسيه واشتقاقاتها مثل "مَقْرَطَة" أيضا في هذا الجانب؛ كما أن "دَقْرَطَة" أفضل من "دَمَقْرَطَة" التي صارت شهيرة أيضا، فمع أن لهذه اللفظة الأخيرة ميزة أنها تأخذ حرفين من بداية الأصل اليوناني بترتيبهما إلا أنها تدخل في مشكلة مع قواعد وأصول النحت والاشتقاق لأنها لا تتفق مع الميزان الصرفي العربي في أي وزن من أوزانه، مما يخلق مشكلة اشتقاقية حقيقية - المترجم.

هى بدورها محصلة جدل الاستقرار وعدم الاستقرار فى بلدان العالم الثالث. والصراع محتدم بين القوى التى تدفعها المصالح الداخلية والخارجية إلى المحافظة على الاستقرار أو استعادته وبين القوى الداخلية العمالية والديمقراطية والاستقلالية المدفوعة بمصالحها إلى عدم النظر إلى الاستقرار على أنه بقره مقدسة، كما تؤدى فاعليتها السياسية إلى زعزعة الاستقرار القائم أو تعميق وتوسيع نطاق عدم الاستقرار عندما تحتدم صراعاته الاجتماعية والسياسية. وتمثل محصلة هذه الصراعات آفاق ، أو معوقات، التغيير وبالأخص فى صورة عملية الدقّرة.

ومن هنا فإن هذا الكتاب سيكون بالغ الفائدة للدارس الأكاديمى للعلوم السياسية، ولكن أيضا للسياسيين والنشطاء ومناضلى مختلف الأحزاب والحركات والمنظمات الطامحة إلى التغيير. وبدلا من ضيق الأفق القومى الذى يحصر أصحابه فى النظر من الزاوية المصرية أو العربية لكل ظاهرة سياسية يضع الكتاب أمام القارئ المصرى أو العربى تجربة أوسع. ذلك أن العالم العربى أو الشرق الأوسط جزء لا يتجزء، كما يقال، من العالم الثالث، مهما تعددت خصوصياته. وبدلا من الشوقينية المنكرة التى قد تقدّم لنا تصورات وردية عن أنفسنا تتناقض تماما مع أوضاعنا الحقيقية، وكذلك بدلا من جلد الذات باعتبار أن العرب هبطوا إلى الحضيض بسبب خصائص ملازمة لهم قوميا أو ثقافيا، وكذلك بدلا من التصورات الساذجة التى مؤداها أن العرب والمسلمين مستهدفون بوصفهم كذلك ، أى بدلا من عنصرية تمجيد الذات برفعها فوق كل الأمم الأخرى أو عنصرية احتقار الذات (ذلك أن كلا من تمجيد الذات واحتقار الذات عنصرية مقبّنة)، بدلا من كل هذا، وبدلا من

سلبيات فكرية أخرى يجذبنا الكتاب إلى تجربة أوسع، ونظرة أوسع إلى كل من التفسير والتغيير في عالم أوسع ينتمى إليه العرب والمسلمون، أى العالم الثالث الذى تتعدد خصوصياته ذات الكثرة الهائلة، ولكن تشترك كل بلدانه فى تجربة الاستعمار الكولونيالى والاستعمار الجديد والإمبريالية، مع أن هذه العلاقة الاستعمارية والإمبريالية، رغم أنها واحدة فى جوهرها، تمثل كثرة هائلة بدورها من الخصوصيات التى هى محصلة لطبيعة وخصائص ونظريات البلد الاستعماري (إنجلترا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، هولندا، بلجيكا، إيطاليا، ألمانيا، إلخ.)، فى المرحلة الكولونيالية، مع إضافة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى السابق فى مرحلة الاستعمار الجديد) وطبيعة وخصائص وثقافة كل بلد من بلدان العالم الثالث خضع للاستعمار أو شبه الاستعمار، عندما كان البلد المعنى مستعمرة، وللأستعمار الجديد عندما صار البلد المعنى مستقلا بالمعنى القانونى الدولى، وبالمعنى الدستورى، بعيدا عن الاستقلال الحقيقى الاقتصادى والسياسى.

وينطلق الكتاب من النظر إلى الأساس السوسولوجى للنظرية السياسية الوظيفية والأساس الاقتصادى لنظرية التبعية على أنها مُعطى، كما يقول. وتكون المحصلة وضع بلدان العالم الثالث على أرضية ذات خصائص سياسية واقتصادية عريضة تشترك فيها هذه البلدان مع أخذ التنوع الواسع النطاق فى الاعتبار. ويجرى إيضاح ما هو مشترك بين بلدان العالم الثالث بأمثلة مباشرة من كل قارات وبلدان ودول ومناطق وأقاليم هذا العالم، كما يجرى إيضاح التنوع من خلال أمثلة من بلدان متنوعة فى كل قارة من القارات الثلاث.

والصورة الكاملة المجمعّة من هذه الأمثلة وسياقاتها وتفسيراتها ووحدود تغييراتها صورة قاتمة بل مأساوية في حقيقة الأمر: هزال الإنتاج والاقتصاد، هزال التجارة مع العالم، تدهور كافة الخدمات على كل المستويات، وباء الانقلابات العسكرية في الحياة السياسية، وباء الفساد المنفلت، الفقر والجوع والمرض والأمية والأوبئة، الحقائق الديموجرافية المفزعة، التدخل الأجنبيّ الواسع النطاق في كل المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه البلدان بما في ذلك التدخلات العسكرية المباشرة من خلال الغزو المباشر كما كان الحال بالأمس في جنوب شرق آسيا، وكما هو الحال اليوم في منطقتنا في أفغانستان والعراق ولبنان وفي البلدان المرشحة الأخرى في عالمنا العربي (وبالأخص الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان وسوريا) والشرق الأوسط (وبالأخص إيران وباكستان).

والمحصلة باختصار هي "متلازمة" الاستقلال السياسيّ الدستوريّ والتبعية الاقتصادية للذين صاروا قَدَر العالم الثالث ومصيره في غياب مخرج حقيقيّ من هذا المأزق التاريخيّ.

ومآسى هذه "المتلازمة" مفزعة بأبعادها التي تتجسد في سوء التغذية والجوع والفقر وتدهور الأحوال الصحية والتعرض لأهوال القمع والحروب الأهلية والغزوات والتدخلات الخارجية وأهوال الأوبئة المتفشية. والمنطق الطبيعيّ لهذه السيرورة المأساوية مخيف، ببساطة لأنه لا يوجد في الحركة المؤارة لحياة البشر بكل تطوراتها الراهنة شيء من قبيل "محلّك سر". وإذا كان الملايين وعشرات الملايين من البشر يموتون اليوم كل عام من الجوع والأمراض والأوبئة، وإذا كان المليارات من البشر يحيون اليوم في معاناة

متواصلة لهذه المآسى، فإن الاستنتاج المنطقي الوحيد هو أن مليارات البشر في العالم الثالث يتعرضون على المدى القريب والمتوسط للفناء والانقراض. وفي أزمنة سابقة كنا نقرأ كتبًا بعناوين من قبيل "العالم الثالث في معركة البقاء"، وفي غياب مخرج من هذه الأوضاع تغدو معركة البقاء مهددة بأن تغدو دروب الفناء والانقراض، وعلى هذه الدروب ينطلق قطار العالم الثالث بسرعة مُدوّحة، وبالأخص بلا سائق، كما قال جورباتشوف ذات يوم عن الاتحاد السوفييتي الذي صار سابقا، ذلك أن الأنظمة الحاكمة في العالم الثالث ليست جزءًا من الحل، بل ليست مجرد جزء من المشكلة، إنها في الحقيقة في علاقاتها الوثيقة بالقوى الاستعمارية الخارجية المشكلة بشحمها ولحمها، ولا أمل في أن يأتي أي حل منها.

فمن أين يأتي الحل؟ وما المخرج من هذا المأزق التاريخي؟ .
ولا شك في أن بلدان العالم الثالث تضم بين طبقاتها طبقات مدفوعة، بحكم مصالحها التاريخية، إلى التغيير والثورة، ولا شك في أن لهذه الطبقات حركات سياسية واقتصادية واجتماعية وأحزاب سياسية ومنظمات متنوعة لا تُحصى ولا تُعدّ، ولا شك في أننا إزاء حراك كبير موار في كل مكان في العالم الثالث، تحت رايات تمثل أيديولوجيات متنوعة عديدة تتراوح بين الأفق العمالي الاقتصادي الإضرابي والأفق الاشتراكي الماركسي وغير الماركسي والأفق الديمقراطي العام والأفق الإثني الانفصالي وأفق الأصوليات المتنوعة العديدة. وتقدم كل أيديولوجيا نفسها على أنها، هي دون غيرها، "الحل"، فالشيوعية هي "الحل"، والإسلام هو "الحل"، والديمقراطية هي "الحل".

غير أننا لا نرى أمامنا أى حل، رغم مزاعم كل هذه الأيديولوجيات. لماذا؟ لأن الواقع الاجتماعى-الاقتصادى-الثقافى هو صانع الأيديولوجيات وليس العكس. لأن الأيديولوجيات لا تصنع الواقع بل هى من صنعه. كذلك فإن الأيديولوجيات هى نظريات التغيير وليست التغيير ذاته. فقط عندما ينطلق التغيير التاريخى من عقالة تأتى النظريات والأيديولوجيات والأفكار لإرشاده. على أننا لسنا إزاء مرحلة زمنية للتغيير من تحت تأتى عند اكتمال عناصرها مرحلة النظرية المرشدة. والحقيقة أن النظرية الثورية تأتى من المثقفين وتتطور خطوة خطوة، غير أنها تنتقل إلى مرحلة النظرية المرشدة لثورة عندما تلتقى بهذه الثورة فى سياق تطورها التاريخى، خطوة خطوة، وصولاً إلى لحظة جديدة تنتقل فيها النضالات الاقتصادية الجماهيرية الواسعة إلى نضالات سياسية تاريخية مباشرة فى سبيل سلطة الدولة، وتنتقل فيها النظرية إلى نظرية مرشدة لهذه الثورة؛ لأنها صارت المكون الرئيسى لوعى مناضليها، قياداتها وجماهيرها، حيث يصير الفكر سلاحاً فكرياً "مادياً" بمعنى أن الجماهير الواسعة صارت مسلحة به.

"الحل" إذن هو الثورة.

وكان رد "أوديب" عند سوفوكليس على لغز الإسفنكس هو أن حل اللغز هو الإنسان؛ لأنه يحبو على أربع أرجل ثم يمشى على رجلين وأخيراً على ثلاث أرجل، حسب مراحل عمره، وكان رد "أوديب" أندرية جيد بأن حل اللغز هو الإنسان لأنه هو الحل لكل الألغاز. وبعيداً عن الكثرة الكاثرة من الأيديولوجيات المعاصرة من الفاشيات المزدهرة فى الغرب والأصوليات المزدهرة عندنا، والتي تعلن كل أيديولوجيا، وأى أيديولوجيا منها، أنها هى

الحل؛ يتمثل الحل التاريخي الحقيقي في الثورة، لأن التغيير الذي تنشده الطبقات المستغلة المقهورة التي تعتمد كل نظرة إلى التغيير على حركتها النضالية وحدها مهما كانت الثورة فاشية أو إسلامية أو شيوعية تقود بحكم منطقتها الاجتماعية-الاقتصادية-السياسي-الثقافي إلى الثورة الاجتماعية معتمدة على الأيديولوجيا الوحيدة التي ترشدها بوصفها كذلك.

غير أن أوضاع العالم الثالث، في حد ذاتها وفي علاقاتها مع أوضاع العالم اليوم، لا تترك فسحة للأمل في الثورة مفسحة المجال واسعا أمام البربرية المتفشية الآن في العالم الثالث وفي العالم كله.

وإذا كانت الثورة، قد بدت منذ لحظة بوصفها حل للغز، فإنها تبدو الآن بوصفها اللغز الذي يحتاج إلى حل؛ لأن حالة العالم لا تتبئ بثورة في المدى القريب والمتوسط، لا في الغرب ولا في الشرق، لا في الشمال ولا في الجنوب. ورغم أن الثورة ليست محالة إلى التقاعد الأبدى، فإنها ليست واردة على جدول العمل السياسي في أي وقت قريب، ولا أعنى النضال الثوري الوارد دائما، بل أعنى الثورة الاجتماعية الشاملة التي تشترط الشروط الموضوعية والذاتية. وإذا صح أن الثورة ليست محالة إلى التقاعد وليست واردة في مستقبل قريب أو متوسط أو منظور، فلا مناص من أن تفتتح هنا فجوة زمنية هائلة تمثل الخطر كله على شعوب العالم الثالث بالذات.

وهنا بطبيعة الحال أوهام هي بمثابة تعويذات متنوعة ضد الأخطار المحدقة. هناك من يتوهمون أن الإمبريالية العالمية لن تسمح بانقراض العالم الثالث في سبيل الاحتفاظ به كشريك تجاري. غير أن مثل هذه الأوهام إنما تتبع من الجهل الفادح بأن التبادل التجاري العالمي صار يتركز في التبادل

بين الشمال والشمال حيث يتضاءل نصيب الجنوب أو العالم الثالث بصورة متواصلة.

والأخطر تلك الأوهام التي تتبع من الأيديولوجيات. فالكثير جدا من الماركسيين ينطلقون من تأكيدات نظرية عامة دون أن يكلفوا أنفسهم عناء النظر نحو الواقع الاجتماعي-الاقتصادي-السياسي-الثقافي الفعلي في العالم الثالث. فهُم يرون الثورة كما تؤكد النظرية وينسون شروطها التاريخية كما تؤكد النظرية أيضا، ويتجاهلون الواقع الفعلي، ويواصلون بالتالي تفاؤلهم الساذج وحديثهم الساذج عن الثورة في العالم الثالث متجاهلين الفجوة الزمنية الفاعرة فاها والتي تبدو بمثابة نُقْب اجتماعي أسود يهدد بابتلاع العالم الثالث بأكمله. والثورة المنشودة لن تحدث إلا عند تواصل بقاء البشر، وهذا البقاء ذاته هو الذي تهدده الأوضاع الراهنة.

وللأصوليات، ومنها الأصولية الإسلامية، أوهامها الواسعة. وإذا كان الإسلام هو الحل، فإن هذه الأصولية تتطلع أيضا إلى الثورة التي هي الحل. ولكن هل تستطيع الأيديولوجيا السياسية الإسلامية أن تقفز فوق الأوضاع الاجتماعية-الاقتصادية التاريخية في سبيل إحداث ثورتها. وماذا عسى أن تكون الثورة الإسلامية؟ هل هي ثورة تغير ضمير الإنسان المسلم بفضله الدعوة الدينية فتبقى في الإطار الديني الدعوى؟ أم هي ثورة اجتماعية تتمثل أسلحتها المادية في الحركة النضالية للطبقات العمالية والشعبية، وهي الثورة التي رأينا بوضوح عقبات عدم توفر الشروط الموضوعية والذاتية الضرورية لاندلاعها وانتصارها؟ وإذا كانت الأيديولوجيا السياسية الإسلامية تصلح كنظرية مرشدة لثورة سياسية، كما كان الحال في ثورة الإمام الخميني

فى إيران منذ أكثر من ثلاثة عقود، فهل تصلح أيضا كمنظريّة مرشدة لثورة اجتماعية شاملة وليس لمجرد ثورة سياسية ضمن نفس النظام الاجتماعيّ الواحد فى نهاية المطاف؟ .

وهنا يظهر تناقض كبير بين الدين والسياسية.

الأديان فى جانب مهم من جوانبها، بطبيعة الحال، حامل للفضائل المنشودة فى حياة البشر، وهى بطبيعة الحال الفضائل التى بلورتها التجربة البشرية فى مسيرتها الطويلة. ومن هنا فإنه لا يمكن إنكار وجود دور لها فى الحياة الأخلاقية للبشر، مع الاعتراف بأن البشر يظلون دائما قاصرين عن تحقيق تلك الفضائل فى سلوكهم فى الحياة. ولكن لماذا لا يتطابق هؤلاء البشر مع الفضائل التى تتطوى عليها تجربتهم البشرية وأديانهم ووثيقاتهم؟ لسبب بسيط: لأن الأخلاق الفعلية فى الحياة رغم تأثرها بالفضائل الدينية (وهى نفس الفضائل البشرية التى انتقلت إلى الوثنيات والأديان والقوانين الوضعية) تتبع من منابع أخرى للسلوك: تتناقض الأخلاق الفعلية دائما مع فضائل الأخلاق المثالية؛ لأنها تتبع من حياة البشر، من الحياة الاجتماعية الاقتصادية الثقافية التى تنعكس فيها مستويات التقدم التقنى والاجتماعى للبشر، وتنعكس فيها علاقات الاستعباد والاستغلال والقهر بين البشر، حيث يتوزع ضمير البشر بين القمع المادى والأيديولوجى والتمرد والمقاومة أو الاستكانة والخضوع. وقد أثبت تاريخ كل الأديان وكل الوثنيات وكل الحياة البشرية بكل الفضائل التى تدعو إليها أن الأخلاق الفعلية بخيرها وشرها لم تتطابق مطلقا مع المثل العليا للفضائل والأخلاق الدينية، وكان الانتصار دائما للأخلاق الفعلية التى لا شك فى أنها تتطوى على مبادئ لا تقوم بدونها حياة

اجتماعية للبشر، وهذه المبادئ الأخلاقية البشرية ذاتها إنما هي بدورها مثل عليا لا يمكن أن تتطابق معها الأخلاق الفعلية للبشر.

وإذا كانت الأديان (وكذلك الفلسفات والقوانين) تقدم لنا، في جانب من جوانبها، فضائل كبرى في السلوك في كل مناحي حياتنا، في معاملتنا الحياتية الأخلاقية والاقتصادية، فإن السياسة شيء آخر. السياسة هي علاقات الاستغلال والقهر المتواصلة كما تسجلها حوليات التاريخ البشرى بمداد من الدم والحديد والنار. فكيف يمكن أن نتصور أى توافق بين هذين النقيضين: الدين من جانب كونه دعوة إلى الفضائل ومكارم الأخلاق والسياسة كعلاقات استغلال وقهر بين الطبقات؟! .

وإذا كانت السياسة هي العلاقات بين الطبقات الاجتماعية فإن الدولة هي الأداة التي تدير بها طبقة من هذه الطبقات تلك العلاقات، وهذه الأداة بحكم طبيعتها تحمي مصالح الطبقة الحاكمة، وهي بطبيعتها مصالح استغلالية وقمعية؛ وبالتالي فإن الدولة تقوم على إدارة العلاقات بين الطبقات لحماية الاستغلال وتكون أدواتها في ذلك هي القمع المنهجي، من خلال الأجهزة الإدارية والقضائية والبوليسية والتمثيلية والأيدولوجية للدولة.

إن استيلاء الأيدولوجيا السياسية الدينية على الدولة في بلد من البلدان إنما يعنى أن تحلّ طبيعة الدولة محل طبيعة الدين، أى أن تسلك الأيدولوجيا الدينية كدولة في يد الطبقة الحاكمة تحمي مصالحها وتقمع معارضيهما الذين تعتبرهم أعداءها. ذلك أن ما يستولى على الدولة ليس الدين في سماواته بل البشر على الأرض المنتمون إلى طبقات ومصالح الطامحين لإدارة الدولة لتحقيق مصالحها رغم المشاعر والرغبات والتصورات التي

تملاً عقول وقلوب قواعد الحركات التي تتبنى هذه الأيديولوجيا الدينية السياسية والتي تتطلع إلى إقامة حياة عادلة على الأرض.

ولكن ألا يصدق الشيء ذاته على الثورة الاشتراكية أو الشيوعية والدولة النابعة منها؟ ألا يقوم نفس التناقض بين الأيديولوجيا والمثل العليا الشيوعية من جانب والدولة الاشتراكية التي تتأثر إلى حد ما بهذه الأيديولوجيا غير أنها تتأثر أكثر بالواقع الاقتصادي والطبقي التاريخي الموروث والقائم وبالصراع الطبقي المحتدم رغم مزاعم الانسجام؟ .

والحقيقة، كما أثبت تاريخ الدولة الإسلامية في أزهى عصورها، عصور الحضارة العربية الإسلامية، وكذلك تاريخ الخلافة العثمانية، وفي العصر الحديث (إيران)، هي أن الأيديولوجيا السياسية الإسلامية، السنية أو الشيعية، يحولها الواقع الاجتماعي-الاقتصادي إلى عامل من عوامله، أي إلى التعبير عن سيطرة وتسلط طبقة حاكمة على بقية الطبقات، وعلى البلدان المجاورة من خلال الفتوحات. ولم نر أي نتيجة أخرى تتمثل في تحرير حياة الإنسان المسلم الذي تواصلت معاناته وتواصل شقاؤه في سياق علاقات القهر والاستغلال.

ويمكن القول : إن الشيء ذاته أثبتته (في حدود تجارب القرن العشرين فقط بطبيعة الحال) تاريخ العلاقة بين الأيديولوجيا الشيوعية والدولة الناشئة عن الثورة البلشفية. وعندما انقلب العالم الذي ظل يُعتَبَر عالم الاشتراكية (الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية والصين وبلدان أخرى في آسيا وأمريكا اللاتينية) واتضحت بجلاء الحقيقة الرأسمالية-البيروقراطية لذلك العالم الشيوعي أو الاشتراكي صار من السخف ألا نعترف بأن التناقض

بين المثل العليا للأيدولوجيا الشيوعية والواقع التاريخي للدولة التي تنشأ عما سُمي بالثورة الاشتراكية. فهل كانت تلك ثورات اشتراكية؟ وهل تحققت فيها شروط الثورات الاشتراكية عند اندلاعها أصلاً؟ وهل تحققت السيرورة الاشتراكية بعد انتصار الثورة؟ .

وها هي الثورة الاشتراكية تتحول إلى لغز! وها هي دولتها تتحول إلى لغز!

ونعلم جميعاً أن الفوضوية، أو اللاسلطوية كما يفضل تسميتها بعض مناضليها، تقف موقف الرفض من دولة يفوضها التاريخ بالقيام بمهمة تحويل المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع شيوعي. وفي مناقشة دارت بيني وبين عدد من المناضلين الفوضويين أو اللاسلطويين بمدينة بيزا، إيطاليا، منذ أكثر من عام ونصف، في مكتبة عامرة بالمؤلفات الفوضوية وغيرها وتضم مخطوطات أصلية لكبار مفكريهم، وجدت منهم الرفض الكامل لفكرة حزب سياسي يعمل في سبيل قيادة ثورة يتم تنظيمها في دولة لتحقيق الشيوعية. وقلت لهم إنه ينبغي النظر إلى المستقبل بقدر ما يتعلق الأمر بالفوضويين والماركسيين على أنه مستقبل يختلف عن الماضي. فالفوضوية شيوعية والماركسية شيوعية وتدور نقطة الاختلاف الكبرى حول فكرة الدولة، وسيكون من الخطأ بعد تجربة الثورات المسماة بالاشتراكية خلال القرن العشرين والدول التي نشأت عنها وإعادة إنتاجها للرأسمالية من خلال سيطرة الدولة والبيروقراطية أن نتصور أن الماركسية سوف تحتفظ بنظرياتها عن الدولة والثورة كما هي، فالنضال في سبيل الثورة سيكون نضالاً طويلاً ناضجاً على العكس من الثورة البلشفية؛ وبالتالي ستكون الثورة أعمق

وجماهيرها أوسع وأنضج وعيا، وبالتالي فإنها لن تعتمد على دولة بنفس المواصفات اللينينية أو الستالينية أو الماوية، وستغدو العلاقة بين الدولة والديمقراطية مختلفة تماما عن كل شيء تحدث عنه الماركسيون أو توقعوه أو حققوه. ورغم أننا لا نعلم المدى الذى سيصل إليه هذا التطور فإننا على كل حال إزاء خطوة مهمة للغاية سوف تقطعها الماركسية بعيدا عن الدولة، الأمر الذى ينطوى على احتمال تقارب من نوع ما بين الماركسية والفوضوية، ولعل مما يدل على هذا التقارب الآن تلك الأشكال الهجينة التى تجمع بين الماركسية والفوضوية. وأعتقد أن على الماركسيين أن يبدأوا مناقشة معمقة تاريخية بمعنى الكلمة حول الثورة والدولة، حول كل منهما وحول علاقاتهما حتى يكون السير إلى الأمام ممكنا.

وإذا عدنا إلى الكتاب الذى أقدمه للقارئ فإن إحدى حسناته الكثيرة تتمثل فى أنه بعيدا عن الأمانى والأوهام والتفاؤلات الساذجة، يلفت نظرنا إلى أهمية الحساب. ولم يتناول الكتاب ظاهرة إلا واستغرق فى حساب مختلف احتمالات متغيراتها، على سبيل المثال: الإثنية والانفصال؛ فمتى تندفع إثنية أو حركة إثنية فى طريق الانفصال؟ ومتى تكون محاولتها ناجحة؟ ومتى تفشل؟ وما علاقة هذا بوضع يتميز بعدد قليل من الإثنيات المتناظرة القوة أو بوضع يتميز بكثرة من الإثنيات مع إثنية مهيمنة أو إثنتين مهيمنتين؟ وكيف يكون حساب ميزان الأفضلية/المزايا، فى المفاضلة بين البقاء ضمن إطار دولة قومية متعددة الإثنيات أو الانفصال عنها؟ وما علاقة المساواة أو اللامساواة الاقتصادية بذلك؟ ومتى تكون أشكال من النضال المسلح واردة؟ ومتى تكون غير واردة؟ كذلك فإن جدل الاستقرار وعدم

الاستقرار وشروط حظوظ كل منهما قضايا تخضع للحساب الدقيق، مثل كل القضايا والظواهر والتطورات الأخرى التي يبحثها الكتاب، ولهذا يكون تقييم مختلف نظريات العالم الثالث من حيث مزاياها ونقاط ضعفها على أساس مثل هذه الحسابات الدقيقة لمعطيات الواقع ومتغيراته بالمقارنة مع تفسيراتها، ولهذا أيضا فإن الديمقراطية، أو التبعية، أو الاستغلال، أو التدخل العسكري الداخلي أو الأجنبي وكل عنوان آخر (عشرات العناوين في الواقع) لا يرد العنوان الواحد منها في مكان واحد أو فصل واحد عند تناول موضوعه، بل يتكرر كل عنوان عند تناول كل عنوان آخر؛ لأن كل هذه الظواهر المتعددة إنما هي تجليات وعوامل ومتغيرات الكل الواحد المتمثل في الحياة الاجتماعية-الاقتصادية-السياسية-الثقافية للبشر على الأرض، حيث تؤثر كل ظاهرة في كل ظاهرة أخرى وتتأثر بها، وحيث يكون المركز في كل نقطة كما يمر المحيط من كل نقطة على العالم ككل وعلى كل ظاهرة في سياق تطورها. إن هذا الحساب الدقيق للعوامل والمتغيرات عند بحث كل تطور اجتماعي-اقتصادي يختلف تماما عن عالم الأوهام الذي يعيش فيه كثير من متقفينا الذين اعتادوا تسجيل المبادئ والمواقف والشعارات متجاهلين ضرورة بحث المسار الفعلي للتطورات. وما يميز حسنين هيكل بالذات عن كل متقفينا اليساريين جميعا تقريبا، رغم تكوينه الفكري الغربي، هو أنه ينكب على تحليل الواقع العيني ومساره العيني، منتهيا بثقة إلى تنبؤات تصيب كثيرا وتخب قليلا، على حين لا يقوم يساريونا إلا بالشجب والإدانة وإعلان المبادئ وترديد الشعارات دون أدنى اجتهاد.

ويذكر المؤلف في مقدمته، كما سنرى بعد قليل، أنه في هذه الطبعة الثالثة من طبعات كتابه (طبعة 2009)، حذف الفصل الخاص (في طبعتيه السابقتين) بنظريات الإمبريالية والكولونيالية الذي حلَّ تفسيرات العلاقات بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة التي صارت حاليا ذات أهمية تاريخية، إلى حد كبير، إذ حلت محلها أشكال الاستعمار الجديد، موضوع الفصل الجديد (الفصل 3). والحقيقة أن الكتاب لا يتجاهل الشروط التاريخية لنشأة العالم الثالث تماما، غير أنه لا يبحثها كما ينبغي للسبب الذي ذكره، أي لأن تلك الشروط لم تغد لها سوى أهمية تاريخية، في نظره، أو لأنه لا يمكن القول: إن الحالة الراهنة للعالم الثالث تفسرها الكولونيالية التي سيطرت على أراضيها وشعوبها في مرحلة تاريخية سابقة في نظر المؤلف أيضا.

على أن بحث التاريخ لا يمكن أن يصير "ذا أهمية تاريخية"، خاصة إذا كان تاريخا كبيرا إلى هذا الحد وقريبا إلى هذا الحد. ومن بين الاحتمالات النظرية والتاريخية أن يكون ذلك التاريخ قد وضع العالم الثالث داخل شروط موضوعية لا مخرج جذري منها إلا على سبيل الاستثناء القابل للتفسير بشروط جديدة تقوم بتحديد تلك الشروط الموضوعية التاريخية الموروثة.

والقصة باختصار شديد هي أن الدول الاستعمارية الأوروبية مع بداية دخولها المرحلة الرأسمالية قامت بفتح أراضي، وشعوب، ما يسمى الآن ببلدان العالم الثالث (في القارات الثلاث) والتي كانت قد تأخرت عن الوصول إلى المرحلة الرأسمالية. وفي هذه الحالة نجد دولا (خاصة إنجلترا وفرنسا وقبلهما إسبانيا والبرتغال وهولندا) تسير بخطى حثيثة على طريق الثورة الصناعية والرأسمالية والإمبريالية استعمرت بلدانا متأخرة أي قبل-رأسمالية

وحولتها إلى مستعمرات وأشباه مستعمرات، وأخضعها لعلاقات الاستغلال والنهب والقهر والاستعباد. كانت الدول أو البلدان الأخرى قابلة لأن يتم غزوها وفتحها واستعمارها فصارت مستعمرات، بسبب التقدم الرأسمالي المتواصل في البلدان الاستعمارية والوضع قبل-الرأسمالي الذي تواصل ترديته وتدهوره في ظل السيطرة الاستعمارية. ولا شك في أن الدول الاستعمارية تقوم من خلال سيطرتها بإدخال أشكال وأنواع من التقدم في أوضاع المستعمرات. ذلك أن السيطرة الاستعمارية كانت تعنى، في حد ذاتها، قيام الدول الاستعمارية والرأسمالية بوجه عام بتصدير السلع الصناعية إلى المستعمرات واستيراد المواد الأولية منها، وتصدير رؤوس الأموال إليها (لاستثمارها في شروط تحقق أقصى الربح في المستعمرات) وكذلك البشر (سواء بصورة مستديمة من خلال الاستعمار الاستيطاني أو بصورة مؤقتة بالأعداد الكافية للإدارة الاستعمارية والنشاط الاقتصادي والغزو الثقافي في كل مستعمرة). وهكذا يأتي الاستعمار الكولونيالي ثم الإمبريالي (منذ بداية القرن العشرين) إلى المستعمرات بالحضنة والمدن الحديثة والمواصلات الحديثة والكهرباء والأجهزة والمعدات الحديثة الصناعية والزراعية والخدمية وغير ذلك. ولا يمكن تصوّر الجوانب الحديثة للحياة في العالم الثالث بدون صعود الحضارة الرأسمالية في الغرب بكل منجزاتها ومخترعاتها وكذلك بكل توسّعها. ونكون هنا إزاء علاقة فاعلية ومفعولية بصورة بالغة النقاء في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. وهنا نرى بوضوح كيف يُعيد الغرب الرأسمالي خلق باقى العالم على صورته، وليس المقصود بحال من الأحوال تحويل باقى العالم إلى الرأسمالية، بل فرض علاقات السيطرة

والخضوع والتبعية على باقى العالم، وتعنى إعادة خلقه على صورة الغرب إعادة خلقه بما يتلاءم مع سيطرة الغرب ومصالحه وأهدافه، مع الاحتفاظ به، بكل الوسائل، فى إطار التبعية ومنعه من التقدم الرأسمالى الشامل، لأن تخلفه شرط لاستمرار السيطرة عليه واستغلاله ونهبه. وهنا يحدث تطور بالغ الأهمية فيما سُمى فى مرحلة تالية بالعالم الثالث (أى عالم المستعمرات وأشباه المستعمرات فى السابق): ثورة سكانية بدون ثورة صناعية وتستفحل هذه الظاهرة التى تكون فى مرحلة أولى نعمة (بالقياس إلى تكوين شعوب كبيرة نسبيا فى المستعمرات مع حياة حديثة أو شبه حديثة) وتنقلب فى مرحلة تالية إلى نقمة حقيقية (حيث يعيش مليارات البشر بدون اقتصاد حقيقى تقريبا فى ظروف من سوء التغذية والجوع والمجاعات والفقر والحروب الأهلية والتدخلات الإمبريالية).

وهكذا تنغلق الآفاق أمام حاضر ومستقبل هذه البلدان. ولم تمثل الاستقلالات والتنمية مخرجا جذريا من هذه الحالة، الحالة العالم-الثالثة. فالتنمية لم تكن تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية شاملة تقوم على الصناعة وثمارها على الزراعة والمجتمع والتحديث الثقافى. والنتيجة إخفاق التنمية والدخول فى مرحلة من التراجع التاريخى على كافة المستويات الاجتماعية-الاقتصادية-الثقافية. ومع هزال التنمية وإخفاقها تستمر وتتواصل وتتفاقم وتستفحل التبعية الاستعمارية لهذه البلدان التى يبقى استقلالها مجرد استقلال قانونى ودستورى إذ تظل سياستها أيضا تابعة.

وتتواصل هذه الثمرة الخبيثة التى كانت محصلة للتفاعل بين عمليتين مترامنتين هما: عملية وصول بلدان غربية إلى الرأسمالية أولاً؛ وبالتالى

سيطرتها على باقى العالم، وعملية استمرار المجتمعات والاقتصادات والتكوينات السياسية والثقافية قبل-الرأسمالية، وهى عملية إعادة إنتاج للتخلف والتدهور، فى باقى العالم، الذى يصير موضوعا للفتح والغزو والسيطرة.

ومن الخطأ اعتقاد أن هذا التاريخ غير البعيد ليس له سوى أهمية تاريخية، لسبب بسيط هو أن الوضع الناشئ عن الفتوحات الاستعمارية لا يكاد يترك منفذا للخروج منه، والدليل الدامغ هو إخفاق الاستقلالات والتميمات واستمرار التبعية الاستعمارية فى العالم الثالث.

على أن انقسام العالم، خلال أكثر من نصف قرن فى القرن العشرين، إلى غرب رأسمالى وشرق شيوعى، كما تصوره الغرب وكما تصوره العالم الثالث أيضا، فتح فى الواقع الفعلى حينا وفى عالم الأحلام الوردية أحيانا إمكانات وفرصا أمام بلدان العالم الثالث، ليس فقط فى حدود اللعب على الحبال دون إحداث قطيعة مع علاقات التبعية، بل أيضا فى الأفق الأوسع للتحول الاجتماعى التاريخى فى بعض البلدان بعيدا عن التبعية أو تحسينا لشروط التبعية.

وهنا قصور فادح فى الكتاب الذى أقدمه إلى القارئ. فرغم تركيزه العميق للغاية على التنوع البالغ القائم بين بلدان العالم الثالث؛ فإنه يحاول الابتعاد عن تمزيقها إلى مجموعات أبعد من مجموعات الدخل ومعدل النمو ونصيب الفرد كما تقدمها المؤسسات الاقتصادية الدولية. ويؤدى به هذا إلى تجاهل بلوغ التنوع فى بعض الحالات إلى الاختلاف العميق الذى قد يفتح الباب للخروج من خصائص وسمات مصير العالم الثالث بالنسبة لبعض

البلدان. ورغم الاختلاف المعترف به بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من ناحية والنمور الآسيوية القديمة والجديدة من ناحية أخرى، يتجاهل المؤلف أهمية بحث المصائر المحتملة لهذه النمور أو التناوين بعيدا عن قَدَر العالم الثالث ومصيره.

ويبدو الوضع الخاص للنمور، بانفلاته المتحقق أو المحتمل من مازق الحالة العالم-الثالثة مناقضا تماما للقصص الحديديّ الذي وضع فيه الاستعمار الكولونياليّ والإمبرياليّ العالم الثالث بلا مخرج محتمل منه. غير أنني أشرتُ فيما سبق إلى الاستثناء. ذلك أن أوضاعا تاريخية خاصة ترتبط بالأزمات الكبرى للرأسمالية العالمية من جانب وبظروف خاصة في بعض مناطق العالم من جانب آخر، يمكن أن تؤدي إلى سير بلدان تنتمي تاريخيا إلى عالم المستعمرات وأشباه المستعمرات أو حتى العالم الثالث نحو الرأسمالية بلا نعوت من خلال دروب خاصة.

وإذا كانت بلدان عديدة قد تأخرت عن رأسمالية أوروبا الغربية ثم لحقت بها مثل ألمانيا وروسيا وإيطاليا واليابان وغيرها، وهي بلدان لم تكن من مستعمرات الغرب الرأسماليّ، فإن النمور القديمة والجديدة تمثل مجموعة جديدة تسير في نفس الطريق رغم أنها لم تُعبرُ بَعْدُ بصورة حاسمة كل الحواجز والعقبات التي تعترض سبيل صيرورتها الرأسمالية، ولم تكن هذه البلدان، مستعمرات وإن كانت في وقت ما أشباه مستعمرات، بأغليبيتها أي واقعة بوجه عام تحت التأثير الاقتصاديّ والسياسيّ والثقافيّ العميق للكولونيالية والإمبريالية دون احتلال عسكريّ مباشر أو إدارة استعمارية مباشرة.

وتمثل التجربة الصينية الماوية الكبرى، أى الثورة الفلاحية بقيادة ماركسية تهدف إلى الاشتراكية والشيوعية، التقاءً فريداً بين هذا الظرف التاريخي في تلك المنطقة من العالم والظرف التاريخي الدولي المتمثل في وجود الاتحاد السوفييتي وقوته الاقتصادية والسياسية والعسكرية وتحت نفس الرايات الماركسية والشيوعية. ومن الناحية الموضوعية فإن بلداً رأسمالياً كبيراً وقوياً وجديداً على المسرح الدولي، وجديداً في كونه تكويناً رأسمالياً ناشئاً عن ثورة رأسمالية ذات قيادة ماركسية وشيوعية ساعد الصين الشبيهة بروسيا من نواح عديدة، وبالأخص من حيث الثورة الشعبية ذات المحتوى الرأسمالي والقيادة الشيوعية، على تفادي الوقوع تحت السيطرة أو التبعية الاستعمارية الجديدة، وبناء دولة رأسمالية عملاقة توشك على إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية والسياسية الأساسية في العالم، وتوشك على الدخول كقوة حاسمة في عالم متعدد القطبية.

وبطبيعة الحال فإن الأراضي الصينية الأخرى مثل تايوان وهونج كونج وكذلك كوريا الجنوبية سارت في طريق التطور الرأسمالي من درّب آخر هو درّب الالتقاء بين ظروف هذه البلدان التي كان يلقيها الخوف من الصين وروسيا والشيوعية في أحضان الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتلمظ على إدخالها في برنامجها لتطويق وحصار الصين والاتحاد السوفييتي ليس فقط عسكرياً، بل أيضاً من خلال خلق واجهات أو "فتارين" رأسمالية متقدمة ومتوهجة (رغم الديكتاتوريات التابعة في هذه البلدان)؛ وذلك على العكس من التوجه الرأسمالي العالمي العام: عدم السماح (بكل الوسائل) لباقي العالم بالتحول إلى الرأسمالية الحقيقية أو إلى الاشتراكية والشيوعية. وإذا

كان الغرب الرأسماليّ قد ساعد بقوة على انهيار كل تطور محتمل نحو الاشتراكية والشيوعية، ونجح أيضا في منع تطور باقي العالم إلى الرأسمالية، فقد فشل في منع تحول الصين إلى الرأسمالية، وساعد بنفسه في تطور رأسماليات أخرى ابتلعتها الصين (هونج كونج) أو ستبتلعها (تايوان)، بالإضافة إلى كوريا الجنوبية.

وبدلا من هذا نجد الصين في هذا الكتاب في قائمة واحدة مع السعودية، ومع زامبيا، ومع السودان، وغيرها، تحت عنوان واحد مضلل هو العالم الثالث.

وتبقى ملاحظة أخيرة على الكتاب.

في سياق بحثه العميق للعالم الثالث من حيث التفسير والتغيير، والاستقرار وعدم الاستقرار، والعوامل المتنوعة المؤدية إلى حفز أو تثبيط الثورة، لا يجد المؤلف، محقا في ذلك كل الحق، أفقا قابلا لمجرد النقاش سوى عملية الدقّرة في العالم الثالث، على أن هذا النقاش بدوره سلبي؛ ففي عالم الاستغلال، واللامساواة الاقتصادية، والقمع، والانقلابات والتدخلات العسكرية الداخلية والخارجية، والبيروقراطيات والدول المفرطة النمو، والحروب الأهلية، والحركات الانفصالية، والأصوليات والإثنيات المتناحرة، والثقافات قبل-الرأسمالية، وغير ذلك، لا تستطيع الدقّرة أن تكون عملية عميقة ناجحة.

وهنا لا تبقى سوى الأخطار الكئيبة التي تحدق بالعالم الثالث، ولا يتجاهل المؤلف تلك الأخطار التي يدركها جيدا ويتناولها كتابه دون مواربة.

غير أن هذا لا يكفي. لا يكفي أن نتحدث عن الأخطار البيئية والأوبئة والمجاعات والحروب الأهلية واستفحال الفساد وتدهور الرعاية الصحية وتفشى الفقر والجهل والمرض. لا يكفي الحديث عن هذه الأخطار وكأنها وضع فظيع دائم وثابت يسبب المعاناة والشقاء فى عالمنا الثالث. فالوضع الراهن ينبغى النظر إليه من زاوية تغيّره ومستقبله، فإذا كان هذا الوضع لا يتحسن ولا يتطور ولا يتقدم فإنه لا يظل على حاله. إن عدم السير إلى الأمام يعنى التراجع إلى الوراء. وعندما نتحدث عن التهميش طوال عقود طويلة فإن الاستمرار فى الحديث عن التهميش يصير مضللاً للغاية. وإنما يقود المزيد من التهميش المتواصل إلى أشكال قصوى من التدهور والانهيـار. وهنا تندمج الأخطار المتنوعة التى نتحدث عنها خطراً خطراً فى خطر كبير واحد مؤداه الانهيار والانقراض.

والحقيقة أنه قد يكون من الأدب والتهديب أن نكفّ عن إيـلام الناس بالحديث عن الأخطار القصوى، غير أن الحديث عنها بكامل أبعادها هو الذى يمكن أن ينقذ منها، وإن بصفة جزئية، وبدلاً من دفن رؤوسنا تحت الرمال ينبغى أن نننّبّه ونننّبّه إلى الأخطار القصوى المُسلّطة فوق رؤوسنا مثل سيف ديموقليس. ولعل هذا يدفعنا إلى التفكير العميق، والبحث العميق، على كافة المستويات؛ للتوصّل إلى مخرج حقيقى، قبل أن نصل إلى نقطة اللاعودة. وينبغى أن ندرك جيداً أنه يوجد شيء اسمه نقطة اللاعودة.

وأنا شخصياً لا أعرف مخرجاً حقيقياً مما نحن فيه! وأعتقد أن ما يواجهنا فى عالمنا الثالث هو هذا التحدى: التحديث الشامل السريع، الصناعى والثقافى، فى سباق مع الزمن، أو الانقراض، فهل نكون على مستوى

التحدّي؟! ولكن من المفوض تاريخيا بتحقيق هذا التحديث الشامل: الطبقات الاستغلالية التي تقهر الشعوب؟! أم الطبقات العاملة المضطهدة والمجموعة والمقهورة وبالأخص غير المسيّسة وغير الواعية فكرياً؟! والطبقات من النوع الأول تدفعها مصالحها وبالأحرى جهلها حتى بمصلحتها في الاستمرار بعيدا عن التحديث الرأسماليّ الشامل، والطبقات من النوع الثانی مقهورة ومجموعة رغم حركاتها الاقتصادية والإضرابية مع أن مصالحها التاريخية تتمثل في الاشتراكية فيما تتمثل مصلحتها المباشرة على الأقل في مجرد البقاء في سياق أيّ تقدم منقذ حتى وإن كان في إطار نظام رأسماليّ حقيقيّ. ذلك أن ما ينفذ العالم الرأسماليّ في الغرب أو الشمال ليس سوى الرأسمالية المتقدمة رغم استغلالها وقهرها لشعوب الغرب، مهما كان ما ينفذ مستقبل شعوبها يتمثل في الاشتراكية والشيوعية.

شرم الشيخ، 27 أكتوبر 2010

مقدمة المؤلف

يُمثل الهدف الرئيسي لهذه الطبعة الثالثة في تحديث البيانات، والمادة المكتوبة عن الحالة، ومناقشة المفاهيم، مع الإبقاء على أهداف وغايات الطبعتين السابقتين، وأعنى تقديم مدخل إلى محاولات العلم السياسي في سبيل فهم السياسة في البلدان الأقل نمواً. وتركز المراجعات أيضاً على المناقشة بصورة أوثق حول النظريات السياسية، بالنظر إلى الأساس السوسولوجي للنظرية السياسية الوظيفية والأساس الاقتصادي لنظرية التبعية على أنهما مُعطى. وكان الهدف الثاني هو التركيز بصورة أوثق على السياسات المعاصرة في البلدان النامية، مع الإشارة، بقدر الإمكان، إلى التطورات السياسية الراهنة.

وقد استتبع هذا حذف الفصل الخاص بنظريات الإمبريالية والاستعمار (الكولونيالية)، الذي حلّ تفسيرات العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة التي صارت حالياً ذات أهمية تاريخية إلى حد كبير، إذ حُلّت محلها أشكال الاستعمار الجديد، موضوع الفصل الجديد 3. غير أن المادة الخاصة بالتجربة السياسية والاقتصادية المتنوعة للاستعمار من الفصل القديم 2 تم إدماجها في الفصل الافتتاحي من أجل تحديد التراكبات التاريخية الأساسية التي تساعد في تشكيل السياسة المعاصرة في الدول بعد-الاستعمارية.

ومن أجل تحديد أنواع المجتمع التي يهتم بها الكتاب يبحث الفصل 1 مفهوم عالم "ثالث"، مميّزاً بين المعاني المختلفة التي ارتبطت بتعبير "العالم

الثالث"، ونفسير لماذا جرى التعبير عن شكوك بشأن صحة مثل هذه التسمية. وجرى وصف المشكلات الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية التي واجهت بلدان العالم الثالث والتغيرات الرئيسية التي جرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وتم تحديث الفصل ببيانات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية من "مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي"، و"تقارير التنمية البشرية" السنوية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تحت عناوين "الاستقلال السياسي"، و"الدخل القومي"، و"التصنيع"، و"الاندماج في الاقتصاد العالمي"، و"التنمية البشرية". وقد رُوِّجت مناقشة مفهوم "العالم الثالث" ليعكس نتائج التطورات، سواء فيما بين البلدان الفقيرة، أو بينها وبين مناطق أخرى في العالم، والتي لم تُعدّ تتوافق بسهولة مع مجموعتي العالمين "الأول" و"الثاني". كما فحصنا بصورة نقدية تصنيفين بديلين لفهم التقسيمات داخل العالم - "نهاية التاريخ" و"صدام الحضارات" - في ضوء الصراعات والتوترات المتواصلة داخل العالم الثالث وبينه وبين البلدان المتقدمة، خاصة أفريقيا وآسيا، وخاصة الصين.

ويبحث الفصلان التاليان المنظورات النظرية الرئيسية بشأن النوعية الشاملة للتغيير السياسي في العالم الثالث والتي تفسّر الوضع في مجتمعات تجد نفسها في تعبيرات "التحديث"، و"التنمية"، و"الاستعمار الجديد"، والتبعية. ويحدد الفصل 2 موقع جذور نظرية التحديث في النظرية الاجتماعية التطورية ومفاهيمها الأساسية المتمثلة في الاستمرار، والتقدم، والتعقيد المتزايد، والتخصّص. وقد قمتُ بتلخيص المادة المكتوبة عن الأسس السوسولوجية لعلم السياسة الوظيفي لإفساح المجال لتوضيحات وتحليلات مفيدة أكثر معاصرة. واستخدمت المادة الخاصة بـ "التمايز"، و"العلمنة"،

والحدائثة الثقافية لإثراء مناقشة "الثقافة السياسية" فى العلم السياسى الوظيفى. ويركز الفصل، بصورة أوثق، على المظاهر السياسية لنظرية التحديث. وقدمت توضيحات أكثر عن الطريقة التى تؤدى بها الوظائف السياسية فى بلدان العالم الثالث المعاصرة فى سبيل توضيح مدى انحراف سياسات العالم الثالث المعاصرة عن نموذج النظام السياسى الحديث الذى قام بصياغته الوظيفيون. وجرى وضع المظاهر الإشكالية للوظيفية - مفهومها عن التراث، والعلمنة، والتغيير، والتّمخُور الإثنى، والاندماج - فى سياق التطورات الراهنة فى مختلف مناطق "العالم الثالث".

ويبحث الفصل 3 مفهوم الاستعمار الجديد ومغزى الاستقلال الرسمى بالنسبة للمجتمعات بعد-الاستعمارية. ذلك أنه سرعان ما وجدت حكومات الدول المستقلة حديثا أن الاستقلال الدستورى لا يعنى أن فى متناولها سلطة الدولة ذات السيادة. وكان هذا نتيجة بقاء الموارد الاقتصادية تحت سيطرة المصالح الأجنبية الواقعة فى المراكز المتروپولية التى كانت تحكم بصورة مباشرة قبل الاستقلال. وجرى تفسير صعوبة وصف التجليات السياسية لهذه السيطرة، بالإشارة إلى التأثير السياسى للمصالح الاقتصادية الأجنبية، والنخب الكمبرادورية، والاعتماد على المساعدة. كما جرى بحث منظور مناقض يؤكد أن الاستقلال الرسمى غير الحياة السياسية تغييرا جوهريا فى الدول الجديدة.

وتذهب نظرية التبعية بالتفسير الاستعمارى الجديد إلى مدى أبعد بقيامها بمفهمّة conceptualization الهيراركية (الهرمية/التراتبية)، والتخلف underdevelopment، وفكّ التّمفصل disarticulation. كما جرى عرض

المظاهر الرئيسية لجدال حول طبيعة الرأسمالية فى المجتمع بعد-الاستعماريّ (بعد-الكولونيالى). ويجرى شرح العلاقات بين التبعية والأداء الاقتصادى، والطبقة الاجتماعية والدقّرة. democratization.

وتنتقل الفصول الأربعة التالية إلى ترتيبات مؤسسية نوعية ومحاولات العلماء السياسيين تقديم عرُوض نظرية صحيحة عن المؤسسات السياسية الأكثر أهمية فى مجتمعات العالم الثالث: الدولة، والأحزاب السياسية، والبيروقراطية، والقوات المسلحة. وكان الاهتمام بالدولة بعد-الاستعمارية جزئياً ردّ فعلٍ ضد الاختزالية الاقتصادية المائلة فى نظرية التبعية وجزئياً امتداداً لعودة إلى الاهتمام بطبيعة الدولة الرأسمالية ضمن الاتجاه السائد فى الفكر الماركسى. وفى الفصل 4 تجرى مقابلة نظرة تعدّدية للنظام السياسى مع التنظير الماركسى عن الدولة فى مجتمعات العالم الثالث. ويجرى إثبات أن سياسات العالم الثالث المعاصر بعيدة عن النموذج التعدّدى. ويجرى الشرح بالأمثلة لمختلف التصورات الماركسية للدولة بالإشارة إلى باكستان، وزيمبابوى، وتايلندا، قبل تطبيق النموذج البونابرتى على باكستان وتنزانيا. ويجرى بحث نموذجين يشدّدان على دور البيروقراطية فى الدولة بعد-الاستعمارية. ويمثل إطار مقارن لجدل الدولة-المجتمع نظرة بديلة إلى الدولة يوضّح كيف أن عمل وهيكّل الدولة لا يتأثران فقط بالبيئة السياسية، بل يؤثران فى الواقع على الثقافة السياسية والعمل الجماعى. ويجرى كذلك فحص خلاف حول آثار العولمة على الدولة.

ويبحث الفصل 5 نظريات تفسير دور الأحزاب السياسية فى سياسات العالم الثالث. ويجرى شرح الأسس الأيديولوجية فى الطبقة، والأفكار

السياسية الأوروبية، والدين، والإثنية، والشعبوية، وما يلزمها من سياسات الانقسامية والمحسوبية. ويجرى شرح تفسيرات نظام الحزب الواحد بأمثلة من حالات أوغندا وزيمبابوى. كما يجرى بحث العلاقة بين الأنظمة الحزبية والدقراطية فى العالم الثالث باستخدام مفاهيم المأسسة، وانفصاض الانحياز الحزبى *Partisan dealignment*، والنظام المتعدد الأحزاب. كما يجرى الاهتمام ببقاء الأحزاب كمؤسسات مع اكتساب الحركة فى سبيل الديمقراطية قوة الدفع فى العالم الثالث. ويجرى تصوير الشروط اللازمة للبقاء التنظيمى بالتجربة المستمدة من أمريكا اللاتينية، وزامبيا، وتايوان، وأوغندا.

والبيروقراطيات مهمة فى التنظيمات السياسية فى كل الأنظمة السياسية. ويميز الفصل 6 بين مختلف مفاهيم البيروقراطية ويوضح أنها جميعا مستوعبة فى التحليلات التى جرى تنفيذها عن دور البيروقراطية فى مجتمعات ودول العالم الثالث. ويجرى تصنيف مصادر السلطة البيروقراطية، وكذلك السمات البيروقراطية التى جرى اعتبارها علامات على نشوء نوع جديد من الطبقة الحاكمة. وتعنى البيروقراطية أيضا نوعا بعينه من العقلانية فى سياق التخصيص الرسمى للموارد النادرة. وعلى هذا يبحث الفصل 6 نظرية "الوصول" *access*. ويجرى شرح محاولات الحد من الأهمية السياسية للبيروقراطية، مثل التحرير الاقتصادى، والمبادئ الجديدة للإدارة العامة. وتستتبع هذه الأشياء التعاقد على الخدمات العامة، ليس فقط مع القطاع الخاص، بل أيضا مع "القطاع الثالث" المتمثل فى التنظيمات غير الحكومية، مما يخلق مشكلات محاسبة.

ويهتم الفصل 7 بالتدخل العسكرى والانقلاب العسكرى. ويتم عرض المشكلات المنهجية التى نواجهها عند شرح التدخل العسكرى. ويجرى تمييز وتصوير مختلف أنماط التدخل العسكرى فى السياسة بحالات من بورما، وإيران، وتايلندا. كما يجرى بحث العوامل التفسيرية التى يُعتبر أنها تفسر الانقلاب باعتباره الشكل الأقصى للتدخل: الحراك الاجتماعى، ومطالب الطبقة الوسطى، ومستوى التنمية الاقتصادية، والثقافة السياسية، والقدرة التنظيمية للقوات المسلحة، والثقافة، والتأثيرات الخارجية. وأخيرا يجرى بحث الفرضيات المتعلقة بالشروط الضرورية لتأمين أن القوات المسلحة "تبقى فى التكنات" بعد الدقطة.

وتعالج الفصول الأخيرة التحديات التى تواجه الوضع الراهن؛ وبالتالى عدم الاستقرار السياسى الذى يوجد فى كثير جدا من الأحيان فى مجتمعات العالم الثالث. أولا، يبحث الفصل 8 المطالبة بالاستقلال من جانب الأقليات الإثنية أو القومية: ظاهرة الانفصال *secession*. ويمثل هذا سمة واسعة الانتشار لسياسات العالم الثالث، ويكون رد الفعل عليه قاسيا فى العادة، كما تُثبت تطورات حديثة فى التبت والسودان. ويتم تصوير طبيعة القومية بمثال التبت وأماكن أخرى. وتجرى المقارنة بين النظريات الأصلوية *primordialist*، والظرفية *situationist*، والبنائية *constructivist* عن القومية. ويتم بحث أربع نظريات عن [النزعة] الانفصالية: الاندماج السياسى، ولاستعمار الداخلى، و"ميزان الأفضلية/المزايا"، والهيكل الطبقي، مع أمثلة توضيحية من بنجلاديش، وجنوب شرق آسيا، وفلسطين، وبيافرا القصيرة العمر، وكردستان، وسرى لانكا. ويجرى تأكيد أن تفسيرات القومية

والانفصال تحتاج إلى بُعدٍ طبقىّ بسبب الانقسام الاجتماعىّ المائل داخل الأقليات الإثنية، والقيادة البرجوازية الصغيرة لحركات الانفصالية الإثنية، وأهمية ردّ فعل الطبقة الساندة فى المجتمع "المركز" core community "على التعبئة السياسية القومية بالنسبة لمحصلة القومية.

وبعد تحديد بعض المشكلات المفاهيمية المرتبطة بتحليل عدم الاستقرار السياسىّ - محتواه المعيارىّ، ونمط النظام المعنىّ، والافتقار إلى تعريف إجرائىّ مُرضٍ لـ "عدم الاستقرار" يبحث الفصل 9 الشروط المسبقة النظرية الضرورية للاستقرار التى جرت صياغتها من حيث مستويات الفقر، ومعدلات النمو الاقتصادىّ، وثورة التوقعات المتصاعدة، والتأثيرات الأجنبية، والإثنية، والثقافات السياسية، واللامساواة، وأزمات السلطة، والمأسسة السياسية. وتشمل مناقشة أزمة الدولة مسألة الدول "الفاشلة" مثل الصومال. ويجرى تحديد نقاط الضعف النظرية أو التجريبية لبعض هذه الاستنتاجات، أى استنتاجات أن الارتباط لا يُثبت السببية بالضرورة، وأن البلدان الفقيرة والمتخلفة يمكن أن تكون مستقرة خاصةً إذا كانت سلطوية، وأن الاستقرار السياسىّ يمكن أن يسبب وفرة ونمو اقتصاديا، وأن معدلات مرتفعة للنمو والاستقرار سارا جنبا إلى جنب فى بعض البلدان.

ويناقد الفصل 10 المفهوم الخلقىّ للديمقراطية، قبل أن ينتقل إلى نظريات الانتقال الديمقراطىّ التى تحدد الأسباب الرئيسية للانتهيار السلطوىّ مثل الصراع النخبوىّ، والأزمة الداخلية، والضغط الدولىّ. وقد أنتجت متغيرية الانتقالات الديمقراطية مناظرات حول الأهمية النسبية للضغط النخبوىّ والشعبىّ من أجل التغيير، وتواتر التراجع الديمقراطىّ وإهمال

السلطوية المتواصلة. ويجرى تحديد الشروط المسبقة لتوطيد الديمقراطية باعتبارها الوفرة القومية، بنتائجها على المساواة والتنمية الطبقيّة؛ و"استقلال العوامل السياسية"؛ والمجتمع المدنيّ كقوة موازنة لسلطة الدولة؛ وميزان القوة داخل الديمقراطيات؛ وأهمية التنمية المؤسّسية لتوطيد الديمقراطية؛ والضغط من مصادر خارجية تسعى إلى تعزيز الديمقراطية، وحسن التنظيم والإدارة. وتمثّل المأسسة السياسية مظهرا من مظاهر "المؤسّساتية الجديدة" التي قدّمت إطارا آخر للتحليل السياسيّ المقارن.

ويبحث الفصل الختاميّ آفاق ديمقراطية العالم الثالث في ضوء نظريات التغيير السياسيّ التي نُوقشت في الفصول السابقة، ويفحص الحجّة القائلة بأنّ التنمية والديمقراطية قد لا تتوافقان، خاصةً نظرا للنجاح الذي حقّقته بعض الدول السلطوية في تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا. غير أنّ وزن الأدلة يشير إلى أنّ دولة تنموية ديمقراطية يجب أن تكون قادرة على تأمين التقدم الاقتصاديّ، بالإضافة إلى تقديم مزايا سياسية تتعلق بالحقوق والحريات والمشاركة السياسية، على حين أنّ السلطوية كثيرا ما فشلت في توفير التقدّم الاقتصاديّ والاجتماعيّ، حيث تمثّل زيمبابوي وكوريا الشمالية الحاليتين الرئيسيتين. وتكشف دراسة الدول التنموية، سواء أكانت سلطوية أم ديمقراطية، أنّ نمطا خاصا من تدخل الدولة مطلوب، بالإضافة إلى بيروقراطية موحّدة وكفؤة، ونخب سياسية وبيروقراطية قومية الطابع، و"استقلال ذاتيّ راسخ" في العلاقات بين الدولة والمجتمع. ومن المؤسف أنّ متطلبات التنمية الديمقراطية كلها بالغة الندرة في العالم الثالث.

وإننى لأدين بالعرفان لـ **ستيفن كينيدي** Steven Kennedy و**ستيفن**
فينهام Stephen Wenhan فى **بالجريف ماكميلان** Palgrave Macmillan،
وثلاثة من كتاب مراجعات الكتب المجهولين، على دعمهم، وتشجيعهم،
ونقدهم البناء. كما قَدَّمتُ **چينى بروكس** Jenny Brooks، أمينة المكتبة فى
جامعة إكستر University of Exeter مساعدة لا تُقَدَّر بثمن، كما فعلت
مهارات الكمبيوتر عند **ديفيد سميث** David Smith. ومرة أخرى قام **كيث**
پوفى Keith Povey بأداء مهام تحريرية بدقة. وقَدَّمتُ زوجتى **چين** Jane
تقليدا طويلا العهد من التشجيع والطمأننة بصبر. وآمل أن يشعروا بأن النتيجة
تستحق جهودهم.

ب. سى. سميث

فكرة "عالم ثالث"

تعريف :

مادام هذا الفصل يبحث جدالا حول عبارة "العالم الثالث" فإن من الملائم أن نبدأ بتعريف. وفي سبيل تحديد موضوع هذا الكتاب، والوقوف على تنوع الشروط الاجتماعية والاقتصادية داخل العالم الثالث، وتقديم عرض موجز للتغيرات الرئيسية التي تجرى الآن في بلدان العالم الثالث، فإنه ينبغي توضيح السمات المميزة الأساسية لحالة العالم الثالث، وفي حدود هدف هذا البحث سيتم تعريف العالم الثالث على أنه مجموعة من البلدان لها تاريخ استعماري (كولونيالي) وتتخبط في عملية التنمية اقتصاديا واجتماعيا انطلاقا من حالة تتميز بالدخول المنخفضة، والاعتماد على الزراعة، والضعف في العلاقات التجارية، والحرمان الاجتماعي بالنسبة لأقسام واسعة من المجتمع، وتقييد الحريات السياسية والمدنية. ويسلم هذا التعريف بعملية التغيير وبالتالي بالتنوع المحتمل للبلدان داخل هذه المجموعة.

وسوف يتبع الوصف الموجز التالي لحالة العالم الثالث وتياراته مكونات هذا التعريف: تحقيق الاستقلال السياسي؛ ومستويات متوسط الدخل؛ والتصنيع؛ والاندماج في الاقتصاد العالمي؛ والتنمية البشرية. وبهذا التعريف يشمل العالم الثالث تقريبا 100 دولة في أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي. ويمثل إجمالي سكانها الذي يزيد

على 4.8 مليار نسمة 75 في المائة من الإجمالي العالمي وتغطي أراضيها 58 في المائة تقريبا من مساحة أرض العالم (World Bank, 2001b).

الاستقلال السياسي :

هناك أقلية ضئيلة فقط من البلدان التي يمكن النظر إليها على أنها جزء من العالم الثالث باستخدام معايير أخرى لم تتعرض في أى مرحلة في تاريخها الحديث للاستعمار. وبهذا الصدد تغدو صورة العالم الثالث أكثر تعقيدا مع تفكك الاتحاد السوفييتي وظهور عدد من الدول المستقلة التي كانت من قبل جزءا منه (Berger, 1994). ومعظم هذه الدول، مثل طاجيكستان وأوزبكستان، يتم تصنيفها على أنها بلدان ذات شريحة دنيا من الدخل المتوسط جنبا إلى جنب مع السنغال، وتايلندا، وبيرو، على سبيل المثال.

ويتمثل اختلاف مهم في حالة العالم الثالث في طول الزمن الذي ظلت فيه البلدان مستقلة عن مستعمراتها، حيث حصلت معظم بلدان أمريكا اللاتينية على استقلالها السياسي في أوائل القرن التاسع عشر ومعظم بلدان أفريقيا فقط بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك تنوعت بصورة كبيرة تجربة السيطرة السياسية الإمبريالية والتغلغل الاقتصادي، كما تنوعت دروب الاستقلال التي جرى السير فيها (والتي توزعت تقريبا بين المفاوضات الدستورية والنضال المسلح). على أن تركة الإمبريالية والاستعمار (الكولونيالية) كانت عميقة في كل مكان، وقد قامت بتحويل المؤسسات والعمليات السياسية. وجرى رسم حدود جغرافية-سياسية جديدة. وعبأت

ردود الأفعال ضد الحكم الأجنبي قوى وتحالفات سياسية جديدة. كما أدت التدخلات الاقتصادية الأوروبية والاستيطان إلى تبديل الهياكل الاجتماعية والأنظمة السياسية المحلية الأصلية.

والواقع أن قوة الدفع الإمبريالية أنتجت نموذجاً معقداً للتدخل الاستعماري في المجتمعات قبل-الصناعية في العالم. فبالإضافة إلى الميزان المتغير للمصالح الاقتصادية، والإستراتيجية، والدبلوماسية، والتوسعية الثقافية التي حفزتها ثقة بالحضارة الغربية، كانت هناك عوامل متغيرة للغاية أحاطت بشروطها تأثير التدخل الأوروبي. وقد شملت هذه العوامل الشروط المادية ومختلف المنظمات السياسية التي كانت تتلاقى عندما كان يجري اتخاذ القرار للتحرك من صلة تجارية خالصة مع مجتمعات قبل-صناعية إلى دمج سياسي في هيكل إمبريالي.

كذلك فإن القوى الأوروبية لم تشجع ثقافات هذه المجتمعات بنفس الطريقة وإلى نفس الدرجة. ويمكن أن نقابل [لنرى الاختلافات الصارخة] بين مقاربات الإنجليز والفرنسيين والبرتغاليين لممتلكاتهم الإمبريالية. كانت مقاربة بريطانيا لنشر ثقافتها أكثر برامجية بكثير من بعض جيرانها القاريين، في واقع أنها سعت إلى المحافظة على الثقافات، والقيم، والهياكل المحلية الأصلية حيثما كان من المناسب للسلطة الاستعمارية أن تحافظ عليها. وكان من الممكن للإمبرياليين البريطانيين أن يتكلموا في نفس الوقت الواحد عن الفوائد الكبيرة التي تعود على البلدان المستعمرة التابعة لهم من الحريات التي تخضع للعلم [البريطاني]، في نفس الوقت الذي كانوا يحترمون ويعززون فيه الطبقة المغلقة caste والإقطاع. ذلك أن حاجة بريطانيا إلى

السيطرة السياسية والمحافظة على الاستقرار كانت تتسجم مع الحفاظ على الأعراف المحلية. وفي مناطق كثيرة من غرب أفريقيا، على سبيل المثال، وباستثناء العقوبات اللاإنسانية على الجرائم الجنائية المحددة وفقا للقانون العرفي المحلي، جرى ترك الأعراف والقوانين القائمة على حالها. ذلك أنه كان من الأسهل الاحتفاظ بالسكان هادئين عندما يكونون محكومين جزئيا بمؤسساتهم، وقوانينهم، وأعرافهم الخاصة، مع أنهم خاضعون من الناحية الجوهرية للممثلين المحليين للتاج البريطاني. وكانت هيراركية (هرمية) الموظفين الاستعماريين تمتد من وزير الخارجية إلى المستعمرات عند القمة وتنزل إلى مندوبي المقاطعات المسؤولين عن أوسع السكان والمشرفين على ممارسة القانون العرفي بواسطة قضاة محليين ومشرعين ينظر إليهم السكان المحليون على أنهم شرعيون.

وعلى النقيض من ذلك، حاول الفرنسيون والبرتغاليون دمج السكان المحليين. ويعنى هذا أنه كان ينبغي تحويل الشعوب المحلية إلى أوروبيين، وبصورة محددة عن طريق التعليم الأوروبي. وكانت لهذا نتائج مهمة فيما يتعلق بتطور المناطق التي كانت النخب السياسية المحلية تنظر إلى هويتها على أنها تتسجم بصورة وثيقة مع أوروبا والثقافة الأوروبية. وكانت هناك سياسة أعنف بكثير، مع أنها كانت تستهدف في الواقع أقلية مختارة وبنّيجة محدودة (Berman, 1984)، في المناطق الفرنسية أكثر من الإنجليزية لتحويل الشعب المحلي إلى نسخ محلية من سكان السلطة الإمبريالية. وكان من المفترض أن الثقافة المحلية تمثل عقبة أمام انتشار الحضارة الغربية.

كما تفاوت توفر الأرض الخصبة وإمكانية استخدامها من أجل المحاصيل الفلاحية النقدية أو كمزارع كبرى من أجل الشاي، والبن، والسكر، والقطن. وفي بعض الأحيان كان يمكن استغلال الأرض فقط من أجل المحاصيل التي كانت بالفعل أصلية في المنطقة. ولم يكن إدخال محاصيل نقدية من الخارج (مثل المطاط في الملايا Malaya من البرازيل) عملياً دائماً. كما أثر مدى توفر موانئ المياه العميقة التي كان يمكن ربطها بداخل البلاد عن طريق السكك الحديدية والطرق في نموذج التدخل الاستعماري. وكان هيكل الاتصالات والنقل بكامله عاملاً متغيراً للغاية. وفي البداية كانت الأنهار تمثل مفتاح التوسع، إذ إنها كانت تسمح بالتغلغل في داخل البلدان دون أي استثمارات رأسمالية كبيرة. وكانت طرق المواصلات التقليدية تميل إلى أن تُحتمّ النموذج المكاني للاستثمار الاستعماري. وكان وجود المعادن عاملاً آخر - النحاس في شرق أفريقيا، والذهب والماس في أفريقيا الجنوبية، والقصدير في بوليفيا، على سبيل المثال. كما اختلفت الشروط المناخية، إذ جعلت شرق أفريقيا أكثر ملاءمة بكثير للاستيطان الأوروبي من غرب أفريقيا.

وتمثل متغير إضافي في الهياكل الاجتماعية المحلية للمناطق المستعمرة. وكانت بعض المشاعات المحلية بسيطة للغاية في أنشطتها الاقتصادية، حيث كانت تقوم على القنص والجمع والالتقاط. وكانت بعضها مشاعات رعوية متنقلة، تعيش على أساس الماشية التي كان يجري رعيها على طرق المراعي الموسمية transhumance المنتظمة. وكانت لمجتمعات أخرى أنظمة زراعية معقدة ذات تنظيمات متطورة للغاية للإنتاج، والتوزيع،

والتبادل. واختلفت كذلك مستويات الحضرة اختلافا كبيرا، حيث كانت بعض المجتمعات تقوم على المدن التي كانت تؤدي أدوار مراكز إدارية وتجارية. وكانت بعض المجتمعات ذات طابع إقطاعي للغاية من حيث العلاقات بين ملاك الأراضي ومزارعيهم المستأجرين، على أنه كانت توجد أنظمة أكثر مساواة في أماكن أخرى، حيث كانت الأرض مملوكة بصورة مشتركة وكانت الأسر تزرع قطع الأرض دون حقوق لنقل الملكية أو للتراكم. وكان المفهومان المتعلقان بالإيجار والاستئجار غائبين عن هذه الثقافات، وكذلك الصلات السياسية التي تصاحبهما.

وكانت توجد أشكال مختلفة للتنظيم السياسي. كانت هناك هياكل دولة ممرزة قابلة لأن يتعرف الأوروبيون عليها في الحال بوصفها كذلك: ممالك قديمة كانت قد قامت بكل وضوح بمفصلة articulation أشكال من السلطة والقيادة السياسية، مع تجنيد موظفي دولة وفقا لقواعد تفصيلية واضحة؛ زعماء تقليديون كانوا محاطين بطبقة من الموظفين المدنيين والعسكريين؛ تقسيمات محلية أنشئت لأهداف تتعلق بالإدارة، والضرائب، وفرض تنفيذ القوانين. وكانت مثل هذه الهياكل للحكم ملائمة للغاية لأهداف الإدارة الاستعمارية، خاصة في سياق المقاربة البراجماتية الخاصة بإدارة المناطق التابعة المذكورة أعلاه. وكان الحكم غير المباشر يعنى استعمال الهياكل المحلية لخدمة الأهداف الإمبريالية. وكانت هناك مزايا سياسية جلية في استخدام الشرعية الممنوحة للزعماء التقليديين الذين كانوا في الوقت نفسه مؤلن وتابعين للإدارة الاستعمارية. وعلى هذا النحو كان يتم تسهيل استخدام التفوق العسكري والتجاري.

فقد وجدت القوى الاستعمارية أن من السهل نسبياً إقناع الحكام المحليين بقبول دمج أنظمتهم التقليدية لصنع القرار والقضاء فى هيراركية الدولة الاستعمارية. وقد تلقى المطالبون بالعرش دعم السلطات الاستعمارية مقابل ولائهم وتعاونهم. وكان من السهل عزل الحكام الفاسدين، أو غير الأكفاء، أو العصاة، وكان هناك دائماً ملوك، وزعماء قبائل، وأمراء متعاونون يمكن إحلالهم محلهم (Berman, 1984). وقد صار المسئولون البريطانيون السلطة الحقيقية وراء عروش الحكام المحليين، حيث كانوا يتدخلون وفقاً للحاجات المحددة للوجود الأوروبى. وكان لا مناص من أن تكون مثل هذه التدخلات أكبر فى حالة الحاجة إلى طرد أشخاص محليين من أرضهم عن طريق التشريع والوسائل الأخرى للسياسة الاستعمارية. وفى أماكن أخرى كانت توجد ببساطة حاجة إلى المحافظة على الأوضاع التى يمكن فى إطارها أن يقوم المزارعون الفلاحون بإنتاج المحاصيل النقدية وفقاً للأساليب التقليدية للزراعة. وهنا كان الحكم غير المباشر شكلاً ملائماً إلى أبعد حد للإدارة الاستعمارية.

ولم تكن الهياكل السياسية المحلية مألوفة ومفيدة دائماً إلى هذا الحد للحكم الاستعماري. ففي المجتمعات التى لا رؤساء لها acephalous societies، التى ليست لها مناصب رسمية لقيادة دائمة، كانت الحكومة تُنظَّم بدون مؤسسات منفصلة لصنع القوانين، فكانت تفصل فى المنازعات وتؤدى وظائف مدنية وعسكرية أخرى بالنيابة عن المشاعة. وكانت هناك أشكال مألوفة بصورة أقل بكثير للسلطة يتم استعمالها لإدارة الشئون المشاعية للمجتمع، مثل المجموعات العُمرية، أو السلالة، أو العشائر، أو كبار السن.

وقد تكون هناك حاجة إلى تفسيرٍ لحكمة الأسلاف لحلّ المنازعات حول الأرض أو الشئون الأُسُريَّة، أو الأنشطة الاقتصادية، ولاتخاذ القرارات المتصلة برفاهية المشاعة، أو التعامل مع الصراعات مع المشاعات المجاورة. وفي المجتمعات التي تخلو من هياكل واضحة للرئاسة القبليَّة أو مناصب سياسية أخرى كان من الأصعب بكثير دمج السلطة السياسية المحلية الأصليَّة في نظام إمبرياليّ. وكان لا مناص من خلق مناصب بصورة مفتعلة من أجل أهداف الحكم الاستعماريّ، وكان هذا مصدرا لاستياء واغتراب كبيرين في المشاعات المتأثرة بذلك، الأمر الذي كان يقود في بعض الأحيان إلى عدم الاستقرار السياسيّ وإلى مشكلات ذات طابع اجتماعيّ.

وتمثّلت نتيجةً منطقيَّة لمثل هذه التشكيلة الاقتصادية، والاجتماعيَّة، والسياسيَّة المحليَّة، في اجتماعها مع دوافع مختلفة للإمبرياليّين، في تطوُّر أشكال مختلفة من التدخل الاستعماريّ. وفي بعض المناطق كانت تُقام مزارع كبرى يجري فيها إقامة أشكال مصنَّعة من الإنتاج الزراعيّ، كانت تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال والمديرين الأجانب. وفي أماكن أخرى اقتضت أنشطة التعدين تشجيع السكان المحليّين على تكوين قوة عمل صناعيَّة. وفي مناطق غيرها اقتضت الإمبرياليَّة تشجيع المحاصيل الفلاحيَّة النقديَّة دون تغيير علاقات الإنتاج نتيجة لإدخال العمل المأجور أو التكنولوجيا الجديدة. وتمثّل شكل مختلف للفكرة الاستعماريَّة في الاستيطان على أفضل الأراضي المتاحة، مما كان يقضى إلى التزامات دائمة من جانب الأقليات البيضاء. وكان من المألوف أن يوجد أكثر من شكل واحد - كما كان الحال في كينيا وتانجانيقا، حيث كان يجري الجمع بين الإنتاج الفلاحيّ والمزرعيَّة الكبيرة

وزراعة المستوطن. ومن الناحية الاقتصادية، كان شكل واحد يسود فى العادة، كما كان الحال فى ساحل العاج Gold Coast (كوت ديفوار)، حيث سيطر الإنتاج السلعى الفلاحى على اقتصاد استعمارى كان يشمل عمليات التعدين المملوكة للأوروبيين (Berman,1984).

الدخول القوميّة :

توجد غالبية البلدان فى العالم الثالث فى مجموعات الدخل المنخفض أو مجموعة الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط حسب التعريف الذى يستعمله البنك الدولى من حيث نصيب الفرد من إجمالى الدخل القومى. وتتفاوت الاختلافات فى نصيب الفرد من الدخل تفاوتاً كبيراً بين مناطق العالم، وكما بيّن الجدول 1-1 فإن العالم الثالث يواصل التخلف وراء الاقتصادات المتقدمة.

والواقع أن الفجوة فى الدخل الحقيقى بين بعض بلدان العالم الثالث، مثل تلك التى فى شرق آسيا، والبلدان المصنّعة، قد ضاقت إلى حدّ كبير منذ 1945. فقد ارتفع نصيب شرق آسيا من الدخل الحقيقى للبلدان النامية من 22 فى المائة فى 1965 إلى 50.2 فى المائة فى 2005. وارتفع نصيب الفرد عبر العالم الثالث نسبياً بسرعة فى ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. ورغم حالة من الاستقرار فى ثمانينيات القرن العشرين، ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل فى البلدان النامية بنسبة 2.1 فى المائة سنوياً من 1960 إلى 1997. وتسارع معدّل نموها الاقتصادى بين 1995 و 2005. وانخفض الفقر، بمعيار

عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بأكثر من 260 مليون نسمة بين 1990 و 2004. ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى المنجزات في شرق آسيا، خاصة في الصين. ويعنى النمو الاقتصادي الإيجابي خلال السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين أن النمو في الدخل في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط قد تسارع. فللمرة الأولى في التاريخ بعد-الاستعماري كان نمو الدخول أسرع مما في البلدان الغنية (UNDP, 2001; World Bank, 2007b).

جدول 1-1 نصيب الفرد من الدخل القومي 2007-1966

اقتصاد				نصيب الفرد من د.ق.إ. 2005 (أ.د.)	المتوسط السنوي للنمو % من الناتج المحلي الإجمالي
-98	-91	-74	-66		
(1)2007	1991	1990	1973		
2.0	1.4	2.0	3.8	35 131	دخل مرتفع
3.0	1.6	1.2	3.9	1 610	دخل منخفض ومتوسط
4.3	6.9	4.3	2.9	1 155	آسيا
2.2	1.5	0.3	3.9	4 008	أمريكا اللاتينية والكاريبي
0.9	0.6	-2.0	5.8	2 241	ش. الأوسط وش. أفريقيا
1.0	-0.2	-0.9	2.0	745	أفريقيا جنوب الصحراء

إشارة: (1) تقديرات.

المصدر:

World Bank (1999), Table A2-4, p. 197; World Bank (2007), Table 1, p. 289.

ومن ناحية أخرى، ركد الدخل أو انخفض في بعض مناطق العالم الثالث. وقد حدث التباعد بين المناطق بصفة رئيسية في سبعينيات القرن

العشرين إلى حدّ أنه على حين أنه بحلول 1980 كان نصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ ينمو بمعدّل 6.7 في المائة في شرق آسيا و 3.2 في المائة في جنوب آسيا، فإنه كان يهبط في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد هبط نصيب الفرد في أفريقيا جنوب الصحراء بالقيَم الحقيقية بين 1975 و 1999، وارتفع عدد أولئك الذين يعيشون في حالة الفقر بحوالى 60 مليون نسمة. وفي الوقت الحاليّ تمثل منطقة جنوب الصحراء 30 في المائة من أفقر سكان العالم، بعد أن كانت تمثل 11 في المائة في 1981. ولن تحقق بلدان كثيرة في العالم الثالث، بصفة خاصة في أفريقيا، هدف تنمية الألفية المتمثل في خفض نسبة الفقراء إلى النصف بحلول 2015. وحتى وفقا للافتراضات الأكثر تفاؤلا بشأن النمو الاقتصاديّ بين 1998 و 2015 - بمتوسط نموّ سنويّ لنصيب الفرد من الناتج المحليّ الإجماليّ قدره 3.7 في المائة - فمن المرجح أنه سيظل هناك 2.3 مليار نسمة يحاولون البقاء على قيد الحياة على أقل من دولارين في اليوم (UNDP, 2001; World Bank, 2001c).

وسوف يزداد الوضع سوءاً نتيجة الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء بين 2005، و 2008، هذا الارتفاع الذي يُقدَّر أنه رفع أعداد الفقراء بالفعل بنسبة 3 نقاط مئوية. وبالنسبة لبلدان ومناطق كثيرة كان التقدم في خفض الفقر فيها بطيئاً، يهدد تأثير أسعار الغذاء المتزايدة بتقويض مكاسب الفقراء خلال الـ 5-10 سنوات الأخيرة (World Bank, 2008a).

وقد اتسعت الفجوة بين البلدان المتقدمة وبلدان العالم الثالث حتى نهاية القرن العشرين. وكان فارق الدخل بين خمس سكان العالم في البلدان

الأكثر غنى وخمسهم في البلدان الأكثر فقرا 74 إلى 1 في 1997، مقابل 60 إلى 1 في 1990 و 30 إلى 1 في 1960. وبحلول نهاية تسعينيات القرن العشرين كان الخمس في البلدان الأعلى دخلا يملكون 86 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع 1 في المائة في الخمس الأدنى دخلا (UNDP, 2001). غير أن البنك الدولي يتوقع أن تضيق فجوة الدخل على مدى الـ 25 سنة التالية، مع أنها ستظل كبيرة بالنسبة للمستقبل المنظور. كما أنه لا توجد أى علامة تقارب بين الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل.

التصنيع

ارتبط نصيب الفرد المنخفض الدخل تاريخياً بالاعتماد الاقتصادى للعالم الثالث على الزراعة. وتميل الدخول إلى الارتفاع في مجرى تصنيع البلدان وزيادة حجم قطاع الصناعة التحويلية. وهذان هدفان مهمان للبلدان النامية. وقد أظهرت كل مناطق العالم الثالث هبوطا في مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي منذ 1990 (أنظر الجدول 1-2)، مع أنه حيثما توجد زراعة اكتفائية لا يتم تبادل معظم المحاصيل الزراعية، مما يجعل من الصعب تقييم التغيرات في الإنتاج تقييما دقيقا. كما هبط التوظيف في الزراعة، مع أن القطاع ما يزال يستخدم 40 في المائة من عمال البلدان النامية. وفي 2005 وجدت منظمة العمل الدولي أن قطاع الزراعة ما يزال صاحب العمل الرئيسى في 65 من 162 من الاقتصادات النامية التي تتوفر بالنسبة لها بيانات التوظيف حسب القطاع. ونصيب الزراعة من التوظيف في

أفريقيا جنوب الصحراء وآسيا أعلى منه فى الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

جدول 1-2 القيمة المضافة كنسبة مئوية من ن.م.إ. 1990-2006

الخدمات		الصناعة		الزراعة		الاقتصاد
2006	1990	2006	1990	2006	1990	
51	41	28	31	20	29	دخل منخفض
55	47	36	39	9	13	دخل متوسط
45	40	43	39	12	21	منخفض-متوسط
63	53	31	39	6	8	أعلى-متوسط
55	46	35	38	10	16	دخل منخفض ومتوسط
42	40	46	40	12	20	شرق آسيا
61	40	30	43	9	17	أوروبا وآسيا الوسطى
63	56	30	36	6	9	أمريكا اللاتينية
48	47	41	38	11	15	ش. الأوسط وش. أفريقيا
54	44	28	26	18	30	جنوب آسيا
52	48	32	34	15	18	أفريقيا جنوب الصحراء
72	64	26	33	2	3	دخل مرتفع

المصدر:

World Bank, (2001c) Table 12, p. 297; World Bank, (2001b) Table 4, p. 341.

وقد ظل التيار العام فى هيكل إنتاج العالم الثالث يتجه من الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات. وكان متوسط النمو السنوى فى الإنتاج الزراعى 2.4 فى المائة من 1990 إلى 2000، و 3.4 فى المائة بين 2000 و 2005، غير أنه على مدى نفس الفترتين، ارتفع الإنتاج الصناعى بنسبة 4.6 فى المائة و 6.2 فى المائة، والصناعة التحويلية بنسبة 6.8 فى المائة و 7.2 فى

المائة، والخدمات بنسبة 4.1 و 5.1 فى المائة. وكان توسع قطاع الخدمات واضحا بوجه خاص، من حيث النمو فى الإنتاج والقيمة المضافة على السواء كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

جدول 1-3 التوظيف الإقليمى حسب القطاعات، 1966-2006

الخدمات %		الصناعة %		الزراعة %		المنطقة
2006	1996	2006	1996	2006	1996	
33.5	27.2	25.6	24.3	40.9	48.5	شرق آسيا
36.0	32.5	18.6	16.5	45.4	51.0	ج.ش. آسيا والباسيفيكي
29.6	25.1	21.0	15.2	49.4	59.7	جنوب آسيا
59.6	56.1	20.8	20.7	19.6	23.1	أمريكا اللاتينية والكاريبي
45.6	43.7	20.0	19.8	34.4	36.5	شمال أفريقيا
24.1	18.1	10.0	7.5	65.9	74.4	أفريقيا جنوب الصحراء
56.3	53.7	25.6	25.2	18.1	21.2	الشرق الأوسط

المصدر:

ILO (2007), Box 4b.

وقد ظل متوسط النمو السنوى فى قطاع الخدمات ثابتا من 1980 إلى 1998. وارتفعت مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى من 46 فى المائة إلى 55 فى المائة بين 1990 و 2006. أما صناعة العالم الثالث إلتحويلية التى تمثل بوجه عام الجزء الأكثر دينامية فى القطاع الصناعى، فقد هبطت بالفعل منذ 1990.

وفى العقد الأخير قدمت الزراعة نصيبا متزايدا الهبوط من التوظيف فى كل مناطق العالم الثالث، رغم أنها ما تزال المصدر الرئيسى للتوظيف

في المناطق الأكثر فقرا، وبصورة خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا (أنظر الجدول 1-3). وفي معظم المناطق ازداد التوظيف في الخدمات أسرع من التوظيف في الصناعة، الأمر الذي يُلقى الشك في النظرية القائلة بأن التنمية الاقتصادية تُحدث تحوُّلا من الزراعة إلى الصناعة.

الاندماج في الاقتصاد العالمي:

تجلب المشاركة المتنامية لاقتصادات العالم الثالث في التجارة معه اندماجا أوثق في الاقتصاد العالمي. وفي كل مناطق العالم الثالث، باستثناء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ازدادت التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع النمو في التجارة السلعية من جانب البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل من 32.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 1990 إلى 59.2 في المائة في 2005 (أنظر الجدول 1-4). وعلى مدى نفس الفترة ازدادت التجارة في الخدمات من 7 في المائة إلى 10.8 في المائة. وقد تساوى تقريبا متوسط معدلات النمو السنوي في تصدير السلع والخدمات من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل مع متوسط معدلات تصدير الاقتصادات المرتفعة الدخل منذ منتصف ستينيات القرن العشرين. وارتفعت الصادرات من 19.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 1984 إلى 35.1 في المائة في 2004. على أن نصيب العالم الثالث من التجارة العالمية، رغم أنه ارتفع، ما يزال يمثل فقط أقل من الثلث.

جدول 1-4 الاندماج في الاقتصاد العالمي، 2005-1990

الاستثمار الأجنبي المباشر (% ن.م.ا.)		إجمالي التجارة (% ن.م.ا.)		التجارة السلعية (% ن.م.ا.)		الاقتصاد	
2005	1990	2005	2005	1990	2005		
2.1	1.0	50	11.1	7.9	43.9	32.3	دخل مرتفع
1.5	0.4	53	9.8	6.2	41.1	23.6	دخل منخفض
3.1	0.9	67	10.5	7.1	62.1	34.5	دخل متوسط
3.1	0.8	75	10.0	6.4	58.9	31.6	متوسط منخفض
3.1	1.2	61	11.1	8.0	66.4	38.3	متوسط مرتفع
2.9	0.8	65	10.8	7.0	59.2	32.5	دخل من ومتوسط
3.2	1.6	86	10.3	7.3	74.6	47.1	ش.أ. واليابسيفيكي
3.5	1.0	77	12.6	7.1	68.6	49.7	أور.و.أ. الوسطى
2.9	0.8	48	6.8	5.7	44.2	23.2	ألات والكاريبي
2.4	0.3	73	..	9.2	57.6	43.5	ش.أ.وش. أفريقيا
1.0	0.1	44	8.2	4.2	31.2	16.5	جنوب آسيا
2.7	1.4	68	13.1	10.8	57.8	41.9	أ.ج. الصحراء

المصدر:

World Bank (2007b), Table 6.1; World Bank (2008b), Table 5

وتمثلت مشكلة اقتصادية رئيسية في الأعوام الأولى بعد-الاستعمارية في اعتماد العالم الثالث على تصدير عدد صغير من السلع الأولية [المواد الخام] كانت أسعارها تتعرض لتقلبات شديدة. بل إنه في وقت متأخر مثل 1990 فقط في جنوب وشرق آسيا تجاوزت قيمة الصادرات المصنعة قيمة السلع الأولية. وارتفعت الصادرات المصنعة من العالم الثالث، وانخفضت صادرات السلع الأولية كنسبة مئوية من الصادرات السلعية. ومثلت الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل 16 في المائة من الصادرات

السلعية العالمية فى 1990. وبحلول 2005 ارتفعت هذه النسبة إلى 30 فى المائة تقريبا. غير أن قيمة السلع المصنعة فى الصادرات الكلية اختلفت اختلافا كبيرا من منطقة من مناطق العالم الثالث إلى أخرى.

وتحققت زيادة صادرات العالم الثالث رغم سياسة الحماية الجمركية التى مارستها البلدان الصناعية الغربية التى تمثل أسواق معظم صادرات العالم الثالث. وفى ثمانينيات القرن العشرين يُقدَّر أن الحصص والتدابير الأخرى كلَّفت البلدان النامية خسارة أرباح تصدير تعادل تقريبا قيمة المساعدة الرسمية.

ومن المؤكد أن العولمة المتنامية للعلاقات الاقتصادية الدولية لم تحوّل القوة الاقتصادية نحو البلدان الفقيرة. وما تزال التجارة الدولية بمعظمها تتم بين عدد صغير من البلدان المتقدمة الغنية. والحقيقة أن التحرير التجارى يفيد هذه البلدان أكثر من البلدان الفقيرة. وقد ارتفع الاستثمار الأجنبى المباشر بحوالى ستة أضعاف بين 1985 و 1995، وعشرة أضعاف على مدى الـ 10 أعوام التى تلتها. وذهب ثلثا الاستثمار الأجنبى الكلى إلى عشرة بلدان فقط فى 2005، وهى تقع بصفة رئيسية فى الأقاليم الأغنى فى أمريكا اللاتينية، وشرق آسيا، وآسيا الوسطى. وفى 2005 تلقى جنوب آسيا تدفقات صافية تصل إلى 1 فى المائة فقط من الناتج المحلى الإجمالى (World Bank, 1991, 2007a, 2007b).

جدول 5-1 التنمية البشرية 2005

مؤشر التنمية البشرية (2)	تعليم الكبار (%) أكثر من 15 2005-1995	القيود التعليمي (1) (%)	معدل وفيات الأمهات لكل 100 000 ولادة	معدل وفيات الأطفال (لكل الف مولود)	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	دخول منخفض
0.570	60.2	56.3	684	115	60.0	دخول منخفض
0.776	89.9	73.3	150	37	70.9	دخول متوسط
0.699	70.3	65.5	183	52	67.5	الدول العربية
0.771	90.7	69.4	117	33	71.7	شرق آسيا
0.803	90.3	81.2	194	54	72.8	أمريكا اللاتينية
0.611	59.5	60.3	564	83	63.8	جنوب آسيا
0.493	60.3	50.6	919	163	49.6	أفريقيا جنوب الصحراء
0.936	..	92.3	14	7	79.2	دخول مرتفع

إشارات: 1: المعدل المشترك للتعليم الابتدائي، والثانوي، والعالى لكل مجموعة عمرية.

2: مؤشر التنمية البشرية (م.ب.ب (HDI) للترانج الإجمالي للأمم المتحدة مستقداً من النتائج المقدمة للعمر المتوقع عند الولادة، ومستويات معرفة الكبار للقراءة والكتابة، ومتوسط اعوام الدراسة المدرسية، ونصيب الفرد الحقيقي من إجمالي الناتج المحلي (الدلالة على القوة الشرائية). والمتغيران التعليميان الاثنان مورخان ولكن بأوزان مختلفة، والنمو في قيمة التنمية البشرية للزيادات في الدخل من المقترض هو طوله بعد بلوغ مستوى معينه. والمؤشرات الثلاثة محسوب لها متوسط لتقديم علامات من صفر إلى 1 لكل بلد.

المصدر: UNDP (2007), Table 1, p. 232; World Bank (2008b), Table 3, p. 339.

التنمية البشرية :

رغم التقدم فى التنمية البشرية على مدى الثلاثين سنة الماضية، بمقياس العمر المتوقع عند الولادة، والتحصيل التعليمى، والقوة الشرائية للدخل، ما تزال هناك فوارق ضخمة بين العالم المتقدم والعالم النامى، وكذلك بين مجموعات أفقر البلدان (أنظر الجدول 1-5).

وعلى هذا النحو ظلت التنمية البشرية غير متساوية عبر العالم الثالث. وعكست مجموعة من الاتجاهات الأداء الاقتصادى الكلى. فقد تحقق التقدّم بين 1965 و 1985، من خلال زيادة نصيب الفرد من الاستهلاك بحوالى 70 فى المائة بالقيم الحقيقية، وارتفاع العمر المتوقع عند الولادة من 51 إلى 62 سنة، ووصول معدلات القيد فى المدارس الأولية إلى 84 فى المائة. وتواصل التقدم فى معدلات وفيات الأطفال والقيد فى المدارس الأولية فى ثمانينيات القرن العشرين فى معظم البلدان النامية. وفى 1950، كان 28 طفلاً من كل مائة طفل يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس؛ وانخفض هذا العدد إلى 10 فى 1990. وتم القضاء على الجدري، على حين أنه كان يقضى على حياة أكثر من 5 ملايين سنويا فى العالم الثالث فى أوائل خمسينيات القرن العشرين (World Bank, 1993).

على أن مثل هذه المتوسطات تحجب الاختلافات بين البلدان، والمناطق، وبالطبع المجموعات الاجتماعية داخل البلدان. فلم تشهد أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، مع أعلى معدلات وفيات الأطفال وأدنى معدلات القيد التعليمى الأولى، سوى تحسّن طفيف فى معدلات وفيات

الأطفال في ثمانينيات القرن العشرين وانخفاض في معدل القيد المدرسى. وعلى النقيض شهدت بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية هبوط معدلات وفيات الأطفال بمعدل أسرع مما تحقق في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين. وأدى التراجع الاقتصادي في أوائل ثمانينيات القرن العشرين إلى انخفاضات ضخمة في نصيب الفرد الحقيقي من الإنفاق على التعليم والصحة في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية. وفي شرق آسيا حصل الفقراء على وصول إلى التعليم الأولي أكثر مما في أفريقيا جنوب الصحراء. وكان التقدم في امتداد الرعاية الصحية إلى الفقراء بطيئا في كل مناطق العالم الثالث. وقد حقق شرق آسيا أقصى تقدم في توسيع التعليم وتحسين معدلات البقاء على قيد الحياة، على حين أن منطقتي جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء ما تزالان تتخلفان، بمعدلات لمعرفة الكبار للقراءة والكتابة أقل كثيرا من متوسط البلدان النامية. وقد تحسنت معدلات العمر المتوقع عند الولادة، ووفيات الأطفال، ومعرفة الكبار للقراءة والكتابة، جميعا، في الدول العربية. والمستويات المطلقة للوفيات في البلدان النامية مرتفعة. وتؤكد التقديرات أن عقداً من التحسن في معدلات الوفيات سوف يقضى عليه وباء الإيدز AIDS [متلازمة نقص المناعة المكتسبة]، مؤديا إلى موت 1.8 مليون شخص سنويا. وتثبت الملاريا أنها مقاومة للعلاج، كما أن من المرجح أن ترتفع الوفيات ذات الصلة بالتبغ إلى أكثر من 12 مليوناً في السنة بحلول 2025 (World Bank, 1993). ويقتضى تحقيق تحسينات أكبر في الصحة والتعليم في العالم الثالث مستويات أعلى من الإنفاق على القطاعات الاجتماعية. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن تحقيق هذه الأشياء عن طريق

حكومات يقع عليها الضغط لخفض الإنفاق العام كجزء من إعادة الهيكلة الاقتصادية.

وقد تحسّنت معدلات وفيات الأطفال في كل مناطق العالم الثالث، ومع هذا يموت كل سنة أكثر من 10 ملايين طفل قبل عمر الخامسة. ومع أن معدل وفيات الأطفال هبط في البلدان المتقدمة بأكثر من 36 في المائة بين 1990 و 2005، فقد هبط بنسبة 20 في المائة فقط في البلدان النامية. ومعدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة أعلى 15 ضعفا في البلدان المنخفضة الدخل من البلدان المرتفعة الدخل. والأسباب الرئيسية هي الإيدز، والحصبة، وأمراض الجهاز التنفسيّ المعدية، وسوء التغذية - وكلها مرتبطة بالفقر. وتبقى معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة مرتفعة، بصفة رئيسية نتيجة لسوء التغذية، والرعاية الصحية غير الكافية، وحالات الحمل المتكرر. وما يزال ملايين الناس يفتقرون إلى الحصول على خدمات صحية وعلاجية عصرية، مما يؤدي إلى وفيات قبل الأوان نتيجة أمراض قابلة للوقاية والعلاج. وفي أفريقيا جنوب الصحراء لا يستطيع نصف السكان تقريبا الحصول على أدوية أساسية. وتبقى تغطية التحصين [عن طريق التطعيم] immunization coverage غير كافية. ولا يملك أكثر من مليار نسمة في العالم الثالث مياه شرب آمنة، مع أن نسبة الناس الذين يحصلون على إمدادات مياه محسّنة زادت من 73 في المائة في 1990 إلى 80 في المائة في 2004.

ويشمل التقدم في التعليم زيادة في متوسط معدل إتمام المدرسة الابتدائية من 62 في المائة في 1994 إلى 72 في المائة في 2004، وانخفاضا

فى الفوارق بين النوعين [الذكور والإناث]. غير أن 100 مليون طفل فى سن المدرسة الابتدائية كانوا لا يذهبون إلى المدرسة فى 2002، ثلاثة أرباعهم فى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا.

وتوجد لامساويات فى الرفاهية الاجتماعية، كما تُبَيِّن الصحة والتعليم، بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الرجال والنساء، وبين مجموعات الدخل. وهناك بوجه عام فقر أوسع فى المناطق الريفية، ومشكلات أكثر قسوة تتمثل فى سوء التغذية، والافتقار إلى التعليم، والعمر المتوقع عند الولادة، والإسكان دون المعيارى. كذلك فإن معدلات وفيات الأطفال تكون فوق المتوسط بالنسبة للسكان الريفيين وبين الفقراء، حيث إن الحصول على الرعاية الصحية يتوقف على الدخل. ويوجد معاقون بصورة غير متناسبة بين الفقراء. وتختلف مستويات اللامساواة بين مناطق العالم الثالث، حيث تعاني أفريقيا وأمريكا اللاتينية أعلى مستويات اللامساواة فى العالم (World Bank, 2006).

وفى كل مناطق العالم الثالث تكون النساء فى حالة أسوأ من الرجال من حيث الصحة، والتغذية، والتعليم. كما يمكن أن يكون من المتوقع أن تعمل النساء ساعات أطول مقابل أجور أدنى من الرجال. وهُنَّ يُواجهنَّ تمييزا ثقافيا، وقانونيا، واقتصاديا، واجتماعيا أكثر من الرجال - حتى الرجال الفقراء (World Bank, 1990). وعندما يتم تعديل مؤشر التنمية البشرية لبلد بأخذ التفاوت بين النوعين فى الاعتبار فإن قيمة كل بلد تنخفض. ويتغير أيضا ترتيب البلدان، بما يبيِّن أن بعض البلدان تتفوق على بلدان أخرى. وتكمن معظم التفاوتات المهمة بالنسبة للنساء فى فرص العمل، والأجور

(وأيضاً عوامل رئيسية في البلدان المصنّعة)، والرعاية الصحية، والتغذية، والتعليم. وتؤكد التقديرات أن هناك في جنوب وشرق آسيا حوالي 100 مليون امرأة أقل مما كان من المتوقع لولا معدلات وفيات الأمهات أثناء الولادة، وقتل الأطفال، وإهمال تغذية الشابات (UNDP, 1993).

ورغم أن التنمية البشرية تبقى تحديًا خطيرًا بالنسبة للبلدان الفقيرة، فإن الاختلافات في المستويات تحدث بين البلدان النامية بغض النظر عن الثروة. وعلى سبيل المثال، حققت فييتنام في مجال التنمية البشرية أكثر من باكستان، رغم المستويين المتماثلين في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

وتمثل أحد العوامل التي كبحت التنمية البشرية في الربع الرابع من القرن العشرين في الدّين المتصاعد. فخلال سبعينيات القرن العشرين ازداد حجم إقراض البنك الدولي بحوالي 800 في المائة ليصل إلى 800 مليار دولار. ووصل مقياس المديونية إلى نسب الأزمات في أوائل ثمانينيات القرن العشرين عندما أدت مجموعة مترابطة من معدلات الفائدة المرتفعة، والموازين التجارية السلبية [التي تعاني عجزاً]، وتراجع اقتصادي عالمي إلى مشكلات خطيرة في خدمة الدّين بالنسبة لكثير من بلدان العالم الثالث. ومع دّين خارجي كُليّ يصل إلى 2.74 تريليون دولار أمريكي في 2005، صارت تكلفة خدمة الدين على العالم الثالث تعادل 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويحدّ هذا من الموارد المتاحة للتنمية البشرية (كما كان مُنْبَطًا للنمو الاقتصادي)، إلى حدّ أن تتفوق أغلب البلدان الفقيرة على خدمة الدّين أكثر مما تتفق على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما في ذلك التعليم،

والرعاية الصحية، والمياه الآمنة، والصرف الصحي، وتنظيم الأسرة، والتغذية.

ويجرى بصورة متزايدة التفكير فى التنمية البشرية على أنها تشمل عوامل سياسية، مثل مستوى الديمقراطية democratization والحماية الممنوحة لحقوق الإنسان. وفى 1987 لم تكن ثلاثة أرباع حكومات بلدان العالم النامى تقريبا ديمقراطية. غير أنه، فى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، تعاظمت ضغوط من أجل الديمقراطية وسيادة القانون نتيجة عدد من العوامل عملت معا بصورة متناغمة. وتمثل أحد هذه العوامل فى الفشل الاقتصادى للسلطوية. وتمثل عامل آخر فى النتيجة المنطقية البالغة السياسية والمتمثلة فى برامج التصحيح الهيكلى التى طالب بها مانحو المساعدة المتعددة الأطراف والمساعدة من طرف واحد.

والواقع أن برامج التصحيح الهيكلى التى طُوِّبت بها بلدان نامية كثيرة كشرط لتلقى المساعدة من وكالات التنمية الدولية، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، كانت لها عواقب سياسية بعيدة المدى بالنسبة للحكومات المعنية. فإصلاحات المشروعات العامة والخصخصة كانت تعنى فى العادة، خسارة فرص عمل أساسية. ويمكن أن يزيد خفض قيمة العملة والزيادات فى الأسعار الزراعية من أسعار الغذاء وسوء التغذية. وكانت تخفيضات الإنفاق العام تعنى فى العادة هبوطا - وعلى وجه الخصوص فى الصحة والتعليم - فى نصيب الفرد من الإنفاق الاجتماعى. ويمكن أن تؤدى هذه النتائج المنطقية وآثارها التوزيعية إلى الاضطراب الاجتماعى، وقد أدت إلى ذلك بالفعل فى عدد من بلدان العالم الثالث. كذلك فإن التصحيح الهيكلى

يَحَدُّ من نطاق المحسوبية السياسية (Herbst, 1990). وعندما صار واضحا تماما لمانحي المساعدة والوكالات الدولية أن التصحيح الناجح يقتضى الالتزام السياسى وكذلك الخدمة العامة الكفوة والمسئولة، جرى تفسير هذا على أنه حاجة إلى الديمقراطية (Hawthorne, 1992; Leftwich, 1993). غير أن مانحي المساعدة الغربيين، رغم حديثهم الطنان عن "حُسن التنظيم والإدارة"، كانوا يمتنعون، بصورة ملحوظة، عن اتخاذ إجراء إيجابى فى سبيل دعم ديمقراطية العالم الثالث، وبصورة خاصة، عندما كانت مصالحهم الخارجية فى خطر.

وساهمت عوامل أخرى فى أرثوذكسية "حُسن التنظيم والإدارة": ظهور الليبرالية الجديدة الغربية فى أواخر سبعينيات القرن العشرين؛ وانتشار الحركات المنادية بالديمقراطية فى كل مناطق العالم الثالث، وكذلك فى أوروبا الشرقية؛ وانهيار الشيوعية. وقد عزز هذا التطور الأخير، والأكثر أهمية، الثقة فى الصلة المفترضة بين التعددية السياسية والنجاح الاقتصادى، وترك مجالاً لتوسيع للنفوذ من جانب الغرب الرأسمالى داخل "نظام عالمى جديد" (Riley, 1992; Webber; 1993).

ورغم بعض الخطوات إلى الأمام صوب أشكال أقلّ سلطوية للحكم - فى زامبيا، وكوريا الجنوبية، وتايوان، على سبيل المثال - فإن توقعات التنمية الديمقراطية والبقاء لا تبدو مشرقة جدا. على أن تجربة العالم الثالث مع الدقراطية ظلت مختلطة. وبحلول نهاية القرن كانت الديمقراطية والحريّة اتجاهين سائدين فى أمريكا اللاتينية ومنطقة الباسيفيكيّ فى آسيا. وفى أفريقيا على النقيض، كانت لدى أقلية من البلدان روابط حرة وديمقراطية انتخابية.

ولم يحدث تصنيف أى بلدان فى العالم العربى باعتبارها "حرة". وعلاوة على هذا، فإن كل التيارات المتجهة إلى الهبوط موجودة فى البلدان النامية. وبين 1998 و 2006 كانت المكاسب الديمقراطية فى بلدان مثل المكسيك، والهند، ونيپال، وإندونيسيا توازنها تطورات التراجع فى باكستان، وفيجي، وسرى لانكا، وماليزيا، والفيليبين. وما يزال الشرق الأوسط العربى يعانى "عجزا ديمقراطيا" ضخما، حيث لا تُصنّف أى بلدان باعتبارها "حرة" فى 2006 (بالنظر إلى مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأساسية والحريات السياسية). وكانت كل البلدان الـ 45، باستثناء 4 بلدان منها التى صنّفَتها "فريدام هاوس" Freedom House (1) "غير حرة" فى 2006، موجودة فى العالم الثالث. وتقع معظم دول العالم الثالث فى مجموعتى "حرة جزئيا" و"غير حرة". وقد ركزت الدقّرة فى الأعوام الأخيرة، بحكومات مُدانة فى كل المناطق بقمع المعارضة، والمجتمع المدنى، وحرية الاجتماع. وكان هناك شيء من ردّ الفعل العنيف ضد الديمقراطية (Freedom House, 2007).

والحقيقة أن الأنظمة غير الديمقراطية ليست كلها مرتبطة، على كل حال، بالدخل المنخفض، حيث تشمل بالفعل مجموعة متنوعة من مستويات التنمية الاقتصادية (على سبيل المثال، المملكة العربية السعودية والسودان) وكذلك الثقافات (على سبيل المثال، كوبا وكوريا الشمالية) والمناطق (بورما وسوريا). ومن الجلى، من ناحية أخرى، أن الشروط الاقتصادية المتصلة بحالة العالم الثالث تبقى كبيرة. ورغم أن من الممكن بالنسبة لبلدان غنية

1: منظمة غير حكومية، مقرها واشنطن دى. سى، تصدر تقريرا سنويا عن حالة الديمقراطية، والحرية السياسية، وحقوق الإنسان فى مختلف بلدان العالم - المترجم.

نسبياً أن تعمل بصورة سيئة فيما يتعلق بانتهاكات الحقوق السياسية والمدنية والقمع (مثلاً، بروناي)، وبالنسبة لبلد فقير مثل بنين التي ينبغي أن يتم تصنيفها بين البلدان التي تتمتع بأعلى مستوى من الحرية السياسية، هناك، بوجه عام، علاقة متبادلة بين مستويات الحرية السياسية والرخاء الاقتصادي (Freedom House, 2001).

ويتمثل أحد أكبر الأخطار على الديمقراطية في البلدان النامية في العسكرية militarization. وقد تتخذ العسكرية شكل الحكم العسكري الصريح أو الإنفاق غير المتناسب على القوات المسلحة بالمقارنة مع الرفاهية الاجتماعية. وقد ظل أكثر من 30 بلداً نامياً يعاني الحكم العسكري على مدى أكثر من 20 عاماً منذ 1960. وتنفق البلدان النامية في المتوسط 15 في المائة من ميزانيات الحكومة المركزية على القوات المسلحة. وفي بلدان عديدة يصل الإنفاق العسكري إلى أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد دعم النمو الاقتصادي، خاصة في الصين والهند، زيادات في الإنفاق العسكري. وتنفق بلدان كثيرة على القوات المسلحة بصورة أكبر مما تنفقه على القطاعات الاجتماعية، رغم الحاجة الشديدة إلى الرعاية الصحية، والتعليم، وتخفيف الفقر. وكلما انخفضت مجموعة نصيب الفرد من الدخل ارتفعت الأولوية الممنوحة للإنفاق العسكري بالمقارنة مع الإنفاق الاجتماعي (SIPRI, 2005).

وتطرح أشكال الأصولية الدينية التي تنتهك مبادئ التسامح والحقوق المتساوية خطراً إضافياً على الديمقراطية في العالم الثالث. وفي الهند، على سبيل المثال، يعتقد بعض الخبراء أن النزعة القومية الهندوسية تهدد بقاء

النظام السياسى ذاته كديمقراطية تعددية (Chiriyankandath, 1994). وتعكس مثل هذه الحركات، إلى مدى كبير، التحرر من الأوهام إزاء تطورات سياسية واقتصادية تترك أقساما واسعة من السكان مهتمين ماديا وسياسيا على السواء حين تتجمع السلطة فى أيدي طبقات حاكمة جديدة. وتقدم الأصولية الدينية بؤرة أيديولوجية تؤكد ملاءمة أشكال النزعة التقليدية/التراثية للعالم الحديث.

مفهوم عالم ثالث :

قال جونار ميردال Gunnar Myrdal، الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد فى 1974، ذات مرة، إنه توجد فى العلاقة بين البلدان الغنية والفقيرة دبلوماسية عن طريق اللغة، وكان يعنى أنه فى البلدان المتقدمة، وإلى مدى أقل فى البلدان المتخلفة، كان هناك بحث مستمر عن نعت مقبول لهذه المجموعة الأخيرة. ونحن نشير فى بعض الأحيان إلى "الجنوب" the south. أكثر مما نستعمل "البلدان النامية" developing countries، أو "العالم الثالث" Third World. ويفضل آخرون "البلدان الأقل نموا" less developed countries، على حين يفضل آخرون غيرهم "البلدان المتخلفة" underdeveloped، وهو مفهوم اتخذ معنى نوعيا وبدل، كما سوف نرى فى الفصل 3، على نوع خاص من العلاقة المتبادلة بين البلدان وعملية تغيير خاصة.

ولم يتوصل أحد إلى نعت يدعى القبول العام. والبحث حافل بصعوبات، ليس أقلها الصعوبات الأيديولوجية. وكما يوضح جولبورن

Goulbourne فإن مصطلحات السياسة المقارنة، خاصةً بقدر ما يتعلق الأمر بالعالم الثالث، معبرة، إلى حد كبير، عن مواقف وليس عن مفاهيم تحليلية دقيقة (Goulbourne, 1979). ألا يمكن وصف جميع البلدان بأنها "نامية" في اتجاه أو آخر؟ وإذا خصصنا "التنمية" للحركة في اتجاه محدد فإنه ينبغي أن نوضح تماما الطريق الذي يجب النظر إليه على أنه تنمية، والذي لا يجب النظر إليه على أنه كذلك. وبطريقة مماثلة يجازف "التحديث" Modernization بكل أخطار التطورية المتمحورة حول الإثنية، مع أن له باعتباره مَهْمَةً conceptualization (1) للتغير الاجتماعي والسياسي أثر هائل على دراسات التنمية والعلم السياسي المقارن.

ويعكس مفهوم "الجنوب" بعض الإحباطات التي نحس بها عند محاولة التمييز بين البلدان عن طريق مؤشرات ذات معنى تبيّن لماذا يكون تقسيم البلدان إلى مجموعات مفيدا للتحليل. ومن الممكن أيضا الحديث عن بلدان غنية وفقيرة، غير أن هذا يرسم خطا فاصلا بين بلدان يتمنى أشخاص كثيرون مهتمون بالعالم الثالث التعامل معها باعتبارها تجمعا واحدا. ومن السهل أن نفهم جاذبية تعبير "underdevelop" ["يجعله يتخلف"] كفعل متعَدُّ في تمييز تلك البلدان التي جعل استغلالها من الممكن تنمية مُسْتَعْلِيهَا.

1: مَهْمَةٌ: تكوين مفهوم/ مفاهيم لشيء، أو التحويل أو التجريد لشيء إلى مفهوم/ مفاهيم، أو التفسير المفاهيمي لشيء؛ وهي عكس التخصص specialization، والفعل منها: "مَفَهَمَ" و"يُفَهِّمُ"؛ "تَمَفَّهَمَ" و"يَتَمَفَّهَمُ"، وهكذا؛ إلخ.، إذا أردنا الاستفادة من مزايا الكلمة الواحدة بدلا من "إضفاء طابع المفهوم" على شيء - المترجم.

والحقيقة أن فكرة أن المجتمعات المتقدمة قد قامت بتأمين تقدّمها عن طريق جعل البلدان الفقيرة متخلفة ماثلة في صميم نظرية التبعية. وتشكل مثل هذه الصعوبات أهم أفكار باقى هذا الفصل. ويتمثل هدف فحص مفهوم "العالم الثالث" فى أن من الممكن تحقيق نظرة نافذة تمهيدية إلى بعض المشكلات التى تعانيها هذه البلدان عن طريق فحص مدى صحة استعمال تصنيف واحد لمثل هذه المجموعة العديمة الشكل.

معانٍ وأهداف :

لكى نكون قادرين على تقييم مختلف المواقف التى يتخذها أولئك الذين دخلوا فى جدال حول ما إذا كان "العالم الثالث" مفهوماً ينطوى على معنى من الضرورى أن نفرز مختلف التصورات التى لدى الناس بشأن البلدان التى يعتقدون أنها تستحق هذا التّعبّر.

ويُحيل المعنى الأصلىّ لعبارة "العالم الثالث" إلى مجموعة من البلدان غير المنحازة خارج تكتلات القوى العظمى. وقد جرى كثير من النقاش بشأن مَنْ الذى استعمل هذه العبارة أولاً، غير أن من المقبول به بوجه عام أن الديموجرافى والمؤرخ الاقتصادى الفرنسى، ألفريد سوفي Alfred Sauvy هو الذى نحت العبارة فى أوائل خمسينيات القرن العشرين. على أنه يوجد أيضاً الرأى القائل بأنه لا بد أنه جرّت ترجمتها على أنها "القوة الثالثة" Third Force؛ لأنه يبدو أن سوفي كان يفكر فى مشكلة تكتلات القوى خلال الحرب الباردة، وفى قوة ثالثة متميزة عن الكتلة الغربية والكتلة الشرقية. ومع هذا

فإن "عدم الانحياز" non-alignment في المجالات العسكرية والدبلوماسية يمثل إحدى أقدم الصفات المرتبطة بحالة العالم الثالث (Wolf-Phillips, 1980; Love, 1987). وقد مثل هذا الموقف بصورة صارخة للغاية مؤتمر باندونج الذي حضره ممثلو 29 بلداً أفريقياً وآسيويًا في 1955 (Berger, 2004).

وتُعبّر فكرة أخرى مبكرة مرتبطة بالعالم الثالث عن التضامن بين البلدان النامية الذي يقوم على وضعها الاقتصاديّ المنتج للمواد الأولية، وفقرها النسبي، واعتمادها على الزراعة، وأشكالها المتميزة من النظام الاقتصاديّ الذي لا يتخذ نمودجه من الكتلة الشرقية ذات الاقتصادات المخططة ولا الكتلة الغربية، نظام السوق الحرة. وكان يُنظر إلى العالم الثالث باعتباره يقع خارج العالم الأول من الديمقراطيات الرأسمالية المتقدمة والعالم الثاني من البلدان الشيوعية المتقدمة صناعياً. ولم يكن العالم الثالث مجرد مجموعة من الدول بحساب البواقى، لا هي ليبرالية - ديمقراطية، ولا هي شيوعية-شمولية. بل كانت تَجْمَعًا تَتَمَثَلُ أهميته في أن بلدانه الأعضاء التي تقع خارج أوروبا، وبصفة رئيسية جنوب دائرة (خطّ) العرض الأربعين، كانت بصفة رئيسية بلدانا زراعية، وكانت أفقر كثيرا من بلدان الشمال، وكانت عرضة إما للاستعمار أو لـ "تغلغل دبلوماسي واقتصادي عميق من جانب القوى الغربية" (Finer, 1974, p. 98).

غير أنه كان هناك انحراف مهم عن هذا التصوّر لانقسامات العالم الاقتصادية. فقد قدّم الزعيم الصيني ماو تسي تونج Mao Tse-tung تصنيفاً مختلفاً للغاية شكّلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي العالم

الأول، وشكّلت فيه اليابان، وبلدان أوروبا وكندا العالم الثانى، على حين كوَّنت فيه أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومعظم آسيا العالم الثالث. وكانت الدعوى المقدمّة هنا هي أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كلاهما إمبرياليّان، حيث تُمثّل توابعهما المتقدمة العالم الثانى، وحيث تكوّن الممتلكات الاستعمارية السابقة للعالمين الأول والثانى المنتجة للمواد الأولية العالم الثالث. وعلى هذا فإن بلدان الأويك، رغم ثروتها، ستقع فى مجموعة العالم الثالث (Dirlik, 2004).

ومن الجليّ أن ماو كان واقعا تحت تأثير العلاقات القائمة بين الصين والاتحاد السوفييتي، التى كانت فى تلك الفترة أسوأ مما بين الصين وبعض الدول الرأسمالية. ومن منظورات اشتراكية أخرى، كان يُنظر إلى البلدان النامية على أنها بمعظمها بلدان تابعة للقوى الرأسمالية الرئيسية. وقد أدى هذا إلى اعتقاد أنه لا يمكن الحديث بصورة جادة إلا عن عالمين، وليس ثلاثة عوالم، عالم رأسماليّ، وعالم اشتراكيّ (Griffin and Gurley, 1985).

ثالثا، كانت هناك فكرة تحالف مُعادٍ للإمبريالية *anti-imperialist* ضد الاستعمار colonialism، والاستعمار الجديد neo-colonialism، والعنصرية racialism. وعلى هذا فإن العالم الثالث أيّد التضامن ضد التدخل والتورط المتواصلين للاقتصادات القوية فى الاقتصادات النامية والكيانات السياسية polities فى العالم، فى محاولة لتعزيز السيادة الاقتصادية فى وقت كان من الواضح فيه للغاية أن الاستقلالين السياسى والاقتصادى لا يتلازمان بالضرورة، وأن تحقيق الاستقلال الدستورى لم يكن يؤمّن الحرية فى الداخل من المعوقات الخارجية. وسوف نعود إلى بحث هذه الفكرة من جديد عندما

نصل إلى فحص مفهوم "الاستعمار الجديد" والطريقة التي صيغت بها تفسيرات التنمية السياسية والاقتصادية بمثل هذه العبارات. وعلى هذا النحو تحاول فكرة "العالم الثالث" الإمساك بتجربة مشتركة للاستغلال من جانب الأغنياء والمجتمعات الأكثر قوة. وقد جربت كل بلدان العالم الثالث مثل هذا الاستغلال إلى درجة ما، وأحسَّ كثير من زعماء العالم الثالث بقوة بأنه كان متوصلاً حتى بعد الاستقلال.

رابعاً، ارتبطت العالم-الثالثية Third Worldism بفكرة التلاحم الإقليمي *regional coherence* من خلال حركات الجامعة القومية. على أن العالم الثالث لا يمثل تجمُّعاً من البلدان ذات مصالح متطابقة بينها كلها، غير أنه يمكن أن توجد داخل العالم الثالث مجموعات من الدول تشترك في مصالح تجمعها عبر حدودها القومية - على سبيل المثال، عالم الجامعة العربية، أو عالم الجامعة الأفريقية. وكانت مثل هذه المفاهيم مهمة بالنسبة للقادة السياسيين في البلدان النامية في ستينيات القرن العشرين. وقد جرت هنا محاولة لإثبات أن الحدود القومية لن تكون مهمة بنفس القدر كما كانت في أنحاء أخرى من العالم. وكان يُنظر إلى الحدود القومية على أنها من خلق الاستعمار الأوروبي، وبصفة خاصة في أفريقيا. وكانت بالتالي أجنبية إلى حد ما، إذ كانت تعكس ماضياً استعماريًا. وقد تمَّ بناء المؤسسات لتعكس هذه الأهمية، وما تزال بعض هذه المؤسسات قائمة، ولكن بدون الأهمية التي كان المقصود في الأصل أن تكون لها.

خامساً، منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين تعكس العالم-الثالثية حملة من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد *new international economic*

order يمكن في إطاره قيام البلدان النامية بتأمين سيطرة قومية أكبر على مواردها الطبيعية، وأن تحاول حماية اقتصاداتها بالاتفاق بصفة جماعية على أسعار المواد الأولية التي يعتمد عليها الكثير جدا من اقتصاداتها. وكانت العالم-الثالثة مدفوعة إلى حد ما بإحساس بالظلم ضد البلدان المتقدمة التي يبدو أنها تلاعبت بقواعد الاقتصاد العالمي ضد البلدان الأقل نمواً (Rothstein, 1977). وكان الهدف يتمثل في تقوية موقف بلدان العالم الثالث المنفردة عبر العمل الجماعي في مواجهة شركائها التجاريين الرئيسيين ومصادر الاستثمار الأجنبي.

وتريد بلدان العالم الثالث أيضا أن تحقق وصولا أكبر فيما يتعلق بسلعها المصنعة إلى الأسواق في البلدان المصنعة عن طريق إقناع الحكومات في تلك البلدان بخفض حواجزها التجارية التي تحمي الصناعات المحلية من المنافسة الآتية من منتجات العالم الثالث. وقد تبنت الأمم المتحدة والبنك الدولي هذا النداء، ويناديان كلاهما ينادى بتحرير السوق العالمية وبخفض في مستوى سياسة الحماية الجمركية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتمتد تكلفة سياسة الحماية الجمركية في بلدان العالم الغنية متجاوزة اعتراض سبيل الواردات من العالم الثالث لتشمل تحويلات رأسمالية سلبية ومعدلات فائدة حقيقية أعلى، ومنافسة غير متكافئة في الخدمات العالمية، وأسواق مغلقة للتكنولوجيا. كما يتمثل جزء في هذا المظهر للعالم-الثالثة في نقل أسرع للتكنولوجيا لمنح بلدان العالم الثالث وصولا إلى تكنولوجيا متقدمة تحتاج إليها عملية التصنيع، وكانت تُبنت أنها ناجحة جدا في بعض البلدان النامية.

وتشمل مقترحات ذات صلة صندوقاً عالمياً للتنمية تُسهم فيه كل البلدان على أساس جدول أسعار متحرك يرتبط بدخلها القومي؛ وتنمية قاع البحر لتوفير مصادر جديدة للغذاء؛ والتنمية الدولية لمصادر طاقات بديلة. ومن خلال منظمة اليونيسكو تحاول بلدان العالم الثالث أن تعمل بصورة جماعية لمقاومة الضغوط الآتية من وسائل الإعلام المطبوعة بالطابع الغربى، والإمبريالية الثقافية، والتعليمية، والعلمية التى تروج تكنولوجيا وقيماً تعليمية، غير ملائمة فى مجتمعاتها. كما جرى إثبات التضامن فى اجتماع منظمة التجارة العالمية فى الدوحة فى 2001 عندما كوّنت البلدان النامية تحالفات فعّالة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية، وبراءات اختراع الأدوية، و جدول أعمال المفاوضات القادمة، وتحويل ميزان القوة بعيداً عن البلدان المصنّعة الغنية.

عوالم متغيرة :

تغيّر العالم الثالث كثيراً منذ أقدم رؤى التضامن، وما يزال يتغيّر. وقد تكون الثقافة السياسية هى السمة المحدّدة للعالم الثالث، وليس مستوى الوفرة الاقتصادية أو التوجّه الدبلوماسى. إن ما يميّز البلدان الأعضاء فى العالم الثالث هو الانتقال إلى الإجماع بشأن قواعد "عبة" السياسة (Kamrava, 1995). وبالتالي فإن أى نعت ينقل رسالة تجانس الشروط الاجتماعية- الاقتصادية والهدف السياسى يغدو، بصورة متزايدة ، غير مقبول من جانب

المعلقين من كلِّ من الشمال والجنوب (Hulme and Leftwich, 1983; Turner, 1990).

والشكل الأول للتجانس الذى يغدو من الضرورى إدراكه ثقافىً. وينظر البعض إلى تعبير "العالم الثالث" على أنه مُهين للنطاق المتنوع من الكيانات السياسية، والثقافات، والتواريخ، والأيدولوجيات الموجودة فيه (Rothstein, 1977). كما أنه يمكن أن يعبر عن فكرة أن المسؤولية عن فقر العالم الثالث تقع بالكامل على العالم المتقدم، هذه النظرة التى يمكن اعتبارها متفضلةً ومتعطفةً. ذلك أن العالم الثالث ليس "كتلةً متماثلةً راکدة مجردة من الطابع المميز"، ويجب ألا ننكر على شعوب العالم الثالث الهوية، والطابع الخاص، والشخصية، والمسؤولية (Bauer, 1981, pp. 83-4). غير أن رفض المفهوم لأنه يعامل العالم الثالث على أنه كتلة غير متميزة يُخاطر بإهمال الدلالات السيكلوجية والسياسية للعالم-الثالثية لصالح تفسير "يدل على اتحاد من البلدان التى تتركس نفسها للابتزاز الأخلاقى للغرب المصاب بشعور الذنب" (Toye, 1987, p. 6).

ويتمثل تغاير متعاضم فى القوة الاقتصادية. وكما أوضحنا من قبل، فإن هناك فوارق كبيرة فى الثروة داخل العالم الثالث. وتنمو فوارق أوسع فى نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى، ومستويات الإنتاج الغذائى، ومعدلات النمو السنوى، ومعدلات التصنيع. ويميز المراقبون الخبراء والمنظمات الدولية مثل البنك الدولى فى الوقت الحالى بين البلدان الفقيرة الغنية، والبلدان الفقيرة المتوسطة، والبلدان الأكثر فقراً، حتى إلى حد الإشارة إلى المجموعة الأخيرة على أنها العالم الرابع - أفقر البلدان الفقيرة أو البلدان

الأقل نمواً في البلدان النامية (Rothstein, 1977). ويتم تقديم إحصائيات البنك الدولي بمثل هذه المجموعات، كما تميّز بينها منظمات أخرى مثل الأمم المتحدة من حيث عملية صنع قراراتها (Hoogvelt, 1982). وبعض النقاط الفاصلة بين هذه المجموعات اعتباطية تماماً (Worsley, 1984) غير أنه توجد مع ذلك اختلافات حقيقية عندما نقارن بنجلاديش بماليزيا، مثلاً. ويميز بعض مآنجي المساعدات، مثل الحكومة البريطانية، بين البلدان الفقيرة والبلدان الأكثر فقراً بهدف توجيه مساعدة التنمية نحو أفقر البلدان، وكثير منها بين بلدان الكومنولث البريطاني، الأمر الذي يتلاءم، على خير وجه، مع سياستها المتمثلة في توجيه المساعدة نحو مستعمراتها السابقة.

كما أن تجربة العولمة في العالم الثالث لم تكن متماثلة. وقد جرى تأكيد إثبات أن "عولمة" اقتصاديات السوق والديمقراطية التعددية، التي جرى التبشير بها بحلول نهاية الحرب الباردة، تتحدّى إلى مدى أبعد صحة مفهوم عالم ثالث (Berger, 1994). وتندمج عملية العولمة الاقتصادية، والثقافات، والتكنولوجيا. كما جرى تأكيد أن نهاية الحرب الباردة وزوال الأنظمة الشيوعية في روسيا وأوروبا، كانا يعنيان أن كل البلدان كانت تتقارب سياسياً حول الديمقراطية الليبرالية، واقتصادياً حول الرأسمالية. وبدا أن الدقراطية ترحف إلى الأمام. وبدا أن المصادر الرئيسية للصراع الدولي تضعف بصورة لا راد لها. ووصل العالم، وفقاً لفرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama (1992)، إلى "نهاية التاريخ" التي لا يمكن أن يوجد فيما وراءها مزيد من التطور.

ويبقى أن نرى ما إذا كان مثل هذا التقارب سيحدث في وقت من الأوقات، ولكنه كما اعترف فوكوياما نفسه، يبقى احتمالاً بعيداً بالنسبة لمعظم العالم الثالث. كما أن مفهوم "نهاية التاريخ" لا يساعد كثيراً في فهم الصراعات بين بلدان في العالم الثالث، مثل فينيزويلا وكولومبيا، أو توترات بين ما يسمى بجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها في وسط أفريقيا. كما أنه لا يتلاءم مع الصراع الإثني، كما في كينيا، حيث أدى قصور السياسة الانتخابية إلى عنف غير متوقع في 2008 بين خمس قبائل تشكل غالبية السكان الذين يتألفون من 43 قبيلة و34 مليون نسمة. وقد مات ألف شخص وتشرد أكثر من ربع مليون ليصيروا لاجئين داخليين. كما يبدو من النقاول، بصورة غير واقعية، أن نتوقع تقارباً حول الديمقراطية الليبرالية في زمبابوى أو بورما.

ويكمن جانب من تنوع العالم الثالث في الأيديولوجيات المتصارعة، والأنظمة الاقتصادية، وأشكال الحكم. ولا شك في أن الإجماع حول الديمقراطية الليبرالية، بقدر ما ينشأ مثل هذا الإجماع، لا يشترك فيه كثير من بلدان العالم الإسلامي. والواقع أن الأنظمة الإسلامية تتعارض تماماً مع المبادئ الأساسية للديمقراطية، وبصفة خاصة حرية التعبير، وحرية العقيدة، والمساواة السياسية، وسيادة القانون، وفصل الدولة عن الدين. والحقيقة أن بلدانا كثيرة في العالم الثالث تُسمى نفسها ديمقراطية تجد من الصعب تطبيق الإجراءات الشكلية للديمقراطية، مثل الانتخابات الحرة والنزيهة، بصورة صحيحة، ومن المستحيل عملياً توفير الأسس المادية والاجتماعية اللازمة للتمتع بالحقوق والمشاركة السياسية الكاملة. وداخل العالم الثالث يوجد أيضاً

أولئك الذين ينظرون إلى ادّعاء أن التاريخ ينتهى الآن إلى الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية على أنه شكل آخر للاستعمار الجديد الغربى. وتتمثل نظرة بديلة لعهد ما بعد الحرب الباردة فى أنه، بعيدا عن التوصل إلى إجماع حول قيم اقتصادية وسياسية، حل محل الصراع الأيديولوجى تصادم ثقافات وأديان، أو "حضارات" كما سيفهمه صامويل هنتنجتون Samuel Huntington (1996). ويدور الصراع السائد فى فترة ما بعد الحرب الباردة من هذا المنظور بين الإسلام والغرب.

ويقدم مثل هذا التصنيف من جديد صورة متماثلة وشاملة إلى حد بعيد لهذين المتنافسين. كما أنه يساوى بصورة زائفة الثقافة مع الدين. ويتألف العالم الثالث فى عهد ما بعد الحرب الباردة من مجتمعات وثقافات أكثر كثيرا مما يسمح به ازدواج هاتين الحضارتين. ولا يمكن إدراج مناطق واسعة من العالم الثالث تحت أى مجموعة منهما. وتشمل العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الغرب والبلدان الأخرى توترات من الصعب أن تتوافق داخل هذه النظرة إلى النظام العالمى، مثل علاقات الولايات المتحدة مع فينيزويلا، والصين، وكوبا، أو علاقات المملكة المتحدة مع زيمبابوى. وتشغل علاقات أمريكا مع الصين والهند مرتبة عالية على قائمة أولويات وزارة الخارجية، وتهتم دبلوماسية المملكة المتحدة بنفس القدر بالهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات، والعلاقات مع أوروبا، والمصالح الاقتصادية للبلاد، وكذلك عمليات مكافحة الإرهاب counter-terrorism. وعندما يكون الغرب متورطا فى مجتمعات إسلامية بمعظمها فإنه يكون دائما متحالفا مع واحدة أو أكثر من المجموعات المنشقة أو النخب ذات الأساس الإسلامى،

ولا يكون معاديا للإسلام على نحو مانري ذلك في: العراق، وأفغانستان،
والمملكة العربية السعودية، وباكستان وهي الأمثلة الأكثر وضوحا.

كما أن تغيرات مهمة داخل النظام الدولي تجرى أيضا داخل العالم الثالث، وبصورة ملحوظة أكثر بين آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء. وقد نمت صادرات أفريقيا إلى آسيا بنسبة 20 في المائة بين 2000 و 2005، جاعلة آسيا ثالث أهم وجهة لصادرات أفريقيا بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وجاعلة إياها المنطقة التي تأخذ النصيب الأسرع نموًا. وقد شهد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة انخفاض نصيبيهما من الصادرات الأفريقية بين 1990 و 2005. كما نمت واردات أفريقيا من آسيا أسرع من مناطق أخرى، حيث يمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أيضا نصيبين متناقصين من واردات أفريقيا.

وتصير التنمية الأفريقية معتمدة، بصفة خاصة، على التجارة، والاستثمار، والمساعدة من الصين. وقد ارتفعت الصادرات الأفريقية إلى الصين من مستويات لا وزن لها في 1990 إلى 5 مليارات دولار أمريكي في 2000، وتسارعت لتصل إلى 19 مليار دولار أمريكي في 2005، أو 15 في المائة من الصادرات الكلية للمنطقة. وتمثل الصين الوجهة الأسرع نموًا لصادراتها. كما زادت قيمة الواردات من الصين، من 3.5 مليارات دولار أمريكي في 2000 إلى أكثر من 13 مليار دولار أمريكي في 2005، أو 15 في المائة تقريبا من الواردات الكلية لأفريقيا جنوب الصحراء. وزادت التجارة بين الصين وأفريقيا بنسبة 50 في المائة في 2002 وبنسبة أخرى 60 في المائة في 2003. ويشمل الاستثمار الصيني في أفريقيا حقول نفط بحرية

قبالة الساحل (نيجيريا)، وبتروكيمياويات (السودان)، وتليفونات محمول (خلوية) (زيمبابوى)، وطرق (رواندا وكينيا)، وسكك حديدية (أنجولا)، والحراجة (موزمبيق). كما زادت الصين المساعدة لأفريقيا زيادة كبيرة، لترتفع إلى 19 مليار دولار أمريكى فى 2006، وتعتزم مضاعفة هذا الرقم بحلول 2009 (Tacoby, 2007)، الأمر الذى يثير القلق من أن غياب المشروعات السياسية مع المساعدة الصينية يمكن أن يهدد، حتى بمدى أبعد من الخطر، حقوق الإنسان فى أفريقيا.

والواقع أن مزايا العولمة - زيادة التجارة، والاستثمار الأجنبى، ونشر التكنولوجيا - لا تنتشر بصورة متساوية بحال من الأحوال عبر العالم الثالث. وقد انتهزت بعض المناطق، مثل شرق آسيا، فرصة العولمة لإحداث نموً فى الصادرات المصنعة. وتبقى مناطق أخرى مهمشة بسبب اعتمادها المتواصل على السلع الأولية. وداخل شرق آسيا، كان التعافى من الأزمة المالية فى 1997-1999 غير متساوٍ. كما كان انتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات غير متساوية جدا. وللبلدان الأكثر فقرا فى العالم الثالث أنصبة صغيرة خطرة فى التجارة العالمية والوصول إلى الاستثمار الأجنبى.

وبالتالى تهبط بلدان نامية كثيرة إلى مدى أبعد فأبعد وراء البلدان المتقدمة اقتصاديا، على حين أن لقلّة منها اقتصادات متنامية بمعدلات أسرع من اقتصادات البلدان المتقدمة. وتبرز هنا الهند والصين، حيث ضاعفت الأولى معدل نموها بين 1980 و 2000، ويصل متوسط نصيب الفرد للأخيرة إلى 8 فى المائة تقريبا سنويا منذ أواخر سبعينيات القرن العشرين. وحيث إن هذين البلدين يمثلان أكثر من نصف فقراء العالم، فإن منجزاتهما قد أحدثت

خفضا في الفقر العالمي. ومن ناحية أخرى لم تشهد غالبية البلدان الفقيرة زيادة الفقر فحسب. إنها تميل إلى أن تفنقر إلى القدرة الحكومية اللازمة لمعالجة أخطار العولمة، وبصفة خاصة عدم الاستقرار المالي، والغزو البيولوجي bioinvasion، والجريمة والإرهاب العالميين، وسلطة المؤسسات الدولية (مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وأكثر من 26 000 من المنظمات غير الحكومية الدولية، والشركات عبر القومية)، والفجوة المتعاظمة بين الأغنياء والفقراء.

ولما كانت بعض البلدان الأقل نموا قد رَحَبَتْ، أو على الأقل قَبِلَتْ، بحتمية الاستثمار الأجنبي وما يجلبه معه من تبعية، بما في ذلك الخضوع في التقسيم العالمي للعمل، فإنه يجري تقويض عدم الانحياز كسمة محدّدة لدول العالم الثالث. وعلى هذا فإنه حتى في نهاية ستينيات القرن العشرين لم تكن بلدان العالم الثالث تتصرف بحال من الأحوال متّحدة تجاه العلاقات شرق-غرب. وقد ظهرت مجموعة من الدول الآسيوية المعادية للشيوعية بأعلى صوت - إندونيسيا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايلندا، والفيليبين. ووضع هذا نهاية للعالم الثالث ككتلة تصويت متماسكة في الأمم المتحدة، حيث قَسَمَهُ على خطوط أيديولوجية. وبطريقة مماثلة، رفضت بلدان العالم الثالث الأكثر تصنيعا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في 1979، مجموعة قواعد للممارسات السليمة code of conduct للشركات المتعددة الجنسيات أرادت دول العالم الثالث الأقل تصنيعا إدخالها، موضحة حاجتها إلى تفادي الشركات المتعددة الجنسيات المثيرة للمتابع التي تعتمد على وجودها حتى بلدان العالم الثالث الغنية اعتمادا شديدا في تنميتها. وقد صار الأساس الاقتصادي المادي

لعدم الانحياز ضعيفا جدا بحلول 1980، جاعلا من الصعب على الاقتصادات التابعة تكوين كتلة صلبة مناوئة للقوى الاقتصادية الرئيسية في العالم المتقدم التي تعتمد عليها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي، والتكنولوجيا، والمساعدة، والعون التقني. ومن الناحية السياسية، صارت غالبية بلدان العالم الثالثة "منحازة" جدا منذ وقت طويل (Worsley, 1984, p. 324).

كما جرى تقويض التضامن بعدد من التطورات الأخرى. أولا، صارت منظمات كثيرة تُعبّر عن المصالح الإقليمية المشتركة ضعيفة أو اختفت. وتلك المنظمات التي بقيت صارت موجّهة نحو المصالح الاقتصادية لمناطق بعينها، على سبيل المثال، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ورابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، ومنظمة الأوبك. وفي بعض الأحيان تطورت هذه العلاقات إلى منظمات دولية ذات عضويات عابرة للتقسيم شمال-جنوب، حيث جمعت بين بلدان من العالمين الأول والثاني. وهناك مثال حديث مهم هو منظمة الآبك APEC - منظمة التعاون الاقتصادي الآسيوي-الباسيفيكي - التي تشمل عضويتها الولايات المتحدة، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وماليزيا، وتايلندا، وسنغافورة، والصين، وأستراليا. وتمثل الدول الأعضاء في منظمة الآبك أكثر من نصف الناتج الاقتصادي للعالم وخمسة تجارة العالم.

ثانيا، قوّضت مشكلات اقتصادية محلية في بلدان العالم الثالث التضامن مثل تلك التي انعكست في المطالب المتعلقة بنظام اقتصادي عالمي جديد. وقد أجبرت إخفاقات السياسة، وسوء الإدارة، والدّين بعض بلدان العالم

الثالث على أن تصير ناظرة إلى الداخل، الأمر الذى قاد البعض إلى استنتاج أن "تضامن العالم الثالث صار شيئاً من الماضى" (Westlake, 1991, p. 16).
ثالثاً، أحدث زوال الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية والوسطى والاتحاد السوفيتى السابق درجة من التجانس بين العالمين الأول والثانى، على الأقل من ناحية الأنظمة الاقتصادية، الأمر الذى يجعل الإشارات إلى البلدان النامية على أنها المجموعة أو القوة "الثالثة"، تفقد معناها بصورة متزايدة. وقد جرى تأكيد أن عولمة اقتصاديات السوق والديمقراطية التعددية، التى من الجلى أنه تمّ التبشير بها بحلول نهاية الحرب الباردة، تتحدّى إلى مدى أبعد صحة مفهوم عالم ثالث (Berger, 1994)، رغم أن هذا يتجاهل الواقع المزعج المتمثل فى أن الأسواق قد تسيطر على الاقتصادات فى المجتمعات التى يسيطر فيها الطغاة على الحكومة.
وأخيراً، فإن التضامن جرى تقويضه بصورة جدية نتيجة الحروب بين دول العالم الثالث، وبصورة خاصة الصراع الإيرانى-العراقى، وحرب الخليج، والصراع بين الهند وباكستان، والحرب فى جنوب شرق آسيا فى أواخر سبعينيات القرن العشرين، والحرب فى وسط أفريقيا وفى القرن الأفريقى. ولا يمكن التقليل من شأن المعاناة الإنسانية التالفة والخسارة الاقتصادية عند بحث "تضامن" العالم الثالث.
وقد أثار بعض الأشخاص اعتراضاً جدياً آخر على مفهوم "عالم ثالث"؛ لأنهم وجدوا صعوبات مع ربطه بالفقر. ويكمن مصدر القلق فى أنه إذا تمّ تعريف مجموعة من البلدان بأنها فقيرة فإن هذا قد يُخفى أنه توجد فى هذه البلدان طبقات تتمتع بثروة واسعة. كما أن الحديث عن شعوب شديدة

الفقر في البلدان الأقل نمواً (Meier, 1976) يمكن أن يكون بمثابة شكل من الإلغاز يحرف الانتباه بعيداً عن الانقسام الداخلي إلى طبقات. ذلك أن البلدان الفقيرة لا تتألف بصورة كاملة من أشخاص فقراء. بل توجد لامساويات داخلية كبرى. كما أن الفوارق الاقتصادية بين بلدان العالم الثالث لم تستأصل الفقر داخل البلدان الأكثر نجاحاً. وتتواصل اللامساويات وتزداد أحياناً بصرف النظر عن الأداء الاقتصادي الكلي لأحد البلدان (Toye, 1987). وفي الوقت نفسه كثيراً ما يبدو أن النخب في مجتمعات العالم الثالث لديها الكثير الذي تشترك فيه مع النخب الغربية أكثر مما مع الجماهير المجردة من الملكية (Berger, 1994).

وعلى هذا، فإن انقسام العالم إلى بلدان غنية، ومتوسطة الدخل، وفقيرة لا يجب السماح له بإخفاء الانقسام الاجتماعي الداخلي. وهذا لا يعني القول بأن الفقر الذي يتعرض له الفقراء في بلدان فقيرة يرتبط بسوء التوزيع المحلي للسلطة وحده. وهو لا يعني القول بأنه لا علاقة له بالتبعية للاقتصادات الأكثر قوة في العالم. غير أنه يُنبهنا إلى إمكانية أن يكون هذان الشئان مرتبطين - إمكانية أن التبعية داخل النظام الاقتصادي العالمي تقيّد بالفعل بعض الطبقات في العالم الثالث. وكان قد جرى نَحْت تعبير "البرجوازية الكمبرادورية"؛ لتوصيل فكرة تحالف بين طبقة وسطى محلية ومستثمرين أجنبى، وشركات متعددة الجنسيات، وأصحاب بنوك، ومصالح عسكرية. وتوجد بالتالي حاجة إلى ربط التفكير في الانقسام العالمي إلى فئات طبقية بالطريقة التي يؤثر بها ذلك التقسيم والعلاقات بين تلك الفئات الطبقية العالمية في العلاقات بين الفئات الطبقية الاجتماعية الداخلية. فإلى أى مدى

كان يمكن جعل إعادة التوزيع داخل بلد فقير أسهل لو لم تكن هناك أى تبعية إزاء شركاء تجاريين أقوى ومصادر تبادل أجنبي؟.

وعلى هذا النحو، توجد مخاطر بأن تعبير "العالم الثالث" يمكن أن يُخفي عدم تجانس الطبقات الاجتماعية، التي لكل واحدة منها هدف سياسى خاص بها. وبالتالي فقد جرى شجب مفهوم "عالم ثالث" بوصفه لغزا مُصمَّمًا لإخفاء التبعية والاستغلال، وكذلك وسيلة تسمح لحكام بلدان العالم الثالث بإظهار مصلحة مشتركة بينهم وبين الجماهير؛ لإخفاء تحالفهم مع المصالح المتروبولية (Debray, 1967).

الخلاصة: قيم العالم الثالث :

رغم وجود حُجَج قوية لصالح استنتاج أن "عصر العالم الثالث قد انتقل بلا رجعة إلى ذمة التاريخ" (Berger, 2004, p. 30)، يعتقد البعض أنه ما يزال من المهم الاحتفاظ بهذا التعبير من أجل توصيل قيم أساسية مرتبطة به. ذلك أنه يمكن أن يكون من الخطورة بمكان أن نتوقف عن الحديث عن العالم الثالث، وأن نقوم على هذا النحو بتشظية تلك المجموعة من البلدان. كما أنه يجب الحفاظ، بطريقة ما، على تضامنها؛ لأنها كدول منفردة محكوم عليها ببساطة بأن تكون ضعيفة فى علاقاتها مع العالم المتقدم. وعلى هذا النحو فإنه يُنظر إلى "العالم الثالث" على أنه "مفهوم صحيح" ومقولة مرنة، وقابلة للتكيف". وقد تكون محاولات مساءلة صحته ضارة ومضللة. وهو لا يتضمَّن قيمًا أقل شأنًا ولا ترتيبًا عدديًا ما أدنى، بل يعنى بالأحرى: مجموعة

من السمات المميزة النوعية التي هي فريدة بأكثر من طريقة واحدة فيما يتعلق ببلدان، آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. وهو يمثل طبيعة متماثلة بالمعنى الواسع، وليست متطابقة تماما، لتجارب هذه البلدان في عمليات التنمية، هذه العمليات التي كانت مكبوحة في الماضي، ومثبطة، ومشكوكا فيها في الوقت الحاضر، والتي من المرجح أن تكون لا مثيل لها في المستقبل (Muni, 1979). وحتى إذا كانت العالم-الثالثة تعنى فقط بناء تحالفات إقليمية لطرح جبهة متحدة اقتصاديا، فإن هذا، في حد ذاته، من الأهمية بمكان.

وتتمثل سمة مميزة مهمة كهذه في اللامساواة العالمية، ووضع العالم الثالث فيها. ويقوم هذا التعبير بالوظيفة المهمة جدا المتمثلة في إرجاع أهمية العلاقات الاقتصادية العالمية إلى وضعها السابق والنتائج المنطقية الاجتماعية والسياسية الكارثية بالنسبة للبلدان التي ليس لها سوى هذا النصيب الصغير من دخل العالم، وبصفة خاصة الحرب الأهلية. وهو يمددنا أيضا بـ "علاج حيوي" لفكرة أن السياسة الدولية يمكن النظر إليها فقط من حيث "صدام الحضارات" أو التراثات الدينية (Randall, 2004).

غير أن من الأهمية بمكان أن مشكلات كثيرة ميّزت مجموعة البلدان التي كان يسميها المحللون الغربيون في الأصل بالعالم الثالث، والتي دفعت قادة العالم الثالث إلى العمل التضامني الطابع، ما تزال قائمة. والواقع أن البلدان التي تصنّف تقليدياً على أنها جزء من العالم الثالث لا تشغل جميعا نفس الترتيب من حيث مؤشرات حالة العالم الثالث المستعملة هنا. غير أنها جميعا تواجه بعض المشكلات المرتبطة بحالة العالم الثالث، وتعانى معظم البلدان الـ 50 المنخفضة الدخل منها جميعا. وهكذا على حين أن البرازيل،

وهى بلد فى الشريحة العليا من الدخل المتوسط ، يصل فيه نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى إلى 4420 دولار، فإن العمر المتوقع عند الولادة فيها أقل من معدل فييتنام التى يصل نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى فيها إلى 370 دولارًا. ولتزانيا، ذات الاقتصاد المنخفض الدخل، نسبة للتجارة إلى الناتج القومى الإجمالى أعلى من المكسيك ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وتمثل السلع المصنعة 10 فى المائة فقط من الصادرات السلعية لإكوادور ذات الدخل المتوسط، بالمقارنة مع 84 فى المائة لباكستان المنخفضة الدخل. وقد يسهم الماس بـ 80 فى المائة فى أرباح التبادل الأجنبى لبوتسوانا، أى 50 فى المائة من دخل الحكومة و33 فى المائة من الناتج القومى الإجمالى. ومع هذا، فإن الاعتماد على هذه السلعة الوحيدة حول هذا البلد من أحد أفقر البلدان فى العالم إلى أحد أغناها فى أفريقيا. غير أن العمر المتوقع عند الولادة فيها 40 عاما، ويرجع هذا بصفة رئيسية إلى ارتفاع إصابات عدوى الإيدز، كما أن محاولات تنويع الصناعات قد انهارت. ومعدل وفيات الأطفال مرتفع فى البلدان ذات الدخل الأكثر انخفاضا، غير أنه مرتفع كذلك فى الجابون ذات الشريحة العليا من الدخل المتوسط. وتتمتع نسبة من سكان بنجلاديش – تماثل تقريبا نسبة أوروغواى – بالوصول إلى مياه آمنة، رغم أن نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى لأوروغواى يساوى مثيله فى بنجلاديش 16 ضعفا.

وسوف تبحث الفصول التالية الأهمية السياسية لسمات مميزة مثل الفقر واللامساواة والاعتماد على الاستثمار الأجنبى من أجل التنمية الاقتصادية، والتصنيع والحضنة كجوانب للتحديث، والتقدم فى حماية حقوق

الإنسان والحريات. والحقيقة أن التبعية التي برزت في الكثير من المناقشة عن طبيعة العالم الثالث كانت أيضا أساسية في تفسيرات التغيرات التي تجرى هناك. وبمعنى ما، فإن تعبير "العالم الثالث" يمثل تحديًا "للتنمية" باعتبارها نموًا وتقدمًا مستقلين. وسوف تشكل المجادلات داخل العلوم الاجتماعية حول التنمية، والتخلف، والنتائج المنطقية للصلات بين البلدان الغنية والفقيرة مادة فصول لاحقة. وسوف يبحث الفصل التالي مقارنة لفهم التغيير السياسى من حيث الصلة بين التحديث الاجتماعى والاقتصادى وظهور مؤسسات سياسية غربية.

التحديث والتنمية السياسية

التنمية الاجتماعية :

تعود نظرية التحديث بأصولها إلى التفسيرات التطورية الكلاسيكية للتغير الاجتماعي. وجذورها الفكرية ماثلة في التطوريين الأوروبيين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: الفيلسوفان الفرنسيان ومؤسس السوسيولوجيا الحديثة أوجوست كونت Auguste Comte وإميل دوركيم Emile Durkheim؛ والفيلسوف البريطاني هربرت سبنسر Herbert Spencer؛ وبالطبع ماركس Marx. وكانوا جميعاً بطرقهم المختلفة يحاولون تفسير التحول من مجتمع قبل-صناعي إلى مجتمع صناعي. وهناك عنصران، على وجه التحديد، من ذلك التنظير المبكر تم نقلهما إلى المجادلات حول التحديث في العالم الثالث. وأحدهما هو اعتقاد أن التغير الاجتماعي ينطوي على الاستمرارية. والآخر هو اعتقاد في التقدم (So, 1980; Varma, 1973, Tipps, 1990).

ولا يُنظر إلى الاستمرارية على أنها محايدة بل على أنها تقدمية. ويجلب الانتقال من المجتمع قبل-الصناعي إلى المجتمع الصناعي معه التقدم والتحسين، والانتقال التدريجي من التراث إلى الحداثة (Hoogvelt, 1978). وتنطوي الاستمرارية التقدمية على مجموعة من التحولات: المزيد من

التعقيد؛ وقد أكبر من التخصص، أو "التمييز"، في النشاط والتنظيم البشريين في المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

وقد ألهمت نظرية التحديث مقارنة عضوية للسياسة المقارنة كان المقصود بها دمج الظواهر السياسية للعالم الثالث في إطار عمل نظري جديد. وفي هذا الفصل يتم تقديم الحجج الرئيسية للمنظور الوظيفي بشأن السياسة المقارنة، وبصفة خاصة مفاهيم الوظيفة و"التمييز البنوي" عند تطبيقها على الأنظمة السياسية، والدافع وراء هذا الموقف النظري، والنقد الرئيسي الذي جرى توجيهه ضده.

وكان لنظرية التحديث، مثل التفسيرات التطورية الأخرى للمجتمع، نظرتها الخاصة عن نهاية العملية التطورية. وكان التحديث يعنى التقدم نحو وضع يتوافق مع مجتمعات الغرب الصناعية الرأسمالية. والمجتمع الآخذ في أن يكون حديثاً مجتمع يحتاج إلى السمات المميزة المشتركة لأكثر البلدان تقدماً، محققاً الأشياء التي تشترك فيها المجتمعات الحديثة (Eisenstadt, 1966). وسوف تلغى المجتمعات التقليدية تدريجياً مؤسساتها وقيمها الاقتصادية، والسياسية، وبوجه خاص الثقافية؛ لإحلال مؤسسات وقيم حديثة محلها.

وكان يُنظر إلى الخصائص المطلوبة للتحديث على أنها مترابطة فيما بينها. وكانت القيم الاقتصادية والاجتماعية متصلة ببعضها بعضاً عبر قيم فردية مثل أخلاقيات العمل المطلوبة لدعم نوع الأنشطة التي اعتمد عليها المجتمع الصناعي الحديث ولكن غير الموجودة في المجتمع التقليدي. وعلى هذا النحو اعتمدت نظرية التحديث بشدة على نظرة ماكس فيبر Max Weber

إلى المعتقدات الدينية باعتبارها تُعزِّزُ بعض أنواع الصلات الاجتماعية. والواقع أن مُنظري التحديث، على حين أنهم لم يكونوا يريدون بالضرورة نشر البروتستانتية، قَبِلوا مع ذلك بأن تكون القِيم المعيارية مهمة للغاية كأساس لإطلاق أنواع جديدة من المبادرات الاقتصادية.

من التراث (التقاليد) إلى الحداثة :

حدَّد مُنظرو التحديث طبيعة ملامح العملية التي كان يُعتَقَد أنه عن طريقها ستصبح مجتمعات العالم غير المتقدمة حديثة. أولاً، قَابلوا السمات المميزة لنموذج مثالي-خالص ideal-type كان قد وُصِفَ بأنه "حديث" modern مع نموذج كان قد وُصِفَ بأنه "تقليدي" traditional. وكان يُنظَر إلى التنمية في ذلك الحين على أنها التطور من النموذج الأول إلى النموذج الأخير مع تطور البلدان الأقل نمواً إلى مجتمعات متقدمة (Nash, 1963; Blomstrom and Hettne, 1984)

ثانياً، جرى التشديد على أهمية التمايز البنيوي في التغيُّرات الاجتماعية التي تصاحب التنمية الاقتصادية. ويحدث التمايز مع الانتقال من الإنتاج المنزلي إلى المصنعي، وإحلال المدرسة محل الأسرة والكنيسة في الوظيفة التعليمية، وإحلال الهيكل المعقد للحزب السياسي محل الانشقاكات القبلية.

ثالثاً، طرح مُنظرو التحديث أيضاً مسألة : أية حاجات يجب إشباعها للحفاظ على نظام اجتماعي في حالة صحية؟. وقد قبلوا، حاذين حذو

پارسونز Parsons وجود متطلّبات أساسية وظيفية عامة: التكيّف *adaptation*، بحيث يمكن لنظام اجتماعي البقاء في بيئته، وتحقيق الهدف *goal attainment* - الحاجة إلى التنظيم من أجل تحقيق أهداف جماعية مثل شَنّ الحرب، والاندماج *integration* أو المحافظة على الدعم الاجتماعي للنظام، والحفاظ على النموذج *pattern maintenance*، أو الحاجة إلى الاستقرار والاستمرارية. ومهما اختلفت مجتمعات من نواح أخرى فإن عليها جميعاً أن تُطوّر وسائل أداء هذه الوظائف الجوهرية إذا كان لها أن تواصل البقاء.

وكان يجري التفكير في التكيّف على أنه مهم بوجه خاص. وكان يعنى أن المجتمعات يمكن أن تتغيّر في استجابة للتغيرات في البيئة. وفي العالم الطبيعي يمكن أن تتكيف الكائنات البيولوجية مع بيئة متغيرة، وإن كان هذا على مدى فترات طويلة جداً من الزمن. ويمكن أن تُجاري التغيير وتواصل البقاء. وقد جرت محاولة إثبات أن على المجتمعات والأنظمة السياسية أن تفعل نفس الشيء.

وقد اقترن تطبيق نظرية التحديث على السياسة مع مقارنة محددة للأنتروبولوجيا الاجتماعية لإنتاج تفسير وظيفي *functionalist* للتغيير السياسي. وكان لها تأثير رئيسي على الدراسة المقارنة للسياسة عندما أُعْتُبِرَت الأدوات الموجودة للتحليل السياسي غير ملائمة لمهمة إدراج الدول الجديدة التي تظهر على الحلبة السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية في إطار تحليلي مقارن.

المجاز العضوى

يدلّ مفهوم "الوظيفة" function بين أشياء أخرى على تماثل بين مجتمع وكائن بيولوجى. وفي البيولوجيا: تحيل "الوظيفة" إلى المساهمة التى تقوم بها أجزاء مختلفة من كائن عضوى فى بقائه. ومن المفيد أن نذكّر هذا التماثل البيولوجى من أجل الإمساك بالافتراضات المسبقة التى كانت هذه المدرسة الفكرية قد مَفصلتْها عن السياسة والحكومة. ولا يمكن تفسير منظمات مثل الأحزاب السياسية أو المصالح الإدارية إلا بالإحالة إلى الأهداف التى تخدمها من أجل عمل الكائن العضوى ككل (Almond, 1965).

وقد استعارت نظرية التنمية السياسية فكرتين أساسيتين أخريين من البيولوجيا: الاعتماد المتبادل *Interdependence* والتوازن *equilibrium*. ويعنى الاعتماد المتبادل أنه عندما يتغير مكون واحد من كائن عضوى، يتأثر الكائن العضوى ككل. وعلى سبيل المثال، فإن ظهور الأحزاب السياسية الجماهيرية أو وسائل الإعلام الجماهيرية "يُغَيِّرُ أداء كل الهياكل الأخرى للنظام السياسى، ويؤثر فى القدرات العامة للنظام فى بيئاته المحلية والأجنبية". وإذا كان التغيير عاجزا عن القيام بوظيفته للنظام فإن "المكون المختلّ وظيفيا تضبطه آليات تنظيمية، وتتمّ استعادة توازن النظام" (Almond, 1965, p. 185). وتميل الأنظمة السياسية نحو التوازن. وتحافظ المؤسسات على طابعها أو على الأقل تتغيّر ببطء.

الهيكل/البنية والوظيفة :

يجب أن تقوم الهياكل الاجتماعية، أو مجموعات الأدوار التي يؤديها الأعضاء الأفراد في مجموعة بأداء الوظائف. وعلى هذا النحو يجرى تمييز الأدوار عن الأشخاص. وعندما يتم أداء الأدوار في مجموعة محددة فإنها تشكل هيكلا اجتماعيا. وعلى هذا النحو يكون الأفراد هياكل مختلفة عديدة. ويُسهم عضو مجموعة أدوار الأسرة في ذلك الهيكل، بالإضافة إلى الهياكل الأخرى التي يسهمون فيها بأدوارهم، في العمل، في الاحتفالات الدينية، و في تفسير وفرض القانون والعرف، في الروابط المجتمعية، وفي المنظمات السياسية، إلخ إلخ. وفي المجتمعات قبل-الحديثة يمكن أن يحسم العمر مسألة في أي مجموعة يُسهم فرد. وعندئذ تصير الدرجات العمرية هيكلا مهماً لأداء الوظائف السياسية.

وقد نشأ عن الصلة بين الهيكل/البنية والوظيفة نعت "الوظيفية البنوية" structural functionalism، وهي نظرية قوية النفوذ للغاية، ومن المفارقات أنه جرى التخلي عنها لفترة قصيرة من جانب السوسولوجيين خارج الولايات المتحدة الأمريكية عندما جرى تبنيها من جانب العلماء السياسيين الأمريكيين في جهودهم لابتكار وسيلة لمقارنة كل الأنظمة السياسية المعروفة. فقد أدركوا وجود حاجة لإطار عمل نظري يمكن أن يجارى تنوعاً مذهلاً للأنظمة السياسية غير المألوفة التي لا يمكن توفيقها ضمن الأساليب القائمة للمقارنة (Holt and Turner, 1972; O'brien, 1972; Varma. 1980).

وكان المقصود بالوظيفية البنيوية تقديم مثل هذا الإطار المقارن للتحليل. وفي المجتمعات غير الغربية كانت هياكل غير مألوفة تؤدى وظائف بدا أنها مطلوبة فى كل الأنظمة السياسية. وكانت هناك مفاهيم أخرى مطلوبة لفهم مثل هذه الظواهر. ولم تكن مفاهيم العلم السياسى المعاصر، وهذا أمر محسوم، جاهزة لهذه المهمة. وإلى هذه النقطة كان العلم السياسى الغربى يقوم على مقارنة المؤسسات، وربما حتى بصورة أضيق، مؤسسات موجودة فى المجتمعات المصنعة الغربية وعمليات دقراطتها.

ومن جديد قدّمت البيولوجيا النظرية النافذة المطلوبة:

مشكلة تطوير المقولات اللازمة لمقارنة عمليات تحويل مختلف أنواع الأنظمة السياسية ليست مختلفة عن مشكلة التشريح المقارن والبيولوجيا المقارنة. ولا شك فى أن الهيكل التشريحي للكائن العضوى الوحيد الخلية تختلف اختلافا جذرياً عن الهيكل التشريحي لفقرة من العمود الفقري، غير أن شيئاً أشبه بالوظائف التى تؤدى فى فقرة العمود الفقري عن طريق جهاز عصبى متخصص، القناة المعدية - المعوية، تؤدى فى الأميبا عن طريق تكييفات متقطعة لخليلتها الوحيدة (Almond, 1965, p. 195).

وبالتماثل فإن للأنظمة السياسية المعقدة هياكل متخصصة لأداء مهام متميزة، على حين أن الأنظمة السياسية البسيطة ليس لها ذلك.

وقد صارت الوظيفية functionalism التفسير السياسي لنظرية التحديث من أجل الحصول على طريقة للتعامل مع مجتمعات كانت تحقق بسرعة حالة الدول- الأمم بمؤسسات سياسية حديثة بوضوح مثل السلطات التشريعية، والأحزاب، والداستاتير، والسلطات التنفيذية، ولكن مُطَمَّنة بهياكل كانت غير مألوفة كلياً لمعظم المراقبين الغربيين فيما عدا الأنثروبولوجيين. ولهذا تَخَلَّى الوظيفيون عن المناهج المقارنة القائمة على الهياكل لصالح منهج يقوم على الوظائف. ولو كان قد جرى الاستمرار بالهياكل لكانت الأدوات التحليلية الناتجة عن ذلك غير ملائمة. وسيكون البحث عن دساتير، وأحزاب، ومجموعات ضغط، وسلطات تشريعية، وبيروقراطيات غير مثمر في مجتمعات تعتمد حكومتها على مثل هذه الهياكل.

ويجب إجراء مجموعة من الوظائف في كل المجتمعات مهما كانت معقدة أو بسيطة، مصنعة أو زراعية. وتتمثل هذه المهمة في تحديد ما هي هذه الوظائف، ثم في التوصل إلى هياكل تؤدّيها في مجتمعات مختلفة. ولم تعد السياسة المقارنة قادرة على الحكم مسبقاً على مسألة الهياكل. وإذا وُجِدَتْ مجتمعات تفرض قوانينها ليس عن طريق المحاكم، وقوات الشرطة، والسجون، والمؤسسات الأخرى للدولة، بل عن طريق صراعات بين الأطراف التي لحق بها الأذى، مُعَدِّلة بالرأى العام داخل السلالة، كما عند [شعب ال] "نوير" Nuer في جنوب السودان، فإنه ينبغي افتراض أن مثل هذه المجتمعات كانت غير منظمة، أو في حالة فوضى، أو لا تملك وسائل لحكم نفسها. وربما كانت هذه مجتمعات بلا حكومات Governments غير أنها لم تكن بلا حُكْم government، أو وسائل منتظمة لأداء الوظائف السياسية

الضرورية. وكانت توجد هياكل تؤدّي هذه الوظائف. وربما كانت لا توجد هياكل تشريعية مألوفة لصنع قواعد ملزمة قانوناً غير أن هياكل اجتماعية أخرى قد توجد لأداء هذه الوظيفة المتمثلة في مَفَصَلَة القواعد، ربما عن طريق المجموعات العُمريّة.

ويتمثل فارق رئيسيّ آخر استخلصه الوظيفيّون بين المجتمعات المتقدمة والنامية في وجود تخوم بين الأنظمة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية. وفي مجتمعات تقليدية ظهر في كثير من الأحيان أن هذه التخوم غائبة، في حين أنه في مجتمع حديث كان من الممكن، وفقاً للوظيفيين، فصل الهياكل التي كانت اقتصادية في المقام الأول عن تلك التي كانت اجتماعية أو سياسية في المقام الأول.

وكان الوظيفيون يحتاجون، على السواء، إلى نظرية للنظام السياسي - وهذا ملائم أكثر من "الدولة"؛ نظراً لوجود مجتمعات بدون دول - ونظرية للتغيير أو التنمية. ومثل كل منظرٍي التحديث أرادوا أن يُدمجوا في تفكيرهم فكرة التغيير التقدمي. وكان يُنظر إلى هذه المجتمعات، ليس على أنها فقط تنتقل من وضع إلى آخر، بل من كونها تقليدية إلى أن تصبح متقدمة، مما يعني التحسين والتقدم بالطريقة التي تُحكّم بها المجتمعات.

النظام السياسى :

تقوم النظرية الوظيفية للنظام السياسى على خمسة مفاهيم أساسية: السياسة politics؛ والنظام system؛ والهيكل (البنية) structure؛ والثقافة culture؛ والوظيفة function.

ويعنى الموظفون بـ/السياسة: العلاقات الاجتماعية التى تتطوى على الاحتكار الشرعى للقهـر المادى، حسب التعريف الفيرى Weberian للدولة (Almond, 1965). ويتم توجيه الأنشطة السياسية إلى السيطرة أو التأثير على استعمال سلطة الإكراه. ومهما كانت القيم التى تدفع إلى المطالبات بإجراء من جانب السلطات، ومهما كانت طبيعة الإجراء المطلوب، فإن هذه الأنشطة ترتبط فى نهاية المطاف بسلطة الإكراه للنظام السياسى.

ويقوم مفهوم النظام system بنقل العلاقات المتبادلة بين أجزاء كيان سياسى بحيث إنه إذا حدث تغير فى جزء من النظام سوف تتأثر الأجزاء الأخرى. ويتألف النظام السياسى من أدوار محدّدة تتطوى على احتكار السلطة المادية وترسيخ وصون العملية التى عن طريقها يتم تحويل المُدخلات inputs إلى مُخرجات outputs. وتخلق العملية السياسية كلا من المطالبات بسياسات وعدد من أشكال الدعم للمُخرجات الحكومية. ويجرى تحويل تلك المطالبات وأشكال الدعم على جانب المُدخلات إلى مُخرجات عبر العمليات السياسية. ولكل المجتمعات وسائل لتحويل المُدخلات إلى مُخرجات. وهى تشكّل نظامها السياسى. وفى كل المجتمعات توجد تفاعلات تُنتج مُخرجات سياسية عن طريق استعمال، أو التهديد باستعمال، الإكراه المادى الشرعى.

وعلى هذا النحو كان النظام السياسي يُفهم على أنه مجموعة شرعية من الهياكل المترابطة في سبيل الحفاظ على النظام والاستجابة للضغط المتغيرة للبيئة. وتكون تلك الهياكل جزئياً تنظيمية وإكراهية تتعلق بقمع الخروج عليها. كما تكون توزيعية، محوِّلة الموارد بين قطاعات المجتمع. كما تستخلص الهياكل الاستخراجية الموارد من المجتمع عن طريق وسائل مثل الضرائب.

أما فكرة الهياكل كمجموعات من الأدوار المترابطة التي تتألف منها العملية السياسية، فإنها تجعل بوسع الوظيفيين تمييز الطريقة التي يمكن أن تؤدي بها الوظائف بدون أفكار تربط وظائف محدّدة بهياكل متوافقة. وهكذا فإن التشريع، على سبيل المثال، كان يمثل مجموعة من الأدوار المترابطة التي تؤدي وظيفة صنع قواعد ملزمة قانوناً.

وقد طوّر الوظيفيون مفهوم الثقافة لكي يندمجوا في إطار التحليل السياسي فكرة أن كل المجتمعات تشتمل على مواقف وميول قابلة للإدراك إزاء السياسة. وتستخدم متغيرات نموذج پارسون في نظرية التنمية السياسية theory of political development، أحياناً للتقسيم الثنائي للأنظمة التقليدية والحديثة للسياسة، كما في نموذج ريجز Riggs (1957) عن "أجرايا" Agraria [النموذج الزراعي] و"إندوستريا" Industria [النموذج الصناعي]، وفي بعض الأحيان لإثبات "ثنائية" للهيكل السياسي موجودة في كل المجتمعات، كما في تمييز ألموند Almond بين الهياكل الأولية والثانوية في مجتمعات تستمر فيها الهياكل السياسية البدائية وقبل الحديثة في الأنظمة السياسية الحديثة (Almond, 1960).

وكثيرا ما يكون مجتمع فى أزمة مجتمعا يجرى فيه تقويض الثقافة السياسية السائدة من جانب مجموعات متنافسة من المعتقدات. وهى لا تعود قادرة على تعزيز مستوى الدعم الذى يحتاج إليه النظام السياسى لكى يواصل البقاء. وعلى هذا فإن الثقافة السياسية تتألف من قيم تتعلّق بكيف يجب أن يجرى توجيه السياسة بالفعل، وكيف يجب أن يجرى تنفيذ عمليات الحكومة. ويتمّ التعبير عن الشرعية الملتزمة بهياكل وعمليات الحكومة عبر الثقافة السياسية لمجتمع. وترتبط الالتزامات التى هى النتيجة المنطقية لتلك الشرعية بقواعد النظام السياسى.

وفى أىّ مجتمع بعينه يمكن أن تكون هناك، حقا، ثقافات سياسية مختلفة تؤدّى إلى الصراع. وكان يجرى النظر إلى إحدى مشكلات التحول إلى مجتمع حديث من الناحية الثقافية على أنها مشكلة مُقنّعة للناس فى مجتمعات بعد-استعمارية لقبول حدود الدولة-الأمّة على أنها شرعية عندما كانت لتلك الحدود جذورها فى الحكم الأجنبى. كذلك فإن عمليات الحكومة يمكن أن تفتقر إلى الشرعية إذا كانت تقوم على أشكال غير مقبولة للسلطة مجردة مرة أخرى من مصدر أجنبى. وعلى هذا فإن تكييف الديمقراطية الموروثة عن الأجانب يمكن أيضا أن يكون صعبا. وكثيرا ما تجرى الإشارة إلى هذه المسألة باعتبارها مشكلة الاندماج السياسى، وهى تمثل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار السياسى فى مجتمعات العالم الثالث. وسوف نعود إلى الاندماج السياسى فى الفصل 8 عندما نبحث التفسيرات المختلفة للنزعة القومية والانفصال.

وأخيراً، هناك مفهوم الوظيفة، هذا المفهوم الرئيسي لحاجات المحلل المقارن. ولا يمكن مَهَمَة الخصائص العامة للأنظمة إلا من حيث الوظائف. وقد زعم الوظيفيون أن كل مجتمع، مهما كان مُنظماً سياسياً، ومهما كان مستوى التنمية، ومهما كانت الهياكل السياسية التي يتم عبرها إدارة الحكومة، سيؤدي ثمانى وظائف سياسية.

أولاً: هناك مَفَصَلَة المصلحة *interest articulation*، أو الطرق التي تتم بها صياغة وإدخال المطالبات فى الحلبة السياسية بحيث يمكن لعملية التحويل أن تحول المطالبات إلى مخرجات. على أن ما قد يكون بالنسبة للغرب الهيكل الأكثر نموذجية الذى يؤدى تلك الوظيفة (مجموعات الضغط وأشكال الاتحاد المماثلة) لن يكون موجودا بالضرورة فى مجتمعات قبل-صناعية أو انتقالية. وتختلف تنمية المجتمع المدنى من بلد إلى آخر، ونادرا ما توجد مساواة العلاج والحريات، التى يفترضها النموذج الوظيفى لنظام سياسى متقدم. وعلى سبيل المثال، فإن لدى الفلبينيين مجتمعا مدنيا قويا، بمنظمات كثيرة مدمجة فى صنع القرار. ومثل هذه المجموعات قادرة على العمل المنسق للقضاء على الزعماء الفاسدين والسلطويين، كما فى حالة فيرديناند ماركوس Ferdinand Marcos فى 1986 و جوزيف إسترادا Joseph Estrada فى 2001. ومن ناحية أخرى فإن مجموعات الضغط اليسارية ونشطاء الكنيسة يتعرضون للإرهاب العسكرى، مما يقوّض الحوار السياسى ويلحق الضرر بالديمقراطية.

كما أن لدى بنجلاديش دائرة واسعة من الروابط النشطة، ومجموعات الأبحاث *think tanks*، والمنظمات غير الحكومية للتنمية، ومجموعات

الضغط advocacy groups والهيئات التطوعية المعنية بحقوق الإنسان والسياسة العامة، والتي تمثل مصالح الأقسام الضعيفة والمهمشة من المجتمع، بما في ذلك النساء، وفقراء الريف. غير أن بعض المنظمات غير الحكومية تُعاقب ماليًا لكونها انتقادية إزاء الحكومة. كذلك لا يتم التمتع على قدم المساواة بحرية تكوين الجمعيات التي تُشكل أساس مفهومة المصالح؛ نظرا للتمييز ضد المجموعات الإثنية، مثل قبائل "تشيتاجونج هيل" Chittagong Hill Tribes، والأقليات الدينية مثل الهندوس، والعمال، وبصورة خاصة النساء في صناعة الملابس الجاهزة. وتتعرض حرية التنظيم في نقابات عمالية لهجمات بدنية تقوم بها عصابات يستأجرها أصحاب المصانع، كما أن حرية الاجتماع تنقلص نتيجة للقمع البوليسي العنيف للاجتماعات الحاشدة والاحتجاجات التي تنظمها المعارضة (Freedom House, 2007).

ثانيا: لا بد من الجمع بين مطالب المصلحة السياسية وتعبيراتها. وهذه وظيفة تجميع المصالح *interest aggregation*. ويجب تكوين ائتلافات تكون قوية بما يكفي للتغلب على ائتلافات أخرى للمصالح. وفي نظام ملكي مطلق أو نظام أفريقي يقوم على الرئاسة القبلية يتم "تجميع" مصالح مختلف أقسام المجتمع على أيدي حكام يتمتعون بحق تفسير أمانى شعوبهم. وفي مجتمع جديد كان الهيكل الكلاسيكي لتجميع المصالح يتمثل، في نظر الوظيفيين، في الحزب السياسي. ولسوء حظ الشرعية والاستقرار السياسي فإن الأحزاب السياسية لم تنجح في أكثر الأحيان إلا في تجميع مصالح قليلة للغاية بطريقة حصرية، على سبيل المثال، عن طريق تعريف "المصالح" من حيث الهوية الإثنية. وفي كينيا، كان انعكاس التقسيمات الإثنية في التنافس

الحزبيّ مصدرًا رئيسيًا لعدم الاستقرار. وحتى الأحزاب التي حاولت أن تحتكم إلى المصالح المتفق عليها عبر القبائل، مثل "منتدى استعادة الديمقراطية" Forum for Restoration of Democracy، انقسمت إلى مجموعات تقوم على الأساس الإثنيّ (Carey, 2002). وفي إثيوبيا، كان من الضروريّ تجميع 20 من الحركات السياسية المختلفة، تقوم جميعًا على الإثنية، في كتل كان يمكن أن تشكل حكومات قادرة على المحافظة على وحدة هذا المجتمع المتعدد الإثنيات. وعلى سبيل المثال فإن بعض الأحزاب السياسية في تايلندا تعيد تجميع جماعات الضغط التي تمثل مصالح الزعماء السياسيّين الواسعي النفوذ وليس المنظمات، في سبيل تجميع المصالح وراء أيديولوجيات أو برامج سياسة.

ثالثًا: يجب أن تُؤدّى وظيفة صنع القواعد *rule making* في كل المجتمعات بنوع ما من الهيكل السياسيّ. وعلى الأنظمة السياسية أن تصنع قواعد رسمية وشرعية يمكن تعزيزها بعقوبات شرعية. وقد طوّرت المجتمعات الحديثة هياكل متخصصة لذلك، تُعرف بالسلطات التشريعية legislatures. وفي المجتمعات التقليدية ستكون مثل هذه الهياكل غائبة، غير أنه سيتمّ القيام بوظيفتها في مكان ما في النظام السياسيّ. ولمعظم بلدان العالم الثالث سلطات تشريعية تقوم بوظيفتها، باستثناء واحد يتمثل في المملكة العربية السعودية التي يقع فيها صنع القرار في أيدي النظام الملكيّ المطلق. على أن السلطات التشريعية لا تملك كلها السلطات السيادية لصنع القوانين. ففي إيران، على سبيل المثال، يحق لمجلس أوصياء Council of Guardians يتألف من باحثين ومحامين مسلمين نقض التشريع الذي يصدره البرلمان

(مجلس Majlis) ولا يتفق مع تفسيره للشريعة الإسلامية. كما يمكن أن تكون سلطات صنع القواعد مشتركة بين السلطات التشريعية والسلطات التنفيذية، خاصة في الأنظمة الجمهورية، على سبيل المثال، كوريا الجنوبية.

رابعا: خالما يتم صنع القواعد فإنه يجب فرضها وتطبيقها. ويتمثل الهيكل الحديث لوظيفة تطبيق القواعد *rule application* في البيروقراطية. وتختلف البلدان في مدى إظهار هيئاتها العامة للسمات المميزة الإيجابية للبيروقراطية. وفي أكثر الأحيان يكون البيروقراطيون غير فعالين، ومجندين على أساس المحسوبية بدلا من الجدارة، وفاسدين. ويمثل سوء استعمال السلطات الرسمية من أجل المكاسب الشخصية مشكلة رئيسية للتنظيم والإدارة في البلدان النامية. وعلى سبيل المثال، فإن النظام الضريبي في ليبيا سهل التأثر بالفساد بصورة خاصة، نظرا للقرارات العشوائية التي يتم اتخاذها بشأن الالتزامات الضريبية. وفي لاوس، نجد الفساد واضحا بصورة خاصة في المصالح الإدارية المختصة بالحراجه، وملكية الأراضي، والحماية البيئية. وفي بنجلاديش، نجد الفساد واسع النطاق بصورة خاصة في الشرطة، والجمارك، والمجلس القومي للضرائب.

وتقتضى الصراعات الناشئة عن تطبيق القواعد على حالات وظروف خاصة هياكل للحكم القضائي. ولهذا فإن الحكم القضائي بالقواعد *Rule adjudication* كان يتم تمييزه على أنه وظيفة سياسية شاملة. وفي المجتمعات الحديثة يكون القضاء هو الهيكل المتخصص الذي يؤدي هذه الوظيفة. على أن معظم الأنظمة السياسية تجذب القضاء *judiciary* إلى وضع القواعد بالإضافة إلى التحكيم، خاصة عندما تكون المحاكم مفوضة بسلطة

بالحكم بشأن الأمور الدستورية. وعلى سبيل المثال، أمرت المحكمة الدستورية الكولومبية بأنه، في ظل قانون العدل والسلام، يجب استخدام الأصول التي يتم الحصول عليها بصورة غير قانونية لتعويض الضحايا. وتكمن أهمية هياكل قضائية متخصصة للتنمية السياسية في فصل هذه الهياكل من ثلاثة فروع من الحكومة؛ وبالتالي قدرتها على الحكم القضائي متحررة من التدخل السياسي. ومن المؤسف أنه كثيرا جدا ما تجرى المساومة على هذا الاعتماد المتبادل. وفي تونس، على سبيل المثال، تدخل السلطة التنفيذية في القضاء عبر السيطرة على التعيينات، والاتحاد التونسي للقضاة، والمهنة القانونية بوجه عام.

كما يمكن أن يُلحق الفساد الضرر بنزاهة القضاء. وفي 2006 كشفت الاستقصاءات عن أن غالبية الناس في بوليفيا، والكاميرون، والجابون، والهند، والمكسيك، والمغرب، وباكستان عانوا الفساد الواسع النطاق في النظام القضائي. وفي پاراجواي أقرّ واحد من كل ثلاثة من المتعاملين مع المحاكم بأنهم دفعوا رشوة. واعتبر أغلب من تمّ استطلاع آرائهم في أفريقيا القضاء فاسدا، و 20 % من هؤلاء لهم معاملات مع المحاكم وعليهم دفع رشوى (Transparency International, 2007).

وتحتاج كل الأنظمة السياسية كذلك إلى وسائل لتوصيل المطالب والقواعد بين السلطات والناس. وفي المجتمع الحديث تُشكّل وسائل الإعلام الجماهيرية هياكل اجتماعية مسؤولة عن وظيفة الاتصال السياسي *political communication*. وفي المجتمع التقليديّ تعكس الهياكل التكنولوجية المتاحة بالإضافة إلى نوع التنظيم الاجتماعي الذي سبق أن تطوّر.

ولكى يجرى التحديث السياسى، يجب أن يكون الهيكل الاجتماعى لوسائل الإعلام الجماهيرية مستقلا بصورة مثالية عن الدولة. ذلك أن من شأن الملكية الخاصة والاعتماد على إيرادات الإعلانات أن يُدخل تحيزات فى المعلومات المقدّمة، التى لا يمكن أن تحمى ضدها سوى مجموعة متنوعة من المنافذ فى كل نوع من وسائل الإعلام. غير أن التحرر من سيطرة الدولة (إن لم يكن من الملكية) يجب أن يمنع الحكومات من استعمال وسائل الإعلام الجماهيرية فقط لتأمين وصول تفسيرها للأحداث إلى الجمهور. وفى العالم الثالث يكون مثل هذا الاستقلال غائبا فى كثير من الأحيان. وفى كل المناطق نجد لدى أغلبية البلدان وسائل إعلام تقيد الدولة بطريقة ما (أنظر الجدول 1-2).

جدول 1-2 حرية الصحافة، 1996-2008:
نسبة مئوية من البلدان المصنفة غير حرة أو حرة جزئيا

منطقة	1996	2006
الأمريكتان	46	54
آسيا-الپاسيفيكي	65	60
الشرق الأوسط/شمال أفريقيا	95	95
أفريقيا جنوب الصحراء	89	85

المصدر: Freedom House (2008b).

وقد لوحظت، فى الأعوام الأخيرة على وجه الخصوص، غارات جديدة على حرية الصحافة فى فينيزويلا، وتايلندا، والفيليبين، وإثيوبيا، وإرتريا، وأوغندا، والأرجنتين، وبيرو، وبوليفيا. والوسائل الرئيسية التى تستعملها الدولة لقمع المعارضة السياسية هى الاستيلاء على منافذ وسائل الإعلام (كوت ديفوار)، وسحب التراخيص (زيمبابوى)، وأعمال التشهير

والعنف ضد الصحفيين (بما في ذلك الاغتيال برعاية الدولة في الفيليبين، وباكستان، وسرى لانكا)، ومراقبة الإنترنت (الصين وإيران)، والقيود على تغطية وسائل الإعلام (ماليزيا).

وكان على كل المجتمعات أن تنقل قيمها السياسية السائدة من جيل إلى جيل. وكانت لديها جميعا طرق لكى توصل إلى الجيل الأصغر ما ينبغي أن يعتقد عن الالتزام السياسى، والسلطة، والممارسة السليمة للسلطة. وتختلف الطريقة التى يتم بها أداء وظيفة التنشئة السياسية *political socialization* اختلافا كبيرا من مجتمع إلى آخر. وستختلف السيطرة النسبية للأسرة، أو المؤسسات التعليمية، أو الجمعيات الأخرى من مجتمع إلى مجتمع. وسيعتمد دور مختلف الهياكل الاجتماعية فى عمليات التنشئة على تنمية النظام التعليمى والوصول إليه، والفرص التى يقدمها المجتمع المدنى للتجارب السياسية، وحالة وسائل الإعلام الجماهيرية. وفى العالم الثالث كثيرا جدا ما تحدث التنشئة السياسية فى سياقات انقسامية تشدد على الهويات الحصرية مثل الإثنية أو الديانة. وتمنع الولاءات المحلية تنمية الإجماع بشأن المبادئ الأساسية للحكم. ويمكن احتداد مثل هذه الانقسامات إلى مدى أبعد نتيجة لتجارب عدم الاستقرار السياسى أو الحرب الأهلية، هذه التجارب التى تترك المجموعات معادية بصورة دائمة لزملائهم المواطنين، سواء أكانت منقسمة بالطبقة، أم الإثنية، أم الديانة. ويتمثل الخطر عندئذ فى أن الممسكين الراهنين بسلطة الدولة سيحاولون فرض إجماع أيديولوجى عن طريق فرض القيود على حرية تكوين الجمعيات (كما هو الحال فى دولة الحزب الواحد)،

أو عبّر المصالح الحكومية المكلفة بالتلقين المذهبي، مثل وزارة الإرشاد الإسلامي في إيران (Kamrava, 1995).

وأخيراً: فإنه ينبغي توظيف الأفراد للأدوار والمناصب. ويقتضى التوظيف السياسي *political recruitment* نوعاً من إضفاء الطابع الروتيني في كل من المجتمعات التقليدية والحديثة. وينبغي تقسيم عمليات التعاقد السياسي - الانتخاب، الوراثة، الجدارة، القوة الجسمانية، ومبادئ أخرى يتم عن طريقها توظيف الأشخاص في الأدوار السياسية وربما المناصب الدائمة. ويجب ملء الأدوار التي تؤدي وظائف سياسية شاملة عن طريق وسائل مقبولة. وتتغير هذه الوسائل على مرّ الزمن.

وتتحرف دول كثيرة في العالم الثالث عن مبادئ حديثة للتوظيف السياسي في كل من المناصب السياسية والإدارية. بدلا من ملئها على أساس الجدارة، كثيرا ما يقوم التوظيف للمناصب العامة على محاباة الأقارب بالمناصب nepotism أو التوريث patrimonialism. ومن الناحية الرسمية، وفي الوثائق الدستورية، وجدّ هيكل لسلطة عقلانية-قانونية، غير أن السلطة السياسية والإدارية تعمل بصورة غير رسمية وفقا لقواعد مختلفة - قواعد التوريث (Brinkerhoff and Goldsmith, 2002). وفي بنجلاديش، على سبيل المثال، ينتج عن هذا شغل المنصب العام كمكسب شخصي وليس كخدمة عامة، والتمثيل القائم على الخدمات والالتزامات الشخصية وليس على مصالح الناخبين. "وعدم الامتثال للقواعد الرسمية للسياسة الديمقراطية" وليس المسؤولية السياسية والإدارية، وعدم ثقة السياسيين البيروقراطيين وليس شرعية الدولة (Wood, 2000).

التغيير السياسى :

تحاول الوظيفة القيام بأكثر من مجرد الإمداد بلغة جديدة لتحديد الملامح العامة للأنظمة السياسية. وهى تسعى إلى تقديم إطار لفهم التغيير. وفى الممارسة كان الموظفون أكثر اهتماما بالسمات المميزة للمجتمعات فى عملية انتقال ما، وليس بإعداد نماذج لمجتمعات "بسيطة" أو "بدائية". وكانت المجالات الرئيسية للاهتمام تتمثل فى دول-أمم جديدة ناشئة على المشهد الدولى الذى كانت كل المجتمعات التقليدية تقريبا قد اندمجت فيه تماما إلى هذا الحد أوداك، عادةً عبر عملية الاستعمار الكولونىالى. وقد أعيد تصميم السياسة المقارنة لتفسير نتائج التفاعلات بين الهياكل التقليدية وثقافات المجتمعات المندمجة فى الدول الجديدة التى كان قد أنتجها الاستعمار وردود الأفعال ذات الطابع القومى عليه.

وقد تمثل التغيير الأكثر أهمية فى نظر الوظيفيين السياسيين فى ارتباط هياكل متزايدة التخصص بوظائف فى المجتمعات الحديثة. ويُنظر إلى التغيير السياسى على أنه الحركة بعيدا عن السياسات التقليدية فى اتجاه النظام السياسى الحديث. ويحدث التغيير فى كل من الهيكل والثقافة. والأمثلة التى قدمناها أعلاه عن الطريقة التى يتم بها أداء الوظائف السياسية فى بلدان العالم الثالث تُبَيِّن للوظيفيين أن مثل هذه الأنظمة ما تزال فى عملية الانتقال، وما يزال عليها أن تحقق الحداثة.

وجرى تأكيد أن الهياكل تصير أكثر تخصصًا وتمائزًا مع صيرورة المجتمعات أكثر حداثة. وهذا تطبيق لتلك الأجزاء من نظرية التحديث التى

تُسلّم بتنامي التمايز، والتخصص، والتعقيد التي نلقاها داخل المجتمعات الأخذة في التحديث. وكان التطوريون الجُدُّ ينظرون إلى تخصص الأدوار السياسية على أنه جزء من صيرورة كيان سياسى حديث. على حين أنه فى كيان سياسى ملكى مطلق تقليدى ستوجد، مرتبطة فى هيكل واحد، هو هيكل البلاط الملكى، تعددية لوظائف مثل صنُع القواعد والحكم بالقواعد فى مجتمع سياسى لديه ديمقراطية تعددية، هياكل متخصصة تؤدى وظائف واحدة. وكانت الهياكل الاجتماعية التقليدية تُوصف بأنها "متعددة الوظائف" بصورة نموذجية. ومع تطوّر المجتمعات تصير الهياكل متعددة الوظائف بصورة أقل.

وعند التعامل مع التغيير فى الثقافات السياسية، أخذ الوظيفيون مفهوم العلمنة secularization من نظرية التحديث. والعلمنة عملية تصير المجتمعات عن طريقها أكثر عقلنة. وهى تَحْدُث عندما يدرك الناس أن الظروف التى تحيط بهم متغيرة نتيجة التدخل البشرى. وإذا منع مُعتَقَد دينى، مثل القدرية Fatalism، المجتمع من النظر إلى البيئة بتلك الطريقة فإن الدين يمكن أن يصير عندئذ عقبة أمام التحديث. والأساس العقلانى أو العلمانى للقيم الاجتماعية لا يقبل وقائع الحياة باعتبارها غير قابلة للتبديل أو مقدّسة. وتعنى العلمنة تمكين الناس من التمييز بين المقدّس sacred والدينوى profane، بين العالم الدينى وعالم الأشياء المادية. وهى لا نفسّر كل شيء باعتباره مجموعة من المعتقدات عما هو مقدّس وما يتم توريثه من زمن سحيق. ويمكن أن تبقى تلك المعتقدات، غير أن الناس يبدأون فى فصلها عن الشئون العلمانية، حيث تتعرض هذه الأخيرة للتحقق العقلانى.

وكان رائد هذا الجانب من نظرية التحديث عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Max Weber الذي ميّزت نظريته عن الفعل الاجتماعي بين الأعمال التي يقرّها العقل والأعمال التي تقرّها العادة أو العاطفة. وكانت البيروقراطية نموذج فيبر للحكومة العقلانية. وفي عالم الدولة، كانت البيروقراطية هي المثال النموذجي لفكرة ربط الوسائل بالغايات، وتحديد هدف، وحساب ما هو المطلوب القيام به لتحقيقه. وكانت البيروقراطية القائمة على القواعد، والخبرة، والخطط، والحسابات، الشكل المثالي للسلطة في سبيل عقلنة السياسة. وتجمّع السلطة العقلانية-القانونية بين فكرة كون الوسائل مرتبطة بالغايات وفكرة أن القواعد، والمناصب، والفعل العام لم تُعدّ تعكس الوراثة، أو التراث، أو العرف، أو الكاريزما. فالقواعد تعكس فهما للسبب والنتيجة في المجال السياسي. وبدلاً من احترام القواعد؛ لأنه ببساطة يقرّها العرف، والدين، والقيم التقليدية، تُحترَم القواعد؛ لأنها وسائل. وتعرّز عقلانية أكبر بنمو المعرفة العلمية والتكنولوجية، بوجه خاص، والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية بوجه عام، كما تثبت الاستقصاءات عبر القومية للقيم الاجتماعية والسياسية التي تقارن بين المجتمعات المتقدمة والنامية. وتحوّل التنمية مواقف الناس "من تشديد على القيم التقليدية إلى تشديد على قيم علمانية-عقلانية" (Inglehart and Welzel, 2005, p. 6). وتوجب علينا نظرية التحديث أن نفكر في طريقة تعرقل أو تقدّم بها الهياكل والقيم الاجتماعية التقليدية التحديث على نحو ما (Higgott, 1978). ويُنظر إلى قيم ومؤسسات المجتمع التقليدي على أنها تؤدي إلى التخلف واعتراض سبيل التحديث. وعلى سبيل المثال، يُقال أحياناً: إن المجتمعات

التقليدية قد فشلت في فهم مشكلة فيض السكان، وتفشل بالتالي في اعتماد وسائل ملائمة لتنظيم الإنجاب. والواقع أنها تفشل في رؤية أخطار الإفراط في الحضنة، مما يفضي إلى الفذارة المروعة لأحياء الفقراء في العالم الثالث ومدن الأكواخ. وترتبط إخفاقات الإدراك هذه بما يُنظر إليه على أنه افتقار إلى العقلانية بمعنى القدرة على ربط الوسائل والأهداف والإنتاج على هذا النحو للسياسات، والإستراتيجيات، والتدخلات التي سوف تتعامل مع المشكلات. وهكذا فإن جانباً من فكرة مجتمع يتحول إلى مجتمع حديث يمثل مجتمعا لا يقوم فقط بتطوير القدرة الإدارية على البدء في سياسات بل يقوم أيضا بتطوير نفس طريقة التفكير التي تسمح بمواجهة الظواهر، طريقة تفكير تقبل أن يكون من الممكن تغيير الأشياء عن طريق الوساطة البشرية، عن طريق تحديد الغايات وإعداد وسائل تحقيقها. وتحصل المجتمعات مع تطورها على أنظمة حكم موجهة نحو حل المشكلات problem-oriented ومُصممة لإدراك، وتحليل، وتلبية حاجات المجتمع كما تتفصل عبر مطالب سياسية.

وتدعم دلائل المسوح التي تقارن المواقف والسلوك في البلدان المتقدمة والنامية النظرية القائلة بأن العلمنة تزداد مع التحديث. فقد صارت المجتمعات الأكثر رخاء أكثر علمانية، على حين أن سمة محددة للمجتمعات الفقيرة - عدم الأمان - مسئولة عن استمرار ونمو "التقوى" [المتكفئة] religiosity في العالم الثالث. وعندما تصير المجتمعات أكثر حداثة، يتراجع تهديد الفقر، والمرض، وسوء التغذية، والموت قبل الأوان، ويصير حُسن التنظيم والإدارة وحقوق الإنسان والمساواة، والاستقرار السياسي أكثر تأمينا.

وتعنى الحداثة أن "الحاجة إلى الطمأنينة الدينية تصير أقل إلحاحا تحت شروط أمان أكبر" (Norris and Inglehart, 2004, p. 18).

وبالإضافة إلى هذا، يتعرض أعضاء المجتمع الآخذ في التحديث للتغيير الثقافي. ويتقضى العلمنة والعقلنة تغيّرات في النماذج الثقافية. وكان پارسونز (Parsons, 1951, 1960, 1966) قد صنّف هذه التغيرات باعتبارها "متغيرات النموذج" pattern variables، أي النماذج المتغيرة للقيم المرتبطة بها، والتي يكوّن الناس عن طريقها آراءهم عن الأعضاء الآخرين في مجتمعهم أو الطريقة التي يوجّه الناس بها أنفسهم ضمن نطاق علاقاتهم الاجتماعية. وقد حاول إثبات أن التغير الاجتماعي يمثّل من الناحية الجوهرية مسألة كيف نفهم الناس الذين نكون على اتصال بهم، سواء في الأسرة، أو في منظمات اجتماعية أوسع، أو في مجتمعات إقليمية، أو في المهن.

وقد نظر پارسونز إلى المجتمع التقليديّ على أنه يتميز بالخصوصية *Particularism*، على حين أن المجتمع الحديث يتميز بالعمومية *universalism*. والحكم الخاصّي عن (أو الاستجابة الخصوصية ل) عضو زميل في المجتمع يطبّق قيماً خاصة؛ لأن الأمر يتعلق بالصلة الفريدة بين الناس. وسوف يحكم أعضاء مجموعة أقارب أو أسرة على بعضهم بعضاً وفقاً لمعايير قابلة للتطبيق على علاقة تلك المجموعة دون غيرها. وعندما تكون للمرء فقط قيم يمكن استخدامها في سياق العلاقات الاجتماعية الفريدة فإن المجتمع يكون مجتمعاً في الطرف التقليديّ من المتصل. وعندما يكون من الممكن الحكم على أساس معايير عمومية، بصرف النظر عن أبعاد أخرى للصلات الاجتماعية، فإن المجتمع يكون في الطرف الحديث. وعندما

تكون هناك معايير يمكن تطبيقها على أى فرد، بصرف النظر عن مركزه فى المجتمع، تكون العمومية قائمة. وتُشكّل معايير الأداء التى يتمّ تحديدها بصورة مستقلة عن حالة أولئك الذين يجرى تقييمهم شكلا نقياً للعمومية.

وعندئذ يُقابل پارسونز بين المركز الاجتماعى الموروث *ascribed status* و المركز الاجتماعى المكتسب *achieved status* (1). ويتضمن الأول وجود صفات ملازمة مرتبطة بأفراد خاصين معينين. وعلى سبيل المثال، فى مجتمع يحترم حكمة الأعضاء الأكبر سناً يُفترض أن تلك الحكمة موجودة بحكم التعريف حالما صار المرء أكبر سناً. ولا يكون من الملائم تطبيق اختبارات مستقلة للصلاحيّة. ويعتمد المركز المكتسب على القدرة على الوفاء بمعايير مستقلة ومجرّدة. وعندما يكون المركز ملازماً للشخص، يكون المجتمع تقليدياً. وحيثما كان المركز مكتسباً عن طريق تحقيق صفات مجردة معرفة على أساس معايير موضوعية، مثل المؤهلات التعليمية، يكون المجتمع حديثاً. ويمكن التمثيل للمنصب السياسى الموروث *ascriptive* بمركز موروث على حين أنه يمكن التمثيل للاكتساب ببيروقراطى تمّ توظيفه على

1: يحدث المركز الاجتماعى الموروث عندما يكون التوظيف من طبقة أو فئة اجتماعية وراثيا فى المحل الأول، أى أنه يتمّ توظيف الأشخاص على أساس صفات خارج سيطرتهم. والعرق، والنوع (الذكر والأنثى)، والعمر، والطبقة التى يُولد فيها الشخص، والديانة، والإثنية، أمثلة جيدة لهذه الصفات. وعلى النقيض يدلّ المركز الاجتماعى المكتسب على مركز اجتماعى يمكن أن يكتسبه شخص على أساس الجدارة فهو مركز يكتسبه أو يختاره الشخص، ويعكس المهارات، والقدرات، والجهود الشخصية، ومن أمثلة المركز الاجتماعى المكتسب أن يكون الشخص رياضياً أولمپيًّا، أو مجرماً، أو أستاذاً جامعياً - المترجم.

أساس السمات المميّزة المكتسبة التي يمكن تعريفها بأنها ضرورية لأداء مهام محدّدة.

ويُقابل زوج ثالث من النماذج الثقافية الفاعلية *effectivity* بـ الحياد *neutrality*. وتشير الفاعلية إلى الارتباطات العاطفية بين الناس. وتقوم الارتباطات المحايدة على الوسائل والأهداف الخارجية بالنسبة للصلات الشخصية.

وأخيراً: تجرى المقابلة بين الانتشار *diffuseness* والخصوصية *specificity*. وتشير العلاقات المنتشرة إلى الشبكة المعقدة من الصلات المتبادلة التي تربط الناس ببعضهم بعضاً، وتتطوى على أدوار وجوانب كثيرة لحياتهم. وهنا لا يمكن إصدار الأحكام إلا على شخص كُليّ. ولا يمكن فصل مختلف الأدوار لأغراض تقييم وتعريف الصلات الاجتماعية. وعندما يتم تكوين المجتمع على أساس الخصوصية فإنه يكون من الممكن تمييز مختلف الأدوار التي يؤديها أفراد، والتي تخصّ واحداً منهم فحسب - صاحب عمل أو موظف، ومالك عقارىّ أو مستأجر، على سبيل المثال. ويُنظر إلى الأفراد في المجتمعات الحديثة على أنهم مشاركون فى تعددية العلاقات الأحادية الخيوط *single-stranded*. وتعنى الخصوصية انفصال العلاقات الاجتماعية واستقلالها النسبى كل منها عن الأخرى. وتوحّد كل العلاقات الانتشارية كل جوانب دور الفرد فى المجتمع وليس من الممكن استبعاد مراعاة بعض هذه الجوانب المختلفة عندما يترابط الأفراد. وتكون العلاقات متعددة الخيوط *multistranded*. وليس بمستطاع فرد أن يجرد إحدى تلك العلاقات ويعطيها وجوداً مستقلاً.

وتمكّنا مثل هذه المتغيّرات من أن نرى إلى أى مدى تغيّر مجتمع على مختلف الأبعاد. ويدعم تأكيد قيمة الفرد بشروط ذات طابع كلى عام المساواة السياسية والمشاركة الجماهيرية على أساس فردى. ولن ينظر الأفراد إلى الأدوار السياسية على أنها موروثّة بحكم التراث والعرف لمجموعات محدّدة سلفا. ويمكن أن يتمتع الجميع بالسلطة السياسية على قدم المساواة.

وفى النظرية الوظيفية للتنمية، يؤثر التغيير السياسى فى كل من الهيكل والثقافة. ويُنتج جَمْعٌ للتغيرات فى هذين المجالين الاندماج فى دولة-أمة حديثة. وعلمنة الحكومة موجّهة جزئيا نحو بناء الأمة. وتمكّن هذه العملية النظام السياسى من إبطال الولاءات دون القومية مثل القبيلة أو الدين، التى يُنظر إليها على أنها محلية وقبل-حديثة. وهى تتطوى على خلق إجماع لدعم النظام الجديد عن طريق تعبئة المجتمع للنظر إلى الدولة-الأمة، وليس إلى تجمّع أصلى ما، على أنها الوحدة السياسية الشرعية. وسيتمّ تعبئة المجتمعات لُتمفصل مطالبها وتأييداتها؛ والاتصالات بين القادة والمقودين سيتمّ تحسينها. وهذا كله جزء ليس من مجرد أن يصير المجتمع حديثا بل من إنتاج مجتمع مندمج، وهذا إنجاز رئيسى لنظام سياسى متطورّ.

ويتمثل جانب آخر من التغيير فى المجتمعات النامية تشدد عليه الوظيفية فى "قدرات" الأنظمة السياسية على صياغة سياسات، وفرض تنفيذ قرارات فى كل مكان فى الإقليم، وتطوير قدرة لحل المشكلات، خاصة من خلال البيروقراطية، بحيث يمكن تنفيذ السياسات العامة بصورة فعّالة وكفؤة. وقد صنّف أليوند القدرات فى خمس مجموعات: استخرافية؛ وتنظيمية؛

وتوزيعية؛ ورمزية؛ ومستجيبة (Almond, 1965)، بعد أن كان قد عرّف التغيير السياسى من قبل من حيث حصول نظام سياسى على قدرة جديدة ما والتغيرات المرتبطة بها فى الثقافة والهيكل السياسيين (Almond, 1963). ومن شأن نظام سياسى حديث، بخلاف وحدات سياسية تقليدية، أن يكون قادرا على استخدام مفاهيم مثل الفاعلية والكفاءة. وكان يُنظر إلى مثل هذه القدرة على أنها معتمدة على موارد النظام من ناحية سلطات التنظيم، والاستخراج، والتوزيع. وكلما كان النظام السياسى أحدث فإنه يكون أكثر قدرة على تعزيز موارده، وسوف يعتمد ذلك بدوره على وجود هياكل سياسية متميزة ومخصصة.

وتمثل البيروقراطية حالة رئيسية فى الصميم. إذ إنه فقط مع بيروقراطية بالغة الكفاءة، تقوم على مبدأ التوظيف بالجدارة والمنظمة عقلانيا كمؤسسة متخصصة، يمكن أن يطور نظام سياسى قدراته الكاملة ليزود نفسه بموارد وقوى.

إسهام نظرية التحديث :

كان للجهاز المفاهيمى لنظرية التحديث تأثير عميق على تحليل التغيير السياسى. وللعلمنة آثار سياسية منطقية مهمة بالنسبة لكل من دور الفرد فى النظام السياسى والتوظيف لمنصب سياسى. ولنشأة السلطة العقلانية-القانونية نتائج عميقة على طبيعة الدولة، ليس أقلها الفرصة التى تفتحها أمام البقرطة bureaucratization. وتوفّر مجموعات متغيرات الأنماط نماذج للتنظيم

السياسى يكون فيها المغزى السياسى للعالمية، والمركز المكتسب، والحياد، والخصوصية واضحا. وهناك أهمية خاصة لدراسة التنمية السياسية تتمثل فى تأثير التمايز الهيكلى بشأن تخصص الأدوار السياسية فى المجتمعات الانتقالية.

وبطريقة مماثلة، صار جانب كبير مما تعبر عنه الوظيفة شيئا عاديا مندمجا فى التحليل السياسى. وجاذبيتها الهائلة مفهومة تماما. فقد جذبت نقدا كثيرا، خاصة فى جوانبها التنموية. غير أنها، كطريقة لتنظيم المعلومات عن الظواهر السياسية، صارت جزءا لا يتجزأ من العلم السياسى. كما أن من المشكوك فيه أن يكون طلبة السياسة المقارنة قد طوروا نظريات أفضل. وقد يتمثل الأمر فى أن الوظيفة البنوية كانت مرفوضة؛ لأنها فشلت فى اختبار قاس بطريقة غير عادلة، هو اختبار تقديم علم سياسى مقارن يملك وحدة علمية ونظرية شاملة للسياسة (Lane, 1994).

ولفتت الوظيفة الأنظار إلى أهمية النظر إلى المجتمعات على أنها أجزاء متبادلة الاعتماد بحيث إن الواحد منها يمكن أن يتبنى مقاربة ديناميكية وليس إستاتيكية لتحليل أنظمة الحكومة. والواقع أن دراسة السياسة تبنت، إلى مدى بعيد جدا، تصميميا ضيق الأفق، ومعياريا، وذا طابع قانونى غيرته الوظيفة بصورة كاملة.

وقد ألهمت نظرية التنمية السياسية إنتاج عدد ضخم من دراسات الموضوع الواحد monographs - أكثر من 200 بحلول 1975 - غير أن دراسات كثيرة منها شاركت تقييم إيكشتاين Echstein القائل بأن نتيجة كل هذا الجهد كان "تشوشا بمعظمه" (Echstein, 1982; p. 451). غير أن

الانتقادات الكثيرة التي تعرّضت لها الوظيفة شكلت هي ذاتها جزءاً مهماً من عملية اكتساب فهم أوضح للتغيير السياسى فى العالم الثالث. وهناك دَين ندين به للوظيفيين يتمثل فى حفزهم الكثير من الجدل بشأن التغيير السياسى وفرضهم التقييم النقدى لأفكارهم. ومع هذا فإن العودة مؤخرًا إلى الاهتمام بالتنظير الثورى (Kerr, 2002) ما يزال ينبغى تطبيقه على سياسة المجتمعات النامية، حيث تبقى التفسيرات الثورية للتغيير ملوثة بارتباطها بالوظيفية. والحقيقة أن عددا من نقاط الضعف النظرية والمفاهيمية تترك المقاربات الوظيفية للسياسة معيبة بصورة خطيرة.

مشكلة "التراث/التقاليد" :

يشير مفهوم "التراث/التقاليد" الذى نشره مُنظرو التحديث مشكلات عديدة. أولاً: هناك الميل إلى النظر إلى التراث على أنه عبة أمام التنمية. ويُنظر إلى مقاومة التغيير من جانب مجموعات اجتماعية على أنها "عبء" التراث والعجز عن إحداث قطيعة مع الطرق العتيقة لفهم العالم، على حين أنه يمكن فى الواقع أن يقوم الناس المحليون بإجراء حسابات بالغة العقلانية بشأن المخاطر الاقتصادية والسياسية المرتبطة بصورة لا يمكن تفاديها بالاضطرابات فى الوضع الراهن. ويمكن أن تعكس مقاومة التغيير نظاما مختلفا للحوافز يعمل فى ظل شروط تشمل الفقر والتبعية. وعلاوة على هذا فإن العلمانى والعقلانى يمكن أن يفيدا بعض المجموعات فى المجتمع أكثر كثيرا من مجموعات أخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن لأسر ثرية أن تتبنى

بسهولة برنامجا لتنظيم الأسرة إذا كانت لا تحتاج إلى أطفال يساعدها فى فلاحه أراضيها. وقد لا يجرى قبولها بمثل هذه السهولة من جانب أسرة فقيرة لا تستطيع استئجار العمل ويعتمد وجودها كوحدة اقتصادية على أطفالها، أو من جانب أشخاص يعلمون أنه عندما يكبرون فإنه لن تكون هناك دولة رفاهية، أو رعاية مجتمعية.

وثانيا: تنتظر نظرية التحديث إلى الصراع الإثنى بصورة مماثلة على أنه ناتج ثانوى للتراث. وعلى حين أنه كان يجرى الإقرار بأن إنشاء المستعمرات كان يعنى فى كثير من الأحيان تجميع المجتمعات معا بطريقة اعتبارية، فإن الصراع الإثنى بعد الاستقلال كان يميل إلى أن يُنظر إليه على أنه صراع بين القيم الأصلية للقبيلة والعرق والقيم الحديثة للقومية، عندما يفكر الناس فى أنفسهم على أنهم أعضاء أفراد فى دولة-أمة وليس على أنهم أعضاء جماعة دون قومية ما مثل مجموعة لغوية. كذلك يمكن أن تكون هناك أسباب "حديثة" جدا، مثل الاستغلال الاقتصادي أو التمييز السياسى، للصراع بين مجموعات يجرى تعريفها بالإشارة إلى سمات وتصورات تقليدية.

وهنا يمكن أن تكون نظرية التحديث مشحونة بانحياز أيديولوجى بطريقة تجعلها تلقى المسئولية عن التخلف على تقاليد شعب وليس على صراعات داخلية أو تدخلات خارجية، مثل الإمبريالية والحرب. ونظرية التحديث مدهشة بما تُهمله فى محاولة منها لإنتاج تفسير للتغيير، وبصورة خاصة الصراع الطبقي، والاستعمار، والثورة (Rhodes, 1968).

وتأثير القوى الخارجية هو الحذف الأبرز من منظور التحديث. وعلى الأغلب، تُفهم التأثيرات الخارجية على أنها تقتصر على نشر السمات الثقافية الغربية في المجتمعات غير الغربية. والحدث الاستعماري إشكاليًا بصورة ملحوظة، ويمكن دمجه فقط في ثنائية "التقليدي-الحديث" بصعوبة بالغة، إما باعتباره هجينًا أو باعتباره مرحلة "انتقالية" من التطور (Tipps, 1973, p. 212).

والتصور الإستاتيكيّ والمتمائل للتراث (التقاليد) جرى أيضًا نقده. فالثقافات التقليدية والهياكل الاجتماعية لا تتألف فقط من معايير وقيم مختلفة. والتقاليد القديمة لا تحل محلها بالضرورة معايير وهياكل اجتماعية جديدة. ويمكن أن تعيش، وتعيش بالفعل، جنبًا إلى جنب. وعلى سبيل المثال، في آسيا اعتمدت نخب سياسية على قيم وتصورات تقليدية، وكذلك على سمات ثقافية حديثة، لكي تُضفي الشرعية على التنمية الاقتصادية. وفي تايلندا وكوريا تَمَّت الرموز الثقافية التقليدية والأصلية الحداثة، التي استوردتها النخب من الخارج، مع تقاليد قائمة بدرجات مختلفة وفقًا لما إذا كانت الثقافة التقليدية زوّدت التحديث الاقتصاديّ بأدوات ملائمة، كما فعل الاحترام الكونفوشيّ للتعليم والسلطة بكل وضوح في كوريا الجنوبية (Compton, 2000, pp. 183-4).

وفي نظرية التحديث يمثل "التراث" (التقاليد) مفهومًا مترسبًا، يتمّ تحديده بالإشارة إلى الأضداد المنطقية لما هو حديث. ذلك أن "التقاليد" لا يتمّ تعريفها بالإشارة إلى وقائع ملحوظة ومعرفة بمجتمعات سابقة على اتصالها بالغرب. وإذا كانت الثنائية تعكس الواقع، فإن كل المجتمعات يجب بالتالي أن

تكون "انتقالية"، وتفقد نظرية التحديث كل قيمة كأداة مساعدة على فهم التغيير التاريخي. وتشوِّس نظرية التحديث الطابع المتغير الموجود داخل وبين المجتمعات التقليدية (Tipps, 1973).

العلمنة والدين

يدلّ بروز الدين من جديد في العالم الثالث، خاصةً كأساس للتعينة السياسية، على أن التحديث لا يؤدي بالضرورة إلى العلمنة. والواقع أن نمو "الأديان السياسية" في الشرق الأوسط، وأفريقيا، والكاريبّي، وآسيا، وأمريكا اللاتينية لا يقوم فقط بتقويض الافتراضات العلمانية لنظرية التحديث. ذلك أنها تطرح مسألة ما إذا كانت السياسة الدينية عودة إلى الدين. وسواء أكانت السياسة الدينية مسيحية أو إسلامية، هندوسية أو بوذية، تقدمية أو محافظة، فقد كانت جزءاً من استجابة لفشل الحكومات في تأمين الازدهار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية الموزعين توزيعاً مُنصِفاً. وهي أيضاً ردّ فعل على عجز الأيديولوجيات العلمانية عن تقديم تنمية اجتماعية-اقتصادية، وهي كذلك استجابة لنتائج منطقية غير مرغوبة للحدّات، بما في ذلك القمع السياسي، والفساد الاقتصادي والسياسي، وفقدان الهوية الثقافية، والتفكك المجتمعي. ومع أنه يمكن أن يكون هناك استمرار من الأشكال قبل-الحديثة للسياسة التي كانت لا تتمايز فيها السلطة والعمليات السياسية فإن الأشكال المعاصرة للدين السياسي يشكّلها تأثير التحديث السياسي والاقتصادي (Haynes, 1993). ويزعم هاينيز Haynes أن التقوى السياسية ليست 'عودة' إلى الدين، بل هي

المثال الأحدث على استخدام دورى - بحافز أزمة متصورة - للدين للمساعدة فى متابعة أهداف علمانية" (Haynes, 1999, p. 245). ومن ناحية أخرى يبدو أن هناك أدلة كافية على كون الدين السياسى رجوعا إلى التقاليد، والقيم، والممارسات قبل-الحديثة، ورفضاً للحداثة، حيث تبقى المسألة على الأقل دون حل.

وفى هذا السياق يمكن أن تبدو نظرية التحديث نخبوية ومناقضة لتجربة الجماهير. وتصور نظرية التحديث الدين كبديل أقل واقعية، وتطورا، وعقلانية للسياسة، محكوم عليه بالعلمنة، عندما يبقى الدين، فى الثقافات المتعارضة من نواح أخرى لأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وأفريقيا الوسطى والجنوبية، وجنوب شرق آسيا، مصدرا للتعبئة الشعبية، والمفاهيم البديلة للشرعية، والمقاومة، وحتى العصيان. لقد جاء ليملاً فراغا أيديولوجيا. ويمكن أن يكون ثوريا أو رجعيا (أو أن يتطور من أحدهما إلى الآخر). وحيثما تجرى المطابقة بين الدين والدولة فإنه يميل إلى أن يكون قوة رجعية (كما فى المملكة العربية السعودية) ولكنه عندما يكون فى منأى عن السياسة يميل إلى أن يكون معاديا لمبادئ النظام القائم، كما فى أمريكا الوسطى والجنوبية (Kamrava, 1995, pp. 148-9).

وفى أنحاء كثيرة من العالم الثالث تكون الخيارات والإجراءات السياسية بصورة متزايدة نتيجة الأحكام الدينية. وفى الهند، على سبيل المثال، شهدت الأعوام الـ 25 السابقة "تعبيرا أكثر صراحة بكثير للدين فى الحياة العامة"، تجسداً فى التطرف السيخى والقومية الهندوسية. وتأثير الإسلام فى باكستان الآن "يجعل من الصعب جدا أن يكون هناك نقاش مفتوح حول

مسائل مثل حقوق النساء، ووَضْع الأَقليات، والقانون الصارم بشأن التَّجديف"
(Taylor, 2005, pp. 219, 225).

وقد تحدَّى لاهوت التحرير في أمريكا اللاتينية نماذج سلطة الكنيسة الكاثوليكية وكذلك الأنظمة السياسية في شعبيته الإكليريكية، وأيديولوجيا للدقْرطة والمساواة، وحفزه للتنظيم الجماعي، واعترافه بالفقراء كمصدر صحيح للقيم الدينية والفعل الديني. كذلك فإن لدمجَه للدين، والتحليل الاجتماعي (الذي استمدَّ إلهامه من الماركسية)، والنشاط السياسي الاحتجاجي آثارا محتملة بالنسبة للفرضيات العلمانية المسبقة لنظرية التحديث من حيث إن القيم الدينية ليست ثانوية بالنسبة للإصلاح الاجتماعي والسياسي. ذلك أن الدين لا يتم استخدامه فقط كأداة ملائمة للتعبئة السياسية والتضامن السياسي. إنه يمثل روحانية جديدة وكذلك إدراكا جديدا بالطبقة، والصراع، والاستغلال - روحانية الفقراء المستغلين (Levine, 1986, 1988).

وكان لاهوت التحرير أيضا عاملا في سياسة جنوب أفريقيا، حيث اعتنق بعض المعتقدات المشتركة مع الماركسية، بما في ذلك تحدى الهياكل الاجتماعية المضطهدة، وتعبئة الجماهير، وإقرار العمل الثوري للإطاحة بالبرجوازية. وكان لرجال لاهوت التحرير تأثير كبير على التطورات الدستورية في جنوب أفريقيا (Hilliard and Wissink, 1999). وفي بورما، يلعب المجتمع الرهباني البوذي دورا رئيسيا في تعبئة المعارضة للطغمة العسكرية، والمجموعات العلمانية المؤيدة للديمقراطية التي جرى سحقها بالفعل.

وقد أدت علمنة الدولة بالنخب التكنوقراطية في بعض بلدان الشرق الأوسط إلى تعاضم المغزى الأيديولوجي للإسلام، خاصة بالنسبة للفقراء وطبقات مستبعدة أخرى. وكمرشد روجي قدّم إطارا سياسيا وبديلا للمادية والأخلاقية اللتين يجرى ربطهما بالتحديث والعلمنة (Kedourie 1992: Omid, 1992). غير أنه بقيامه بهذا يُبيّن كيف أن السياسة المبنية على الدّين تجمع بين عناصر تقليدية وحديثة. وعلى سبيل المثال، الإيمان بالعصر الألفي السعيد والالتزام بنظام إسلامي (كما في إيران) مصحوبا بالقومية من جانب الكنييسة (Ram, 1997). وتجمع المعارضة الأصولية في المملكة العربية السعودية بين مفاهيم إسلامية وأخرى غربية حديثة مثل حقوق الإنسان والأمانة الإدارية (Kostiner, 1997). وترتبط جاذبية الحركات الإسلامية مثل الشيعة الإيرانية باهتمامات علمانية مثل اللامساواة الاجتماعية المتنامية، والقمع السياسي، والفساد، والاستغلال الأجنبي، والانقسام الثقافي (Banuazizi, 1987). وبعض تفسيرات الإسلام لا تجد أي صعوبة في دمج الرأسمالية في فكرة الدولة باعتبارها تحقيق السيادة السامية ومصدر القانون باعتباره متعاليا (Judy, 1998). وفكرة أنه لا يمكن الفصل بين الدولة والدّين فكرة حديثة في الفكر الإسلامي ووفقا لبعض الباحثين الإسلاميين لا تُقرّها التعاليم المقدسة. والواقع أنه "لا يوجد مجتمع إسلامي محكوم بالاستناد إلى الشريعة وحدها" (Filali-Ansary, 2003, p. 235).

وعلى حين أن بعض تفسيرات الإسلام تكيف التعددية السياسية، وعلى حين أن بعض المصلحين الإسلاميين "يرُسّون الأسس لإصلاح إسلامي" (Wright, 1996; 1996: 66)، فإن العواقب العملية للإسلام السياسي

نادرا ما تكون تحريرية. وبالإستثناء الجزئى لتركيا فإن المجتمعات الإسلامية تحكمها أوتوقراطيات تقليدية أو تحديثية، أو أنظمة سياسية راديكالية، أى إيران والسودان. ويسعى الإسلام السياسى إلى تأسيس دول تحكمها الشريعة الإسلامية غير المتسامحة مع المعتقدات البديلة، والمفتقرة إلى الحقوق المدنية والمساواة السياسية المميزة للديمقراطية الليبرالية. ويمكن أن يكون الإسلام السياسى، مدفوعا بإحساس بالظلم، والإحباط الاجتماعى، والفقر، والإقصاء السياسى، غير أنه يحنّذ أسلمة القانون وفى نهاية المطاف، رفض الديمقراطية. ويريد الراديكاليون أن تتقدم الشريعة على القوانين التى تُصدرها مجالس منتخبة، والتمييز ضد الأقليات، والنساء، والعقائد الأخرى المطلوب جعلها قانونية. ويمكن ألا يكون الإسلام السياسى حركة موحدة مترابطة (جرانيتية) ، ويفرّ بعض المعتدلين المشورة، والإجماع، واتخاذ القرارات بالأغلبية majoritarianism، والتعددية، واحترام حقوق الإنسان. غير أن المعتدلين والراديكاليين على السواء يسعون إلى تأسيس دولة إسلامية تقوم على أساس الشريعة، التى لن يكون فيها سوى مجال ضئيل للتسامحات مع الانشقاق، أو المساواة فى الحريات المدنية، أو التعددية السياسية: "عندما يركّز المرء على اقتناعاتهم الأصولية، وقيمهم الأكثر تكريسا، ونوع النظام الاجتماعى والسياسى الذى يطمحون إلى خلقه، فإن ما هو مشترك بين المعتدلين والراديكاليين أكثر كثيرا مما هو مشترك بين المعتدلين والديمقراطيين من الطراز الغربى" (Denoeux, 2002: 73).

أنماط ثنائية

قَدِّمَتْ نظرية التحديث نماذج أو أنماطا مثالية للمجتمع التقليدي والحديث لتوضيح ما هي الأبعاد التي يمكن القول على أساسها أنهما يختلفان. غير أن هذه النماذج أو الأنماط لا تبيِّن سوى القليل جدا عن ديناميات الانتقال من حالة ثقافية إلى أخرى (Kiely, 1995). وعلى سبيل المثال، فإنه من حيث متغيرات نموذج پارسونز Parsons يمكن إثبات أن البلدان المتقدمة تُكْرَسُ المصالح الفئوية Particularistic في سلوك طبقاتها الاجتماعية ومصالحها الخاصة، بالإضافة إلى كونها موروثية المراكز الاجتماعية ascriptive خاصةً على المستويات العليا لإدارة الأعمال وبين الفقراء. ويمكن أن يكون التوظيف مبنيا على الإنجاز، غير أن الأجر يكون مبنيا في كثير من الأحيان على الالتزامات العمرية والأسرية (مثلا، اليابان). وتكون الأدوار في كثير من الأحيان "منتشرة" diffuse أكثر منها نوعية وظيفيا داخل هياكل للسلطة مثل المجمع العسكري-الصناعي في الولايات المتحدة (Frank, 1972b).

وعلى العكس فإن البلدان المتخلفة تُبْدِي في كثير من الأحيان العالمية في أنظمتها التعليمية ووسائل إعلامها، في النقابات العمالية وفي حركات التحرير. والحقيقة أن القيادة الاقتصادية والسياسية التي تنتجها الانقلابات العسكرية والبرجوازيات الناشئة في كل مكان في العالم الثالث لا يمكن وصفها بأنها موروثية ascriptive بصورة معيارية (Frank, 1972b).

كما أن تخصيص الأدوار وفقا للإنجاز موجود على نطاق واسع بين الطبقات الفقيرة للمجتمعات الفقيرة. وفي توزيع المكافآت، يفسر الإنجاز أكثر

من الطابع الموروث ascription في البلدان المتخلفة. ويمكن أن نجد أن الأدوار تكون منتشرة وظيفيا في البلدان المتخلفة، خاصةً بين الفئات الأكثر فقرا والأكثر غنى، مع أن الضباط العسكريين للطبقة المتوسطة، وضباط الشرطة، والبيروقراطيين، وصغار التنفيذيين والإداريين يكونون محددين وظيفيا في أدوارهم. ومثل هؤلاء الناس "يؤدون الوظائف المحددة التي تجعل النظام الاستغلالي بأكمله يقوم بوظيفته في المصالح المنتشرة ولكن المحددة لأولئك الذين حققوا السيطرة" (Frank, 1972b, p. 335).

ولا يجب النظر إلى أي من "التراث" و"الحدثة" على أنها حزمتان من السمات. وقد تكون الحدثة انتقائية، بتغير اجتماعي في مجال يعرف التغيير في مجالات أخرى، بعيدا عن أن يكون التراث عقبة أمام التنمية. ومن هنا الإدراك في نهاية المطاف بين العلماء السياسيين لعقيدة التحديث بأن التحديث والاستقرار السياسي لا يسيران جنبا إلى جنب دائما: التحديث في مجال لا يُنتج بالضرورة تغييرا منسجما معه ("متناغما" curhythmic) في مجال آخر. وحالما جرى الإقرار بأن القيم والممارسات التقليدية يمكن أن تستمر في مجتمعات حديثة من نواح أخرى، يجري إلقاء مزيد من الشك على فكرة أن التقاليد تعرقل التغيير. وعلاوة على هذا فإنه إذا اتضح أن تحطيم التقاليد ليس ضروريا "للتحديث"، إلا بعبارة تحصيل حاصل خالصة، فإن المجتمعات التقليدية يجب النظر إليها على أنها قادرة على أن تتطور في اتجاهات غير الاتجاه نحو الحدثة (Tipps, 1973).

ونكمن المحددات المهمة للتنمية أو التخلف في مكان آخر غير الأنماط المثالية النموذجية للتقاليد والحدثة. وبالإضافة إلى مساهلة الصحة

التجريبية لمقاربة متغيرات النماذج، أكد نقاد مثل أ. ج. فرانك A. G. Frank أنه غير كاف نظريا عدم التمييز بين أهمية الأدوار التي تتأثر بالتحديث وعدم الإقرار بأن محدّدات التخلف تمتد إلى ما وراء الأسرة، أو القبيلة، أو المجتمع، أو حتى بلد فقير بكامله مأخوذا بصورة منعزلة.

مفهوم "الدّمج"

تُسيىءُ الوظيفة الحكم على مستوى الانسجام والاندماج في المجتمع الحديث. فهي تميل إلى عدم استيعاب فكرة المصالح المتصارعة والقوة المتميزة لمجموعات في الصراع مع مجموعات أخرى. والحقيقة أن فكرة أن مختلف أجزاء النظام السياسي داعمة لكل شيء آخر، لتنتج وحدة وظيفية، تبدو طريقة مشوهة لوصف أي مجتمع. وقد وجّه الوظيفيون انتباههم بصفة رئيسية نحو العوامل الماثلة في المجتمع والتي تحافظ على الإجماع والاستقرار. وهذا مفهوم، نظرا لمجالات العلوم الطبيعية التي اختاروها هم وأسلافهم الأنثروبولوجيون الاجتماعيون باعتبارها مناظرة للعلوم الاجتماعية. وينظر التنظير الشامل للوظيفية إلى المجتمع من نواح عضوية، حيث تقوم الأجزاء المتخصصة والمتبادلة الاعتماد بوظائفها لإشباع متطلبات الكل في سبيل البقاء. ويجرى تقديم هياكل النظام السياسي في ضوء حيادى كمجرد حلبة لتسوية الصراع السياسي تكون نزيهة إزاء المتنازعين. وهذا التصور للمجتمع كوحدة وظيفية إنما هو إضافاً للغموض على الواقع الاجتماعي. على أننا ينبغي أن نتذكر أن أحد الأسلاف السوسولوجيين

للوظيفية، روبرت ميرتون Robert Merton، استكشف "الاختلالات الوظيفية" dysfunctions التي تهدد التماسك الاجتماعي. ويذكرنا هذا بأن ما هو وظيفي لمجموعة في المجتمع يمكن أن يكون "اختلالا وظيفيا" لمجموعة أخرى، ربما إلى حد تقويض حيوية الكل.

وكانت الوظيفية معنية بدمج العناصر في نموذج معياري واحد أكثر مما بالاستقرار والصراع كمصدرين للتغيير الاجتماعي. ويُنظر إلى الصراع على تخصيص موارد نادرة على أنه يُحل ضمن إطار قيم مشتركة. ويمكن تخطئة الوظيفية على عدم قدرتها على شرح التغيرات ذاتها التي كانت مُبرر وجودها *raison d'être* لأنها تركز على الشروط المسبقة للحفاظ على الوضع الراهن *status quo*. والحقيقة أن الميل إلى النظر إلى كل الأشياء القائمة، بما في ذلك السمات المميزة للنظام السياسي، على أنها وظيفية وبالتالي مرغوبة يصير داعما بصورة معيارية للترتيبات الاجتماعية القائمة. وعلى سبيل المثال فإن اللامساواة الاجتماعية والانقسام إلى طبقات وظيفية لأن المجتمع دفع الناس إلى البحث عن مكافآت أعلى وحث الناس على تأدية الواجبات المرتبطة بمنزلتهم في الحياة. وتبدأ الوظيفية في أن تبدو أشبه بانتقاء اعتباطي للقيم بقدر ما تعجز عن إثبات الطريقة التي يمكن إجراء الاختيارات بها بين القيم التي، رغم أنها وظيفية لنظام قائم، تكون اختلالا بالوظيفة لنظام بديل. وعندما توجد منفعة في كل نماذج السلوك يصير الصراع منظورا إليه على أنه باثولوجي أو غير سوى. ومثل هذه النظرة إلى المجتمع سيجري تحييدها من جانب بعض "الأجزاء" (أو المصالح) غير أنها ستعمل لغير

صالح "أجزاء" أو مصالح أخرى. وهكذا تقدم الحقائق السياسية تحدياً للإطار المعرفي الوظيفي.

ويشجع هذا انحيازاً محافظاً في الوظيفة (Abrahamson, 1978). وقد أكد بعض الوظيفيين، مثل ميرتون، أن الوظيفة راديكالية. ذلك أن المؤسسات والممارسات لا يجرى منحها أي قيمة متأصلة، فنتائجها المنطقية هي التي تهتم. ويتم الاحتفاظ بها فقط إلى أن تكف عن أن تكون ذات منفعة للمجتمع. ويسمح ذلك بالتغيير بقدر ما يشعر مجتمع بأنه يحتاج إلى إنجاز أهدافه. على أن الاندفاع الرئيسي للوظيفة يكون في اتجاه المحافظة على ما هو قائم بالفعل. ذلك أنها تشجع بحثاً عن مزايا المؤسسات الباقية. وينبغي تنشئة الأجيال الجديدة بالأعراف القائمة للمجتمع. ومن المتوقع أن تكون للهياكل عواقب وظيفية إيجابية، وأن تسهم في استمرار مجتمع. وترشد الوظيفة الأبحاث في اتجاه تفسيرات للطريقة التي تحافظ بها المجتمعات على نفسها وتبقى بها في سياق ترتيباتها الحالية. ويُفترض أن تسهم المؤسسات في سلامة الهيكل الاجتماعي والسياسي بكامله. وينطوي تناول المؤسسات بالنظر إليها على أنها داعمة للمجتمع على إجماع معياري ما، يُقره عندئذ الباحث الذي يعزو إلى تلك المؤسسات قيمة إيجابية عن طريق اعتبارها وظيفية.

وقد صار الانحياز المحافظ للوظيفة واضحاً بصورة متزايدة مع دفع مركز الاهتمام إلى التحرك نحو تفسيرات للأزمة، وعدم الاستقرار، والاضطراب. ويُنظر إلى الأزمة على أنها مشكلة تخص النخب. وعلى هذا فإن الأزمة هي ما تعتبره النخبة الراهنة كذلك. وبالتالي يُنظر إلى السلطوية على أنها طريقة مشروعة لإدارة النخبة للأزمة. ويجري تحويل النظام إلى

الخير السياسىّ الأسمى. ويوصف خصوم الأنظمة بأنهم "هادمو النظام":
"المصلحة فى نظام أولئك الذين فى القمة تُمنحُ الأسبقية على المصلحة فى
العدالة الاجتماعية لأولئك الذين فى الأسفل" (Sandbrook, 1976, pp. 80-1).
ومن المفترض أن الأنماط العلمية المجرّدة من أحكام القيمة value-free
للتنمية السياسية تنتهى إلى ترك رسالة أيديولوجية قوية (Cammack, 1997).

الأحادية

قادت المغالطة المتمثلة فى وضع المجتمعات على مُتَّصِلٍ بين التقليديّ
والحديث، تسير عليه كل المجتمعات خلال تواريخها، إلى افتراض أن الدول
الجديدة التى تظهر على الساحة الدولية نتيجةً للاستقلال السياسىّ، خاصةً بعد
الحرب العالمية الثانية (مرحلة التحرر الوطنى من الاستعمار التى كانت هذه
المدرسة الفكرية تهتمّ بها أقصى اهتمام)، كانت تكرر التجربة الأوروبية من
القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر.

وتقلّ هذه الصيغة من شأن فارق أساسىّ جداً: أن تاريخ المجتمعات
المتقدمة لا يشمل الاستعمار من جانب بلدان أقوى. ويجعل هذا من المستحيل
التفكير فى عملية تنمية أحادية الخط unilinear. ذلك أن الدول الجديدة فى
العالم إنما شكّلتها الدول القديمة بطريقة لا تنطبق على تواريخ البلدان التى
كان ما جعل تميمتها ممكنة هو استغلالها للمجتمعات قبل-الصناعية وقبل-
الرأسمالية (Pratt, 1973). إن تنمية الغرب كانت مبنية، كما قد يقول البعض
على التخلف الفعلى للمجتمعات والاقتصادات الأضعف (أنظر الفصل 3).

والنماذج الأحادية الخط للتغيير غائية teleological للغاية. ولا يمكن أن يوجد درب مقدّر سلفاً للتنمية بالنسبة لكل المجتمعات. ذلك أن الثقافات والتقاليد تختلف كثيراً جداً من مجتمع إلى آخر، وتختلف عملية التحديث من فترة زمنية إلى أخرى. وعلاوة على هذا فإن تعريف التنمية، من حيث الاتجاه وليس من حيث المحتوى، يعنى أن أى شيء يحدث يجب النظر إليه على أنه جزء من عملية التنمية. ويفقد المفهوم فائدته مع فقدانه الدقة والمحتوى النوعي (Kothari, 1968; Huntington, 1971).

وعلى هذا النحو يمكن اتهام نظرية التحديث بأنها تنكر على البلدان المتخلفة تواريخها الخاصة، متجاهلةً الصلات بين هذه التواريخ وتواريخ البلدان المتقدمة، ومهملةً واقع أن تغلغل التأثيرات الأجنبية لم ينتج التنمية أو لم يقُدْ إلى "النهوض"، ومسيئةً تقديم تواريخ البلدان المتقدمة في الوقت الحالي وكأنها لم تستفد من استغلال المجتمعات المتخلفة في الوقت الحالي (Frank, 1972b).

وضاعف من التقليل من أهمية مثل هذه العوامل التاريخية افتقار إلى أخذ العلاقات المستمرة مع اقتصادات الغرب القوية في الاعتبار. وجرى تجاهل العناصر المستمرة من الاستعمار التي تطرح مغزى الاستقلال السياسي للنقاش، خاصةً برامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية، وتدخلات المنظمات المالية الدولية مثل البنك الدولي، واستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات (Pratt, 1973).

وفي 1987 حاول ألموند أن يدحض اتهام نظرية التنمية developmentalism للتغيير بأنها كانت أحادية الخط، مؤكداً أن التتمويين

اعترفوا دائما بأن الدول الجديدة يمكن أن تطوّر اتجاهات سلطوية وليس اتجاهات تعددية ديمقراطية. وزعم أيضا أن هذه المدرسة لم تهمل مطلقا التأثيرات الدولية على السياسة الداخلية. على أن من الملحوظ أنه يحصر دحضه لتهمة الأحادية في إدراك للسلطوية. وهو لا يحاول أن يردّ على النقد القائل بأن مُنظري التحديث أهملوا مقتضيات الاستعمار والتبعية الاقتصادية المستمرة للاستقلال الحالي لبلدان العالم الثالث. ولا يبذل نقده القوي لنظرية التبعية الشكوك المتعلقة بأن نظرية التحديث يمكن أن تقدّم إطارا لفهم العلاقات الفريدة بين البلدان الغنية والفقيرة، أو إن قَدّمت مثل هذا الإطار فإنه كان فقط بعد أن صار تأثير نظرية التبعية ملموسا. وهو يذكّرنا بأنه في 1970 جادل هو ذاته بصراحة "ضد المفهوم الانتشاري البسيط للأحادية في أوائل ستينيات القرن العشرين". على أن تفاعل علم الاقتصاد وعلم السياسة الذي يصرّ أَلْموند على أنه كان دائما سمة مميزة للدراسات المقارنة للتنمية السياسية، مثل العواقب السياسية للتصنيع أو الآثار التوزيعية للنمو الاقتصادي، لم يشمل العوامل التي نظر إليها النقاد على أنها مهمة ومميّزة لحالة العالم الثالث (Almond, 1987, p. 449).

التحور الإثنى

يمكن على هذا النحو نقد نظرية التحديث على محورها الإثنى *ethnocentricity* إذ إنها تحكّم بشأن التقدم بالرجوع إلى القيم والمؤسسات الغربية، والأنجلو-أمريكية إلى حد كبير. ومن الصعب تفادي استنتاج أن

منظور منظراً التحديث بشأن التغيير كان مصمماً بميول أيديولوجية بقدر ما كان مصمماً باستقصاء علمي صارم. ونظرية التحديث تتميز بشدة "بالرؤى الواسع النطاق إزاء المجتمع الأمريكي، وامتداد المصالح السياسية، والعسكرية، والاقتصادية الأمريكية إلى كل مكان في العالم"، مكونة على هذا النحو شكلاً من الإمبريالية الثقافية (Tippis, 1973, pp. 207-10).

كذلك تبدو المقاربات الوظيفية للتنمية الاقتصادية متمحورة إثنياً، عندما يبدو نظام سياسي متقدّم كثير الشبه جداً بالديمقراطية الأمريكية التعددية. ويبدو أن الحالة النهائية المتحققة تتمثل في نظام الحكم في البلد الذي يُنتج الممثلين الرئيسيين للنظرية (Holt and Turner, 1966). ولا يوجد خطأ في حد ذاته في المناداة بنظرة وظيفية للسياسة، مثل الفصل بين السلطات، التي من الواضح أن وظائف مُخرجات الموند تتوافق معه. ومن المفيد القيام بتمييز بين جانب المُدخلات في المعادلة السياسية، الذي يَتَمَفَّهُمُ من حيث التنشئة الاجتماعية، والتجديد، ومفصلة المصلحة وتجميعها، والاتصال؛ ووظائف المُخرجات لصنع الحكم، وتطبيقه، والحكم عليه (Varma, 1980). وهو يؤكد العلاقة بين الآليات الخاصة بالمشاركة العامة والآليات الخاصة بالحكم الليبرالي. وتقتضى وظائف المُدخلات المشاركة الجماهيرية على أساس المساواة السياسية في مجتمع حديث. على أن مثل هذه الدعوة شعار بعيد عن علم التغيير السياسي.

التغيير والسببية

فى البيولوجيا يرتبط تحليل الوظيفة بتحليل السببية. وفى علم الاجتماع والعلم السياسى كان لم يحدث فى الواقع مطلقا الانتقال من الوصف إلى السببية. وهكذا فإن زعم الوظيفية بأنها تمثل نظرية *theory* جرى طرحه للنقاش بجدية. وقد جرى الإقرار بأنها وصف وتصنيف دقيقان ، قادران على وصف الممارسة الاجتماعية التى نجد من الصعب والغريب أن نفهمها. غير أن الوظيفية كتفسير للسببية تعانى من واقع أنها تحصيل حاصل - لا يمكن دحض أى تفسير لأن الأشياء لا يجرى تعريفها فى علاقة بعضها ببعضها الآخر. ويقال إن ممارسة تستمر لأنها تسهم فى المحافظة على المجتمع. ويعتبر أن استمرارها يُثبت أن المجتمع مدفوع إلى المحافظة على نفسه. وإذا انقطعت الممارسة فإن هذا يُعتبر دالا على أنها كانت لم تُعدّ فعالة فى المحافظة على المجتمع. والحقيقة أن التصريحات بشأن أسباب ونتائج الممارسات الاجتماعية والسياسية إنما هى فقط صحيحة بحكم التعريف، وغير مُثبتة بالتفسير (Dowse, 1966).

وفى الأصل لم يقدم التنمويون أى نظرية للتغيير. ويشير هنتنجتون (Huntington, 1971). إلى أن [كتاب] *The Politics of the Developing Areas* [سياسات المناطق النامية]، على سبيل المثال، لا يبحث التنمية. ويستعمل هذا الكتاب، والكتب ذات الإلهام المماثل، مفاهيم لمقارنة الأنظمة التى يُفترض أنها فى مراحل مختلفة من التنمية. غير أنه لا يوجد أى تفسير لعملية ديناميكية. وقد حدّد إنتاج لاحق، مثل إنتاج الموند و پاول (Almond

1966) and Powell) وپای (Pye, 1966) التغيرات الأساسية التي تحدث عندما يصير مجتمع ما أكثر تقدماً سياسياً، رابطاً التنمية السياسية بمساواة سياسية أكبر، والقدرة الحكومية بالتمايز المؤسسي؛ والاستقلال الذاتي الفرعي، والعلمنة الثقافية، والتمايز الهيكلي (Almond and Powell, 1966)؛ والعقلنة، والاندماج القومي، والدقراطية، والتعبئة (Huntington, 1965). على أنه حتى عندئذٍ "كان التشديد على إعداد نماذج مختلف أنماط النظام السياسي، وليس مختلف أنماط التغيير من نظام إلى آخر" (Huntington, 1971, p. 307).

وتمثلت المشكلة في أن التنمية السياسية نُظِرَ إليها على أنها مُعْطَى given. وعندئذٍ كان ينبغي ربط المعاني بالمفهوم - ومن هنا، كثرة من التعاريف وإنتروبيا (entropy) مفهومية. ولم يُعْطَ أى تفسير للقوى التي يجب، لكي تعمل التتموية، أن تدفع المجتمعات على درب التتمية. والحقيقة أن الافتقار إلى اتفاق بشأن ماذا تعنى التتمية السياسية في الواقع جعل من المستحيل طرح نظرية للتغيير (Eckstein, 1982; Cammack, 1997).

وعندما جرى الاعتراف في نهاية المطاف بأوجه قصور نظرية التتمية السياسية في حل مشكلة تفسير التغيير السياسي، تخلى المنظرون عن محاولة التنبؤ باتجاه التغيير، وركّزوا بدلاً من ذلك على العلاقات بين المتغيرات النوعية الدالة على التتمية التي حددها منظرون مختلفون باعتبارها مهمة على وجه الخصوص. على سبيل المثال، ركز هنتنجتون على أسباب

1: الإنتروبيا: خاصية مجهرية لنظام دينامي حراري تمثل مقياساً للاختلال المجهري ضمن النظام، ووفقاً للقانون الثاني للديناميكا الحرارية تمثل الإنتروبيا الدينامية الحرارية مقياساً لكمية الطاقة التي لا تعمل خلال تحولات الطاقة - المترجم.

الاستقرار السياسى فى أى مجتمع، مهما كان "متقدما"، زاعما أن المتغيرات الأساسية تتمثل فى مستويات المشاركة السياسية والمأسسة السياسية (Huntington, 1965, 1968). كذلك ركز منظرون آخرون للتغيير على التأثيرات المزعجة للاستقرار للتميمات ضمن النظام السياسى. وصار السؤال الرئيسى: ما نمط التغيير فى مكون من مكونات نظام سياسى (الثقافة، والهيكل، والمجموعات، والقيادة، والسياسات، وهكذا إلخ.) الذى يمكن أن يكون مرتبطا بالتغيير أو بغيابه فى المكونات الأخرى؟.

ومن المؤسف أن الوظيفية لا تقدم تفسيرات لأسباب التغيير بقدر ما تقدم تعاريف مفاهيم أساسية، الوظيفة السياسية، الهيكل السياسى، النظام السياسى، الثقافة السياسية. وتدعم الصعوبة التى وجدها بعض المساهمين فى *The Politics of the Developing Areas* [سياسات المناطق النامية] فى الملاءمة بين مقولات ومفاهيم المجتمع التقليدى فى المناطق التى قاموا بتحليلها من منظور وظيفى الرأى النقدى القائل بأن نظرية التنمية السياسية كانت قادرة فقط على وصف الموقف الراهن، وليس على تفسير كيف تحقق.

تناظرات بيولوجية

أدى التناظر مع الكائنات البيولوجية إلى تفويض الوظيفية إلى مدى أبعد؛ لكونها غير قريبة بصورة كافية من تقديم تفسيرات صحيحة للظواهر الاجتماعية والسياسية. ومن الصعب جدا أن نتحدث عن السئر العادى أو المرضى (الپاثولوجى) للمجتمع، بالطريقة التى يمكننا أن نتحدث بها عن

الكائنات الحية، دون إبداء أحكام قيمة كبيرة. وتستطيع المجتمعات أن تُغيّر هيكلها. أما الكائنات الحية فلا تستطيع. وليس من الممكن أن نفحص الحالات العديدة للوظيفة الاجتماعية نفسها كما يمكن مع الكائنات البيولوجية. وهكذا فإن التناظر الوظيفي يقود التفسير الاجتماعي إلى طريق مسدود. ذلك أنه لا يوفر الفرصة للتفسير النظري الذي يبدو أن التوازي المفترض بين العلم الطبيعي والاجتماعي يقدمه.

تعريف

ونظرية التحديث مفرطة الطموح في محاولتها دمج كل تغيير اجتماعي منذ القرن السابع عشر. وبالتالي فإن المفاهيم الأساسية مبهمة للغاية ومفتوحة، حيث تُحيل في كثير من الأحيان الفرضيات النظرية إلى تكرارات لنفس المعنى. وتتعلق نظرية التحديث عن طريق افتراضات بشأن التغيير تقوم على التعريف القبلي للمفاهيم. وتأخذ المفاهيم مكان الوقائع (Tipps, 1973; Varma, 1980).

وعلاوة على هذا فإن تعاريف الوظيفة معيبة. ويتم تعريف "النظام" system على أنه ما يفعله نظام. وعلى هذا فإن نظاما سياسيا لا يؤدي الوظائف التي يتم تعريف مثل هذه الأنظمة باعتبار أنها تؤديها يكف بحكم التعريف عن أن يكون نظاما سياسيا. ومرة أخرى يتم الهبوط بالقوة التفسيرية إلى تحصيل حاصل. ويكون أي قول عن النظام السياسي إما صادقا بحكم التعريف لأن ذلك النظام المحدد يقوم بما تقوم به كل الأنظمة السياسية، أو لا

يكون عن الأنظمة السياسية على الإطلاق. وينطبق الشيء نفسه على "الهيكل". فعندما يجرى تصوّر الهياكل ووصفها بوظائفها البارزة - عندما يكون السؤال ليس عما يعنيه هيكل بل عن الغرض منه - لا يكون من الممكن التمييز بين الهيكل والوظيفة وبالتالي تقديم أوصاف دقيقة لأول (Sartori, 1970).

ومصطلح "وظيفة" إشكاليّ كذلك. وتُستخدَم هذه الكلمة بطرق مختلفة بدون الإقرار تماما بكل الفروق. ويمكن أن تعني "الوظيفة" المحافظة على شيء ما: على سبيل المثال ، وظيفة النظام السياسي هي دمج المجتمع والسماح له بالتكثيف. ويمكن أيضا أن تعني الوظيفة مجرد مهمة، مثل أن تكون "وظيفة" منظمة سياسية أن تقوم بمفصلة مصلحة. وتميل المواد المكتوبة الوظيفية إلى الانتقال من المعنى الأكثر دنيوية إلى المعنى الرياضي تقريبا للوظيفة (الدالة) باعتبارها النتيجة أو النتيجة المنطقية لعامل ما آخر في المعادلة الاجتماعية.

كما أن مفهوم "حدود" boundary إشكاليّ. وإذا لم يكن بالمستطاع تمييز الأنظمة السياسية بوضوح من الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية كما كان الحال مثلا، في الصين أو الاتحاد السوفيتي، فقد كان من المحمّل بالقيمة بشدة أن نقول إنها كانت، كنتيجة منطقية، أقل تطورا من مجتمع تعمل فيه الدولة والاقتصاد في مجاليهما الخاصين المستقلين. وقد يكون مبررا أو غير مبرر أن نفضّل مثل هذا الانفصال ، أو عدم التدخل Laissez-faire غير أنه ليس موقفا علميا أن يُقال إن مجتمعا أكثر حداثة يخلق حدودا واضحة بين الكيان السياسي والاقتصادي. ويبدأ هذا في أن يبدو ذريعة للقول إن

المجتمعات عندما تكون هناك مشاركة مكثفة من جانب الدولة فى الاقتصاد تكون متخلفة. ويترك هذا جانبا المغالطة الماثلة فى افتراض أن المجتمعات الرأسمالية نفسها ترسم الحدود بين السياسة والاقتصاد. والواقع أنه فى كل المجتمعات يتحرك الناس من نظام إلى الآخر بمقتضى الأدوار المختلفة التى يؤدونها. ويجرى طمس الحدود حتى إذا رغبتنا فى التمييز بين المجتمعات التى يكون فيها الكيان السياسى والاقتصادى مندمجين بصورة وثيقة بسبب الملكية العامة، أو تخطيط الدولة، أو [المزارع] الجماعية، والمجتمعات التى يكون فيها ذلك أقل. على أن الإصرار على رسم حدود تحليلية بين عمليات السياسة وعمليات الاندماج والتكيف الاجتماعى، أو بين النظام السياسى من ناحية، والكنائس، والاقتصادات، والمدارس، والقراية، والأنساب، والمجموعات العمرية من الناحية الأخرى، إما أن يترك الأنظمة التى بدون حدود أنظمة غير سياسية؛ أو أن يجعل الأقوال عن الأنظمة السياسية صحيحة بحكم التعريف وغير مستقرة تجريبيا (Holt and Turner, 1966).

تغييرات فى مواضع التشديد على الأهمية

أدى التناؤم بشأن سياسات العالم الثالث التى بدأت بعد ما كان جرى تصوؤ أنه فشل العقد الأول للتنمية للأمم المتحدة، مع الدعم الأمريكى للسلطوية فى الخارج (خاصة فى أمريكا اللاتينية) عندما يتم توجيهها نحو احتواء القوى الثورية والمحافظة على النظام (Higgott, 1983)، إلى تغييرات طفيفة فى

التشديد على الأهمية في نظرية التحديث. ويمكن التمييز بين ثلاثة من مثل هذه التغيرات.

أولاً، جرى الإقرار بإمكانية التراجع والتقدم. وعلى سبيل المثال، لا يجب أن نستنتج من مفاهيم تنموية مثل "التمايز الهيكلي" و"العلمنة الثقافية" أن التيارات في مثل هذه الاتجاهات محتومة. وقد استبعد التزام نظرية التنمية بالتقدم إمكانية أن تنتسخ الأنظمة السياسية (Huntington, 1965).

كانت إعادة التوجه الثانية نحو التشديد على الاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي. وكانت نظرية التنمية السياسية معنية دائماً إلى حد ما بالتهديدات للاستقرار مثل المشاركة الجماهيرية. وقد صارت المواد المكتوبة في مجال التحديث السياسي معنية بصورة متزايدة بالعوامل المرتبطة بالمحافظة على الأنظمة، والنخب، والنظام السياسي، بالإضافة إلى القيود على قدرة أنظمة الحكم على إنتاج القرارات، والسياسات، والتدخلات التي يمكن إنفاذها بنجاح. وكان هذا التغير في التشديد على الأهمية ضاراً بصورة متزايدة لبعض الافتراضات التطورية للنظرية السياسية الوظيفية (O'brien, 1972; Cammack, 1997).

وكان التغير الثالث تشديد أقوى على أهمية الاندماج السياسي، وبعثاً آخر للاستقرار السياسي، والنظام الاجتماعي. وكانت مشكلة الوصول إلى إجماع سياسي في وجه التنوع الثقافي يتنامى. وواجهت دول جديدة عقبات كثيرة في خلق إحساس واسع النطاق بصورة كافية بالولاء والالتزام إزاء الأمة وحكمها: الولاءات المحلية؛ والسيطرة الحكومية غير الكاملة على أراضيها، والقيم المتصارعة للنخب والجماهير؛ وافتقار إلى القدرة التنظيمية

للأغراض الجماعية. وكان يُنظر إلى هذا على أنه مشكلة بناء الأمة أو خلق الولاء والالتزام (Weiner, 1965; Wriggins, 1966).

الخلاصة

طرحت النظرية الوظيفية للتحديث المسائل وحددت القضايا التي تبقى رئيسية للتوصل إلى فهم لسياسات العالم الثالث، يبقى الكثير منها دون حل: ما التأثير الذي للافتقار إلى مؤسسات سياسية فعالة؛ وما هي أنماط التغيير السياسي التي تتسجم مع الاستقرار و"الاندماج"؛ وما هي العلاقات بين المعايير السياسية، والهياكل السياسية، والسلوك السياسي؛ وكيف تنشأ نماذج جديدة للسلطة السياسية من نماذج قديمة؛ وكيف تختار العمليات الحكومية وتحوّل المطالب السياسية إلى سياسات عامة؟ (Apter and Rosberg, 1994).

ومن ناحية أخرى فإن محاولة خلق نموذج صارم من التحليل وتوحيد نظرية التنمية السياسية كان قد جرى التخلي عنها في نهاية الأمر. وكانت الضغوط من أجل ذلك أقوى من القدرة على التحمل. وقد حققت نظرية التبعية، المستمدة من الناحية الأساسية من نقد لنظرية التحديث، الشعبية. وكثرت تعاريف "التنمية"، عاكسة تجزئة للمصالح إلى دراسات متخصصة للمؤسسات، والمجالات، والعمليات. وجعل التحرر من الأوهام إزاء الافتقار إلى التنمية السياسية في أنحاء كثيرة من العالم الثالث التنظير المبكر يبدو "متشائما بصورة ساذجة". وأخيرا، "عندما واجهت الأمم الجديدة والنامية صعوبات وتحولت، إلى حد كبير، إلى أنظمة سلطوية وعسكرية، تضاعل

التفاؤل والأمل، وانحسرت المصلحة، والإنتاجية، والإبداع" (Almond, 1987,)
. (p. 444

الاستقلال الدستوريّ

شهد العقدان التاليان للحرب العالمية الثانية الموجة الأخيرة والأكثر درامية لاكتساح الاستقلال عبر الإمبراطوريات الأوروبية فى آسيا ، والشرق الأوسط، وأفريقيا، إما نتيجة لمفاوضات سلمية إلى هذا الحد أو ذاك بين قادة الحركات القومية والقوى الأوروبية ، أو كمحصلة لحروب التحرير. وقد حدث ماسمّاه مايكل بارات براون Michael Barrat Brown "أحد أعظم التحولات فى التاريخ الحديث" عندما قام 780 مليون باستثناء ملايين قليلة من الناس الذين يعيشون فى ممتلكات استعمارية للدول الإمبريالية "بتحرير أنفسهم من حالة الخضوع" (Barratt Brown 1963, pp. 189-90)

وكان من المفترض سياسياً أن الحكومات المحلية (الأصلية)، التى تمثّل مصالح الشعب المحلىّ وليس مجموعات أجنبية ، ستكون لها تحت تصرفها سلطة دولة ذات سيادة. وكان من المفترض أن تكون الصلات مع حكومات الدول الأخرى ذات السيادة صلات دول-أمم مستقلة تدخل فى معاهدات واتفاقيات ضمن إطار القانون الدولى. وكان من المفترض اقتصادياً أن عملية "الانتشار" diffusion سوف تستمر فى أعقاب الاستقلال فى الانتشار كرسمال، وتكنولوجيا، وخبرة. وكان من المفترض أيضاً أن

المساعدة والاستثمار الأجنبيّين سوف يرفعان القدرة الإنتاجية للاقتصاد الأقل نمواً (Rosen and Jone, 1979; Mack and Leaver, 1979).

غير أنه جرى توصيل تصوّر مختلف جدا للصلة بين الدول ذات السيادة من خلال مصطلح "الاستعمار الجديد" neo-colonialism، الذي نحتّه في الأصل بصفة رئيسية قادة العالم الثالث الذين وجدوا أن تحقيق الاستقلال والسيادة الدستوريّين لا يمنح الحرية التامة لحكومات الدول-الأمم التي تكوّنت حديثا. وتبيّن أن الاقتصاد السياسيّ كان يمثل واجهة يختبئ وراءها الوجود المستمر للمصالح المالية والاقتصادية الغربية القوية. ولهذا فإن إنهاء الحُكم الاستعماريّ لم ينظر إليه قادة مثل كوامي نكروما Kwame Nkrumah، أول رئيس وزراء لغانا ومؤلف كتاب بعنوان *neo-colonialism: the Last Stage of Imperialism* [الاستعمار الجديد: آخر مراحل الإمبريالية]، على أنه إنهاء للاستعمار الاقتصاديّ .

وكان جوهر مناظرة الاستعمار الجديد يتمثل في أن تمييزا بين الحرية السياسية والاقتصادية نفوته نقطة أنه لا يمكن أن يوجد استقلال سياسيّ حقيقيّ مع بقاء التبعية الاقتصادية. ذلك أن الاستعمار الاقتصاديّ له عواقب سياسية خطيرة. وهكذا فإن الاستقلال الاقتصاديّ لم يكن قد تحقق في الواقع بالإنهاء الرسميّ والدستوريّ للحكم الاستعماريّ. وقد جرى اكتشاف أن المجتمعات المفترض أنها مستقلة وحكومتها ذات السيادة كانت تفتقر إلى السيطرة على اقتصاداتها (Berman, 1974). ويحاول تعبير "الاستعمار الجديد" أن يوجز فكرة أن القوة الاقتصادية والسلطة السياسية التي تتبع منها ما تزالان تكمنان في مكان آخر حتى عندما يكون "الاستقلال" قد تحقق

(O'Connor, 1970) غير أن تلك الأشكال الماكرة وغير المباشرة للسيطرة يتمثل سببها الجذري في الاقتصادات الموروثة عن القوى الاستعمارية في زمن الاستقلال الدستوري.

وقد وجد الحكام الجدد للمستعمرات السابقة أن النسبة الرئيسية من الموارد المتاحة لهم كان يجري التحكم فيها من المراكز المتروبولية التي كانت ما تزال تحكم بلادهم بصورة مباشرة. وبدا الاستقلال رمزياً إلى حد كبير. وفي نظر نكروما :

يتمثل جوهر الاستعمار الجديد في أن الدولة التي تخضع له مستقلة، في النظرية ، ولها كل الزخارف الخارجية للسيادة الدولية. والحقيقة أن نظامها الاقتصادي وبالتالي خطط عملها السياسية موجّهان من الخارج (Nkrumah, 1960, p. ix، والتشديد مضاف) .

ووفقاً لـ جوليس نيريري Julius Nyerere ، أول رئيس جمهورية لتنزانيا ، حقق بلده "الاستقلال السياسي فقط" في 1961. ولم يحقق لا القوة الاقتصادية ولا الاستقلال الاقتصادي :

كسبنا السلطة السياسية لنقرر ما نقوم به ؛ وافتقرنا إلى القوة الاقتصادية والإدارية التي كان من شأنها أن تمنحنا الحرية في تلك القرارات... إن الحرية الحقيقية لأمة تعتمد على قدرتها على

القيام بأشياء، وليس على الحقوق القانونية الممنوحة بالسيادة
المعترف بها دوليا (Nyerere, 1973, p. 263).

سياسات الاستعمار الجديد

فى نظرية التبعية، كما سنبيّن فيما بعد ، يوجد الرأى القائل بأن الإمبريالية خلقت اقتصادات كانت وما تزال متخلفة *underdeveloped* بصورة إيجابية وفعالة بفعل الاقتصادات السائدة. أما الاستعمار الجديد كتفسير للتاريخ بعد-الاستعماريّ فإنه لم يعبر عن نفسه وفقا لتلك المعايير. غير أنه يتعرّف على فشل من جانب الاستعمار فى تطوير اقتصادات المناطق المستعمرة باستثناء القطاعات الصغيرة ولكن المهمة التى تحتاج إليها الاقتصادات الأوروبية التى فرض الحكم الاستعماريّ من أجلها. وكان الاقتصاد بعد-الاستعماريّ يتميز بمستوى عالٍ من الاعتماد على القروض الأجنبية، والتكنولوجيا، والاستثمار الأجنبيّ، والمساعدة الأجنبية التى قامت معا فى كثير من الأحيان "بلا رسملة (بتقويض رسملة)" *decapitalization* الاقتصاد المضيف عبر شبكة من تدفق رأس المال إلى الخارج ، حيث كان يجرى اعتصار أرباح فائضة أكثر من تلك المستثمرة محليا (Rosen and Jones, 1979). وعلى سبيل المثال، كانت أمريكا اللاتينية مُصدِّراً صافياً لرأس المال فى شكل أرباح وفائدة طوال ثمانينيات القرن العشرين ، مُسهِمةً فى الركود الاقتصاديّ وخافضة مستويات المعيشة، بمتوسط لنصيب الفرد من تقلص الدخل بنسبة

11 فى المائة ، وزيادة فى عدد الفقراء من 60 مليوناً إلى 196 مليون، أو 46 فى المائة من إجمالى السكان (Robinson, 1999).

وأثبتت التجليات السياسية للمشاركة الاقتصادية الأجنبية أن من الصعب وصفها بعبارات مملوسة، إلا فى نظر أولئك الذين كانت السياسة فى نظرهم مجرد ظاهرة ثانوية مصاحبة [لظاهرة أخرى] epiphenomenon للاقتصاد. ويتمثل أحد أسباب هذا فى أن الكثير من العلم السياسى المعاصر قد قَبِلَ الشكليات الدستورية باعتبارها تمثيلات دقيقة للواقع. وتمثل سبب آخر فى أنه كان يُنظر إلى الاقتصاد على أنه مجال أو نسق منفصل بالكامل عن الفعل action. وكان لا يجرى بحث القوة الاقتصادية لدولة أخذة فى تصفية الاستعمار والتأثير السياسى الذى تمنحه هذه القوة. وقد اعترف العلم السياسى الليبرالى، الذى يمثله الوظيفيون بأقصى قوة، بأن تكوين دول جديدة كان يتأثر بعمق بوجود دول قديمة ولكنه لم يسمح لذلك الاستنتاج بأن يقود إلى "المسألة المنطقية المتمثلة فى كيف ، على وجه التحديد، يمكن لدولة قديمة أن تؤثر فى تكوين دولة جديدة" (Bretton, 1973, pp. 22-4).

وحتى إذا أُعْتَبِرَ هذا حُكْمًا قاسياً فإن من المحتمل مع هذا قبول أن العلم السياسى شغل نفسه، إلى حد كبير، ببناء-المؤسسات institution-building خلال عملية تصفية الاستعمار و"التحضيرات" للاستقلال فى تلك المستعمرات التى كان يمكن فيها وصْف الصلات بين القوميين والقوى الاستعمارية بما هى كذلك، باعتبارها تتطوى على دبلوماسية ومفاوضات سلمية إلى هذا الحد أو ذاك وليس على حروب تحرير. ومنذ ذلك الحين فصاعداً كان يُنظر إلى السياسة على أنها الشأن الخاص بدولة ذات سيادة داخليا وخارجيا. وكان

يجرى تفسير الصراعات مع دول أخرى ذات سيادة، تشمل القوى الاستعمارية السابقة، على أنها شئون تخص القانون الدوليّ والدبلوماسية ومتروكة للمختصّين في تلك الحقول. وكان يجرى إهمال الجوانب السياسية للعلاقات الاقتصادية الأومية.

على أنه حتى العلماء السياسيون والاقتصاديون السياسيون الذين أدركوا التبعية الاقتصادية المستمرة للدول بعد-الاستعمارية نادرا ما أوضحوا كيف تعمل آليات النتائج المنطقية السياسية الداخلية. وكان من السهل شرح طبيعة الروابط الاقتصادية والخلاف حولها غير أن النتائج السياسية الداخلية كانت متروكة لاستنتاجها منها. وكان يقال إن للتوزيع غير المتساوي للموارد الأولية بين الدول الجديدة تأثيرا على التوجيهات الحكومية أكبر من المصالح الداخلية. وكان من الممكن حتى قياس قوة المصالح الأجنبية عن طريق "نسبة تجارة الصادرات-الواردات إلى الناتج المحليّ الإجماليّ الكامل للبلد المضيف". وكان يقال إن مصالح التعدين تشكل "حكومات منافسة" (Bretton, 1973, pp. 25-6, 205). وكانت المعوقات السياسية العامة للحكومات بعد-الاستعمارية ملحوظة، مثل القيود على السياسة النقدية بالميل المرتفع إلى الاستيراد (Hymer, 1982). وفي أفريقيا، على سبيل المثال، نجد "تدفق القوة والنفوذ الدوليّين هائلا حقا، فيما يتعلق بالنصيب الرئيسيّ للموارد القومية المتاحة للحكام الجدد، إلى حد أنه ليس من الممكن في حالات كثيرة تحديد أين تنتهي الامتيازات القومية وتبدأ الامتيازات الأجنبية" (Bretton, 1973, p. 22). كذلك فإن الاندماج في كتل اقتصادية استعمارية عزز إلى مدى أبعد

التأثيرات الخارجية على مجال مناورة الحكومات المحلية والمصالح الاقتصادية المحلية فى الواقع.

السلطة السياسية للمصالح الخارجية

غير أنه كان من الممكن تحديد هوية الاستعماريين الجدد باعتبارهم مصلحة منظمة، مصلحة لها مغزى سياسى داخلى ولكنها موجهة خارجياً بصفة رئيسية من الناحية الاقتصادية وتحمل وزناً سياسياً أكثر من المجموعات المحلية الهامشية اقتصادياً. وكانت الشركات، والبنوك، والمؤسسات التجارية، الأجنبية فى مركز يسمح لها تماماً بممارسة النفوذ ومقاومة الضغوط الاقتصادية ذات الطابع القومى. كما أن القمم المسيطرة للاقتصاد كانت، إلى حد كبير، فى أيدى الشركات الأجنبية. وفى الأعوام بعد-الاستعمارية مباشرة لم يكن لأصحاب مشروعات رأس المال الصغير المحليين ما يشبه نفس نفوذ الشركات المتعددة الجنسيات. والواقع أن شركات مثل يونيليفر Unilever، أو فايرستون كورپوريشن Firestone Corporation، أو يونايتد فروت United Fruit كانت تسيطر على اقتصادات الدول الجديدة.

وكانت المنظمات التى تمثل المصالح الخارجية قادرة على أن تحتوى بنجاح نطاق الخيارات السياسية والأيدولوجية المفتوحة أمام الحكومات ضمن حدود مقبولة من جانبها (Berman, 1974). وكان بوسع الشركات المتعددة الجنسيات أن تكبح تخطيط التنمية عن طريق الحد من قدرة الحكومة على رفع الضرائب عبّرَ تسعير التحويلات وحركة الإنتاج من بلد إلى آخر

(Sutcliffe, 1972; Hymer, 1982). وقد تلقى الملاك والمديرون الأجانب لرأس المال الأجنبي مزايا خاصة. ففي أفريقيا الفرنكونية، على سبيل المثال، كان "الوجود الفرنسي" *la presence française* يعنى التغلغل الكامل فى الحياة العامة لمثل تلك المصالح ومجموعات ضغطها. وفى كينيا، مارست المنظمات الأوروبية التى تمثل الصناعات القائمة على الزراعة تأثيراً كبيراً على صنع القرار نتيجة الاعتماد من أجل التنافس على التأثير الأوروبى. وفى ستينيات القرن العشرين كان الملاك الأجانب للجانب الأكبر من رأس المال غير الزراعى يجرى تمثيلهم محلياً أيضاً عن طريق "بيروقراطيين أساسيين موظفين لدى فروع الشركات الأجنبية... وكانوا هم أنفسهم أجانب بصفة رئيسية"، رغم أنها كانت تشتمل بصورة متزايدة على أفرقة كينييين. ومع انتشار هذه الملكية، ازدادت كذلك القوة السياسية لرأس المال الأجنبى (مع أنه كان يجب إذلالها طقسياً لمصلحة الأيديولوجيا والخطابية الاقتصادية القوميتى الطابع: Leys, 1975, p. 174).

وفى السنغال وكوت ديفوار تفوق نفوذ المصالح الفرنسية على المجالس الحكومية، وتفوق نفوذ غرف التجارة، والاجتماعات غير الرسمية لرجال الأعمال، على قوة البرلمانات، ومجالس الوزراء، والأحزاب السياسية (Bretton, 1973). وبعد الاستقلال، كانت المصالح الخاصة الفرنسية فى كوت ديفوار مسيطرة فى السلع التى كانت تشكل أساس الاقتصاد (البن، والكافو، والقطن). وكانت الصناعة التحويلية والتصنيع الغذائى فى أيدي الأجانب بصفة رئيسية، وكان على الحكومات أن تحصل على موافقة المؤسسات الأجنبية الكبرى التى تملك المعدات، والمنافذ التجارية، ورأس

المال، ومهارات تقشير الفول السوداني، وحلج القطن، وتنظيف الكاكاو، قبل إعداد أى سياسات تجاه المنتجين المحليين.

وقد فهم نكروما جيدا "الحقوق" والامتيازات التي كان يوسع المصالح الأجنبية أن تطالب بها نتيجة قوتها الاقتصادية: امتيازات الأراضي، وحقوق التنقيب، وإعفاءات من رسوم الجمارك والضرائب، وامتيازات في المجال الثقافي: "أن تكون خدمات الإعلام الغربي حصرية؛ وأن تكون تلك الآتية من البلدان الاشتراكية مستبعدة". وهكذا، على سبيل المثال، كانت اتفاقيات التعاون الاقتصادي التي تعرضها الولايات المتحدة الأمريكية تشمل، في كثير من الأحيان، المطالبة بأن تمنح وكالة الإعلام الأمريكية (وهي "سلاح استخباراتي أعلى للإمبرياليين الأمريكيين") حقوقا تفضيلية لنشر المعلومات (Nkrumah, 1965, pp. 246-50). كما ارتكز الاستعمار الجديد الثقافي على اعتماد الدول المستقلة حديثا على الأفكار والمناهج الغربية في التعليم، والإدارة، والمهن (Berman, 1974). وكانت الكوادر العليا للشركات الفرعية التابعة للشركات المتعددة الجنسيات، الشركات الكبرى في بلد العمليات، واسعة التأثير في الحياة الاجتماعية والثقافية للبلد المضيف وكذلك في سياسته. وكانت الحكومات المعتمدة على المعلومات الآتية من مثل هذه المصادر عاجزة عن إعداد حلولها الخاصة للمشكلات، مثل مشكلة الفقر، التي لم يكن لها أى أهمية خاصة بالنسبة للأجانب (Baran, 1957; Hymer, 1982).

وقد وجد المعادون للاستعمار في عهد ما بعد الاستقلال أن الاستعمار الجديد يعمل بطرق متنوعة تختلف عن نشاط مجموعات الضغط المشروعة.

ووصف نكروما كيف أن الاستعماريين الجدد "يتسلّلون عبْرَ حُرّاسنا" من خلال القواعد العسكرية، والمستشارين، ودعاية وسائل الإعلام، والتبشير بالإنجيل، والتخريب الذى تقوم به وكالة المخابرات المركزية. وقد نُظِرَ إلى التبعية العسكرية إزاء القوى الاستعمارية السابقة فيما يتعلّق بالأسلحة، والتدريب، والمستشارين، والعقيدة العسكرية الأساسية، على أنها أحد الجوانب الأكثر وضوحاً للاستعمار الجديد. وفى كثير من الأحيان كان نجاح أو فشل انقلاب عسكريّ *coup d'état* يتوقف على مستوى التشجيع الخارجى. وفى أفريقيا "اغتصبت المراكز المتربوية، خاصةً فرنسا، دور الحَكَم فيما يتعلّق ببقاء أنظمة محدّدة" (Berman, 1974, pp. 6-7). وقد تواصل الدور الاستعماريّ الجديد لفرنسا فى تسعينيات القرن العشرين فى رواندا، وزائير، والجابون، وتوجو.

النُخب الكمبرادورية

تتمثل ملامح سياسية مهمة أخرى للاستعمار الجديد فى المصالح المشتركة لنُخب محلية ومنظمات خارجية، سواء أكانت حكومات أجنبية، أو شركات متعددة الجنسيات، أو وكالات دولية. وقد شكّل التجار "المتوسعون والمزدهرون ضمن فلك رأس المال الأجنبى"، "عنصرًا كمبرادوريًا" داخل البرجوازية المحلية التى، إلى جانب "الاحتكاريين الصناعيين المحليين"، عملت "مدافعة حازمة عن النظام القائم". ولم يقتصر كبار ملاك الأرض على الاستفادة من رأس المال الأجنبى بل أنشأوا أيضًا منافذ لحاصلاتهم، وفرص

توظيف لأفراد أسرهم، وقيماً متزايدة الارتفاع لأراضيهم في سياق العلاقة الإمبريالية الجديدة (Baran, 1957, pp. 194-5).

وتؤثر الشركات المتعددة الجنسيات في التركيب الطبقي وتوزيع السلطة في البلدان الأقل نمواً عن طريق خلق طبقات تابعة من التجار ورجال المال المحليين والأقسام المتميزة من قوة العمل - "طبقات تابعة satellite ترتبط مصالحها بمتلازمة التبعية *dependencia syndrome*" (Rosen and Jones, 1979, p. 254; Schuurman, 1993). وفي ظل الاستعمار الجديد جرى تمثيل القوة الإمبريالية عن طريق "طبقات متعاونة داخل المجتمع بعد-الاستعماري، بعضها أكثر اعتماداً على المصالح الأجنبية منها بمصالح أخرى". وقد جرى تحديد التمييزات التالية:

من المرجح أكثر أن يكون رجال الصناعة الكبيرة المنخرطون في الإنتاج من أجل السوق المحلية والذين لهم وجود قوى في الدولة شركاء متحالفين في السلطة *associate power-sharers* مع المصالح الإمبريالية. ومن المرجح أن تكون شركات الاستيراد-التصدير، والشحن، والائتمان شركاء مستقلين في السلطة *dependent power-sharers*. ومن المرجح أن تكون المشروعات المشتركة، التي ينتج فيها رجال الصناعة من أجل الأسواق الأجنبية، معتمدين على التكنولوجيا والرساميل والإدارة الأجنبية، والتي ليس لها سوى تمثيل مباشر ضئيل في الدولة،

متعاونين ثانويين *subordinate collaborators* (Petras, 1981, p.)

(18).

كذلك فإن النُخب المحلية، وأكثرها أهمية البيروقراطية وكوادر الإدارة المحلية الذين توظفهم الشركات الأجنبية، تطوّر مصلحة في المحافظة على الترتيبات الاقتصادية التي يحتفظ فيها الأجانب بمشاركة رئيسية. وبالتالي فإن الصلات الوثيقة بين أعضاء النخبة السياسية الإدارية القومية والمنظمات الخارجية "تجعل التمييز بين الشؤون المحلية والدولية لا معنى له" (Berman, 9 p, 1974). وأنتجت "المصلحة المتبادلة" عبّر الحدود القومية بين النُخب الاقتصادية القومية والإدارة العليا للشركات والبنوك عبر القومية "تكويناً طبقياً عبّر قوميّ" لأوليغاركية دولية أو "برجوازية دولية مشتركة" ذات "أجنحة" محلية ودولية قامت بتأمين دعم السياسة العامة لمصالح رأس المال الدولي (Becker and Sklar, 1987).

ويكون الأجانب في العادة المشاركين المسيطرين بحكم مواردهم ومعلوماتهم ومهاراتهم التفاوضية المتفوقة بالمقارنة مع الحكومات القومية. وبالإستثناء الممكن للقوات المسلحة، تكون الحكومات، والمنظمات العمالية، ومعظم المؤسسات والاتحادات غير التجارية "متخلفة كثيرا" عن الشركات المتعددة الجنسيات من حيث القوة المالية، والتكنولوجية، والإدارية (Hymer, 1982). ومع أن المصالح الأجنبية متضمنة في عملية السياسة على هذا النحو فإن المصالح المحلية التي لا تمثلها النُخب مستبعدة. أما المؤسسات الخاصة

بالتمثيل والمشاركة (الأحزاب، الحكومات المحلية، النقابات العمالية، منظمات الشباب) فقد تُركت عاجزة بالقياس إلى البيروقراطية. كما اقتضت التنمية الاقتصادية التابعة في كثير من الأحيان قيام الحكومات القمعية بتصفية تعبئة القوى الشعبية التي كانت تُكوّن حركات الاستقلال. وكانت الأنظمة غير الشعبية، الموالية للغرب، التي كانت تركز في كثير من الأحيان على تحالفات بين القوات المسلحة والطبقات المالكة المحلية، تمثل الشروط السياسية الأساسية للنمو الاقتصادي (McMichael et al., 1974).

تبعية من خلال المساعدة

يتمثل مصدر آخر للتأثير الخارجي على السياسة العامة في المساعدة الرسمية التي كان يجري ربطها بصورة متزايدة "بالمشروطيات". وتُسْتَعْمَل المساعدة كرافعة لتحديد سياسة الحكومة المحلية. ويمكن أن يسحب المانحون مساعدة حيوية إذا أحجمت الحكومات بعد-الاستعمارية عن اعتماد سياسات تدعم مصالح الحكومة المانحة أو الشركات التي تقع مقرّها في الاقتصاد المانح. وبهذه الطريقة تقوم الحكومة المانحة بتأمين مزايا إستراتيجية ودبلوماسية، كما في 1983 عندما جعل الكونجرس الأمريكي المساعدة الاقتصادية للبلدان النامية مشروطة بدعم السياسة الخارجية الأمريكية. وتؤمّن المصالح الاقتصادية التي يمثلها المانحون بيئة سياسية مُربحة. وتأتي قروض خاصة

من وكالة متعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بشروط مرفقة، مثل شرط خفض برامج الإنفاق العام، وبصورة خاصة الدعم الغذائي والخدمات الاجتماعية. ويمكن أن يؤدي تنفيذها إلى عدم الاستقرار السياسي. وشملت شروط أخرى تُمنح على أساسها المساعدة الثنائية منحه عقود لشركات في البلد المانح وشراء الأسلحة. وقد رفعت "الحرب على الإرهاب" التي شنتها الولايات المتحدة في 2001 قيمة المساعدة العسكرية المتاحة للبلدان الموصوفة بأنها محاربة ضد الإرهاب، تشمل الفلبينيين، وباكستان، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، ومصر، بصرف النظر عن شئون حقوق الإنسان. ويواصل المانحون بالتالي تخصيص مبالغ كبيرة للمساعدة لأسباب إستراتيجية وتجارية، رغم إنهاء الحرب الباردة.

وتؤثر المساعدة أيضا على هيكل السلطة في المجتمع الواقع تحت الاستعمار الجديد. فهي تزيد سلطة أولئك الذين يسيطرون على جهاز الدولة فيما يتعلق بأي معارضة. وتعزز المساعدة سلطة البيروقراطية، ذلك أنها هي القناة التي تتدفق عبرها المساعدة. كما أن برامج المساعدة التقنية للدفاع القومي وقوات الشرطة تقوى هذه الأقسام من النخبة السياسية. ويكون الكثير من المساعدة الآتية من البلدان المتقدمة في شكل المساعدة العسكرية التي أثرت على توزيع السلطة السياسية في المجتمع الواقع تحت الاستعمار الجديد. وتشوّه المساعدة الغذائية الاقتصاد والمجتمع الواقعيين تحت الاستعمار الجديد عن طريق تمكين الحكومات المتلقية من تفادي الإصلاحات والتغييرات الزراعية في طرق الإنتاج الزراعي التي تخفض التبعية الخارجية وقوة الطبقات الزراعية. ذلك أن المساعدة تمكن الدولة على حساب

الأسواق الحرة وتزيد قوة المجموعات الحاكمة على حساب الناس بوجه عام. كذلك فإن المساعدة كانت تُوجَّه التتمية نحو المجتمع الحضري وليس الريفيّ (Bauer, 1971; Lipton, 1977; Mack and Leaver, 1979).

جدول 3-1 خدمة الدّين 1990-2005

المنطقة	% من الناتج المحلي الإجمالي			% من صادرات السلع والخدمات		
	1990	1999	2005 ¹	1990	1999	2005 ²
الدول العربية	5.5	3.6	2.5	14.7	11.4	8.5
شرق آسيا	3.8	5.2	3.0	15.7	15.8	2.6
أمريكا اللاتينية	4.0	8.1	..	23.6	41.6	22.9
جنوب آسيا	2.6	2.8	..	20.0	16.6	5.4
أفريقيا جنوب الصحراء	3.9	4.6	..	19.7	14.3	5.8
البلدان النامية	4.4	5.8	4.6	18.7	22.3	13.0
البلدان الأقل نموا	2.7	2.8	2.3	15.5	13.0	7.0

إشارات: 1: الأرقام الخاصة بالدول العربية وشرق آسيا عن عام 2003.
2: الأرقام الخاصة بالدول العربية، وشرق آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء عن عام 2004.
المصدر:

UNDP, 2001, Table 15, p. 194; 2005, Table 19, p. 283; UNDP, 2006, Table 18, p. 347; UNDP, 2007, Table 18, p. 293.

ويطالب معظم المانحين بخصخصة الخدمات العامة، رغم تهديد زيادة الفقر الذي تجلبه هذه الخصخصة. وكانت الخصخصة تعنى زيادات ضخمة في الأسعار لا تقيدها الهيئات التنظيمية، مُجبرةً الأسر الفقيرة على خفض إنفاقها على الغذاء وعلى إخراج الأطفال الذين في سنّ المدارس للعمل. وقد دفعت التكلفة المرتفعة للخدمات بالناس إلى الفقر في قبيّنتام، وبنجلاديش، والصين، وكمبوديا. وفي كثير من الأحيان لا يجرى إمداد

المجتمعات المحلية الفقيرة غير المربحة بالخدمات. كما أن السماح للقطاع الخاص بإمداد المناطق المربحة يقوّض إيرادات الخدمات العامة المتروكة لمواجهة مشكلات المجتمعات المحلية غير المربحة. كذلك فإن الخصخصة تستنزف العاملين من الخدمات العامة، خاصةً في الرعاية الصحية، حيث تفيد من جديد الأعضاء الأغنياء في المجتمع (Hilary, 2004).

جدول 2-3 المساعدة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، 2005-1990

المنطقة	1990	2000	2005
البلدان النامية	1.4	0.5	1.1
شرق آسيا	0.8	0.3	0.3
أمريكا اللاتينية	0.4	0.2	0.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.0	0.8	3.9
جنوب آسيا	1.3	0.8	0.9
أفريقيا جنوب الصحراء	5.8	4.1	5.5

المصدر:

UNDP, 2001, Table 15, p. 194; World Bank, 2001a, Table 4.3, p. 89; World Bank, 2007b, Table 6.11, p. 350.

وقد صار الإعفاء من الديون هدفا رئيسيا للمساعدة الدولية، خاصة منذ 1996، بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة أكثر بالديون. وتبقى المديونية الدولية على نطاق واسع وبالنسبة لبعض البلدان الفقيرة، خاصة في أفريقيا، عند مستوى فوق القدرة على التحمل بعد اتفاقيات الجدولة. وارتفعت تكلفة خدمة الدين بالنسبة للبلدان النامية، سواء كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي أو كنسبة مئوية من الصادرات في معظم مناطق العالم الثالث خلال

تسعينيات القرن العشرين (انظر الجدول 3-1). وفي 2005 بلغ الدين الخارجي الكلي للبلدان النامية 2800.4 مليار [= حوالي 2.8 تريليون] دولار أمريكي، غير أنه انخفض كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. ويأتي الإعفاء من الديون أيضا بشروط مصاحبة. وعلى سبيل المثال، تشترط مبادرة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون سياسات اقتصادية "سليمة"، واعتماد إستراتيجية لخفض الفقر، وبرامج للتصحيح والإصلاح الاقتصادي للحفاظ على استقرار اقتصادي كلي. وهذه الشروط ليست منسجمة دائما.

وأدت القيود الموازنة بالاقتران مع الشك العام بشأن فاعلية المساعدة في البلدان المانحة إلى انخفاض بنسبة 25 في المائة في حجم المساعدة في تسعينيات القرن العشرين. وانخفضت المساعدة للبلدان التي حكمت بأن لها بيانات سياسية هزيلة بحدّة بالغة. وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية انخفضت المساعدة من 1.4 في المائة في 1990 إلى 0.5 في المائة في 2000، وارتفعت إلى 1.1 في المائة في 2005 (انظر الجدول 3-2). ورغم المشروطيات، هناك حاجة إلى المزيد من المساعدة في بعض المناطق، وبصفة خاصة أفريقيا، حيث لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب لخفض الفقر عن طريق الادخارات المحلية والاستثمار الخاص.

وتقدّم الأفكار المتصلة بالاستعمار الجديد والتبعية إرشادا غير كاف للعواقب السياسية للمساعدة وعوامل اقتصادية أخرى على مجتمعات العالم الثالث. ومن ناحية أخرى فإنه على حين يميل التشديد في سياسة المساعدة الآن إلى أن يكون بشأن مطالبة البلدان المتلقية بالإحساس "بملكية"

المشروعات والبرامج وبالمسئولية عن نجاحها، ما تزال المساعدة تأتي بشروط مصاحبة. فهذه البلدان تدرك الآن التهديدات التي تطرحها الإصلاحات الاقتصادية وإعادة الهيكلة والسعى إلى أهداف جديدة بالثناء مثل تخفيف الفقر وحسن التنظيم والإدارة. غير أن البلدان النامية ما تزال بحاجة إلى إثبات أنها توفر بيئة لسياسة ومؤسسات تقود إلى الإصلاح. والمبدأ الأخير حول المساعدة هو أنها يجب أن تدعم الإصلاحات التي تنشأ عن الضغوط السياسية المحلية. وفي الماضي لم تكن المساعدة ناجحة جدا في حفز الإصلاحات التي يحددها المانحون. والواقع أن إدراك أن من المرجح أن تكون المساعدة أكثر فاعلية واستدامة إذا أحست حكومة البلد المتلقى بأنها ملتزمة بالمشروع ينفخ الحياة في سياسة المساعدة، غير أن الحكومات ما تزال تعرف ما يتوقعه ويشترطه المانحون.

الدولة المستقلة والقوى السياسية

لَقِيَ الرَّأْيُ الْقَائِلُ بِأَنَّ الْإِسْتِقْلَالَ السِّيَاسِيَّ الرَّسْمِيَّ لَمْ يَغْيِرْ بِصُورَةٍ جَوْهَرِيَّةٍ عِلَاقَاتِ السَّيْطَرَةِ وَالْإِسْتِغْلَالِ بَيْنَ الْقُوَى الْإِمْبِرِيَالِيَّةِ الرَّأْسِمَالِيَّةِ وَدَوْلِ الْعَالَمِ الثَّلَاثِ الْجَدِيدَةِ تَحْدِيًّا كَبِيرًا فِي أَوَائِلِ سَبْعِينِيَّاتِ الْقَرْنِ الْعَشْرِينَ مِنْ جَانِبِ الْمَارْكْسِيِّ الْبَرِيْطَانِيِّ بِيْل وَوَارِين (Bill Warren 1980, 1973). وَمَعَ عَدَمِ إِنْكَارِهِ لَوَاقِعِ أَنَّ الْإِمْبِرِيَالِيَّةَ اسْتِمْرَتْ كَنْظَامَ لِلْمَسَاوَاةِ، وَالسَّيْطَرَةِ، وَالْإِسْتِغْلَالِ" (4, p. 1973)، أَكَّدَ وَارِينُ أَنَّ تَعْبِيرَ "الاستعمار الجديد" أَضْفَى غَمُوضًا عَلَى الدَّورِ الَّذِي يَلْعَبُهُ تَحْقِيقُ السِّيَادَةِ الرَّسْمِيَّةِ وَنَتَائِجِهَا الْمُنْطَقِيَّةِ. فَقَدْ

خلق تحقيق الاستقلال بعد الحرب [العالمية الثانية]، بالإضافة إلى اتجاهات اجتماعية-سياسية واقتصادية أخرى، الشروط الملائمة لتصنيع رأسمالي مهم. وشملت هذه الاتجاهات التعاون بين الحكومات الإمبريالية وحكومات العالم الثالث في قمع الحركات المعادية للرأسمالية.

وفي بعض الأحيان كانت اللامساويات المحتومة المرتبطة بالنمو السريع تؤدي إلى عدم الاستقرار سياسياً. على أن الاستقلال السياسي، بعيداً عن أن يكون خدعة، كان تغييراً مهماً في السياسة الداخلية للمستعمرات السابقة، بصفة رئيسية لأنه وفرّ مركزاً لإدارة الدولة الداخلية للعمليات الاقتصادية. وصارت الدول المستقلة حديثاً مركز النشاط للتنمية الاقتصادية. فقد أعطى الاستقلال الرسمي لدول العالم الثالث "سيطرة مؤسسية" على اقتصاداتها الداخلية. والواقع أن سلطات إنشاء البنوك المركزية، وفرض ضوابط عملة التصدير والاستيراد، وتطبيق الضرائب والإنفاق العام "تنشأ مباشرة من الاستقلال" وتؤثر أكثر كثيراً من التصنيع، وخاصة إعادة فرض علاقات الإنتاج الاجتماعية الرأسمالية، والإنتاج السلعي في الزراعة، وإعادة الهيكلة الاقتصادية "على أسس أكثر ملاءمة لرأسمالية محلية ناجحة" (1973، p. 13). وقد مارست الدولة سلطات لإدارة الاستثمار وتحديد جهات رأس المال الخارجي سواء من المساعدة، أو الشركات المتعددة الجنسيات، أو البلدان الأجنبية، ونظمت تنمية العلاقات الرأسمالية وأساليب الإنتاج. وأدى هذا إلى أن تصير فاعلاً مهماً في النظام السياسي القومي وغير خاضعة بصورة كلية للقوى السياسية الخارجية.

ومن الناحية السياسية، أنتج الاستقلال والسيادة الرسمية دولا كانت قوى فاعلة مهمة في أنظمة سياسية قومية ومراكز نشاط للتنمية الاقتصادية. وفي كثير من الأحيان تفاوضت دول العالم الثالث، والنخب التي وجّهتها، بنجاح مع المستثمرين الأجانب بشأن مستويات الأرباح، والأجور، والإيجارات، وسياسات التسعير، وأحجام الناتج، واحتياجات النقل، ومصادر الإمداد، والضرائب على الشركات المتعددة الجنسيات، وسياسات التصدير، وتدخلات أخرى في الاقتصاد المحلي. وقد أثبتت دول العالم الثالث أنها قادرة على اتخاذ إجراءات سيطرة ضد الشركات الأجنبية القائمة في أراضيها، شملت التأمين، والحصول على أسهم الأغلبية، والمشروعات المشتركة، وعقود الخدمات. ووفّر الاستقلال فرصاً أمام البرجوزية القومية، أو المصلحين الليبراليين، أو الاشتراكيين الديمقراطيين، أو الشيوعيين، أو الشعبويين العسكريين، لتبديل الصلات مع البلدان الغنية. وكان بمستطاع الحكومات المستقلة الدخول في تحالفات واتفاقيات تجارية لم تكن مفتوحة لها من قبل، مما عزّز مراكزها التفاوضية في العلاقات الاقتصادية الدولية (Cohen, 1973). وقد جرت زيادة القوة التفاوضية للبلدان المستقلة حديثاً إلى مدى أبعد عن طريق المنظمات الجماعية مثل الأوبك والاتفاقية الأنديانية(1).

1: الاتفاقية الأنديانية [نسبة إلى جبال الأنديس] Andean Pact: كتلة تجارية في أمريكا اللاتينية استمرت بهذه التسمية حتى 1996 وتضم بوليفيا، وكولومبيا، وإكوادور، وبيرو، ويقع مقرها في ليما، بيرو، وتسمى الآن Andean Community of Nations [جماعة الأمم الأنديانية]؛ ويصل تعداد سكانها إلى 98 مليون نسمة، ومساحتها 4.7 مليون متر

وعزّزت بعض البلدان المصنّعة حديثاً أهمية الدولة فى التنمية الاقتصادية القومية المستقلة وأهمية البرجوازية القومية فى استعمال جهاز الدولة هذا من أجل تشجيع معدلات نمو مرتفعة على أسس رأسمالية. وكانت البلدان المصنّعة حديثاً تُصنّف بين الأنظمة الموجّهة *dirigiste regimes* إلى أقصى حد مع تدخل الدولة على كل المستويات فى دعم رأس المال الخاص. وهى بين الاقتصادات الأكثر تخطيطاً وقد يقول بعضهم الأكثر إدماجية *corporatist*. وفى سياق دعمها لرأس المال الخاص عرقلت الدولة العمل الحر لقوى السوق عن طريق قمع العمل المنظم، وخفض الأجور، وإضعاف المعارضة السياسية للسياسات الحكومية. وجرى الترحيب بالاستثمار الأجنبى. كما جرى توفير جيوب محميّة، مثل مناطق التجارة الحرة لأنشطة النمو المرتفع التى تكون فيها المشروعات مؤهلة (مستحقة) لخفض الضرائب وتتمتع بقوة عمل سهلة الانقياد، وتكون فيها تعريفات الاستيراد وتراخيص التصدير متاحة بسهولة. وقد جرى توفير كل هذا بالنيابة عما يبدو أنه طبقة مالكة سائدة.

وعلى هذا تفرض علينا البلدان المصنّعة حديثاً أن نعيد التفكير حول الاستعمار الجديد. ذلك أن تواريخها الأحدث تدل على أنه لا يتقرر كل شيء بالتقسيم الدولى للعمل، وأن القادة السياسيين يمكن أن يستغلّوا، ضمن حدود بعينها، الصلات التجارية (لتنوع التجارة)، والأصول المحليّة (أو حتى

مربع، وناتها المحليّ الإجمالىّ 745.3 مليار دولار أمريكىّ فى 2005 (بما فى ذلك فينيزويلا التى انضمت إليها فى ذلك الحين) - المترجم.

الخصوم، مثل الديون)، ومجموعة من المصادر الخارجية للمساعدة والقروض (Seers, 1981).

وكان ما حققه مفهوم "الاستعمار الجديد" يتمثل، في نظر وارين، في توضيح أن الحكومات المستقلة حديثًا لم يكن بوسعها أن تمارس في الحال قوتها التفاوضية، بسبب نواقص المهارات والتأخيرات عن إنشاء مؤسسات دولة فعالة وعن التمثيل في الهيئات الدولية. كما قدّم هذا المفهوم دعماً أيديولوجياً، (وقبولا دولياً)، "للنزعة القومية في العالم الثالث" - وهي تمثل شرطاً أيديولوجياً أساسياً لخلق دول قومية حديثة من الدول التي تتميز من قبل بالأقاليمية particularism الإقطاعية، والتقسيم الديني والطائفي، وكل أنواع التخلف الأبوي (1980, p. 185; see also Twitchett, 1965, p. 319).

وقد جرى انتقاد أطروحة وارين عن النتائج المنطقية السياسية للاستقلال على المبالغة في أهمية الضغوط الشعبية التي يُطَقَّعها الاستقلال، وعلى إهمال أي تحليل للقوى الاجتماعية التي تمارس الضغوط على الحكومة أو الصلات بين المجموعات الحاكمة والمصالح الأجنبية (McMichael et al., 1974). غير أن المسألة الرئيسية التي تفصل وارين عن نقاده هي النتائج المنطقية السياسية للتصنيع والنمو الرأسماليين بالنسبة لمختلف الطبقات داخل مجتمعات العالم الثالث. وكان نقاد وارين حريصين على إثبات أن التنمية كانت تعني في العادة القمع السياسي والاستغلال الاقتصادي للعمال والفلاحين. وكان يُتَّهَم بالعجز عن تمييز فترة التعبئة الشعبية التي قادت إلى الاستقلال الوطني، عن التسريح بعد-الاستقلال لِمَثَل هذه القوى من أجل تمكين التصنيع التابع من الحدوث في بلدان مثل الهند، والجزائر، وإندونيسيا،

ونيجيريا، وكينيا. وكانت الأنظمة غير الشعبية، والمالية للإمبريالية، والتي تركز على تحالفات بين القوات المسلحة والطبقات المالكة، شروطاً لازمة للنمو الصناعي (McMichael et al., 1974, p. 94).

ولم يُنكر وارين هذا - كما ركسّى كان من الصعب أن يُنكر. غير أن اقتناعه كان يتمثل في أن النمو والتنمية كانا يقومان على قيادة سياسية، قومية النزعة، متزايدة الاستقلال وفي أن هذا قد أنتج شروطاً لتنمية الرأسمالية تختلف إلى حد كبير عن الشروط التي سبقت الاستقلال الرسمي. وربما كانت القوى الرأسمالية استغلالية (لا بد أنها كانت كذلك، في الواقع) غير أنها كانت على الأقل قومية. وعملت الطبقات القومية وممثلوها السياسيون بصورة مستقلة إزاء الطبقات الثانوية والمصالح الأجنبية. وبالنسبة للماركسيين، تمثلت أهمية استنتاج وارين عن الاستقلال الوطني وقوة البرجوازيات القومية الجديدة في أنه حدّد طبيعة التقسيم الأساسي باعتباره بين طبقات، وليس بين أمم (Brewer, 1980). وقد اعتقد نقاده أن هذه الطبقات وأنظمتها واصلت كونها أدوات لرأس المال الأجنبي، وأنه كنتيجة منطقية؛ لذلك لم يكن الإنجاز الاقتصادي جيداً مثلما قدّمه وارين، وناهيك عن الإنجاز السياسي والاجتماعي لأولئك الذين تستغلهم الرأسمالية.

وكان بمستطاع مجموعات حاكمة جديدة، وكانت في كثير من الأحيان برجوازية صغيرة في طبيعتها، أن تُعبئ نفسها. وجرى التعويض عن غياب برجوازية قومية كاملة التكوين بجهاز دولة اغتصب دور طبقة حاكمة برجوازية. وهكذا حصلت مجتمعات العالم الثالث على طبقتها الحاكمة المحلية، ليس في شكل برجوازية مالكة خاصة بل في شكل جهاز دولة يدير

المَلِكِيَّة العامَّة، خاصَّة البيروقراطية. ووُجِدَتْ بصورة متزايدة الشروط اللازمة لتكوين برجوازية قومية وبالتالي أشكال للسيطرة، والإدارة، والسياسة التي تحتاج إليها طبقة كهذه. وصارت الدولة مركز نشاط للضغط السياسي لبرجوازية صغيرة حضرية تطالب بمستويات أعلى للمعيشة والاستهلاك، وشجَّع كل هذا الصناعة التحويلية والتصنيع. وفي كينيا، على سبيل المثال، كانت طبقة من الرأسماليين الزراعيين قادرة على استعمال تمثيلها القوي في جهاز الدولة لزيادة معدل التراكم الرأسمالي المحلي من خلال سياسات بشأن تراخيص التجارة، والاحتكارات، ورأس مال الدولة، والائتمان الخاص، والمشروع الرأسمالي للدولة (Leys, 1978). وشجَّع الاستقلال أيضا تطور الحركات الاجتماعية التي أعطت دفعة مضافة للتنمية الاقتصادية. وجرى حفز ضغوط محلية شعبية منتشرة من أجل مستويات معيشة أعلى، وكان هذا تأثيرا داخليا رئيسيا يعزِّز سياسات التصنيع.

نظرية التبعية

حفز الاهتمام بالأهمية الفعلية، وليس الرمزية، للاستقلال عن قوة استعمارية النموذج الاستعماري الجديد للسياسة بعد-الاستعمارية. غير أن العلاقات الاقتصادية المستمرة بين البلدان الفقيرة والغنية لم توضع في إطار عمل نظري عريض لإنتاج تفسير للاستمرارية بين الإمبريالية والاستقلال. ولم يتحقق هذا إلا عندما جرى دمج فكرة الاستعمار الجديد في نظرية عن نظام عالمي للخضوع الاقتصادي الذي كان له تأثير قوي على البلدان بعد

استقلالها لوقت طويل. ويشار إلى هذه النظرية بوجه عام على أنها نظرية التبعية dependency theory.

وترجع جذور نظرية التبعية إلى الليبرالية الأمريكية في أواخر ستينيات القرن العشرين (مرتبطة بصورة خاصة بحرب فيتنام)، وعجز الكثير من مجتمعات العالم الثالث عن التحرك في الاتجاهات المنصوح بها، والشكوك بشأن مصداقية دعاوى العلوم الاجتماعية بأنها حيادية ومتحررة من أحكام القيمة value-free. وشملت تأثيرات أخرى الثورة الكوبية، وتصفية الستالينية، والماوية. وكانت جزئياً استجابة نقدية لافتراض نظرية التحديث أن "التأخر" كان نتيجة عزلة البلدان الأقل نمواً عن باقى العالم، وليس نتيجة استغلالها من جانب بلدان أكثر تقدماً تحت أشكال متباينة من الإمبريالية (Phillips, 1977; Leys, 1977; Higgott, 1983). وكان المساهمون الرئيسيون فى هذا الإطار المعرفى paradigm الجديد فى دراسة التنمية اقتصاديين ماركسيين من أمريكا اللاتينية مثل دوس سانتوس Dos Santos، وكاردوسو Cardoso، وسونكل Sunkel، وفاليتو Faletto، واقتصاديين غير ماركسيين من أمريكا اللاتينية مثل فورتادو Furtado، وپريبيش Prebisch، وأمريكيين شماليين ماركسيين جدد مثل بودينهايمر Bodenheimer، وپتراس Petras، وماجدوف Magdoff، وأ. ج. فرانك A.G. Frank (Foster-Carter, 1976). وقد نشأت نظرية التبعية فى سياق تحليل بلدان أمريكا اللاتينية حيث تحقق الاستقلال فى أوائل أو منتصف القرن التاسع عشر وحيث استمرت مشكلات استغلال اقتصادى أجنبى، مماثلة لتلك الموجودة فى البلدان التى كانت ما تزال مستعمرات أو التى لم تحقق استقلالها إلا حديثاً.

وتُصنّف نظرية التبعية فكرة الطرفية (المحيطية) peripherality، أو حالة التوابع satellite status إلى مفهوم الاستعمار الجديد. وقد تحقّق هذا في مرحلتين. كانت الأولى معنية بالتبعية كوظيفة للإنتاج الأولى، حيث يكون على البلدان الفقيرة أن تعتمد على عدد صغير من المنتجات الأولى من أجل عائدات صادراتها. وبدأت المرحلة الثانية كنفذ لنظرية التجارة الدولية وكتفسير للسبب في أن إحلال الواردات كان مطلوباً. وقد فسرت في ذلك الحين عجز هذه الإستراتيجية بالإحالة إلى الهياكل التي أدخلها التصنيع (Philip, 1990).

وكانت لإحلال الواردات أبعاد سياسية. أولاً، كان من المفترض أنه ستعقبه سيادة اقتصادية أكبر. ثانياً، (وتوجد هنا أصداء لنظرية التحديث) كان من المتوقع أن يُضعف التصنيع المجتمع التقليدي. وتحتاج أنشطة الصناعة التحويلية متغيرات نماذج مختلفة عن المجتمعات التقليدية. وكان هذا يعنى فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية أن حالة وقوة الأوليغاركية العقارية التقليدية سيجرى تقويضها. وإذا أمكن إضعاف هذه الفئة الطبقية الإقطاعية تقريباً فإنه سيتمّ تعبيد الطريق إلى ديمقراطية أكبر. ثالثاً، سيبدأ التصنيع في ممارسة تأثير فعلى على اللامساويات البالغة الموجودة في مجتمعات أمريكا اللاتينية، ويُسهم في دمج الجماهير الريفية في أنشطة المجتمع الرئيسية. وسوف تصير الجماهير الريفية، المعزولة في السابق في المزارع الكبرى و"الأثيينداس"¹ haciendas، مُدمجة بصورة وثيقة في المجتمع من خلال فرص اقتصادية

1: ضياع أو عزب أمريكية لاتينية كبيرة وكانت تُستخدم كمزارع أو مناجم أو مصانع أو تجمع بين هذه الأنشطة المنتجة جميعاً - المترجم.

جديدة ومستويات معيشة أفضل. وسيُسهم هذا في تعزيز الاستقرار السياسى. وعندما كانت الجماهير الريفية مهمشة من جانب قوى شبه إقطاعية تسيطر على المناطق الريفية، كان الاستقرار السياسى معرضاً دائماً للخطر.

ولن يؤدي الدمج إلى الاستقرار فحسب بل سيؤدي إلى ديمقراطية أكبر. وسوف تكسب الدولة شرعية عن طريق ارتباطها بعملية التصنيع وعن طريق إسهامها فى المساواة الاجتماعية والسياسية وكذلك الكفاءة الاقتصادية. وسوف يتقوى الحس القومى، خاصة بالنسبة للريفيين الذين ظلوا إلى هذا الحين متحالفين اقتصادياً وسياسياً مع أوليغاركيات ريفية - اقتصادية ودينية - وليس مع الدولة. وهكذا تمثلت غاية علمانية إستراتيجية إحلال الواردات فى الاندماج السياسى فى مجتمع ديمقراطى ليبرالى (Dos Sontos, 1973).

وكانت المرحلة الثانية لنظرية التبعية مدفوعة بالعجز الجسلى لهذه الإستراتيجية عن حل مشكلة التبعية أو إحداث المحصلات السياسية المقصودة. وبحلول نهاية ستينيات القرن العشرين زاد إحلال الواردات من التبعية، ولكن عندئذ فيما يتعلق بالسلع الرأسمالية - الآلات، والأدوات، والمصنع، والتكنولوجيا:

وصار توزيع الدخل أكثر، وليس أقل، لامساواة. وطوّرت اللامساواة بُعداً جديداً، هو البُعد بين المناطق الريفية والحضرية. ولم يكن يتم استيعاب الأشخاص المزاحين من الأرض فى أنشطة صناعية جديدة ودمجهم بهذا فى هيكل اجتماعى، إلى حد بعيد لأن الصناعات الجديدة كانت كثيفة رأس المال وليس كثيفة العمل. ونشأت أشكال جديدة من التهميش لدى سكان أحياء الفقراء المتجمّعين على حواف المدن الرئيسية والمراكز الصناعية. وبدلاً من

الدمج في اقتصاد حديث، نشأت تفاوتات في الشروط الاجتماعية والمكانية وأشكال جديدة من التهميش عندما وجدت نسبة متعاظمة من السكان أنفسهم دون أعمال، أو تعليم، أو تأثير سياسي، أو أمن، أو حماية ملائمة. وكان هؤلاء الناس متقلبين للغاية سياسياً وبالتالي غير ملتزمين بالاستقرار السياسي. ولم يخلق إقصاؤهم عن السياسة إجماعاً إزاء الدولة.

وصارت الدولة، كما جرى التأكيد، مذعنة للشركات المتعددة الجنسيات التي كانت تسيطر على عملية التصنيع. ولم تحقق سيادة أكبر. وصارت السياسة أكثر سلطوية وقمعية وليس ديمقراطية ليبرالية وتعددية، فيما حاولت الحكومات أن تتغلب على التوترات الاجتماعية التي جلبتها عملية التصنيع. وبدا أن ترويض قوة العمل الصناعية وكذلك الجماهير المهتمة يتطلب الديكتاتورية العسكرية وليس الديمقراطية التعددية.

عناصر نظرية التبعية

توجد خمسة عناصر رئيسية في نظرية التبعية: فكرة وجود هيراركية للدول؛ ومفهوم "التخلف"؛ ونظرة بشأن طبيعة الرأسمالية؛ واقتراحات خاصة بـ"قكف التمثيل" disarticulation؛ وتأثير التبعية الاقتصادية لهيكل السلطة السياسية. وتجد الهيراركية Hierarchy تعبيرها في نماذج "المركز-الطرف" أو "المتروبول-التابع" للعلاقات بين مراكز العالم الكبرى لرأس المال والاقتصادات التابعة لها. ويقال إن هيراركية للمراكز والأطراف تربط كل مستويات الاستغلال بين بلد وآخر وداخل بلدان الطرف. ويوجد اعتصار

مستمرّ للفنائض عبّرَ مختلفَ المستويات في الهيراركية: من الفلاح إلى مالك الأرض؛ من مالك الأرض إلى التاجر المحلى؛ من التاجر المحلى إلى الشركة الفرعية لشركة متعددة الجنسيات؛ من الشركة المتعددة الجنسيات (1) إلى المقار الرئيسية للشركة المتعددة الجنسيات؛ من المقار الرئيسية إلى المؤسسات السياسية الرئيسية للغرب. وتشكل المراكز التعدينية والتجارية والزراعية وحتى العسكرية داخل التوابع الطرفية ميكرومتروبولات [عواصم صغيرة] micro-metroplises في علاقتها بالمناطق الداخلية للمدن الصغيرة، والمناجم، و اللاتيفونديا *Latifundia* (2) التي ترتبط هي ذاتها بنفس الطريقة بالعمال المنزولين. وترتبط علاقات استغلال مماثلة الشركات الصناعية بمتعهدى توريد المكونات؛ وكبار التجار والموولين بصغار التجار ومؤسسات التسليف؛ وتجار المدن وملاك الأراضي بصغار المنتجين والمستهلكين الريفيين (Frank, 1966, 1969a).

ولن يشهد بلد تابع داخل هذا الهيكل للتبعية التنمية إلا عندما تكون روابطه بالمتروبول ضعيفة؛ "لم يحدث لبلد مرتبط بشدة بالمتروبول كتابع عبّرَ الدمج في النظام الرأسمالي العالمي أنْ حقق مرتبة بلد متقدم اقتصاديا" (Frank, 1969, p. 11). وفي أمريكا اللاتينية حدثت فترات التصنيع المستقل تاريخيا خلال الفترات التي كانت فيها روابط التجارة والاستثمار مع أوروبا مزعزة بسبب الحروب والأزمات الاقتصادية الأوروبية. وينطبق هذا، وفقا

1: في الأصل: الشركة الفرعية subsidiary؛ والخطأ واضح - المترجم.

2: جمّع *Latifundium*: مزرعة واسعة في أمريكا اللاتينية وكانت تُستعمل أيضا بمعنى haciendas - المترجم.

لفرانك، على مناطق منعزلة نسبياً ضمن المجتمعات الطرفية: وكلما كانت أقل اندماجاً في النظام العالمي التجاري المركنتيلي ثم الرأسمالي، كان نمو الصناعة التحويلية والصادرات أكبر. والمناطق الأقل نمواً و"البادية الإقطاعية" هي تلك التي كانت لها أوثق الروابط بالمتروبول في الماضي. والواقع أن دمج بلد تابع في الهيراركية ذات القيادة المتروپولية يعطل التنمية، جاعلاً من الصعب حدوث التصنيع والتنمية المتواصلة.

ولم يُحدث التصنيع تنمية قومية أو مستقلة، مع تراكم لرأس المال تحت السيطرة القومية، ونمو اقتصادي معتمد على الذات، وتوظيف متزايد، ومستويات دخل متعاطمة، واستهلاك، ورفاهية (Bernstein, 1982). وبالأحرى فإنه كان مصحوباً بسيطرة أجنبية متزايدة. ويتسم الاقتصاد الطرفي بطابع الشركات والقطاعات غير المتكاملة بشدة فيما بينها بل الموصولة بشبكات عمل تقع مراكزها في العالم الرأسمالي المتقدم.

ويشير التخلف *underdevelopment* إلى علاقة استغلال مستمرة، حيث لا يكون الفائض الاقتصادي الكلي متاحاً لإعادة الاستثمار عند أي مستوى من السلسلة فيها. إنه يُنقل، ليتراكم في نهاية المطاف في المراكز المتروپولية (Frank, 1969 a; Dos Santos, 1973). وبعيداً عن أن يشهد الاقتصاد والمجتمع الطرفيان التنمية نتيجة للروابط مع المراكز المتروپولية (وهذا ما تخبرنا نظرية التحديث بأنه يحدث)، تكبهما هذه الروابط.

وبالتالي، ينشأ التخلف عن خضوع البلدان الفقيرة لتنمية البلدان الغنية اليوم. ولا يمكن تفسير التخلف على أساس مرحلة أسبق على درب الحداثة. ذلك أن الظروف التي تقدمت في ظلها البلدان المتقدمة لا يمكن تكرارها:

"البلدان المتقدمة الآن لم تكن متخلفة Underdeveloped، مع أنها ربما كانت غير متقدمة undeveloped" (Frank, 1966, p. 18). والتبعية علاقة مستمرة، وليست محصورة في ماضٍ إمبرياليّ ما بل مستمرة في الحاضر الإمبرياليّ الجديد. وليست السيطرة السياسية الرسمية ضرورية لمواصلة علاقة تبعية واستغلال عبر هياكل تدخل رأس المال الأجنبيّ.

وقد اهتمت مناظرة ضمن نطاق نظرية التبعية بتأثير الرأسمالية capitalism على المجتمع "الطرفي". وأكد فرانك أنه حالما يتمّ خلق سلسلة متصلة بين البلدان الغنية والفقيرة يأتي إلى الوجود نظام رأسماليّ كامل وكيّ. والمجتمعات التي تصير مندمجة في هيراركيات علاقات المركز-الطرف core-periphery ليست متأخرة بمعنى أن تكون علاقات إنتاجها قبل-رأسمالية. إنها تصير بالأحرى جزءاً من النظام الرأسماليّ، وفي حالة أمريكا اللاتينية، كانت كذلك منذ القرن السادس عشر عندما غرس الاقتصادان المركنيليان لإسبانيا والبرتغال بذور الرأسمالية. إن المجتمعات الطرفية تمثل جزءاً من نظام ممتدّ للعلاقات الرأسمالية.

وعلى هذا النحو فإنه لم يكن سوى خرافة أن يجري زعم أن مشكلات البلدان الطرفية يمكن عزوها إلى الاحتفاظ بعلاقة اقتصادية وسياسية في مجتمع "مزدوج" للاقتصادات التقدمية والتقليدية، أعنى الأشكال الإقطاعية للسلطة السياسية والهيكل الاقتصاديّ (Frank, 1969b). فقد كانت المؤسسات المسماة بالإقطاعية نتاج التنمية الرأسمالية بقدر ما كانت القطاعات الرأسمالية التي جرى تحديثها كذلك بصورة أوضح.

وكان هذا يعنى تفسير الرأسمالية من حيث التجارة والتبادل وليس من حيث علاقات الإنتاج. وكان دمج مجتمع فى شبكة التجارة العالمية كافيا لتصنيفه بأنه رأسمالى. وكانت تشيلى وبلدان أخرى فى أمريكا اللاتينية موبوءة بـ "اقتصاد تصدير رأسمالى، مستقل، مفتوح" منذ القرن السادس عشر (Frank, 1969b, p. 5). وكانت لهذا بطبيعة الحال تأثيرات بالنسبة لتحليل للمواقف السياسية فى مثل تلك البلدان. ولا بد من أن العلاقات السياسية التى نربطها بالرأسمالية - أعنى الديمقراطية الليبرالية القائمة على مؤسسات الملكية الخاصة، وحرية التعاقد، والحقوق السياسية - صاحبت دمج تلك المجتمعات فى نظام رأسمالى عالمى.

وهذا الفهم للرأسمالية خلافى. ويُعتدّ بوجه عام أن الرأسمالية توجد على أساس علاقات الإنتاج أكثر من التبادل - الملكية الخاصة، والعمل المأجور الحر، وحرية التعاقد (Laclau, 1971; Taylor, 1979). وكانت هذه الملامح غائبة فى كثير من المجتمعات فى الأطراف. وكان من الممكن أن يتم إنتاج السلع التى كان يتم الاتجار بها وتبادلها فى ظل علاقات إنتاج قبل-رأسمالية ولا حاجة بالضرورة إلى أن تكون علاقات الإنتاج الاجتماعية التى تشكل أساس هياكل السلطة السياسية رأسمالية على الإطلاق بالنسبة لبلد غنى ليغدو مهتمًا بما ينتجه. فقط لأن السلع التى تنشأ من "أثييندا" *hacienda* أمريكية لاتينية تجد طريقها إلى أجزاء أخرى للاقتصاد الدولى لا تعنى بالضرورة أنه تم إنتاجها عبر علاقات إنتاج رأسمالية. وفى كثير من الأحيان كانت العلاقات بالغة الإقطاعية، وكانت تنطوى على الإنتاج الفلاحى على أراض مؤجرة يسيطر عليها ملاك الأرض إلى حد كبير، وهى سيطرة تمتد

إلى أبعد بكثير مما يشتره دفع الأجور. وفي كثير من الأحيان قامت التبعية بتغذية إنتاج السلع من خلال الأراضي المؤجرة الإقطاعية، والعمل القائم على السخرة [السداد الدين] bonded labour والقيود على حركة السكان، وقيود أخرى غير رأسمالية تُمارس في مرحلة الإنتاج. ولا يجب الخلط بين تغلغل رأس المال الأجنبي وإقامة علاقات إنتاج رأسمالية أو في الواقع الأشكال السياسية للدولة الرأسمالية (Brewer, 1980). ولا تتحقق مساعدة التحليل السياسي عن طريق ربط الرأسمالية بعلاقات التبادل.

وعلى هذا النحو فإنه توجد في مجتمعات كثيرة في العالم الثالث، خاصة في المناطق الريفية، بقايا السلطة السياسية قبل-الرأسمالية. وقد سيطرت الأوليجاركيات العقارية على الفلاحين المحليين بطرق لا تتسجم مع الأشكال الرأسمالية للسلطة السياسية. ولم يكن الإقطاع هو "الأسطورة" التي افترض بعضهم أنه كذلك وكانت بقايا الإقطاع بين تلك العوامل التي جعلت من الصعب على الحكومة الديمقراطية أن تواصل البقاء. ذلك أن المساواة السياسية والحريات السياسية التي تمثل النتيجة الطبيعية للحرية الاقتصادية لا تتوافق مع مثل هذه الأوليجاركيات العقارية.

ويحاول مفهوم فكّ التمثيل التمييز بين أشكال التبعية الدولية. إذ يمكن لاقتصاد رأسمالي متقدم أن يكون تابعا لاقتصاد آخر. ولهذا فإنه يمكن الاعتقاد بأن التبعية ليست خاصة بالبلدان الفقيرة والاقتصادات الضعيفة. فالاقتصاد المملكة المتحدة تابع للاقتصاد الأمريكي من حيث الاستثمار الأجنبي، والملكية الأجنبية للموارد الاقتصادية، وتدخلات الشركات المتعددة الجنسيات التي توجد مراكزها في الولايات المتحدة. وهناك بصورة متزايدة

تبعية إزاء اليابان. غير أن مُنظريّ التبعية يؤكدون أنه يوجد اختلاف كبير بين ذلك النوع من التبعية والتبعية التي تجرى معاناتها فى العالم الثالث (Amin, 1982).

فعندما يوجد اقتصادان متقدمان مع درجة من التغلغل المتبادل inter-penetration لرأس المال بينهما فإن البلد المتقدم يبقى مركزا مستقلا للتراكم الرأسمالى. ولهذا نتائج منطقية فيما يتعلق بهيكل القوى السياسية فى ذلك المجتمع. غير أنه عندما يتعرض مجتمع طرفى للتبعية فإنه يجرى إنتاج شكل متميز من الرأسمالية. واقتصاد المجتمع الفقير مشروط بتوسّع الاقتصادات الأقوى بطرق مختلفة تماما عن العلاقات بين اقتصادين متقدمين. وعلى وجه الخصوص فإن مشروطية أو "فكّ تمفصل" الاقتصاد الفقير تثبّطان النمو الداخلى عن طريق تحويل مزايا النمو إلى الخارج (Frank, 1972a; Roxborough, 1979).

ولهذا تأثير من الناحية السياسية على الهيكل الطبقيّ. فهو ينتج طبقة سائدة من التجار غير مشاركة فى الإنتاج، الذى يكون فى المحل الأول فى أيدي المشروعات الأجنبية. وتغدو نشأة برجوازية صناعية مسدودة (مُعاقَة). ولهذا فإن نشأة المؤسسات السياسية التى تزدهر معها برجوازية محلية، تلك المؤسسات السياسية اللازمة لدولة ديمقراطية ليبرالية، تغدو مسدودة (مُعاقَة) أيضا. ولطبيعة التبعية تأثير عميق على تنمية الدولة والقوة السياسية داخلها. وتشير فكرة فكّ التمسّك إلى أن الدولة الرأسمالية فى شكلها الديمقراطى تتطلب نوعا ما من الطبقة الحاكمة، طبقة حاكمة ستحمى مثل هذه الدولة

مصالحها. وإذا لم تكن لها طبقة حاكمة موحدة كهذه بسبب التبعية الخارجية، فإن النتائج المنطقية السياسية ستكون نوعاً من النظام السلطوي. والواقع أن كامل الهيكل الطبقي للمجتمع الطرفي يقرّره مركز ذلك المجتمع في التقسيم الدولي للعمل - سواء أكان للبلد اقتصاد تصدير زراعي بصورة مهيمنة مع أوليغاركية ذات أساس ريفي، أو جيب اقتصادي يقوم على استخراج موارد طبيعية، أو اقتصاد إحلال واردات مع برجوازية صناعية ومالية. ولا توجد طبقة من هذه الطبقات الحاكمة لها مصلحة ثابتة في إعادة إنتاج طبقة عاملة عبّرَ صحة وإسكان وتعليم أفضل لأنه يوجد فائض من العمل يزيد على حاجات الصناعة خلقته مجموعة موحدة من الزراعة الراكدة، والنمو السكاني، والتصنيع الكثيف رأس المال (Hein and Stenzel, 1979).

كذلك يتأثر هيكل السلطة السياسية بالتبعية الاقتصادية. ويجرى النظر إلى الطبقات الحاكمة في العالم الثالث (التجار، وملاك الأراضي، والممولون، والرأسماليون الصناعيون، وبيروقراطيّو الدولة) على أنهم شركاء صغار داخل هيكل رأس المال الدولي. ولهذه "الطبقات العميلة" clientele classes مصلحة ثابتة في النظام الدولي القائم وتؤدي وظائف سياسية واقتصادية محلية بالنيابة عن المصالح الأجنبية. وهي تتمتع بمركز متميز ومسيطر و"مهيمن" داخل المجتمع "القائم إلى حد بعيد على الدعم الاقتصادي، أو السياسي، أو العسكري من الخارج" (Bodenheimer, 1971. p. 163). وتعكس سياسات الحكومات المصالح الثابتة للطبقة الحاكمة في استمرار التبعية.

وفى البرازيل، على سبيل المثال، كسبت المجموعات "المعبرة عن مصالح وأساليب تنظيم الرأسمالية الدولية نفوذا غير متكافئ على صُناع السياسة. والواقع أن صلة أيديولوجية وكذلك اقتصادية بين أصحاب القوة الاقتصادية والقطاعات "ضد الشعبوية" من القوات المسلحة وإدارة التقنيين مكَّنت الأخيرة من أن تكسب نفوذا ليس فقط فى تحديث الإدارة، بل أيضا فى الوظائف القمعية للدولة، الأمر الذى بلغ ذروته فى /نقلاب 1964. وضعت قوة أقسام أخرى من الطبقة الحاكمة، شاملة الأقسام الزراعية، والتجارية، وبعض المصالح الصناعية، والمكون البيروقراطى التقليدى للطبقة المتوسطة، والساسة المحترفين، على حين أن الأقسام المنظمة من الطبقة العاملة كانت مهمشة بنجاح.

وجرى التعبير عن التغيرات فى مركز القوة النسبية لمختلف النُخب والطبقات عبْرَ عملية التراكم، التى أوجبت "أن يتم تفكيك أدوات الضغط والدفاع المتاحة للطبقات الشعبية" بحيث يمكن الإبقاء على مستويات الأجور منخفضة. وشمل هذا النقابات العمالية والمنظمات السياسية التى دافع العمال المأجورون من خلالها عن مصالحهم خلال الفترة الشعبوية. وبالسماح للقوات المسلحة بقمع الطبقة العاملة، فقدت أجزاء من البرجوازية سيطرتها على العملية السياسية، خاصة النظام الحزبى، والانتخابات، وحرية الصحافة، والتعليم الليبرالى (Cardoso, 1973, pp. 146-59).

وتفسّر مختلف "نماذج التبعية" تبدُّلات فى القوة النسبية لمختلف الطبقات. وكان الانتقال إلى ما وراء إحلال الواردات فى محاولة للحد من التبعية يعنى التحرك بعيدا عن مرحلة للتنمية "كانت تسيطر عليها البرجوازية

المحلية بصورة كبيرة" (Cardoso, 1973, p. 157). وصار دور الاحتكارات الدولية شاملا، حيث شمل مجالات الصادرات الأولية، وقطاع الصناعة التحويلية الخاص، وحتى المشروعات العامة مثل احتكار النفط التابع للدولة "پتروبراس" PETROBRAS. وكانت النتيجة المنطقية السياسية لهذا التجمع الاقتصادي نظاما أوتوقراطيا، تنمويا، عسكريا-بيروقراطيا.

التبعية والأداء الاقتصادي

من الصعب أن يتوافق النمو المؤثر لنصيب الفرد من الدخل الذي حققه عدد من الاقتصادات التابعة مع نظرية التبعية. وفي بعض المناطق، تتطلب التنمية رأس مال أجنبيًا أكثر، وليس أقل (Emmanuel, 1974, 1976). كذلك فإن إدخال الرأسمالية لم يكبح نمو البلدان اقتصاديا بالضرورة. على سبيل المثال، في زامبيا، والمملكة العربية السعودية، وسرى لانكا، تطورت القطاعات الرأسمالية، عندما كان يجري استخدام الاستثمار الأجنبي للإنتاج لأسواق رأسمالية عالمية. كذلك فإن الرأسمالية، في بعض البلدان الأفريقية، "أنجزت أكثر مما تسمح به نظرية التبعية" (Leys, 1996, p. 121). وما كبح التنمية هو الافتقار إلى الخبرة التقنية، والمشروع، ورأس المال، والتقاليد الاجتماعية والسياسية قبل-الرأسمالية (Nove, 1974). وتمثل العلاقة بين المركز والمحيط (الطرف) ألعاب مجموع غير صفري non zero-sum

games(1)، ولهذا فإن "العلاقات الاقتصادية مع المركز المتروپولى قد تعمل كآلة نموّ جبارة بصورة هائلة فى الطرف" (Cohen, 1973, p. 217). ويمكن لرأس المال الأجنبىّ (حتى بتدفق صافٍ إلى الخارج) أن يضيف إلى مجموع رأس المال المحلىّ عن طريق التأثير المضاعف للمدفوعات المحلية التى يولدها الاستثمار مثل الأجور، والضرائب، ومشتريات الإمدادات المحلية (Ray, 1973). ويمكن أيضا أن تخفض البلدان النامية تبعيتها عن طريق استخدام قوة مساومتها المستمدة من اعتماد الاقتصادات المتقدمة عليها (Philip, 1990).

وقد تلقّت مثل هذه الانتقادات بعض الدعم من البحث المقارن. ووجد تحليل للبيانات الخاصة بـ 30 بلدا أفريقيا استوائيا فى منتصف وأواخر الستينيات معايير تبعية غير متصلة بمتغيرات الأداء الاقتصادية. وفى منتصف الستينيات كانت لدى البلدان الأفريقية ذات النسب المرتفعة للصادرات والواردات إلى الناتج المحلىّ والمستويات المرتفعة من رأس المال الأجنبىّ أفضل الإنجازات الاقتصادية القياسية. غير أنه عندما أقام هذا

1: فى نظرية الألعاب والنظرية الاقتصادية يصف المجموع الصفرىّ zero-sum حالة تتوازن فيها مكاسب وخسائر مُشارك مع خسائر أو مكاسب مُشارك آخر. وبجمع المكاسب الكلية للمشاركين وطرح خسائرهم الكلية يكون المجموع صفرا. ويمكن اعتبار المجموع الصفرىّ مجموعا/مبلغا ثابتا constant sum حيث يساوى مجموع مكاسب وخسائر كل اللاعبين نفس القيمة من المال. وعلى العكس يصف المجموع غير الصفرىّ non zero-sum حالة يكون فيها مجموع مكاسب وخسائر الأطراف أقلّ أو أكثر من الصفر - المترجم.

البحث تمييزاً بين "تبعية السوق" (وهي سمة معممة للنظام الرأسمالي العالمي) و"تبعية القوة الاقتصادية" (التي تعنى أن اقتصاداً ما مشروط بقرارات أفراد، وشركات، ووكالات في المراكز المتروبوليتية) وجد أن هذه الأخيرة ترتبط بالأداء الإقتصادي (McGowan, 1976; McGowan and smith, 1978).

التبعية والطبقة

تتمثل نقطة ضعف أخرى لنظرية التبعية في تناول البالغ العمومية للطبقات الاجتماعية. ويعنى غياب تحليل سليم، للمحتوى الطبقي لـ "سلسلة" التابع-المتروبول "metropolitan-satellite chain"، أن خصائص مختلف العلاقات الاجتماعية ضمن هذه النظرية متروكة بلا تحديد. ويتسم تحليل الطبقة في نظرية التبعية بدينامية غير كافية. ذلك أن مُنظري التبعية لم يبحثوا التغيرات في العلاقات الطبقيّة داخل الطرف مما كان من الممكن أن يؤثر في العلاقات مع المصالح الخارجية. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن لنشأة طبقات جديدة أن يؤدي إلى "تبدلات في النشاط الاقتصادي الطرفي والعلاقات مع المتروبول"، كما يحدث عندما "تُزاح" المصالح المتروبولية من القطاع الزراعي-التعدينيّ من جانب قوى اجتماعية قومية مثل الحركات الفلاحية والعمالية الصناعية أو البرجوازية الصغيرة (Petras, 1975, p. 305). على أن هذا الخط للنقد قد يقلل من أهمية الانتقال من الاعتماد على المنتجات الأولية إلى الاعتماد على استثمار الشركات المتعددة الجنسيات.

ويزعم ليز Leys أن كينيا مثال على نشأة برجوازية مستقلة، محلية، مراكمة لرأس المال في ظل شروط لم تكن لتستطيع فيها النجاح فى ذلك، وفقا لنظرية التبعية. وهو يؤكد ضد الافتراض قَبْلُ أَنَّ طبقة رأسمالية محلية مستقلة لا يمكن أن تتطور، ولصالح تحليل العوامل التى تحفز أو تثبّت تطورها. وبين العوامل الأولى المجال أمام الرأسمالية الريفية، وأهمية القطاع غير الرسمى، والرأسمالية العالمية. وبين العوامل الأخيرة الصراع الإثنى، والقدرة الإدارية للدولة، والقيادة السياسية الطفيلية (Leys, 1996).

والحل الاشتراكى الثورى الذى تقدمه نظرية التبعية لمشكلة التبعية لا ينطوى على إقناع فى غياب تحليل هيكلى يُثبِت أنه توجد طبقات أو حركات يمكن أن تقوم على أساسها ثورة. هناك تحليل ضئيل جدا للاضطهاد، أو الاستغلال، أو المنظمات ذات الأساس الطبقي. وعلى هذا النحو فإن العجز عن تفسير التخلف بالرجوع إلى تفاعل قوى سياسية، واجتماعية، واقتصادية، يعرّض نظرية التبعية للاتهام بأنها لا-تاريخية a-historical (Leys, 1977).

وتتبع نقطة الضعف المتعلقة بالتحليل الطبقي جزئيا من دمج كيانات مكانية وطبقات اجتماعية. ويجرى تقييم العلاقات بين طبقات، مثل كبار الملاك والفلاحين، باعتبارها شبيهة بالعلاقات بين الطبقات الجغرافية المترتبة فى هيراركية الفلك المتروپولى. وتجرى مطابقة علاقات الاستغلال بين الطبقات مع انتقالات القيمة بين المناطق المكانية. وينطوى هذا على أن طبقة استغلالية فى مرحلة ما فى هيراركية المركز-الطرف تستغلها الطبقة التى فى المرحلة الأعلى التالية. ولا يقدم مثل هذا الافتراض أساسا لتحليل للسلوك السياسى لمختلف المجموعات الاجتماعية الاقتصادية عندما تكون

علاقة الاستغلال الفعلية علاقة أجرية مباشرة بين العمال والشركة كوحدة لرأس المال" (Brewer, 1980, p. 173).

وتترك نظرية التبعية الكثير من العمل الذى ما يزال ينبغى القيام به فيما يتعلق بمشكلة المجتمعات التى يُفترض أنها رأسمالية ولكنها تجد من الصعب عليها أن تعزّز مؤسسات وأشكال الدولة التى تربطها بتطور الرأسمالية. على أن مفهوم "فكّ التّمفصل" بأخذنا أبعد قليلا من القول إنه إذا كانت الطبقات المالكة لا ترغب فيما يحدث فى ظل الحكومة البرلمانية فإنها لا تتردد فى دعم التدخلات العسكرية؛ أو إنه يوجد تناقض بين اللامساويات المادية للرأسمالية والمساواة السياسية للديمقراطية. غير أن ذلك التناقض تفسير ملائم فى كثير من بلدان العالم الثالث حيث لا توجد طبقة عاملة كاملة التطور.

مستويات العمومية

تعمل نظرية التبعية عند مستويين مرتفعين للغاية من العمومية وعدم دقة المفاهيم لكى تكون قابلة للدحض عند المستوى-الكلّى macro-level أو قابلة للتطبيق عند المستوى-الجزئى micro-level (Higgott, 1983; Leys, 1996). وإنه لأمر بالغ السكونية واللاتاريخية أن نفسّر بصورة ناجحة العناصر المتميزة للتمية الاقتصادية والسياسية فى البلدان المتأخرة، وآليات إعادة الإنتاج الاجتماعية، وأنماط التحولات الاجتماعية، وأنماط السياسة. والعمل عند مستوى مرتفع إلى هذا الحد من العمومية يجعل من الصعب التركيز

على خصوصيات بلد محدّد في لحظة محدّدة في التاريخ وماذا كان مدى أهميتها لأفاق التنمية (Philip, 1990). وتلقّى السياسة السابقة والأدوات السياسية على وجه الخصوص معاملة سطحية (O'Brien, 1975). وهناك عوامل مثل حجم سكان بلدٍ نامٍ، وتكوينه الإثنيّ أو اللغويّ، ودرجة اكتفائه الذاتيّ في الموارد الطبيعية وخاصةً الطاقة، وموقعه الطبيعيّ في علاقته ببلدان تتمتع بهبات أفضل من حيث السكان، أو التكنولوجيا، أو التهديدات العسكرية - تؤدى إلى قدر كبير من الاختلاف عن آفاق التنمية غير أن نظرية التبعية تميل إلى إهمالها. ولا يمكن وصف هذه الأشياء بأنها مجرد ملامح للرأسمالية العالمية أو سلسلة أو هرمية العلاقات المتروپولية-الطرفية. وكعوامل تؤثر في مجال المناورة الذي تملكه الحكومات فإنها لن تختفى إذا لم يوجد النظام الرأسماليّ العالميّ. وهكذا فإن أيّ تفسير يهمل مثل هذه التفاصيل لا يمكن إلا أن يكون ناقصا (Seers, 1981).

ولا يمكن أن تقتصر وظيفة الدولة في مجتمعات العالم الثالث على التأثيرات الاقتصادية الدولية الخارجية. ذلك أن تركّات الحكومة السلطوية، وأيديولوجيات الإدماجية، والنزعة القومية الشعبوية، ونماذج علاقات الحامي-التابع patron-client، وتجميع المصالح المحلية، والتطور الداخليّ للقوى الاجتماعية والسياسية - كل هذا يُنتج أساليب متغيرة لعمل الدولة ليست بحفز خارجيّ بالكامل (Long, 1977; Smith, 1979). ومن هنا أهمية أن تؤخذ في الاعتبار الدلائل التي تدعم مختلف نظريات دولة العالم الثالث (انظر الفصل 4)

جرى نقد نظرية التبعية أيضا على حصرها فكرةً هرميةً للسيطرة أو النفوذ في العلاقات بين البلدان الغنية والفقيرة. وقد أنكر النقاد أنه توجد اختلافات كيفية وكذلك كمية بين البلدان الغنية والفقيرة تجعل تبعيتها متميزة من حيث الشروط الدولية. وتطبق السيطرة، والتبعية، والنفوذ، والتغلغل المتبادل وتدويل رأس المال بوصفها كذلك في قلب أو مركز النظام الرأسمالي العالمي كما في الطرف (Lall, 1975; Kay, 1975, Bernstein, 1979). ويشير برووار Brewer إلى "الاعتماد المتبادل" و"السيطرة" لأن "التبعية" تتطوى على أن بعض البلدان مستقلة اقتصاديا، وليس الأمر كذلك (Brewer, 1980, p. 178).

وحجة نظرية التبعية هي أنه في اقتصادات المركز تكون المؤسسات الثقافية، والقانونية، والسياسية نتاج تنمية محلية بطريقة تختلف عما في المجتمعات الطرفية، وخاصة في تلك المستعمرة سابقا. وهنا تطورت المؤسسات من تلك المفروضة في الأصل من الخارج. كما أن الهيكل الطبقي للمجتمعات التابعة يمثل أيضا انعكاسا للمصالح الاقتصادية الخارجية أكثر منه انعكاسا لتوزيع الموارد والمصالح المادية داخل البلاد (Larrain, 1989). إن ما هو مهم في تبعية العالم الثالث هو التمثيل بمعنى ما عام للمصالح الأجنبية الخارجية وليس لهيكل طبقي - والتكوينات السياسية التي تمثله - والتي يجرى احتواؤها إلى حد بعيد داخل حدود البلاد.

ولكن هل يمدنا هذا بأساس تحليلي متين لتمييز السياسة المستقلة من غير المستقلة؟ والواقع أن العلاقات الطبقيّة في البلدان الفقيرة، حيث يستفيد

الأغنياء من المصالح المتبادلة مع الأغنياء في البلدان الغنية، تبدو شبيهة بالعلاقات الطبقيّة في البلدان المتقدمة. وربما كانت كل المجتمعات على هذا النحو في هرم السيطرة الاجتماعيّة، والسياسية، والاقتصادية، مع القمة التي يشغلها البلد الرأسماليّ الأكثر قوة والقاع الذي تشغله أفقر البلدان. ومن الصعب أن نجد خطّ تقسيمٍ خاصاً ما بصورة أفقية يفصل الاقتصادات والمجتمعات التابعة عن المستقلة.

المغزى السياسيّ للاستقلال

يُعتبر تكوين رأى بشأن التحليل السياسيّ الذي يشكل أساس تفسيرات الاستعمار الجديد والتبعية للتاريخ بعد-الاستعماريّ أسهل من تقييم إسهامات هذه التفسيرات في الوصول إلى فهمٍ لسياسات العالم الثالث. وتتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه دارسي سياسات العالم الثالث في أن نظرية التبعية لا تقوم بمحاولة منهجية لتوضيح النتائج المنطقية السياسية للتبعية. فقد كانت بصورة أساسية شرحاً للعلاقات الاقتصادية، تاركة الصلات السياسية للاستنتاج من تلك العلاقات. وكان لها ميل واضح إلى النظر إلى الدولة على أنها ظاهرة مصاحبة - أنه لا يوجد أيّ شيء يمكن تفسيره فيما يتعلق بالدولة، والطبقات والحركات الاجتماعيّة، والسياسية، والأيديولوجيا إلا باعتبارها مشتقات للاقتصاد وبدون دور مستقل خاص بها. فالدولة مجرد نتيجة منطقية للعلاقات وهيكل القوة التي تكمن في مكان آخر، أي الاقتصاد (Leys, 1977; Goulbourne, 1979; Hoogvelt, 1982).

وقد أنتجت الاختبارات التجريبية لنظرية التبعية نتائج متعارضة فيما يتعلق بالنتائج المنطقية السياسية. وَجَدَ تحليلٌ للمتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية والسياسية الإجمالية النموذجية لـ 20 بلداً أمريكياً لاتينياً في ستينيات القرن العشرين أنه كلما كانت التبعية أكبر، كان مستوى المشاركة السياسية أعلى، والأداء الديمقراطي للحكومة أفضل، والتدخل العسكري أقل احتمالاً، مع أن مستوى الصراع المدني يكون أكبر. غير أن دراسة لأفريقيا في الستينيات أيضاً وجدت أن التبعية واللامساواة كانتا مترابطتين - بصورة تتسجم مع الفرضيات المستمدة من نظرية التبعية (McGowan, 1976; Mc Gowan and Smith, 1978; Vengroff, 1977). وتتمثل مشكلة مع هذا النوع من الاختبار في تحديد نطاق operationalization المفاهيم (1). وتنبين أوجه القصور الجدية لتقنيات البيانات الإجمالية من بعض المؤشرات المستعملة لقياس مظاهر لاقتصاد ومجتمع "مستقلين" - يتحول مستوى تنظيم العمال في نقابات unionization ومعدل المشاركة في الانتخابات إلى معايير للهيكل الطبقي، على سبيل المثال (Kaufman et al., 1974).

1: عملية تحديد مفهوم غامض لجعله قابلاً للقياس وفهمه بلغة الملاحظات التجريبية، وهي بمعنى أوسع عملية توسيع مفهوم، وبعبارة أخرى: وصف ما يمثل وما لا يمثل جزءاً من ذلك المفهوم، وفي كثير من الأحيان، يعنى هذا التعبير خلق تعاريف إجرائية وتعريف نظرية - المترجم.

التبعية والدقراطية

منذ 1980 اتخذ دَمَج البلدان الفقيرة فى الاقتصاد العالمى منعطفاً جديداً. ذلك أن انتشار الديمقراطية الشكلىة، أو الإجرائىة، حرَّر مجتمعاً مدنياً نابضاً بالحياة فى كثير من الأحيان ليقوم بتعبئة الأقسام المحرومة والمهمشة من المجتمع فى مختلف أشكال النشاط السياسى، بما فى ذلك السياسات الانتخابية. غير أن اللامساواة والفقْر ازدادا فى معظم مناطق العالم الثالث، وبصفة خاصة فى أمريكا اللاتينية. وقد قضت القوى الاقتصادية للرأسمالية العالمية على الفرص التى خلقتها الدقراطية أمام تعبئة الطبقات الدنيا وضغطها السياسى، إلى مدى صارت فيه المجتمعات النامية (والمقدمة فى الحقيقة) تحت سيطرة مصالح رأس المال بصورة أكبر حتى عن ذى قبل.

وعزَّزت العولمة القوة السياسية لرأس المال العالمى وممثليه المحليين. وجرى تصميم السياسات الليبرالية الجديدة لتقوم بدمج الاقتصادات القومية فى العالمية عن طريق تمكين رأس المال الدولى من أن يكون كامل الحركة. وأدَّى رفع السيطرة الحكومية والخصخصة إلى إزاحة الدولة من مجالات رئيسية لصنع القرار السياسى: "الدولة تُدْعن للسوق باعتبارها القوة المنظمة الوحيدة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى". غير أن الدولة تحتفظ بسلطانها على العمل، بقوانين تؤمِّن "مرونة" العمل، والتخفيضات فى الأجور الحقيقية، وسحب الأجر الاجتماعى من خلال خصخصة الرعاية الصحية والتعليم، وإهمال حقوق الإنسان، والقيود على النشاط السياسى، وتقلل للدخل من العمل إلى رأس المال" (Robinson, 1999, pp. 44, 49). وعلى حين أن

الأشكال الأكثر حدّةً للسلطوية التي كانت تطبع بطابعها الأشكال الأسبق للتبعية الاقتصادية قد تكون اختفت إلى حدّ كبير، فإنه بعد أن فرضت العولمة الاقتصادية تفكيك الديكتاتوريات، واجهت قوى السوق بصورة فعّالة الحقوق السياسية الشكلية للطبقات غير المالكة.

وبالتالي فإنه حتى أنظمة يسار الوسط في البرازيل، والأرجنتين، وأرجواي، وبوليفيا التي جرى انتخابها مع توقّع أن تُوضَع خطايباتها المعادية للفقر موضع التطبيق، أفادت رأس المال على حساب العمل. وزادت سلطة أصحاب العمل على العمال، وتمّ فرض قيود على الأجور، وجرى خفض البرامج الاجتماعية. وجرى توسيع الخصخصة، كما جرى دغم مؤسسات الإنتاج الزراعي-الصناعي. وجرى التخلّي عن سياسات إعادة توزيع الأراضي، على حين تمّ تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على استغلال الموارد الطبيعية (خاصة في بوليفيا). وتلجأ الدولة بانتظام إلى العنف ضد الاحتجاج السياسي: "الغالبية الساحقة من الأمريكيين اللاتينيين - العمال، والفلاحين، والعاطلين، والفقراء - عانت نتائج منطقية خطيرة نتيجة الدعم الممنوح لأحزاب وائتلافات "يسار الوسط" من جانب الحركات التي تنتمي إليها تلك الأحزاب والائتلافات (Petras, 2006: 290).

وتبقى هياكل القوة الاجتماعية-الاقتصادية على حالها وتنعكس في الطابع الطبقي للسياسة العامة. وللوزراء روابط قوية مع رأس المال الدولي والمحليّ والمؤسسات المالية الدولية والمحلية - البنوك، والبنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ. وهذه المصالح الرأسمالية المسيطرة الآن تواجهها النقابات العمالية، والحركات الجماهيرية، في المناطق الحضرية، والعمال

المزارعون الذين لا يملكون أرضاً، والفلاحون الفقراء، والمقاتلون الهنود. وفي كولومبيا ما يزال ينبغي إلحاق الهزيمة بالقوات المسلحة الثورية. غير أن من السهل في كثير من الأحيان استمالة زعماء الحركات الشعبية والمنظمات الاقتصادية بمناصب حكومية مُربحة (Petras, 2006). وقد تُبَتُّ أن الشعبية الظاهرية للسياسيين اليساريين مظهر خادع يُغَطِّي التباينات المحتومة في السلطة السياسية في ظل الرأسمالية العالمية.

الخلاصة

يمكن تلخيص نقد التفسيرات بعد-الاستعمارية ونظرية التبعية على أنه شكٌّ في أن التبعية يمكن ربطها سببياً بالتخلف. والتبعية إما أنها عامة إلى حد أنها تفشل في أن تكون لها أي قيمة تفسيرية في سياق المجتمعات الفقيرة، وإما أنها تختار بصورة متعسفة بعض ملامح الرأسمالية العالمية لكي تُنتج تعريفاً للتبعية. وبطريقة مماثلة، لا تسمح تلك الملامح بجعل تمييزات مهمة بين الأغنياء والفقراء، المتقدم والمتخلف، المستقل والتابع، تتم بالطريقة التي تريدها نظرية التبعية.

ومع ذلك، قامت نظرية التبعية بوظيفة مهمة في تحليل التنمية، خاصة في أمريكا اللاتينية (Larrain, 1989). ذلك أن تشديدها على المركز الضعيف والتابع نسبياً لاقتصادات العالم الأقل تقدماً كان في الوقت الملائم وكان صحيحاً ضرورياً لكثير من تنظير التنمية في ذلك الحين، خاصة الأفكار المتصلة بالتنمية الاقتصادية الوحيدة الخط و"الاقتصادات المزدوجة"

(Luton, 1976). ولفتت الانتباه إلى التضمينات الأيديولوجية للتتظير التعددي والبنوي-الوظيفي للتنمية، متحديا الحكمة التقليدية القائلة بأن التنمية الاقتصادية في أمريكا اللاتينية تتسجم بصورة لا يمكن تفاديها مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية (Ray, 1973, p. 6). والحقيقة أن "نقدها النضالي" لتموية developmentalism (1) أيديولوجية للغاية تجاهلت الطبقات الاجتماعية، وتعاملت مع الدولة على أنها أداة للإرادة الشعبية أو المصلحة العامة، أوضح أن التخلف لم يكن وضعاً "أولياً" أو "أصلياً". كما أن نظرية التبعية "حفزت الدراسة التجريبية للآليات المؤسسية والهيكلية للتخلف" مثل الشركات المتعددة الجنسيات، والسياسات الضريبية، والنفقات الرأسمالية، وبرامج المساعدة (Leys, 1977, p. 93). وأوضحت أن رأس المال لا يدمر بالضرورة أنماط الإنتاج غير الرأسمالية، بل يمكن أن يدعم "الأشكال السياسية والاقتصادية العتيقة" من خلال التحالفات مع القوى الاجتماعية قبل-الرأسمالية.

وينشأ الاستعمار الجديد والتبعية إلى حد كبير عن الحاجة التي تحس بها البلدان النامية إلى رأس المال الاستثماري الذي لا يمكن أن يكون مصدره محلياً. كما أن أزمات التبادل الأجنبي نتيجة القيمة المتقلبة للمنتجات الأولية والمدخرات المحلية غير الكافية لا يمكن تفاديها إلا بالاقتراض، والاستثمار

1: التنمية : نظرية اقتصادية تقرر أن أفضل طريقة لقيام العالم الثالث بالتنمية تتمثل في خلق سوق داخلية قوية ومتنوعة وفرض تعريفات جمركية مرتفعة على السلع المستوردة. وهي مدرسة فكرية تنادي بأيدولوجيا التنمية باعتبارها الإستراتيجية الأساسية نحو الازدهار الاقتصادي - المترجم.

الأجنبيّ، والمساعدة. وبالتالي فإن القطاع الحديث والديناميّ للاقتصاد يقع بصورة متزايدة تحت سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات. ولهذا فإن من المهم واقع أن الاستثمار الأجنبيّ في البلدان النامية ارتفع، بين 2005 و 2006، بنسبة 21 في المائة إلى 379 مليار دولار أمريكيّ، مانحا الشركات المتعددة الجنسيات، المصدر الرئيسيّ للاستثمار الأجنبيّ المباشر، دورا متعاظما في التنمية الاقتصادية للبلدان الفقيرة.

وتؤثر النتائج المنطقية السياسية لهذا الوجود الاقتصاديّ المتعاظم في الدولة في العالم الثالث التي، كما سنرى في الفصل التالي، تُسهّل العولمة عن طريق خلق شروط لتمكين رأس المال الدوليّ من أن يبقى قوة رئيسية في السياسة المحلية. وبالتالي، تواصل الدول الغربية استغلال مزاياها وقوتها المتفوّقة على اقتصادات العالم الثالث، بصورة رئيسية من خلال الشركات "العالمية" وذات الجذور القومية.

الدولة والسياسة فى العالم الثالث

مناظرات

تشير مختلف المحاولات لتفسير طبيعة سياسات العالم الثالث فى سياق مقارنتها مع بلدان أغنى إلى شكل الدولة وتكوين المصالح الاقتصادية التى تمفصل الدولة بعضها وتقمع بعضها الآخر. وتوجد منظورات نظرية متناقضة تساعد على فهم الدولة فى العالم الثالث. وطبيعة الدولة - المؤسسات التى تجرى من خلالها ممارسة وفرض السلطة الشرعية (السلطة السياسية) - أساسية لدراسة السياسة فى أى بلد. وتنتج أوضاع العالم الثالث أسبابا إضافية لتفسير حقيقة أن تحليل الدولة ضرورى فى سبيل فهم للسياسة فى البلدان النامية.

هناك، أولا، تركة الاستعمار الكولونيالى التى يقر العلماء الاجتماعيون من نقاط انطلاق أيديولوجية مختلفة للغاية بأنها ذات تأثير تكوينى على الدولة المعاصرة فى البلدان النامية. والسؤال الرئيسى المطروح هنا هو ما إذا كان يمكن أن تقوم الدولة بعد-الاستعمارية بتطوير خصائص النظام السياسى التعددى أو علاقة متميزة للتكوينات الطبقة الجديدة. ويقدم القسمان التاليان من هذا الفصل هذه التفسيرات المتناقضة للدولة فى المجتمع ما بعد الاستعمارى.

ثانياً، توجد مناظرة بين أنصار المقاربات التي تركز على المجتمع والتي تركز على الدولة، حيث تقدّم الأولى الدولة باعتبارها حلبة لتسوية الصراعات بين المصالح الخاصة، على حين تنظر الأخيرة إلى الدولة على أنها قوة مستقلة لها أجندتها السياسية الخاصة بها (Nordlinger, 1987). وسوف يجرى تقييم الاقتناع القائل بأن الدولة يجب "إرجاعها" إلى السياسة في هذا الفصل، مع دعوى أنه بالقيام بذلك يغدو السياق الاجتماعي-الاقتصادي للسياسة عرضة لخطر الإهمال.

ثالثاً، توجد مناظرة حول ما إذا كانت قوى العولمة قد جعلت الدولة شيئاً عفا عليه الزمن أو على الأقل حوّلت سلطة الدولة. وتشكّل هذه المناظرة آخر مرحلة في جدال طويل حول ما إذا كانت الدول في العالم الثالث قادرة على الحكم، ولماذا كانت بعضها ناجحة أكثر كثيراً من أخرى في إحداث التنمية، ولماذا تعجز في كثير من الأحيان هياكل دولة قوية على ما يبدو عن تنفيذ السياسات والبرامج.

رابعاً، قدّمت دول العالم الثالث بوجه عام صورة عدم استقرار سياسي حادّ، مع انتهاكات متكررة لقواعد اللعبة السياسية في إيدال الحكومات، وتحويل النظم، وسلوك الفاعلين الأفراد، سواء أكانوا مسئولين حكوميين فاسدين أم حركات سياسية غير دستورية. وتجدر التفسيرات النظرية لعدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث بفصل مستقل ويجب أن تنتظره.

النظام السياسي التعددي

سبق أن رأينا أن التتمويين السياسيين فضّلوا لغة النظام السياسي على لغة الدولة، فشجّعونا على التفكير في المؤسسات والعمليات في مركز الحكم بتعابير محايدة سياسياً (Coleman, 1960). ونظر الوظيفيون، حاذين حذو أفكار عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبير، إلى الدولة أو النظام السياسي على أنها/ه مجموعة علاقات اجتماعية لتحويل المطالب والتأييدات، من خلال استعمال الإكراه المادى الشرعى، إلى مُخرجات - قرارات، ولوائح، وقوانين، وتنظيمات، واستثمارات، وهكذا، إلخ. والحكومة مجموعة من الترتيبات تتألف من مؤسسات سياسية وإجراءات معترف بها لتفسير المطالب السياسية، بتسوية الصراعات السياسية، وإنتاج المُخرجات التى تُشبع تلك المطالب.

ومن هذا المنظور يتم تصور الدولة على أنها حلبة تتنافس فيها المصالح المتصارعة على موارد نادرة. إنها وسيلة لإدارة المنافسة، بحيث يجرى الإقرار بالدولة كطريقة شرعية لتسوية مثل هذه المنازعات. وينظر الرأى التعددى للنظام السياسى إلى وظائفه الحكومية على أنها محايدة فى علاقتها بمصالح مختلف المجموعات فى المجتمع. ويمكن تشبيهه بحكم umpire يطبّق بنزاهة قواعد اللعبة دون تحيز لصالح أى لاعب بعينه. وينظر الرأى التعددى للدولة إلى المجتمع الحديث على أنه منقسم إلى عناصر متنافسة تحقق مع هذا نوعا من التوازن. فليس هناك عنصر مسيطر بصفة مستمرة أكثر من أى عنصر آخر. وليس هناك عنصر يجد طريقه إلى

إقصاء العناصر الأخرى إلى مدى غير متناسب. وبهذا الصدد يعتمد التعدديون على الأفكار التقليدية للديمقراطية الليبرالية ودور الدولة، مع أنهم يركزون على المجموعات أكثر من التركيز على الفرد باعتباره وحدة التحليل. وهم ينظرون إلى المجتمع على أنه يتألف ليس من أفراد مُذَرَّرِينَ atomized - الأشخاص العقلانيين الأنانيين الباحثين عن مصالحهم الخاصة في مجتمع على الدولة واجب الحفاظ عليه - بل على المجموعات والتجمعات. فقط بالتعاون مع الأشخاص الذين في وضع متماثل والذين لهم نفس التفكير يمكن أن تجرى حماية المصالح الفردية. وتنتج المجتمعات الحديثة المعقدة مثل هذه التجمعات في سبيل مفصلة المصالح السياسية.

وتجد التعددية التوازن في قوة مختلف المجموعات، جزئياً بسبب الولاءات الشاملة. ولن تكون لأي مجموعة مصلحة في دفع مصالحها بصورة مفرطة تؤدي إلى إقصاء مجموعات أخرى في المجتمع؛ لأن الأفراد أعضاء في كثرة من المجموعات والتجمعات. وكمنتجين لن نقوم بدفع مطالبنا من أجل دخول أعلى من الأجور إلى درجة مفرطة؛ لأننا أيضاً مستهلكون علينا أن ندفع ثمن تكلفة الإنتاج الزائدة تلك. وتتقاطع الروابط والولاءات مع مجموعات أخرى كذلك. ولا يوجد توازن للقوى المتنافسة فحسب بل توجد أيضاً عضوية متعددة لمجموعات مختلفة وأحياناً متداخلة. ويفيد هذا في التقليل من تطرّف مطالب مجموعات المصالح.

وفي سياق المجتمعات الفقيرة والنامية تفترض النظرة التعددية للدولة أنه مع إحلال الرأسمالية والتصنيع محل الهياكل الاجتماعية قبل-الرأسمالية والترتيبات الاقتصادية سيجري أيضاً الإزاحة جانباً للمؤسسات السياسية

السلطوية المرتبطة بالعهد قبل-الرأسمالي، خاصة الإقطاع. وسيجرى إحلال مؤسسات الدولة الديمقراطية الليبرالية محلها، ربما فى شكل ديمقراطية برلمانية تقوم فيها تجمعات تتكوّن بحرية بحماية المصالح، وتحالفات انتخابية تتنافس بحرية، وأفكار متمفصلة بحرية عن السياسة العامة التى تحافظ عليها وتحميها الحقوق المدنية والسياسية مثل حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والاقتراع العام، وحرية الصحافة (Carnoy, 1984).

ومن المحتمل أيضا أن ترى مقارنة كهذه للدولة تميزا حادًا بين المجتمع والكيان السياسى polity [= الدولة أو أى فرع من فروعها]. وهى لا تكشف عن المدى الذى سيكون لتدخل الدولة. وسيقل أولئك الذين على أقصى يمين الطيف الديمقراطى الليبرالى للأفكار دور الدولة إلى الحد الأدنى. وسيسمح أولئك الذين على الطرف الديمقراطى الاجتماعى بدور كبير للدولة. غير أن مدى التدخل سيكون محصلة للتفاعل بين المجموعات المتنافسة. وستكون هذه ثمرة النجاح الذى ستحققه بعض المجموعات فى حماية مصالحها عن طريق تدخلات الدولة الممولة حكوميا فى مقابل النجاح الذى ستحققه مجموعات أخرى فى حماية مصالحها عن طريق إبقاء مستويات نشاط الدولة، والإنفاق العام، والضرائب عند حدّ أدنى، مع التعظيم بذلك لمستوى الدخول الخاصة. غير أنه حتى مع هذا قد يوجد تدخل كبير للدولة، شاملا حتى عناصر من الملكية العامة، والكيان السياسى، والاقتصاد منظورا إليها على أنها مجالات مستقلة للفعل الاجتماعى.

ويتمثل ملمح آخر من ملامح الدولة التعددية فى التهوين من أهمية الانقسامات الطبقيّة فى المجتمع. وتتمثل الافتراضات الديمقراطية الليبرالية

والتعددية عن المجتمع في أنه يمكن أن يتم تصنيفه على أسس مهنية، أو نوعية (الأنثى والذكر)، أو إثنية، أو دينية، ولكن ليس إلى طبقات. وقد تُستعمل الطبقة كخلاصة لبعض تلك العوامل الأخرى الأكثر أهمية التي تدل على المهنة، والدخل، ونمط الحياة. غير أنه لا يتم النظر إلى الطبقة على أنها هوية يقوم الناس حولها بتكوين تحالفات للتنافس على موارد نادرة سياسيًا. وإذا وُجد تركيز للسلطة، كما في بعض النظم السياسية غير المتقدمة، فإنها تُخصّص لمجموعات أو نُخب خاصة، مثل السلطة التنفيذية أو البيروقراطية في ديمقراطية وصاية tutelary democracy، أو القوات المسلحة في أوليجاركية تحديثية، أو سلالة حاكمة في أوليجاركية تقليدية (Almond, 1960). غير أن فكرة طبقة تنطوي على عداء متبادل ومصالح اقتصادية وسياسية غير قابلة للتوفيق مرفوضة. ولهذا فإنه لا معنى في النموذج التعددي لدولة المصالح المتعارضة بصورة مطلقة، حيث لا يكسب أحد إلا إذا عانى آخر.

هذه النظرة إلى الدولة، مع أنها ليست جيدة التّفصّل بوجه خاص، اعتمدتها بعض القوى الإمبريالية في سياق محاولاتها - التي كانت في كثير من الأحيان مترددة، وجزئية، ومتأخرة - لإعداد المستعمرات للاستقلال. وكانت هذه هي افتراضات واضعي الدساتير عندما بدأ الاستقلال محتوماً وحتى مرغوبا فيه. كما كانت افتراضات الكثيرين داخل المجتمع الاستعماري الذي تعاون مع عمليات التصميم الدستوري. وكانت لدى قادة بعض الحركات القومية نظرات مماثلة عن طبيعة الدولة. وكان كثير منهم، على كل حال، قد تربّوا في سجون وجامعات الإمبراطورية البريطانية. وعندما كانوا يتحولون

عنها لم يكن هذا في اتجاه الماركسية بقدر ما كان في اتجاه تعديل محليّ ما مثل الاشتراكية الأفريقية أو تقاليد المشاعات القروية الهندية. وكان القادة القوميون مثل نيريري و غاندى Ghandi ينصتون إلى ما نظروا إليه على أنه عصر ذهبيّ سابق للتدخل الأوروبيّ وعلى حين أنهم لم يكونوا عاطفيين إلى حدّ أن يفكروا في أنه يمكن إعادة الساعة إلى الوراء فقد نادوا بقيم كانت قد فُقدت ويمكن استردادها لصالح مجتمع كان بمستطاعه منذ ذلك الحين فصاعداً أن يتطوّر وفقاً لوصفته الخاصة.

ومن الناحية التاريخية، كانت الدولة بعد-الاستعمارية بعيدة عن أن تكون محايدة في تعاملها مع المجتمع، وكانت المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية بعيدة عن أن تكون مخوّلة على قدم المساواة في تعاملها مع الدولة. والواقع أن الدولة في العالم الثالث نادراً ما تطوّرت، إن حدث هذا أصلاً، كمؤسسة محايدة سياسياً. وفي ظل بعض الظروف كانت قادرة على المحافظة على درجة من الاستقلال عن الطبقات الاجتماعية والانقسامات الاجتماعية الأخرى (أنظر أدناه). غير أن الدولة كانت في العادة تميّزية، على أسس إثنية أو طبقية.

وفي كثير من الأحيان وقعت دولة العالم الثالث تحت سيطرة النُخب القادمة من مجموعات إثنية سائدة. وكان يجري استخدام سلطة الدولة لتعزيز المصالح السياسية والاقتصادية لتلك المجموعات على حساب المجموعات الأخرى. وفي السودان، على سبيل المثال، كانت الحكومة الإسلامية تُحايي عرب الشمال ضد المجتمعات الأفريقية في جنوب البلاد. وقاد التمييز ضد المسيحيين والأرواحيين إلى حرب أهلية دامت 40 سنة وخلفت وراءها ما

يقدر بمليونين قتيل. وفي كينيا، سيطر شعب الـ "كيكويو" Kikuyu على الحكومة بعد-الاستعمارية، مما أفضى إلى العنف الطائفي كلما حدث شك في التلاعب في انتخابات في ديمقراطية مستقرة من نواح أخرى. وقد خصصت الحكومات المتعاقبة أراضي للـ "كيكويو" ينظر إليها الـ "كالينجين" Kalenjin والـ "ماساي" Massai على أنها أراضٍ خاصة بهم تاريخياً، خاصة في منطقة الوادي المتصدع. ويجرى استخدام الأراضي على نطاق واسع لأغراض التعيينات السياسية في نظام سياسي تستغل فيه النخب الهويات الإثنية لأغراض سياسية، ولتمكين النخبة السياسية من تكديس الثروة. ومنذ 1970 نفذت حكومة ماليزيا سياسات ترقى إلى مستوى التمييز الإيجابي لصالح الملايين، ضد ذوى الإثنية الصينية، في الأعمال، والتعليم، والخدمة العامة. والملاييون، الذين يشكلون 60 في المائة من السكان، مسيطرون سياسياً، على حين أن الكثير من القوة الاقتصادية تقع في أيدي أعضاء المجتمع الصيني.

وحتى حينما كانت الدولة بعد-الاستعمارية ضعيفة، كما في كل أنحاء معظم أفريقيا جنوب الصحراء، فإنها كانت تعمل بنزاهة. والواقع أن النخب السياسية استخدمت موارد الدولة والتعيينات السياسية لتقيد نفسها والمجتمعات المحلية التي تمثلها. وتسيطر على التنظيم والإدارة "البرينندية" prebendalism(1)، التي جرى في ظلها استغلال المناصب الحكومية كمغانم

1: البرينندية: يعنى هذا التعبير الحق الذى يحسن بعض الناس بأنهم يملكونه فى أنصبه من إيرادات الدولة، وهو وصف لاستخدام موارد الدولة لتأمين الولاء فى علاقة الحامى-التابع neopatrimonialism. ولفظة "برينند" prebend من أصل لاتينى وتعنى حق الكاهن فى نصيب من الإيراد الكنسى، الكاثوليكي أو الأنجليكاني. والمقصود أصلاً هو الحق

benefices لأصحاب المناصب. ويتم شراء الشرعية عن طريق تقاسم الغنائم مع مجتمعات محدّدة. والدولة "تفتقر إلى الاستقلال عن المجتمع الذى يجعلها أداة للعمل الجماعى. وبدلا من هذا تميل إلى أن تستجيب لضغوط ومطالب المجتمع التى تقوّض سلطتها كمؤسسة عامة" (Hyden, 2006, p. 65).

كما أن دولة العالم الثالث ليست محايدة من الناحية الطبقيّة. ذلك أن الرأسمالية بكل أشكالها، بما فى ذلك المرحلة العالميّة الحاليّة، تشترط استغلال العمل. وعلى سبيل المثال، يعمل القانون فى الدول الرأسمالية لأمريكا اللاتينية لصالح الأقوى اقتصاديا، وبصفة رئيسية عن طريق السماح لهم بالانفصال والإفلات دون عقاب. ذلك أن المصالح الاقتصادية القوية قادرة على أن تستخفّ بقوانين الضرائب، وغسل الأموال، وعمل الأطفال، والعمل العبودى، وتهريب المخدرات. وتجمع وكالات إنفاذ القانون بين انتهاكات لسيادة القانون وإجراءات لحماية الأغنياء من "العناصر الخطرة" فى صفوف الفقراء والمحرومين. وبالتالي فإن "الديمقراطية السياسية، التى تسود الآن عبر القارة، لم تخلق ديمقراطية مدنية حقا تجرى فيها مراعاة حقوق المواطنين بدقّة" (Munk, 2003, p. 69). وتنتج اللامساواة المادية، باعتبارها متميزة عن القانونيّة، عن قيام الدولة بفرض إعادة هيكلة اقتصادية ليبرالية

الذى يشعر المسؤولون المنتخبون والعاملون الحكوميون وأعضاء المجموعات الإثنية والدينية الذين ينتمون إليهم فى نيجيريا بأنهم يملكونه فى إيرادات الدولة النيجيرية. ويُنسب هذا التعبير إلى ريتشارد أ. جوزيف Richard A. Joseph، مدير برنامج الدراسات الأفريقيّة بجامعة نورثويسترن يونيفيرسيتى Northwestern University، الذى درس هذه الظاهرة - وهى من ظواهر الفساد - فى نيجيريا - المترجم.

جديدة، تؤثر في كل مكان تأثيرا عكسيا على الفقراء وتزيد نصيب الدخل القومي الذي يستولى عليه الأغنياء.

وبالتالي فإن الحركات الاجتماعية، والنقابات العمالية، والمنظمات الأخرى التي تمثل الفقراء والمحرومين، تجد نفسها مشتبكة في نضالات ضد الدولة، وليس ضد مصالح اقتصادية منظمة أخرى حيث تكون الدولة بمثابة حكمٍ محايد. وتقتضى الأجنحة الليبرالية الجديدة أن تحمي الدولة وتعزز حقوق الملكية، وأن تحرر أسواق العمل من السيطرة الحكومية لصالح أصحاب العمل، وأن تضع النقابات العمالية: "الحقوق والانتصارات التي ظفر بها العمال يجرى إحلالها وإغاؤها من عالم الإنتاج" (Antunes, 2003, p. 235).

وفي العالم الثالث (كما في كل مكان) لا تكون القدرة على التأثير في الحكومات موزعة بالتساوي مطلقا. وعلى هذا النحو يكون شرط مسبق آخر للتعددية الديمقراطية مفقودا. وقد تنتج هذه اللامساواة من قيود على حرية تكوين الجمعيات يفرضها النظام، أو من سوء توزيع الموارد المطلوبة إذا كان ينبغي تمكين المصالح الاجتماعية والاقتصادية.

والنوع الأول موجود في البلدان التي تكون فيها الضمانات الدستورية غائبة أو منهكة بصورة روتينية في الممارسة. وفي بورما، ليست حرية تكوين الجمعيات محمية بالدستور. والمنظمات الموالية للطغمة العسكرية، التي قامت الحكومة بتعبئة الناس فيها، مسموح لها وحدها بأن تتشط في السياسة. والنقابات العمالية المستقلة غير قانونية. وفي إيران يسمح الدستور بتكوين الجمعيات السياسية بشرط ألا تنتهك "المعايير الإسلامية أو أساس الجمهورية الإسلامية" (المادة 26). ويمكن هذا الحكومة من أن تغض النظر

عن هجمات المجموعات شبه العسكرية على المنشقين. ولا توجد نقابات عمالية حرة ومستقلة، وحق الإضراب للعمال مرفوض. وحرية التعبير تتم بالتسوية التي تفرضها الرقابة وتجرى الملاحقة القضائية للصحفيين على تعليقاتهم النقدية للنظام. وفي الجزائر، سحبت الحكومة التفويض الرسمي من المنظمات غير الحكومية التي كانت انتقادية لسياسات الحكومة. وواجهت مجموعات حقوق الإنسان المضايقات من جانب السلطات. واستخدم عدد من حكومات العالم الثالث "الحرب على الإرهاب" بعد 11 سبتمبر 2001 ذريعة لتجريم المعارضة وتضييق الخناق على المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات القائمة على أساس إثني في نيجيريا وجرى تشويه سمعة مجموعات المجتمع باتهامهم بأملاء غربيين في ناميبيا، وجنوب أفريقيا، وأوغندا (Howell et al., 2006, p. 15).

وفي معظم البلدان الفقيرة لم يتطور المجتمع المدني بطريقة تعطي كل المصالح فرصة متساوية للتأثير في الحكومات. وفي عهد يتسم بالرأسمالية العالمية، تكون المصالح التي تمثلها الاتحادات التجارية والصناعية مسيطرة، حيث تشكل بالفعل جزءاً من الإجماع الأيديولوجي على إعادة الهيكلة الاقتصادية الليبرالية الجديدة، التي تمنحها وصولاً إلى الحكومة أكبر من مجموعات أخرى. كما أنها تملك موارد مالية وعقوبات تفرضها على الحكومات أكبر من العمال، والفلاحين، والفقراء (Kamat, 2004).

الدولة بعد-الاستعمارية

النظرة التعددية للدولة قامت بتحديثها مقاربات ركزت على الدولة بوصفها فاعلا مستقلا ومسيطرًا كإمكانية كامنة في العملية السياسية. وقد رُئيت حاجة إلى "إعادة:لدولة" إلى التحليل السياسي. ولم يكن هذا مجرد رد فعل ضد نظرية التحديث التي أحتلت محل الدولة مفهوما للنظام السياسي قامت فيه الحكومات بصورة آلية بتحويل المطالب إلى "مُخرجات" سياسة. وكان هناك أيضا استياء من التفسيرات الاقتصادية للدولة كظاهرة ثانوية مصاحبة epiphenomenon، التي تعطي العلاقات الاقتصادية والملكية أهمية حاسمة بحيث تصير المؤسسات الأخرى- السياسية، والقانونية، والثقافية، والأيدولوجية - مجرد انعكاس لها. وكانت اختزالية اقتصادية كهذه ماثلة في نظرية التبعية، بمقتضاها المتمثل في أن الطبقة السائدة في مجتمع طرفي يمكن أن تلعب دورا كمبرادوريا *comprador*.

وقدمت الماركسية إطارا تحليليا مفيدا لتحليل دولة العالم الثالث. على أننا، إذا انتقلنا إلى الماركسية لإلقاء نظرة على الدولة، نجد ليس فكرة واحدة عن الدولة بل خمس أفكار (Jessop, 1977; Ziemann and Lanzendorfer, 1977). أولا، هناك فكرة الدولة كنوع من الطفيلي *parasite*، بصورة خاصة من خلال طبقة بيروقراطية مغلقة ذات امتيازات. فالدولة تعتصر الموارد من المجتمع ليس لأغراض إعادة الإنتاج الاجتماعية، بل لتغذية نخبة. وتصير الحكومات طفيلية عندما يستخدم المسئولون والساسنة سلطاتهم لتكديس الثروة لأنفسهم أو لأفراد أسرهم. وكانت هذه سمة مألوفة للغاية للسياسات بعد-

الاستعمارية، خاصةً في أفريقيا. فقد منح القادة السياسيون لأنفسهم تصاريح، وتراخيص، وقروضاً، تعطيهم وصولاً إلى رأس المال، والنقد الأجنبي، والأرض، والعقود، والفرص التجارية. وكان الاختلاس العادى لإيرادات الدولة طريقة أخرى. وعلى سبيل المثال، دفعت الحكومة النيجيرية بين 1999 و 2007 أكثر من 50 مليون دولار أمريكىّ لأكثر من 30 شركة غير موجودة. وهناك تقديرات بأن نيجيريا خسرت 380 مليار دولار أمريكىّ نتيجة الفساد بمختلف أنواعه بين الاستقلال فى 1960 و 1999.

وفى باكستان، يقال إن الفساد صار "أسلوب حياة"، ويتغذى على معايير ثقافية. وقد صار مُمأسساً فى كثير من المصالح الحكومية، خاصة الأشغال العمومية، والمياه والطاقة، والجمارك، والضرائب، والشرطة. وتأثير الفساد على التنمية الاقتصادية والسياسية مُدْمَرٌ للغاية. فهو يُلْحِق الأضرار بالدخول، وحقوق الإنسان، والكفاءة التخصيصية، ونوعية البرامج الحكومية، والمحاسبة، والشفافية (Islam, 2004).

ثانياً، هناك فكرة الدولة كظاهرة ثانوية مصاحبة، عندما يجرى منح العلاقات الاقتصادية وعلاقات الملكية أهمية حاسمة بحيث تكون المؤسسات الأخرى - السياسية، والقانونية، والثقافية، والأيدولوجية - مجرد انعكاس لها ويجرى تفسيرها بالكامل بتبعيتها للعلاقات الاقتصادية السائدة. وتجد نظرة إلى الدولة تقوم على فكرة الظاهرة الثانوية المصاحبة أدلة تؤيد سلطة مختلف الطبقات فى هيكل العلاقات الاقتصادية والسياسات التى تتبعها الحكومات. فالدولة "لحظة فى علاقات السلطة الطبقيّة" بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات السياسية. وفى ظل العولمة، تقوم الدولة القومية بوظيفتها بوصفها

"مجموعة خاصة من القوى والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بالعولمة الرأسمالية وصعود طبقة رأسمالية عبر قومية". والدول القومية "تقدم أجنحة" رأس المال العالمي. وتنتقل السلطة من الطبقات القومية إلى الطبقات "التي تكمن مصالحها في الدوائر العالمية للتراكم". وتكون البرامج الحكومية لإعادة هيكلة الاقتصادات لصالح الصادرات، والأسواق الخاصة، والحركة الحرة لرأس المال "شرطا ضروريا أساسيا لنشاط رأس المال عبر القومى". وتعقب ذلك "إعادة هيكلة سياسية"، فتعيد توزيع السلطة في المجتمع والدولة نحو مصالح رأس المال عبر القومى وحلفائه المحليين (Robinson, 2001, pp. 165-85). وفي أمريكا الوسطى، على سبيل المثال، "بدلت السلطة الهيكلية الهائلة التي تتجمع في ظل الاقتصاد العالمي في أيدي النخبة عبر القومية ونظرائها المحليين شروط الصراع بين المجموعات السائدة والتابعة"، الأمر الذي أدى إلى تفاقم تركيز الموارد الاقتصادية في النخبة وإفقار الجماهير (Robinson, 1998, p. 493).

ثالثا، هناك فكرة الدولة بوصفها أداة للسيطرة الطبقيّة، لجنة تنفيذية لإدارة شؤون البرجوازية ككل. وتقترب هذه الفكرة من فكرة الدولة بوصفها أداة محايدة يمكن أن توجهها بكفاءة على قدم المساواة أى طبقة تحقق وضع سيطرة اقتصادية. فالدولة ليست تعددية بمعنى أنها حكّم محايد، بل هي مجموعة من المؤسسات القائمة بصورة مستقلة عن القوى الاجتماعية والتي سيجرى توجيهها في مراحل مختلفة في التاريخ لمصلحة طبقة اقتصادية سائدة، سواء أكانت الأريستقراطية العقارية في الاقتصاد الإقطاعي أو البرجوازية الصناعية للرأسمالية المبكرة.

ولم يكن الهيكل الطبقي للمجتمع بعد-الاستعماري ملائما دائما للتحليل بلغة السيطرة الطبقيّة الرأسمالية من خلال مؤسسات الدولة. ذلك أنه لم تكن لمعظم المجتمعات الناشئة عن الاستعمار طبقة عاملة صناعية أو برجوازية محلية. وكان من المرجح أن تكون الطبقة السائدة بيروقراطية وليس رأسمالية. وكانت الطبقات العقارية تميل إلى أن تكون إقطاعية وليس رأسمالية. وكانت الجماهير الريفية مقسّمة بين الشغيلة الذين لا يملكون أرضا والفلاحين، مع انتقالات متكررة بين المجموعتين. كما كان ينبغي تكييف رأس المال الأجنبي في الهيكل الطبقيّ.

غير أنه حدثت تنمية اقتصادية، وشكّل الصراع الطبقيّ نموذجا مألوفا بصورة أكبر. وعندما قبلت النخب بعد-الاستعمارية، أو أُجبرت على قبول، مقارنة ليبرالية-جديدة للدولة، نشأ دور الدولة في ظل الرأسمالية والمتمثل في المحافظة على سيطرة الطبقات الوسطى في صورة أنقى. وفي أعقاب الأزمة المالية 1998-97 في شرق آسيا، تراجعت سلطات الدولة، وكان لا مناص من إدارة الصراع الطبقيّ في ظل ترتيبات سياسية ديمقراطية. وقبل كل شيء كان هنا ائتلاف بين نخب الأعمال والدولة في السيطرة على العمال. وفي تايلندا، على سبيل المثال، كان يجري قمع النقابات، وجرى ترك تشريع الحد الأدنى للأجور دون وضعه موضع التنفيذ، وتمّ دعم الأغذية الأساسية في المناطق الحضرية. وجرى توجيه الإنفاق التعليمي لصالح التعليمين الابتدائيّ والعالى وضد الثانويّ، وهذا نموذج قابل للفهم من وجهة نظر سياسية: تعليم الجماهير في المستوى الابتدائيّ يوسّع سيطرة الحكومة ويساعد على غرس هوية قومية، والتعليم الجامعيّ الجيد ضروريّ لأبناء النخبة" (Jansen, 2001,)

361 p). وجرى تحرير القطاع الخاص من السيطرة التنظيمية الحكومية، واقتصرت الدولة على الاستثمار في البنية الأساسية المادية، خاصة الطرق والري، مع أنها تتركز في منطقة بانجكوك. وعلى حين انخفض الفقر، لم يتم توزيع المكاسب الناشئة عن النمو الاقتصادي بصورة عادلة، مما ترك تايلندا مع أعلى مستوى للامساواة في شرق آسيا.

رابعا، توجد فكرة الدولة بوصفها عامل تماسك، حيث تكون الدولة مرتبطة بتنظيم الصراعات بين الطبقات المتناحرة واستخدام كل من القمع والتنازل لتهدئة وإدارة تلك الصراعات فيما تعزز السيطرة الاقتصادية والسياسية للطبقة الاقتصادية الأقوى وتحافظ على العلاقات الاجتماعية التي يقترضها اقتصاد رأسمالي. وهنا تعمل الدولة من خلال جمع بين القمع والتنازل. وتمدنا زيمبابوي في ظل حكومة الاتحاد القومي الأفريقي في زيمبابوي-الجيبة الوطنية Zimbabwe African National Union-Patriotic Front (ZANU, PF) برئاسة روبرت موجابي Robert Mugbe بأمتلة لأغلب أشكال القمع الموجودة تحت تصرف الدولة. ويمكن استهداف مجتمعات محلية بكاملها عندما تمثل الإثنية قاعدة للمعارضة السياسية، كما في "ماتابيليلاند" Matabeleland في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حيث مات ما يقدر بـ 30 000 شخص عندما حاول موجابي القضاء على الأعداء القبليين والمنافسين السياسيين. وبعد ذلك، يمكن أن تقوم الحكومات القائمة بترويع الناخبين عن طريق السماح للأنصار بالهجوم على الخصوم، كما حدث في 2008 في زيمبابوي عندما قتل وجرح أشخاص كثيرون في سياق الإعداد للانتخابات الرئاسية، وبصفة رئيسية أنصار حركة التغيير الديمقراطي

زيمبابوى العنان لهجمات على الصحفيين المنتقدين والمحامين الممثلين لناشطى المعارضة، كما فى 2007 خلال مظاهرة لجمعية زيمبابوى القانونية Law Society of Zimbabwe. ويمكن محو الأحياء التى تُؤوى المعارضة، كما حدث فى عملية مورامباتسفينا Operation Murambatsvina فى يوليو 2005 عندما دمرت الشرطة بالبولدوزرات الأسواق والمساكن غير الرسمية فى المنطقة التجارية الرئيسية فى هرارى Harare والأحياء الغنية. وقد فقد قرابة 700 000 شخص بيوتهم وأسباب رزقهم.

ويمكن ترويع المجتمع المدنى، كما حدث عندما قامت الشرطة فى زيمبابوى بضرب وتعذيب القادة المدنيين الذين حضروا لقاءً للصلاة فى أغسطس 2007 بقيادة ائتلاف "انقذوا زيمبابوى" Save Zimbabwe وحركة التغيير الديمقراطية. ويمكن سجن خصوم حكومة أو نظام أو وضعهم تحت الإقامة الجبرية، كما فى حالة أونج سان سو كىي Aung San Sua Kyi، زعيمة المعارضة الديمقراطية فى بورما، التى قضت أغلب الـ 18 سنة السابقة تحت الإقامة الجبرية. كما يمكن أن يكون الإزعاج عن طريق المحاكم فعالاً فى الحد من المعارضة، كما فى سنغافورة حيث جرت فى كثير من الأحيان مقاضاة قادة المعارضة بتهمة التشهير، حيث واجهوا الإفلاس أحياناً نتيجة لذلك. ويمكن أن تعطى الحكومات دعماً ضمناً له، أو تغمض عينها عن، استخدام مجموعات برلمانية خاصة ضد المعارضة. وقد استخدمت حكومة زيمبابوى ما يسمى بقدامى المحاربين لترويع، وجرح، وقتل المزارعين وعمال المزارع الذين عارضوا المصادرة غير القانونية

للأراضى. وفي كولومبيا، أُتهِمَت القوات المسلحة بدعم المجموعات البرلمانية فى "حرب قذرة" ضد ناشطى حقوق الإنسان والمدنيين المتعاطفين مع المتمردين اليساريين.

ويتمثل البديل للقمع عند إدارة الأزمة فى الدولة الرأسمالية فى مَنَح التنازلات لأولئك الأكثر تأثراً سلباً بالنظام الاقتصادى. وتشمل هذه التنازلات دعم الغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية. ويمكن النظر إلى إستراتيجيات خفض الفقر التى يجرى فرضها على حكومات العالم الثالث كشرط مرتبط بالمساعدة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى على أنها شبكات أمان تصاحب إعادة الهيكلة الاقتصادية الليبرالية الجديدة المفروضة من جانب رأس المال الدولى، ووسيلة لاستباق الاحتجاج والانشقاق السياسيين. وعلى سبيل المثال، أنشئَ الصندوق الاجتماعى البوليفى للطوارئ لمواجهة مقاومة "العلاج بالصدمة" الاقتصادى للبرنامج الاقتصادى الجديد (Weber, 2004).

الدولة البونابرتية: باكستان

تُعَدُّ فكرة الدولة بوصفها عامل تماسك، تدير الصراعات الطبقيّة وتتلاعب بها دون إلحاق الضرر بصورة جوهرية بالنظام الاقتصادى الذى يحافظ على سيطرة طبقة اقتصادية محدّدة، قريبة من فكرة الدولة بوصفها شيئاً يمكن أن يقف فى منأى عن المصالح المباشرة حتى للطبقة الاقتصادية السائدة فى المجتمع لهدف أطول أجلا - هدف تهدئة الصراع الطبقيّ والمحافظة على النظام الاجتماعى والاقتصادى. والبونابرتية نموذج للدولة التى لا تكون

مجرد نتائج لطبقة سائدة وأداة تستخدمها ببراعة المجموعة الاجتماعية-الاقتصادية السائدة فى أى وقت من الأوقات. وهى ليست مجرد لجنة تنفيذية للبرجوازية. فالدولة، بالأحرى، مستقلة ذاتيا تقريبا وقادرة على تحرير نفسها إلى درجة ما من المجتمع المدنى، ليس لإدارته بصورة محايدة فى سبيل مصالح كل الأقسام، بل فى سبيل المصالح الطويلة الأجل لطبقة برجوازية ضد المصالح التى لا يمكن التوفيق بينها للطبقات الأخرى.

وقد بدأ لبعض العلماء الاجتماعيين الذين يدرسون الدولة بعد-الاستعمارية هذا التفسير مميزا وموحيا بصورة هائلة. وبدأ أن المجتمع بعد-الاستعماريّ يشتمل على زُمر برجوازية متنافسة من الضرورى إدارة صراعاتها للمصلحة الطويلة الأجل للنمو الرأسماليّ والمؤسسات الاجتماعية التى اعتمدت عليها مثل هذه التنمية، خاصة الملكية الخاصة وحق التراكم.

وعلى سبيل المثال، عندما استكانت باكستان للحكم العسكرىّ فى 1958 أعطت العلاقة بين الطبقة والدولة فى المجتمع بعد-الاستعماريّ الدولة *استقلالاً ذاتياً نسبياً* عن التوجيه الطبقيّ. ولم تكن الدولة فى باكستان فى خمسينيات القرن العشرين مجرد مجموعة من المؤسسات تُوجَّهها طبقة سائدة. ولم يكن استقلالها الذاتىّ كاملاً؛ لأنها لم تكن محايدة أو مستقلة بصورة كلية عن كل القوى الطبقيّة. ولم تكن الدولة مستقلة ذاتياً بالمعنى التعددى، كما أنها لم تكن السجينة لطبقة سائدة واحدة (Alavi, 1977, 1990).

ولدعم فكرة الدولة بوصفها مستقلة ذاتياً نسبياً كان ينبغى أن يوجد تحليل مصاحب للطبقة. وكانت الظروف النوعية للطبقات المالكة فى باكستان تعنى أنه يمكن تمييز ثلاث طبقات: برجوازية قومية تتركز مصالحها على

ملكية رأس المال الصناعي وتوجيهه؛ وطبقة عقارية محلية سائدة في القطاع الزراعي وتتألف من عدد صغير نسبيا من الأسر الريفية الغنية والقوية والمالكة لمساحات شاسعة من الأراضي المزروعة؛ وبرجوازية متروپولية. وعلى حين أنه يمكن بسهولة تقدير أهمية برجوازية قومية؛ لأنها موجودة بنشاط في الاقتصاد والكيان السياسي، فإن البرجوازية المتروپولية ملحوظة أو ملموسة بصورة أقل كثيرا. وقد وُجدَ أن مصالح هذه الطبقات المالكة الثلاث متنافسة ولكن ليست متناقضة. وكانت في منافسة لبعضها البعض الآخر على الموارد التي كانت تحت سيطرة الدولة.

وكانت الدولة تؤدي من الناحية الجوهرية وظيفة تتمثل في الوساطة بين الطبقات المالكة المتصارعة. ولم تكن مصالحها متناقضة ذلك أنها جميعا كانت تشترك في قيمة أساسية، تتمثل في المحافظة على الملكية الخاصة في العلاقات الاجتماعية للإنتاج. غير أن من الجلي أنه كانت لها مصالح متنافسة. وكان نوع محدّد من الدولة هو الأكثر ملاءمة لهذا الدور المتمثل في الوساطة، دولة كان بوسعها أن تحرر نفسها إلى درجة ما من السيطرة المباشرة لزمرة من البرجوازية. واحتاجت دولة كهذه إلى "أوليغاركية بيروقراطية-عسكرية"، إلى نظام سيتمّ إلغاؤه بصورة كافية من المصالح المباشرة لأي طبقة من الطبقات الثلاث لتكون قادرة على ممارسة سلطة مستقلة وعلى إدارة الصراع بشرط ألا تتحدى المصلحة المشتركة في الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وهكذا ففي حين أنه يمكن للبرجوازية القومية في مجتمع رأسمالي متقدم، أو البرجوازية المتروپولية في مستعمرة، أن توطد سيطرتها، لم يكن هذا ممكنا في الأوضاع بعد-الاستعمارية، حيث "لا تسيطر

أى طبقة من الطبقات المالكة الثلاث بصورة حصرية على جهاز الدولة أو تُخضع الطبقتين الأخرين. ويضفي هذا الوضع التاريخي النوعي على الأوليغاركية البيروقراطية-العسكرية في المجتمع بعد-الاستعماري دورا مستقلا ذاتيا نسبيا" (Alavi, 1972).

الدولة البونابرتية: تنزانيا

كان هذا النموذج للاستقلال الذاتي للدولة من إلهام بلد محدد في فترة محددة في تاريخه. ولم يكن يلائم دائما الوضع بعد-الاستعماري في بلدان أخرى. وكانت الإمبريالية وتغلغل رأس المال الأجنبي في بعض المناطق أقل تدخلية مما في جنوب آسيا. وكان الهيكل الاجتماعي الداخلي بالتالي مختلفا للغاية في زمن الاستقلال. وفي تنزانيا، على سبيل المثال، كان التركيب الإثني للمجتمع لم يمسه التدخل الأوروبي تقريبا. وكان يتألف من عدد كبير من المجموعات الصغيرة بلا أى نموذج للسيطرة بين-الإثنية. وقد استفادت مجموعة واحدة في منطقة جبل كليمانجارو Mount Kilimanjaro، مجموعة "تشاجا" Chagga، من إدخال محاصيل نقدية. وتطورت طبقة غنية نسبيا من المزارعين الفلاحين، ولكن ليس طبقة من كبار ملاك الأرض الذين يتلقون جانبا من ثروتهم في شكل ريع. وصار بعض المنتجين الفلاحين الأغنى رأسماليين صغارا يستثمرون في أنشطة أخرى مثل التجارة المحلية، غير أن المدى الذي بلغه تشكيل هذا لنوع من طبقة اجتماعية-اقتصادية جديدة كان محدودا.

وكانت علاقات الإنتاج داخل مختلف المجتمعات التي شكلت تنزانيا
مشاعية، قائمة على مستوطنات تتألف من جماعات قرابة، وتفتقر إلى كبار
ملاك أرض أو أصحاب عمل يستخدمون عمل مَنْ لا يملكون أرضاً. وكانت
الصلات بين المنتجين علاقات قرابة وإثنية. وكانت الكثافة السكانية منخفضة
نسبياً. وكانت الأرض متاحة بسهولة. وكانت بعض المجتمعات، وبصورة
خاصة الـ "ماساي" Masai، رعوية. وبحلول زمن الاستقلال كان يوجد بالكاد
هيكل طبقي، جاء به جمع بين الاقتصاد المحلي والتدخل الأجنبي. وكان أهل
الريف ينتجون سلعا على أساس مجتمعات محلية كبيرة الحجم تملك الأرض
بصورة مشتركة. ولم يكن من الممكن نقل ملكية الأرض أو مراكمتها.
وكانت حقوق الحيازة والزراعة فقط تُسند إلى الأفراد والأسر. وكانت هناك
قاعدة صغيرة نسبياً لأوليغاركية عقارية أو طبقة وسطى صناعية أو تجارية،
حيث كانت الأخيرة آسيوية الأصل بصفة رئيسية. وكانت طبقة عاملة جنينية
تبدأ في الظهور في زمن الاستقلال تقوم على المنسوجات، والنقل بالسيارات،
وتصنيع التبغ.

وكانت أقوى طبقة أفريقية في طور التكوين برجوازية صغيرة من
المدرسين، والموظفين العموميين، والتجار الناجحين، والمزارعين. وكانت
الدولة الاستعمارية في شرق أفريقيا قد أخضعت التكوينات قبل-الرأسمالية،
ولكن غير الإقطاعية، لحاجات الرأسمالية الاستعمارية. وكانت هذه الزراعة
قبل-الرأسمالية قد انتقلت إلى التسويق بدون "توقفات شبه-إقطاعية"
واقترنت البرجوازية التجارية على التجار الآسيويين بصفة رئيسية (Shivji, 1974; Saul, 1976).

وعلى هذا النحو اختلفت الأوضاع الطبقيّة في تنزانيا اختلافا كبيرا عن الأوضاع الطبقيّة في باكستان. ومن الأصعب بالمقابل التفكير في الدولة باعتبار أن عليها القيام بالوساطة بين مصالح طبقيّة جيدة التمثيل، تشمل أولئك الذين يملكون رأس المال وأولئك الذين يملكون عملهم فقط، بالإضافة إلى انقسامات داخل الطبقات المالكة لرأس المال، تشمل رأس المال الموجود خارج البلاد. وكانت الرأسمالية المتروبولية، التي تمثلها على وجه الخصوص الشركات المتعددة الجنسيات، أقوى كثيرا من الطبقات المحليّة. ومع هذا فإن الدولة قبل-الرأسمالية الشرق-أفريقيّة لم تكن قد صارت "اللجنة التنفيذية" للرأسمالية الدوليّة. فقد احتفظت بقدر من الاستقلال الذاتي نتيجة لدورها في عملية الإنتاج ووضعها الإستراتيجي داخل الاقتصاد. ومن جديد ظهر المستوى المتنامي لتدخل الدولة في الاقتصاد، حيث تمثل الدولة في البلاد صاحب العمل الرئيسي والأداة الأساسية للحراك الاجتماعي لأولئك القادرين على الحصول على المؤهلات التعليميّة، لتوازي الحالة الباكستانيّة. وكانت الدولة وسيلة للقوة الاقتصاديّة، وليس أداة لطبقة اقتصاديّة سائدة بالفعل. ويستغرق التكوين الطبقي وقتا، وتؤكد التجربة الأفريقيّة أن الدولة يمكن في هذه الأثناء أن تعمل بصورة مستقلة في دور للوساطة وأن تؤثر في عملية التكوين الطبقي بنجاح أو فشل سياساتها، على سبيل المثال، في حماية الشركات المحليّة من المنافسة الأجنبيّة (Kasfir, 1983, p. 8).

وفي بعض الأحيان كان الاستقلال الذاتي للدولة سمة مؤقتة لفترة ما بعد-الاستعمار مباشرة، مفسحا المجال بسرعة لسيطرة طبقة سائدة. وفي كينيا، على سبيل المثال، كانت الطبقة السائدة في أعقاب الاستقلال هي

البرجوازية المتروبولية. وكانت هذه هي المصلحة التي مفصلتها الدولة بعد-الاستعمارية. وفي مثل هذا الاقتصاد الطرفي دعمت الدولة رأس المال المتروبولي ضد منافسها الرئيسي، الذي تمثل في طبقة وسطى مالكة ناشئة حديثا. ولم يكن الصراع بحاجة إلى وساطة. فقد كسبه رأس المال المتروبولي. وقد أدت الدولة وظائف بلدية لمصلحتها. واحتاجت سيطرة رأس المال الأجنبي على جمهور السكان إلى وجود مصالح طبقية داخلية، البرجوازية الصغيرة في هذه الحالة، متحالفة مع رأس المال الأجنبي من خلال مصالح مشتركة. ولم تكن سلطة الدولة مستقلة ذاتيا نسبيا بل كانت بالأحرى تحمي الطبقات السائدة من خلال سياسات لدعم البرجوازية الصغيرة وإخضاع النقابات بوسائل المحسوبية، والسيطرة الأيديولوجية، والقمع الرسمي (Leys, 1975).

وفي الهند أيضا، كانت الدولة المفرطة النمو over-developed state ظاهرة مؤقتة. فعندما صار المجتمع أكثر تعقيدا وازداد القطاع الخاص قوة وصار أكثر تنوعا صارت المؤسسات السياسية التي تمثل الطبقات في المجتمع أقوى وقامت البيروقراطية بدور أكثر تبعية. ونشأت برجوازية لها وزنها سيطرت، رغم وجود رأس المال الأجنبي، على الدولة (Wood, 1977).

دولة بيروقراطية مفرطة النمو

تتمثل سمة أخرى بعد-استعمارية بصورة مميزة لهذه النظرية عن هيكل الدولة فى الفكرة الخاصة بجهاز دولة بيروقراطية مفرطة النمو. وأسهم فى هذه الظاهرة عاملان بوجه خاص. أولاً، يُنتج الاستعمار هيكل دولة مشوّهة. ذلك أن بعض المؤسسات التى كانت مهمة بصورة خاصة للحكومة الاستعمارية والتى كان لها تاريخ طويل نسبياً كانت بالغة النمو، أى البيروقراطية، والقوات المسلحة، والشرطة. وتمثلت سمة أساسية للحكومة الاستعمارية فى اعتماد شديد على هذه المؤسسات. واقتضى الاستعمار هيكلًا طبقياً من شأنه التمكين من ممارسة السيطرة على كل الطبقات المحلية. وكان لا مناص من أن يكون جهاز الدولة هذا بيروقراطياً. وكان الطابع البيروقراطى-العسكرى للدولة الاستعمارية يمثل دولة مفرطة النمو.

ومن المحتمل أن شبه القارة الهندية كان لها أطول تاريخ للتنمية الديمقراطية فى أى جزء من الإمبراطورية، غير أنه حتى هنا كان جهاز الدولة البيروقراطى مفرط النمو. ومن شأن هذا بصورة أكبر أن يكون الحالة فى البلدان التى كانت لا توجد فيها تقريباً أى تجربة حكومة برلمانية وتمثيلية قبل الاستقلال وفى المناطق التى كان لم يحدث فيها شيء للإعداد لحكم ذاتى ديمقراطى كان التشويه حتى أكبر من ذلك. وقد تباينت تجربة الحكومة البرلمانية قبل الاستقلال تبايناً هائلاً. وحتى حيثما كانت هذه التجربة كبيرة فقد نشأت البيروقراطية مع ذلك بنفوذ، وسلطة، وعظمة، محتكرة المعرفة والخبرة المطلوبتين لإدارة حكومة وتنمية مجتمع. وكانت الحكومة المصدر

الرئيسى لتوظيف المهنيين والمتعلمين الجامعيين. وقد استوعبت عَرْض الخبرة التقنية. وعلى سبيل المثال، فإن الممارسة الطويلة فى تعبئة وتنظيم الناس لأهداف سياسية من خلال حركة المؤتمر Congress فى الهند كانت ما تزال لم تخلق قدرة على توجيه نظام إدارى بالغ النمو فى السنوات التالية للاستقلال مباشرة.

كذلك فإن الاستعمار فى تنجانيقا كان قد ترك بيروقراطية بالغة النمو نسبيا، مع أنها بيروقراطية لم يكن الأفارقة قد تغلغوا فيها بصورة مكثفة. ولم يتم تعيين الأفارقة فى مناصب ذات نفوذ بأعداد ذات شأن إلا عشية الاستقلال، عندما كان من الأساسى إحلال أشخاص محليين محل الموظفين المغتربين. وكانت الدولة الاستعمارية أبوية وليست دولة وساطة. وكان جهاز الدولة، وبصورة خاصة فى شكله البيروقراطى، أكثر إفراطا فى النمو فى علاقته بالمجتمع المدنى والقطاع الخاص حيثما كانت الرأسمالية سواء فى الزراعة أو الصناعة قد بدأت بالكاد فى الظهور.

ثانيا، تكثفت هذه البقرطة بالمشاركة غير المتناسبة للدولة فى إدارة الاقتصاد بعد-الاستعماري. وحيثما كان القطاع الخاص صغيرا، وحيثما كانت السوق، بوصفها أساسا لترتيب الإنتاج والتوزيع، ضعيفة، وحيثما كان النشاط الاقتصادى للدولة كبيرا، صارت الدولة الفاعل الاقتصادى الأساسى. فهى صاحب العمل الرئيسى. وهى تلعب دورا بارزا فى إدارة تدفق التمويل الدولى من المساعدة، والقروض، والاستثمار الأجنبى. وتصير الدولة مصدر رأس المال. وهى توجه استخدامه. ويدعم جهاز دولة شامل التنمية الاقتصادية، حتى عندما تكون فى صورة نظام اقتصادى ناشئ. وتكون إدارة

القطاع العام، وتسويق الدولة وتقنين النقد الأجنبي النادر والسلع الاستهلاكية، وملكية الدولة، وتوفير بنية أساسية للمواصلات، وعرض ونقل الطاقة، وتأسيس هيكل قانوني للمعاملات التجارية، والمحافظة على الاستقرار السياسي لخلق الثقة بين المستثمرين - تكون كل هذه الأمور مسئولية الدولة وتسهم في التنمية المفرطة البيروقراطية.

وكانت السيطرة البيروقراطية على الاقتصاد والمجتمع المدني مكثفة في كل مكان في أعقاب الاستقلال. وكانت لدى بعض البلدان، مثل تنزانيا، أنظمة الحزب الواحد. وبالإضافة إلى بيروقراطية الدولة، كانت هناك بيروقراطية حزبية، تزيد من التنمية المفرطة لبيروقراطية جهاز الدولة. وانسحبت هيراركية الحزب من المسؤولين مع هيراركيات مسئولى الدولة في هيكل الإدارة. على أن هذا النظام كان ينطوى، إلى حد ما، على مفارقة. فقد كان مسئولو الدولة المعيّنون ذوى نفوذ. غير أن بيروقراطية الحزب كان بوسعها أن تشكل قوة موازنة لبيروقراطية الدولة وإرثها الاستعماري من حيث الهياكل، وعمليات صنع القرار، والمكانة، والهيبة. والواقع أن البيروقراطيات الحزبية، التي توجد تأكيدات بأنها تمثل قيادا ديمقراطيا على بيروقراطية الدولة، تُعقد صورة العلاقة بين البيروقراطية والمؤسسات السياسية الأخرى. على أنه بقدر ما تكون البيروقراطيتان بالغتئى الاندماج، خاصة عندما يتم تعيين الموظفين الحكوميين على أساس معايير حزبية، يمكن أن يصير التمييز بين المنظمتين ضبابيا بالكامل. وإذا شغل مفوض إقليمي (موظف حكومي) ذلك المنصب فقط لأنه يحمل أوراق اعتماد حزبية

صحيحة، فإلى أى مدى يكون مثل هؤلاء الموظفين الحكوميين نوعا مختلفا عن البيروقراطى بقدر ما يتعلق الأمر بالمواطن العادى؟ .

كما كان يمكن أن تكون البيروقراطية أساسية للفرص المهنية للطبقة الوسطى الصغيرة، كما فى مالى حيث صارت بؤرة المنافسة الحزبية. وفى غياب مؤسسات أخرى كاملة التطور كان الضغط والتأثير السياسيان موجّهين نحو البيروقراطية التى صارت الحلبة التى يجرى فيها خوض حسم الصراع السياسى (Meillasoux, 1970).

كذلك أدارت الاقتصادات الآسيوية العالية الأداء التنمية الاقتصادية بدرجات متباينة من خلال وسائل بيروقراطية وتكنوقراطية وليس من خلال سياسات ديمقراطية ليبرالية، حيث عملت النخبة التكنوقراطية للدولة بصورة مستقلة ذاتيا عن المجتمع المدنى وسعت إلى "أهداف محدّدة بيروقراطيا" (Jones, 1997, p. 199). وكانت البيروقراطية معزولة عن "الضغوط التى تُسّوم على النمو" من المصالح الزراعية والطبقات التجارية والصناعية الضعيفة. وقد حققت بيروقراطية ميريتوقراطية [تقوم على أساس الجدارة] meritocratic الاستقرار، وقدرة على التخطيط الإستراتيجى، والإدارة الكفوة المتماسكة. على أنه كان هناك "ربط تعاونى" ناجح مع مصالح اقتصادية، يسمح للبيروقراطية بتعبئة الموارد من أجل الأهداف التنموية (Weiss and Hobson, 1995, pp. 162-8).

الدولة البيروقراطية-السلطوية

في أمريكا اللاتينية أدى استمرار الأنظمة العسكرية في مجتمعات متقدمة نسبيا وذات تجربة طويلة في الاستقلال إلى سياسات "بيروقراطية-سلطوية". وانتقل التسلسل التاريخي الذي جسّدته البرازيل، والأرجنتين، وتشيلي، وأوروغواي، والمكسيك خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين من الحكم عن طريق أوليجاركيات الأسر القوية، من خلال السياسات الشعبوية، إلى السلطوية-البيروقراطية.

وعلى النقيض من النظرية القائلة بأن التنمية الاقتصادية تشجّع السياسات الأكثر تعددية وديمقراطية، صارت أمريكا اللاتينية أكثر سلطوية. وارتبطت مستويات أعلى من التصنيع ونصيب فرد متزايد من الناتج القومي الإجمالي بتراجعات عن السياسة التنافسية الديمقراطية. ومن المفيد أن نقارن النموذج البيروقراطي-السلطوي بنموذج الدولة بعد-الاستعمارية المستقلة ذاتيا نسبيا، بسبب دعوى أنه مع نمو المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا يصير النموذج الأخير أقل قابلية للحياة. ويبدو أن أمريكا اللاتينية تقدم الأدلة على أن السلطوية-البيروقراطية تكون مصاحبة وحتى متنامية عندما تصير المجتمعات أكثر تقدما اقتصاديا.

وفي الاقتصادات المستقلة لم تؤدّ عملية التحديث إلى الإثراء التدريجي للسياسة الجماهيرية، بل أدت إلى إفلاس الأنظمة السياسية التي كانت فيها الطبقات العاملة والشرائح الدنيا من الطبقات المتوسطة مشاركين مهمين في، ومستفيدين من، الائتلافات السائدة. وقد أنتجت السياسة الشعبوية،

خاصة في الأرجنتين في عهد بيرون Perón، حركات سعت إلى الدعم الجماهيري، ولكن للمحافظة على نخبة وليس لترويج موقف أيديولوجي. وهذا شكل للسياسة يمكن أن تكتسب منه الجماهير التأثير والمزايا. والسؤال المهم هو لماذا تدهورت الشعبية في كثير جدا من الأحيان إلى سلطوية قمعية، ذات طابع عسكري في كثير من الأحيان ، جنباً إلى جنب مع إعادة توزيع ارتدادية للثروة لصالح ذوي الامتيازات اقتصادياً.

وقد حددت مقارنة البرازيل، والأرجنتين، وتشيلي، وأوروغواي، والمكسيك تسلسلاً تاريخياً مشتركاً كامناً يبدأ بالأنظمة السياسية الأوليغارشية التي تكون فيها السلطة، الاقتصادية والسياسية على السواء، في أيدي عدد صغير من الأسر. ثم تعقب ذلك فترة من السياسة الشعبية تتدهور في نهاية المطاف إلى سلطوية-بيروقراطية (O'Donnell, 1979). ويقال إن ثلاثة عوامل في "الكوكبة" تفسر المرحلة التي بلغها أي بلد محدد: النظام، والائتلاف، والسياسات. والمقصود بنظام *regime* هو وجود حقوق الإنسان، والحريات، والمنافسة الانتخابية، والمصالح المنظمة - بالمقارنة مع القمع، والترويع، والتزوير عن طريق إعادة توزيع الدوائر الانتخابية، وتزوير الأصوات، والممارسات الأخرى التي تقوّض وتدمّر العملية الديمقراطية. ويحول الائتلاف *coalition* إلى التركيب الطبقي والقطاعي للمجموعة السياسية السائدة، وتحيل السياسات *policies* إلى توزيع الموارد بين مختلف طبقات وقطاعات الاقتصاد. ويُنظر إلى كل كوكبة على أنها النتيجة للعلاقات بين ثلاثة جوانب أساسية للتحديث الاجتماعي-الاقتصادي: مستويات التصنيع؛ ومستويات الاحتجاج السياسي بين الطبقات الدنيا (أو "القطاع

الشعبي")؛ ونمو المناصب التكنوقراطية في كل من القطاعين العام والخاص. وتعكس كوكبات النظام، والائتلاف، والسياسات كوكبات مستويات التصنيع، والاحتجاج السياسي، والتكنوقراطية.

وتتميز السلطوية-البيروقراطية بنظام يتم فيه إلغاء التنافس الانتخابي وتقوم فيه السلطات بالتوجيه عن كثب وأشكال أخرى من المشاركة السياسية؛ وائتلاف للمستوى الأعلى للقوات المسلحة والتكنوقراط المدنيين الذين يعملون مع ممثلي رأس المال الأجنبي؛ وسياسة *policy* لتشجيع التصنيع المتقدم.

وتتمثل التنمية الخاصة المحددة بوصفها أكثر أهمية من التتميات الأخرى في الدور المتزايد إلى حد كبير للتكنوقراط في المجتمع. وليس لدى التكنوقراط قدر كبير من الوقت للديمقراطية. وتتعارض المشاركة، وبناء الإجماع، والتفاوض، والمساومة جميعا مع قيم التكنوقراطي. ويُنظر إلى الديمقراطية على أنها عقبة أمام النمو الاقتصادي. وتحدد طبيعة البيروقراطية والقوات المسلحة في أمريكا اللاتينية بكونهما المستودعين الرئيسيين لمثل هذه التكنوقراطية على جانب الدولة، حيث تشكل ائتلافا طبيعيا مع التكنوقراط مما يقود إلى القطاع الخاص. والمديرون والمهندسون، وليس المساهمون، هم المؤثرون السائدون في الصناعة. وتدعم مهنية جديدة داخل القوات المسلحة وجهات النظر التكنوقراطية عن الاقتصاد والمجتمع بوجه عام. ويُنظر إلى المشكلات على أنها تحتاج إلى حلول لا يمكن أن يقدمها سوى أولئك الحاصلين على التدريب والمؤهلات. وتفسح الديمقراطية المجال لسلطة أولئك الحاصلين على المعرفة. ويتطرق هذا الخط للتحليل

لتفسيرات أخرى لتدخل القوات المسلحة فى سياسات العالم الثالث. ويبدو ائتلاف بين المسئولين المدنيين والعسكريين طبيعياً، ليس فقط لأن لهم نفس دافع الرواتب بل أيضاً لأنهم يعتقدون نفس المقاربات التكنوقراطية للسياسة. ووفقاً لهذا المنظور، تكمن أصول السلطوية-البيروقراطية فى حاجة الحكومات إلى تلبية مطالب رجال الأعمال المحليين والطبقة الوسطى المحلية، فى نفس الوقت الذى تمارس فيه سياسات لدعم رأس المال الأجنبى. وكانت بلدان مختلفة تتمتع بدرجات مختلفة من النجاح فى معالجة هذا التناقض. وكانت البرازيل أفضل من الأرجنتين فى دمج البرجوازية القومية بعد توطيد الاستقرار السياسى والاقتصادى لتأمين حقن ضخم برأس المال الأجنبى. وتبين حالة تشيلى أن قمع ما قبل-الانقلاب *pre-coup* وما بعد-الانقلاب *post-coup* فى سبعينيات القرن العشرين كان متطرفاً إلى حد أنه كانت توجد صعوبة فى جذب الاستثمار الأجنبى.

ولا ترتبط السلطوية-البيروقراطية بصورة حصرية بمراحل لاحقة للتحديث الصناعى فى أمريكا اللاتينية. وهناك أنظمة أخرى يبدو فيها من المرجح كذلك أن تكون الظاهرة قد حدثت فى مراحل مختلفة للتنمية الصناعية. ولا شك فى أن سمى "النظام" و"الائتلاف" للسلطوية-البيروقراطية جرى التعرض لهما فى مناطق أخرى من العالم الثالث. وما قد يبدو مميّزاً بشأن الحالة الأمريكية اللاتينية هو الارتباط بسياسة خاصة - سياسة تشجيع التصنيع المتقدّم. ومن شأن الصقل اللاحق للمفاهيم أن يجعل من الممكن تمييز ما إذا كان نمط من السياسة شرطاً ضرورياً لدولة بيروقراطية-سلطوية، أو ما إذا كانت بعض أنواع النظام والائتلاف منسجمة مع سياسات

أخرى لتوزيع الموارد داخل مجتمع. وفي حالة أمريكا اللاتينية، يبدو أن التفاعل بين الأنظمة وتغيّرات السياسة يتقاطع مع التمييز بيروقراطية-سلطوية/لا-بيروقراطية-سلطوية (Collier, 1979) BA/non-BA. والتفسيرات الممكنة لصعود السلطوية عديدة ومتنوعة. ولا تؤكد كلها فرضية "تعميق التصنيع"، أو القوة السابقة للقطاع "الشعبي".

جدل الدولة-المجتمع

يتطلب استكشاف دولة العالم الثالث أن نفكر في محاولة طموحة لإنتاج إطار مقارن مصمّم للاشتغال على الدول في كل مناطق العالم، مهما كان مستوى ثروتها، أو تصنيعها، أو تنميتها الاقتصادية. وهنا كان لا مئاض من "إعادة" الدولة كجزء من علاقة جدلية مع البيئة السياسية التي تشكّل عمل وهيكل الدولة بالإضافة إلى تأثرها بهما (Evans et al., 1985).

وتختلف الاتجاهات نحو عمل الدولة المستقلة ذاتيا وفقا لنمط هياكل الدولة المتاحة لدعم مثل هذه التدخلات. وتكون بعض الدول في وضع أفضل من أخرى دستوريا، وسياسيا، وثقافيا. وتختلف البيروقراطيات في مستويات المركزية والاندماج. وتختلف القوى الدستورية في درجتها من التشتت بين الحكومات تحت-القومية. وتختلف الوكالات الإدارية في درجة تغلغل المصالح المنظمة فيها. وتختلف السلطات التنفيذية للدولة في مستوى سلطتها على السلطات التشريعية التمثيلية. وتكون الهياكل التنظيمية نفسها المحصلة لسياسات دولة سابقة وهي تختلف من بلد إلى بلد.

كذلك ستختلف الدول في مدى قدرتها على تنفيذ سياساتها. وتتأثر القدرة بعوامل مثل: القدرة على السيطرة على أراضي الدولة؛ وتوفر الموارد البشرية والمالية؛ والأدوات التنظيمية المتاحة لتحقيق أهداف الدولة. ولا تكون نوعية مثل هذه العوامل منتشرة بالضرورة بصورة عادلة عبر كل مجالات السياسة. ويحذرننا واقع أنه وُجِدَ من الناحية التاريخية والمقارنة أن للدول قدرات مختلفة في مجالات مختلفة للسياسة ضد تصنيف الدولة على أنها إما "قوية" أو "ضعيفة".

كذلك تعتمد قدرة دولة على التدخل دولياً أو محلياً على علاقات الدولة مع البيئة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية. وتتأثر القدرة بالعلاقات بين سلطات الدولة والمجموعات الاجتماعية-الاقتصادية المحلية. وعلى سبيل المثال، فإن النجاح العسكري يعتمد على القدرة الضريبية الفعالة التي تتطلب دورها استعداداً من جانب الأقسام الرئيسية للسكان للخضوع للضريبة. وفي الحلبة الداخلية، تعتمد كذلك التدخلات الناجحة للدولة، كما يحدث سعيًا وراء أهداف اقتصادية، على العلاقات مع المصالح الاقتصادية. وقد تعتمد المواصلة الناجحة للتصنيع في بلد نام، على سبيل المثال، على تحقيق الدولة لاستقلال ذاتي عن المصالح الزراعية، كما في تايوان.

وقدرة الدول توازنها إلى هذا الحد أو ذاك قدرات الأقسام المنظمة للمجتمع المدني والاقتصاد الدولي. ويحتاج تحليل الدولة بالتالي إلى منهج للبحث يكون ارتباطياً *relational*. ويمكن أن يكون التنفيذ الفعال للسياسة معتمداً على شبكات دعم بقدر ما يكون معتمداً على أدوات التدخل الخاصة

بالدولة. وتتمثل الدولة والمجتمع في فاعلين في علاقات تكاملية وكذلك متعارضة.

ومن هنا أهمية الإقرار بأن الدول تؤثر في تنمية العملية السياسية. والدول قوى فاعلة منظمة قوية ومستقلة ذاتيا، قادرة على تشكيل المجتمع وكذلك التشكل به. ويجب أن يمتد مثل هذا الإقرار إلى الديمقراطيات الحديثة والناشئة، وليس مجرد الدول الشمولية والسلطوية، حيث تُعدُّ أسبقية الدولة كقوة فاعلة في توجيه التنمية الاجتماعية والاقتصادية أكثر وضوحا.

ومن خلال أنظمتها الإدارية، والقانونية، والقسرية، تنظم الدولة ارتباطاتها مع المجتمع المدني بالإضافة إلى العلاقات داخل المجتمع المدني. أولا، تؤثر هياكل الدولة في الثقافة السياسية - بشأن مُدركات وأحكام المجتمع حول القواعد، والأدوار، والعمليات السياسية، وليس مجرد كونها نتاج الاختلافات الثقافية في الحياة السياسية.

ثانيا، تؤثر هياكل الدولة في الطريقة التي تتم بها تعبئة العمل الجماعي في سبيل الغايات السياسية وتكوين مجموعات وحركات سياسية. ويعكس ترتيب المصالح ومجموعات المصالح في مجتمع بنية تدخلات الدولة في المجتمع والاقتصاد. ويحسم تنظيم الدولة، ونماذج التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسياسات العامة التي تحدد أي مصالح مجموعات ينبغي تفعيلها، وأي انشغاقات اجتماعية ينبغي تسييسها، وأي مطالب سياسية يجرى حشدها. وتمثل الهويات السياسية ومحاولات الإمساك بتوجيه أجزاء من جهاز الدولة استجابات لتدخل الدولة. وعلى سبيل المثال، تأثرت التوجيهات السياسية للطبقة العاملة تاريخيا بتوقيت الدقراطية في علاقتها

بالتصنيع؛ وبالتنظيمات الإدارية للدولة؛ وبالأوضاع القانونية المرتبطة بمنظمات الطبقة العاملة مثل النقابات العمالية. ويمكن أن تحت الدولة مختلف أشكال ومستويات الإدماجية corporatism التي تؤثر في الطريقة التي يتم بها الدفاع عن المصالح الأناية الضيقة. وتعكس الحركات الاجتماعية جزئياً تغيرات في أجهزة الدولة القانونية والإكراهية. وقد أثر التدخل الاقتصادي للأنظمة البيروقراطية السلطوية في أمريكا اللاتينية في المقاومة الاجتماعية عن طريق خفض قدرة الدولة على السيطرة على المجتمع المدني. ويمكن أن يقوِّض تقليص القطاع العام قوى اجتماعية وراء المعارضة السياسية.

ثالثاً، يرتبط هيكل الدولة بالطريقة التي تقوم بها الأحزاب السياسية بالوساطة بشأن المصالح السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن القدر الذي تكون بيروقراطية الدولة متحررة به من السيطرة الحزبية يحدد مدى إمكانية استخدامها كمصدر للحماية السياسية وبالتالي مدى احتياج الأحزاب السياسية إلى تأمين الدعم الانتخابي عن طريق الوعد بغنائم المنصب، أو عن طريق تقديم برامج متماسكة أيديولوجياً قادرة على تأمين دعم الأغلبية داخل جمهور الناخبين. كما أن الهياكل الإدارية للدولة تؤثر في التنظيم الحزبي والأساليب الحزبية. كذلك تؤثر الاختلافات في الصلات بين إدارة الدولة والتنظيم الحزبي في أنواع من القضايا التي تظهر بانتظام على الأجندة السياسية: المزايا الجماعية ضد المزايا المقسمة، على سبيل المثال.

رابعاً، التعبير السياسي عن المصالح الطبقية لا يجري تحديده مطلقاً بصورة اقتصادية بالكامل. وهذا لأن قدرة الطبقات على تحقيق الوعي، والتعبئة، والتمثيل تتأثر بهياكل الدولة وأنشطتها. وعلى سبيل المثال، كان

النشاط الاحتجاجي للطبقة العاملة مشروطا تاريخيا بطبيعة الدولة وبوجه خاص المدى الذي يتم فيه التمييز بحدّة بين الدولة والمجتمع، والمدى الذي يتم فيه دمج العمال في نظام سياسي يقوم على قيام الأحزاب السياسية ذات الجذور الراسخة محليا بممارسة المحسوبية. كما أن القدرة السياسية للطبقات الاجتماعية-الاقتصادية السائدة وظيفية لهياكل الدولة، مثل الأشكال اللامركزية للإدارة أو الأشكال البرلمانية لصنع القرارات السياسية، وليست فقط امتدادا للمصلحة الطبقية.

غير أن دولة مستقلة ذاتيا لا تعنى بصورة آلية خفضا في قوة كل المجموعات الاجتماعية. واللعبة ليست مجموعا صفرياً zero-sum. ويمكن للاستقلال الذاتي للدولة وقوة المجموعات والمصالح الاجتماعية-الاقتصادية أن تزيد أو تنقص معا. وعلى سبيل المثال، حفزت الشركات عبر القومية قدرة لعمال الدولة المستقلة ذاتيا على قضايا اقتصادية. وبصورة مماثلة فإن قدرة منخفضة لدولة على التدخل في الاقتصاد قد تكون مختارة بصورة مدروسة من جانب نخبة الدولة في سبيل حماية قدرات أخرى للدولة، كما في مجال السيطرة والقمع، وتخفيض بالتالي التعبير عن المظالم من جانب المجموعات المحرومة اقتصاديا.

ومن ناحية أخرى، فإن من المرجح أن تشجع التدخلات القوية للدولة مجموعات المصالح لممارسة الضغط على صناعات السياسات أو حتى استعمار أجزاء من جهاز الدولة. ويمكن أن يزداد الاستقلال الذاتي للدولة وقوة المجموعات في وقت واحد، ولكن بصورة مؤقتة فقط عندما تمارس مجموعات معبأة وممكنة حديثا تأثيرا وتحدّ من نطاق من تدخلات الدولة

وربما القدرة على المزيد منها، على الأقل في ذلك المجال السياسى بوجه خاص. وعلى هذا النحو يُقدّم إلينا الاستنتاج الخادع المتمثل فى أن تدخل الدولة فى الاقتصاد يوفر بيئة داعمة لتعبئة ومشاركة الطبقة العاملة فى صنع القرار.

وتتمثل قوة دفع هذه النظرية فى أن من الضرورى أن يدرك التحليل السياسى وجود علاقة جدلية بين الدولة والمجتمع. وفى سياق تفعيل هويات المجموعات، وتسييس بعض الصراعات الاجتماعية دون أخرى، واختيار هويات اجتماعية يقوم عليها الصراع السياسى، تؤثر الدولة فى معانى ومناهج السياسة لمختلف المجموعات والطبقات. والدولة ليست نتاج الانشاقات والمصالح الاجتماعية وحدها. وتسعى المصالح والطبقات الإقليمية إلى التأثير فى الدولة. غير أن الطريقة التى تقوم بها بذلك، وقدرتها على أن تفعل ذلك، تتوقف على هياكل الدولة التى تتفاعل معها.

العولمة والدولة-الأمة

جرى تأكيد أن قوى العولمة تقوم بصورة متزايدة بجعل الدولة شيئاً عفا عليه الزمن. وعلى هذا النحو، تصير المجادلات حول طبيعية الدولة زائدة عن الحاجة. فإلى أى مدى يقنعنا هذا الموقف؟ .

ولا يوجد، بحال من الأحوال، إجماع على ما تعنيه "العولمة" (مصير تعابير كثيرة هى مجرد كلمات طنانة لا تجرؤ أى مناقشة عن الشئون الراهنة على إغفالها، فتعاملها على أنها مفاهيم علمية)، غير أن هذا التعبير يحاول

الإمساك بجوانب من العلاقات الدولية التي يجب تحديدها بدقة إذا شئنا تقييم الجدل حول الملاءمة المعاصرة للدولة.

ومن الناحية الاقتصادية، تشير العولمة إلى عملية متسارعة من المعاملات الدولية في شكل التجارة، والاستثمار، وتدفقات رؤوس الأموال. وعلى سبيل المثال، في البلدان النامية ارتفع نصيب التجارة الدولية في الناتج الكلي من 10 في المائة في 1987 إلى 17 في المائة في 1997. وعلى مدى نفس الفترة تضاعف التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من ثلاث مرات، من 192 مليار دولار أمريكي إلى 610 مليار دولار أمريكي. كما ارتفعت التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية ارتفاعا حادا خلال تسعينيات القرن العشرين، رغم تركيزها على عدد صغير من البلدان المسماة بـ "الأسواق الناشئة". وقد تعززت مثل هذه التيارات بتطورات تكنولوجية في النقل والمواصلات.

وللعولمة أبعاد اجتماعية وثقافية، أيضا. ويجرى تشجيع التماثل الثقافي عن طريق زيادة الرحلات والهجرة، وشبكات إعلام البلدان الغربية الغنية. ولشبكات المواصلات العالمية نتائج منطقية بعيدة المدى بالنسبة للأعمال، والحكومات، والمؤسسات التعليمية، والهيئات التطوعية، والمجموعات المجتمعية. وتتعكس العولمة الاجتماعية في التجارة غير المشروعة في المخدرات، وغسيل الأموال، والأسلحة، والنساء. كما أن التجارة العالمية غير المشروعة في الأسلحة وقوات المرتزقة تُشعل الصراعات المدنية التي تهدد الاستقرار السياسي. وتمارس الأسواق العالمية ضغطا ضخما على البيئة.

ويقال إن الدولة القومية تقوّضها هذه القوى. وتغدو السياسات القومية للتنمية الاقتصادية، والتوظيف، والحماية الاجتماعية، والأهداف الضريبية كلمات طنّانة بفعل حركة رأس المال، والأسواق العالمية، والإنتاج الصناعى عبر القومى. ويجرى بسرعة الهبوط بالدول القومية إلى دور "محلى (بلديّاتى)" municipal فى النظام العالمى، يوفّر البنية الأساسية، المادية والقانونية، التى يطالب بها رأس المال الدولى (Hirst and Thompson, 1999). وتحوّل شبكات الإنتاج عبر القومية، والتجارة، والمال الحكومات القومية إلى "سيور نقل" لرأس المال العالمى. وتكون قوى السوق العالمية أقوى من إجراءات الدولة محليا وفى الحلبة الدولية على السواء، إلى حد أنه فى حين أن تدخل الدولة قد يكون ازداد، تقلصت فعالية الدولة فى تقديم ما لا تقدمه الأسواق - الأمن، الاستقرار المالى، القانون، النظام، السلع العامة مثل الأبنية الأساسية (Strange, 1996).

ويفرض رأس المال العالمى انضباطا على الدول، تاركا الحكومات فقط مع خيارات سياسات تكون منسجمة مع سوق حرة. ويجرى استبعاد دولة الرفاهية. وحلّت محلّ السيادة القومية مؤسسات عالمية وإقليمية (مثلا، الأسواق الحرة وحرية التجارة) ومنظمات مثل صندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتعاون الاقتصادى الآسيوى-الپاسيفيكي، والسوق المشتركة، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبى Southern Cone Common Market (1). وقد كثرت أشكال التعاون

1: وهى ميركوسور Mercosur: وهى منظمة دولية تتألف من الأرجنتين، والبرازيل، وپاراجواى، وأوروغواى (48% من سكان أمريكا اللاتينية) ويتمثل هدفها الأساسى فى

الدولى بين الدول (للتعامل مع الجريمة، والإرهاب، والهجرة، وتدفقات رؤوس الأموال) وازداد بصورة هائلة عدد الاتفاقيات الدولية (المعاهدات، والمواثيق، والعهود). ولا تجرى إدارة التنظيم والإدارة والسياسة العالمية من خلال المنظمات الدولية وحدها، بل أيضا من خلال المنظمات الدولية غير الحكومية، والحركات الاجتماعية، وجماعات الضغط، والسلام الأخضر، والاتحاد الدولى لنقابات العمال الحرة، والمؤتمر الإسلامى العالمى، والصليب الأحمر الدولى، والصندوق الكاثولىكى للتنمية الدولية (Held et al., 1999).

وتكون مثل هذه الاستنتاجات الخاصة بالدولة القومية مُقْنَعَةً فقط إذا جرت المبالغة فى أهمية العولمة، والاستخفاف بالحاجة إلى الدولة.

وصورة العولمة، بوصفها اقتصادا فوق قومىً بالكامل، زائفة. ذلك أن عالم الاقتصاد ما زال يتألف من اقتصادات قومية تتوطد فيها معظم الشركات، الخاضعة للنظم واللوائح القومية مستفيدة من سلطة الدولة التى توفر الاستقرار والأمن فى الأسواق المالية، وحرية التجارة، وحماية الحقوق التجارية، وإن كان هذا ضمن سياق التجارة والاستثمار الدوليين المتناميين (Hirst and Thompson, 1999, pp. 270-4). والواقع أن الدولة هى الميسر الأساسى للعولمة عن طريق خلق الشروط التى فى ظلها يكون رأس المال الدولى قوة رئيسية فى السياسة الداخلية للدول الحديثة. وواقع أن السياسة

الوحدة الجمركية، بالإضافة إلى العديد من الدول ذات العضوية المنتسبة فى أمريكا اللاتينية - المترجم.

تتغير في ظل تأثير ضغوط محلية ودولية موجودة ضمن الاقتصاد العالمي لا يميز الدولة عن التجليات السابقة (Bisley, 2007).

ويجب أن يُدار دعم النظام الدولي على المستوى القومي من خلال مؤسسات الدولة. وهناك حاجة إلى دول قومية قوية إذا كان للأنظمة التنظيمية الدولية، والكتل التجارية، والوكالات، والسياسات والمعاهدات الاقتصادية أن تكون فعالة. ذلك أن الدول القومية تمثل المجتمعات في الوكالات الدولية والهيئات التنظيمية، داعمة القرارات الدولية بقوانين وسياسات قومية. فقط من خلال الدول القومية سيجري إضفاء الشرعية على مثل هذه الوكالات من جانب تلك المجتمعات والمسئولية أمامها (Hirst and Thompson, 1999). والحكومات القومية آخذة في أن تصير أكثر أهمية في تعزيز وتنظيم التجارة والاستثمار العالميين. وتسمح المؤسسات القومية، والإستراتيجيات الحكومية، والمركز في النظام الدولي للدول بتسوية ومقاومة تأثيرات العولمة. وواقع أن الضغط من أجل عقد معاهدات واتفاقيات دولية يمكن أن يأتي من مصادر دولية غير حكومية، مثل ناشطي حقوق الإنسان (معظمها قائم على أساس قومي) أو "إرادة المجتمع الدولي" لا يعني أن الدول لم يَعدْ عليها أن توافق على القانون الدولي (Held et al. 1999, pp. 6-14,63). والواقع أن نموًا في حجم الارتباطات الدولية التي تشارك فيها الدول لا يقلص بالضرورة قدرة الدول على أن تقرر متى يكون في مصلحتها أن تشارك في الأنشطة التي شكَّلت جزءًا من سياق وضع الدولة ذات السيادة على مرّ قرون (Krasner, 1995). ومن الخطأ الخلط بين عالم متغير على الدول أن تواجهه وتقلص في سلطة الدولة. وكان على الدول دائما أن

تستجيب للتطورات الاقتصادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والإيكولوجية، والثقافية المتغيرة. ومن القابل للجدال أيضا مدى كَوْن إخضاع الدول للتهديدات التي يكون "رأس المال المتحرك" mobile capital قادرا على خلقها شيئا جديدا. فهل كان يشترط حقا على العولمة أن تُحدث "ضغوطا قوية على الدول من أجل تنمية سياسات صديقة للأسواق، تشمل العجز والإنفاق العامّين المنخفضين، خاصةً على السلع الاجتماعية... [مهددة] ميزانيات الرفاهية، ومستويات الضرائب، وسياسات حكومية أخرى" (Held and McGrew, 2000, p. 13)؟ وكانت هذه دوما تجربة الدول التي يجب عليها أن تتكيف مع الرأسمالية.

كما أن الاستقلال السياسي ليس جديدا، وهناك تأكيد بأنه أقل أهمية بالنسبة للحكومات القومية مما كان في القرن التاسع عشر. والدول الغربية منهكة في استغلال مزاياها وقوتها على اقتصادات العالم الثالث كما كان الحال في أي وقت في الماضي، وبصفة رئيسية من خلال شركات "عالمية" ذات جذور قومية. و"التنظيم والإدارة العالميان" تعبير ملطّف عن نظام دولي تكون فيه الحكومات القومية، خاصةً الغربية، القوى الفاعلة الرئيسية. ويمكن أن يقيد الاقتصاد الدوليّ خيارات السياسات من جانب الحكومات القومية في بعض قطاعات السياسة، غير أنه يوسّعها في قطاعات أخرى. ولا تصير نهاية الدولة نتيجة العولمة مُقنعة إلا إذا قَبِلْنَا تصورا زائفا عن وضع الدولة بوصفها "شكلا مطلقا، وغير قابل للتقسيم، وحصريا إقليميا، ومجموعا صفريا zero-sum للسلطة العامة (Held et al., 1999, pp. 6-9).

وتنشأ كذلك حاجة مستمرة إلى الدولة من التهديدات لأسباب الرزق من جانب العولمة، خاصةً في البلدان النامية. وعلى حين أن التجارة تزيد الدخل في المتوسط، فإنها لا تضمن أن اللامساويات سوف لن تزيد ويبقى الفقر. كما أن تحرير التجارة ينتج تكاليف "التصحيح" حيث ينتقل العمل ورأس المال إلى صناعات التصدير. وقد أدت المنافسة العالمية إلى نموّ في شروط التوظيف "المرنة" (أى، غير المستقرة). فقط يمكن أن تُوفّر الدول شبكات أمان لحماية الضعفاء وإدارة الصراع السياسى والجريمة التى يؤدّى إليها الفقر (Hirst and Thompson, 1999). وتحتاج تكاليف التصحيحات الاقتصادية أيضا إلى أن تكون معتدلة عن طريق سياسات إعادة التدريب، والرعاية الصحية، والسياسات الاقتصادية الكلية التى تنتج الاستقرار الاقتصادى. والسياسات الاجتماعية ضرورية لحماية الناس ليس فقط فى سياق أسواق العمل المتغيرة، بل أيضا فى سياق فقدان التنوع الثقافى لأهميته والأضرار التى تلحقها التخفيضات المتعمّدة فى موارد الدولة بالخدمات العامة. وهذه النداءات من أجل السياسات التى تستثمر فى المهارات، وتشجع خلق فرص العمل، وتقوية حقوق العمال، وخلق إيرادات ضريبية، تخفض فعالية إدارة الضرائب، وخفض الإنفاق العسكرى، ودعم الثقافة والفنون. كما أن الدولة ضرورية لإزالة الحواجز فى البلدان النامية التى تستبعد الناس من مزايا تكنولوجيا المعلومات، من خلال السياسات المتعلقة بوصول المجموعات، والتدريب، وتكنولوجيا التكيّف مع المهارات المحلية (UNDP, 1999).

وللدولة أيضا الدور القيادي الذي تلعبه في الحماية البيئية. ويمثل تدهور وتلوث البيئة نتيجة منطقية للنمو الاقتصادي، سواء أكانت أم لم تكن نتيجة العولمة. غير أنه بقدر ما تحفز العولمة النمو الاقتصادي، فإن مسألة ما إذا كان هذا يستتبع التلوث يتوقف على السياسات البيئية التي تنتجها الحكومات القومية، مثل إلغاء الإعانات عن الأنشطة الضارة بيئيا، والتنظيم البيئي الشفاف، والمعلومات والتعليم فيما يتعلق بالمشكلات البيئية (مثلا، الكشف العام عن التلوث الصناعي، كما في إندونيسيا والفلبين).

والدولة مطلوبة لتوفير سياق قانوني ومالي يشجع التنمية الاقتصادية. وسيادة القانون ضرورية لتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي وإنفاذ الالتزامات الاقتصادية (Hirst and Thompson, 1999). والسياسات الحكومية التي تحمي حقوق الملكية مطلوبة لجذب الاستثمار الرأسمالي، حيث تتمثل مشكلة بالنسبة لأفقر البلدان النامية في كون إقصائها من نظام عالمي يُنكر عليها الاستثمار ونصيبا معقولا من التجارة العالمية. وتدفقات الأسواق الرأسمالية متقلبة جدا ويمكن أن تخلق أزمات مالية كما في شرق آسيا في 1997-1998. ويحتاج الحد من مخاطر مثل هذه الأزمات ونتائجها المنطقية على الدخول، والاضطراب الاجتماعي، والجريمة، إلى مؤسسات وسياسات قومية، مثل أنظمة قانونية وتنظيمية قوية للقطاع المالي.

وتؤدي العولمة الاقتصادية، بالتالي، إلى حاجة إلى دولة قوية. ذلك أن الدول الضعيفة، مثل تلك الحكومات التي في كل مكان في معظم أفريقيا، والتي تفتقر إلى سيادة القانون، والحكومة النزيهة والمسئولة، والقدرة على صنع القرار، والخدمات العامة الكفوة، لا تستطيع استيعاب مزايا العولمة ولا

تعالج نتائجها المنطقية السلبية: "النمو والتنمية الاقتصاديين الأفريقيين فى عهد العولمة تجعلهما الدول الضعيفة عاجزين" (Lawson, 2003, p. 39). ومن الضرورى تدبير تكاليف العولمة - موارد الرزق المفقودة، والأجور المنخفضة، والبطالة - عن طريق سياسات تكون لها فائدة ما بالنسبة للخاسرين: إعادة التوزيع، وشبكات الأمان الاجتماعية، والضريبة التصاعدية. كذلك تُثبِت الدول التنموية فى آسيا أنه مع أن الهياكل الاقتصادية العالمية كانت مهمة لنجاحها فإن قدرات الدول كانت أكثر أهمية. كما أن من المسلّم به على نطاق واسع، حتى بين أنصار السياسات الاقتصادية الليبرالية-الجديدة، مثل البنك الدولى، أن الدول الفعالة ضرورية إذا كان للأسواق أن تقوم بوظيفتها كما ينبغى وإذا كان للديمقراطية أن تغدو أكثر من شكلية إجرائية (Batley, 2002).

وحتى إذا كانت التأكيدات بشأن العولمة الساحقة مقبولة فإنه لا يستج عن هذا أن الدولة عاجزة عن تهدئة آثار القوى الاقتصادية الدولية. ومما له دلالة أن الدول تختلف اختلافا هائلا فى قدرتها على أن تفعل هذا. والقدرة ليست وظيفة للعولمة. ومثل هذه القدرة - لكى تستجيب للتغيير الاقتصادى عن طريق تعبئة الاستثمار، وزيادة الصادرات المصنّعة، وتنسيق التجديد التكنولوجى - هى المتغير الأساسى فى تحليل الدولة فى اقتصاد عالمى (Weiss, 1998).

الخلاصة

تساعد الكتابات المتصلة بالدولة بعد-الاستعمارية في فهم العوامل التي يحددها نظريو التبعية بوصفها أساسية لطبيعة الدولة في العالم الثالث، وبصورة خاصة دور البرجوازية ومستوى تميمتها. ورأس المال الأجنبي جزء من الهيكل الطبقي للدولة الطرفية. ومن ناحية أخرى فإنه يقوم بأكثر من منافسة البرجوازية القومية. ذلك أنه يؤثر على معدل واتجاه تميمتها. فالطبقات المحلية لا تنمو بصورة مستقلة ذاتيا. ذلك أنه يشوّهها وجود رأس المال الأجنبي الذي لا يشكل مجرد طبقة أخرى في منافسة مع الطبقات المحلية بل يؤثر بالفعل في تكوين وتماسك الطبقات المحلية ويقوّي دور الوساطة الذي تقوم به الدولة.

على أنه لا يمكن أن يُطبّق في كل مكان نموذج واحد لدولة بعد-استعمارية، مستقلة ذاتيا نسبياً، وأوليجاركية بيروقراطية. والواقع أن مجال الأوضاع التاريخية في العالم الثالث واسع للغاية.

وهناك أيضا مجال للالتباس فيما يتعلق بمفهوم "التنمية المفرطة". ويجرى تطبيق هذا المفهوم على الدولة في علاقتها بالمجتمع المدني وهيكله الطبقي، والتنمية المفرطة الناشئة عن الاحتياج الأصلي لدولة إلى حماية مصالح رأس المال الإمبريالي ضد المصالح أو الطبقات الاقتصادية المحلية. غير أنه يجرى تطبيقه أيضا على هياكل الدولة الداخلية، حيث تجرى التنمية المفرطة للبيروقراطية في علاقتها بالمؤسسات السياسية الأخرى. وتكمن الصلة بين الأطروحتين المنفصلتين في ظاهر الأمر في الحجة القائلة بأن

سلطة البيروقراطية داخل الدولة تمكن الدولة من الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال الذاتى عن أى طبقة فى المجتمع المدنى حتى بعد الاستقلال عن الإمبراطورية. والمؤسسات التى من شأنها أن تسمح للطبقات فى المجتمع بأن تسيطر على - أو حتى تستعمر - جهاز الدولة، وبأن تهيمن على البيروقراطية، قوية بصورة كافية.

ولعل من الممكن أيضا السؤال عن السبب، خاصة عندما لا توجد أى طبقات محلية قوية ينبغي إخضاعها، فى الاحتياج إلى دولة مفرطة النمو. ولم يظهر أن الدولة الاستعمارية فى زمن الاستقلال فى شرق أفريقيا كانت قوية بصورة خاصة فيما يتعلق بالعاملين المدنيين والعسكريين أو بالنسبة المئوية من الدخل القومى التى تذهب إلى إيرادات وإنفاق الحكومة، وناهيك بالحكومة المفرطة النمو. وفى العادة، كانت الدولة بعد الاستعمارية أصغر، من حيث السكان وحجم الاقتصاد، من البلدان الرأسمالية المتقدمة وأقل مشاركة فى ملكية قوى الإنتاج أو التدخلات فى الحياة الاجتماعية (Leys, 1976; Ziemann and Lanzendorfer, 1977; Crow, 1990).

و"السلطوية-البيروقراطية" وصنف مقبول للأنظمة العسكرية الطابع فى أمريكا الجنوبية، شريطة الإقرار أيضا بالاختلافات فى الأنظمة وسياساتها الاقتصادية. وهناك حاجة إلى المزيد من الصقل المفهومي فى كل عامل من عوامل "الكوكبة" - النظام، الائتلاف، والسياسة - من أجل تقييم درجة وطبيعة الاختلافات بين السلطوية البيروقراطية وأنماط أخرى للدولة (Collier, 1979). وقد تراجعت أهميتها كنموذج تحليلي فى ثمانينيات القرن

العشرين مع استعادة السياسة المدنية، وترسيخ الأنظمة الحزبية التنافسية، وفرض الليبرالية الاقتصادية (Cammack et al., 1993).

وتأتى المقاربة الجدلية إلى الصدارة بالعلاقات المتبادلة بين الدولة والمجتمع المدنى. غير أنها لا تميز نفسها تمييزا كافيا عن مقاربات أخرى للكيانات السياسية نفهم أيضا أن الدولة تتظّمها بينتُها، وأن الدول قوى فاعلة فى الحلبة الدولية، وأن النُخب الراسخة إستراتيجياً قادرة فى ظل بعض الظروف على السيطرة عن طريق القوة العسكرية، وأن نُخب الدولة، خاصةً البيروقراطيون المحترفون، تقدم مساهمات إلى السياسة العامة الأجنبية والمحلية التى تكون أقوى تأثيرا من تلك التى تقدمها الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وأن عمل الدولة المستقلة ذاتيا مدفوع جزئيا برغبة نُخب الدولة فى تعزيز سلطتها وامتيازاتها.

وهناك أيضا خطر يتمثل فى أن الدولة ستكون مشيئة عندما يجرى تفسيرها على أنها فاعل مستقل ذاتيا يؤثر فى، ويتأثر بـ، السياقات الدولية والمحلية. ومن ناحية أخرى فإن النظرية لا تشير إلى خطوط مثمرة كإمكانية كافية لمزيد من البحث فى تأويلها لتأثير تدخل الدولة فى تعبئة المصالح السياسية والشكل الذى قد تتخذه تلك التعبئة. والحقيقة أن الانتقادات التى تحاول استعادة العوامل الاجتماعية-الاقتصادية بوصفها محدّات للسياسة (مثل: Migdal et al., 1994) لا تحتاج فقط إلى توضيح مدى اختلاف مقاربتها. إن عليها أيضا أن تتفادى الخلط بين عجز الدولة وعدم أهلية الدولة. ذلك أن النتائج المنطقية الضارة لسوء الإدارة الاقتصادية لا تدل على

فقدان للسلطة من جانب سلطات الدولة بقدر ما توضح التأثير المفزع لقيادة الدولة القوية ولكن المرتشبة وغير الكفوة.

ورغم أن مسألة إلى أى مدى لم يكن على الدول القومية أن تتقاسم السلطة أو أن تتعامل مع قوى تتجاوز الحدود القومية قابلة للجدل، فإنه لا شك في أن النظام الاقتصادي والحكومي الدولي أكثر تعقيدا، حيث "يؤثر في الأجنداث المؤسسية" ويغير التوازن بين الأطر القانونية القومية، والإقليمية، والدولية (Held et al., 1999, p. 81). غير أن الدولة القومية تبقى في مركز هذه التعقيدات وتأخذ زمام المبادرة في معالجة نتائجها المنطقية المحلية والدولية.

كذلك فإن مفهوم العولمة يمكن أن يمدد الدول والحكومات بأسطورة ملائمة تضبط بها المجتمع لتلبية ما يجرى تقديمه بوصفه شروطا محتومة، ولا شخصية، وراسخة للسوق العالمية (Held and McGrew, 2000). وإذا انهارت الحكومات تحت الضغط من الشركات المتعددة الجنسيات بشأن حقوق الاستثمار، أو التنظيم البيئي، أو الإنتاج الغذائي فإن ذلك لأنها تختار دعم مصالح الشركات، وليس لأنها خاضعة للقوانين الطبيعية لنظام عالمي ما. وإذا كانت هناك حاجة إلى تنظيم وإدارة دوليين للتعامل مع التكاليف الدولية للعولمة، مثل اللامساواة المتنامية بين الدول، والتهديدات الدولية من الصراعات المدنية التي يسببها التقلب المالي، أو الجريمة العالمية، فإن من المأمول أنه سيكون بمستطاعها أن تتحرك نحو هيئات أكثر تمثيلية، وديمقراطية، وشفافية من الوكالات السائدة في الوقت الحالي - صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

الأحزاب السياسية والأنظمة الحزبية

التعبئة الجماهيرية

تمثل الأحزاب السياسية أهم مؤسسات التعبئة السياسية فى سياق السياسة الجماهيرية. ومهما كانت طبيعة نظام مدنى - سواء أكان يقوم على أساس مبادئ ومؤسسات السياسة البرلمانية الليبرالية، أو الأشكال الاحتكارية للقيادة السياسية، أو تفسير ما للماركسية-اللينينية - فإن الأحزاب السياسية تعكس واقع أن الحكم لم يَعْذُ الامتياز الخاص لنخبة وراثية أو أوليجاركية أجنبية، بل يقوم إلى حد ما على دعم أو تعبئة الجماهير. وتتشأ الأحزاب كلما جاء مفهوم القوة السياسية ليشمل فكرة أن "الكتلة الجماهيرية يجب أن تشارك أو تَسْمَ السيطرة عليها" (LaPalombra and weiner. 1966, p. 3).

ويمكن لحزب أن يُعَبَّى أو يوجَّه التأييد من خلال وسائل أيديولوجية أو حتى من خلال القمع، غير أنه لا بد أن يُدار بحيث يمكن الاستيلاء على السلطة وتأمين شرعية الحكم الدستورى. وقد تكون أهداف الأحزاب كثيرة ومتنوعة، حيث تسعى إلى التغيير الثورى أو المحافظة على الأمر الواقع، غير أنها جميعا تحتاج إلى تعبئة الدعم الجماهيرى. وتكيف الأحزاب المطالب مع مشاركة سياسية أوسع وتساعد، بطرق متباينة بما فى ذلك القمع والمحسوبية، على إدارة الصراع الذى تُحَدِّثُه حتماً مثل هذه المشاركة فى

السياسة. وتكون الأحزاب السياسية فى وقت واحد نتيجةً منطقية لعملية تهدف إلى التغيير السياسىّ وسبباً للتغيير إلى مدى أبعد عن طريق زيادة قدرة مجتمع على أن يكون على مستوى الاندماج، والمشاركة، والتوزيع (LaPlombara and weiner, 1966).

ومن الصعب تعريف حزب سياسىّ، خاصة فى العالم الثالث، بسبب التباين الهائل القائم. ويتمثل تعريف "مُرْضٍ فى أن الأحزاب تجمّعات منظّمة رسمياً بالغرض الصريح والمعلن المتمثل فى الحصول و/أو المحافظة على السيطرة القانونية، إما بصورة منفردة أو فى ائتلاف أو منافسة انتخابية مع تجمّعات أخرى مماثلة، على العاملين والسياسة لحكومة دولة فعلية أو محتملة ذات سيادة (Coleman and Rosberg, 1964, p. 2).

والحقيقة أن تصنيف ما تقوم به أحزاب العالم الثالث أسهل من تقديم تعريف يشمل كل تجلياتها. كما أن التصنيف أسهل من تفسير التغيير فى النظام الحزبىّ والتنظيم الحزبىّ، وهما مسألتان سيجرى استكشافهما فيما بعد. وقد ظلت التصنيفات الرئيسية التى يستعملها العلم السياسىّ مبنية على الوظائف، والأيدولوجيا، والتنظيم. كما جرى تكوين نماذج من جمّع بين هذه العوامل.

دور الأحزاب السياسية

تؤدى الأحزاب السياسية فى البلدان النامية عدداً من الأدوار (Coleman and Rosberg, 1964; LaPalombara and weiner, 1966; Randall, 1988; Cammack et al., 1933). أولاً، إنها يمكن فى بعض الأحيان أن تمنح

الشرعية للأنظمة عن طريق تقديم أيديولوجيات، أو قيادة، أو فرص للمشاركة السياسية، أو جمع بين كل هذه الأشياء الثلاثة. وعن طريق تقديم وسيلة للتداول السياسى السليم ضمن نظام حزبي تنافسي، تُضفي الأحزاب شرعية على سلطة الحكومة القائمة على المشاركة الشعبية والتمثيل الشعبى (Yanai, 1999). وفي المواقف التنافسية تسمح الأحزاب بدرجة من تناوب السلطة بين مختلف النُخب التي تدعمها.

ثانياً، يمكن أن تعمل كأداة للتعيين السياسى، ربما خالقةً في الوقت نفسه فرصاً للحراك الاجتماعى الصاعد. وفي البلدان النامية تقدّم الأحزاب السياسية الطريق المبنى الأكثر أهمية إلى نجاح سياسى. وضمن منظورات أيديولوجية بعينها تؤدّي الأحزاب نوعاً مختلفاً من الدور التجنيدى. فهي تقوم بتعبئة الناس في مشروعات معتمدة على الذات على المستوى المحلى فى محاولة لتكملة تدخلات الحكومة فى ظل شروط الندرة القصوى للموارد. وفي كثير من الأحيان ترتبط مثل هذه التعبئة بوظيفة التنشئة الاجتماعية التي سنشير إليها أدناه، فيما تحاول الصحافة الحزبية المحلية أن تنشر تعاليم الحزب بين الجماهير.

ثالثاً، تقدم الأحزاب فرصاً لتكوين ائتلافات مصالح سياسية قوية لدعم حكومة. وهذا ما يشير إليه الوظيفيون على أنه تجميع المصالح، وهو وظيفة للأحزاب أكثر أهمية فى الأنظمة التنافسية عندما ينبغى تكوين الأغليات الانتخابية والتشريعية عن طريق توسيع التأييد السياسى. ويمكن أن يساعد مثل هذا التكوين الائتلافى فى عملية الدمج السياسى إذا كانت الأحزاب ناجحة فى جذب التأييد من كل أنحاء المناطق التي يشعر الناس نحوها

بارتباط أكبر من ارتباطهم بالدولة القومية. وفي نيجيريا ترتبط هذه الأهمية بالقوة التدميرية كإمكانية كامنة للتعبئة السياسية القائمة على الأقاليمية أو الإثنية إلى حد أن القانون يفرض على الأحزاب أن تجتذب عضويتها من كل أنحاء البلاد (Oyediran and Agbaje, 1991). ويدل هذا على أن الأحزاب يمكن، في بعض الظروف، أن تعرقل الاندماج السياسى عن طريق تجميع المصالح الإثنية والأقاليمية فى المحل الأول.

كذلك فإن الأحزاب تعمل كقنوات للضغط الصاعد من العضوية القاعدية، والمنظمات الفرعية التى تمثل مصالح خاصة مثل النساء، أو الشباب، أو النقابات العمالية، والناخبين إذا كانت مجبرة على التناقص فى سبيل الحكم من خلال صندوق الاقتراع. وقد مثلت بعض الأحزاب أوليجاركيات تقليدية كما حدث فى بعض أنحاء غرب أفريقيا، على سبيل المثال، حيث قام الأوليجاركيون بتكليف المؤسسة الحديثة المتمثلة فى الحزب لأغراضهم السياسية الخاصة. وفى الترتيبات الدستورية التى تخصص صوتا واحدا للشخص الواحد سيكون حتى على الأريستقراطية الحصول على الدعم الجماهيرى. وهى تتمتع بميزة كونها قادرة على استغلال الولاءات التقليدية لمجتمعات متميزة بصورة طبيعية ضمن السياق الأوسع للمبادئ الأكثر مساواتية. كما قامت أحزاب أخرى على أساس مطالب فئات مهنية مثل المدرسين، والمحامين، والموظفين من المراتب الدنيا. وفى كثير من الأحيان تكون الإثنية عامل تعريف مواز يقيد العضوية ومتجاوز للمصالح المهنية والاقتصادية. كذلك فإن الأحزاب بدلا من أن تعمل كقنوات للتأثير من تحت،

تقدّم للنخب السياسية الآلية التي تقوم من خلالها بتطويع الهويات الإثنية، والدينية، واللغوية، والإقليمية في سبيل تأمين السلطة (Manning, 2005).

كما تسهم الأحزاب في التنشئة السياسية، فتؤثر في مواقف أعضاء الأحزاب والجمهور الأوسع بشأن أمور مثل إدارة الاقتصاد، والهوية القومية، وشرعية الحكم. وعن طريق منح المشاركين مصلحة ثابتة في استمرار السياسات الحزبية، يغدو من المأمول أن تُسهم الأحزاب في ترسيخ الديمقراطية (Gunther and Diamond, 2001). غير أن التنشئة السياسية يمكن أن تشمل مواقف ومعتقدات معادية للديمقراطية، مثل كراهية مؤيدي المعارضة، كما حدث في كينيا، في أعقاب الانتخابات المتعددة الأحزاب في 1992 و 1996، وفي زيمبابوي في 2008. وفي الهند كان "راشتريا سوايامسيفاك سانج" (Rashtriya Swayamsevak Sangh (RSS)، الذي نشأ منه حزب بهارتيا جاناتا القومي الهندي Hindu Nationalist Bharatiya Janata Party (BJP) يشترك في الكثير مع الأحزاب الفاشية. ويمكن أن تقود مثل هذه التنشئة السياسية إلى العنف، الذي يصير عندئذ جزءاً من ميراث الحزب الذي تجرى تنشئة الأنصار اللاحقين عليه.

ومن الناحية النظرية، يجب أن تكون الأحزاب السياسية أيضاً بصفة رئيسية عوامل مؤثرة على السياسة العامة كنتيجة لبرامج مبتكرة لجذب تجميع عملي للمصالح أو من خلال تطبيق أيديولوجيا رسمية لمشكلات راهنة. ومن ناحية أخرى كان لأحزاب العالم الثالث عادةً في الماضي تأثير ضئيل على السياسة العامة بل كانت تمارس حتى بصورة أكثر ندرة أي إشراف فعال على تنفيذ السياسة (Randall, 1988). وعلى كل حال فإن

خيارات السياسة تكون في كثير من الأحيان مقيّدة بالاعتماد على المساعدة الأجنبية التي تأتي مصحوبة بشروط، أبرزها إعادة الهيكلة الاقتصادية الليبرالية الجديدة.

غير أنه توجد دلائل متزايدة، خاصة من الكيانات السياسية التي تجرى دَقْرَطُهَا حديثاً، على أن الأحزاب وثيقة الصلة بمحصلات السياسة - وعلى سبيل المثال فإن الأحزاب حاسمة فيما يتعلق بالإستراتيجيات المصمّمة لخفض الفقر عن طريق تمكين الفقراء. والواقع أن التجربة في بعض الولايات في الهند وفي أنحاء من أمريكا اللاتينية تشير بقوة إلى أن فرصة انتخاب أحزاب مؤيدة للفقراء إلى الحكم تصنع اختلافاً كبيراً في قوة السياسات العامة المصمّمة لتخفيف الفقر، خاصة إذا كانت الأحزاب مؤحّدة وليست متشظية، ومع أيديولوجيا وبرنامج متماسكين (Moore and Putzel, 1999, pp. 9-11).

كذلك فإن نوع النظام الحزبي يساعد على توضيح ما إذا كانت الأحزاب ستستهدف الإنفاق الاجتماعي على الفقراء أم لا. ومن غير المرجح أن تقوم أنظمة حزبية تسمح للقادة بتأمين الحكم رغم الدعم الانتخابي الضيق ببدء برامج لتخفيف الفقر. وفي ديمقراطيات ذات عدد صغير من الأحزاب والأنظمة الحزبية المستقرة، مثل كوستا ريكا وسري لانكا، يسعى السياسيون إلى إقامة تحالفات انتخابية عريضة، تشمل ارتباطات مع منظمات غير حكومية مؤيدة للفقراء. وفي ديمقراطيات ذات أنظمة متشظية، مثل البرازيل وتايلندا، حيث يوجد دعم مستقر لعدد كبير من الأحزاب القائمة على الزعامة الفردية أكثر من البرامج، تستجيب الأحزاب لمصالح ضيقة، ولافتقار إلى

الحوافز على تقديم برامج تخفيف الفقر، ولقيتو الشركاء فى الائتلاف. وحتى الأنظمة السلطوية المنتخبة، كما فى المكسيك حتى 2000، حيث يتم إجراء الانتخابات بانتظام، ولكن حيث يسيطر حزب واحد على نظام حزب واحد من الناحية الفعلية، لديها حوافز للاستجابة إلى احتياجات فقراء الريف إذا وُجّهت بحركة معارضة مؤيدة للفقراء، وفقدان الدعم الحضرى، وفقدان للمصداقية كنظام تنموى، أو مطالب فى سبيل الدقراطية. غير أن من المرجح أكثر أيضا أن تكون مثل هذه البرامج أدوات للسيطرة الاجتماعية أكثر منها أدوات للتمكين (Niles, 1999).

وأخيرا كان يجرى النظر إلى الأحزاب السياسية على أنها ضرورية للاستقرار السياسى. ويعتمد الاستقرار على مجتمع يكون قادرا على استيعاب المستوى المتزايد للمشاركة السياسية من جانب القوى الاجتماعية الجديدة التى ينتجها التحديث. وتقدم الأحزاب الوسائل المؤسسية الرئيسية لتنظيم تلك المشاركة بطرق بناءة وشرعية، خاصة إذا كان قد تم إنشاء الأحزاب قبل أن يرتفع مستوى المشاركة ارتفاعا شديدا. ويقدم جمع بين مستويات مرتفعة من المشاركة وتنظيم حزبى قوى دفاعا ضد السياسات الشاذة والعنف. وعلى سبيل المثال فإن خطر التدخل العسكرى يزداد إذا كانت الأحزاب السياسية ضعيفة جدا. وهكذا فإن "استقرار نظام سياسى تحديتى يتوقف على قوة أحزابه السياسية. ويكون الحزب، بدوره، قويا إلى المدى الذى يتمتع فيه بدعم جماهيرى مطبوع بالطابع المؤسسى" (Huntington, 1968, p. 408).

أيدولوجيا الحزب

كانت المواقف الأيدولوجية لأحزاب العالم الثالث تشبه في كثير من الأحيان، بصورة لا يمكن تفاديها، المواقف الأيدولوجية لنظائرها في العالمين الأول والثاني؛ نظرا لإغرائها لمصالح طبقية بعينها. وجرى تكييف الأيدولوجيات الغربية لتوفير إطار عمل مشترك للقيم من أجل مجتمعات غير متجانسة مطلقا ولتقوية الدمج القومي. وجرى نشر كل من الاشتراكية والشيوعية في العالم الثالث في سبيل أهداف كهذه. غير أنه جرى تكييفها للسياق المحدد الذي كان ينبغي أن تكون فيه مُرشدا للعمل. وجرى تطوير طبقات خاصة، مثل الاشتراكية الأفريقية لتتنزانيا التي كانت ترمى إلى الاعتماد على القيم المشاعية التقليدية بالإضافة إلى الأفكار الأوروبية بشأن المساواة. كما طوّرت الماركسية-اللينينية الصينية خصائصها المميزة.

وعلى حين أن الرأسمالية تطورت على مدى فترة ممتدة كما في تواريخ ما بعد الاستقلال الطويلة نسبيا في بلدان أمريكا اللاتينية، تعكس الأحزاب بأقصى وضوح مصالح طبقية من حيث مواقفها الأيدولوجية. ويجرى دعم الأحزاب المحافظة في الأرجنتين، وكولومبيا، وإكوادور بانتلافات كبار ملاك الأراضي والكنيسة الكاثوليكية. ويجرى دعم الأحزاب الليبرالية بانتلافات مصالح الأعمال الحضرية. وهي تتنافس على دعم العمال والفلاحين مع الأحزاب الاشتراكية والشيوعية (حيثما لا تكون محظورة). وكانت بعض الأحزاب ذات طابع قومي و، إلى مدى محدود، قائمة على

الإثنية. وكانت معظم الأيديولوجيات الأوروبية ممثلة في السياسات الأمريكية اللاتينية في وقت أو آخر.

غير أنه في معظم أنحاء العالم الثالث، كانت التطورات الأيديولوجية والمنظمات السياسية التي تقوم على أساسها متميزة في عدد من النواحي المهمة. أولاً، كانت الأحزاب السياسية لأيديولوجيات العالم الثالث مستمدة في كثير من الأحيان من الدّين أكثر من أيديولوجيات الغرب المادية الطابع التي كان من المتوقع أن تسيطر على السلطة في كثير من المجتمعات بعد-الاستعمارية. ومن الأمثلة على هذا الأحزاب الطائفية الهندوسية في الهند، والحزب الإسلامي في إندونيسيا، والحزب الإسلامي في ليبيا. ويغدو تطور الأيديولوجيات السياسية الإسلامية مهمّاً بصورة متزايدة في كثير من مناطق العالم الثالث.

ثانياً، تطورت بعض الأحزاب للدفاع عن الطريقة المتميزة لحياة مختلف الجماعات الإثنية، على سبيل المثال الملايين، والصينيين، والهنود في ماليزيا. وتعكس الأيديولوجيات ثقافة هذه الجماعات المتميزة أكثر من المصالح الطبقية. وفي الهند يمكن أن تقدّم الطبقة المغلقة caste الأساس لحزب سياسيّ كما في حالة حزب "باهوجان ساماج" Bahujan Samaj الذي يمثل المنبوذين Untouchables. وكان هذا الحزب ناجحاً في انتخابات الولايات في 1993، حيث شكّل جزءاً من الحكومة الائتلافية في الولاية الأكثر سكاناً في الهند، "أوتار براديش". ويهدف الحزب إلى تعزيز العدالة الاجتماعية من أجل الناس الأكثر تعرضاً للاضطهاد والحرمان في الهند. ولأن 40 في المائة من الهنود ينتمون إلى الطبقات المغلقة الدنيا، فإن هذا يُعدّ

تطورا سياسيا مُهمًا للغاية. غير أنه في أماكن أخرى، خاصةً في أفريقيا، كان ميل الأحزاب السياسية إلى أن تعكس الإثنية والوعي الإقليمي، أكثر من الهويات التي تتجاوز هذه الانقسامات وتوحد الناس على نطاق قومي، سببًا لضعفها وضعف الحكومة التي يتم تأليفها على مثل هذا التنافس الحزبي (Diamond, 1988).

وكان يتم تشجيع الإثنية كأساس للتنظيم والدعم الحزبي في بلدان مثل زامبيا، وكينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقًا) عن طريق جزء من الميراث الاستعماري، أعنى غياب أى هوية أخرى مهمة يمكن تعبئة الناس بها ضمن السياسات الانتخابية. وكان هذا النوع من التعبئة يوطده آنذاك القادة السياسيون الذين استخدموا التمييز الإثني والوصاية لتأمين الدعم. وحيثما كانت الإثنية أقل أهمية كبؤرة للهوية السياسية، كان الحزب السياسي تنافسيًا بصورة أكثر أصالة وبالتالي ديمقراطيًا (Carey, 2002).

ثالثًا، تكون الأحزاب السياسية في العالم الثالث في كثير من الأحيان شعبية. وهذا أسلوب في الزعامة أكثر منه أيديولوجيا. وهو يسعى إلى تعبئة الناس بغض النظر عن الطبقة عن طريق إنكار مغزى الطبقة ومغزى أى أيديولوجيا قائمة على الطبقة. وتحاول الشعبية تعبئة كل المصالح في ظل تصور واحد عن المصلحة القومية. وهي ترفض فكرة أن للمجموعات مصالح غير قابلة للتوفيق. وزعم القادة السياسيون مثل الزعيم الغيني سيكو توري أنه مع أن مجتمعاتهم قد تكون منقسمة إلى مجموعات مهنية، وعمرية، وأخرى، فإنها جميعًا تتقاسم مصلحة مشتركة يمثلها حزب محدد وزعامته. ويجرى تقديم المجتمع باعتباره "منقسما خلويًا" إلى زمر تتفوق مصالحها

المشتركة على مصالحها الخاصة والتي يمكن أن تكون متعارضة كأميّين أو منقّفين، كصغار أو مسنّين، كمنتجين أو مستهلكين، كرجال أو نساء، كفلاحين أو حضريّين، كبيروقراطيّين أو أتباع.

فالشعبوية على هذا النحو طريقة لتقديم نظرة إلى المجتمع تشدّد على التجانس أكثر من التنوع. ومن أجل الاحتكام إلى كل المصالح في المجتمع، تحدّد الأحزاب الشعبوية والزعماء الشعبويون مصالح خاصة بطرق تجعلها قابلة للتوفيق في نهاية الأمر. أما القضايا المرتبطة بمصالح خاصة، أو المؤدية إلى الانقسامات فإنه يتمّ تفاديها، حيثما كان هذا ممكناً. ويهدف الزعماء بصورة خاصة إلى منع تطوّر وعيٍ بمصالح متعارضة. وتشمل المناهج المستخدمة بناء دعم على أساس المكافآت أكثر من الاقتناع الأيديولوجي، والتعبير عن أهداف سياسية متناقضة بصورة غير مترابطة. فالشعبوية محافظة بصورة لا يمكن تفاديها حيث إنها تسعى إلى منع منظورات بديلة لتطوير الأمر الواقع.

ولا يُنظر إلى التنوع الاجتماعي على أنه حاجز يمنع تطابق مصلحة مشتركة أكثر أهمية. وفي بعض البلدان كان هيكل مجتمع بعد-استعماريّ يقدم بعض الدعم لهذه الطريقة في النظر إلى العالم السياسي، خاصة تلك التي بدا أنها خالية من اختلافات طبقية مهمة، ببساطة لأن التخلف الاقتصادي كان قد منع الطبقات تماماً من الظهور. ولا يمكن إلا تصنيف المؤتمر في الهند باعتباره أحد أكثر الأحزاب الشعبوية نجاحاً. وهو يجتذب الدعم من أقسام مختلفة جداً من المجتمع الذي قد يتضح أن مصالحه متعارضة. وقد أثبت أنه قادر على إدارة تحالف بين مختلف أنواع الهيكل الطبقي، تلك الخاصة

بالريف، وتلك الخاصة بالمناطق الحضرية، حتى عندما يكون مثل هذا الانقسام إلى طبقات محجوبًا باختلافات لغوية، وإثنية، وطائفية، ودينية. وكان هناك شاغلان مسيطران في تحليل أحزاب العالم الثالث. أحدهما يتعلق بتطور وبقاء الأنظمة الحزبية وخاصة نشأة أنظمة الحزب الواحد. ويتعلق الثاني ببقاء الأحزاب كمؤسسات.

الأنظمة الحزبية

قادت الملاحظات المتعلقة باتجاه أنظمة الحزب الواحد إلى الظهور في أفريقيا في أوائل ستينيات القرن العشرين كولمان Coleman و روزبيرج Rosberg إلى إنتاج نموذج للأحزاب مبنى على جمع بين متغيرات أيديولوجية، وتشاركية participative، وتنظيمية. ومكّنهما هذا من التمييز بين نموذج "عملي تعددي" ونموذج "ثوري-مركزي". وكانت الأحزاب العملية التعددية هي تلك التي تسامحت بوجه عام مع استمرار السياسات التقليدية، وقد حاولت بصورة جزئية ومنقطعة القيام بتعبئة الدعم، واستوعبت مصالح المجموعات إلى مدى محدود. أما الأحزاب الثورية-المركزية فقد اعتنقت على النقيض أيديولوجيا تحديثية، وكانت بالغة الالتزام بالمشاركة السياسية الجماهيرية، وطوّرت منظمات مترابطة ومركزية.

وقد استعمل هذا التصنيف لتفسير مستوى النجاح الذي حققته البلدان الأفريقية في حل مشكلة الاندماج القومي، سواء بمعنى "تجاوز فجوة النخبة-الجماهير" أو بمعنى الاندماج الإقليمي. غير أنه اتضح أن من الصعب تطوير

نظرية عن الاندماج السياسىّ الناجح فى اختلافه عن تمييز الاندماج كوظيفة يمكن أن تؤديها الأحزاب، خاصةً فى نظام الحزب الواحد للحكم. وكان كولمان و روزبيرج قادرين على الذهاب إلى مدى أبعد قليلا من تقرير أنه "فى كل الدول الجديدة فى أفريقيا باستثناء قليل منها [يتمثل] الهيكل الأولى... للتغلب على ما لا يُحصَى ولا يُعدّ من الضغوط المحلية والإثنية فى الحزب السياسىّ القومىّ، الحزب الواحد أو المسيطر الذى يحكم الدولة الآن" (Coleman and Rosberg, 1964, p. 691).

ويستخدم لاپالومبارا LaPalombara وقاينر Weiner فى تصنيفهما للأحزاب فى البلدان النامية جَمْعًا مماثلا بين النظام والأيدولوجيا. ويميّزان أولا بين الأنظمة التنافسية وغير التنافسية وبالتالي بين بُعْدَيْن تختلف معهما الأحزاب ضمن كل نظام. وترتبط الأنظمة التنافسية *competitive systems* ببلدان كبيرة و/أو متشظية إثنياً كالهند، ونيجيريا، وماليزيا، وسرى لانكا. ويترواح بُعْدٌ لنظام كهذا بين "الهيمنى" hegemonic، حيث يسيطر حزب واحد لفترة طويلة، و"التداولى" Turnover، حيث يكون التغيير فى حزب الحكومة متكرر الحدوث. ويشير البُعد الآخر إلى الأحزاب ذاتها أكثر من الأنظمة، ويميّز بين الأحزاب الأيدولوجية والعملية. وينعقد الأمل على أن تكون لهذا النموذج قيمة نظرية بقدر ما "يمكن أن يقول لنا جَمْعٌ محدد بين الهيمنة أو التداول، الأيدولوجية أو العملية، الذى يُؤدبه نموذج حزبىّ، شيئا ما عن الطريقة التى ترتبط بها الأحزاب بالانتمية الاقتصادية والسياسية" (LaPalombara and Weiner, 1966, p. 37). وكان النموذج مفيدا أيضا إذا كان المرء مهتماً بقدرة الأحزاب على إدارة الصراع بصورة فعّالة: "فى

الأنظمة التنافسية تكون الأنظمة الأيديولوجية-الهيمنية والأيديولوجية-التداولية أقل قدرة على أن تكون على مستوى الصراعات (دون تدابير فمعية) من أى من الأنظمة العملية-التداولية أو العملية-الهيمنية" (p. 418). وتتمثل فرضية أخرى يجرى تقديمها فى أن المرجح أن تقوم بأى اندفاع نحو السيطرة الهيمنية أحزاب ذات موقف أيديولوجى قوى.

ومن المرجح أن تكون السيطرة الحزبية فى نظام غير تنافسى *non-competitive system*، بحكم التعريف، هيمنية أكثر منها "تداولية". وتتج أشكال من الجمع بين أنظمة الأحزاب الهيمنية والمتغير الأيديولوجى ثلاثة أنواع من نظام الحرب الواحد. ويتعامل نظام الحزب الواحد السلطوى (كما فى مالى، وغانا، وفيتنام الجنوبية فى ستينيات القرن العشرين) مع المعارضة باعتبارها خطرا على الأهداف الثورية أو القومية. ويتسم نظام الحزب الواحد التعددى بتنظيم حزبي تعددى وأيديولوجيا عملية، كما فى الحزب الثورى المؤسسى فى المكسيك. ويستخدم نظام الحزب الواحد الشمولى الدولة ذاتها كأداة للحزب الذى يتمثل هدفه فى التحويل الاجتماعى والاقتصادى، كما فى الصين، وفيتنام، وكوريا الشمالية.

أنظمة الحزب الواحد

فى بعض الحالات كانت الأنظمة الحزبية فى العالم الثالث تشبه نظائرها الغربية، حيث قَدَّمتُ درجة من الخيار الانتخابى، والمعارضة السياسية الشرعية، والمساءلة أمام المصالح المنسقة تأييدا لها انتخابيا. وكانت أنظمة

حزبية أخرى تشبه المركزية الديمقراطية للاتحاد السوفييتي السابق والكتلة الشرقية. وفي بعض البلدان بقيت السياسات التعددية الأحزاب على حالها تقريبا منذ الاستقلال، كما في الهند. وفي أماكن أخرى ظهرت بصورة متقطعة، كما في نيجيريا. غير أن العالم الثالث أنتج تنويعات مهمة خاصة به، وبصورة ملحوظة أكثر نظام الحزب الواحد في سياق الحكم البرلماني والاقتصاد الرأسمالي، كما في كينيا حتى 1991. وتُتَبَّعُ أنظمة الحزب الواحد في سياق الرأسمالية أن هذا الشكل من الاقتصاد يشترط في كثير من الأحيان نفي الديمقراطية الليبرالية أكثر من ضمانها.

ومع نشأة الدول المستقلة التي كانت مؤسساتها مبنية على النماذج الغربية للحكم كان من المفترض أن الأحزاب ستصير المؤسسات الرئيسية للتعبئة السياسية لمختلف أقسام المجتمع، حيث تقوم بتجميع مختلف المصالح في ائتلافات عملية يمكن أن تشكل أغليات، وتدعم حكومات، وتكفل تناوب الحكومات على مسافات زمنية منتظمة (Kilson, 1963). وفي كثير من الأحيان كان يُنظَرُ إلى هذا التناوب على أنه النقطة الحاسمة لديمقراطية حديثة. وقد شهدت التنمية السياسية في العهدين ما قبل وما بعد الاستعماري نشأة الأحزاب المبنية على الحركات القومية التي قاتلت في سبيل الاستقلال. وحزب المؤتمر الهندي حالة كلاسيكية للتنظيم الذي له تاريخ طويل قبل الاستقلال. وفي بعض المستعمرات ظهرت أكثر من حركة قومية الطابع وتطورت إلى أحزاب، خاصة في أفريقيا حيث مثلت الحركات القومية الطابع في كثير من الأحيان مختلف التجمعات القبلية التي كانت لكل تجمع منها

أفكاره الخاصة بشأن القضاء على الاستعمار. ووجّه هذا من جديد الدعم لتوقع أن يكون هذا هو أصل أنظمة الحكم المتعددة الأحزاب.

وعلى هذا النحو كانت نشأة أنظمة الحزب الواحد للحكم انحرافا واضحا عن توقعات بناء-الداستير عشية الاستقلال. وبالتالي فإنه كان لا مناص من بذل جهد كبير لكشف النقاب عن تفسيرات مقنعة لما كان يُنظر إليه في كثير من الأحيان على أنه انحرافات عن الدرب التتمويّ العاديّ.

أولا، جرى تأكيد أن "هالة الشرعية ذات الطابع القومي" التي حققها تنظيم قوميّ واحد في لحظة الاستقلال كنتيجة للنظر إليه على أنه المنتصر على الإمبريالية قادت إلى تأييد انتخابيّ ساحق (Kilson, 1963, p. 266). وكان مثل هذا الإنجاز يؤخذ على أنه برهان على أن التنظيم كان بوسعه الاستمرار في أن يعكس الحزب السائد ليُجعل من غير القانونيّ على الأحزاب الأخرى أن توجد بحيث تترسّخ دولة الحزب الواحد من الناحية القانونية *de jure* وكذلك من الناحية الفعلية *de facto*. ولا تقوم كل أنظمة الحزب الواحد بحظر الأحزاب الأخرى، غير أنها عندما تفعل هذا كان من الشائع جدا أن تقوم بوضع عقبات غير قانونية في طريق المعارضة المنظمة بصورة فعّالة.

ثانيا، كان يُعتبر أن اتجاه الحزب الواحد يعكس الشكل الأوتوقراطيّ *autocratic* [المُطلق] للحكم الذي كان ميراث الدولة الجديدة من الاستعمار والحكم التقليديّ على السواء. أما التعددية والديمقراطية المتعددة الأحزاب فإنهما غير موروثتين من الماضي. وبالأحرى فإن الأوتوقراطية هي المظهر السائد للنظرية السياسية. وقد شكّلت السلطة الأوتوقراطية للمستعمرين

الراجلين الوضع الذي واجهه الزعماء الحزبيون عند الاستقلال، وكان يتمثل في ثقافة مدعومة، في حالة المجتمعات الأفريقية على الأقل، بعناصر كانت ميّالة سلفا إلى أشكال أكثر سلطوية للحكم (Coleman and Rosberg, 1964). وكانت الديمقراطية المتعددة الأحزاب استيرادًا أكثر غربة من أن توصل البقاء في ثقافة سياسية، وتقاليد، وتواريخ محلية. واجتمعت مذكرات التراث، وما كان ملائما لمجتمع محدّد مع التركة الاستعمارية، مثل جهاز إداري متمركز، وأبوية، وأنظمة انتخابية، لتمنح سيطرة محرّرة من كل قيّد لحزب لم يكن قد كسب بالضرورة تعددية الأصوات. وحيثما كانت التركة مختلفة، وجدت تعددية الأحزاب فرصة أفضل للبقاء (Randall, 1988).

ثالثا، كانت الثقافة السياسية للقيادة المحلية الجديدة نُخبوية *elitist* - كان من المعتقد أن الحكومات تحوز احتكارا للحكمة والشرعية. وحيث إنه لم تكن توجد سوى قلة، إن وجدت، من أيّ منظمات اجتماعية أو سياسية أخرى يمكن أن تتنافس مع تركيز المعرفة المهنية الذي كان قائما داخل الحكومة فإنه كان من الصعب الجدل في هذه الدعوى.

رابعا، كانت ثقافة القيادة *دولوية statist*. وكان يُنظر إلى الدولة على أنها مجدّدة التنمية ووسيطها. وفي كثير من الأحيان كان يجري تصوّر الديمقراطية المتعددة الأحزاب على أنها تُرفّ لا يمكن تحمّله. وكانت المشكلات الهائلة التي واجهت حكومات الدول الجديدة تعنى أن الانقطاعات الماثلة في السعى إلى تحقيق الأهداف العامة كانت تساهلا. غير أن البحث قد فشل في الكشف عن أدلة تدعم بصورة متماسكة الرأي القائل بأن غياب

التنافس الحزبى أفضل لمحصلات السياسات، مثل التنمية الاقتصادية والمساواة الاجتماعية (Sirowy and Inkeles, 1991).

كما أن القيادة كانت قومية النزعة، وكانت تشدّد على الوحدة القومية باعتبارها الغاية الأسمى، وتدين أى إحساس تحت قومى نحو القبيلة، أو الديانة، أو الإقليم، أو مراكز أخرى للارتباط والولاء السياسيين باعتباره مدمراً للانتماء القومى. ولا شك فى أن القادة السياسيين فى الدول الجديدة واجهوا الكثير من الميول الانفصالية. وجعلت الحاجة إلى النظام السياسى نظام الحزب الواحد جذاباً. وقد ناقش بعض العلماء السياسيين الغربيين أنظمة الحزب الواحد باستحسان وكذلك وصفيًا وتحليليًا. ولاحظ هنتنجتون Huntington النجاح النسبى للدول الشيوعية فى توفير نظام سياسى، ناظراً إليه على أنه مستمد من الأولوية الممنوحة "للفعل الواعى للتنظيم السياسى". ذلك أنه يمكن أن يستوعب حزب قوى القوى الاجتماعية التى يُنتجها التحديث والتى كان يمكن فى أحوال أخرى أن تهدد الاستقرار السياسى. ولم يكن بوسع هنتنجتون أن يجد أى نظام مستقرّ متعدد الأحزاب فى أى بلد آخذ فى التحديث. وبدت الأحزاب الواحدة أفضل قدرة على المأسسة (إضفاء طابع المؤسسة) institutionalization وتنظيم الصراع السياسى والتنافس أكثر من الأحزاب فى نظام متعدد الأحزاب.

ويتمثل عامل آخر فى أن المنصب السياسى لا يحدث التخلّى عنه بسهولة، أقلّ من أى شيء فى سياق العالم الثالث. ذلك أن جوائز المنصب السياسى فى سياق التخلف كبيرة إلى حد أنه يجب أن يكون هناك دائماً إغراء بالتلاعب بالسياسة لإقصاء المعارضة المنظمة. ويذهب هذا إلى أبعد من

مجرد الفساد، مهما كانت هذه المشكلة خطيرة. فالمشكلة بالأحرى تتمثل فى أن الدولة، لكونها القاطرة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، شىء يحتاج إلى السيطرة عليه أولئك الذين يطمحون إلى الاستفادة اجتماعيا واقتصاديا من مثل هذه التنمية. ولا يمكن أن تنظر برجوازية ناشئة إلى مصادر أخرى لرأس المال. ويعتمد الإنتاج، والتجارة الخارجية، والتجارة جميعا على رأس المال الموجّه فى قنوات عبّرَ الدولة التى تسيطر أيضا على التراخيص، والقانون الذى يحكم قوة العمل، والوصول إلى التبادل الأجنبى، وتراخيص الاستيراد، وتصاريح التصدير. والدولة منظمة ينبغى أن تستولى عليها أى مجموعة ترغب فى أن تراكم موارد اقتصادية. وتجلب السلطة السياسية والمهن السياسية جوائز ضخمة لا يمكن التخلّى عنها للخصوم بخفة.

وكان من المعتقد أيضا أن الطبيعة غير الطبقيّة لبعض مجتمعات العالم الثالث ألغّت الحاجة إلى أكثر من حزب واحد. وعلى سبيل المثال فإن المجتمع التترانى كان يتألف من عدد من المجموعات الإثنية المتوازنة بالتساوى تقريبا دون أى أشكال رئيسية للانقسام الطبقيّ الاجتماعى والاقتصادى. ولهذا كان من المعتقد أنه أكثر تجانسًا من أن يحتاج إلى أكثر من حزب واحد ليمثّل المصالح بصورة فعّالة.

ولم تنشأ كل الدول الجديدة على أساس إعداد للاستقلال فى قالب دستورى غربى. وكان الإعداد للاستقلال فى الجزائر، والهند الصينية، وأنجولا، وموزمبيق مختلفا فى الواقع. ولعبت الأيديولوجيا الماركسية-اللينينية دورها. ومثل هذه الأيديولوجيا، التى ربما كان أصلها يرجع إلى التعبئة من أجل حرب تحرير، تطابق بين الحزب والدولة والأمة. وأى شىء

خارج الحزب، وبالتأكيد أى شيء يعارضه، يكون خائنا بحكم التعريف. وكان لا بد من أن يكون لتنظيم تم تأسيسه لشنّ الحرب تحت مثل هذا الدافع الأيديولوجي نزوع آلى إلى تكوين القيادة الوحيدة فى سياق السياسة المدنية لفترة ما بعد الحرب.

وقد سهّلت الاتجاهات الديمقراطية ظاهريا داخل بعض الأحزاب الوحيدة قبول حكم الحزب الواحد. وبدا أنه إذا استطاعت بعض الأحزاب دعم صنع القرار الديمقراطى داخل حزب فإن هذا سيكون كافيا لتعويض الافتقار إلى الاختيار بين الأحزاب. وربما كان من الممكن أن تسمح الديمقراطية داخل الحزب بكثير أو قليل من مناقشة البدائل كما فى الديمقراطية فيما بين الأحزاب. وفى كثير من الأحيان كان يجرى الاستشهاد بتزانيا كحالة فى الصميم. وأثناء النظام الحزبى الواحد لتزانيا كان حزبها السياسى الشرعى الواحد، "تشاما تشا مايندوزى" Chama Cha Mapinduzi، منظما بصورة ديمقراطية، حيث كان المؤتمر القومى ينتخب المندوبين إلى المجلس التنفيذى القومى الذى كان بدوره ينتخب اللجنة المركزية. وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية كان الحزب ينتخب مرشحين لكل دائرة انتخابية، أحيانا من عدد كبير من الترشيحات - 85 فى دائرة انتخابية واحدة فى 1990، على سبيل المثال. وكان يجرى الصراع بقوة على المقاعد فى حملة منظمة بعناية. ولم يكن من غير المؤلف لمسئولين، بما فى ذلك وزراء، أن يهزموا.

وبالتالى، كان بعض القادة السياسيين فى العالم الثالث يزعمون، ليس دون مبرر ما، أن الخيارات السياسية التى يقدمها، على سبيل المثال، الديمقراطيون والجمهوريون فى الولايات المتحدة لم تكن أعظم من الخيارات

المتوفرة داخل المنظمات الجماهيرية فى الأحزاب الوحيدة وبين المرشحين الذين ترعاهم تلك الأحزاب فى الانتخابات البرلمانية. وكان بوسع أقسام مختلفة داخل حزب واحد أن تتنافس أيضا على المنصب السياسى.

وأخيرا، فى أعقاب الاستقلال فى دول جديدة كثيرة، أكدت القيادة السياسية أن المجتمع التقليدى له أشكاله الخاصة من صنع القرار الديمقراطى الذى يمكن تكيفه مع الأوضاع المعاصرة دون حاجة إلى أكثر من حزب سياسى واحد. وقد ادعى زعماء مثل الزعيم التنزانى چوليوس نيريرى Julius Nyerere والزعيم السنغالى ليوپولد سنغور Leopold Senghor أن صنع القرار الأفريقى التقليدى كان مبنيا على الإجماع، والوحدة، والمساواتية، وهى ادعاءات ألقى عليها البحث التاريخى بعض الشك (Hodder-Williams, 1984; Riley, 1991). ويُعتقد أن المشاعات القروية الأفريقية قبل-الاستعمارية كان لها "تصور عملت فى سياقها ديمقراطية سياسية أساسية... وربما كان كبار السن القبليون يتخذون القرارات، غير أنها كانت قرارات تعكس الإجماع" (Nurse-Bray, 1983, pp. 97-8). وربما تمثل تفسير أكثر إقناعا للجوء إلى عصر ذهبى قبل-استعمارى فى أنه كان من الضرورى بالنسبة للقادة السياسيين أن يناؤا بأنفسهم عن المؤسسات والقيم المرتبطة بالمستعمرين.

وربما كان القادة السياسيون يجدون أن من المفيد أن يناؤا بأنفسهم عن الصراع والتمييز الإثنى المرتبط بأنظمة كثيرة متعددة الأحزاب فى العالم الثالث. وعلى سبيل المثال، كانت تحكم أوغندا، بين 1986 و 2006، عندما تم إجراء أولى انتخابات متعددة الأحزاب خلال 25 عامًا، حركة المقاومة

القومية National Resistance Mouvement. وكان هذا معروفا على أنه "نظام لاحزبى" non-party system، كان من المسموح به فى ظلّه لأحزاب أخرى أن توجد ولكنّ ألا تتنافس فى انتخابات. وكانت قيادة حركة المقاومة القومية تربط السياسة المتعددة الأحزاب بالإقصاء الإثنى وعدم الاستقرار السياسى. وعن طريق جعل كل المواطنين أعضاء فى الحركة، كان من المأمول إنتاج أفكار عن سياسات يمكن الحكم عليها بصورة موضوعية. وكان توحيد بين ديمقراطية داخل التنظيم وقيود على المنظمات السياسية البديلة قد جعل النظام الأوغندى "دولة حزب هيمنى"، يشغل فيه قادة الحركة كل المناصب السياسية المهمة، أكثر من نظام حزب مسيطر كما تميّز الكثير من التاريخ بعد-الاستعماريّ للمكسيك، وتايوان (Carbone, 2003).

ويظل يبدو تطوير شكل للديمقراطية بديل لشكل ديمقراطية الليبرالية الغربية أكثر طبيعية عندما نذكر أن كثيرا من بلدان العالم الثالث فى فترة ما بعد الاستقلال كانت تفتقر إلى الشرطين الحيويين، واحد اقتصادى وواحد سياسى، سبقا الثورات الليبرالية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى الغرب: توفر المشروع الرأسمالى، والمال، والمهارات؛ وولاء للأمة وليس لجماعة إثنية. ولهذا كان ينبغي توقُّع أنه ستكون هناك "فترة طويلة مؤلمة من تراكم رأس المال والمهارة الإنتاجية... وكان لا مناص من حمل الوعي السياسى والقومى إلى شعب قبل-سياسى pre-political أو قبل-قومى pre-national. ويُعطى هذا قيمة عالية للحركة الجماهيرية ذات القيادة الأيديولوجية القوية" (Macpherson, 1966. p. 27).

وفى الأعوام الأخيرة شجعت المؤثرات العالمية وحركات الدقراطية على قبول السياسات المتعددة الأحزاب. وأضاف مانحو المساعدات التعددية السياسية، و"حسّن التنظيم والإدارة"، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، إلى قائمة شروطهم المرتبطة بمساعدة التنمية الدولية. وعلى سبيل المثال حذر الرئيس الفرنسي ميتران Mitterrand، فى 1990، القادة الأفارقة فى المؤتمر الفرنكو-أفريقى السادس عشر من أن "فرنسا ستربط مساهمتها بالجهود المصممة لكى تقود إلى المزيد من الحرية والديمقراطية". وفى 1991 أعلن الوزير البريطانى للتنمية الخارجية أن سياسة المساعدة البريطانية سوف تشترط على الحكومات المتلقية التحرك نحو التعددية، وسيادة القانون، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان. وأضافت وكالات المساعدة المتعددة الأطراف مثل البنك الدولى إلى الضغوط مطالبة بـ "الحكومة الرشيدة" مقابل المساعدة (Williams and Young, 1994, p. 84).

وانضمّ مثل هذا الضغط فى أول تسعينيات القرن العشرين إلى تأثير التطورات الخطيرة فى أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى على المجموعات السياسية المحلية المطالبة بإصلاحات سياسية، وخاصة القضاء على نظام الحزب الواحد. وبرزت سياسات الأحزاب التنافسية فى عدد من البلدان كنتيجة منطقية لذلك، وعلى وجه الخصوص، فى نيبال، وأنجولا، وغانا، وكوت ديفوار، وزامبيا. غير أن المقاومة ضد التعددية الحزبية كانت قوية. ويتواصل الدفاع عن دولة الحزب الواحد بإشارة إلى خطر الشقاق الحزبى القبلى (زيمبابوى)، والحاجة إلى التركيز على التنمية الاقتصادية (تنزانيا)،

والافتقار إلى الاستعداد للديمقراطية بين الشعب (كينيا). وفي أماكن أخرى يبقى الحزب الوحيد السابق في السلطة بفضل التلاعب بالاقتراع. وقد استمرت حكومات بعض أنظمة الحزب الواحد السابقة في السلطة عن طريق أى وسائل ضرورية مهما كانت في أعقاب إدخال الانتخابات التنافسية. وتمّ الفوز بأول انتخابات متعددة الأحزاب في أوغندا خلال 25 عاما عن طريق الرئيس الحالي [الذي كان يشغل هذا المنصب آنذاك] رغم أن المراقبين الدوليين أعلنوا أنها معيبة. واستمر حزب زانو- الجبهة الوطنية ZANU-PF في زيمبابوي في السلطة بإلقاء كل نوع من انعقبات في طريق معارضة حركة التغيير الديمقراطي Movement for Democratic Change (MDC)، وكانت تتراوح بين التدخل في القضاء ووسائل الإعلام، عبر التلاعب بالاقتراع، وبين الإرهاب العنيف لمن يشتبه في أنهم من أنصار المعارضة. وقد أدّى الإحجام عن إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية في 2008، وقرار إجراء جولة حاسمة للانتخابات دون إثبات أن هذا ضروري، إلى إطلاق العنان لعصابات من الأنصار المسلحين لحزب زانو- الجبهة الوطنية المُصرِّين على "معاينة" أنصار المعارضة، وكان من الممكن التعرف على كثير منهم؛ لأنه جرى انتهاك الاقتراع السري، بالهجمات البدنية، والتعذيب، وإحراق الممتلكات، والقتل. ووصل الإرهاب العنيف لأنصار المعارضة إلى حدّ أن مرشح المعارضة للرئاسة في 2008 انسحب من الجولة الثانية في محاولة لحقن الدماء.

زوال الحكومة الحزبية

تمثل اتجاه يندر بصورة أكبر في خطر انهيار السياسات البرلمانية والحزبية بصورة كلية تحت تأثير الأزمات السياسية. وفي كثير من الأحيان أفسحت الأنظمة الحزبية المجال للحكم العسكري. ويبدو أن كلا من أنظمة الحزب الواحد والأنظمة المتعددة الأحزاب قد فشلت على حدٍ سواء في تحقيق الاستقرار السياسي الذي كانت قادرة على تأمينه. ومن الصعب العثور على أى نموذج في انحطاط الأنظمة الحزبية. وفي بعض الأحيان واصلت أنظمة الحزب الواحد البقاء، كما في كينيا أو تنزانيا، في حين أذعن أنظمة أخرى للانقلابات العسكرية، كما في غانا. وفي بعض الأحيان واصلت أنظمة متعددة الأحزاب البقاء خاصة في الهند، غير أنها لم تستمر في أماكن أخرى (على سبيل المثال في باكستان أو نيجيريا). وبين 1960 و 1969 تعرّضت عشر دول من بين 15 دولة متعددة الأحزاب في أفريقيا للتدخل العسكري. ومن أصل 20 دولة من دول الحزب الواحد، شهدت 11 دولة *انقلابات*.

ومن المدهش أن بعض المعلقين بدأوا يشطبون على الأنظمة الحزبية بوجه عام على أنها فشل كلي. وينعكس هذا في التقليل العام من الأهمية السياسية لأحزاب العالم الثالث (انظر Randall, 1988). غير أنه في بعض البلدان بقى الحكم الحزبي وقتاً طويلاً جداً. والآن صار استمرار بعض أنظمة العالم الثالث الحزبية أكبر من أوروبا الشرقية. ولا يوجد نقص في أمثلة البلدان ذات التواريخ الطويلة من الحكم الحزبي. وهناك أيضاً أمثلة على كون

القوات المسلحة مفيدة كأداة في إرجاع الأحزاب، وإن كان هذا لإضفاء الشرعية على دور القوات المسلحة في السياسة.

ولا توجد أي تفسيرات واضحة لاستمرار الحكم الحزبي. والحقيقة أن النمو الاقتصادي، الذي ربما كان من المتوقع أن يزيد الرخاء وبالتالي إحساسا بالإشباع مع النظام، لا يكفل بقاء الأنظمة الحزبية، رغم أن البنك الدولي أوضح في 1989 أن البلدان الأفريقية التي حققت إنجازات اقتصادية قياسية (بوتسوانا وموريشيوس) كانت تتمتع بديمقراطيات برلمانية. وكان يُنظر إلى تأييد هذا الاستنتاج على أنه تقدمه جامبيا التي كانت تتمتع بالديمقراطية المتعددة الأحزاب منذ الاستقلال في 1965 رغم نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لا يتجاوز 240 دولار أمريكي ومتوسط العمر المتوقع عند الولادة لا يتجاوز 43 عاما في 1989 (Riley, 1991) ولكن التي خضعت للقوات المسلحة في 1994.

ويمكن أن نفترض كبديل أن الهيكل الاجتماعي ربما قدّم تفسيراً يتمثل في أنه يبدو أن الانقسام المبني على الطبقة يوفر أساساً للسياسات التنافسية أكثر من الانقسامات الرأسية المبنية على العرق، أو اللغة، أو الدين. ومن ناحية أخرى فإن عوامل اجتماعية مثل المؤشرات الطبقيّة ومؤشرات أخرى ترتبط بها للانقسام الطبقيّ مثل الحضرنّة ومعرفة القراءة والكتابة لا يبدو أنها مرتبطة بصورة منهجية بنماذج السياسات الحزبية (Randall, 1988).

وتفسير استقرار نظام للحزب الواحد أصعب من تفسير التنوعات بين الأنظمة. وتشمل تفسيرات الأخيرة ميراث الاستعمار، والوقت الذي على

الأحزاب أن تستغرقه لتترسخ وتصير وطيدة (الهند وجامايكا كمثالين لبلدان تتمتع فيها الأحزاب بتاريخ طويل)، وما إذا كان قد جرى الظفر بالاستقلال عن طريق الحرب أو التفاوض، حيث تقود الطريقة الأولى إلى إنشاء "الحزب-الجيش" للتحرك الوطني مثل جبهة التحرير الوطني في الجزائر التي وجدت صعوبة كبيرة في تحويل نفسها إلى حركة سياسية مدنية بعد الانسحاب الفرنسي.

الأنظمة الحزبية والدقراطية

من الجلي من الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية أن أهميتها لعملية الدقراطية هائلة. ويتوقف نجاح الدقراطية جزئياً على وجود أحزاب مؤسسية وأنظمة حكم حزبية. ويُنظر، على نطاق واسع، إلى توطيد الديمقراطية على أنه مشروط بمأسسة التنافس الانتخابي المنتظم بين أحزاب يمكن أن تتكيف مع قواعد دستورية جديدة. وكانت الأحزاب حاسمة لمعارضة الحكم السلطوي، عندما كانت تتسم بصفة رئيسية بالسمات المميزة للحركات الاجتماعية (على سبيل المثال، المؤتمر الوطني الأفريقي قبل حكم الأغلبية في جنوب أفريقيا). وتحتاج مثل هذه الحركات الاجتماعية إلى "مأسسة" نفسها استعداداً لإقامة تنافس حزبي (Ware, 1996).

وقد قام بتطوير مفهوم "مأسسة" institutionalization النظام الحزبي مينويرنج وسكالي (Mainwaring and Scully (1995) باستعمال البيانات

الأمريكية اللاتينية للمقارنة بين الآفاق أمام توطيد الديمقراطية في مختلف البلدان. وكانت "المأسسة" تُعتبر قائمة عندما:

* تكون قواعد منافسة الأحزاب الحاكمة مرعية عموماً، ومفهومة على نطاق واسع ومتوقعة بثقة؛ و

* يوجد استقرار في عدد الأحزاب المتنافسة على الحكم؛ و

* تكون الأحزاب متجذرة بقوة في المجتمع، بحيث تؤثر في التفضيلات السياسية، وتجذب التأييد الانتخابي المستقر، وتثبت استمرارية الشروط الأيديولوجية؛ و

* تُقرُّ النُخب السياسية بشرعية المنافسة الانتخابية باعتبارها الطريق إلى الحكم؛ و

* توجد النُخب السياسية بصورة مستقلة عن القادة ذوي النفوذ، بمنظمات قومية النطاق وذات موارد جيدة، وإجراءات بالغة الرسوخ للتجديد للمناصب الحزبية.

وكلما تميزت الأنظمة الحزبية بهذه الخصائص كانت أكثر مأسسة - وكلما قلَّت هذه الخصائص، كان النظام "مبتدئاً" [inchoate أي: ناقصاً وغير ناضج] بصورة أكبر.

وتدعم الدقّرة الأمريكية اللاتينية فرضية أن النظام المُأسس يشجع على الاعتدال، وبناء الائتلافات، والحلول الوسط، على حين أن الأنظمة "المبتدئة" تُعرض الديمقراطية لأخطار عدم القدرة على التنبؤ، والتعقيد، وضعف السلطات التشريعية، والطابع الشخصي، وهشاشة الشرعية. وتعنى الأنظمة الحزبية المُأسسة أن المنظمين الحزبيين لهم مصلحة ثابتة في

المنافسة الحزبية ويجعل الانضباط الحزبيّ الحكومة فعّالة. ويدعم المواطنون الأحزاب أكثر من الديماجوجيين (الغوغائيين). ويكون السعى إلى تحقيق المصالح من خلال الانتخابات حيث تجرى المقارنة بين السياسات والبرامج وتقييمها. وتجرى تسوية وحلّ الصراعات بسهولة أكبر. وتكون المنافسة الحزبية مقيدة بالعمليات الديمقراطية وتكون المساءلة السياسية فعّالة. ويكون من الممكن توجيه المشاركة في قنوات التعبير عن الموافقة (Mainwaring and Scully, 1995).

ومع أن نظاما حزبيا مُمأسسا قد لا يكون شرطا كافيا لتوطيد الديمقراطية فسيبدو أنه شرط ضروري. على أن الأنظمة الحزبية في البلدان الأقفر تميل، في "الموجة الثالثة" للديمقراطية، إلى أن تكون مبتدئة [غير ناضجة]. وبالتالي فإن ديمقراطياتها تكون مطبوعة بطابع الشخصية، وضعف المساءلة، والتقلّب الانتخابي، والشك، وكذلك - وهذا ما هو أكثر أهمية لتوطيد الديمقراطية - تدنّي الشرعية الممنوحة لكل من الأحزاب والأنظمة الحزبية (Mainwaring, 1998). وعندما قام كوينزي Kuenzi و لامبرايت Lambright بمدّ تحليل نتائج مأسسة الأنظمة الحزبية إلى أفريقيا، وجدوا اختلافا واسعا في مستوى المأسسة، ولكن مع سقوط أغلب البلدان في الفئة "المبتدئة". ووجدوا أيضا الدلائل على وجود دائرة حميدة: النظام الحزبيّ المُمأسس "شرط ضروري للحكومة الديمقراطية"، غير أنه كلما كانت الخبرة التي يمتلكها بلد من الديمقراطية أكثر كان مستوى مأسسة النظام الحزبيّ أعلى (Kuenzi and Lambright, 2001, p. 463).

والولاء الحزبي ضروري لمأسسة الحزب واستقراره. غير أن مثل هذه الارتباطات تضعفها حاليا وسائل الإعلام الجماهيرية والمصالح المنظمة في الديمقراطيات الجديدة وكذلك في الديمقراطية الراسخة. وهذا "الانفصاض/عدم المشاركة/المقاطعة" dealignment أكدته دراسة مقارنة للنظم الانتخابية أُجريت في 2003. وقد تم إدراج ستة فقط من بلدان العالم الثالث ضمن البلدان التي جرى بحثها، ولهذا فإنه ينبغي أن تُعامل النتائج بحذر من جانب أولئك المهتمين بمأسسة الأحزاب في البلدان النامية. غير أن أهم نتيجة للبحث تمثلت في أنه كلما زادت فرص المشاركة في انتخابات ديمقراطية، فإن من المحتمل أن تصبح الارتباطات الحزبية أقوى (Dalton and Weldon, 2007). ومن المهم أن نضيف أن التحزب يجب ربطه بالأحزاب التي تقبل الانتخابات التنافسية الحرة والنزيهة كوسيلة لتشكيل الحكومات.

غير أنه توجد تنمية سياسية يمكن أن تعمل ضد مثل هذا التيار. ففي الديمقراطيات الجديدة ضارت الارتباطات الحزبية ذات أهمية متضائلة بالنسبة للنخب السياسية التي يمكن أن تُعَبَّى الدعم الانتخابي عبر وسائل الإعلام الجماهيرية. وتوجد حوافز للنخب السياسية اليوم على بناء ولاءات ومنظمات حزبية قوية أقل مما في الديمقراطيات المبكرة، عندما كانت النخب معتمدة على الأحزاب للفوز في الانتخابات. وفي الديمقراطية الأقدم، خلقت الأحزاب مواطنين جُددًا عن طريق توسيع حق الاقتراع والانتساب إلى مصالح منظمة مثل النقابات العمالية، على حين أنه في ديمقراطيات أحدث كانت الأحزاب أقل أساسية في النضال لتوسيع المواطنة، ولم تكن لها مطلقا

الوظائف الاجتماعية البعيدة المدى، كما أنها لم تشجّع الهويات القوية كما كانت تفعل في الديمقراطيات المبكرة" (Mainwaring and Zoco, 2007, p. 166). كما تنشأ التقلبات الانتخابية (بالقياس بدوران التأييد من حزب إلى أحزاب أخرى من انتخاب إلى التالي)، الأمر الذي له مقتضيات مزعجة للاستقرار الديمقراطي إذا كان الارتباط الحزبي ضرورياً لمأسسة الحزب. وركزت مناظرة أخرى عن الأنظمة الحزبية والدقراطية على عدد الأحزاب في النظام، حيث قارنت استقرار منافسة حزبين بمنافسة نظام متعدد الأحزاب. ومن المعتقد أن النظام المتعدد الأحزاب أقل استقراراً. وقد تنبأ هنتجنتون، على سبيل المثال، بأنه في الأجل الطويل كان من المحتمل أن تنتج أنظمة الحزب المسيطر استقراراً سياسياً أكثر من أنظمة الحزب الواحد أو الأنظمة المتعددة الأحزاب لأنها توفر شكلاً من المنافسة الحزبية أكثر فعالية في استيعاب مجموعات جديدة في النظام السياسي. وتجد الأحزاب الواحدة أن من الصعب دمج المصالح الاجتماعية والاقتصادية الجديدة التي يخلقها التحديث دون إكراه وبالتالي دون عدم استقرار. وفي النظام الحزبي المتعدد الأحزاب، لا يمكن القيام باستيعاب قوى اجتماعية جديدة في السياسات إلا عن طريق زيادة عدد الأحزاب: "نظام الحزبين... يُمأسس ويلطف بفاعلية قصوى الاستقطاب الذي يحدث تنمية السياسات الحزبية في المحل الأول" (Huntington, 1968, p. 432).

غير أنه يمكن لتفضيل لنظام الحزبين أن يعكس ببساطة التحيزات الأوروبية والأنجلو أمريكية، وخطا لعدم الاستقرار الحكومي بعدم استقرار النظام، وافترضاً بأن السياسات الحزبية يسيطر عليها بُعد يساري-يميني

واحد، على حين أنه في بلدان العالم الثالث تجرى إضافة أبعاد أخرى للصراع، مثل الإثنية والديانة. وتوفّر تعددية الأحزاب تمثيل كل المصالح، حيث تشجّع المشاركة السياسية القانونية وتقلل حوافز الانخراط في العنف السياسى. وتبقى هذه المناظرة غير محسومة، مع أن دراسة مقارنة لدقراطية العالم الثالث وجدت فقط دعماً "ضعيفاً ومتشظياً" لفرضية أن توطيد الديمقراطية كان أكثر احتمالاً في ظل نظام متعدد الأحزاب منه في ظل نظام حزبيّن" (Power and Gasiorowski. 1997)؛ انظر أيضاً (Lijphart, 1984). وهذا مشجّع نظراً إلى ميل البلدان الناشئة من السلطوية إلى إنتاج تعددية للأحزاب السياسية. وعلى سبيل المثال، فإن الدولة الصغيرة، تيمور الشرقية، التي لا يزيد سكانها عن 850 000 نسمة أنزلت إلى المعتك ما لا يقل عن 13 حزبا سياسيا لخوض الانتخابات الأولى لمجلس يضم 88 مقعداً في أعقاب الانفصال عن إندونيسيا.

بقاء الأحزاب كمنظمات

رأينا أن عنصراً في مأسسة الأنظمة للحكم يتمثل في قوة الأحزاب كمنظمات. والأحزاب القوية قابلة للتكيف (مثلاً، في الانتقال من المعارضة إلى الحكم)، ومعقدة، ومستقلة (مثلاً، عن المصالح الاجتماعية-الاقتصادية الضيقة)، ومتماسكة (Dix, 1992). وبالمقارنة بين كوريا، وتايوان، و12 من بلدان أمريكا اللاتينية، وجد ستوكتون Stockton أن الديمقراطية تحتاج إلى أحزاب قوية بالإضافة إلى أنظمة حزبية مأسسة (Stockton, 2001).

وبالتالى صار تعزيز السمات المميزة التنظيمية للأحزاب موضوعا للاهتمام العلمى. وهذه مهمة صعبة؛ لأن من الصعب أن نعرف ما إذا كان شيء ما يفعله حزب لتنظيمه الداخلى حاسما لوجوده الطويل الأجل.

وقد أفضى تحليل الأحزاب فى غرب أفريقيا الناطق بالفرنسية فى أوائل ستينيات القرن العشرين إلى تمييز بين أحزاب "جماهيرية" "mass" parties وأحزاب "خُمة" (زعماء) "patron" parties. وكان هذا مَبْنِيًا على الاختلافات فى الهيكل التنظيمى (خاصةً على المستوى المحلى)، وحجم العضوية (ويشمل تركيبه الاجتماعى)، والموارد المالية، والوظائف، ومناهج ونماذج السلطة. وكانت كل تلك العوامل التنظيمية تعكس الطريقة التى ارتبط بها القادة الحزبيون بباقى السكان. وسَعَتْ أحزاب جماهيرية، مثل الأحزاب الديمقراطية فى كوت ديفوار أو غينيا، أو الاتحاد السودانى Union Soudanaise، إلى تلاحُم كل الأفراد، على حين أن أحزاب خُمة مثل الاتحاد النيجيرى Union Nigerienne فى النيجر "أنهتْ فى العادة هيكلها ببساطة بتلاحُم الأعيان والخُمة ذوى النفوذ". وكانت أحزاب الخُمة ضعيفة التنظيم، وغير منضبطة، وبمشاركة عضوية مباشرة ضئيلة. وكان الزعماء المحليون يُعْتَمَد عليهم للوصول إلى المجتمع المحلى. وكان الفرد مهماً بالنسبة لأحزاب الخُمة "بقدر ما كان يحدث أن يتم إدراجه فى الاقتراع، وكانت تُمدّ بالمرشحين للانتخابات وحدّ أدنى من الآلية اللازمة لجلب الصوت إلى صناديق الاقتراع" (Morgenthau, 1964, pp. 336-41). وعلى النقيض، كانت لأحزاب الجماهيرية منظمات واسعة، وكانت تؤدّى وظيفة "الدمج الاجتماعى" من خلال عضويتها الجماهيرية، وكانت مهمة بكل جوانب حياة

أعضائها، وليس بمجرد اختياراتهم التصويتية. وعلى هذا النحو اقتضت القوة التنظيمية عضوية جماهيرية. وكانت الأحزاب تصير أقوى كلما استطاعت أن تُؤسس الدعم الجماهيري وتطور منظمة معقدة مرتبطة بهيئات اجتماعية-اقتصادية مثل النقابات العمالية.

وفى وقت ما كان تأمين البقاء يحتاج إلى جهاز داخلي معقد لتعبئة المجتمع، والتغلغل فيه عبر عضوية جماهيرية تتخرط فى منظمة محلية وكذلك مركزية. وكان بمستطاع الأحزاب أن تخلق إحساسا بالشرعية القومية وأن تصير أدوات ناجحة للتجنيد السياسى. وقد بقيت الأحزاب لأنها كانت تملك قاعدة شعبية ثابتة. وحيثما فشلت أحزاب فى خلق آلية لنقل المصالح، والآراء، والحاجات إلى أعلى إلى النخبة صانعة القرار، وخلقت فقط قنوات اتصال وإكراه إلى أسفل من القيادة إلى الجماهير، فقد عانت صعوبة البقاء. وكان لمنظمة محلية أهمية تتجاوز الهيكل التنظيمى وتشمل مقاربة كاملة لإدارة المجتمع والاقتصاد بالإضافة إلى التربية السياسية، والتلقين، والتوجيه. وقد بقى الإخوان المسلمون فى البيئة المعادية المتمثلة فى السياسة المصرية بفضل تنظيم فعال على مستوى القاعدة الشعبية التى تصل إلى 750000 عضو على الأقل يدفع كل عضو منهم لمالية الحزب اشتراكا بنسبة 7 فى المائة من دخله.

ومع أن تطوير أيديولوجيا وتوصيلها حاسمان لخلق إحساس بالشرعية، تدل التيارات الجديدة على تبدل مهم فى العلاقة بين القيادات الحزبية وعضويتها الجماهيرية. ففى أمريكا اللاتينية، تغير التنظيم الحزبى من حيث العلاقات مع الهيئات الفرعية. وصارت هذه الأخيرة أقل أهمية

للتعبئة والدعم المالى من وسائل الإعلام والتمويل الخارجى. وفى الهند، أيضا، يملك [حزب] المؤتمر هيكلا تنظيميا مُحكَمًا ليس فقط على مستوى القواعد الشعبية، بل أيضا على مستويات الدولة، والأقاليم، والمناطق، مع مستوى عالٍ من الديمقراطية الداخلية. ومن ناحية أخرى، كما فى أمريكا اللاتينية، جرى إهمال التنظيم الحزبى والنشاط السياسى للقواعد الشعبية لصالح "اعتماد متزايد على وسائل الإعلام الإلكترونية، والإعلان، والحملات الكاسحة" (Sridharan and Varshney, 2001. p. 221). ولا أعنى بهذا أن التنظيم القاعدى الشعبى يمكن التخلّى عنه بأمان. وتبيّن التجربة الأمريكية اللاتينية "أن الأحزاب الناجحة انتخابيا كلها تقريبا... تعلمت أن تغرس الروابط النفعية عند القاعدة الشعبية" (Coppedge, 2001. p. 176).

كذلك فإن البقاء التنظيمى يعتمد على جعل القيادة الحزبية ممثلة لدائرة عريضة من المصالح (Randall, 1988). وعلى سبيل المثال، فإن حزب الاستقلال الوطنى الموحد فى زامبيا كان ناجحا فى جعل القيادة الحزبية ممثلة لدائرة واسعة من النخب الاجتماعية. كما ينبغى أن توجد عضوية متوازنة. وعلى هذا فإن الناشطين الذين يدعمون المنظمة من خلال حملات زيادة العضوية، وجمع الأموال، واختيار المرشحين، وتعبئة الناخبين، والنقاش الحزبى، ينبغى أن يتوازنوا مع الخبراء المحترفين فى مختلف مجالات السياسة. كما يجب أن يوجد توازن بين الأعضاء الاسمين والنشطاء الحزبيين، وبين القيادة الجماعية collegial leadership والاستعداد لفصل القادة الذين لا يكونون متصلين بالأعضاء والناخبين. كما يجب تحقيق توازن بين مبدأ العضوية المفتوحة لكل من يؤيد المثل العليا للحزب وأهدافه، وقاعدة

القبول المقيد، إما لتفادي سيطرة مصالح يمكن أن تضيق الجاذبية الانتخابية للحزب، أو لتأمين العمل الفعال في الحكومة والمعارضة (Graham, 1993). وهناك أيضا حاجة القادة الذين يطابقون بين أنفسهم وبين الحزب أكثر مما يستخدمونه كوسيلة للحكم في أى مكان مثلما فى البيروقراطية الحكومية (Huntington, 1968). ويشير هنتنجتون هنا إلى خسارة الأحزاب السياسية عندما ينسحب شخص نادر الموهبة إلى ولاءات أخرى. وهو لا ينكر أن الأحزاب يجب أن تسعى إلى الحكم لقادتها عندما يتنافسون على المراكز فى السلطات التشريعية، والسلطات التنفيذية، وجوانب أخرى للدولة التى يجرى توظيف العاملين بها عن طريق المنافسة الانتخابية.

كذلك فإن قوة التنظيم الحزبى تعتمد على التماسك - فى الموقف الأيديولوجى، والانضباط (بين الأعضاء وممثلين منتخبين)، ونماذج التنظيم الداخلى، وقواعد التعاقب على القيادة، ومناهج التعبئة الجماهيرية. وكانت نقطة ضعف الكومينتانج (Kuomintang (KMT فى تايوان تتمثل فى الافتقار إلى طريقة روتينية لتنظيم التعاقب على القيادة، وتحقيق تلاحم الحزب غير الحصين أثناء أى تغيير فى القيادة. وقد صار الإصلاح التنظيمى حتمياً عندما هزم الحزب فى 2000 على يد الحزب الديمقراطى التقدمى، خاصة الإجراءات الجديدة لانتخاب رئيس الحزب واللجنة المركزية، حيث ترك الحزب قويا رغم خسارته للحكم (والوصول إلى الرعاية) والانتقال إلى الديمقراطية المتعددة الأحزاب (Chu, 2001).

وتشير الأنظمة الحزبية المنقلبة لأمريكا اللاتينية، التى فازت فيها نسبة نقل عن 20 فى المائة من أصل 1200 حزب تنافست فى انتخابات

القرن العشرين في أكثر من انتخاب، إلى تفسير آخر لبقاء الأحزاب: التكتيف مع البنية السياسية. وقد يكون بقاء الأحزاب وظيفية من وظائف "الدارونية السياسية" عندما يتضح أن قابلية التكتيف مع التغيرات في البيئة (الحضرنة، تزايد الجريمة، تغير النظام، التضخم، تعاضم اللامساواة، التدهور الاقتصادي، التحرير الاقتصادي وهكذا إلخ.) مستحيلة للكل [لكل الأحزاب] باستثناء الأصلح. والأحزاب التي تبقى هي تلك التي تتغلب على الضغوط الاقتصادية، وتقدم بدائل تنظيمية لتلك التي فشلت، على سبيل المثال: الانضباط الحزبي القوي لحزب العمال البرازيلي على النقيض من الفوضى داخل حزب الحركة الديمقراطية البرازيلية Partido de Movimento Democratico Brasileiro. ويبدو أن قوة اندماج ذوات الناخبين في الحزب تمثل متغيراً حاسماً آخر في هذا التفسير لبقاء الحزب (Coppedge, 2001).

كذلك فإن الاستقلال عن "الشخصيات المؤسسة" مطلوب، بالإضافة إلى موارد مالية وبشرية كبيرة، منها العاملون المحترفون (Mainwaring, 2001; Stockton, 1998). كما أن الاستقلال التمويلي والمؤسسي، الذي يشمل تحرير الحزب من سيطرة البيروقراطية المدنية أو العسكرية، سمات تنظيمية مهمة (Randall, 1988). ويجب أن نلاحظ أن حزب المؤتمر الهندي، الذي يتصف بتسلل بيروقراطي كبير، يبدو الاستثناء على هذا.

وفي البلدان الفقيرة، توجد موارد قليلة لدعم الأحزاب السياسية، عدا ما يمكن الحصول عليه من المنصب العام. وبالتالي فإن الدعم الأجنبي يمكن أن يكون ضرورياً لبقاء حزب جديد، خاصة إذا كانت قاعدته الانتخابية الطبيعية بين الفقراء. وعلى سبيل المثال، يعتمد الحزب الديمقراطي

الأوغندي Ugandan Democratic Party فى بقائه على الدعم الخارجى [من وراء البحار] الذى يتلقاه عن طريق منظمة غير حكومية، مؤسسة التنمية الأفريقية the Foundation for African Development، التى تمولها مؤسسة كونراد أديناور الألمانية the German Konrad Adenauer Foundation.

الانقسامية والمحسوبية

اعتمدت قوة التنظيم الحزبى فى العالم الثالث، فى كثير من الأحيان، على توزيع المحسوبية وتخصيص موارد ومراكز الدولة داخل القوات المسلحة والبيروقراطية. ويمكن أن يكون توزيع الجوائز على الأنصار والأتباع على أساس شخصى حاسما لبقاء حزب سياسى.

وتمثل المحسوبية شكلا منطقيا للسلوك لأشخاص تحت شروط اللامساواة عندما تحتاج الأحزاب لدعم الزمّر الإقليمية، والإثنية، والشخصية (Clapham, 1982). ويحدد آيزينشتات Eisenstadt ورونيجر Roniger تسع "سمات تحليلية أساسية مميزة" للتفاعلات والتبادلات الاجتماعية التى تنطوى عليها علاقات الحامى-التابع patron-client relations:

- * تخصيصية particularistic ومنتشرة؛ و
- * الموارد متبادلة، اقتصادية وسياسية على السواء (الدعم، الأصوات، الحماية، التضامن)؛ و
- * الموارد متبادلة ك "حزمة"، وليس بصورة منفصلة؛ و
- * العلاقة غير مشروطة بقوة وطويلة الأجل؛ و

- * يوجد قَدْر متغيّر من التضامن فى العلاقة؛ و
- * مبنية على أسس غير رسمية وليست قانونية بالضرورة؛ و
- * علاقات الحامى-التابع يتمّ الدخول فيها طواعية؛ و
- * الطابع الرأسى لعلاقات الحامى-التابع يُقوّض التضامانات الأفقية، خاصةً للأتباع؛ و
- * العلاقة مبنية على لامساواة قوية واختلاف القوة (Eisenstadt and (Roniger, 1981, pp. 276-7).

والواقع أن التغيرات السياسية والاقتصادية، وبالأخص تنمية الدولة وانتشار الرأسمالية قد غيّرت بصورة جوهرية طابع المحسوبية. وتتخذ علاقات الحامى-التابع بصورة متزايدة شكل السمسرة والوساطة بين الأتباع فى صفقاتهم مع الدولة والسوق (Powell, 1970; Lemarchand, 1981; Kurer, 1997).

وصارت المحسوبية مكونًا أساسيًا من مكونات العملية الانتخابية فى كثير من بلدان العالم الثالث. والأحزاب السياسية مجبرة على التجنيد من بين الحماة والسماسرة المحليين من أجل تأمين الدعم السياسى لأتباعهم. ولهذا فإن الصلات بين القادة والأنصار فى الزُمر الحزبية تغدو ذات طابع شخصى للغاية. وتسعى مصالح خاصة إلى تحقيق أهدافها من خلال مثل هذه الصلات مع السلطات السياسية. ويعرض قادة الأحزاب الدعم والحماية لأولئك الذين يقبلون قيادتهم. والتطابق مع قائد يتجاوز المصالح المتصارعة، إلى حدّ أن على قادة الزُمر أن يتوسطوا بين المجموعات التى تدعمهم. وفى الهند، على سبيل المثال، كان على الأحزاب السياسية، وبصورة خاصة [حزب] المؤتمر،

دُمج أنواع كثيرة من الولاءات - تلك القائمة على الطبقة المغلقة، وعلاقات صاحب العقار-المستأجر، واللغة، والقبيلة، والديانة.

غير أنه داخل الأحزاب يجرى التعبير فى كثير من الأحيان عن مصالح مختلفة عبّرَ الانقسامية التى يمكن أن تكون لها نتائج منطقية متغيرة للغاية على استمرار الأحزاب السياسية. وتشير الانقسامية إلى المظهر غير الرسمى للتنظيم الحزبى. إنها نتيجة منطقية لا يمكن تفاديها للتحالفات والائتلافات بين القادة والأنصار ليس لها أساس أيديولوجى غير أنها مصممة لتأمين الدعم الانتخابى. وتقوم العلاقات بين قادة الزمّر وأنصارهم على مجموعة من الشروط الاجتماعية والاقتصادية، مثل أنظمة الحيازة ذات الطابع الإقطاعى (عندما يمكن أن يكفل مالك الأرض الدعم الانتخابى للمستأجرين بسبب تبعيتهم الاقتصادية)، والولاءات الثقافية، والالتزامات التقليدية الأخرى. وكبديل يمكن أن تكون الصلة الانقسامية قائمة على أساس قبلى، أو لغوى، أو طبقي مغلق.

وتقود الانقسامية إلى شكل متنظّ للسياسات الحزبية. والهيكل الداخلية للزمّر متشابهة كثيرا جدا والعلاقات السياسية داخلها تكون دائما صفقاتية، وذرائعية، وتابعة. ويجرى حفز الانقسامية بالجوائز التى تكون متاحة لأولئك الذين فى الحكم السياسى. وتكون المصالح والصراعات الطبقيّة مغفلة بالمصلحة المشتركة للحامى والتابع. ويكون الصراع الانقسامى حول الحصول على أساس أعرض للأنصار، وهكذا فإن محصلة الصراع لا تغيّر الهيكل الاجتماعى.

وإذا فشل قائد في التوسط بنجاح بين مختلف المصالح الاقتصادية، فإن زمرته يمكن أن تنقسم. وإذا جرى الانقسام على طول الحزب فإن الصراع الانقساميّ يمكن أن يقود إلى تكوين حزب جديد. فالصراعات بين الأقسام ليست أيديولوجية. إنها صراعات على الموارد، على النفوذ عند نقاط رئيسية في هيكل صنع قرارات الحزب والحكومة، وعلى القدرة على كسب ما يكفي من الأنصار للفوز بالحكم بحيث يمكن توسيع الحماية وزيادة حجم وقوة الزمرة. ويؤدي النجاح إلى النجاح في نظام للحماية. ويمكن أن يكون من المتوقع أن يستعمل الزعماء الذين يفوزون بالحكم قدراتهم على الحماية لتوسيع زمرتهم، مجتذبين آخرين إلى مجال نفوذهم. ويمكن أن يسعى الزعماء عندئذ للوصول إلى مناصب أعلى، وحماية أكبر، وتوسيع الأنصار. وتنتج السياسات الانقسامية داخل الأحزاب وعلاقات الحامى-التابع صورة مميزة لأحزاب العالم الثالث.

وعلى هذا فإنه يكون على حزب ناجح أن يحتوى القوى الطاردة المركزية وأن يناضل ضد عوامل تشجيع الانقسامية وتقوّض وحدة الأحزاب، مثل الطبقة المغلقة والطائفية في الهند. وقد فشل حزب جاناتا Janata Party في الهند في تنمية تنظيم متماسك بسبب صراع الطبقات المغلقة والتقسيمات الجغرافية والثقافية بين أفراد نفس الطبقة المغلقة (ومن المفارقات أن هذا يحدث في حزب يتمثل هدفه في الإصلاح المساواتى لنظام الطبقات المغلقة) (Bjorkman and Mathur, 1996; Sridharan an Varshney, 2001). ويتمثل عامل آخر كهذا في النظام الانتخابى، مثل الحالة التى تمثلها أروجواى (Morgenstern, 2001). ومن المرجح أن المحسوبة لا تنقص أهميتها إلا

عندما تتكون الأحزاب على أسس أيديولوجية، مُعَيَّنَةُ الدعم السياسي على أساس الصلات الأفقية أكثر من الرأسية (مثلاً، الطبقة أكثر من القرابة). كما يجرى الحد من أهمية المحسوبية في السياسات عن طريق التخصيص البيروقراطي للخدمات العامة على أساس المحسوبيات القانونية. كذلك فإن تنمية ثقافة سياسية ذات طابع شامل، ومؤسسات مجتمع مدني يمكن من خلالها أن يسعى المواطنون إلى الحصول على حقوقهم واستحقاقاتهم تقدم بدائل للمحسوبية (Roniger, 1994a, 1999b).

الخلاصة

مسألة بقاء الحكم الحزبي والسياسات التمثيلية تقود إلى اعتبارات الاستقرار السياسي والدقراطية. وينظر إلى "مشكلة" عدم الاستقرار السياسي في المحل الأول من حيث نهاية السياسات الحزبية، خاصة النمط التنافسي. ولا غرابة في أن الاهتمام الذي تم إيلاؤه لعدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث قد ركز بصفة خاصة على القضاء، في العادة عن طريق القوات المسلحة، على شكل مدني للحكم يقوم على نظام للأحزاب. وبالتالي فإن التدخل العسكري، والاستقرار السياسي، وعملية الدقراطية، ستكون موضوعات فصول لاحقة.

البيروقراطية والسلطة السياسية

تحدّي البيروقراطية

البيروقراطيات مؤسسات مهمة في كل الأنظمة السياسية. ولا يمكن التفكير في الموظفين العموميين على أنهم مجرد منفذين محايدين للقرارات السياسية التي يتخذها آخرون. وفي العالم الثالث صار يُنظر إلى البيروقراطية في بعض الظروف على أنها المؤسسة السياسية الأقوى. وقد سبق أن ألمحنا إلى الطرق التي يُنظر بها إلى البيروقراطية على هذا النحو. واستعملت نظريات ما بعد الاستعمار المفهوم الخاص بأوليغارشية بيروقراطية، مُلمحةً بوضوح إلى أن الحكومة موجودة في أيدي موظفي الدولة المدفوعى الأجر.

ويميّز الفصل الحاليّ بين مختلف مفاهيم البيروقراطية ويوضح أنها جميعاً تحتوي عليها التحليلات التي تمّ إجراؤها عن دور البيروقراطية في مجتمعات ودول العالم الثالث. ومصادر قوة البيروقراطية مصنّفة، وكذلك السمات البيروقراطية التي جرى اعتبارها علامات على نشأة نوع جديد من الطبقة الحاكمة. وتعنى البيروقراطية أيضاً نوعاً بعينه من العقلانية في سياق التخصيص الرسمي للموارد النادرة، مما يقتضى بحث مفهوم "الوصول"

.access

ونحصل على مؤشر على أهمية البيروقراطية في البلدان النامية من حجم التوظيف العام. ويمثل توظيف الدولة نسبة من قوة العمل غير الزراعيّ

أعلى مما في بلدان متقدمة. وخلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين كان معدل نمو التوظيف العام أعلى في البلدان النامية (Rowat, 1990). غير أنه بحلول تسعينيات القرن العشرين كان التوظيف الحكومي كنسبة من السكان أقل مما في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكان يمثل - باستثناء الشرق الأوسط، نسبة أصغر من السكان. ويختلف نصيب التوظيف العام في التوظيف الكلي اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر (Hammouya, 1999; McCourt, 2000). على أنه في كل مناطق العالم الثالث تمثل أجور القطاع العام نسبة من الموازنات الحكومية أعلى مما في البلدان المتقدمة (انظر الجدول 1-6).

جدول 1-6 التوظيف الحكومي في منتصف ستينيات القرن العشرين

المنطقة	التوظيف الحكومي % من السكان	التوظيف الحكومي % من إجمالي التوظيف	الأجور % من الإنفاق الحكومي
أفريقيا جنوب الصحراء	2.0	6.6	35.3
آسيا	2.6	6.3	22.4
أمريكا اللاتينية والكاريبى	3.0	8.9	27.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3.9	17.5	34.8
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	7.7	17.2	12.2

المصدر: McCourt, 2000, Table 1, p. 6.

ويكمن جانب من تفسير الزيادة في حجم البيروقراطيات العامة في البلدان النامية في المطالب التي أُلقيت على الحكومات لحفز التنمية عن طريق توفير بنية أساسية اجتماعية واقتصادية والمشاركة بصورة مباشرة في الإنتاج. وبعد الاستقلال، كان يُنظر إلى بيروقراطيات الدولة على أنها مُنظمة

التغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال برامج التنمية المخططة (Jain, 1992). وحتى عندما سادت الأيديولوجيا الرأسمالية والسوق الحرة، كانت الدولة تتدخل لدعم رأس المال الخاص. وفي البلدان المصنعة حديثاً في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كانت الدولة والبيروقراطية تَدْخُلَتَيْنِ للغاية. وفي الفيليبين توصلت الخدمة العامة التوسع، رغم الجهود الرامية إلى ضرب البيروقراطية. وبين 1960 و 1997 نمت البيروقراطية أسرع من السكان. وفي 1970 كان هناك موظف حكومي لكل 90 فلبيني. وفي 2001 كانت النسبة 1 : 50. وكان واحد من كل خمسة من الموظفين يعمل في الحكومة. وتجد هذه الزيادة تفسيرها في جمع بين الرعاية الرئاسية ومجموعة واسعة من أهداف السياسة في الصحة، والتعليم، والإسكان، والأمن، والبيئة، والقانون والنظام، ودعم القطاعات الاقتصادية. ويصل عدد المعيّنين الرئاسيين إلى نحو 10000 من كبار العاملين (Robels, 2008). وبدلاً من خفض حجم البيروقراطية، صاحب برنامج إصلاح الخدمة العامة الذي بدأ في تنزانيا في 2000 زيادة في أعداد الوكالات الحكومية والعاملين فيها (Mamuya, 2008).

وبالتالي فإن السيطرة على البيروقراطية تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الزعماء السياسيين، خاصة في الديمقراطيات الجديدة التي تكون آلية المحاسبة فيها ضعيفة في العادة. وتتضاعف صعوبتها نتيجة الاعتماد على البيروقراطية، فهي سمة لا مفر منها في الحياة السياسية بالنسبة للسياسيين الجدد؛ مهما كانت صحة دعمهم الشعبي وأوراق اعتمادهم الديمقراطية.

مفاهيم البيروقراطية

تتمثل واحدة من المشكلات عند دراسة البيروقراطية في أن هذا المصطلح يحمل دلالات مختلفة في نظر أشخاص مختلفين. وستظهر هذه الدلالات عندما نفحص الطريقة التي دمج بها العالم السياسي دراسة البيروقراطية في تحليل سياسات العالم الثالث. وقد جرى ربط عدد من التعريفات بهذا المصطلح. على أن هذا الغموض المفاهيمي يمكن استخدامه بصورة جيدة. ذلك أننا إذا ذكرنا أنفسنا بالمعاني المختلفة للبيروقراطية، يمكن أن نستكشف كامل أهميتها كقوة سياسية، وهي أهمية تتجاوز تماما تنفيذ السياسة العامة. ويجرى في بعض الأحيان استعمال "البيروقراطية" للإشارة ببساطة إلى المصالح الإدارية الحكومية المزودة بموظفين حكوميين. فهي مرادفة للإدارة العامة، التي تتألف من هيئات أنشئت كجزء من الدولة الحديثة لتنفيذ سياسات صنّاع القرار. وتحتاج الدولة إلى مؤسسات متخصصة لتنفيذ السياسة العامة وتوظف أعدادا كبيرة من الأشخاص الذين يجعلون عملهم أن يخدموا الدولة بصفة مهنية. وعلى هذا النحو تشير البيروقراطية إلى خدمات عامة وهيئات يجرى تنظيمهم فيها. إنها مجموعة من العاملين الحكوميين والمناصب الحكومية التي يجرى ملؤها بطريقة خاصة. وهي لا تقول لنا شيئا عن الطريقة التي تقوم بها تلك الهيئات بوظيفتها أو عن القوة السياسية التي قد تمارسها البيروقراطية إما بشأن صياغة السياسات العامة أو بشأن طريقة تنفيذها وحتى درجته.

ويُفترض ضمن النظرية الديمقراطية أن هذه البيروقراطية قابلة للمحاسبة أمام أولئك الذين تمّ انتخابهم ليحكموا؛ ومحايدة ومستقلة سياسيا في النُصح الذي تقدّمه إلى الوزراء والقادة السياسيين الآخرين. وهذا يمكن البيروقراطية من أن يخدموا أيّ مجموعة مهما كانت من القادة الحزبيين تشكل حكومة في أعقاب انتخابات تنافسية. وتكون المحاسبة صعبة بصورة خاصة في ظل الشروط السياسية الموجودة بصورة نموذجية في كل أنحاء العالم الثالث. وسواء أكان الهدف هو كبح السلوك الشخصي غير المقبول (مثل الفساد أو توظيف الأقارب nepotism) أو تحسين الأداء (عن طريق التحقق من الاستقامة والكفاءة)، فإن المحاسبة تحتاج إلى الرقابة التشريعية، والشفافية، والمراجعة القضائية، كما تُثبت تجارب بلدان جنوب شرق آسيا (Fritzen, 2007).

وقد تقوّض الحياد البيروقراطي نتيجة للمحسوبية وحاجة القيادة السياسية بصورة ملحة إلى الولاء والانتساب الحزبيين. وتفرض أنظمة الحزب الواحد على البيروقراطيين أن يكونوا أعضاء حزبيين حاملين لبطاقات العضوية. كما أن الطغمان العسكرية شجعت التحيزات الحزبية وكافأت عليها. ويجرى استخدام وظائف الخدمة العامة كجوائز على الخدمات التي يتمّ تقديمها. وعلى سبيل المثال، في إرتريا مُنح أولئك الذين قاتلوا في سبيل الاستقلال عن إثيوبيا مناصب الخدمة العامة، خاصة على المستويات العليا. وفي الآونة الأخيرة جرى استهداف هؤلاء العاملين في ظل الإصلاحات الإدارية؛ لأن تعيينهم لم يكن بما يتفق مع المؤهلات التقنية أو القدرات الإدارية المحددة للمقاتلين السابقين" (Soeters and Tessema, 2004.)

(p. 627). وفي كمبوديا جرى تسييس البيروقراطية للغاية عن طريق جَمْع بين التعيينات السياسية والضغط على المسؤولين بمطابقة أنفسهم مع الحزب الحاكم. كذلك فإن معظم الوظائف الحكومية، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، "يتم إسنادها على أساس الانتساب السياسي الحزبي، أو الطبقة الاجتماعية، أو المجموعة الإثنية، أو توظيف الأقارب، أو العلاقات الأسرية" (Meacham, 1999, p. 282). ومثل هذه الانحرافات عن النموذج الديمقراطي للإدارة العامة، التي يتم في ظلها توظيف العاملين فقط على أساس الجدارة، يمكن أن تُنتج، وأنتجت بالفعل في أفريقيا، أنظمة إدارية متضخمة، وغير كفوة، وغير فعّالة، وغير آمنة، وبالطبع متحيزة سياسيا (Adamolekun, 2002; Fritzen, 2007).

ويحدد مفهوم البيروقراطية أيضا طبيعة نوع خاص من الهيكل التنظيمي الذي يتم في إطاره التعيين في مواقع السلطة بطريقة خاصة. فالبيروقراطية وسيلة عقلانية لأداء المهام الجماعية، خاصة تلك التي تقتضى التنظيم الواسع النطاق. ويعنى هذا بوضوح أن بعض الهيئات يمكن أن تكون أكثر بيروقراطية من الأخرى. وتكون لها، بقدر ما تكون كذلك، ملامح يمكن التعرف عليها بوضوح. وتكون لها خطوط واضحة من السلطة من مستوى من الهرمية إلى آخر. ويكون التوظيف لمواقع أو مناصب داخل بيروقراطية على أساس الجدارة التي يتم إثباتها عن طريق اكتساب مؤهلات ملائمة أو النجاح في اختيار دخول تنافسي. ويعتمد الموظفون على راتب. وهم لا يملكون وسائل الإدارة. كما أنه لا يمكنهم الاستيلاء الشخصي على نصيب

من أى إيرادات قد يكونون مَفَوِّضِينَ بِتَحْصِيلِهَا. فالموظفون يُدْفَعُ لَهُمْ رَاتِبٌ فقط مقابل خدماتهم للدولة.

ويعزِّزُ هذا تحديد الخطوط الفاصلة بين النطاقات الرسمية للسلطات. ويوجد تقسيم واضح للعمل ضمن مؤسسة بيروقراطية. فهي تنقسم إلى مكاتب مختلفة ترتبط بها سلطات محدَّدة بعينها - سلطة منتظمة، ومستقرَّة، ومحدَّدة بدقة. وفي بعض الأحيان يتمُّ تمثيل هذا بيانياً فى أورجانيجرام organigrdam أو رسمَ بيانىَ تنظيمىَ يُعْرَضُ كهرمٍ من المناصب. والموظفون الذين يشغلون هذه المناصب لهم سلطات محدَّدة بوضوح ومُعلَّنة فى قواعد مجردة. وتكون سلطاتهم موصوفة بدقة بتلك القواعد. وسينخرطون فى تطبيق قواعد عامة على حالات خاصة. وهذه سمة خاصة من سمات البيروقراطيات الحكومية وخاصة من سمات أولئك البيروقراطيين الذين يقابلون أفراد الجمهور على مستوى وجه لوجه. وهُم يتعاملون مع الجمهور باعتبارهم أصحاب حق، باعتبارهم أشخاصا يشعرون بأنهم يستحقون شيئا ما خصَّصته لهم الدولة، وبأنهم يقعون ضمن الفئة التى حددتها الدولة باعتبارها تحتاج إلى، وتستحق، إعانة ما. وتتمثل مهمة البيروقراطى فى أن يجعل التخصيص بطريقة عادلة، وموضوعية، ونزيهة، بالتعامل مع هؤلاء الأشخاص كحالات متشابهة، فلا يأخذ فى الاعتبار شيئا آخر سوى العوامل التى اعتبرتها النظم واللوائح ذات صلة. ولا يهتم البيروقراطى بشيء فيما يتعلق بصاحب حق إلا بما تحدده اللوائح باعتباره مهماً للتوصُّل إلى قرار. وعلى سبيل المثال، إذا عمل الموظف فى برنامج لتبئية صغار المزارعين يحدِّد الاستحقاق على أساس حجم حيازة الأرض، فإن كل ما يحتاج الموظف إلى أن يعرفه هو مقدار

الأرض التي في حيازة مقدّم الطلب. أما كل الجوانب الأخرى لحياة صاحب الحق - العمر، النوع (الأنثى أو الذكر)، العرق، القبيلة، الطبقة المغلقة، اللغة، حجم الأسرة، مكان المنشأ - فإنها غير واردة إلا إذا كان القانون يدخل في حسابه واحداً أو أكثر من هذه الجوانب.

وفي العالم الثالث أدت القيم الثقافية إلى انحرافات عديدة عن نموذج الليبروقراطية لا بد من الناحية النظرية أن يقدم تنفيذاً فعالاً للسياسة وعدالة للمواطنين الأفراد. وقد جرى إفساد بيروقراطيات العالم الثالث عن طريق "أمراض البيروقراطية" bureaucopathologies، خاصة تنحية الهدف goal displacement (عندما يُمنح اتباع الإجراءات الروتينية الأولوية على أهداف السياسة)، واحتقار حاجات العملاء، والمعارضة الشديدة للتغيير، والانشغال الكامل بالوضع الرسمي. ويمكن تفسير كثير من مثل هذه العيوب بالمعايير الثقافية. وفي شرق وجنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، تشمل هذه المعايير الالتزامات الأسرية، والمعتقدات الخرافية، وفقدان ماء "الوجه"، والاحترام المبالغ فيه للسلطات، والمرتبة والمؤهلات، والتمييز ضد المرأة، والحاجة إلى تفادي الصراع في صنع القرار (Turner and Halligan, 1999).

وينقلنا هذا إلى معنى آخر للبيروقراطية وهو معنى يرد بكل سهولة على بال الشخص العادي إذا استخدم هذا المصطلح. أي الإدارة التي لا سبيل إلى الوصول إليها، وصنع القرار الصارم المحكوم عليه بالروتينية البيروقراطية، وبلادة الحس إزاء الظروف الشخصية، والحاجات كما يحددها مقدّم الطلب وليس البيروقراطية. هذه هي السمات "المختلة وظيفياً" أو "المَرَضِيَّة" للبيروقراطية. ويتدهور التنظيم العقلاني والإجراءات العقلانية إلى

عدم كفاءة. وبوجه خاص فإن "التقيّد الصارم بالنظم واللوائح" يؤدّي إلى "الجبن، والمحافظة، والروح التقنيّة technicism" بالإضافة إلى الصراع مع العملاء (Merton. 1952, p. 367). وتصير البيروقراطية غاية في حدّ ذاتها وبالتالي محكومًا عليها بالفشل. وتصير متسمة بالتصلّب من المسؤولية، والروتينية، والصرامة، وعدم المرونة، واللاشخصية الزائدة، والتكتم المفرط، وعدم الاستعداد للتفويض، والنفور من ممارسة حرية التصرف (Heady, 1959). ومثل هؤلاء البيروقراطيين يُفهمون على أنهم غير معنيّين بالمشكلات الشخصية، حاصرين اهتماماتهم في الظروف المحدّدة بطريقة ضيقة، والتي يحدث أن تعرّفها القواعد باعتبارها مهمة. ويقع البيروقراطيون في مأزق مزدوج. فإذا هم لم يطبّقوا القواعد بصرامة لكي يتفادوا أن يظهروا عديمي المرونة وقساة، سيجري اتّهامهم بأنهم يسيئون استخدام سلطتهم، ويمارسون أكثر مما ينبغي من التحفظ، وينشطون خارج النطاق المحدّد لسلطتهم؛ أما إذا طبّقوا القواعد بصرامة، فإنهم سيُتّهَمون بأنهم مصابون بأمراض البيروقراطية. إن البيروقراطيّ يسير على درّب صعب بين هذين البديلين.

وأخيرا، يمكن أن تعني "البيروقراطية" أيضا شكلا للحكم، نوعا من النظام الحكوميّ جنبا إلى جنب مع الديمقراطية أو الأريستقراطية. ويمكن أن تعني الحكم بموظفين وليس الحكم بالشعب، أو شخص واحد، أو طبقة وراثية. وفي مجتمعات كثيرة في العالم الثالث يكون هذا على وجه التحديد نوع الحكم القائم، نوع من الحكم يذكر بشدة من نواح كثيرة بالحكم الاستعماريّ، الذي كان أيضا بموظفين مُعيّنين، عسكريّين ومدنيّين على

السواء. وفي مثل هذه الأنظمة، التي تمثلها الأوليجاركيات والديكتاتوريات العسكرية، لا تكون البيروقراطية مجرد قوة سياسية جبارة ضمن العملية السياسية. ذلك أن الحكومة تكون متداخلة من الناحية العملية مع البيروقراطية، التي قد تتخذ أيضا بعض السمات المميزة لطبقة حاكمة بالإضافة إلى كونها فئة حاكمة. والحكم البيروقراطيّ نموذج تمثله تايلندا التي كان يحكمها إلى وقت قريب نسبيا تحالف عسكري-بيروقراطيّ كانت السياسة في ظلّه إلى حدّ كبير مسألة صراعات بيروقراطية داخلية (Fritzen, 2007).

السلطة السياسية للبيروقراطية

تتعلق قضية نظرية رئيسية بالسلطة السياسية للبيروقراطية وبالطريقة التي يمكن بها مفهمتها. وكانت الاختيارات الأيديولوجية والمناهجية مهمة هنا. وكانت لدى كل من الوظيفيين والماركسيين أشياء مميزة يقولونها عن البيروقراطية في العالم الثالث. وكان ما يختارونه للتركيز عليه والطريقة التي يفسرون بها دور البيروقراطية يتوقفان كثيرا جدا على نظراتهم ونظرياتهم الأوسع عن المجتمع والدولة.

ويتمثل مصدر من مصادر السلطة السياسية في المعرفة *Knowledge*. وفي العالم الثالث زعم، في كثير من الأحيان، أن البيروقراطيات تحتكر المعرفة والخبرة الملائمتين للحكم. والواقع أن تركيز الخبرة التقنية، والمهنية، والإدارية داخل البيروقراطية لا مثيل له. وحتى

عندما توجد حكومة برلمانية قوية وأحزاب سياسية نشيطة، ومراكز أخرى للسلطة السياسية، وعندما يكون للبيروقراطيين دور دستوري يسمح لهم فقط بتقديم المشورة للسلطة التنفيذية السياسية، فإنهم يفعلون هذا من مواقع ذات نفوذ كبير. وفي بلدان نامية كثيرة لا توجد مؤسسات سياسية يمكنها أن تتنافس مع البيروقراطية على أساس احتكار للخبرة التقنية والمهنية. فضلا عن هذا فإن غالبية المهنيين كانوا موظفين على مدى أعوام عديدة في القطاع العام والخدمات العامة. ومن جديد يحد هذا من توفر القوى التعويضية التي يمكن أن تقدم للقادة السياسيين خططا ومشورة سياسية وتقنيات تنفيذ بديلة لتلك التي يضعها المسؤولون الحكوميون. وكان تخطيط التنمية يميل بالتالي إلى أن يكون ممركزا للغاية، وتكنوقراطيا، ومن نوع "من أعلى إلى أسفل"، حيث يصنع الخبراء في القمة القرارات بشأن ما تحتاج إليه الجماهير في صورة برامج تنمية، سواء في الرعاية الصحية، أو الزراعة، أو التعليم، أو مجالات أخرى للتنمية المخططة. ويعكس هذا الملمح للبيروقراطية المفهوم الخاص بمجموعة مجنّدة بصورة خاصة ومعينة على أساس الجدارة لإنتاج طرق عمل عقلانية وفعالة. ومن المؤكد أن نظاما للتوظيف لا يقبل إلا أولئك الذين يمكن أن يُثبتوا المستوى المطلوب من الخبرة والكفاءة هو الذي يُنتج منظمات تجعل السياسيين يجدون من الصعب أن يسيطروا.

وحتى عندما تقتضى الأيديولوجيات السائدة تخفيفا لدور الدولة فإن الخبرة البيروقراطية تبقى حاسمة في السعي إلى حلول للمشكلات التي تستمر في الإحداق بالعالم الثالث: "أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تساعد [الخبرة البيروقراطية] صنّاع السياسة في التوصل ببراعة إلى بدائل لسياسة التنمية

المعاصرة وبصورة خاصة برامج 'تخفيف الفقر' المتواصلة" (Balogun,) (2002, p. 541).

وتتبع السلطة البيروقراطية أيضا من الاعتماد dependency. والإدارة الفعالة شرط ضروري إن لم يكن كافيا للتغيير المخطط في البلدان النامية (Abernethy, 1971). وبقدر ما كانت الدولة في طليعة تخطيط التغيير في الاقتصاد والمجتمع عبر برامج الاستثمار، والتعليم، وتنظيم الأسرة، والتغذية، ورعاية الصحة العامة، وغيرها، فإنها كانت معتمدة في نجاح تلك الخطط على إدارة قوية وفعالة. وقيام الحكومة بالتشريع، مثلا، بشأن الإصلاح الزراعي شيء واحد. ويحتاج التنفيذ اللاحق إلى آلاف من سندات ملكية الأرض التي ينبغي تسجيلها، والتعويضات التي ينبغي تحديدها ودفعها، والمنازعات التي ينبغي إقامة دعاواها القضائية والحكم فيها. وبدون طبقة الموظفين لا يتم تنفيذ شيء كما ينبغي. إن ما قد يفوز به السياسيون عبر التأييد الانتخابي أو قوة السلاح ينبغي توطيده عن طريق الإجراءات الإدارية وعن طريق كثرة من برامج التنمية التي تصوغها الحكومات في العالم الثالث. وينطبق الاعتماد على البيروقراطية ليس فقط على تنفيذ السياسة الاجتماعية والاقتصادية، بل أيضا على الإصلاحات الإدارية والانتقالات السياسية (Balogun, 2002).

ويتمثل مصدر ثالث للسلطة البيروقراطية في الاحترام الاجتماعي والمكانة الرفيعة status التي يتمتع بها كبار البيروقراطيين. ويمكن أن ينشأ هذا من عدد من المصادر المختلفة - تسليم الجمهور بنزاهة الخدمة العامة، أو بخبرتها المهنية؛ أو ميراث الاستعمار عندما كان الموظفون، خاصة في

المناطق الريفية، يقفون على قمة هيكل السلطة. وعندما ورث الموظفون بعد-الاستعماريين المناصب، وجداول أجور وعلاوات المغتربين الاستعماريين فقد ورثوا أيضا هيبتهم ومكانتهم فى المجتمع. وعندما توجد أيضا فرص قليلة أخرى ليجد أشخاص متعلمون عملا، فإن الوظائف فى الخدمة العامة تصير غاية النخبة التكنوقراطية. وعلى مدى أعوام عديدة لم يكن بمستطاع القطاع الخاص أن يقدم فرصا كان ما يزال بوسع الخدمة العامة تقديمها فى كثير من مجتمعات العالم الثالث.

كذلك فإن التوظيف فى الحكومة القومية يقدم الإمكانية المغرية للإعارة لبيروقراطية دولية لإحدى وكالات الأمم المتحدة، مثل الفاو FAO، أو البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP، أو حتى منظمة الصحة العالمية WHO، مع البنك الدولى، أو صندوق النقد الدولى IMF، أو حتى منظمة محلية مثل منظمة الدول الأمريكية OAS، أو لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. والقيم العالمية التى يجرى نشرها عبر مثل هذه الحركات والاتصالات تعزز إلى مدى أبعد المكانة النخبوية للبيروقراطيين فى بلدانهم ذاتها. ويمكن أن يقود هذا إلى بيروقراطية تؤدى نوعا من دور هيمنة ينشر أيديولوجيا الدولة ونظرتها الخاصة ودورها فى التنمية. وفى الكتابات الوظيفية، كان هذا يُميّز بوجه خاص باعتباره يستهدف الدمج القومى عبر إعلان قيم ذات طابع عالمى وغربى وحديث. وكان يجرى تمييز البيروقراطيين بأنهم يجرؤون البلدان على طول درب التقدم. ذلك لأنهم لم يقوموا فقط بالتأثير فى اختيارات سياسات الحكومات بل قاموا أيضا

بالتأثير فى الطريقة التى تصوّر بها الأشخاص الذين خارج الحكومة دور الدولة فى التنمية.

وكانت تجرى الإشارة إلى عامل رابع فى مناقشات أسبق عن الدولة بعد-الاستعمارية. وهو عامل القوة النسبية للبيروقراطية كمؤسسة سياسية /إزاء مؤسسات أخرى (Wallis, 1989, pp. 24-30). وهذا التصور شائع فى كل من العلم السياسى الماركسى والوظيفى. وكان ريجز قد قام بصياغة الموقف الوظيفى بالطريقة الأكثر إقناعا (Riggs. 1963). ويظهر خط نقاش مماثل للغاية فى تحليل الماركسى الجديد علوى Alavi لباكستان وبنجلاديش. وتشدد هاتان المدرستان الفكريتان على السواء على أن هناك تركة استعمارية تمثلت فى التنمية المتخلفة للمؤسسات السياسية التى ربما كان من شأنها أن تجعل البيروقراطية عرضة للمحاسبة. فقد طوّر الاستعمار البيروقراطيات على حساب مؤسسات أخرى. وكان معنياً بسلطة الموظفين فى العلاقة بالمجتمع أكثر مما بسلطة المجالس التمثيلية، والأحزاب السياسية، ومجموعات الضغط، ومنظمات أخرى ممثلة لمختلف أقسام المجتمع وكان من المتوقع أن تتطور إلى مؤسسات قادرة على الرقابة على الجهاز البيروقراطى للدولة.

وترك الاستعمار وراءه بيروقراطية جيدة التنظيم كان على الحكومة الجديدة أن تزودها بأشخاصها العاملين، فى كثير من الأحيان فى سياق عجز كبير فى قوة العمل المؤهلة المحلية. وكان يجرى وضع برامج متعجلة للتدريب لإنتاج أشخاص قادرين على أن يحلّوا محلّ المغتربين الذين لم يكونوا مدعوين للبقاء ومساعدة الحكومات المستقلة حديثا فى أداء وظيفتها.

وهكذا ورثت الدول الجديدة بيروقراطيات مهيبة، وجيدة التنظيم، وذات حسّ قوى بالهوية المشتركة، على حين أن المؤسسات الأخرى كانت تفتقر إلى نفس القوة والشرعية. ومع ازدياد قوة المنظمات الجماهيرية، تغير هذا الوضع. ومع إبراز الأحزاب الجماهيرية لقادة لا يعتمدون على البيروقراطية بل على الدعم الجماهيري في الانتخابات، ومع طول الفترة التي كان على المؤسسات البرلمانية أن توطد فيها نفسها، كانت تنمو تقنيات أقوى للرقابة على البيروقراطية. وكلما تطورت المجموعات خارج الدولة، في الأعمال، والزراعة، والحركة العمالية، والمهن، بصورة أكبر وأنتجت منظماتها الخاصة، كانت البيروقراطية تُعتبر مسئولة بصورة أكبر أمام المجموعات الأخرى لصناع القرار.

ومن ناحية أخرى فإن السلطة السياسية للبيروقراطية لا تقتصر بالضرورة مع الكفاءة الإدارية. وفي كثير من الأحيان يكون عليها أن تعمل بمعلومات، خاصة معلومات إحصائية، غير وافية. وواقع أنها تحنكر المعرفة الملائمة للسياسة لا يعنى أنها ستملك كمية قوة العمل الماهر اللازمة للمهام المخصصة لها. كما يمكن أن تكون غير راغبة لأسباب سياسية في إكمال المشروعات التي بدأت في عهد القيادة السياسية السابقة (Milne, 1972). ويؤكد ريجز منذ وقت طويل أنه كلما كبرت السلطة السياسية للبيروقراطية، كانت الحوافز على الإدارة الفعالة أضعف وكانت البيروقراطية أكثر عقمًا. وزعم أيضا أن الكفاءة تتغير بتناسب عكسي مع وزن سلطة البيروقراطية، إلى حد كبير نتيجة لاختلال التوازن بين البيروقراطيات ومؤسسات سياسية أخرى وللانشغال الشديد لللاحق للبيروقراطيين بتعزيز مصالحهم

البيروقراطية أكثر مما بخدمة الحكام السياسيين (Riggs, 1964). والقدرة الإدارية لدول العالم الثالث هي الآن موضع الاهتمام من جانب وكالات دولية مثل البنك الدولي تحاول إعادة تحديد دور الدولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما وجد ريجز دلائل تاريخية ومعاصرة تدعم استنتاج أن السلطة والتوسع البيروقراطيين كانت لهما نتائج منطقية عكسية بالنسبة لتنمية الأنظمة السياسية. إذ إن نظام الجدارة، المتمثل بأقوى صورة في طرق التوظيف البيروقراطي، يقوّض إحدى دعائم نظام حزبي ناشئ، أي "غنائم" المنصب. وتضعف المركزية البيروقراطية والرقابة على الحكومات المحلية الآثار التربوية للمشاركة السياسية. كما تضعف التعبئة البيروقراطية لمجموعات المصالح مراكز الضغط السياسي المستقل. ولا يمكن أن تزدهر المؤسسات التشريعية البرلمانية على قاعدة ضعيفة من الأحزاب، ومجموعات الضغط، والمشاركة الشعبية. وتشرف البيروقراطيات بدلا من البرلمانات على زيادة الإيرادات، والإنفاق، ومبادرات السياسة. كذلك فإن "الشكلية" البيروقراطية، التي تُسنّ بها القوانين ولكن لا تنفّذ بها، تقوّض المؤسسات التمثيلية إلى مدى أبعد. ويمكن أن تستغل البيروقراطية النظام القضائي، المفتقر إلى الدعم الشعبي، للاستعانة بها في إساءة استخدام السلطة؛ وبالتالي فإن "التوسّع البالغ السرعة للبيروقراطية عندما يتكأ النظام السياسي وراءها يميل إلى تثبيط تطوير سياسات فعالة... وتملك المؤسسات السياسية المنفصلة فرصة أفضل للنمو إذا كانت المؤسسات البيروقراطية ضعيفة نسبيا" (Riggs, 1963, p. 126).

وهكذا يمكن أن تقوم بيروقراطيةً بالتثبيط بصورة إيجابية لتنمية مؤسسات يمكنها تأمين المحاسبة والوظيفة كهيئات بديلة لصنع القرار. وعملية تنمية مختلف المؤسسات السياسية مثل البيروقراطيات والأحزاب ليست منفصلة وغير مرتبطة. والواقع أن البيروقراطية تخلق فراغات سياسية لكي تملأها بنفسها (Heeger, 1973, pp. 605-6).

ويقوم الموظفون بمفهمة هذا الاختلال المؤسسي باعتباره "تعددية الوظائف" multifunctionality، مؤكداً أنه في المجتمعات الانتقالية لم تصبح الهياكل السياسية حديثة بالكامل. وقد شملت الفكرة الوظيفية للحدثة السياسية بيروقراطيةً متخصصةً بالكامل في تطبيق القواعد. وفي المجتمعات المتقدمة كما يعرفها الموظفون تبقى السلطة ملكاً للناس ويكون الموظفون الحكوميون هناك لتقديم المشورة وطاعة الأوامر. ولدى المجتمع الانتقالي هياكل سياسية لم تصبح متخصصةً بالكامل، غير أنها متعددة الوظائف. ويصير من الممكن منطقياً أن تؤدي الهياكل البيروقراطية كل وظائف المُدخلات والمُخرجات المتصلة بالنظام السياسي وأن تكون مهتمة بوظيفة صنع القاعدة - rule-making بقدر اهتمامها بتطبيق القاعدة - rule-application (Almond, 1960). غير أنه كانت هناك دائماً صعوبة في تطبيق مقاييس التصنيف الوظيفي على البيروقراطيين في العالم الثالث (Smith, 1988).

وقد اعتمد المنظرون الاجتماعيون الماركسيون مقاربةً مختلفةً للتنمية البيروقراطية المفرطة. ووجدت دراسة في مالي "أزمة استعمار" أحدثت الاستقلال قبل أن تملك أي هياكل سياسية قابلة للحياة بخلاف البيروقراطية فرصة للتطور (Meillasoux, 1970). كما يشير تحليل علوي لباكستان

وبنجلاديش إلى التنمية المفرطة للبيروقراطية بالمقارنة مع المؤسسات السياسية الأخرى. وحالما تم تحريرها من السيطرة المتروبولية المباشرة، كانت هذه الأوليغارشية قادرة على توسيع سلطتها السائدة في المجتمع، واغتصاب دور اقتصادي جديد، وتكثير الضوابط البيروقراطية والمصالح العامة، والتلاعب بواجهة الحكم البرلماني، وحتى انتزاع السلطة في نهاية المطاف من أيدي النظام الديمقراطي.

وفي أماكن أخرى دلت التجربة على الحاجة إلى تعديلات لهذا التصوير للبيروقراطية. ففي كينيا، على سبيل المثال، كانت البيروقراطية منقسمة إلى فروع وفئات. ولم تكن للموظفين الحكوميين دائما مصالح متماثلة مع مديري المشروعات المملوكة للدولة وكانت تلك المشروعات "معرضة بصورة خاصة للقيم البرجوازية المجسدة في التكنولوجيا، وممارسات الإدارة، وأيديولوجيا 'الكفاءة'، إلخ. للشركات التي استولت عليها". كما كان من الضروري تمييز بيروقراطي الخبرة/ الجدارة career bureaucrats من المسؤولين الحزبيين الذين اندرجوا في الإدارة العامة، وبصورة خاصة على أساس الصلات الطبقية الخاصة بكل منهم (Leys, 1976, p. 44).

كما عدلت سلطات أخرى النموذج بعد - الاستعماري بالنظر إليه على أنه مرحلة عابرة وحتى مرحلة تم تجاوزها في بعض مجتمعات العالم الثالث - وبصورة خاصة في الهند، حيث كانت الإدارة الاستعمارية مفرطة التنمية وكانت لها هياكل دعمتها أيديولوجيا معقدة عن التفوق العرقي، والأبوية، والتسامح مع تلك المؤسسات المحلية التي أُعتبر أنها قابلة للتوفيق مع المصالح المتروبولية. غير أنه بعد الاستقلال قامت طبقة متوسطة هندية

تامة الرسوخ بوضوح بالمفصلة بصورة متزايدة لمصالحها عبر المؤسسات الرسمية للديمقراطية السياسية. وبصورة متزايدة صار السلوك الإدارى فى الهند بعد-الاستعمارية بيروقراطيا وذرئعيا "كاستجابة لنشأة سلطات تشريعية، وأحزاب سياسية، وأشكال جديدة للتمايز الطبقي، عملت معاً لتقويض استقلال الجهاز الإدارى للدولة" (Wood, 1977, p. 307). وعلى وجه التحديد، نشأت طبقة من المزارعين الرأسماليين باعتبارها حاسمة فى تكوين السياسات الزراعية. وكان تأسيس المؤسسات الديمقراطية يعنى بالنسبة للبيروقراطية فقدان النفوذ والسلطة، والمكانة. وعندما سعت المصالح الطبقيّة إلى معارضة الإصلاحات عن طريق تقويض السلطة الإدارية، انسحبت البيروقراطية إلى أيديولوجيات المهنية، والذرئعية، والحياد.

ويمثل الاستقرار البيروقراطى، أو استمرار النخبة البيروقراطية بالمقارنة مع نخب سياسية أخرى، مصدراً آخر للسلطة. فالحكومات تأتي ونذهب، والانقلابات *coups* تأتي بتغييرات النظام، ولكن البيروقراطية تبقى. وتنتهى نخب أخرى إلى أن تصير معتمدة عليها: "قلماً يحدث للرجال الذين يقودون انقلاباً أن يطيحوا برجال الإدارة" (Abernethy, 1971, p. 95). وفى حالة باكستان، يبدو أن البيروقراطية كانت قادرة على السيطرة منذ بداية الحكم 'العسكرى' ذاتها (Alavi, 1990). وينطبق الشيء ذاته على أفريقيّا:

"فى بلدان مثل توجو، ونيجيريا، وغانا، وسيراليون، وليبيريا، وزائير السابقة، كانت الخدمة العامة هى التى اتجهت إليها الطغمة العسكرية عندما بدأت التحدى الصعب المتمثل فى 'تعليق' الدستور، وحل البرلمان، والحكم بالمراسيم" (Balogun, 2002, p. 547). وتحت شروط عدم الاستقرار السياسى

يعزّز استمرار البيروقراطية سلطتها. ذلك أن من المستحيل الاستغناء عنها كمؤسسة، وفي كثير من الأحيان يكون في غاية الصعوبة أن يحلّ محلّ العاملين فيها أولئك الذين يملكون الالتزام الأيديولوجي المطلوب من جانب قادة حُكْم أو نظام جديد، خاصةً إذا كان الحرس القديم يحتكر الخبرة الإدارية.

البيروقراطية والوصول

ترتبط السلطة البيروقراطية أيضاً بالتخصيص الإداري *administrative allocation* لموارد الدولة النادرة لتلبية الحاجات المحددة سياسياً لمختلف أقسام السكان - لدعم الدخل، والتوظيف، والأرض، والمُدخلات الزراعية، والغذاء، والرعاية الصحية، والتعليم، والائتمان، والمأوى، والمؤن العامة الأخرى التي ينبغي إدارتها بيروقراطياً.

وإذا استدعينا مختلف المعاني المرتبطة بالبيروقراطية، وخاصةً البيروقراطية بوصفها نوعاً بعينه من العقلانية، نجد أن العقلانية ترتدى في سياق التخصيص البيروقراطي للموارد النادرة أهمية سياسية خاصة. وتعنى المستويات المرتفعة من الحاجة، خاصةً بين الأقسام الأفقر من المجتمع ولكن أيضاً بين أقسام أخرى، مثل رأس المال الخاص، أن على البيروقراطية أن تُخصّص موارد نادرة وفقاً لأنواع محددة سياسياً من الحاجة. ولا تُترك السوق لتقوم بمثل هذه التخصيصات، بل يتمّ هذا من خلال الإجراءات الرسمية.

وعلى سبيل المثال، إذا كان الفقراء محكوما عليهم بأن يكونوا فى حاجة - إلى دخل، وعمل، وأرض، ورعاية صحية، ومُدخلات زراعية، وغذاء، وتعليم، وهكذا إلخ. - لأنهم يفتقرون إلى الموارد للحصول من السوق على ما هو مطلوب لمواصلة الحياة على مستوى بعينه مخصَّص رسمياً، فإنه ينبغي إجراء تخصيصات بيروقراطية. وفى حالة الدخل، يمكن اتخاذ خطوات لخلق فُرص عمل مثل برنامج للأشغال العامة سيُجنَّد فيه عمال من مجموعة مستهدفة تحدَّدت حاجاتها رسمياً وجرى إعداد التدخل العام لتلبيتها. غير أن الحاجة يمكن تحديدها بوصفها الأرض بحيث يمكن أن يُعيل الناس أنفسهم. وفى هذه الحالة قد تتمثل السياسة فى برنامج إصلاح زراعى يخصَّص الأرض لمن لا يملكون أرضاً. وقد تكون الحاجة إلى مأوى لا يمكن طلبه من قطاع الإسكان الخاص. وبصورة مماثلة قد لا تكون السوق الخاصة للتعليم فى متناول بعض فئات الناس الذين جرى تعريفهم سياسياً بأنهم "محتاجون" إلى توفير التعليم لهم. وتقع الرعاية الصحية فى فئة مماثلة. وتؤثر مثل هذه التخصيصات على مجموعات أخرى من الأتباع. ويمكن تمييز فئات محدَّدة من المنتجين الزراعيين والصناعيين بوصفهم محتاجين إلى مُدخلات لازمة لزيادة مستويات الإنتاجية. وقد تكون مجموعة منتجة كاحتمال عاجزة عن الحصول على الائتمان فى الأسواق المالية نتيجة للافتقار إلى رهن حيازى مضمون أو إلى القدرة على السداد بسعر الفائدة فى السوق، ولهذا تقدّم الدولة قروضا بسعر فائدة مدعوم. ويمكن النظر إلى الحاجة إلى زيادة الإنتاجية من حيث المُدخلات المادية مثل المخصبات، أو التقاوى، أو المعدّات، التى ستقوم الدولة مرة أخرى بتخصيصها.

وتعدّ مجموعة واسعة من تدخلات الدولة التي تستهدف مجموعات محدّدة من المستفيدين مرادفة تقريبا لتخطيط التنمية في كثير من أنحاء العالم الثالث. ويجب أن تُدار تدخلات الدولة تلك بيروقراطيا عن طريق موظفين يعملون وفقا للنموذج القبيبيرى للخدمة العامة. وسيجرى تطبيق القواعد واللوائح على حالات خاصة. ويتمّ خلق استحقاقات المزايا العامة من أجل مجموعات خاصة. ومن الناحية النظرية، سيكون المستفيدون المقصودون قادرين على تمييز وضعهم بوصفهم كذلك، وسيتمّ إخطارهم بحقوقهم المحدّدة حديثا، وسيكونون قادرين على فهم الطريقة التي تصل بها الهيئات البيروقراطية إلى القرارات النهائية في حالات فردية. وبصورة مماثلة يتصرف المسؤولون وفقا لمعايير تنظّم عملية صنع القرار، باحثين عن معلومات ملائمة لاختبار ما إذا كانت قد تمّت تلبية الشروط المحدّدة. ويمكن أن تكون الشروط عديدة ومعقّدة. ومع هذا فإنه يظل من الممكن فحص مطالبة بصورة منهجية لمعرفة ما إذا كان صاحب المطالبة يوجد في الفئة المستحقّة أم لا.

وفى نظر كثير من الناس لا توجد مشكلة في فهم الطريقة التي تخطط بها الهيئات العامة مثل هذا الإنفاق ومثل هذه التدخلات، والطريقة التي تصنع بها القرارات بشأن تخصيصها. وقد يكون هناك تدخل سياسى في عملية التخصيص الإدارى، مما يقود إلى الانحراف عن المعيار البيروقراطى. وقد لا يتمّ إجراء التخصيصات بنزاهة ووفقا للقواعد. إنها عملية بالغة التسييس، ولكنّ بالنسبة لأقسام المجتمع ذات الميول الغربية والمتعلّمة تكون عمليات صنع القرار مفهومة. غير أنه بالنسبة لأقسام

المجتمع الأخرى فى الاقتصادات الزراعية الفقيرة السائرة فى طريق التغيير، يكون من الصعب التكيّف مع طرق صنّع القرار.

وفى مجتمع فلاحىّ يمكن أن تبدو هذه البقرطة bureaucratization غريبة جداً؛ وليس هذا لأن الناس يفتقرون إلى الذكاء، أو لأنهم غير عقلانيّين، أو لأنهم متخلفون للغاية. بل يكون هذا لأن العقلانية البيروقراطية لا تتوافق مع العقلانية الفلاحية. ذلك أن سلوك البيروقراطى، الذى لا يمكن أن يتعامل إلا مع معلومات ملائمة للحالة التى تقع ضمن نطاق سلطته، قد يبدو غريباً جداً فى سياق المجتمع الريفىّ فى كثير من أنحاء العالم. والحقيقة أن رُقَص معلومات بشأن الوضع الحالىّ لشخص باعتبارها غير متصلة بالموضوع من الصعب أن يقبلها شخص عندما يكون جزءاً من مجتمع محلىّ تتفاعل فيه جوانب حيوات مختلفة. ولا ينظر الناس إلى أنفسهم على أنهم يقفون فى علاقة مستوى واحد مع الآخرين، بل فى علاقات متعددة-الخطوط (Wood, 1977) multi-stranded. ويمكن مفاتحة أحد المرابين أكثر من موظف التوسع الزراعىّ بشأن قرض، غير أن العلاقة مع المرابى ستكون مختلفة عن العلاقة مع موظف حكومىّ. وتجمع العلاقات المتعددة الخطوط للمجتمعات الفلاحية الدّين، والقراية، والإيجار، والتوظيف، والعلاقة المتبادلة، والانقسامية السياسية، والتعيينات السياسية. والحقيقة أن بيروقراطياً يتعامل مع حالات متماثلة بالطريقة نفسها ويركّز على وجه الحصر على جوانب مختارة رسمياً من ظروف أحد الأفراد إنما يستخدم شكلاً له طابع غربىّ بطريقة استثنائية من العقلانية التى يمكن أن يكون المزارعون الأغنياء والمتعلمون فى المجتمع المحلىّ قادرين على تقديرها والتعاون معها. غير أن

الأعضاء الفقراء، والأميين، وغير المتعلمين، والتابعين في المجتمع، الذين يمكن أن تكون برامج الإنفاق العام مستهدفة إياهم على نحو خاص ومدروس، قد يجدون من الصعب التكيف مع العملية. ويمكن مفاتحة بيروقراطيّ بطريقة متعددة-الخيوط. وسوف يتمّ تعريف جوانب أخرى للظروف الاقتصادية والعائلية لفرد التي هي كلية الانتشار في الوقت الحاليّ على أنها عديمة الصلة ببيروقراطيّ. وسيتمّ تعريف الحاجات باعتبارها خصائص مختارة رسمياً لوجود شخص. ومن ناحية أخرى، لن يرغب صاحب المطالبة في عرض حالة. وسيرغب في عرض قصة بشأن الجوانب المتكاملة لوجوده بأكمله.

وربما لن يُصاب البيروقراطيون بالدهشة عندما يكتشفون أن برامجهم ليس لها التأثير الذي كان يأمله صنّاع القرار لها. وفي كثير من الأحيان يجري استخدام الموارد التي تقدمها طبقة الموظفين لإشباع ما ينظر إليه المستفيدون على أنه حاجات أكثر إلحاحاً (Wood, 1977). كما أنهم لن يدهشهم أن المستفيدين المقصودين لا يتقدمون للمطالبة بحقوقهم. وإدخال برنامج حكوميّ يمكن أن يكون محفوفاً بالخطر إذا كان ينطوي على التخلص من الالتزامات التقليدية للمجتمع المحليّ. وإذا فشل التخصيص البيروقراطيّ في العمل كما كان مقصوداً، وإذا جرى الانسحاب من هياكل المجتمع المحليّ، ولم يَعدْ هناك سَعْي إلى الحماية، والمساعدة، والصلة المتبادلة من العلاقات المحلية، فإن النتائج المنطقية يمكن أن تكون كارثية. والحقيقة أن وُضِعَ من التبعية وحتى الاستغلال قد يجري تفضيله على وضع مُتلقّي برنامج دولة.

وتخلق أمراض البيروقراطية *bureaupathologies* التى سبقت الإشارة إليها مشكلات أخرى لأولئك الذين لا يستطيعون تَفادى الاتصال بالمصالح الإدارية. وفى الهند، تُطيل ثقافة بيروقراطية مصابة بالشكلية (رغم أن بها فائضا من العاملين) أمد الفساد، وتشوّه حرية تقدير عشوائية العلاقات بين الموظفين وجمهورهم إلى حدّ استخدام وسطاء لمتابعة الحالات عبْرَ البيروقراطية من جانب أصحاب مطالبات راغبين فى تَفادى الاتصال وجها لوجه مع الموظفين. ومن الجلىّ أن مثل هذا النظام يضع الفقراء أمام مزيد من العوائق عندما يبحثون عن الوصول.

وقد تعنى الضغوط على الموظفين، بما فى ذلك الفساد، أن الموارد التى ينبغى تخصيصها لا تتلقاها المجموعة المستهدفة بل تجد طريقها بدلا من ذلك إلى أغراض أخرى. ويمكن أن يكون الموظفون الإداريون إلى حدّ معين تحت رحمة الضغوط السياسية لتستفيد النُخب المحلية على حساب المجموعات المقصودة التى تحدّدها البرامج الحكومية. ومن الضرورى أن يكون البيروقراطيون قادرين على إثبات نجاحهم. ويمكنهم أن يستعملوا حريتهم فى التصرف لتخصيص الموارد لأولئك الذين يمكن أن يحققوا نتائج، مثلا من حيث الناتج الزراعى، ويمكن ترجمة هذا إلى مستويات الأداء الإدارى التى تُشبع المتفوّقين: على سبيل المثال، المزارعين الذين لديهم خبرة التقنيات الزراعية الحديثة والصفقات التجارية. وحيث إن المزارع *farmer* الرأسمالى الطابع، الاقتصادى بطريقة عقلانية، الذى يعرف القراءة والكتابة، والمتوجّه إلى السوق هو الذى يتوافق مع نموذج السلوك الذى يجرى على أساسه توقُّع البرامج التى تُدار بيروقراطيا، فإن مثل هذه البرامج سوف

تفضله حتماً على الفلاح الفقير المتوجّه إلى البقاء، والغارق فى الديون، والتابع، والهامشى، والضعيف. وبهذه الطريقة يجرى إدخال التحيز فى كثير من تخطيط التنمية الذى يوجّه تدخلات الدولة نحو مجموعة محدّدة من المستفيدين (Wood, 1977, 1984).

طبقة حاكمة

قد تصير البيروقراطيات أكثر من مجرد مؤسسات سياسية. إذ يمكن أن تشكّل نوعاً جديداً من الطبقة، وطبقة حاكمة علاوة على ذلك.

أولاً، كانت لدى بعض البلدان النامية ما كان يُسمّى نمط الإنتاج البيروقراطى. فالبيروقراطية تسيطر على وسائل الإنتاج وتديرها عبّر الدولة. وهى توفر التنظيم الضرورى. وهى تخلق كثرة من فرص المهنة البيروقراطية عن طريق خلق هيئات عامة تحتاج إلى مديرين عامين - مجالس تسويق، وشركات تنمية، ومنظمات شبه حكومية أخرى وفروعها (Hirschmann, 1981). وهى تقوم بمفصلة أيديولوجيا لملكية وتخطيط الدولة. كما تنظّم وسائل إعادة إنتاج نفسها عن طريق توريث ذرية البيروقراطيين بصورة غير متناسبة فرصاً مواتية للحصول على المؤهلات المطلوبة لتولّى مناصب بيروقراطية وبالتالي لدخول الطبقة الجديدة.

وعلى سبيل المثال، استخدمت البيروقراطية بعد-الاستقلالية فى مالى وصولها إلى السلطة السياسية للحصول على بعض السمات المميزة لطبقة اجتماعية. فقد سيطرت على البنية التحتية للاقتصاد ووسائل القمع،

واستعملتها في المحافظة على سيطرتها، خاصةً في صراعها مع الطبقات الاجتماعية المحلية الضعيفة. وقبل كل شيء أنشأت قطاعاً مؤمماً للاقتصاد جعل من الممكن تحت لقب الاشتراكية وُضِع الاقتصاد تحت السيطرة البيروقراطية.

وتتزانيا حالة أخرى. فقد برّرت أيديولوجيا الاشتراكية الأفريقية الملكية العامة والإدارة والتوجيه البيروقراطيين، على أقل تقدير، القم المسيطرة للاقتصاد. وسيطرت الدولة على معظم الفائض الاقتصادي المحقق أكثر مما تركته للاستحواد الشخصي. وكان استخلاص الفائض يتم عن طريق مؤسسات الدولة. وعلى هذا النحو عملت في العلاقة مع وسائل الإنتاج بطريقة مماثلة لطبقة حاكمة مالكة. ولم تقم البيروقراطية فقط بإدارة وسائل الإنتاج من خلال المشروعات المملوكة للدولة، بل سيطرت أيضا على مختلف أسعار عوامل الإنتاج لتأمين قيام المنتجين المباشرين بإنتاج فائض تقوم البيروقراطية عندئذ بمراكمته ونشره. وكان إلغاء حقوق العمال في الإضراب، وفرض ضوابط حكومية أخرى على النقابات العمالية، وتطبيق أسقف أجور تنفق مع اللوائح، والانخراط في تخطيط قوة العمل، وتولى الإشراف على التسويق الزراعي، والتحكم في الأسعار التي تُدفع للمنتجين الزراعيين، تشكل جميعا سيطرة البيروقراطية على وسائل الإنتاج والفائض الذي يجري خلقه. وسمحت الطبقات الاجتماعية الضعيفة لـ "عصابة حاكمة" بأن تصير "برجوازية بيروقراطية" تتألف من الوزراء، وكبار الموظفين الحكوميين، وأصحاب الرُتب العليا من ضابط القوات المسلحة والشرطة، وأعلى مستويات البيروقراطيين الحزبيين. وقد تطورت "البرجوازية

البيروقراطية" من كونها من الناحية الأساسية سياسية-إدارية بدور تنظيمي في الاقتصاد إلى "فاعلين سائدين في الاقتصاد": "وعندئذ أتت السلطة السياسية والسيطرة على الملكية لتستقرّ في الطبقة نفسها" (Shivji, 1976, p. 85).

ثانياً، يمكن النظر إلى الخبرة التي تملكها البيروقراطية على أنها عامل آخر من عوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الأرض، والعمل، ورأس المال. وتقدّم البيروقراطية الهيئات اللازمة والمعرفة الإدارية، والعلمية، والتقنية المطلوبة. وهي تستولى على ميراث الاستعمار ذلك الذي سيطرت فيه البيروقراطية على الطبقات المحلية الجينية. وتحتكر البيروقراطية التنظيم وكل خصائصه اللازمة لإدارة الاقتصاد. وهي تمفصل أيديولوجيا في سبيل دعم ذلك. وكل نمط إنتاج يقتضى مجموعة من الأفكار لتبرير سيطرة عنصر حاكم في المجتمع على الفائض. وفي تنزانيا كانت الأيديولوجيا هي الاشتراكية الأفريقية (Stein, 1985)، غير أن القادة في أنحاء أخرى من العالم الثالث قاموا بمفصلة أنواع مختلفة من الاشتراكية: عملت طبعة مالى من الاشتراكية بطريقة مماثلة كتبرير للتنمية التي تديرها الدولة.

هناك إذن ملامح ديمقراطية أُعْتَبِرَتْ علامات على نشأة نوع جديد من الطبقة الحاكمة. ويُعْتَبَر واقع أن الملكية حق ثابت للمجتمع وليس للبيروقراطية خدعة قانونية الشكل. فالشيء المهم هو السيطرة، كما قيل حقا عن الرأسمالية - مديرو أصول الشركات وليس ملاكها هم أصحاب السلطة. وما يجعل تراكم الثروة الشخصية ممكناً إنما يتمثل في عمل طويل الأجل في البيروقراطية. والواقع أن الرواتب التي يتمتع بها أصحاب المراكز العليا في

بلدان أفريقية كثيرة، ووصولهم السهل إلى الائتمان، وسيطرتهم على التصاريح، والتراخيص، والمناقصات، جعلت بمستطاعهم أن يحصلوا على أملاك عقارية حضرية وريفية ومشروعات تجارية (Hirschmann, 1981).

على أن المصالح الطبقيّة لبيروقراطية الدولة لا تصف بالضرورة الطابع الطبقيّ للدولة. وعلى سبيل المثال، كانت الطبقة السائدة في المجتمع الأفريقيّ في سبعينيات القرن العشرين هي البرجوازية الأجنبية. وكانت أيّ مصالح طبقيّة قد تكون للعاملين في الدولة تنعكس فقط في سياسة الدولة بطريقة ثانوية (Leys, 1976). وربما كان كبار أعضاء البيروقراطية قادرين على أن يُبرِّجُوا embourgeoise أنفسهم عبْرَ فرص الحصول على الملكية عن طريق مواقعهم الرسمية، حيث يستفيدون بـ "جانب كبير من الفائض الاقتصاديّ الذي ينتجه المجتمع لتكديس ثروات لأنفسهم" (Alavi, 1990, p. 23) وحتى يتمتعوا بحراك اجتماعيّ أساسيّ لأنفسهم ولأسرهم كنتيجة، غير أن هذا وحده لا يرقى إلى مستوى دليل على نشأة هيكل طبقيّ جديد.

الحدّ من البيروقراطية

يتأثر دور البيروقراطيات في سياسات البلدان النامية بصورة متزايدة بمبادئ التحرير الاقتصاديّ والإدارة العامة الجديدة (NPM). وفي ظلّ المشروطيات التي تفرضها الوكالات المتعددة الجنسيات مثل البنك الدوليّ، وصندوق النقد الدوليّ، والبرنامج الإنمائيّ للأمم المتحدة، وبنك التنمية الآسيويّ، وبدعم المانحين الأقوياء الثنائيّ الأطراف مثل وكالة التنمية الدولية الأمريكيّة،

كانت بعض حكومات العالم الثالث مضطرة إلى الخضوع لبرامج التصحيح الهيكلية. واعتمدت حكومات أخرى مثل الصين وتايلندا مثل هذه الإصلاحات بصورة مستقلة (Worthley and Tsao, 1999, Bowornwathana, 2000).

وشملت هذه البرامج خفض حجم القطاع العام من خلال خصخصة المشروعات المملوكة للدولة. كما أن الوكالات الدولية نفسها اشترطت ودعمت إصلاحات إدارية وفقا للإدارة العامة الجديدة. وكانت نتائج هذه السياسة بالنسبة لدور البيروقراطيات في سياسات دول العالم الثالث مختلطة، ولم تكن كلها بحال من الأحوال في اتجاه تأمين سيطرة ديمقراطية أكبر على الموظفين الحكوميين (Turner and Hulme, 1997; Hughes, 1998).

وعلى السطح سيبدو أنه لا يمكن تفادي برنامج للخصخصة للحد من قوة البيروقراطيين ببساطة عن طريق انتزاع إنتاج السلع والخدمات من أيديهم وبيعها بأسعار تصفية للقطاع الخاص. ويترك في هذه الحالة حجم أقل كثيرا لإدارة البيروقراطيين. غير أن دول العالم الثالث ما إن تعلمت أن تخصص حتى نصحت بأن تنظم. وكجزء من اكتشاف البنك الدولي أن الدولة يجب على كل حال أن تلعب دورا رئيسيا في تنمية بلد من البلدان، أوضح أن "الحكومات آخذة في تعلم أن إصلاحات السوق والتكنولوجيا السريعة التغير تطرحان تحدياتها التنظيمية. إن الدول لا تستطيع أن تتخلى عن التنظيم" (World Bank, 1997, p. 61).

ووفقا للقدرات الإدارية المحلية، تحتاج الدولة إلى موظفين لفرض تطبيق القواعد التي تدعم الأسواق التنافسية، وتحمي البيئة، وتعزز التجديد الصناعي، وتمنع مفاسد القوى الاحتكارية، وتطور المستهلكين والعمال (مثلا،

بشأن الصحة ومخاطر الأمان في الإنتاج أو الاستهلاك)، وحماية سلامة النظام المالي (مثلا، عن طريق تنظيم البنوك)، وحماية المدَّخرين والمقترضين من "عدم تناظر المعلومات". ويجب أن تقوم الإدارة العامة بأداء التنظيم، ويحتاج المنظّمون إلى سلطة حرية التقدير والتصرف لكى يستجيبوا بمرونة للظروف المتغيرة. ومرة أخرى فإن المصلحة العامة والرفاهية العامة تعتمدان بشدة على كفاءة واستقامة الموظفين العاميين.

كما أعيد اكتشاف أهمية الخدمات العامة بالنسبة للضعفاء. والحقيقة أن الخدمات التي تقدّم الوصول الهزيل إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه النقية، والصراف الصحى، وموارد حيوية أخرى صارت جزءاً من "أجندة فقر" جديدة ينادى بها المانحون وبعض الحكومات التقدمية (Smith, 2007).

غير أن بين أهداف مقاربة الإدارة العامة الجديدة للإصلاح الإدارى أيضا خَفْض في حجم البيروقراطية. ويتمثل مقتضى أساسى من مقتضيات الإدارة العامة الجديدة تحقيق أكبر استفادة من القطاع الخاص عن طريق إسناد أنشطة كان يتم إنجازها من قِبَل "داخل المنشأة" in-house إلى شركات خاصة، على أمل أن تكفل المنافسة تكاليف مخفّضة وبالتالي كفاءة أكبر. وعندئذ تصير الحكومات مهتمة بـ "التمكين" من الإمداد بالخدمات أكثر من إنتاجها المباشر.

كما جرى الإلحاح على الحكومات بأن تُصَفِّي البقرطة de-bureacratize عن طريق تفويض "القطاع الثالث" الذى تمثله المنظمات غير الحكومية، التى تتألف من منظمات غير تجارية مثل جمعيات الأعمال، ومجموعات الشباب، والمنظمات النسائية، والهيئات التطوعية، وجمعيات

المجتمعات المحلية، والمؤسسات الدينية، والهيئات المهنية، والمنظمات المستقلة التي تقدّم خدمات اقتصادية واجتماعية مثل التوسع الزراعي، والتدريب المهني، والرفاهية الاجتماعية، والرئى، والائتمان. وفي كثير من الأحيان، تملأ منظمات "القطاع الثالث" الفجوات التي يتركها الإمداد غير الكافي من جانب الدولة.

ويجرى تفضيل المنظمات غير الحكومية على الإمداد البيروقراطي؛ لأن من المفترض أنها تقدّم وصولاً أفضل إلى الخدمات، وأنها تستجيب بمرونة أكثر إلى احتياجات العملاء الأفراد. ويمكن أن تدفعها غيريئتها إلى العمل في مجالات يحاول الموظفون الحكوميون والمهنيون الآخرون تقاديتها، مثل المناطق الريفية النائية. وقد خلقت الدقّرة في بعض أنحاء العالم الثالث، خاصة في أمريكا اللاتينية، حيزاً سياسياً لتطور المنظمات غير الحكومية. وفي بعض الديمقراطيات الجديدة، قامت الدولة بإنشاء منظمات غير حكومية.

وتشمل العلاقات بين الدولة والمنظمات غير الحكومية تعاقدات، واتفاقيات خدمات، ومنحاً، وإعانات مالية، وإعفاءات ضريبية، وتجهيزات. وقد تمّ تسجيل اتفاقيات تعاقدية مع المنظمات الحكومية في مجالات السياسة الخاصة بالتوسع الزراعي (أوغندا وموزمبيق)، وإمدادات المياه والصرف الصحيّ في الريف (بوليفيا وتشيلي)، وتجهيزات آبار الأنابيب لمجموعات رىّ من لا أرض لهم (في بنجلاديش)، وتدريب زوّار المنازل فى صحة الأطفال الخاصة بوزارة الصحة فى البرازيل، والمحافظة على الغابات فى

نيبال، وتوزيع الغذاء المدعوم حكومياً في المكسيك، وصحة الأطفال وتنظيم الأسرة في هايتى، والعلاج فى إطار البرنامج القومى للدرن فى الهند.

وتعتمد علاقات الدولة-المنظمات غير الحكومية على مستوى التعددية فى النظام السياسى، وقدرة الدولة على توفير الخدمات بنفسها، والطريقة التى تنظر بها المنظمات غير الحكومية إلى أدوارها السياسية. وفى العادة تشارك المنظمات غير الحكومية فى الدعم ونشاط مجموعات الضغط. وكلما كانت المنظمة غير الحكومية أكثر راديكالية، نظرت إليها الحكومات بتحييد أقل. وتتراوح العلاقات من شركاء متساوين عند أحد الطرفين إلى الاستيعاب الفعلى فى البيروقراطية عند الطرف الآخر.

وتشمل المزايا السياسية المحتملة للحكومات من التعاقدات مع منظمات القطاع الثالث، بالإضافة إلى الحد من البيروقراطية، إثبات التزام بالمحاسبة، والمشاركة، والحد من التعيينات السياسية. وتتمثل جاذبية أخرى فى أن المنظمات غير الحكومية يمكن نبذها بسهولة عندما يكون ذلك ضروريا من الناحية السياسية.

وتشمل الفوائد التى تتحقق للقطاع غير الحكومى الحصول على الأموال (خاصة من مانحى المساعدات)، وإبراز الصورة، وفرص التأثير فى السياسة العامة. غير أن هناك أيضا تكلفة محتملة. ذلك أن المنظمات المدنية تخاطر بأن تصبح مهنية، ومبقرطة، وتابعة، أكثر منها تطوعية، ومبدعة، ومستقلة. والتعاون مع الحكومات يمكن أن يسبب إلى استقلال الهيئات التطوعية، خاصة حرية تنظيم الحملات سياسيا كجماعات ضغط. ويمكن أن تُجبر المصالح الحكومية المنظمات غير الحكومية على أسلوب "مسئول" عن

طريق تحديد السلوك المقبول سياسيا، مما يؤدي إلى فقدان للمصداقية بين مجموعات العملاء. ويمكن أن تشترط التعاقدات الامتثال لأهداف الحكومة أكثر من الأهداف التي تحددها المنظمات غير الحكومية. ومن المحتمل أن تكون الحكومات مهتمة بالمنظمات غير الحكومية باعتبارها متعهدة بتقديم خدمات، أكثر مما باعتبارها مصادر لأفكار جديدة فيما يتعلق بالسياسات العامة. والواقع أن الدول تفرض في كثير من الأحيان بيئة مقيدة من القوانين، والضرائب، والضوابط، والمقاومة البيروقراطية، وحتى القمع السياسي ضد المنظمات المدنية وأجزاء أخرى من القطاع الثالث. والصراعات محتلمة بصورة خاصة عندما يكون موظفو الدولة متحالفين بصورة وثيقة اجتماعيا وسياسيا مع نخب اقتصادية محلية، ولكن يكون عليها عندئذ أن تتعاون مع منظمات غير حكومية في محاولة لتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية والسياسية أمام الفقراء والمجموعات المحرومة.

وتشير بعض مبادئ الإدارة العامة الجديدة إلى زيادة في استقلال وبالتالي سلطة الموظفين العاميين في كل من دورى التمكين وتقديم الخدمات. ومن المنصوح به أنه يجب منح المديرين العاميين الجدد حرية تصرف أكبر لاستخدام الموارد التي في متناولهم. وعلى حين أنه يمكن الحكم لهم أو عليهم على أساس معايير الأداء التي صارت محدّدة وقابلة للقياس الكمي أكثر من ذي قبل، فإن هذا سوف يضعف محاسبتهم أمام القادة السياسيين. وعلاوة على هذا فإن معوقات أخلاق الخدمة العامة سيتم التخلّي عنها لصالح تقنيات وممارسات إدارة القطاع الخاص، وعلى وجه التحديد، في علاقتها بالإدارة الشخصية. كذلك فإن الإدارة العامة الجديدة تنبذ التمييز غير الواقعي بين

السياسة والإدارة، مقدرة أن المديرين العاملين سوف يتخذون القرار بصورة لا يمكن تفاديها بشأن قضايا السياسة ذات المغزى السياسى.

ومع أنه توجد فوائد جلية يمكن الحصول عليها من أى كفاءة وفاعلية أكبر فى تقديم الخدمات والوظائف العامة التى تتحقق بتوظيف مديرين أفضل، والتشديد على الإنجازات أكثر من المداخلات الخاصة بالموازنة، واستخدام حوافز فعالة داخل الهيئات العامة، مع اهتمام أكبر بالاستخدام الاقتصادى للموارد العامة، فإن من الأقل وضوحاً بكثير أن مثل هذه الإصلاحات تُضعف قوة الموظفين تجاه القادة السياسيين. ويصير الموظفون العامون أشبه بأندادٍ للسياسيين أكثر منهم بخدمهم. كذلك فإن الاشتراط فى ظل الإدارة العامة الجديدة بأن يكون الموظفون مستجيبين لحاجات عملائهم يؤدى فى الواقع إلى زيادة سلطتهم السياسية عن طريق الاعتراف بحقهم فى تقرير ما هى الحاجات التى ينبغى تلبيتها وكيف تتم تلبيتها. ولن يكونوا مستجيبين لمستهلكين مستقلين بطريقة الأشكال الخاصة المتنافسة.

وفى ظل الإدارة العامة الجديدة يمكن أن تصير أعمال الموظفين العاملين أكثر شفافية، جاعلة من الأسهل على الجمهور أن يحكم بشأن حكمة سياسات الحكومة. غير أن سيطرة السياسيين على بيروقراطيتهم سيجرى إضعافها. وليس من الواضح بحال من الأحوال ما إذا كانت الإصلاحات الإدارية المستوحاة من الإدارة العامة الجديدة سوف تكفل محاسبة الموظفين العاملين أمام ممثلين منتخبين مثل الطرق الأكثر تقليدية للإدارة العامة، خاصة فى ظل شروط العالم الثالث، حيث تكون السلطات التشريعية ضعيفة وجماعات العملاء هزيلة التنظيم. وفى تزانياً، على سبيل المثال، تؤدى

إصلاحات القطاع العام المصممة لتحسين الكفاءة إلى تقوية الدوافع، والحد من الفساد، كما حمت صناعات القرار بصورة متزايدة من الفحص العام والرقابة البرلمانية، "حيث إن غالبية أعضاء البرلمان ينتمون إلى الحزب الحاكم، ويمتنعون إلى حد كبير عن التصويت لصالح محاسبة حكومية أكثر صرامة" (Mamuya, 2008, p. 280).

كما تؤثر ممارسة عقيدة جديدة في الإدارة العامة في ميزان القوة داخل المجتمع المدني. وتعنى إعادة تعريف المواطن على أنه "عميل" أو "زبون" - وهذه مقاربة تعتمدها بلدان كثيرة في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية - صفقة وتبادلاً ماليين أكثر من واجب عام بتقديم خدمة لأولئك المستحقين لتلقيها. ويجعل فرض رسوم على الخدمات بعض الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية فوق الطاقة بصورة أكبر بالنسبة لمجموعات الدخل المنخفضة. ويحد سحب divestment و"تصغير حجم" downsizing الخدمات العامة والإنفاق الاجتماعي من قدرة الدولة على تقديم الحاجات الأساسية للمواطنين فيما يتعلق بالصحة، والتعليم، والمأوى، والخدمات الحاسمة لمستويات معيشة الفقراء (Haque, 1999).

وتعطي الشركات مع القطاع الخاص لنخب الشركات علاقة مميزة مع البيروقراطيين بالمقارنة مع تلك الأقسام من المجتمع المعتمدة على الخدمات العامة الممولة من خلال الضرائب. ويعنى فقدان "تراث ديمقراطي للمعايير الأخلاقية" يقنض المحاسبة، وتمثيل الأقليات والنساء، والاستقامة، وسرعة الاستجابة، لصالح قيم السوق، والإنتاجية، والمنافسة، والربحية، أن "المقاييس أو الأسس المنطقية المعيارية للسياسات العامة والقرارات الإدارية

من المحتمل أن تكون مبنية على مقاييس مدفوعة باتجاهات السوق أكثر من آراء وتوقعات المواطنين". ودور البيروقراطية بوصفها مسهلة، ومنظمة، ومنسقة مقاولى القطاع الخاص يزيد صعوبة خلق ثقافة للخدمة العامة فى سبيل المصلحة العامة (Haque, 1999). كما أن محاولات خلق ثقافة مقاولات فى الخدمة العامة تحيل المحاسبة العامة إلى "مهيّجات شكلية". ويُضعف الاستقلال الإدارى "حمايات مؤسسية وقانونية مهمة فى مجالات ذات شأن حيوى بالنسبة لأقسام ضعيفة من السكان"، خاصة سيادة القانون، ويشجّع "إساءة استخدام السلطة، والفساد، والتعسف" (Argyriades, 2007; xxvi. 16).

ورغم قوة الدفاع لصالح الإدارة العامة فإنه يمكن أن يصطدم بعقبات سياقية وثقافية من الصعب التغلب عليها. وفى غانا، على سبيل المثال، اعترضت طريق الإصلاح المواصلات الهزيلة، والمستويات المنخفضة لمعرفة القراءة والكتابة، والتنوع الإثنى، والاختلافات الإقليمية، وتسييس الخدمة العامة. وتوضح أن تغيير ممارسة الإدارة العامة لا يتفق مع قيم ثقافية تشمل الثقة فى المؤسسات السياسية المحلية التقليدية، وتحيزات النوع [الأنثى والذكر]، والالتزامات الإثنية، والمقاربات لحياة المجتمع والفعل الجماعى. وفى جنوب شرق آسيا، اعترضت تطبيق الإدارة العامة الجديدة عقبات فى شكل هياكل الدولة الموروثة عن السلطوية، عسكرية كانت (تايلندا) أم شيوعية (فيتنام)؛ واستمرار المحسوبية وعلاقات الحامى-التابع (الفيليبين)؛ وضعف القطاع الخاص؛ والخدمات المدنية المسيّسة (لاوس)، والتفرقة الإثنية (ماليزيا)؛ وعدم رغبة السياسيين والبيروقراطيين فى التخلّى عن السلطة. وهناك أيضا الخوف من أن يكون للإدارة العامة الجديدة تأثير معاكس على

الفقراء ومن أن تُضعف قدرة الدولة على إدارة الأزمات المالية. كما أن مبادئ الإدارة العامة الجديدة تتعارض أيضا مع القدرية، والأبوية، وتوظيف الأقارب، هذه الأشياء القائمة في كثير من بيروقراطيات العالم الثالث (Haruna, 2003; Soeters and Tessema, 2004; Haque, 2007).

الخلاصة

تظل البيروقراطية كشكل للحكم في تناقض صارخ مع مفهوم أداة إدارية محايدة. فالأولى تركز على تصور عن البيروقراطية وكأنها قادرة على ممارسة السلطة لحسابها الخاص، سواء فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية الأخرى للديمقراطية البرلمانية أو حكومة الحزب، أو كنتيجة منطقية لتجاوزها في تحالف مع القوات المسلحة، أو لنشأتها كنوع جديد من الطبقة السائدة سياسيا و اقتصاديا. ويجب أن يشكل النموذج الأخير جزءاً من عملية الدفطرة الجارية في الوقت الحالى في كثير من بلدان العالم الثالث. ويحتاج تأمين مكان البيروقراطية داخل نظام ديمقراطى إلى مؤسسات قادرة على تأمين التعيين على أساس الجدارة وليس على أساس المحسوبية patronage، أو توظيف الأقارب nepotism، أو الفساد؛ والشفافية فى إدارة السياسة العامة؛ والمحاسبة على سوء الإدارة وعدم الكفاءة. وما تزال معظم البلدان النامية بعيدة جدا عن التمتع بالتدقيق الفعال للبيروقراطية من جانب السلطات التشريعية، والمحاكم، والمجتمع المدنى، كما أنها واقعة تحت الضغط من

جانب مجتمع التنمية الدولي للقيام بالإصلاح بطرق ليس من المرجح أن تُقوِّم
الاختلال في السلطة السياسية.

التدخل العسكرى فى السياسة

مدخل

ظل التدخل العسكرى المباشر فى سياسة بلدان العالم الثالث حدثا منتظما بصورة محبطة منذ مستوى الذروة الذى يمثله استقلال ما بعد الحرب. وبين 1960 و 1980 تعرضت ثلاثة أرباع دول أمريكا اللاتينية لانتقالات، كما حدث لنصف دول العالم الثالث الآسيوية، وأكثر من نصف الدول الأفريقية (Clapham, 1985; Woddis, 1977). وشهدت ثمانينيات القرن العشرين تواصل هذا الاتجاه بقوة. ولم يمرّ عام دون أن يكون هناك انقلاب أو محاولة انقلاب فى جزء ما من العالم الثالث (World Bank, 1991). ورغم موجة الديمقراطية فى تسعينيات القرن العشرين كانت هناك انقلابات أو محاولات انقلاب فى تشاد (1990)، وتوجو (1991)، وبيرو، وسيراليون، وفينزويلا، وهايتى (1992)، وجواتيمالا ونيجيريا (1993)، وجامبيا (1994)، وباكستان (1999)، وفينزويلا (2001)، وتشاد مرة أخرى فى 2008. وبين 1990 و 2003، شهدت 11 دولة أفريقية حاولت الدقطة ما لا يقل عن 26 من حالات التدخل العسكرى، تشمل انقلابات ناجحة، ومحاولات انقلاب فاشلة، وعصيانات عسكرية (Clark, 2007).

وفى عهد الاستقلال كانت الأمنى مختلفة جدا (Wells, 1974:) ولم يكن التدخل العسكرى فى السياسة، بما فى ذلك

الانقلابات العسكرية، شيئا جديدا من الناحية التاريخية، غير أن واقع أنها صارت حدثا شائعا بصورة ملحوظة في دول العالم الثالث أدهش وأفزع كثيرا من السياسيين القوميين والمراقبين الخارجيين، بما في ذلك العلماء الاجتماعيين الغربيين الذين كانوا يشتركون في الرأي القائل بأن من غير المحتمل أن تكون القوات المسلحة خطرا على أنظمة مدنية. وفي أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين كان كثير من العلماء الاجتماعيين واثقين تماما بأنه رغم أن القوات المسلحة قد تمثل مشكلة في أمريكا اللاتينية، إلا أن الأوضاع كانت مختلفة في مناطق أخرى من العالم إلى حد أنه كان من المرجح أن القوات المسلحة ستكون مشكلة هناك. وكان من المعتاد على نطاق واسع أنه لا تكاد تكون هناك فرصة في دول العالم المستقلة حديثا في أن تلعب القوات المسلحة أى دور آخر سوى الدور الدستورى لموظفى الدولة المحترفين. غير أنه ما كاد يجرى التعبير عن هذا الرضى حتى أثبتت الأحداث أن مثل هذه التوقعات المتفائلة زائفة. وفي دولة أفريقية بعد أخرى أذعنّت الحكومة المدنية للقوات المسلحة، وفي أنحاء أخرى في العالم الثالث صار الدعم العسكرى شرطا ضروريا لبقاء نظام حتى إذا كانت القوات المسلحة لم تستول على السلطة الكاملة والمباشرة.

وتمثل المسألة المتعلقة بالسبب في أن القوات المسلحة صارت القوة السياسية التى صارتها في كثير جدا من بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا المستقلة حديثا وبقيت قوة مهيمنة في أمريكا اللاتينية، رغم التواريخ الأطول من الاستقلال والمستويات الأعلى من التنمية الاقتصادية، أكثر من مجرد مسألة أكاديمية. ومع تأسيس ديمقراطيات هشة في كل مناطق العالم الثالث،

أحيانا فى أعقاب فترات ممتدة من الحكم العسكرى، يغدو أمرا بالغ الأهمية أن نفهم الشروط التى ترتبط بالتدخل العسكرى وتهدّد بالتالى توطيد الديمقراطية. وقد تركّز الاهتمام بوجه خاص على الانقلاب العسكرى، وكيف أنه، فى كثير من الأحيان بسهولة واضحة (First, 1972)، تكون القوات المسلحة قادرة على أن تحلّ محلّ الأنظمة المدنية. هذه هى المشكلة التى يهتم بها هذا الفصل فى سبيل تحديد متى يمكن أن ينشأ تهديد لديمقراطية جديدة وما هى الشروط الضرورية لزيادة احتمال أن تبقى القوات المسلحة موالية للقيادة السياسية المدنية وقابلة للإذعان لتوجيهها.

ولم يحقق أىّ تفسير بمفرده القبول الكلى، كما يمكن أن نتوقع مع مثل هذه الظاهرة المعقدة التى تحدث فى هذه المجتمعات التى تختلف على مثل هذا النطاق الواسع. والحقيقة أن الكثير من التفسيرات التى تمّ إنتاجها للتدخل العسكرى قد أسهبت فى الحديث عن السبب فى أن الأنظمة المدنية السابقة كانت هشة وغير مستقرة إلى هذا الحدّ، مسلّمة تقريبا بأنه إذا انهيار نظام مدنى فى المجتمعات الأقلّ نموا فإن القوات المسلحة هى التى ستخلفه حتما. وفى سياق التخلف فإن هذا ليس افتراضا لا مبرر له كليا. وفى بعض ظروف عدم الاستقرار السياسى مثّلت القوات المسلحة "العنصر الوحيد المنظم بصورة فعّالة والقادر على التنافس على السلطة السياسية وصياغة السياسة العامة" (Pye, 1966, p. 283). على أن تفسيرات أخرى تفحصت المزايا السياسية التى تتمتع بها القوات المسلحة فى ظلّ مثل هذه الشروط.

تفسير التدخل العسكرى

كثير من البحث الذى تم إجراؤه عن القوات المسلحة فى سياسة العالم الثالث كان من وجهة النظر الكلية والكمية. والكتابات هنا مبنية على التحليل الإحصائى لعدد كبير من البلدان التى يتم ترتيبها حسب المتغيرات التى تقيس مستويات عدم الاستقرار أو التدخل العسكرى. وتكون هذه المتغيرات مرتبطة عندئذ بعوامل اجتماعية-اقتصادية يبدو من المرجح أن لها قيمة تفسيرية. وهناك مثال جيد عبارة عن دراسة لـ 31 من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء فى 1970 ربطت، من خلال التحليل المتعدد المتغيرات multivariate، المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بـ *انقلابات* القوات المسلحة فى سبيل تفسير لماذا تعرضت لها بعض البلدان الأفريقية على حين لم تتعرض لها أخرى. وقد أخذ فى الاعتبار حجم السكان ومعدل النمو السكانى، والحضرنة، ومعرفة القراءة والكتابة، ومدى توفر وسائل الإعلام الجماهيرية، ونصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى، ومعدل النمو الاقتصادى، ومقاييس "التمركز" centrality (التركيز الجغرافى للحياة السياسية والاقتصادية) على أنها ملائمة للشروط الاجتماعية والاقتصادية التى يمكن التفكير فيها قَبْلًا باعتبارها مرتبطة بأرجحية التدخل العسكرى. وقد استُخدمت مؤشرات حجم القوة العسكرية والبوليسية، ومؤشرات الإنفاق الدفاعى لإثبات أهمية السمات المميزة التنظيمية فى التدخل العسكرى. وجرى اتخاذ مستوى القروض من الولايات المتحدة الأمريكية كمؤشر على التأثير الخارجى على سهولة التعرض للانقلاب العسكرى. وكانت النتائج غير حاسمة بصورة محبطة.

وحتى الجمع بين كل المؤشرات المستقلة لا يفسر إلا 56 في المائة من اختلاف النشاط الانقلابي. وكان النموذج التفسيري الأخير الذى جرى إنتاجه لدينا لدراسات الحالة أكثر من التحليل الإحصائي (Wells, 1974).

وهذا نموذجي تماما فيما يتعلق بالمشكلات التي نلقاها عندما نقوم بإجراء تحليلات إحصائية كمية لتفسير انقلابات عسكرية والتنبؤ بها (Jackman, 1986; Johnson et al., 1986; O'Kane, 1986). أولا: هناك مسألة ما هي الدول التي يجب أن ندرجها في التحليل. وهل كانت المستعمرات "دولا"؟ وهل كان ينبغي إدراجها في السكان المعرضين لخطر التدخل العسكري كما كانت في بعض التحليلات؟ وتقتضى التفسيرات الإحصائية إشباع قاعدة إذا تساوت كل الأشياء الأخرى *ceteris paribus*، وهكذا يكون على الحالات المقارنة أن تكون لها أشياء أخرى غير التدخل العسكري متساوية. ومع الدول-الأمم لا تكون "أشياء أخرى" متساوية مطلقا. وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن اعتبار أن تجميع "دول أفريقية سوداء" معاً ينتج عدم تجانس وليس التجانس. وتجميع مجموعة من بلدان قابلة للمقارنة بصورة ذات معنى ينتج مشكلات لا تعوض حلولها الجهد المبذول في اكتشافها.

ويتمثل المصدر الثاني للشك في مثل هذا التحليل في مدى تمثيل المتغيرات المحددة القابلة للقياس التي يتم اختيارها عوامل تابعة ومستقلة مثل التعبئة الاجتماعية، والسمات المميزة للقوات المسلحة ذاتها، ودرجات التنمية السياسية، والتبعية الاقتصادية الدولية، وهكذا إلخ. وعلى سبيل المثال، إلى أى مدى يُحسن "مدى إقبال الناخبين" أو "درجة التعددية الحزبية" تمثيل "التنمية السياسية" كمتغير مستقل؟ إلى أى مدى يكون القرض والائتمان

الأمريكيان الكليان في عام واحد مؤشرين مُرضيين للتأثيرات الخارجية التي يمكن أن تشجع استيلاءً عسكرياً على السلطة؟ ويمكن أن يؤدي الأساس المفهومى الضعيف لتحليل متعدد المتغيرات إلى استنتاجات لا مبرر لها مستمدة من النتائج الإحصائية.

ثالثاً، المقاييس المستعملة كمتغيرات تابعة ومستقلة يجب أن تغطي نفس الفترات الزمنية، وإلا فإن الاختلاف الزمنى سوف يُدخل مشكلات "تحيز التزامن" simultaneity bias. فكيف، على سبيل المثال، يمكن الزعم بصورة معقولة أن "التشرذم الحزبى" party fractionalization فى 1975 أدى إلى /انقلابات بدأت قبل 15 عاماً، خاصةً عندما تحظر القوات المسلحة عادةً الأحزاب السياسية وتقرر بنفسها مستوى التعددية (أو التشرذم) فى النظام السياسى؟ .

رابعاً، هناك شراك من تحصيل الحاصل تنتظر المحلل الكمي، عندما يكون جزء ما مما ينبغي تفسيره متضمناً داخل تعريف explicandum (1) (المتغير التفسيري أو المستقل). ويوجد مثال عندما يُستعمل "المزيد من الإنفاق العسكرى" كمتغير مستقل ولكن نشأ من السيطرة العسكرية على الدولة، فيكون المتغير التابع هو الذى ينبغي تفسيره بالإنفاق على القوات المسلحة. وتوجد نفس المشكلة فى المحاولة التى سوف نناقشها لاحقاً لتفسير الانقلابات العسكرية بالإشارة إلى مستوى الثقافة السياسية فى مجتمع، عندما

1: explicandum (ج: explicanda) فى الفلسفة/المنطق: تعبير أو قول مطلوب تفسيره مثلاً فى مناقشة فلسفية؛ و explicans: هو الشيء الذى يفسر أو يعطى المعنى - المترجم.

يتم تعريف الثقافة السياسية بالإشارة إلى افتقار إلى الإجماع، الذي توجد الدلائل عليه في فشل النظام المدني في مقاومة الإحلال العسكري. ولا شك في أن استعمال المؤشرات المشكوك فيها للمتغيرات المطروحة للبحث وعدم رغبة الباحثين في تكرار كل منهم لمناهج الآخر في مناطق مختلفة يفسر، جنبا إلى جنب مع مشكلات التحليل المتبادل الذي سبق ذكره، الاستياء الواسع النطاق إزاء هذا النمط من التحليل. ومن ناحية أخرى، سيكون من الخطأ أن ننبذ بكل ازدراء، إما على أساس أنه لا توجد أى نماذج يمكن تمييزها للتدخل العسكري - وهذا ما سيكون عشوائيا بصورة كلية - أو على أساس أن المقارنات والعلاقات المتبادلة الإحصائية تفرض استعمال مؤشرات التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصحة المشكوك فيها. ويُنتج التحليل الكمي فرضيات مثيرة. وواقع أنها لم تنتج إلى الآن شيئا أكثر حسما وتتركنا ونحن ما نزال نحتاج إلى نظرية مُقنعة - وأن من المحتمل أنها عاجزة عن تلبية هذه الحاجات - من الممكن أن يفسر بعض الإحباط والسخط اللذين ينشآن عن تلك الفرضيات.

أشكال التدخل

يتمثل المركز الرئيسى للاهتمام الأكاديمي في الإحلال - فعل تولى السيطرة السياسية بالقوة، حيث تحل محل المؤسسات المدنية قيادة عسكرية تشكل طغمة تعين نفسها بسلطة مطلقة غير مقيدة بأى مؤسسات سياسية مدنية. ويكون الحكم عندئذ بالمراسيم. ويتم تجاهل التفاصيل الدستورية مثل

الإجراءات البرلمانية، أو القبول الشعبي، أو التمثيل السياسي، لأن المجالس المنتخبة تحلّ في الحال عند الاستيلاء على السلطة، والانتخابات تُعلّق، والأحزاب السياسية تُغَي. وقد يتمّ التقيّد ببعض المبادئ الدستورية إذا قُدّر أن من الضروري الحصول على قليل من الشرعية، مثل ترك القضاء في حاله مع سلطة إقرار قانونية بعض القرارات الإدارية. غير أن الإحلال يمكن تفسيره على أنه إبدال نظام عسكري بنظام مدنيّ عن طريق الإكراه المسلّح. ومثال على ذلك بورما، حيث ما تزال في السلطة طغمة عسكرية.

وكان قد تمّ الاستيلاء على السلطة السياسية في البداية في 1962. وأُنغِيّ الدستور الاتحاديّ. وحلّ البرلمان. وسُجِن النشطاء السياسيون وقادة الأقليات الإثنية المعارضة للطغمة، وقُتِل الطلبة المحتجون بصورة وحشية. وخُطِرَت الأحزاب السياسية القائمة وأنشأ الجيش حزبا سياسياً جديداً، حزب البرنامج الاشتراكيّ البورميّ Burmese Socialist Programme party الذي شملت عضويته 80 من القوات المسلحة. وفي 1974 بدأ تطبيق دستور جديد أعيد في ظله برلمان منتخب، غير أن مرشحا واحدا فقط، يوافق عليه حزب البرنامج الاشتراكيّ البورميّ، كان مسموحا له بأن "يتنافس" في كل دائرة انتخابية. واستمر حزب البرنامج الاشتراكيّ البورميّ حتى 1988 عندما تولّت الطغمة المسؤولية عن كل جوانب الحكم. وأغْلِقَت وسائل الإعلام المستقلة. وشكّل كبار الضباط مجلسا ثورياً وحكموا بالمراسيم (Smith, 2002).

والإحلال ليس بحال من الأحوال الدور الوحيد الذي تؤديه القوات المسلحة. فهذه الأخيرة مصلحة أو جماعة ضغط منظمة مهمة في كل الدول. وهي واحدة من أفضل المنظمات المتميزة من حيث الوصول إلى جهاز

الدولة. والقيادة العسكرية مندمجة دائما في آلة الحكومة من خلال مختلف الترتيبات الاستشارية والتنفيذية مثل مجالس الدفاع، واللجان الاستشارية، وصلات العمل الوثيقة بين كبار العاملين السياسيين، والبيروقراطيين، والعسكريين. وما من نظام للحكم يمكن التقليل فيه من الأهمية السياسية للقوات المسلحة. والسؤال الرئيسي المتعلق بالقوات المسلحة في السياسة هو: إلى أى مدى تملك قيما تتجاوز القرارات المتصلة بأفضل طرق الدفاع عن بلد وشن الحرب، إلى تلك القرارات التي تعبر ليس فقط عن مصلحة مشتركة في الأجر الجيد، والشروط الجيدة، وأعلى مستوى لتكنولوجيا الأسلحة، بل أيضا حسا بالطريقة التي ينبغي تنظيم المجتمع بها.

وعلاوة على هذا ففي الدور الدستوري الطبيعي للقوات المسلحة يكون من الصعب جدا إخضاعها للسيطرة والمحاسبة الديمقراطيةين؛ لأن من السهل جدا عليها أن تحيط نفسها بالسرية وأن تتفادى بذلك التدقيق البرلماني والأشكال الأخرى للتدقيق. وفي العادة تتجاوز هذه السرية بشدة ما هو ضروري للاحتياط ضد معتدين أجنبي محتملين أو فعليين، وذلك لإدراج التمويل التفصيلي لمشروعات مرتفعة التكلفة يتعين على دافع الضرائب دفعها.

ويتمثل شكل آخر للتدخل عندما تزيح القوات المسلحة نظاما مدنيا وتُحل محله نظاما آخر. ورفض العمل كأداة للحكومة ضد خصومها طريقة تُحدث القوات المسلحة من خلالها تغيير الحكومة (Woddis, 1977). وفي أى ثورة تكون سيطرة الجيش عاملا حيويا.

كان هذا بوضوح هو الحال في إيران في 1979. فقد انهيار نظام الشاه أخيرا عندما أعلنت القوات المسلحة أنها "محايدة" فيما يتعلق بالصراع بين المقاتلين الثوريين وأجزاء من القوات المسلحة الداعمة للثورة، خاصة داخل القوات الجوية، والقوات الموالية للشاه، خاصة الحرس الإمبراطوري. وأعلن رئيس الأركان أن القوات المسلحة يجب ألا تتدخل في السياسة، مستبعدا بذلك انقلابا عسكريا لاستعادة النظام. وقد تغلغل أنصار الثورة في صفوف الجنود وضباط الصف في القوات المسلحة إلى حد أن الثوريين كانوا مجهزين جيدا بالأسلحة. وكان الأمر الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى وحدات القوات المسلحة بالعودة إلى الثكنات إقرارا بواقع الدعم الشعبي للثورة.

إن مسألة ما إذا كان لنظام جديد سيطرة على الجيش ويمكن أن يستخدم القوة العسكرية ضد بقايا النظام القديم *ancien régime* عامر سم يقرر محصلة فترة الاضطراب الثوري. كذلك فإن التغييرات في الحكم الناشئة من تحويل القوات المسلحة لولائها من مجموعة من القادة السياسيين إلى مجموعة أخرى يمكن أن تحدث، وحدث بالفعل، بصورة متكررة في التاريخ الأحدث لأمريكا اللاتينية. وفي كثير من الأحيان، تكون القوات المسلحة القوة التي تقف وراء العرش. وعلى سبيل المثال، حكمت القوات المسلحة في إكوادور من 1972 إلى 1978، غير أنها تدخلت في مناسبات عديدة منذ ذلك الحين لتغيير الحكم المدني، ومؤخرا جدا في 2000 عندما استجابت القوات المسلحة على الأزمة الاقتصادية، والفساد، وعدم الاستقرار، بإحلال شخص من اختيارها محل الرئيس المنتخب (Danopoulos and Zirker, 2006). كما

توجد أمثلة واضحة على هذا في جنوب شرق آسيا، حيث ظلت القوات المسلحة في كلٍّ من إندونيسيا وتايلندا لفترة طويلة الحَكم النهائي في الصراع السياسي. وفي تايلندا تعمل القوات المسلحة عندما لا تكون مسيطرة بصورة مباشرة، خلف الكواليس بالتأثير على الخيارات الانتخابية والسياسة الحزبية. وأثناء الانتخابات في 2007 التي نظمتها القوات المسلحة في أعقاب انقلاب في 2006، رُوِّقَت وسائل الإعلام، وقُيدت حرية التعبير، واستُخدمت الأحكام العرفية لخنق الانشقاق في مناطق مؤيدة لرئيس الوزراء المخلوع.

وبصورة مماثلة وطدت الطغمة في بورما سيطرتها على السياسة استعداداً لأي عودة إلى الحكم المدني عن طريق بناء قاعدتها السياسية وكذلك عن طريق تدابير تقييد الاحتجاج. وأنشئت حركة شباب، رابطة الاتحاد والتضامن والتنمية Union Solidarity and Development Association، التي يُشترط على أعضائها أن يؤدوا قَسَم الولاء للطغمة وعندئذ يُمنحون امتيازات خاصة ويُستخدَمون لإرهاب جماعات المعارضة. وفي 2003 تم تشكيل ميليشيا أخرى، "سوان آر شين" Swan Arr Shin (SAS) لإزعاج المعارضة، بما في ذلك الهجوم العنيف السيئ السمعة على موكب لسيارات الرابطة القومية من أجل الديمقراطية NLD في مايو 2003 عندما ضُرب 70 من النشطاء حتى الموت. وضاعفت الطغمة حجم القوات المسلحة بين 1990 و 2003، التي تتمتع جميعاً بدعم الإسكان، والغذاء، والنقل. وتم تشتيت رُبع مليون من سكان المدينة الفقراء من وسط رانجون لجعل تعبئة الاحتجاج السياسي أكثر صعوبة. وجرى تقليل فرص احتجاج الطلاب إلى حدٍّ أدنى عن طريق تقسيم جامعة رانجون إلى ثلاثة أحرام جامعية على بُعد أميال من

وسط المدينة مع طُرُق وصول من السهل أن يسيطر الجيش عليها. كما أن القوات المسلحة أدمجت نفسها بقوة أكثر في الاقتصاد، خاصةً مع التكوين في 1990 لـ اتحاد استثمارات ميانمار الاقتصادية، شركة تدعمها القوات المسلحة (ومشهوره باستخدام العمل الإجبارى فى مواقع التشييد: Smith, 2002).

وعندما تقوم الأنظمة العسكرية بإعادة السلطة إلى سياسيين مدنيين، فإنها تسلمها فى كثير من الأحيان إلى أشخاص من اختيارها هى فى دستور من تصميمها. وعلى سبيل المثال، فى 2005 عقدت الطغمة البورمية مؤتمراً قومياً من أجل كتابة دستور جديد. وجرى استبعاد ممثلى المنظمات الرئيسية الموالية للديمقراطية، الأمر الذى مكن من وضع مسودة دستور استبعد زعيمة المعارضة الديمقراطية، الرابطة القومية من أجل الديمقراطية، أونج سان سو كى Aung San Suu Kyi، من السياسة الانتخابية، واحتفظ برُبُع مقاعد مجلسى البرلمان كليهما للقوات المسلحة، واشترط ثلاثة أرباع البرلمانيين لتأييد أى تعديل، مع تمكين القوات المسلحة من التصويت بحق الرفض ضد أى تغيير لا يروق لها. وجرى منح رئيس الجمهورية سلطة نقل السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية إلى القوات المسلحة إذا جرى تحديد "سبب كافٍ" لإعلان حالة الطوارئ.

وفى كثير من الأحيان قام القادة العسكريون، بما فى ذلك أولئك الذين تأمروا فى الماضى على تدبير انقلاب، بتحويل أنفسهم إلى ساسة، وأنشأوا أحزاباً سياسية جديدة، وتنافسوا على الحكم السياسى. ويمثل تشابيث Chavez، رئيس جمهورية فينيزويلا، زعيم فتنة الانقلاب الأول من انقلابيين فى 1992، حالة فى الصميم (Baburkin et al., 1999). وفى كثير من الأحيان

تكون السياسة المدنية في البلدان النامية مظهرا خارجيا تكمن وراءه السلطة العسكرية المستعدة لتولى السيطرة الكاملة.

الانقلاب العسكرى

معظم الانقلابات العسكرية تقع في فئة من أربع فئات (Huntington, 1968).
أولا: هناك الانقلاب الحكومى أو الوصى *governmental guardian coup* - or على سبيل المثال، باكستان فى 1999. ودور القوات المسلحة دور وصاية *guardianship* بمعنى أن النظام الجديد يترك النظام الاقتصادى السائد على حاله، ويحدث تغييرا أساسيا ضئيلا فى سياسة الحكومة، ويقيم حقه فى الحكم على دعوى أن مهمته تتمثل فى توفير فترة من الاستقلال قبل إعادة السلطة إلى المدنيين. وتتغير قيادة الحكومة، لكن ليس الهيكل الاجتماعى أو السياسى. ويقبل "جيش حكم" *arbitrator army* النظام الاجتماعى القائم، ولا ينشئ أى تنظيم سياسى مستقل، ويعبر عن اعتزامه العودة إلى الثكنات حالما تجرى تسوية المنازعات المدنية أو إقامة نظام بديل ومقبول (Perlmutter, 1971).

وكان للانقلاب البورمى الأول فى 1962 كثير من السمات المميزة لانقلاب وصى، فى أعقاب قيام الحكومة بترويج البوذية باعتبارها دين الدولة، والتوترات الانفصالية، والحرب الأهلية. وكان الانقلاب الإسلامى السودانى فى 1989 مصمما لمنع توقيع معاهدة سلام مع الانفصاليين الجنوبيين كانت ستسمح بأن تحكم الدنكا والنوير المسيحيين والأرواحيين

قوانين علمانية وليس قوانين الشريعة الإسلامية. ويقع الانقلاب في تايلندا في 2006 أيضا في هذه الفئة، حيث خلعت القوات المسلحة رئيس الوزراء، وعُقدت الدستور، وحلّت البرلمان، على حين كانت تتهم الحكومة بالفساد، ومخالفات الانتخابات، والتجاوزات ضد حقوق الإنسان (التي واصلت الطغمة العسكرية محاكاتها).

ويحدث انقلاب الفيتو (حق الرفض) *veto coup* عندما تحل القوات المسلحة محل حكومة مدنية ملتزمة بالإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الجذري الذي سيكون على حساب الطبقات الأغنى في المجتمع. والأمثلة هي تشيلي في 1973، وهايتي في 1991 عندما أطاح الجيش بالرئيس أريستيد Aristide، أول رئيس جمهورية منتخب ديمقراطيا الذي كان، بسبب لاهوته التحريري وبرنامج الإصلاح، معبود الفقراء ومكروها من جانب الأغنياء وحلفائهم العسكريين.

وتتمثل مجموعة فرعية لانقلاب "الفيتو" في الفيتو الاستباقي *anticipatory veto*، عندما تتدخل القوات المسلحة لتستبق *pre-empt* انتقال السلطة إلى حكومة ثورية أو راديكالية باعتبار ذلك متميِّزا عن الإطاحة بحكومة تقدمية وإصلاحية قائمة. ويمكن النظر إلى انقلاب أيوب خان Ajub Khan في باكستان في 1958 على أنه انقلاب لاستباق النجاح الانتخابي لحزب يساري (Woddis, 1977). وبصورة مماثلة في الجزائر في 1991، عندما فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية، ببرنامج للتغيير الاجتماعي، بضعف الأصوات التي فاز بها منافسها الأقرب في الاقتراع الأول من اقتراعيين،

ألغيت القوات المسلحة الجولة الثانية، وعيّنت "المجلس الأعلى للدولة"، وبدأت في قمع الحركة الأصولية.

وبورما في 1990 مثال آخر. فبعد أن قامت الطغمة (المجلس العسكري الحاكم) بوضع قادة المعارضة الديمقراطية قيد الاعتقال أو تحت الإقامة الجبرية، أجرت انتخابات برلمانية. غير أن العصبية القومية من أجل الديمقراطية فازت مع ذلك بـ 392 من أصل 485 مقعد. ألغيت الطغمة نتائج الاقتراع، رغم تعهدها في 1988 بالاعتراف بحكومة جديدة يشكلها أي حزب يفوز في الانتخابات. وأعلنت الطغمة، أو مجلس استعادة قانون ونظام الدولة كما كان يُسمّى في ذلك الحين، أن مجلس الشعب بوسعه فقط أن يقدم مسودة دستور جديد ينبغي إقراره عن طريق استفتاء. كما أكد مجلس استعادة قانون ونظام الدولة أنه يحتفظ بالسلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

ويمكن أن يتمّ التشجيع على انقلاب استباقيّ حتى من جانب حكومة مدنية في السلطة إن خشيت أن تكون على وشك أن تخسر السلطة عبّر صناديق الاقتراع. وفي زيمبابوي أوضح حزب الحكومة زانو-الجهة الوطنية أنه يمكن أن يرحّب بالتدخل العسكري إذا خسر الانتخابات العامة في 2002. وفي 2008 حذّر ضباط كبار في الشرطة والقوات المسلحة الناخبين الرئاسيين من السماح بهزيمة روبرت موجابي Robert Mugabe. وتمّ إبلاغ مرشحي المعارضة بأن أي نصر لهم لن يُعترف به، الأمر الذي كان يساوي ما نظرت إليه حركة التغيير الديمقراطي على أنه تهديد بـ/انقلاب. وكان اقتحام القوات المسلحة للعملية الانتخابية مدفوعاً بصفة رئيسية

بالخوف من أن حكومة تؤلفها حركة التغيير الديمقراطي لن تكفل لهم الحصانة من الملاحقة على أفعال إجرامية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وأخيراً، تسعى القوات المسلحة، في انقلاب إصلاحى *reforming coup*، إلى تغيير النظام الاجتماعى ووضع الدولة والمجتمع على أساس أيديولوجى جديد. ويمكن تمييز الأنواع الفرعية الثلاثة ضمن التدخل العسكرى الذى يرفض النظام القائم، ويتحدى شرعيته، وينشئ منظمته السياسية الخاصة لإضفاء الشرعية على السيطرة العسكرية على الدولة وزيادتها إلى حد أقصى: (أ) المصلح الراديكالى، اللا-التقليدى *anti-traditionalist* (على سبيل المثال، الأرجنتين، 1955-45؛ و(ب) المصلح غير الراديكالى، اللا-التقليدى (على سبيل المثال، مصر عبد الناصر) (ج) المصلح الجمهورى، اللا-التقليدى (على سبيل المثال، تركيا فى عهد أتاتورك (Perlmutter, 1971) (Ataturk).

ولا يعنى هذا أن الدوافع السياسية للقوات المسلحة لأحد البلدان سوف تقع بالضرورة فى فئة واحدة فقط. وفى ثمانينيات القرن العشرين قامت القوات المسلحة الفينيزويلية باحتواء أنصار الحركة الثورية البوليفارية، ذات الميول الأيديولوجية الراديكالية والتي دبّرت انقلاباً فاشلاً فى 1992. كما احتوت زمرة أكثر اعتدالاً تهتم بفساد السياسيين وعدم كفاءتهم، ولكن بدون أجندة راديكالية أو أيديولوجية، وقد حاولت أيضاً أن تقود انقلاباً فى وقت لاحق فى نفس السنة (Baburkin et al., 1999). وفى 1999 كان الانقلاب فى باكستان مدفوعاً بأزمات اقتصادية وسياسية داخل البلاد، والصراع مع الهند فى الخارج، والفساد الحكومى داخل النظام المدنى، مانحاً القوات المسلحة

ذريعة للتدخل باسم الاستقرار القومي، والوحدة، والسلامة، والسيادة. غير أنه كان هناك أيضا عنصر حماية للنفس في دوافع القوات المسلحة، بعد أن حاولت الحكومة تغيير الهيكل القيادي للقوات المسلحة، استجابة للإخفاقات في منطقة كشمير Kashmir المتنازع عليها.

الحراك الاجتماعي والتدخل العسكري

يركز تفسير التدخل العسكري على تأثيرات الحراك الاجتماعي المؤدية إلى عدم الاستقرار. فمع التحول إلى مجتمعات أكثر انفتاحا وسيولة، يمكن أن يستخدم الناس الفرص التي توفرها أنشطة ومؤسسات اقتصادية جديدة أمام تغيير وضعهم في المجتمع. وتمنح الثروة، والتعليم، والمهارات مكانة للمجموعات التي كانت تفتقر في المجتمع التقليدي إلى مثل هذه الفرص. وفي أعقاب التعبئة الاجتماعية تأتي التعبئة السياسية مع قيام المصالح الاجتماعية-الاقتصادية الجديدة التي نشأت كنتيجة للتحديث، خاصة في الاقتصاد، بالبحث عن وسائل فعالة للتعبير ضمن نطاق النظام السياسي. وسيتم تشجيع مثل هذه التعبئة السياسية من جانب البيئة الديمقراطية وروح المشاركة لدى المجتمع بعد-الاستعماري.

كذلك فإن الحراك الاجتماعي في أعقاب انتشار التصنيع وما يتصل به من تنميات في التعليم، والحضرة، والاتصالات الجماهيرية، وإضفاء الطابع التجاري على كل قطاعات الحياة الاقتصادية، يزيد من المشاركة والتعبئة السياسيتين ويضع على عاتق الأنظمة المدنية أعباء لا تُطاق تتصل

بإدارة الصراعات. كما أن تقسيم المجتمع إلى مجموعات وهياكل أكثر تعقيدا ينبغي أن تتم مفصلته من خلال نقابات، وروابط تطوعية، وأحزاب سياسية، ومجموعات مهنية، وهيئات مهنية، ومنظمات صناعية، وغرف تجارة. ونادرا ما تكون هذه الأشياء متطورة بما يكفي للقيام بالمهمة. وتصير الموارد السياسية منتشرة على عدد من الفاعلين أضخم مما في المجتمعات التقليدية حيث تملك أقلية صاحبة امتيازات السيطرة على صنع القرار السياسى. وفي المجتمع الحديث تصير السلطة أكثر انتشارا، على الأقل في المبدأ إن لم تكن في الممارسة. وتجرى إثارة توقعات انتشار أكثر مساواة للسلطة. وينعكس هذا في حق التصويت والاشتراك في اختيار القادة السياسيين. وتحتاج مثل هذه المشاركة إلى مؤسسات يمكن أن تعمل من خلالها بطريقة منظمة ومرتبّة. وينبغي إنشاء إجراءات وتنظيمات يمكن من خلالها التعبير بفاعلية عن المطالب السياسية وصنع القرارات التي سينظر إليها على أنها شرعية وملزمة. وتمثل عمليات الحكومة النوع الأخير من التنظيم. وتمثل الأحزاب وجماعات الضغط النوع الأول، الذي يحتاج إليه الناس لحماية وتنمية مصالحهم بصورة فعّالة.

وسيتّم الحدّ من الميل إلى التدخل العسكرى، كلما ازداد حدوث مثل هذه المأسسة institutionalization (Huntington, 1968; perlmutter, 1971). وكلما ارتفعت مستويات التعبئة الاجتماعية، ارتفعت مستويات المشاركة السياسية. وإذا صوّحِبَ ذلك بتنمية المنظمات التي يمكن توجيه المشاركة السياسية من خلالها في قنوات محدّدة فإن السكان سوف يطورون التزاما بمؤسساتهم وأنظمتهم المدنية. وسوف ينظرون إليها على أنها وسيلة فعّالة

لتحقيق الوصول إلى السلطة والموارد التي تنشأ عن ذلك. ولن تجد القوات المسلحة نفسها في بيئة موصلة إلى تدخلها، بالإضافة إلى نخبة تقنية ومهنية تظل في أيديها وظيفة رئيسية من وظائف الدولة - وظيفة الدفاع الوطني.

وهناك حجة تكنولوجية متصلة بذلك. فالحراك الاجتماعي ينشأ عن تغيرات في مستوى التنمية الاقتصادية. وهذا لا يزيد فقط الثروة والمغزى السياسي الخاصين بدائرة واسعة من المجموعات التي لها مصلحة في المحافظة على الأشكال المدنية للحكومة. إنه يزيد أيضا من التعقيد التكنولوجي للحكومة ويضعها خارج سيطرة القوات المسلحة.

وتتمثل مشكلة من مشكلات هذه النظرية في أنها على مستوى في غاية العمومية، إذ تحاول تقديم إطار عمل يمكن أن يشمل كل حالات التدخل العسكري. وحالما حاول المرء تطبيقها على بلدان محدّدة، تبدأ في الظهور كل أنواع الاستثناءات والاختلافات (Dose, 1969; Philip, 1984). وتتمثل المشكلة الأخرى في أن الحراك الاجتماعي قد يفسر عدم الاستقرار السياسي، ولكنه لا يفسر لماذا يمثل الجيش الحلّ الوحيد.

وقد تلقّت فرضية أن التغيير الاجتماعي السريع سيقود إلى العنف السياسي أو التدخل العسكري التأييد من بعض الدراسات المقارنة ولكن ليس غيرها. وعلى سبيل المثال، وجد بوتنام Putnam ارتباطات لا وزن لها بين التدخل العسكري في أمريكا اللاتينية والمشاركة السياسية وقوة الأحزاب وجماعات الضغط. وأدى به هذا إلى استنتاج أن هنتجتون كان مخطئا في اعتقاده أن الحكم المدني المستقر يعتمد على مؤسسات سياسية قوية. ووجد أيضا أن البلدان التي تشترك في نفس مستوى التنمية الاقتصادية كانت أقل

عُرْضَةٌ للتدخل العسكريّ إذا كانت تعبئتها الاجتماعية أكثر. وإذا كان بلدان متساويين في مستويات الحراك الاجتماعيّ ويملك أحدهما تنمية اقتصادية أكثر، فإنه سيكون من الأرجح أن يتعرّض لـ/انقلاب (Putnam, 1967).

وقد أجرى جاكمان Jackman نوعاً مماثلاً من التحليل، باستخدام بيانات أفريقية من 1960 إلى 1975، غير أنه توصل إلى استنتاجات مختلفة إلى حدّ ما: خاصةً أن التعبئة الاجتماعية كان لها تأثير مزعزع للاستقرار وأن المشاركة السياسية، في حالة قياسها بنسبة الإقبال على الانتخابات، تقلّ احتمال حدوث انقلابات، مقترحا استنتاج أن "التعبئة السياسية في شكل مستويات أعلى من المشاركة الانتخابية الجماهيرية قد تعكس درجة أعلى من قبول العمليات التقليدية غير العنيفة لتعاقب النُخب" (Jackman, 1978, p. 1274). كما وجد جونسون وآخرون (Johnson et al. (1986) المنافسة الحزبية، خاصةً بين الأحزاب الجماهيرية مع الدعم على النطاق الوطنيّ وليس الدعم الإثنيّ أو الإقليميّ، حماية قوية ضد التدخل العسكريّ.

القوات المسلحة والطبقة الوسطى

كان للتفسيرات الاجتماعية للتدخل العسكريّ بُعدٌ طبقيّ في بعض الأحيان، فكلما كانت الطبقة المتوسطة المحلية أكثر تطوراً، كان الأساس السياسيّ للديمقراطية المدنية أقوى. وتتنظر نظريات التحديث إلى الطبقة الوسطى على أنها قوة استقرار ولكن باعتبارها في المراحل المبكرة من التطور "صغيرة، وضعيفة، وغير فعّالة، ومنقسمة، وبالتالي عاجزة سياسياً". وتتحرف المصالح

الاقتصادية والسياسية لطبقة وسطى متشظية، مشجعة بذلك "البريتورية" Praetorianism أو إمكانية لسيطرة القوات المسلحة على النظام السياسى (Perlmutter, 1971, p. 309).

ويمكن تفسير الافتقار إلى بدائل للقوات المسلحة عندما ينهار التماسك الاجتماعى بالإحالة إلى انقسامات داخل كل قطاعات المجتمع، بما فى ذلك الطبقة الوسطى. وتحدث البريتورية عندما تكون الطبقة الوسطى أضعف من أن تُدافع عن المؤسسات المدنية الديمقراطية. غير أنها يمكن أن تحدث كذلك عندما تكون كبيرة، ومتنامية، وأكثر تماسكاً، كما فى أمريكا اللاتينية، حيث "يقوم التدخل العسكرى بتأمين السلطة للطبقة الوسطى عندما تفشل فى المجئ إلى السلطة عن طريق الوسائل الانتخابية" (Perlmutter, 1971, p. 309). وينسجم هذا مع نظرة هنتينجتون التى مؤداها أنه فى مجتمعات أكثر تخلفاً من أن تُنتج طبقة وسطى ستكون القوات المسلحة قوة راديكالية (حيث تحاول القضاء على الإقطاع)، غير أنه عندما تكون طبقة وسطى قد تطورت، فإن القوات المسلحة سوف تدعمها كقوة محافظة (Huntington, 1968; Jackman). ومن المؤسف أن محاولات إثبات هذا كميًا قد أخفقت، مُلقية شكاً جدياً على فرضية أن تأثيرات الحكم العسكرى تتغير بصورة منهجية عندما تصير البلدان أكثر ثراءً.

ولعل من الممكن افتراض أن طبقة وسطى جديدة ستكون لها مصلحة ثابتة فى حكم مدنى يمثل مصالح هذه الطبقة أكثر من مصالح طبقات العهد ما قبل الصناعى. وقد اختبر بوتنام (Putnam (1967) هذه الفرضية ببيانات من أمريكا اللاتينية ووجد أن التنمية الاقتصادية كانت مرتبطة بصورة

متبادلة بالحراك الاجتماعي وبصورة إيجابية باعتدال بالتدخل العسكري. غير أن تنمية طبقة وسطى أوجدت عقبات أمام التدخل العسكري. ويتمثل تفسير بديل لأهمية التنمية الطبقيّة في النظر إليها على أنها مصدر هشاشة في المؤسسات المدنية. ولا تتمثل التنمية الأساسية في أنه توجد طبقة وسطى جديدة، بل في أنه يمكن أن يوجد صراع بين زمر داخل الطبقة الجديدة خاصة في ظل شروط التبعية والتخلف. وفي كثير من الأحيان سبق مثل هذا الصراع الانقلابات التي جرى تدبيرها في العالم الثالث. وتعكس نفس مقولة انقلاب "وصى" *"guardian" coup* إدراك هذه الإمكانية. ويمكن تفسير هذا بمرکزية السلطة السياسية بالنسبة لحاجات ومصالح الطبقة الوسطى في المجتمعات الأقل نمواً، عندما يأتي رأس المال إلى حد كبير من مصادر الدولة. وإذا أحست أقسام من الطبقة الوسطى بأنه يلحق بها الأذى نتيجة عمل النظام السياسي، فإنها يمكن أن تدعم الإطاحة به من جانب قوات مسلحة متحالفة مع مصالحها.

وإذا كان الإجماع السياسي والأساس الأيديولوجي للنظام ضعيفين، كما كان الحال في كثير من الأحيان في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة، عندما كانت العلاقات الاجتماعية قبل-الرأسمالية مثل أشكال من الإقطاع بقيت في المناطق الريفية، فإن الدعم للمؤسسات الحديثة، الديمقراطية، المدنية يمكن أن يكون هشاً. ذلك أن قواعد السياسة ليست متينة الاستقرار في سياق كهذا. وإذا حاولت زمر من الطبقة الوسطى تأمين احتكار دائم للسلطة وبالتالي للموارد المحددة المتاحة لتوليد الثروة، يكون هناك إغراء قوي بالنسبة لزمر أخرى باللجوء إلى وسائل غير دستورية للوصول إلى السلطة. وهذا هو

السيناريو البونابرتي الكلاسيكي حيث يكون تعزيز الشكل النقي للحكم البرجوازي عبْر المؤسسات الديمقراطية الليبرالية مستحيلا خلال الأزمنة، وحيث يصير من الصعب بصورة متزايدة إخضاع طبقات أخرى ودمجها في النظام الاجتماعي، مرة أخرى بسبب قاعدة أيديولوجية ضعيفة.

وتشمل "أزمة الهيمنة" في المجتمعات بعد-الاستعمارية التي يتوافق معها شكل من البونابرتية صراعات بين قبائل وأقاليم وكذلك مصالح تقوم على أساس هياكل طبقية قبل-رأسمالية، ورأسمالية، وكومبرادورية. وفي كثير من الأحيان يمثل التدخل العسكري طريقة في إدارة مثل هذا الصراع أكثر من طريقة لتغيير هيكل سلطة المجتمع بصورة عميقة. وفي أحوال كثيرة تقوم الانقلابات فقط "بتسريع تداول النخب وإعادة تشكيل زُمر الطبقات الحاكمة أكثر مما تُحدث تغييرا جوهريا في تنظيم سلطة الدولة وتوزيعها بين (أكثر مما داخل) طبقات اجتماعية" (Luckham, 1991, p. 368).

ومن ناحية أخرى تشير تجربة أمريكا اللاتينية إلى عدد من الأسباب وراء أن الطبقة الوسطى قد لا تشعر بأن ديكتاتورية عسكرية تخدم مصالحها على أفضل نحو. وإذا كانت متشظية فإن القوات المسلحة يمكن أن تُتكرر السلطة السياسية على الزُمر الأحدث نشأة من البرجوازية. كما أن قمع العمال يمكن أن يخفض الأرباح الناشئة من الاستهلاك الجماهيري ويعرقل الإنتاج. كما يمكن أن تتعدى الدولة في ظل القوات المسلحة على القطاع الخاص. ويمكن أن يكون للعنصر الفكري للبرجوازية موقف أيديولوجي مختلف عن موقف ديكتاتورية عسكرية. ويستاء السياسيون البرجوازيون من

أن يتم تجريدهم من السلطة، ويمكن أن تكون المساعدة والاستثمار الأجنبيان متوقَّفين على إظهار وجه ديمقراطي للعالم (Therborn, 1979).

ويرتبط التدخل العسكري أيضا بالطبقة عن طريق توفير فرص للبرجزة العسكرية أو الحراك الاجتماعي إلى أعلى من جانب القوات المسلحة ذاتها. خذ، على سبيل المثال، انقلاب 1971 في أوغندا. كان أحد التفسيرات يتمثل في أن الانقلاب كان يعكس مصالح الجيش كمجموعة مهمشة خاضعة للنخبة بعد-الاستعمارية القائمة على التحصيل العلمي المطبوع بالطابع الغربي واستعمال الإنجليزية كلغة مشتركة *lingua franca*. وكان هذا يستبعد القوات المسلحة من مكانة النخبة؛ لأن أفراد الجيش كانوا يعملون بالسواحيلية العامية. ولهذا وفرَّ الانقلاب فرصة للحراك الاجتماعي بدعوى عسكريتاريا رثة *Lumpen militariat* غير متعلمة. وعلى هذا النحو، وبدون تغيير الأساس الطبقي للسلطة السياسية، أحدث الانقلاب إعادة تشكيل للمجموعات الحاكمة وفرصة للحراك إلى أعلى بالنسبة لمجموعات لم تكن بارزة في ظل النظام المدني السابق؛ لأنها كانت آتية من أقسام محرومة من المجتمع أو مناطق من البلاد لم تكن مصدرا رئيسيا للتعيين السياسي للمناصب القيادية. وتشمل أمثلة أخرى من أفريقيا قبائل "الحزام الأوسط" في نيجيريا، والشماليين في توجو. والواقع أن السلطة السياسية لمجموعة أقلية، خاصة لمجموعة ذات هوية إثنية، كانت في كثير من الأحيان "تتبع من ماسورة بندقية" (First, 1972. p. 435, Lloyd. 1973).

وقد تتخذ البرجزة *embourgeoisement* حتى شكلا أكثر حرقيَّة عندما يستخدم الرُّتب العليا للقوات المسلحة سلطتهم السياسية بعد انقلاب

ناجح لإثراء أنفسهم بالثروة والمَلِكِيَّة. ويمكن أن يصعد أفراد فى القوات المسلحة من وضع برجوازيّ-صغير، من أصول اجتماعية بين الفلاحين الأغنياء، والتكنوقراط، والمنقّفين، وبيروقراطية الدولة، والإدارة الصناعية، والرأسماليّين الخاصين الصغار، إلى البرجوازية الجديدة عبر تراكم الثروة من العمولات، والفساد، والحصول على الأراضي، والمضاربة، والتجارة، والإيجارات.

التنمية الاقتصادية والتدخل العسكرى

يؤكد تفسير اقتصادى للتدخل العسكرى أنه يشجع عليه نقص فى التنمية الاقتصادية. وعندما تكون الحكومات المدنية مدركة أنها قد فشلت فى تحديث الاقتصاد عن طريق التصنيع، فإنها تخاطر بأن تحل محلها أقسام مَحْبُطَة من النخبة التحديثية الموجودة خارج الحكم. وتقدّم دراسة للتدخل العسكرى فى أفريقيا جنوب الصحراء بين 1956 و 1984 أدلة تدعم هذا، وقد وجدت أنه كلما كان النمو الاقتصادى ومستوى التوظيف الصناعى أدنى كان حدوث التدخل العسكرى فى السياسة أعلى. غير أنه، كما يقرّ المؤلفون، ليس من المرجح أن تمضى العلاقة السببية فى اتجاه واحد: عدم الاستقرار السياسى بسبب الانقلابات يعرقل التنمية الاقتصادية. "إننا نجد أنفسنا مع الانطباع بوجود حلقة شريرة يقود فيه الركود والتدهور الاقتصادى إلى تدخلات عسكرية، تقوم هى ذاتها بدورها فى العادة بإحداث المزيد من عدم اليقين الاقتصادى والركود" (McGowan and Johnson, 1984, p. 659).

ويمكن أن يعمل التخلف الاقتصادي بطرق أخرى لتشجيع *انقلابات*. فالاعتماد على منتجات تصدير أولية يمكن أن تتقلب أسعارها العالمية بصورة مفرطة يُحدِّث عدم استقرار اقتصادي؛ لأن الافتقار إلى اقتصاد متنوع يعنى أنه لا توجد أى سلع وخدمات بديلة لموازنة تلك التقلبات. ويُفضي هذا إلى *انقلابات*، لأنه يُحدِّث مشكلات يمكن إلقاء المسؤولية عنها على الحكومات. وعندما تأتي نسبة مرتفعة جدا من إيرادات الضرائب من تصدير سلعة واحدة، فإنه يكون لشروط التبادل تأثير مباشر على قدرة حكومة على تنمية الاقتصاد والنهوض بأعباء رفاهية المجتمع. فالحكومة تمثل بصورة لا يمكن تفاديها بؤرة الاهتمام عندما تنخفض قيمة سلع البلد في الأسواق العالمية. وعلى هذا فإنه في بلد له مستوى مرتفع من التخصص بسبب طبيعة صادراته ومستوى مرتفع من اعتماد اقتصاده على إيرادات الصادرات تلك، فإن احتمال *انقلاب* ناجح يتزايد (O'kane, 1981).

غير أنه سوف توجد دائما عوامل تقلل من قوة احتمال حدوث *انقلاب*. أولا قرب العهد بالاستقلال. ذلك أن *الانقلابات* أكثر احتمالا كلما كان استقلال بلد من البلدان منذ فترة أطول، مُعْطِياً الحكومات وقتا لإظهار عجزها عن التغلب على المشكلات. ثانيا، هناك تجربة التدخل العسكري - ما يمكن تسميته العدوى الداخلية. فحالما يحدث *انقلاب* يكون هناك احتمال لحدوث آخر. ويكون احتمال حدوث *انقلاب* بالنسبة لبلد بلا أى تجربة *انقلاب* عسكري أقل من بلد حدث فيه *انقلاب* من قبل. فهناك تكتسب القوات المسلحة مهارات في الإكراه المحلي، وتنشط التجربة في ظل القوات المسلحة الدعم الشعبي للحكومة، ويصير من الصعب بصورة متزايدة دعم الفترات اللاحقة

من الحكم المدني. ثالثاً، يمثّل وجود قوات أجنبية عقبة. وهى لن تكون موجودة بموافقة حكومة البلاد فى المحل الأول إذا كانت هناك أى فرصة لأن تكون [القوات الأجنبية] متعاطفة مع استيلاء القوات المسلحة على السلطة. وحتى مع هذا توجد أدلة على أن القوى الأجنبية تشجع أكثر مما تعرقل الانقلابات، وسوف يردع وجود قوات أجنبية مدعوة إلى البلاد من جانب الحكومة المدنية تدخلات القوات المسلحة المحلية. ويؤثر غياب هذه الشروط الثلاثة العقبات الماثلة أمام الإحلال العسكرى ويزيد احتمال حدوث انقلاب (O'kane, 1981).

وتتمثل مشكلة منهجية هنا فى معرفة مدى حداثة ما هو "حديث". وقد كانت لنيجيريا 5 سنوات من الحكم المدني قبل أن تستسلم لانقلابها العسكرى الأول. فهى لم تَحْتَجْ إلى وقت طويل لتكشف الحكومة المدنية عجزها عن التغلب على التوترات والصراعات الخاصة باقتصاد متخلف وبمجتمع منقسم إنثياً.

الثقافة السياسية

التفسير الأكثر نفوذاً للتدخل العسكرى يربطه بمستوى الثقافة السياسية. وقد قام فاينر (Finer (1962 بتصنيف الثقافات السياسية باعتبارها ناضجة، ومنظورة، ومدنية، وذات حد أدنى فى سلّم نزولى للحداثة. ويرتبط كل مستوى بميل للقوات المسلحة إلى التدخل، وبأنواع مختلفة من التدخل العسكرى. وتمثل ثقافة سياسية ناضجة ثقافة تكون فيها القوات المسلحة قوة

مهمة في صنع قرارات الدفاع، ولكن ليس لها دور أوسع تسنده إليها قيم، ومواقف، وتوقعات اجتماعية. ويكون إحساس بالشرعية داعمًا للنظام المدني واسع الانتشار. وفي الطرف الآخر من السلم توجد بلدان ذات ثقافات سياسية ذات حد أدنى، حيث تكون شرعية حكومة مدنية غائبة كليًا تقريبًا. ومن المرجح أن تتعرض مثل هذه البلدان للشكل الأقصى من التدخل العسكري، الانقلاب العسكري.

وتسود في العالم الثالث مستويات متدنية من الثقافة السياسية وإحساس ضعيف بالالتزام السياسي. وهنا يوجد افتقار إلى الثقة بأنه سيجرى الإصغاء إلى المطالب السياسية، وافتقار إلى الثقة بالمجموعات الأخرى التي قد تصل إلى السلطة. ولأن القيم والمعتقدات السياسية لا تتطابق مع الفرضيات المسبقة التي يقيم عليها النظام، فإنه يمكن أن يوجد حقا دعم شعبي واسع النطاق للتدخل العسكري المباشر. وقد يكون تدمير الديمقراطية وصعود السلطوية مقبولًا في مجتمعات لا تشعر بأن شكل الحكم المدني الموجود فيها هو أفضل ما يمكن ابتكاره (Finer, 1962).

ويبدو هذا مجردًا تحصيل حاصل. ذلك أن مستوى متدنيًا من الثقافة السياسية يجرى تعريفه بأنه افتقار إلى الإجماع. حيث يجرى تعريفها بالإحالة إلى ما يُفترض أنها تفسره. وأكثر من كونه عرضًا لتفسير لافتقار للإجماع السياسي، يقدّم مفهوم الثقافة السياسية تقريرًا هو صادق بحكم التعريف. وهناك علاوة على هذا دائرية في الحجة، إذ إن التدخل السياسي يؤخذ دليلًا على ثقافة سياسية متدنية؛ لأنها دليل على انهيار للإجماع. وهكذا فإن التدخل السياسي يجرى تفسيره بالإحالة إلى شروط يجرى تمثيلها بذلك التدخل ذاته.

وبقدر ما توجد قيمة تفسيرية في نظرية الثقافة السياسية، فإنها تتعلق بكيف تفشل حكومات مدنية وليس بلماذا لا مناص من أن تكون القوات المسلحة خلفاً لا يمكن تفاديه. وعلاوة على هذا فإن هذه النظرية لا تفسر لماذا تحدث /تقلابات في بعض الدول ذات الثقافة السياسية الأدنى وليس في دول أخرى (First, 1972). والحل الوحيد لهذه المشكلة هو أن نجعل التدخل ذاته مؤشراً من مؤشرات مستوى الثقافة السياسية، غير أن هذا يجعل التفسير تحصيل حاصل بصورة أكبر أيضاً.

العوامل التنظيمية

معرفة السبب في أن القوات المسلحة قامت باغتصاب السلطة في دول كثيرة جداً يمكن أن تعتمد على ملاحظات خاصة بالقوات المسلحة ذاتها أكثر من السياق الاجتماعي-الاقتصادي الذي نجد حكومات العالم الثالث نفسها فيه. وكان هناك جدال دائر منذ وقت طويل بين مؤيدي مقاربة "بيئية" للتدخل العسكري، تشدد على تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية على الميل إلى التدخل، و"التنظيميين" organizationalists (Charlton, 1981). ويمكن أن تكون السمات المميزة التنظيمية للقوات المسلحة حاسمة في فهم التدخل العسكري، خاصةً عندما تبدو الشروط الاجتماعية-الاقتصادية لبلدان مختلفة، مثل الهند وباكستان، متماثلة، وكانت تجربتها الخاصة بالتدخل العسكري مختلفة اختلافاً ملحوظاً.

ويبدو أن القوات المسلحة تتفوق بمزايا سياسية كثيرة على المنظمات الأخرى المرتبطة بالسياسة. ذلك أن لها تسلسلا واضحا للقيادة، مع مجموعة مفهومة جيدا ومرعية بصرامة من علاقات الرئيس-المروؤوس superior-subordinate. والقرارات تطاع، ولا يجادل فيها أحد إلى أن يتم الوصول إلى إجماع ما. والقوات المسلحة جيدة التنظيم للهجوم على المؤسسات المدنية. وعندما تتدخل القوات المسلحة، تكون قيادة الانقلاب قادمة في كثير من الأحيان ليس من ضباط من أصحاب الرتب العليا بل من الصفوف الوسطى من الضباط الأصغر، ربما لأن ضباطها الأعلى مرتبطون ارتباطا وثيقا للغاية بالنظام المدني؛ أو لأن الفئة الخاصة من سلك الضباط قادمة من مجموعة إثنية تشعر بأنها محرومة بسبب الطريقة التي يجري بها استعمال السلطة السياسية. ومن ناحية أخرى فإنه حتى إذا كان قرار تدبير انقلاب لم يتخذه الضباط ذوو الرتب العليا فإن أولئك الذين يقودون الإطاحة يجدون تحت تصرفهم منظمة من المرجح أن تستجيب لأوامرهم.

على أنه لا ينبغي المبالغة في الوحدة التنظيمية للقوات المسلحة في العالم الثالث. وهي في كثير من الأحيان ممزقة بزمر تقوم على العمر، أو التعليم، أو الرتبة، أو الدين، أو القبيلة، بصورة تعكس الانقسامات داخل المجتمع السياسي الأوسع (Charlton, 1981). وعلى سبيل المثال فإنه، في أكتوبر 2001، أحس الحاكم العسكري لباكستان، الجنرال مشرف، بأن من الضروري فصل اثنين من كبار ضباطه، يُنظر إليهما على أنهما إسلاميان متشددان وزعيمان لزمرة معارضة لسياسات الرئيس الموالية لأمريكا. ومن الضروري أن يُنظر إلى القوات المسلحة باعتبارها مدمجة بصورة كاملة في

المجتمع بهذا الصدد وليس ككيان قائم بذاته. ومن الجدير بالذكر أيضا أنه عندما حاول بوتنام Putnam اختبار أهمية الاختلافات في السمات المميزة التنظيمية بالنسبة للميل إلى التدخل، مستخدما معطيات أمريكية لاتينية - مهمة صعبة نظريا لأنه تتوفر "فقط سمات مميزة إجمالية قليلة للقوات المسلحة"، وجد علاقة عكسية بين حجم المؤسسة العسكرية ومدى التدخل العسكري. وبطبيعة الحال فإن من السهل، كما هو الحال مع كل مثل هذا التحليل الكمي، رفض المؤشر المستعمل على أساس أنه تفويض غير جدير بالثقة فيما يتعلق بالمتغير المطروح للبحث (Putnam, 1967, p. 110-11). ومن ناحية أخرى، وجدت دراسة للسياسة في 35 دولة أفريقية سوداء بين 1960 و 1982 أن "التماسك" العسكري (قوات مسلحة كبيرة ومتجانسة إثنيًا) و"التمركز" centrality السياسي (دوره في القمع ضد خصوم الحكومة ونصيبها من الإنفاق العام) يرتبطان بصورة إيجابية بالتدخل العسكري، مما يُفضي إلى النصح بقوة بأنه "يجب أخذ المتغيرات الخاصة بالمؤسسات العسكرية الأفريقية في الاعتبار في أي بحث عن المحددات الهيكلية للتدخل العسكري في السياسة الأفريقية" (Johnson et al., 1981, p. 634).

وللقوات المسلحة أيضا مكانة رمزية تُسبغ عليها الشرعية إذا هي تدخلت في عالم السياسة المدنية. وبدون مفصلة هذا كجزء من فلسفة مشتركة أو نسق معتقدات، يمكن أن ترمز القوات المسلحة إلى شيء قيم لباقي المجتمع. ذلك أنها يمكن أن تمثل الحدائة بسبب خبرتها التكنولوجية، وهياكل سلطتها، وتدريبها. كذلك فإن المكانة المركزية يمكن أن تنشأ من الأداء الناجح. وقبل الانقلاب العسكري الأول في نيجيريا في 1966 بوقت قصير

كان الجيش قد شارك في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الكونغو حيث أبلى بلاءً حسناً، وحقق سمعة دولية لكونه منضبطاً وفعالاً، جالباً بذلك الثقة لبلاده دولياً. وتمثل الحداثة الواضحة للقوات المسلحة، وفقاً لبعض التنمويين developmentalists، سبباً رئيسياً وراء أن القوات المسلحة بدليل جلي للحكومة الديمقراطية التي تكون قد فشلت في القيام بوظيفتها بصورة فعالة. والحقيقة أن هياكلها العقلانية، القدرة على ربط الوسائل بالأهداف، والمرتبطة بالتنمية التكنولوجية السريعة والمهارات المتخصصة، تمكنها من أن يُنظر إليها على أنها "منقذة ممكنة" حيث يوجد "إحساس بالفشل في البلاد" (Pye, 1971, pp. 278-83). ومن ناحية أخرى، وكما أكد مازروي Mazrui، فرغم أن القوات المسلحة يمكن أن تكون منظمة حديثة من النواحي الهيكلية، في أفريقيا، حيث يجري في كثير من الأحيان تجنيد الجنود من المناطق الريفية والمطبوعة بالطابع الغربي بصورة أقل فإن "من المحتمل أن تكون مواقف الجنود إزاء المجتمع الأوسع مشروطة بعمق بالتعاطفات التقليدية أكثر مما بالسمات المميزة الحديثة لحرفة محدّدة ... وقد تكون القوات المسلحة كمنظمة جزءاً من حامل للعلمية scientificity، على حين أن الجنود يظلون حملة لعادات أكثر بدائية" (Mazrui, 1976, p. 251-2). وبالتالي فإن القوات المسلحة، في أفريقيا على الأقل، يمكن أن تلعب دوراً يضيف طابعاً تقليدياً. ومن الجلي أن توفر الأسلحة الحديثة أصل تنظيمي للقوات المسلحة، يزودها بشبه احتكار للقوة المادية. وإذا كان النظام المدني يفتقر إلى الدعم العسكري، غير أن فكرة الحكم العسكري تفتقر إلى الشرعية، فإن العامل الحاسم سيكون عندئذ انتشار الإكراه. كذلك فإن الاتصالات حيوية لهذا النوع

من التدخل السياسى، خاصةً فى بلد كبير له مراكز إدارية كثيرة. كما أن نظام اتصالات القوات المسلحة يمكنها من الهجوم على مختلف مراكز الحكومة فى وقت واحد ومن تنسيق أنشطتها فى الفترة المضطربة التالية مباشرة لـ/الانقلاب. وتُعوّض مثل هذه المزايا التنظيمية عن نقاط الضعف السياسية للقوات المسلحة مثل افتقارها إلى الشرعية وإلى الخبرة الإدارية. ويمكن أن ترتبط الثقافة المهنية للقوات المسلحة بالتدخل فى السياسة. ويمكن أن تعنى المهنية أن مجموعة قواعد السلوك داخل القوات المسلحة، التى يتم فيها تدريب المجندين وتنشئتهم السياسية، تدعم تفوق الحكومة المدنية. ذلك أن واجب الجنديّ المحترف يتمثل فى طاعة توجيهات السلطات المدنية المشكّلة على النحو السليم (Rapaport, 1962). وتتألف المهينة من الخبرة، والمسئولية الاجتماعية، والولاء المشترك. وكلما كانت القوات المسلحة أكثر مهنية بهذا المعنى كانت أكثر "عقما وحيادية من الناحية السياسية" (Huntington, 1957, p. 84).

على أن المهينة العسكرية يمكن أن تعنى فى بعض الثقافات شيئاً مختلفاً تماماً: أن الجيش ينظر إلى نفسه على أن من واجبه أن يدافع عن الدولة ضد القوى التى من شأنها أن تقوّض سلامتها، حتى إذا كان يمكن أن تكون مثل هذه القوى متمثلة فى الساسة المدنيين (Finer, 1962). وإذا بدا أن الساسة يقومون بإضعاف الأمة وجعلها عرضة لتأثير قوى خارجية، اقتصادية وكذلك عسكرية، فإن الجيش يمكن أن يعطى الأولوية للدفاع عن القيم الأساسية للمجتمع. وعندئذ لا تكون القوات المسلحة أداة محايدة للحكومة القائمة، بل بالأحرى أداة للأمة، التى تكون مصلحتها قابلة للتفسير من جانب

القوات المسلحة نفسها. وإذا كانت القوات المسلحة تحتوى ضمن ثقافتها المشتركة على مثل هذه المجموعة من المواقف، فإنها يمكن أن تُقدم تبريرا كافيا للتدخل المباشر فى السياسة، خاصةً منذ أن توجد دون شك تقريبا أقسام داخل المجتمع المدنى توافق على اضطلاع القوات المسلحة بمثل هذه المسؤولية. ويمكن أن يكون لتورط القوات المسلحة فى السياسة أساس أيديولوجى قوى مثل القومية، ونظام الاقتصاد الموجّه *dirigism*، ومجموعة مبادئ أخلاقية، و"عدم ثقة عميق بالسياسة المدنية المنظمة" (Janowitz, 1970, p. 145).

وتشكّل أسطورتان أساس قبول القوات المسلحة المسؤولية عن القيم الأساسية للأمة، وسلامة الدولة، والنظام السياسى. وتتمثل إحداهما فى أنه بدون القوات المسلحة لما تشكلت الأمة أو بقيت. والثانية هى اعتقاد أن القوات المسلحة أكثر كفاءة فى إدارة الأمور من الساسة المدنيين (Koonings and Kruijt, 2002). ولا يمكن تأييد أى دعوى منهما كمسألة عامة، رغم أنه كانت هناك مناسبات لعبت فيها القوات المسلحة دورا رئيسيا فى خلق دولة جديدة، كما حدث فى سياق النضال ضد الاستعمار. غير أن الدعوى الثانية نادرة ما يمكن الدفاع عنها. فقد أثبتت أنظمة عسكرية كثيرة أنها فاسدة وغير كفوة أكثر من الأنظمة التى سبقتها. فقد تحولت بورما، على سبيل المثال، بحلول 1987 على يد الطغمة العسكرية من اقتصاد مزدهر إلى أحد أفقر اقتصادات العالم، إلى حد أنه كان على الحكومة أن تتقدم بطلب إلى الأمم المتحدة لمنحها حالة أمة أقل نموا.

التأثير الأجنبيّ

وأخيراً، كان التورط الخارجيّ من جانب قوة أجنبية حاسماً أحياناً في قرار القوات المسلحة لتدبير انقلاب عسكريّ. وعلى سبيل المثال، دعمت الولايات المتحدة القوات المسلّحة التشيلية في الإطاحة بنظام ألييندي Allende. ولعبت الولايات المتحدة أيضاً دوراً في الانقلاب الفاشل ضد الرئيس الفينزويليّ تشايفيتز Chavez في أبريل 2001.

كذلك فإن استمرار الصلات مع البلدان المتقدمة من خلال المساعدة العسكرية، والتدريب، والمعدات قام بتقوية الجيوش الوطنية في العالم الثالث بالمقارنة مع السلطات المدنية. وكان تأثير الدعم العسكريّ، من خلال الوكالات العسكرية، والأمنية، والمخابراتية السرية مثل وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حاسماً في عدد من انقلابات العالم الثالث. ومن خلال "عمليات خفية" ترتبط بالمشورة السياسية، وإعانات المنظمات السياسية والأفراد، والدعاية، والتدريب، والتدخلات الاقتصادية، والدعم البرلمانيّ للمجموعات المحلية، وتسلّل واستمالة عملاء وحلفاء محلّيّين في النقابات العمالية، والشركات، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، والقوات المسلحة ذاتها، تغلغل النفوذ الأجنبيّ بعمق في مجتمعات العالم الثالث (Woddis, 1977).

وفي الأعوام الأخيرة، مع دعم معظم الحكومات الغربية للدقّرة في العالم الثالث (وأوروبا الشرقية)، يتجه التأثير الأجنبيّ إلى أن تتمّ ممارسته للحيلولة دون الانقلاب العسكريّ، وقد أوضحت القوى الغربية الرئيسية

بجلاء أنها لن تعترف بـ أو تتعامل مع نظام عسكري، إلى حد أن "يظهر أن عوامل كابحة كانت مسئولة عن التناقض بصورة عنيفة لحدوث وتأثير التدخل العسكري على مدى العقد السابق" (Danapoulos and Zirker, 2006). وقد جرى إحباط محاولات الانقلاب في جواتيمالا، وپاراجوى، وإكوادور بهذه الطريقة. ودعمت فرنسا حكومات مدنية في إحباط التدخل العسكري في الكاميرون، وكوت ديفوار، والجابون، والسنغال. وفي 2008 نبّهت الحكومة الأمريكية القوات المسلحة التايلندية إلى ضرورة احترام الحكم المدني والإحجام عن التدخل في السياسة خلال فترة من الاحتجاجات ضد الحكومة. غير أن من الممكن دائما أن تشعر الولايات المتحدة الأمريكية بأن الاهتمامات الأمنية تجعل السلطوية مقبولة، كما في حالة دعم أمريكا للنظام العسكري الأخير في باكستان الذي التزم بقمع الإرهاب الإسلامى.

وبدلا من ذلك، جرى تعريف التأثير الأجنبى باعتباراه "عذوى" (First, 1972). وكانت هناك أوقات بدا فيها كأن بعض الدول تعرّضت لـ انقلابات لأن دولا مجاورة كانت قد أظهرت بأى سهولة يمكن القيام بها، وما هى المزايا التى تنشأ لصالح القوات المسلحة نتيجة لذلك. وهناك دلائل من غرب أفريقيا على أن القادة العسكريين قد "تعلموا" بالفعل من تجربة نظرائهم فى بلدان أخرى كيف يستولون على السلطة، وعن الإغراءات المالية لذلك، والدروس التى دخلت فى حساباتهم بشأن ما إذا كان ينبغي التدخل ومتى. غير أن هذه الحجة لا يمكن أخذها بعيدا جدا عن العبارات التفسيرية العامة، مادام منطقتها سوف يتمثل فى أنه لن تكون هناك نهاية للتدخل العسكري عندما ينتشر كالنار فى الهشيم من دولة إلى أخرى. ولم يجد لا بوتنام بالنسبة

لأمريكا اللاتينية ولا ويلز Wells بالنسبة لأفريقيا لدلائل تجريبية تُعزِّز فرضية العدوى (Putnam, 1967; Wells, 1974). ومن الجليّ أنه توجد حوافز فعالة أمام العدوى.

وتشمل التأثيرات الخارجية أيضاً السياق الدوليّ الذي يحدث فيه الصراع والأمن الداخليّان. وعندما كانت بلدان العالم الثالث في محيط الحرب الباردة أو في مركز الصراعات الإقليمية، فإن قوة وأهمية القوات المسلحة، المتعلقين بالأمن القوميّ والكبرياء القومية، كانتا تتعززان، وتُحان دافعها إلى التدخل يتقوى (Luckham, 1991).

القوات المسلحة والدقّرة

يتمثل همّ رئيسيّ خلال الدقّرة، خاصةً بعد فترة من الحكم العسكريّ في كيف يتمّ تأمين أن تبقى القوات المسلحة موالية للقيادة السياسية المدنية. وتشير تجربة الانتقالات الديمقراطية إلى عدد من الفرضيات بشأن الشروط الضرورية لتقييد سلطة القوات المسلحة خلال توطيد الديمقراطية في سبيل ترسيخ علاقات مدنية-عسكرية منسجمة مع الحكم الديمقراطيّ.

أولاً، من الضروريّ تسريح القوات المسلحة وإعادة دمج تلك القوات التي لا يحتاج إليها جيش مهنيّ في المجتمع. وهذا مهمّ بصورة خاصة عندما يكون عصيان مسلّح جزءاً من الانتقال إلى الديمقراطية، كما في زيمبابوي، وجنوب أفريقيا، وموزمبيق (Griffiths, 1996). والتحدى هنا تكشفه بوضوح صارخ حالة أفغانستان حيث يُقدَّر أنه يوجد حوالي 700000 شخص مسلّح،

على حين يحتاج جيش دائم إلى حوالي 200 000 وعلى حين تدين معظم الميليشيات بالولاء لأمرأء حرب قَبْلِيِّين أكثر من الدولة. ويمثل دَمَج ميليشيات متمردة فى القوات المسلحة للبلاد طريقة لإخضاعهم لسيطرة الحكومة وكذلك توفير فرص العمل لمجموعة متقلبة كإمكانية كامنة. ويمكن أن يكون جَمْع بين الدمج فى القوات المسلحة وفرص بديلة للتوظيف المدنى ناجحا، كما فى مالى، حيث جرى التسريح فى 1996 فى نهاية الحرب الأهلية بين الانفصاليين الطوارق. وقد ساعد الصندوق الاستئمانى للأمم المتحدة الحكومة مما مكَّنها من دَمَج 7 000 من المتمردىن الطوارق فى الجيش النظامى وهيئات حكومية أخرى.

ثانيا، يجب القيام بمأسسة السيطرة السياسية المدنية على القوات المسلحة عن طريق تغييرات تنظيمية. فينبغى تعزيز المهنية فى القوات المسلحة عن طريق إدخال تحسينات على إدارة المؤسسات العسكرية، وتغييرات فى كبار العاملين بالقوات المسلحة. ويمكن أن يكون من الضرورى إلغاء الامتيازات التى لا تتلاءم مع قوات مسلحة تكون خاضعة للسيطرة المدنية، مثل بنوك خاصة special، وأنظمة رفاهية، ومنظمات اقتصادية.

كما أن من الضرورى جعل الآليات السياسية التى تجعل القوات المسلحة مسنولة أمام السيطرة المدنية وتُنَبَّت السيطرة المدنية للسياسة الدفاعية أكثر فاعلية، عن طريق تقوية الإشراف البرلمانى، وتأمين السيطرة المدنية لوزرات الدفاع، ومنح السلطات التشريعية حق السيطرة على الإنفاق الدفاعى والمصادقة على التعيينات فى المناصب العليا فى كل أجهزة الأمن.

كما ينبغي إخضاع القوات المسلحة لسيادة القانون. وينبغي تصحيح اختلال التوازن بين المؤسسات المدنية والعسكرية، التي تقوم في أمريكا اللاتينية "بالإسهام في تصورات القوات المسلحة بأنها أفضل تنظيماً، وأفضل تدريباً، وأكثر تماسكاً، وأكثر وطنية من القادة السياسيين المدنيين" (Fitch, 1998, p. 159). وينبغي اختيار الحوافز الصحيحة لإقناع القوات المسلحة بقبول الخضوع للقيادة المدنية. ويجب إعادة توجيه مواقف القوات المسلحة بعيداً عن دور وصي في اتجاه الولاء للقادة السياسيين المدنيين. كما أن أى ازدواج في الأدوار بين القوات المسلحة والساسة المدنيين يجب الهبوط به إلى حد أدنى، على سبيل المثال، عن طريق إنهاء دور القوات المسلحة في الأمن الداخلي، والحماية البيئية، والمشروعات التنموية، والحرب ضد تهريب المخدرات (ومع ذلك فقد أوضح الزلزال في إقليم سينشوان في الصين في 2008 كيف أنه يمكن أن تكون القوات المسلحة أساسية في أعمال الإغاثة في أعقاب كارثة). ويجب أن تنقيد القيادة العسكرية بدور استشاري في السياسة الدفاعية. كذلك فإن على القادة السياسيين أن يوافقوا على ألا يجروا القوات المسلحة إلى تسوية الصراعات وأن يقرروا بأن القيادة العسكرية لها دور شرعي في صنع القرار الدفاعي. ومن الضروري أن يكون الساسة قادرين على الاتصال على قدم المساواة مع القوات المسلحة فيما يتعلق بشئون الدفاع والمطالب الخاصة بالإنفاق العسكري، هذه القدرة التي ظلت غائبة بكل وضوح بين المشرعين في البلدان النامية (Frazer, 1995; Huntington.) (1995, pp. 9-10; Fitch, 1998; Bland, 1999; de Kadt, 2002).

ثالثاً، يشترط إبقاء القوات المسلحة تحت السيطرة المدنية الدعم الشعبى الواسع للديمقراطية والعداء الشعبى الواسع للحكم العسكرى، ربما بدعم من ذكريات حكم سلطوى سابق، كما فى فينيزويلا فى 1992 (Baburkin et al., 1999). ومن المؤسف أنه ليست كل أقسام المجتمع معادية للتدخل العسكرى. فقد دعمت أقسام كثيرة من الطبقة الوسطى فى تشيلى انقلاب 1973، حيث كانت تشعر بأن نظام أئيندى يهدد امتيازاتها. ولا توجد أى ضمانات لئلا يطفو إلى السطح من جديد خلال توطيد الديمقراطية مثل هذا الدعم للقوات المسلحة. ويمكن أن يأتى الدعم للقوات المسلحة من التكنوقراط فى البيروقراطية، الذين كانوا وثيقى الارتباط بالحكومات العسكورية فى أمريكا اللاتينية؛ وبالأحزاب السياسية التى نشأت كامتدادات للجيش، كما فى إرتريا وإثيوبيا (de Kadt, 2002; Koonings and Kruijt, 2002).

كذلك فإن مقارنة مختلف مستويات التدخل العسكرى فى تحرير الدول الأفريقية منذ 1990 تشير بقوة إلى أن التدخل أقل احتمالاً، كلما كانت الشرعية الديمقراطية للنظام المدنى أقوى فى أذهان الجمهور. ويمكن أن تحث الأزمات الاقتصادية أو السياسية على التدخل العسكرى حتى عندما تؤدى انتخابات ناجحة وانتقالات سلمية من حكومة إلى أخرى إلى أن يبدو وكأن الديمقراطية آخذة فى التوطد. غير أنه بوجه عام "لا تتعرض الدول الآخذة فى التحرير الاقتصادى، والتى تتمتع بمستويات مرتفعة نسبياً من الشرعية العامة، لتدخلات عسكرية" (Clark, 2007, p. 149). كذلك فإن التحالفات الإقليمية الداعمة للسيادة المدنية يمكن أن تقيد، كما حدث فى أفريقيا الجنوبية فى 1994 عندما ساعدت جنوب أفريقيا، وبوتسوانا،

وزيمبابوى فى صدّ الانقلاب فى ليسوتو (Frazer, 1995). كما تدعم الحالة البرازيلية النظرية القائلة بأن التخلص من الدعم الاجتماعى لقوات مسلحة مسيئة ضرورى لتوطيد الديمقراطية. وفى البرازيل "لم تقم القوات المسلحة بأى تحرك سياسى دون دعم المجموعات الاجتماعية المهمة" (Castron, 2002, p. 108). وهكذا فإن من شأن توسيع لدعم السياسة الديمقراطية، وانخفاض فى الدعم الاجتماعى للمدنى للتدخل العسكرى، تقليل خطر انقلاب عسكرى.

كذلك فإن توقيت إصلاحات تتعلق بعلاقات المدنى-العسكرى مهم. فالخطوات نحو الإصلاح يجب أن تبدأ فى الانتقال إلى الديمقراطية عندما يتم إجراء المفاوضات بين المسؤولين والقادة السياسيين ملتزمين بالتغيير. وسوف يؤدي هذا بطريقة ما إلى حماية النظام الجديد من اكتساب إرث أشخاص عسكريين متمردين وغير مواليين (Frazer, 1995).

ويتأثر مدى كون الشروط اللازمة للإصلاح قابلة للتحقيق بعدد من العوامل. وستكون من الأهمية بمكان، النماذج السابقة من العلاقات المدنية-العسكرية (مثلاً، مدى تسييس القوات المسلحة أو مدى السماح بوجود مجتمع مدنى مفعم بالحيوية)، والأخطار التى تخلقها الدقطة على المصالح الإقليمية للقوات المسلحة (مثلاً، نطاق تخفيضات الموازنة العسكرية التى تقترحها الحكومة المدنية الجديدة). ويمكن أن يكون الدعم الشعبى للديمقراطية هشاً فتكون هناك حاجة إلى أحزاب سياسية لم تخلق جماهير متحررة من الأوهام. ويمكن أن تكون هناك حاجة إلى "توازن إثنى" فى التركيب الاجتماعى للقوات المسلحة، مع أنه يمكن أن تكون هناك تكلفة إذا كان التمثيل الإثنى يعنى

التخلّي عن مزايا التجنيد على أساس الجدارة وحدها: هناك مخاطر فى تحويل القوات المسلحة إلى مؤسسة الفرص المتساوية (Fayemi, 2002). كما يمكن أن يكون تأثير المنظمة العسكرية خلال الدقّرة على الأهداف السياسية للحكومة الجديدة، مثل ما إذا كانت القوات المسلحة تقوم بالمساعدة فى السيطرة على تهريب المخدرات، مهمًا لإقامة علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية (Griffiths, 1996). وليس من السهل أن نجد مهام جديدة للقوات المسلحة لا تقوّض مهنتها وإبعادها عن السياسة، مثل حفظ السلام فى إطار الأمم المتحدة أكثر من مكافحة الجريمة.

ويمكن أن يكون على النظام المدنى الجديد أن يساوم على مطالب بإحالة قادة عسكريين إلى القضاء على جرائمهم (Rouquie, 1986). وستواصل القوات المسلحة أن يكون لها تأثير سياسى كبير، خاصة إذا كانت قادرة خلال الانتقال على التفاوض بشأن الحصانة ضد الملاحقة بسبب انتهاكات حقوق الإنسان (Fitch, 1998). كذلك فإن إلغاء الحصانة يمكن أن يحث على رد فعل عكسى من جانب القوات المسلحة. ومن هنا القلق فى الأرجنتين فى 2001 عندما أبطلت المحاكم قوانين الحصانة التى كانت قد حمت ضباط القوات المسلحة من الملاحقة القضائية على انتهاكاتهم لحقوق الإنسان خلال النظام العسكرى من 1976 إلى 1983. والواقع أن قوانين الحصانة التى تم إقرارها بعد عودة الأرجنتين إلى الديمقراطية فى 1983 أعقبتها انتفاضات لضباط القوات المسلحة الذين كان يخشون الملاحقة القضائية فى ظل النظام الديمقراطى الجديد. وعلى حين أن جماعات حقوق الإنسان رحبت بإلغاءات فقد كان هناك إدراك بأنها تمثل تهديدا محتملا فى

وقت كان فيه الاقتصاد فى أزمة. ومع هذا فى 2005 عززت المحكمة العليا قرار المحكمة الذى كانت المحكمة الاتحادية فى بوينوس آيرس قد أيدته بالفعل فى 2001.

كما أن التطورات السياسية التى تواجه الحكومة المدنية الجديدة ستكون مهمة. وهناك أهمية خاصة للعوامل التى تصرف اهتمام الحكومات عن إصلاح العلاقات المدنية-العسكرية، مثل التضخم الجامح hyperinflation وأزمات اقتصادية أخرى تقوّض الثقة العامة فى السلطات المدنية. كما أن إبعاد القوات المسلحة عن الأدوار الحكومية المدنية يمكن أن يغدو صعبا نتيجة للمواجهات مع الحركات الثورية و/أو الجريمة المنظمة (كما فى كولومبيا) التى تجعل من الصعب تفاعل استخدام القوات المسلحة فى أنشطة بوليسية.

ومع هذا فقد تحقق بعض النجاح فى البلدان الآخذة فى الدفطرة حديثا فى مجال إصلاح العلاقات المدنية-العسكرية. وقد صارت معايير مهنية القوات المسلحة والسيطرة المدنية منتشرة ومقبولة على نطاق أوسع. وتعلم قادة القوات المسلحة أن محاولات الحكم كانت مدمرة للقوات المسلحة. ويُقرّ الساسة المدنيون بأن مصالحهم تكمن فى قوات مسلحة مهنية، وغير سياسية. وقد تعاظم الدعم الشعبى لوضع حدّ للموازانات العسكرية المفرطة، والإساءات إلى حقوق الإنسان، والمشاركة العسكرية فى المشروعات الاقتصادية. وقد تحذت محاولات انقلاب، غير أن من الأقل احتمالا أن تكون ناجحة فى بلدان مُدْفَطَرَة حديثا بمستوى معقول من التنمية الاقتصادية. بل إن هتنيجتون كان مستعدا لتحديد مستويات كمية حدية: "البلدان التى يصل

فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى 1000 دولار أو أكثر لا تقع فيها *انقلابات* ناجحة؛ البلدان التي يصل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى 3000 دولار أو أكثر لا تقع فيها محاولات انقلاب" (1995, p. 15).

الخلاصة

برزت أيضا عوامل كثيرة مرتبطة بالتدخل العسكري، وعلى وجه الخصوص متغيرات اجتماعية واقتصادية، في المحاولات الرامية إلى فهم سياق عدم الاستقرار السياسي الذي يمكن أن تقع فيه *انقلابات* القوات المسلحة. والتدخل العسكري ليس بحال من الأحوال الشكل الوحيد لعدم الاستقرار السياسي. ذلك أن العنف الطائفي، والحركات الانفصالية، والصراعات الإثنية يمكن أن يجرى تصعيدها إلى حرب أهلية وأن تخلق عدم استقرار طويل الأمد. وهذه الصورة الأكثر عمومية والأوسع انتشارا لعدم الاستقرار ستكون موضوع فصل لاحق. وقد قام الفصل الحالي بالتعرف على الظروف التي تحيط بالتدخلات العسكرية في سياسة العالم الثالث من أجل استكشاف إلى أي مدى كانت تفسيرات هذه الظاهرة ناجحة. والتوصل إلى فهم للتدخل العسكري مهم بوجه خاص عندما يقوِّض الديمقراطية سواء عن طريق *انقلاب* عسكري أو عن طريق رفض استعادة السياسة الديمقراطية استجابةً للمطالب الشعبية الواسعة النطاق. وتوجد نتائج على السياسات العامة والإستراتيجيات الحكومية إذا كان من الممكن إثبات أن الميل إلى التدخل العسكري مرتبط

بمستوى المؤسسة السياسية، والتنمية الاقتصادية، والمشاركة السياسية،
والتخصص الاقتصادي، وتنمية الأحزاب السياسية الجماهيرية، ومركزية
الدولة في عملية التراكم الرأسمالي والتنمية لطبقة متوسطة، أو الثقافة المهنية
للقوات المسلحة ذاتها.

مدخل

في معظم مناطق العالم الثالث توجد حركات سياسية تنظم الحملات، في حالات كثيرة من خلال النضال المسلح، في سبيل تقرير المصير السياسي لمصلحة مجموعات أقلية. وفي الصحراء الغربية، تقاوم جبهة البوليساريو Polisario في سبيل التحرر من المغرب. وفي غرب الصومال تهدف جبهة التحرير إلى استعادة أوجادين الإثيوبية إلى الصومال. ويسعى أكراد تركيا، وإيران، والعراق، وسوريا إلى إنشاء كردستان مستقلة وموحدة. ويهدف مجلس المقاومة القومية في إيران إلى إنشاء "بالوتشستان" Baluchistan مستقلة ذاتيا. وتوجد في الهند حركات استقلال ذاتي بين "السيخ" Sikhs، و"الناجاس" Nagas، و"التريپوراس" Tripuras وكذلك في كشمير. ويسعى "شانتي باهيني" Shanti Bahini في بنجلاديش إلى الاستقلال الذاتي لقبائل "تشيتاجونج" Chittagong. وفي بورما يشمل برنامج الجبهة الديمقراطية الوطنية الفيدرالية اتحادا فيدراليا يقوم على تقرير المصير لشعوب "شان" Shan، و"كارين" Karen، و"مون" Mon، و"أركان" Arakan، و"كاتشين" Kachin وقد ظلت جبهة "كارين" القومية تقاوم في سبيل الاستقلال منذ 1948. وتتخرب أقلية "تاميل" Tamil في سرى لانكا في حرب أهلية منذ 1983 بهدف تكوين دولة مستقلة في شمال الجزيرة. وفي إندونيسيا حركات تناضل في

سبيل الاستقلال فى بابوا الغربية West Papua و"أشيه" Acheh. وفى الفيليبين تسعى جبهة تحرير مورو القومية إلى تحقيق استقلال الـ"مورو" المسلمين فى الجنوب. وكان هناك إحياء إثنى قوئى للغاية من 1960 ونموً يناظره للاهتمام بين العلماء الاجتماعيين (Brown, 1989).

ويجب تمييز مثل هذه المنظمات عن الحركات الثورية الرامية إلى الإطاحة بالنظام القائم. فالحركات الانفصالية لا تريد الإطاحة بالحكومات القومية: إنها تريد الانسحاب من نطاق سلطتها. ويمكن أن يبدو هذا، من وجهة نظر المركز، ثورياً جداً؛ ويمكن أن تكون للحركة ذاتها أجندة ثورية بالإضافة إلى الاستقلال، مع أن هذا ليس محتوماً. فقط فى أمريكا اللاتينية توجد حركات ثورية معنية بصورة حصرية تقريباً بنوع آخر من الاستقلال - استقلال بلدٍ بكامله من قمع نظام سلطوى. والحقيقة أن الانفصالية فى أمريكا اللاتينية تمثل، إلى حد كبير، مظهراً من تاريخ القرن التاسع عشر (Anderson et al., 1974).

ومن المرجح أن تنجح حركات استقلالية قليلة فى تحقيق الاستقلال الكامل للشعوب التى تمثلها هذه الحركات، غير أن من غير المرجح أن تتخلى عن النضال وتتبعثر. ويمكن، من ناحية أخرى، أن تسحقها القوة العسكرية المتفوقة للحكومة القومية - كما فى نيجيريا، وزائير، والسودان. ومع هذا يحدث فى بعض الأحيان أن تنجح حركة انفصالية، كما فى حالة الانفصال العنيف فى باكستان الشرقية لتشكل دولة بنجلاديش، وانفصال أرض الصومال Somaliland من الصومال فى 1991، وانفصال إرتريا عن إثيوبيا فى 1993، واستقلال تيمور الشرقية عن إندونيسيا، والذى احتفل به فى

2002. وفي كثير من الأحيان يشكل الصراع العسكريّ سمة الانتقال من الاندماج إلى الاستقلال، كما هو الحال مع ميلاد بنجلاديش.

ويبحث هذا الفصل مطلب الاستقلال من جانب أقليات إثنية أو قومية. ويجرى بحث ثلاث نظريات عن الانفصالية: الاندماج السياسي، والاستعمار الداخلي، و"ميزان المزايا/الأفضلية" *balance of advantage*. ويُشار إلى أن تفسيرات القومية والانفصال تحتاج إلى بُعدٍ طبقيّ بسبب الانقسام الاجتماعيّ الذي يوجد داخل الأقليات الثقافية، والقيادة البرجوازية الصغيرة للحركات الإثنية الانفصالية، وأهمية ردّ فعل الطبقة المسيطرة في المجتمع "المركز" على التعبئة السياسية القومية بالنسبة لمحصلة القومية.

وفي كثير من الأحيان تقوم الحركات السياسية المقاتلة في سبيل الانفصال بذلك باسم القومية. ويكون هدفها الانفصال، مع أن منظماتٍ وزمراً أخرى يمكن أن تكون مستعدة للتفاوض على ما هو أقل من الانفصال التام. وقبل أن نبحث أسباب الانفصالية الإثنية، الهدف الرئيسيّ لهذا الفصل، من الضروريّ أن نوضّح بعض المصطلحات التي تُعدّ أساسيةً للتحليل.

الانفصال

يمكن تعريف "الانفصال" *Secession* بأنه الفصل *separation* الرسميّ لمنطقة من دولة-أمة كانت تشكل من قَبْلُ جزءاً لا يتجزأ منها. ويمكن أن تكون المنطقة قد عرفت بالفعل لا مركزية كبيرة للسلطة. غير أن الانفصال لا يتمثل في المزيد من اللامركزية بل في الفصل الكامل بحيث تصير المنطقة

المنفصلة دولة بحقها الكامل كدولة، وبدستورها الخاص، ومعترفاً بها بوصفها كذلك في القانون الدولي. وفي العادة تهدف الحركات الانفصالية إلى الاستقلال وليس الاندماج مع بلد مجاور. ولا يعنى مثل هذا الاستقلال الذاتى بالضرورة أن كل الصلات السياسية والاقتصادية مع الدولة "الأم" سوف تُقَطَع. ومن المرجح بصورة خاصة أن تستمر العلاقات الاقتصادية، خاصة فى شكل التجارة.

ويمكن أن تحاول السلطات المركزية للدولة الأم احتواء الميول الانفصالية عن طريق عرض تنازلات مختلفة، مثل الاستقلال الذاتى الدستورى الذى يقصر تماماً عن الانفصال (Brass, 1991). وتوجد بعض الأدلة على أن قدراً من التفويض أو الفيدرالية، وليس تشجيع الانفصال عن طريق زيادة الموارد وهوية الأقليات الإقليمية، يَحْدُ فى الواقع من المطالب الانفصالية عن طريق زيادة سلطة القادة القوميين المعتدلين. وتدعم حالة "بوجانفيل" Bougainville فى بابوا غينيا الجديدة Papua New Guinea الرأى القائل بأن التفويض الديمقراطى الأقاليمى القائم على الحكم الأقاليمى الفعال والمسئول يقوّى العلاقات مع الدولة، ويبدّد المظالم ويمنع الانفصال بدلاً من تشجيعه (Ghai, 2000). وفى منطقة التّاميل فى الهند، تخلّت قومية التّاميل عن المطالب الانفصالية بعد أن فازت الأحزاب السياسية القومية التاميلية بالتمثيل فى البرلمان الفيدرالى. ولا تسعى قومية التّاميل الآن إلا إلى "التمثيل الوافى فى اقتسام السلطة والمحافظة على الهوية الثقافية" (Oommen, 2006, p. 445). وعن طريق تقديم تنازلات للأقليات الإثنية كانت تايلندا قادرة على تصفية راديكالية النزعة الانفصالية للملايو-المسلمين (Brown, 2006).

ويمكن مساعدة الحكومات القومية فى تفاوضها للتوصل إلى تسوية من جانب فصائل قومية مستعدة لقبول ما هو أقل من الاستقلال الكامل. ويجب الإقرار بأن مُسُوح المواقف السياسية بصفة رئيسية فى البلدان النامية قد كشفتُ عن أن أعدادا كبيرة وفى كثير من الأحيان أقليات ضمن المجموعات الإثنية المعنية مستعدة لأنْ تقبل لبلدها الاستقلال الدستورى بدلا من الانفصال - وهو اكتشاف ينطبق دون أدنى شك تقريباً على البلدان النامية. غير أن المُسُوح تُبَيِّنُ أيضاً أنه حتى بين أولئك الذين لا يحبُّون الانفصال والذين يرفضون العنف كوسيلة لذلك الهدف، يوجد كثيرون يتعاطفون مع أولئك المنخرطين فى المقاومة العنيفة - مفسِّرين "كيف أن نضالات حرب العصابات جرَّتْ مواصلتها على مدى أعوام فى وجه الخلافات العاصفة" (Connor, 1988, p. 216).

ويمكن تعديل مطالب الحركات الانفصالية بصورة كبيرة على مدى فترة من الزمن، بحيث تحل محل الاستقلال القومى أهداف أقل، مثل إنشاء وحدة إقليمية جديدة داخل فيدرالية، والإقرار الرسمى بلغة، وامتيازات رمزية. وبصورة مماثلة، يمكن أن تتصاعد مطالب متواضعة تحت ضغط الأحداث، مثل تقدُّم باكستان الشرقية من المساواة اللغوية إلى الاستقلال الذاتى فى فيدرالية فضفاضة ومنها إلى الانفصال (Wright, 1976). وتتباين مختلف المجموعات الإثنية فى مطالبها. وفى جنوب آسيا، على سبيل المثال، طالب البعض بإصلاحات ضمن هياكل الدولة القائمة، مثل سياسات العمل الإيجابى. وطالب آخرون بإعادة هيكلة النظام، بما فى ذلك تفويض السلطة والاستقلال الذاتى الإقليمى. ويظل هناك آخرون يحرضون على إعادة هيكلة الدولة عن

طريق الانفصال والتغيير التحريريّ الوحدويّ (Phadnis and Gonguly, 2001). وفي فلسطين تنقسم الحركة القومية بين أولئك الذين يؤيدون إقامة دولة ذات سيادة تتشكل من الأراضي المحتلة، وأولئك الذين يرغبون في تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى ديمقراطية لكل المواطنين، بصرف النظر عن الدين والإثنية. غير أن الغاية النهائية للانفصاليين تتمثل في إقامة دولة-أمة جديدة (Farsoun and Aruri, 2006). ومن غير المرجح أن تقدم اللامركزية تسوية دائمة، إذا كان هناك دعم واسع النطاق داخل المنطقة المتأثرة بالقضية الانفصالية، ومن المحتمل أن يوجد تأييد واسع النطاق إذا كانت الحركة الانفصالية قائمة على إحساس بالقومية ضمن الدولة الطموحة.

ردود الفعل على الانفصال

تمثل المطالب الإثنية بصورة جزئية وظيفة لتكيف الدولة لها، مثل فرض "الجنسية" وفق الدستور الإثيوبيّ (Ghai, 2000). ومع أن البنجاليين في باكستان الشرقية كانوا واعين منذ وقت طويل بتميؤهم الثقافيّ، ووجدوا أن من الضروريّ تأكيد هذا من وقت لوقت في مواجهة سياسات الدّمج (وبصفة خاصة مسألة اللغة الواحدة في 50-1952)، فإنه لم يحدث حتى فرض الفيتو على مكاسبهم من خلال العملية الديمقراطية من جانب السلطات المركزية أن كانوا مدفوعين في اتجاه الانفصال. وإلى ذلك الحين كان برنامجهم يقتصر على إصلاحات ضمن دولة باكستان (مثل برنامج النقاط الستّ الذي طالب بدستور كونفيدراليّ، وتفويض ماليّ، وعلاقات تجارية واقتصادية منفصلة مع

البلدان الأجنبية). واندفعت المطالب الانفصالية نتيجة تصلب السلطات المركزية أكثر مما بسبب التمهصل الداخلي.

وقد تراوحت ردود الفعل على القومية والانفصالية بين الإبادة الجماعية، والطرْد، والدَمْج، والسياسات اللغوية، والحِصْن في النُخب السياسية والبيروقراطية، وخطّط تخصيص الإيرادات، والتمييز الإيجابي، والاستقلال الذاتي الثقافي، واللامركزة (Coakley, 1993). وفي جنوب آسيا، شملت ردود الفعل الحكومية على الحركات الانفصالية العمل العسكري، والقيود البوليسية، والعقبات الدستورية، والتلاعب الانتخابي، والإعلانات الاقتصادية، والتنازلات السياسية (مثل حصص الوظائف، واستمالة القادة الانفصاليين، والحقوق اللغوية)، والتسوية الدستورية، ومن حيث المبدأ فقط - منح الاستقلال الذاتي (Wright, 1976; Phadnis and Ganguly, 2001).

ويمثل القمع دائما جزءًا من استجابة الدولة على الانفصالية، ويكون في كثير من الأحيان مصحوبا بمحاولات ترمي إلى الاستيعاب الإجباري وطمع اللغة والثقافة، كما في محاولة السودان تعريباً وأسلمة أفرقة جنوب السودان ودارفور (Neuberger, 2006). وتتمثل إستراتيجية بديلة في تخفيف كثافة المجموعة الإثنية السائدة، كما في الـ "تبيت" Tibet، حيث شجعت الحكومة الصينية على الهجرة الجماعية للصينيين الـ "هان" Han Chinese إلى ذلك الإقليم مع تشيبت الإثنيين التبتيين إلى أنحاء أخرى من الصين. ووفقا للحكومة التبتية في المنفى، جعل هذا من التبتيين أقلية في وطنهم (وكان مسئولاً عن العنف ضد الصينيين الـ "هان" في "لاسا" Lhasa في مارس

2008)، رغم أن بيانات الإحصائيات الرسمية تبين أن التبتيين يشكلون أكثر من 90 في المائة من سكان إقليم التبت المستقل ذاتياً (Misra, 2000). ومن غير المعتاد أن توافق حكومات قومية على انفصال دولة-أمة ذات إقليم متميز، خاصة إذا كان جزءاً من تميز ذلك الإقليم يتمثل في هبته بمراد طبعية أو اقتصادية أخرى ثمينة. ومطالب الاستقلال ثورية من منظور المركز (Connor, 1973; Clay, 1989). ويعلمنا التاريخ أن قادة الحكومات ينظرون بوجه عام إلى المحاولات الرامية إلى الانفصال على أنها تهديد لا يُحتمل لسلطة نظامهم إلى حد أنه جدير بسفك الدماء لمنعه" (Brich, 1978, p. 340). وفي جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، أثبتت ردود الفعل على الانفصالية بصورة حاسمة أن " الدولة-الأمة تتشبت قبل كل شيء بالأرض" (McVey, 1984, p. 13). وفي 1994 هدد الملك المغربي حسن الثاني بعودة إلى الحرب إذا صوت شعب الصحراء الغربية لصالح الاستقلال في أي استفتاء قد تنظمه الأمم المتحدة. وعانى شعب تيمور الشرقية معاناة هائلة على أيدي القوات المسلحة الإندونيسية والميليشيات المحلية المتحالفة معها عندما حاول (بصورة ناجحة في النهاية) أن ينفصل. ومنذ 2003 استخدمت الحكومة السودانية قواتها المسلحة، وأمنها، وأجهزة استخباراتها، وميليشيا رسمية معروفة باسم "جنجويد"، قام بتعبئتها أعضاء الحزب الحاكم، وضباط قوات مسلحة سابقون، وزعماء قبائل متنقلة، لارتكاب "جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب على نطاق واسع" ضد المتمردين في دارفور. وقد استتبع "التطهير الإثني" في المنطقة الغربية للسودان ضربات جوية ضد المدنيين، والإعدامات الفورية، والاعتصاب، والتعذيب، وتدمير الممتلكات،

مما أدى إلى اقتصاد منهار وفقدان أكثر من 3 ملايين لموارد الرزق (HRW, 2005, p. 1). ويشمل ردّ الفعل إثيوبيا على عصيان الإثنيين الصوماليين في "أوجادين" في الوقت الحالي أعمال القتل بلا محاكمة، والاعتصاب، والتعذيب، والتهجير الإجباري، وتدمير القرى، والإعدامات العامة، وذبح الماشية (HRW, 2008). ويتبنى الجيش البورميّ الرأي القائل بأنه إذا كان مقاتلو "كارين" Karen موجودين في منطقة ما فإنه يمكن عندئذ قتل المدنيين وإحراق القرى. ومعاداة الانفصال قوية بصورة خاصة بين الحكومات الأفريقية، حيث دعمت الحدود الاستعمارية الاعتبارية السخط من جانب مجموعات الأقليات. ومن هنا اشتراك تنزانيا والسودان، وكل منهما يواجه مطالب انفصالية، في العمل العسكري للاتحاد الأفريقي ضدّ انفصاليّ "أنجوان" Anjouan في اتحاد جزر القمر:

الواقع أنه خلال العقود الثلاثة السابقة كان قيام بلدٍ بتحقيق استقلال شكليّ عن القوة الاستعمارية السابقة أسهل كثيراً من حصول أقلية على قدر من الاستقلال الذاتي (الفعال) داخل دولة في العالم الثالث. وكان ردّ الفعل على مطالب من كل نوع سلبياً بصورة شاملة تقريباً (Chaliand, 1980, p. 9).

القومية

القومية، التي يمكن أن تستخلص تنازلات في شكل لا مركزية سياسية من أشكال مختلفة، تشمل الفيدرالية، صارت بصورة متزايدة واسعة الانتشار في العقود الأخيرة. وقد جرى تأكيد أنها، بدلا من أن تكون أيديولوجيا مبنية على الطبقة، كانت "العاطفة السياسية السائدة" في النصف الثاني من القرن العشرين (Payne, 1975, p. 249)، مع أنه يمكن الآن أن يكون الذين قد سيطر عليها.

وتشترط القومية بصورة مسبقة بعض التميز الثقافي من جانب سكان منطقة معينة. والقومية في سياق الاستعمار مفهوم مباشر نسبيا، غير أن القومية بين الأقليات تشير إلى هوية وفرادة ثقافيتين، ويعززها في كثير من الأحيان التميز اللغوي، الذي يوحد سكانا محددين والذي يمكن أن يُلهم حركة قومية. ويكون اعتقاد بأن المجموعة تمتعت ذات مرة بالحكم الذاتي حاسما لهذا الإحساس بالهوية والمطالبة بالاستقلال الذاتي الذي يقود إليه. ويمثل التثبيت حالة في الصميم.

ورغم أن الحكومة الصينية تدعى أن التثبيت جزء لا يتجزأ من الصين، وأنه مجرد أحد أقاليمها المستقلة ذاتيا، يدعى التيبتيون أنهم كانوا دائما أمة مستقلة، رغم فترات التدخل الصيني حتى الغزو الصيني في 1950 الذي هبط بهم إلى مستوى مستعمرة (Government of Tibet in exile, 1996). ويمتد التثبيت في نظرهم إلى ما بعد حدود إقليم التثبيت المستقل ذاتيا ليشمل ولايات مجاورة بسكان تيبتيين. والصلات التاريخية بين التثبيت،

والمغول، والمانتشو، والحكام الصينيين، والتي تقيم الصين ادعاءها على أساسها تمثل، في نظر الانفصاليين التبتيين، ليس مجرد جزء من تاريخ بعيد ولا علاقة له بالوضع الراهن؛ فهي لا تعنى دمج الدولة التبتية في الدولة الصينية. ووفقا للجنة للحقوقيين الدوليين International Commission of Jurists، كان التبت بين 1913 و1950 يفى بالشروط اللازمة بالوضع القانوني للدولة statehood التي يطالب بها القانون الدولي في العادة. ورغم أنه لم يعترف أي بلد بالسيادة التبتية، يدعى التبتيون أن الاعتراف كان ضمنا في إجراءات البلدان الأجنبية، مثل الاحتفاظ ببعثات دبلوماسية، والإشارة إلى التبت في المناقشات الدولية (على سبيل المثال، في الأمم المتحدة) على أنه بلد مستقل تحتله الصين بصورة غير قانونية، والإقرار بحق الشعب التبتية في تقرير مصيره (على سبيل المثال، من جانب الأمم المتحدة في 1961 ومؤتمر للمحاميين الدوليين في 1993).

ويمثل ما يشكّل "أمة" يمكن أن تسعى إلى وضع دولة-أمة مسألة شغلت أذهان المنظرين السياسيين على مدى عقود عديدة. ويتمثل رأي في أن المجموعات الإثنية تصير ببساطة أمما عندما تطوّر أفكارا عن الحصول على تقرير المصير السياسي (Phadnis and Ganguly, 2001). غير أنه يُعتقد بوجه عام أن إحساسا بوضع الأمة nationhood سيقوم على بعض الجمع بين الدين، واللغة، والأعراف، والمؤسسات، والميثولوجيا، والفلكلور، والثقافة، والتاريخ، والعرق، مع أنه لا يجب افتراض أن كل نمط للهوية سيكون له نفس التأثير على السلوك السياسي (Connor, 1988; Clay, 1989; Kellas, 1991). غير أنه ما من شيء واحد يمكن أن يكون كافيا في حد ذاته لتعريف

أمة، ولا حتى اللغة (Smith, 1971). كذلك فإن السمات الاقتصادية والسياسية يمكن اعتبارها شروطاً ضرورية لوضع الأمة، بالإضافة إلى العوامل الثقافية وحسّ الجماعة. كذلك فإن إقليم وطن وحسّ بتاريخ جمعيّ أساسان للتضامن القوميّ (Hechter, 2000). ويورد سميث Smith قائمة بالملاح السبعة التالية لأمة، ويميّز "القبائل" والمجموعات الإثنية باعتبارها تشترك في بعض وليس كل هذه الملامح:

- * سمات مميّزة *differenciae* ثقافيّة؛ و
- * التجاور الإقليميّ مع الحراك الداخليّ؛ و
- * عدد كبير نسبياً من السكان؛ و
- * علاقات سياسية خارجية؛ و
- * حسّ وولاء كبيران إزاء المجموعة؛ و
- * عضوية مباشرة مع حقوق مواطنة متساوية؛ و
- * اندماج اقتصاديّ رأسيّ حول نظام مشترك للعمل.

وللقبائل السمتان المميزتان الأولى والثانية وحدهما. وتتسم "الإثنية" *ethnie* بالسمات الخمس الأولى. وتتميز الأمم بالسمات السبع كلها. وتمثل بعض المجتمعات بعد-الاستعمارية تجمّعات من القبائل و/أو الإثنيات ولهذا فإنها تقتقر إلى اثنتين على الأقل من الملاح السبعة - السمات المميّزة الثقافيّة وحسّ المجموعة - بسبب الطبيعة الاعتيادية للحدود الاستعمارية (Smith, 2001, pp, 186-90, 1971). ومع أن المجموعات التي تدعّم الحركات الانفصالية يكون لها عادة إحساس بالهوية الثقافية فإنها غير متميّزة إثنيّاً بصفة عامة. ويمكن أن تكون المجموعات الانفصالية غير متجانسة إثنيّاً.

ويمكن ادعاء وضع الأمة غير أن مسألة ما إذا كان هذا مبرراً يطرح مشكلات كثيرة تتعلق بالتعريف الذاتى والموضوعى (Symmons- (Symonolewicz, 1965; Rustow, 1967; Snyder, 1976; Wood, 1981). والطابع الذاتى يُوجزه بدقة التعريف التالى لـ "أمة" nation:

مجموعة كبيرة نسبيا من الناس الذين يشعرون بأنهم ينتمون معا بمقتضى اشتراكهم فى واحدة أو أكثر من سمات مثل اللغة، أو الدّين، أو العرق، والتاريخ أو التراث المشترك، ومجموعة مشتركة من الأعراف، والمصير المشترك. وكمسألة ملاحظة تجريبية فإنه يمكن ألا توجد سمة من هذه السمات فى الواقع الفعلى: تتمثل النقطة المهمة فى أن الناس يعتقدون أنهم كذلك (Rejai and Enloe, 1969, p. 143).

والاعتقاد الذاتى بأن الناس يشكلون أمة جديدة بالاعتراف السياسى أهم من التعريفات الموضوعية للمؤرخين والعلماء الاجتماعيين (Eriksen, 1993). وينشأ الاغتراب الانفصالى من إدراك روابط خاصة بين الناس تميزهم من مجتمعات أخرى داخل الدولة-الأمة (Enloe, 1973). وفى جنوب آسيا، تكون السمات السوسولوجية المميزة لمختلف سكان الأقاليم فى صميم مطالبهم المتعلقة بالاستقلال الذاتى أو الانفصال. وقد أكدت كل الحركات أسبقية معايير محدّدة لتمائل الهوية الذى يجعل من سكان أقلييات فى البلد بأكمله حتى وإن كانوا أغلبيات محلياً" (Wright, 1976, p. 8). وفى كشمير

و"تاجالاند" Nagaland يتمثل العامل الرئيسي في الدين، وفي "تاميل نادو" Tamil Nadu، وشرق البنجال، و" بالوتشستان" Baluchistan، في اللغة. وتدعم مجتمعات وثقافات جنوب آسيا اعتقاد أن الأرض واللغة هما المفتاح للإحساس بحالة الأمة، على حين أنه في "زينجيانج" Xinjiang، وهي منطقة مسلمة بأغلبها في شمال غرب الصين، يمثل الدين أساس التحريض الانفصالي. ومنذ 1990 زادت الانفصالية، بوعى ديني وإثني مرتبط ارتباطا وثيقا جدا... الإخلاص للإسلام جزء لا يتجزأ من كُون المرء من الأويجور Uygur (المجموعة الإثنية المحلية الكبرى في المنطقة: Mackerass, 2001, p. 296).

والأساس الإثني للقومية مهم ليس فقط لأنه يقدم معيارا لتعريف أمة، بل أيضا لأنه أساسى للجدال المتعلق بما يسبب الانفصالية، وما إذا كانت الإثنية شرطا كافيا أو ضروريا لوجود مطالب من أجل الاستقلال الذاتى السياسى. وتنظر النظرية الأصولية [الطابع القديم الطبيعى للظاهرة القومية] Primordialist للقومية إلى الأمم على أنها مجتمعات إثنية عضوية تتميز بلغات، وثقافات، وملامح وجوه، وأوطان. وتظهر القومية عندما تطالب مثل هذه المجتمعات بتقرير المصير من دولة "متعددة الإثنيات" Polyethnic. وهذه النظرة إلى القومية يدعمها واقع أن "الإثنية تبقى قوة جبارة، ومتفجرة، وفى كثير من الأحيان دائمة"، ومؤدّة إحساسا قويا بالانتماء، والواجب، والكرامة. ويبين استمرارها فى الديمقراطيات الصناعية المتقدمة أنها لا تتآكل بفعل قوى التحديث (Smith, 1995, pp. 33-47) غير أن من الواضح كذلك أنه سيكون من الخطأ أن نعتقد أن الارتباطات الإثنية غير متغيرة فى علاقاتها

بالفعل السياسى. إنها موضوع للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة الحضرة، والتصنيع، وانتشار التعليم، هذه الأشياء التى يمكن أن تبدل التصورات المتصلة بالعلاقات بين الأقلية والأغلبية (Ozirimli, 2000).

وعلى النقيض، تنظر النظرية الظرفية *Situationalist* للقومية إلى دعاوى الوطن على أنها تقوم على إحساس بالمصلحة المشتركة وحفظ الذات بين الناس الذين يواجهون تهديدا لرفاهيتهم من التنمية الاقتصادية غير المتكافئة، و"الاستعمار الداخلى"، وأشكال أخرى من التمييز. وتصير السمات الإثنية المميّزة مهمة فى تعريف هوية المجموعة عندما تجعل الظروف circumstances (أو الحالة situation) من العقلانى أن يعملوا دفاعياً. والنشطاء مطلوبون لتعبئة الوعي الإثنى كأساس لمفصلة المصلحة.

وتنظر النظرية البنائية *constructivist* إلى القومية على أنها أيديولوجيا تجرى ممارستها لإضفاء الشرعية على مطالبها المتعلقة بالسلطة. وتتألف الأيديولوجيا القومية من أساطير بشأن أسلاف المجتمع المحلى، وتاريخه، وثقافته، ووطنه لتزويد الناس بحسّ بالهوية، وفهم للمشكلات المعاصرة، ووصفات لتسويتها (Brown, 2000).

وتشكل هذه التفسيرات أساس بعض الشروح التى جرى تقديمها للانفصال السياسى بوصفه قوة تزعزع الاستقرار فى دول العالم الثالث. ومن المؤسف أن من المحتمل أن يكون محكوما على أى محاولة لإيجاد تفسير سببى بسيط للقومية والانفصالية بالفشل نتيجة لمجرد تنوع الظاهرة. ويكشف تاريخ القومية فوارق واسعة فى حجم المجتمعات الإثنية، وتماسكها، وتعبئتها، فى أهداف الحركات القومية الطابع، وفى التهديدات التى تشكلها على الدول

القائمة، وفي السياقات الاقتصادية التي توجد فيها القومية-الإثنية، وفي الأساليب السياسية التي تختارها الحركات القومية الطابع (Zubaida, 1978; Kellas, 1991). ويظل إجراء مراجعة شاملة للمؤلفات بشأن القومية في العالم الثالث خارج نطاق هذا الفصل تماما. وكل ما يمكن أن نحاوله هو إلقاء نظرة نقدية إلى وجهات النظر النظرية التي يبدو أن لها قيمة كبرى في فهم لماذا يمكن أن يسعى جزء من بلدٍ إلى الانفصال عنه.

الاندماج السياسي

تُعلّق نظرية الاندماج السياسي وزنا كبيرا على الإثنية في تفسير الانفصالية. وفي سياق العالم الثالث تشدد هذه النظرية على واقع أن الدول الجديدة كانت، في كثير من الأحيان، من ثمار الخلق الاعتباطي للاستعمار. وكانت تتألف من عدد كبير من المجموعات الإثنية المرتبطة ببعضها البعض تحت السيطرة الاستعمارية ونظام إداري واقتصادي مشترك، بعد أن قامت القوى الأوروبية بتقسيم توابعها المدارية بين أنفسها مع احترام ضئيل للحدود الاجتماعية والسياسية القائمة. وازدادت اختلافات الطبقة المغلقة، والإقليم، والإثنية، تفاقماً نتيجة تمثيل هذه المجتمعات المندمجة في مجموعات عرقية وقبلية، ونتيجة التأثير غير المتكافئ للتجارب التعليمية، والاقتصادية، والسياسية الاستعمارية (Nafziger and Richter, 1976). وكانت القومية التي جذبت لاحقاً مثل هذه المجتمعات إلى بعضها البعض تقوم فقط على المعارضة للخضوع لقوة أجنبية. وكانت موحدة (وفي كثير من الأحيان بعيداً

عن أن تكون بصورة كاملة) فقط في رغبتها في التخلص من السيطرة الاستعمارية. والواقع أن الدولة التي خلقها تحقيق الاستقلال "سبقت" القومية، في أنه لم تكن توجد أي هوية مشتركة سوى معاداة الاستعمار. وقد بُنيت الدولة- الأمة على أساس من العوامل الدينية، أو الثقافية، أو اللغوية، أو العرقية، المشتركة كما يكون الحال عندما تسبق القومية الدولة (Kohn, 1945; Coleman, 1954).

وإذا لم تتآكل التعددية الثقافية والولاءات تحت القومية sub-national نتيجة انتشار القيم الثقافية خلال عملية التحديث فإن الاتجاهات الانفصالية ستنطوّر. ولهذا يغدو من المحتمل حدوث "أزمة اندماج" بعد الاستقلال ما لم يكن من الممكن خلق إحساس بالطابع القومي nationality الإقليمي عن طريق توحيد الكيانات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، المستقلة. ويكون الاندماج القومي في خطر ليس فقط عندما تكون أقلية ما مهددة من جانب مجموعة واحدة مسيطرة عدديا وسياسيا (كما في سرى لانكا)؛ إذ يمكن أن يكون تقرير المصير مطلوبا أيضا حيث توجد تعددية أكثر "توازنا" للمجموعات الإثنية، كما في الهند ونيجييريا (Weiner, 1965). وتؤكد المدرسة الانتشارية diffusionist لنظرية التحديث أنه عندما يأخذ بلد في التحديث فإن الثقافات تصير منتشرة وتفقد الثقافات الخاصة sub-cultures أهميتها. وتحل محل الولاءات الإثنية ولاءات للدولة الأوسع. وهناك أربعة عوامل تتطوى عليها هذه العملية: التغلغل البيروقراطي؛ والتعبئة الاجتماعية؛ والتصنيع؛ والاتصالات الجماهيرية. وبصورة مشتركة تنتج هذه التطورات الانتشار الثقافي الذي يمكن حتى أن يمتد فيما وراء حدود الدولة- الأمة.

ويُنظَر إلى مطالب تقرير المصير من جانب المجموعات الإثنية من هذا المنظور على أنها انحرافات عن درب الحداثة. وتتمثل "مشكلة" الدولة بعد-الاستعمارية في مشكلة "بناء الأمة" - خالقة ولقاءات وارتباطات إزاء الدولة-الأمة الجديدة تحل محل الولاءات المحلية التي تستدعيها القيم التقليدية. وعندئذ يمكن أن يعكس الانفصال فشلا في الدمج على كل حال (على سبيل المثال، أثناء الاستعمار) أو عملية تفسخ بعد فترة مستقرة نسبيا للوحدة (Wood, 1981).

وبالاشتراك مع نظريات الحداثة والتنمية التي ينبع منها هذا المفهوم للاندماج فإنها تعمى أكثر مما تتور مصادر الصراع السياسي الذي يمكن أن يقود إلى محاولات ترمي إلى الانفصال. وتقدم نظرية الاندماج "أزمة" الاندماج بوصفها انحرافا عن العملية الوظيفية للتغيير السياسي. ويتم تصوير "التفكك" السياسي، الذي يمثل الانفصال شكلا من أشكاله، بوصفه نتيجة منطقية لعدم التوفيق بين قيم، وقواعد وأنماط السلوك التقليدية والحديثة (Phadnis and Ganguly. 2001). ويُنظَر إلى الفشل في دمج الأقاليم بنجاح في نظام دولة بوصفه دليلا على الولاءات المحلية المستمرة، وفي كثير من الأحيان تقوم على الروح القبليّة، مما يرفع شرعية المجتمع التقليدي فوق شرعية الشكل الحديث للاتحاد السياسي - الدولة-الأمة. وعلى هذا النحو يُنظَر إلى الارتباط "الأصلي" بالتراث على أنه عقبة أمام التنمية.

وتعاني مقاربة "الاندماج" لظاهرة الانفصال من كل العيوب الغائبة والمتمركزة حول العرق لنظرية التحديث بوجه عام. ورغم أن من الصحيح أن المعاداة السياسية للامساويات الدول المعاصرة يمكن أن تتعكس في لجوء

إلى إحساسٍ بالهوية المشتركة والاستمرار التاريخي فإن مثل هذه "المحلية" parochialism تمثل في حد ذاتها النتيجة المنطقية لعوامل أخرى وليس العامل الرئيسي المعبى للفعل السياسى. وينبغى فهم هذه العوامل الأخرى. ومن غير الكافى رفضها بوصفها إخفاقات من جانب الأقسام غير المتأثرة من المجتمع عن فهم كيف تتم فصل المطالب السياسية من خلال نظام مساواتى وتعددى (خيالى بصفة جوهرية). وليس من المفيد جدا أن نتحدث عن الاندماج القومى وكأنه ببساطة مسألة أقلية تغدو واعية بأن الدول-الأمم إنما هى الشكل الحديث الذى يجب الاستمرار عن طريقها بالسياسة. ومن الضرورى تحليل ما يكمن وراء الاضطراب الإثنى. ذلك أنه لا يمكن النظر إلى الإثنية على أنها "مُعطى" أصولى. فهى تخضع لمجموعة من القوى الاقتصادية والسياسية مثل المنافسة الاقتصادية بين الأقاليم، والتلاعب بالهوية الإثنية من جانب النخب الحاكمة لتحويل الاهتمام عن أشكال أخرى من الصراع الاجتماعى-الاقتصادى، وجاذبية الطائفية فى غياب أشكال أخرى فعالة للمشاركة السياسية (Nafziger and Richter, 1976). ويتمثل أحد أسباب الاتجاه إلى التعريف إثنيًا للنشاط السياسى الاحتجاجى فى اليأس إزاء حماية المرء دائما لمصالحه من خلال أشكال أخرى للاتحاد السياسى.

وعلاوة على هذا، توجد أيضا أدلة تدعم تفسيرها للتاريخ بعد-الاستعماري ينظر إلى الإثنية بوصفها تدعم الاندماج القومى. وفى غرب أفريقيا، على سبيل المثال، تساعد الإثنية الاندماج القومى بأربع طرق على الأقل. أولاً، تقدّم الدعم الاجتماعى المطلوب خلال فترات الاضطراب الاجتماعى الذى لا يمكن أن يقدمه أى من الدولة أو الأسرة الممتدة. ثانياً،

تساعد المجموعات الإثنية عملية إعادة التنشئة الاجتماعية خلال فترات التغيير الاجتماعي السريع عن طريق توفير فرص لمجموعة من الاتصالات الاجتماعية والسياسية ينبغي القيام بها. ثالثاً، عن طريق تقديم فرص للحراك الاجتماعي، تساعد المجموعات الإثنية على منع تكوين طبقات مغلقة وتفيد بذلك في الحفاظ على نظام لتقسيم طبقي مرن. وأخيراً فإنها مهمة كـ"مُنَفِّسٍ للتوترات السياسية". ومثل هذه الإمكانيات الكامنة ينبغي الإقرار بها ووضعها ضد الاحتمال الأقاليمي Particularistic والانفصالي بصورة لا يمكن تفاديها للإحساس الإثني" (Wallerstein, 1960).

الاستعمار الداخلي

كان مفهوماً التسمية المتفاوتة والاستعمار الداخلي قد تم، إلى حد بعيد، تطويرهما بالإشارة إلى المملكة المتحدة، وتم استخدامها لتفسير القومية الكلتية. غير أن الاستعمار الداخلي نظرية تدين بأصولها لتفسيرات استعمار وتبعية العالم الثالث. ويبدو أن له رنيناً مرتفعاً كمقاربة للتمايز الإقليمي الاقتصادي والسياسي في الدول بعد-الاستعمارية للعالم الثالث والمطالب اللاحقة المتصلة بالاستقلال الذاتي من جانب المجموعات التي تعاني التمييز والاستغلال.

وتجد هذه الأطروحة بعض المجتمعات المتعددة الإثنيات منقسمة إلى مجتمع "مركز" core community وواحد أو أكثر من المجتمعات الطرفية، المستغلة من جانب مجتمع-مركز له ميزة اقتصادية في المقام الأول. ويكون

الاقتصاد الطرفي عادةً بالغ التخصص، وبالتالي عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية أكثر من اقتصاد المجتمع المركز. يمثل هذا التمييز المركز-الطرف core-periphery وظيفة للرأسمالية تؤدي إلى لامساويات وصراعات إقليمية وكذلك طبقية من خلال عملية تنمية متفاوتة (Orridge, 1981). وينشأ تقسيم ثقافي للعمل في مجرى مثل هذه التنمية. وتتغذى القومية على هذا التقسيم الثقافي للعمل، ونظام للتقسيم الطبقي يربط فرص حياة شخص بتمييزات ثقافية، مُصنِّفًا على الثقافة بذلك سمة سياسية بارزة. ويرى الناس مصلحة مادية مشتركة في تعبيرات ثقافية. وهذا شرط ضروري ولكن ليس كافيًا لتضامن المجموعات والعمل الجماعي. وهناك شروط أخرى ضرورية لتشجيع التضامن مع منظمة قومية، أعنى مستوىً عاليًا من الاعتماد على حركة قومية كمصدر للمزايا ومراقبة الأعضاء من حيث "الامتثال لأهداف وإجراءات الحركة" (Hechter, 1975, 1985).

ويوجّه المركز سياسات المناطق الطرفية. ويشغل المناصب المؤثرة في الدولة بصورة غير متناسبة أشخاص من المجتمع المركز. وينطبق هذا على جهاز الدولة المركزية وكذلك على فروعها المحلية في مناطق الأقليات. ويمكن أن تكون المنظمات السياسية الساعية إلى تمثيل مصالح ثقافات الأقليات مقيدة أو محظورة. ويمكن استعمال الأدوات القمعية للدولة بصورة انتقائية لمواجهة تعبيرات الانشقاق من جانب مجموعة قومية. وفي كثير من الأحيان كان يجري تبرير مثل هذا القمع عن طريق أيديولوجيا عرقية.

وبالإضافة إلى مثل هذا التمييز الاقتصادي، يمكن أن يتخذ تهميش وإقصاء أقلية إثنية أو إقليمية شكل التمييز الثقافي، عن طريق دفع المجموعة

الثقافية بوضعها في قوالب باعتبارها متخلفة، أو غير متحضرة، أو غير موثوقة، أو أدنى، أو خطيرة. ومثل هذه الدعاوى يمكن أن تصير بسهولة نبوءات تتحقق ذاتياً عندما، بسبب التمييز الاقتصادي والاجتماعي، يوجد أن عددا كبيرا بصورة غير متناسبة من الناس من مجموعة الأقلية يعانون من البطالة، والدخل المنخفض، والصحة الهزيلة، والإسكان الرديء، والأمية، وانخفاض العمر المتوقع عند الولادة، والمعدلات المرتفعة للجريمة، والمعدلات المرتفعة للانتحار، ومؤشرات أخرى للحرمان الاجتماعي. ويمكن أن يكون التمييز أكثر صراحة، عندما يتم حرمان الأقليات من استعمال لغتهم الخاصة في التعليم، ووسائل الإعلام، والإدارة المحلية. وتشمل تدابير غير مباشرة اشتراط أن يكون التعليم، والإعلام، والتقدم الاجتماعي، بوجه عام متاحة فقط لأولئك الذين يستعملون اللغة الرسمية (Kendal, 1980). وقد يقتضى التمييز حتى محاولات تقوم بها المجموعة المركز لحرمان أى تميّز إثنى، كما هو حال الجهود التركيبية إلى إثبات تركيبة الأكراد، أو ادعاء الحكومة الإيرانية أن الأكراد "إيرانيون خالصون" (Bulloch and Morris, 1993). ويمكن حقا أن يتصاعد التمييز فيما تنتقم الأنظمة ضد تحريض المجموعات القومية، بما في ذلك التهجير الإجبارى وحتى محاولة الإبادة الجماعية.

ويمكن أن تبدو أطروحة الاستعمار الداخلى ملائمة لبعض حالات الانفصال، مثل بنجلاديش التى كانت بوصفها باكستان الشرقية، مستغلة اقتصاديا ومهمشة سياسيا من جانب باكستان الغربية، خاصة فى أعقاب إلغاء الحكومة التمثيلية بعد الانقلاب العسكرى فى 1958، والسيطرة الناشئة عنه

لأوليغاركية بيروقراطية-عسكرية باكستانية غربية على الأغلب (Jahan, 1973). وقد تعززت الحركة التحررية بوجود حركة سياسية، رابطة عوامى Awami League، التي كان لها وجود قوى فى السياسة القومية نتيجة ضخامة سكان باكستان الشرقية وبالتالي التمثيل القوى فى السلطة التشريعية القومية. وقد قاومت الزُمر السياسية الباكستانية الغربية هذه القوة. ومن ناحية أخرى جرى إضعاف القضية القومية، نتيجة للمشكلات اللوجيستية المكلفة للسيطرة على منطقة تفصلها آلاف الأميال من الأراضى الهندية، ونتيجة للدعم العسكرى الهندى فى النهاية للبنجاليين.

وفى جنوب شرق آسيا، أيضا، كانت الانفصالية تمثل ردَّ فعلٍ أقلية للسيطرة من جانب "مركز إثنى" على المجتمعات التايية Thai، والبورمية، واللاوية Lao، والملايية Malay، على سبيل المثال، وكذلك الجاويين Javanese فى إندونيسيا، والخمير Khmer فى كمبوديا، والكِنه Kinh فى فيتنام. وكان التمييز ضد الأقليات فى ذلك الحين هيكليا جزئيا، ناتجا عن التهميش الجغرافى، والاجتماعى، والاقتصادى، وجزئيا موضوعا للسياسة الحكومية، المنطوية على فرض موظفين أجانب، وأنظمة مالية، وأنظمة تعليمية، وتخطيط اقتصادى (كما فى السياسة الاقتصادية الجديدة فى ماليزيا، والتي أضرت بالأقليتين الهندية والصينية: Brown. 2006).

ويمثل النضال لتكوين دولة مستقلة لفلسطين استجابة لشكل فريد من الاستعمار الاستيطانى الذى أنتج استعمارا داخليا ضمن دولة إسرائيل. ففى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت فلسطين الإقليم العربى العثمانى السابق، جنبا إلى جنب مع مناطق أخرى، موضوعة تحت الإدارة البريطانية بتفويض

من عصبة الأمم. وبدلاً من منحها استقلالها، جرى فتح فلسطين في ظل وعْد بلفور Balfour Declaration في 1917 أمام الهجرة اليهودية الواسعة النطاق. وسمحت السلطات البريطانية في ذلك الحين بإنشاء منظمات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية يهودية تطورت إلى نواة "دولة داخل دولة". ورغم المقاومة من جانب الفلسطينيين، جرى تسليم الأرض إلى الأمم المتحدة في 1947. واقترحت الأمم المتحدة تقسيم المنطقة إلى دولتين مستقلتين، واحدة عربية، وأخرى يهودية. وأعلن الجانب اليهودي الاستقلال بوصفه إسرائيل في 1948، بعد أن احتلت بالفعل أجزاء من الإقليم مخصصة للعرب وفقاً لمشروع الأمم المتحدة للتقسيم.

وعلى هذا النحو وجد عرب فلسطين، الذين يمثلون ثلثي السكان، أنفسهم مستعمرين بدولة لم يكن لها وجود، بخلاف القوى الاستعمارية الأخرى، قبل احتلالها للمستعمرة. وبحلول 1967 غطت إسرائيل فلسطين بكاملها. وفي 1974 أكدت الأمم المتحدة حق العرب في تقرير المصير. وفي 1993 تم الاتفاق على ترتيبات مرحلية على الحكم الذاتي لمنطقتين منفصلتين مادياً من فلسطين مخصصتين للدولة العربية المفترضة في 1974، الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتين بقيتا تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأجريت انتخابات لتكوين مجلس تشريعي فلسطيني، ولملء منصب رئيس السلطة الفلسطينية، وهي هيئة تنفيذية مسؤولة عن إدارة المنظمة. وفي 2000 جرت إعادة احتلال الأراضي التي كانت تحت الحكم الذاتي الفلسطيني حتى 2005 عندما انسحبت إسرائيل من قطاع غزة. وأجريت الانتخابات للمجلس

التشريعيّ الفلسطينيّ في 2006، غير أنه ما يزال ينبغي التوصل إلى اتفاقية بشأن الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية (Farsoun and Aruri, 2006). ومن الجليّ أن أطروحة الاستعمار الداخليّ تقدّم إطاراً لتفسير الانفصال في بعض السياقات. غير أنه توجد بعض المشكلات معها كنظرية عامة للقومية والانفصال. وتتمثل الصعوبة الرئيسية، كما أشرنا في كثير من الأحيان فيما يتعلق بالبلدان المتقدمة، في أنه كانت توجد مناطق مزدهرة طالبت بالاستقلال الذاتيّ السياسيّ عن الدولة، ومناطق فقيرة كثيرة لم تفعل (Orridge, 1981; Ozkirimli, 2000). وما يزال قابلاً للجدل أن "كاتانجا" Katanga ("شابا" Shaba الآن) في الكونجو، و"بوجانجيل" Bougainville في بابوا غينيا الجديدة، و"بيافرا" Biafra في نيجيريا حاولت الانفصال بسبب ثروتها النسبية، القائمة على مواردها التعدينية الطبيعية، وليس بسبب تخلفها. كما أن أطروحة الاستعمار الداخليّ تُضعفها أكثر ظاهرة القومية والانفصالية الإثنية في مناطق ما يزال ينبغي أن تتغلغل فيها التنمية الرأسمالية بصورة واسعة - الأكراد، و"ناجا" Naga، وإرتريا، على سبيل المثال (Smith, 1979).

وهكذا فإن "التنمية المتفاوتة"، التي تنتج المناطق الطرفية المفرطة التقدم داخل البلدان الفقيرة، غير ملائمة للتوافق مع نموذج الاستعمار الداخليّ. ويمكن أن ينمو "تفاوت في السلطة" عندما تطالب منطقة غنية اقتصادياً ذات سلطة فعلية *de facto* بمساواة قانونية *de jure* ضمن الدولة. وعلى سبيل المثال فرغم أن المناطق الكردية في تركيا وإيران تُعدّ بين المناطق الأقل نمواً في هذين البلدين فإن كردستان في العراق تحظى بشروط

وموارد طبيعية، خاصة النفط. غير أن كَوْن منطقة غنية بالموارد الطبيعية لا يحمى ضد الاستغلال. وقد تلت الأجزاء الكردية من العراق باستمرار كميات صغيرة بصورة غير مناسبة من الإنفاق على التنمية، والمشروعات الصناعية، والبنية الأساسية، رغم واقع أنها تسهم بنحو 80 في المائة من الإنتاج النفطى العراقى وأكثر من 53 في المائة من إيراد الدولة (Vanley, 1980).

وتقدّم محاولة المنطقة الشرقية التى يسيطر عليها "الإيبو" Ibo فى نيجيريا أن تنفصل بوصفها "بيافرا" فى 1967 مثالا إضافيا لمنطقة جيدة التطور نسبيا تسعى إلى الانفصال. ولم تكن المنطقة الشرقية قد عانت من التمييز فى أى من تخصيص الإيراد أو الاستثمار الاقتصادى. وقد لعب "الإيبو" Ibos من الناحية السياسية دورا رئيسيا فى السياسة القومية، وكذلك الإقليمية منذ السنوات الأولى لحركة الاستقلال. وقد جعل اكتشاف النفط فى المنطقة الانفصال يبدو خيارا قابلا للتطبيق اقتصاديا، على حين أن المذبحة المنظمة انتقاما لما تصورت المجموعات الإثنية الرئيسية الأخرى فى نيجيريا على أنه انقلاب عسكرى من وِخى "الإيبو" فى 1966 جعلت الانفصال ضروريا سياسيا واجتماعيا. ولم ينشأ مفهوم "بيافرا" مستقلة بين زعماء "الإيبو" حتى بعد أن تمرّد ضباط صف وجنود الجيش واغتالوا مئات من ضباط ورجال "الإيبو" وبعد المذابح فى بعض المدن الشمالية المسلمة إلى حد كبير أطلقوا شبح الإبادة الجماعية.

ويمكن بالتالى تنظير أنه إذا جمعت منطقة بين "الإمكانية الإثنية" والموقف الاقتصادى المتحسن (أو اقتصاد مركز متداع) فإنها يمكن أن تصبح

حازمة سياسيا (Gourevitch, 1979; Wood, 1981). ويمكن أن يكون جانب من "المركز المتداعي" عجزا عن تطوير مساومة سياسية فعالة، وبصورة خاصة من خلال الأحزاب السياسية القومية. وقد زادت تنمية أحزاب إقليمية قوية في نيجيريا وباكستان من عدم الاستقرار الانفصالي عن طريق تركيز الصراع السياسى على تنافسات إقليمية. وصارت المنافسة على القوة الاقتصادية والسياسية بعد الاستقلال الإقليمية الطابع بصورة متزايدة. ووسّع التوجّه الإقليمي للنخب السياسية الهويات الإقليمية، والصراع، وإخضاع الخلافات الطبقية القومية للقبليّة.

وما يزال هذا يترك حاجة إلى تفسير للقومية فى سياق "تنمية متساوية"، مثل القومية فى شرق أفريقيا، وأفريقيا الصحراوية الفرنسية، وجُزُر الهند الغربية التى منعت اندماجات فيدرالية عملية بين أقاليم متطورة بصورة متساوية إلى هذا الحد أو ذاك. وهناك أيضا مشكلة لماذا يمكن أن توجد تنمية غير متساوية بدون حركات قومية وانفصالية، مع أن هذا يمكن أن يكون لغزا لمناطق العالم المتقدمة وليس النامية.

ويمكن أن يقتضى تفسير الانفصال الإثنى تمييزا بين التباينات المكانية والسكانية. وقد حاول سكان "متأخرون" (أى، يتميزون بما تحت المعدل الوسطى للتحصيل التعليمى، ونصيب الفرد من الدخل، وفُرَص التوظيف غير الزراعى) من مناطق "متأخرة" (أى، ذات دخل إقليمى منخفض للفرد) الانفصال مباشرة بعد الاستقلال عن سلطة استعمارية بسبب عجزهم عن التنافس. والسودانيون الجنوبيون مثال على هذا، على حين أن "هاوسا" Hausa شمال نيجيريا كان يمكن أن يكونوا كذلك لولا حجمهم العدى الذى

منحهم القوة السياسية. ومن المحتمل أن تحاول مجموعة متقدمة في منطقة متأخرة الانفصال كملاد أخير وكنتيجة للتمييز والعنف. و"التاميل" في سرى لانكا حالة من هذا النوع. ويمكن أن تحاول الانفصال مجموعة متقدمة في منطقة متقدمة عندما تشعر بأنها تقدم العون المالى لباقي البلد، ما لم تكن هناك مزايا اقتصادية وسياسية للبقاء جزءاً من الدولة (Horowitz, 1985). ومثل هذه التمييزات توضح مغزى الانقسامات الاجتماعية الداخلية ضمن مجموعات أقلييات، وحساباتها السياسية والاقتصادية، التى تجعل التحليل ضرورياً فيما يتعلق بالمصالح النخبوية والطبقية (أنظر أدناه).

وتتمثل إجابة ممكنة على السؤال عن السبب فى أن اللامساواة داخل الإثنية ليست كافية لإنتاج القومية، والسبب فى أن مجموعات مسيطرة تصير أحيانا قومية الطابع، فى الحرمان النسبى، بمعنى الإحساس بالطموحات إلى مستويات معيشية ما يزال ينبغي الوصول إليها ولكن التى تشعر المجموعة "المحرومة" بأن لها الحق فيها (Hah and Martin, 1975). وقد جرى نقد هذه الفكرة لأنه ليس من الممكن تحديد وقياس مستوى الحرمان النسبى المطلوب لتوجيه مجموعة إثنية نحو القومية. وتقبل النظرية أيضا كأدلة على الحرمان النسبى الدعاوى التى يطرحها القوميون أنفسهم. و"لا تستطيع نظرية الحرمان تفسير قومية المجموعات التى تتمتع بامتيازات، مثل قومية الأفريكانر Afrikaners فى جنوب أفريقيا" (Brass, 1991). غير أنه ليس من الواضح ما هو السبب فى أن المقاييس الموضوعية للحرمان النسبى لا يجب وضعها لمقارنة مجموعتين إثنتين فى الصراع حول الاستقلال الذاتى السياسى؛ ولا السبب فى أنه لا يمكن تطبيق النظرية على أمثلة الامتياز النسبى التى

صُمِّمَتْ من أجلها. وهكذا سيبدو أن نظرية الحرمان النسبيّ تحتفظ ببعض القيمة الموجّهة.

وتتمثل مشكلة أخرى مع نظرية الاستعمار الداخلىّ فى أنها لا تفسّر السبب فى أن القومية يجب أن تكون استجابة لتنمية متفاوتة واستغلال داخلىّ من طراز استعمارىّ وليس، لنقل، عودة إلى سياسة قبل-حديثّة أو وعى طبقىّ ثورىّ. لماذا يطمح مجتمع محروم إلى أن يصير دولة-أمة؟ تقتضى نظرية التنمية المتفاوتة أيضا تعريفا لما يشكّل التفاوت أوضح مما جرى تقديمه إلى الآن (Orridge, 1981, p. 187). وما لم نعرف كيف نميّر طبيعة الاختلافات المكانية المهمة بين المناطق فإنه سيكون من المستحيل أن نختبر ما إذا كانت النظرية تنطبق أو لا تنطبق على بلد محدّد.

ويرجع بنا الافتقار إلى ارتباط متماسك بين الحالة الاقتصادية الطرفية والتعبئة القومية الطابع إلى مغزى الهوية الإثنية، التى يمكن أن يؤكد آخرون أنها السبب الرئيسىّ للقومية. والاختلافات الثقافية مُدرّكة من جانب المجموعات التى تعرّفها، على حين أن الاختلافات الاقتصادية المكانية يمكن أن تكون ويمكن ألا تكون. ويمكن أن تبدو الإثنية شرطا ضروريا للانفصالية. غير أن الاستغلال الاقتصادىّ من جانب المجتمع المركز لا يبدو شرطا ضروريا، وناهيك بأن يكون كافيا، للقومية. ويجب البحث عن جذور الانفصالية فى عوامل غير العوامل الاقتصادية. ويجب أن يرى الناس أنفسهم على أنهم أمة متميزة قبل أن يفكروا فى الاستقلال (Poles, 1985). ومع هذا يبدو أن الإثنية لا تُعتَبَر شرطا كافيا أيضا. ويبين تاريخ القومية بوضوح أن:

الوجود الموضوعي أو الإدراك الذاتي للامساواة لا غنى عنه لتبرير القومية، غير أنه، في حد ذاته، ليس تفسيراً لها. ويتمثل اليقين الوحيد في أن كل حركة قومية بررت نفسها دائماً بالاضطهاد القائم أو الاضطهاد المتوقع سلفاً من جانب مجموعة منافسة (Brass, 1991, p.43).

وليس كل المجموعات الثقافية "الموضوعية" قومية الطابع. ذلك أن هوية المجموعة تصير مهمة في ظل التهديد الخارجي، خاصةً من الدولة، من خلال السياسات الاستيعابية، والتمييز، والضرر البيئي، والتجريد من ملكية الموارد الطبيعية، على سبيل المثال (Brown, 1989; Clay, 1989). وكانت مطالبة كل من إرتريا والصومال بتقرير المصير مبنية على "وَعْيٍ بالاضطهاد" (Adam, 1994, p. 35). ومن هنا جاذبية نظرية الاندماج السياسي، التي تركز على تفسيرات الإثنية والقيم الثقافية المتصارعة، وبصورة خاصة تلك المرتبطة بالسياسات، لمختلف المجموعات الإثنية.

ميزان الأفضلية/المزايا

تعتمد هذه النظرية على فكرة أن المجتمعات توازن بين تكلفة ومزايا الاندماج والانفصال. وهي تستتبع منظور تكلفة-ميزة بشأن القومية، وتتنظر إلى الإثنية على أنها متغير مستقل، تنتج هويات وولاءات تستمر على مدى فترات طويلة، إلى حد كبير، بغض النظر عن عوامل أخرى (Birch, 1978). ولهذا

فإنه يجب التعامل مع الإثنية على أنها مُعطى فلا تُقسَر من حيث التمييز السياسي، أو الاستغلال الاقتصادي، أو الحرمان النسبي. وسيجرى تأييد أو معارضة القومية وفقا لما إذا كان الناس يتوقعون ثروة، وسلطة، وهيبة أكبر من الاستقلال، أو يشعرون بأن رفاهيتهم تتوقف على روابط مع وحدة سياسية أوسع (Hechter, 2000).

خُذ من جديد حالة بيافرا في 1967. ومؤكداً أن "احتمال انفصال وحدة إقليمية عن دولة-أمة يتوقف على التكلفة والمزايا المتوقعة للإقليم من مواصلة الوحدة القومية والتكلفة والمزايا المتوقعة للانفصال عنها"، يشير نافزيجر Nafziger إلى أن "مزايا الاستقلال الذاتى الإقليمى للشرق زادت بالمقارنة مع مزايا استمرار العضوية فى الاتحاد الفيدرالى نتيجةً للاكتشاف والاستغلال التجارى للنفط الخام المتركز فى الإقليم فى أواخر خمسينيات القرن العشرين" (Nafziger, 1972, p. 185). غير أن النفط لم يَضخ الانفصال. وإنما جعل منه ببساطة إستراتيجية عملية فى نظر القيادة البيافرية ضد المستوى القومى للحكومة. وصار نصيب العائد من النفط المستحق للشرق مصدرا رئيسيا للخلاف السياسى - خاصة بعد 1959، عندما ترك نظام تخصيص جديد للعائد الشرق بجزء ضئيل من عوائده السابقة من النفط. وتمثل عامل رئيسى آخر فى القرار المتخذ فى 1967 بزيادة عدد الولايات فى الاتحاد الفيدرالى من 4 إلى 12. وكان تقسيم الإقليم الشرقى إلى ثلاث ولايات يعنى أن الإيبو سيكونون أغلبية فى ولاية واحدة فقط تحصل فقط على سدس ناتج الإقليم من النفط. كما يغدو معقل "الإيبو" مفصولا عن موارد النفط ويصير غير ساحلى [محاطا بالبر من كل جانب].

كما تأثر الحساب بمستوى الاندماج السياسى. وفي فترة الانفصال البيافرى كانت قيمة التجارة بين الأقاليم منخفضة. وكانت الشركات المحلية تميل إلى البيع للأسواق المحلية. ومن الناحية العملية لم ينتقل أى رأس مال بين الأقاليم. وأدى الصراع الإثنى بين 1965 و 1967 إلى مزيد من تثبيط الاندماج الاقتصادى. ولهذا كان هناك تصور بأن تكلفة الانفصال أقل من مزايا الاندماج، خاصة عندما كان يجرى تثبيط فرص التقدم الاقتصادى من خلال الهجرة، التى استفاد منها الإيبو من قبل، فى البداية عن طريق سياسات إضفاء الطابع الإقليمى على التوظيف ثم عن طريق المذابح المنظمة.

ويرتبط الاندماج السياسى بتكاليف ومزايا بالنسبة لمجتمعات الأقليات. وستكون هناك موازنة متغيرة للمزايا من وقت لآخر فى الإدماج فى مجتمع أوسع، ومن غير المرجح أن يكون الإدماج كلياً، على العكس من المقدمة المنطقية الأساسية للمدرسة الانتشارية والقائلة بأن الولاءات الإثنية ستتفوق عليها الولاءات للوحدة السياسية الأوسع بسبب التغلغل البيروقراطى، والتعبئة الاجتماعية، والتصنيع، والاتصال الجماهيرى. وتقاوم المجموعات الإثنية تآكل هويتها الثقافية، حيث تفوز حتى بـ "دخل نفسى" من الكبرياء والرضى بتأكيد هوية تعوض عن إحساس بالدونية والحرمان الناشئين عن ثقافة سائدة.

ولعلنا نستشهد هنا بحالة الأكراد فى تركيا. وبالإضافة إلى حظر استعمال اللغة الكردية لصالح التركية فى المدارس وإزاحة الأكراد إلى مناطق غير كردية، سمحت الحكومة التركية بتدهور شروط معيشة منطقة الجنوب الشرقى الكردية، الأمر الذى ساهم فى إحساس متعاظم بالقومية الكردية

والتمرّد المسلح فى نهاية الأمر. وتدعم هذه الحالة ملاحظة أن الولاءات للدولة المضيفة تتدهور كلما أدرك أعضاء مجموعات إثنية متميزة أن تكاليف الاندماج تفوق المزايا (Hechter et al., 2006).

ومنذ الحرب العالمية الثانية تأرجحت موازنة المزايا بين المجتمع الصغير والدولة الكبيرة لصالح المجتمع الصغير، أولاً لأن "التغيرات فى النظام الدولى ألغت إحدى المزايا الرئيسية التى تُستمدّ من عضوية دولة كبيرة الحجم"، أى، الأمن الدبلوماسى والعسكرى (Birch, 1978, p. 335). كما أن التجارة الحرة وتحالفات الدفاع الإقليمية تقلّل مزايا اندماج فى سوق محلية كبيرة ودولة ذات قدرة دفاعية مكلفة. ويمكن أيضاً أن يؤدى الاقتصاد الآخذ فى الضعف فى الوحدة الأكبر إلى زيادة تكلفة الاندماج (Hechter, 2000; Phadnis and Ganguly, 2001).

ثانياً، يُعطى تطور المنظمات الدولية مثل الجماعة الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، وصندوق النقد الدولى، الدول الصغيرة وصولاً إلى الأسواق، والقروض، والتوظيف، والاستثمار مما يجعل اقتصاداتها الصغيرة أكثر قابلية للحياة مما كان يمكنها أن تكون فى أحوال أخرى. ثالثاً، تأثير وسائل الإعلام الجماهيرية على ثقافات ولغات الأقليات عمّق الوعي بالإمبريالية الثقافية والمعاداة لها وإضفاء طابع التجانس الثقافى. وأخيراً فإن التحريض السياسى من أجل الأقليات يكون أقل تكلفة من الماضى. والحقوق مطلوبة وممنوحة بسهولة أكثر. والتحريض والإرهاب أكثر سهولة ويتلقيان اهتماماً فورياً على النطاق العالمى. وإمدادات الطاقة القومية أكثر عُرضة للابتزاز. ومن هنا حدوث تدهور فى قبول الأقليات

للإصلاحات التدريجية وفي القيمة المعزوة إلى مزايا الاندماج في دولة-أمة أوسع.

ويبدو هذا التفسير معقولا للغاية في سياق المناطق النامية من العالم. غير أن هناك مشكلات مرتبطة به. أولا، هو يركز أكثر على السهولة النسبية التي يمكن أن يحدث بها الانفصال، وليس على العوامل التي تحفز التحرر من الأوهام بين بعض الأقليات الإثنية دون أقليات أخرى إزاء النطاق الإقليمي القائم للدولة. وهو يعنى أن مطلب الانفصال مستمر، منتظرا فقط انفراجا في الظروف التي يمكن في ظلها أن تولد وتبقى دولة جديدة صغيرة. على أن من الجلي أن المطلب ليس مستمرا، ولهذا فإن العوامل التي تعجل بالتعبئة القومية ينبغي كشف هويتها. وسوف يبدو الانفصال خيارا عقلانيا أكثر من الاندماج، مانحا الأقلية "الحد الأقصى من المزايا الصافية" وجديرا بالمخاطر البالغة المرتبطة به، فقط عندما توجد شروط نوعية، مثل اللامساويات المادية، وإقصاء نخب الأقلية، والقدرات التنظيمية للحركة، والدعم الجغرافي-السياسي (Mitra, 1995).

ثانيا، إنه كتفسير لا يُعبر اهتماما كافيا للمتطلبات التنظيمية لرهان نجاح على الاستقلال والسياق السياسي المتغير الذي يتم فيه ذلك. وتؤثر العوامل التنظيمية التالية على فرص النجاح السياسي للحركة القومية: السيطرة على موارد المجتمع؛ والتطابق مع المجتمع الذي يجري تمثيله؛ وقدرة تولى تشكيل هوية المجموعة المطلوب قيادتها؛ واستمرارية القيادة؛ والتمثيل الحصري أو المسيطر للمطالب الإثنية. كما تتأثر قوة وشكل السياسة القومية بعوامل سياقية، خاصة إعادة ترتيب للعوامل السياسية والاجتماعية

كما هو الحال عندما تُنْتَبَ منظمة تقوم على الطبقة أنها أكثر جاذبية لأعضاء مجموعة إثنية من الجسم القومي)، واستعداد النخب من المجموعات الإثنية المسيطرة على تقاسم السلطة السياسية، وتوفر حُلُبات سياسية بديلة، مثل الفيدرالية (Brass, 1991).

ثالثًا، من المهم عدم الاستخفاف بالجهاز الأيديولوجي، والحكومي، والقمعي الذي يمكن أن تحشده وتستخدمه الدولة ضد الحركات الانفصالية. وتتوفر للحكومات المركزية قوى مؤثرة في التعامل مع الأقاليم الانفصالية، بالإضافة إلى الإستراتيجيات الأكثر بديهية وخطرا والقسر العسكري وحجب الأموال العامة. وتملك الحكومة القدرة على إجراء تعداد يحدد الفئات الاجتماعية بهدف المقارنات الداخلية. وهي تملك سلطة تحديد القضايا والصراعات التي ينبغي علاجها سياسيا، وتملك حقا معترفا به دوليا في التفاوض مع الانفصاليين. وهي تسيطر على الضرائب (وبالتالي على التوزيع)، وتحدد الفئات الاقتصادية، وتجمع المعلومات، وتستثمر رأس المال. وللحكومات الحق في ضبط الهجرة الداخلية التي يمكن أن تتغير بصورة جذرية التركيب الإثني لمناطق بعينها، مخففة في العادة كثافة السكان المحليين الأصليين وربما مقوضة على هذا النحو الميول الانفصالية" (Enole, 1976).

وكذلك تستطيع الحكومات المركزية استدعاء موارد دبلوماسية، وإدارية، وسياسية، لتعرقل الرعاية الخارجية للمنشقين الانفصاليين وتستغل الانقسامات داخل المجتمعات الإقليمية. وفي بعض الأحيان تضيف الحكومات التدخل الأجنبي إلى قائمة أسباب عدم قبول الاستقلال، كما في حالة معالجة

الهند لأزمة كشمير. وأخيرا فإنه لا ينبغي افتراض أن السياق الدولي داعم كليًا للدول-الأمم الطموحة. ويمكن أن يتخذ التدخل الخارجي شكل الدعم المعنوي، مثل نشر مظالم حقوق الإنسان، أو الدعم المادي مثل المساعدة الاقتصادية والعسكرية. ومثل هذه المساعدة ستتوقف على إستراتيجية الدولة الداعمة والأهداف الأخرى للسياسة الأجنبية، وعلاقتها السابقة مع الدولة "الأم"، ووجود أقارب إثنيين داخل أراضي الدولة الداعمة، مما يؤثر، على سبيل المثال، على مواقف الهند إزاء الانفصاليين التاميليين في سرى لانكا (Phadnis and Ganguly, 2001). وكانت مواقف القوى العالمية والدول المجاورة لبنجلاديش وبيافرا عوامل مهمة في المحصلتين المتناقضتين لهاتين الحالتين للانفصال (Wood, 1981). وتكون التأثيرات الخارجية حاسمة في العادة لمحصلة النضالات الاستقلالية (Wright, 1976; Tinker, 1981). وكانت فاصلة في تاريخ الجمهورية الكردية القصيرة العمر في 1946 (Ghassemlou, 1980). وعلى حين أن انفصال إرتريا اعتمد على الوضع السياسي الداخلي أكثر كثيرا من الدعم الخارجي فإن قابليتها الطويلة الأجل للحياة تتوقف على التعاون الدولي (Adam, 1994). واهتماما بإمدادات النفط من السودان، حاولت حكومة الولايات المتحدة في 2002 التوسط للتوصل إلى اتفاقية بين الحكومة السودانية الإسلامية والانفصاليين الجنوبيين يمكن أن تقود إلى تقاسم السلطة والفصل بين الدولة والذين في الجنوب، وإلى تخصيص أكثر عدالة لعوائد النفط، ونهاية للتمييز ضد غير المسلمين، وبالتالي إلى نهاية لواحدة من أطول الحروب الأهلية في أفريقيا.

غير أن الدعم من الخارج سلعة من الصعب الحصول عليها، حتى عندما تنتشر المجموعات الإثنية عبر الحدود القومية. وفي جنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، كان هناك دعم ضئيل بصورة مدهشة للانفصالية الإثنية من جانب الدول المجاورة عندما تكون الأقليات الإثنية منتشرة عبر المناطق الحدودية. فقد جرى النظر إلى الحدود القائمة على أنها في غاية القداسة (McVey, 1984). ويمكن أن تكون الدول المجاورة متأثرة بدعاوى، مثل دعاوى إندونيسيا فيما يتعلق بإقليم "أتشيه" Aceh، بأن ذلك الانفصال سوف يؤدي إلى عدم استقرار وعدم أمن على المستوى الإقليمي. ويتوقف تأمين الدعم الخارجي للحركات القومية الطابع على قدرتها على الحصول على العون المالي، والدبلوماسي، والسياسي الخارجي، بالإضافة إلى مهارتها في الدعاية لمطالبها بين المجتمع الدولي، الحكومي وغير الحكومي على السواء (Phadnis and Ganguly, 2001).

النُخب والطبقة

من الخطأ أن نتوقع أن نتوصل كل أقسام أقلية إثنية إلى نفس الاستنتاج بعد حساب تكاليف ومزايا الاندماج. ذلك أن الأقليات الثقافية ليست مجتمعات متجانسة. وهي، مثل كل المجتمعات، تنقسم إلى طبقات. وسوف تتعرض طبقات مختلفة في مجتمع طرفي لتكاليف ومزايا مختلفة من الاندماج في اقتصاد، ومجتمع، وكيان سياسي أوسع. ويتمثل تأثير رئيسي على درجة تعبئة المجموعات الإثنية لأهداف ذات طابع قومي في الارتباط بين النُخب

والطبقات في المجتمعات المراكز والأطراف. وتكون إحدى الطُرق التي تحاول بها الحكومات القومية معالجة الميول الانفصالية من خلال تحالفات وتعاون مع النُخب داخل الأقليات القومية أو الإثنية. وتشكّل النُخب الرئيسية (التي تعنى في بلدان العالم الثالث في العادة البيروقراطيين، مدنية كانت أو عسكرية، حزبية كانت أو مهنية) تحالفات مع المنظمات الإثنية المحلية لمعالجة الصراع الإثني، سواء عن طريق معارضة أو دعم النُخب المحلية (Brass, 1991).

ويمكن أن تكون طبقة مهيمنة اقتصادية ضمن مجتمع الأقلية مندمجة تماما في الدولة الأوسع والاقتصاد الأوسع. وقد وجد براس Brass أن "النُخب الاقتصادية، والدينية، والسياسية القوية محليا تجد أنه يمثل ميزة لها أن تتعاون مع سلطات خارجية، وأن تتبنى لغة وثقافة المجموعة الإثنية المسيطرة، لكي تحافظ على سلطتها وتعززها" (1991, p. 26). وفي المنطقة الكردية في تركيا، على سبيل المثال، كانت طبقة الملاك العقاريين الكردية والتجار الأغنياء مندمجين في الاقتصاد التركي من خلال التجارة والاستثمار في الملكية العقارية الحضرية والصناعة الصغيرة في المراكز الحضرية الرئيسية. ومنذ خمسينيات القرن العشرين احتاجت السلطات التركية إلى قمع أقل ضد الأكراد لأن فساد وأنانية الطبقة الحاكمة الكردية يحققان أهداف الحكومة بالنسبة لها (Kendal, 1980). كما أن البرجوازية الكردية الحديثة النشأة تتعايش مع النخبة الاقتصادية والسياسية التركية، حيث تعمل كقسم إقليمي من الشبكة التجارية التركية وتتمتع بالتمثيل داخل الأحزاب السياسية القومية.

وفى كثير من الأحيان تكون القومية سلاحاً تستخدمها النُخب الإقليمية فى منافستهم على السلطة السياسية القومية. ويمكن أن تكون النداءات إلى الولاءات الإثنية لبناء وتعزيز الدعم السياسى نتيجة منطقية لصراع من أجل السلطة بين النُخب الإثنية، وليس قضية تعبئة من جانب مجموعات الأقلية. وعلى سبيل المثال، لم تكن التجربة الإندونيسية للإقليمية الانفصالية فى خمسينيات القرن العشرين تأكيداً للولاءات الأصلية، بل محاولة لتوطيد الدعم السياسى. وأخيراً فإن الحركات الإقليمية الطابع فى سومطرة و سولاويسى انتهت إلى لاشيء لأن أسس الإثنية لم تكن جادة بصورة كافية (McVey, 1984).

وبطريقة مماثلة، كانت البرجوازية الإقليمية فى الهند تناصر القومية من وقت لآخر فى سبيل الحصول على السلطات التى يمكن استخدامها لتقوية موقفها فى علاقاتها مع البرجوازيات القومية التى تتمثل مصالحها فى سوق محلية ودولة سياسية جنباً إلى جنب مع عموم الهند. وفى نيجيريا، من الناحية الأخرى، كان تعزيز التعبئة السياسية على أساس الإثنية من جانب سياسيين يستغلون المنافسة بين الإثنية المتنامية عاملاً رئيسياً فى السقوط فى الحرب الأهلية (Melsom and Wolpe, 1970; Oommen, 2006).

ويعكس الصراع الإثنى المنافسة بين النُخب فى سبيل "السلطة السياسية، والمزايا الاقتصادية، والمكانة الاجتماعية". وفى المجتمعات الآخذة فى التحديث يتوقف نموّ الوعى الإثنى بشدة على التصنيع، وانتشار معرفة القراءة والكتابة، والحضرنة، وزيادة فرص التوظيف الحكومى، والطبقات الاجتماعية الجديدة التى تنتجها مثل هذه التتميات. ويحفز الصراع بين النُخب

على توزيع الموارد والسلطة السياسية بين المجموعات الإثنية إلى القومية. ولا يتم إدراك الإمكانية الكامنة للقومية "إلى أن يحاول بعض الأعضاء من مجموعة إثنية واحدة التحرك نحو المواقع الاقتصادية التي تشغلها المجموعة الإثنية المنافسة" (Brass, 1991, p. 47). ويمثل الانفصال إستراتيجية من المرجح تبنيها فقط عندما لا تكون أمام نخب الأقليات أى فرصة للحصول على القوة الاقتصادية والسلطة السياسية ضمن الدولة القائمة، وعندما تكون هناك فرصة طيبة للدعم الخارجى.

ويمكن النظر إلى الانفصالية على أنها طريقة للنخب المستبعدة للحصول على مدخل إلى السلطة، خاصةً عندما تكون للدولة فى البلدان النامية حدود حديثة العهد ومصطنعة، ومانفذ دستورية قليلة لـ "مظالم الأقليات"، وافتقار إلى موارد لمساعدة الأقاليم الفقيرة، وشكل للحكم يميل إلى التمييز وليس المصالحة (Smith, 1979, pp. 21-35). وعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون البيروقراطية حلبة للصراع الإثنى عندما يجد أشخاص مدرّبون ومتعلّمون من مجموعات الأقلية (ومهنيون طموحون ومؤهلون) أنفسهم مستبَعدين من المهن البيروقراطية التي يكونون مؤهلين لها عندما يفوق عرض مثل هؤلاء المهنيين على قدرة البيروقراطيات على استيعابهم. ويمكن أن تكون البيروقراطية الحكومية تمييزية بوجه خاص عندما يسيطر مجتمع مركز على الدولة ذاتها.

وتبيّن حالة انفصال باكستان الشرقية الطريقة التي ستعتمد بها ردود الأفعال على المطالب القومية المتصلة بتقرير المصير على المصالح الطبقيّة فى باقى البلاد. وقد أحست طبقة ملاك الأراضي فى الغرب إباكستان

الغربية] بأنها مهددة باقتراح القيادة الشرقية بفرض الضرائب على الدخول الزراعية المعفاة إلى ذلك الحين من أجل توفير رأس مال التنمية. وكانت للبرجوازية الغربية مصلحة في الاحتفاظ بالشرق كسوق لسلعها المصنعة وكمصدر لعائدات النقد الأجنبي. غير أنه في الوقت نفسه كانت الزراعة الغربية تتحول إلى مصدر مُربح بصورة متزايدة للاستثمار بالنسبة لها، وكانت قلقة إزاء التحركات الثورية في الشرق. وكانت الأوليغارشية البيروقراطية-العسكرية بصورة رئيسية هي التي عارضت الانفصال واستخدمت القوة العسكرية في محاولة لمنعه. وقد استاء البيروقراطيون البنجابي Punjabi من تعزيز البنجاليين كاستجابة للضغط من جانب الحركة السياسية الساعية إلى إصلاح اختلال التوازن الإقليمي داخل الرتب الكبيرة. كما هدد الاستقلال الذاتي الإقليمي سيطرتهم على الموارد. وكان الجيش مهددا حتى بصورة مباشرة أكثر من ذلك كنتيجة للاستقلال الذاتي للأقاليم، الذي كان من شأنه أن يحرم الحكومة المركزية، المسئولة عن الدفاع، من الأموال. وكانت رابطة عوامي قد تعهدت بخفض جوهرى في الإنفاق على القوات المسلحة. وقد تعزز عداؤ الجيش أكثر باعتقاده أن القومية البنجابية كانت من تدبير الهند لزعة استقرار باكستان.

وحالة باكستان الشرقية والقومية البنجابية كاشفة بصورة خاصة لمسألة كم تكون استجابة الطبقات مختلفة للفوارق بين الأقاليم. وفي ستينيات القرن العشرين قررت الحكومة المركزية في عهد الرئيس أيوب خان Ayub Khan خلق برجوازية باكستانية شرقية لتزويد الرئيس بقاعدة سياسية في ذلك الإقليم ومقاومة انتشار الأفكار الاشتراكية. ومنح بنجاليون متعلمون لهم

اتصالات مفيدة في البيروقراطية والنخبة السياسية تصاريح، وتراخيص، وعقود بناء، وقروضا، ودعما رسميا، وأموال أسهم. ومن ناحية أخرى، استفادت هذه البرجوازية البنجالية أيضا من الضغوط التي أوجدتها القومية البنجالية، وهكذا كانت ميالة إلى أن تكون مؤيدة تجاهها. وزاد استقلال ذاتي اقتصادي أكبر للشرق جاذبية القومية بين رجال الصناعة ورجال الأعمال البنجاليين عندما وجدوا أنفسهم عاجزين عن التنافس مع الأعمال الأقوى لباكستان الغربية. وفي الوقت نفسه كانوا غير متأكدين فيما يتعلق بما إذا كانت [دولة] بنجالية شرقية مستقلة يمكن أن تستمر في تقديم الدعم والحماية اللذين تقدمهما حكومة باكستان (Jahan, 1973).

على أن النزعة الانفصالية البنجالية الشرقية وُجِدَتْ قبل نشأة البرجوازية البنجالية. وكان الأساس الطبقي للحركة برجوازيا صغيرا بصفة رئيسية. وقد اعتقدت الطبقات الحضرية العاملة بأجر أن الاستقلال السياسي سوف يخفض الأسعار عن طريق إزالة سلطة الكارتيلات الباكستانية الغربية. وتطلع البيروقراطيون البنجاليون إلى التحرر من السياسات الضريبية للحكومة المركزية. ودعمت الإنتليجنسيا الراديكالية الاستقلال الذاتي لأنها اعتقدت أنه يمكن أن يقدم فرصا أكبر للإصلاح الاقتصادي في منطقة ليس فيها سوى قلة من الرأسماليين المحليين (Alavi, 1971).

الخلاصة

حتى إذا كانت الأبحاث محصورة في العالم الثالث فإن الظاهرة التي اهتم بها هذا الفصل أكثر تعقيدا وتنوعا بكثير من التعميمات البسيطة عن طبيعة سببية يمكن التوصل إليها. ذلك أن كل وضع فريد فيما يتعلق بما يحفز القومية، والطريقة التي تستجيب بها الحكومات المركزية للمطالب ذات الطابع القومي، وما إذا كانت تجرى تعبئة قوى سياسية أخرى كرد فعل على مثل هذه الاستجابات. والاختلافات موجودة في الطريقة التي تحاول بها الدول معالجة الانفصالية الإثنية، والأساس الذي يتم عليه اختيار نخب الأقليات من أجل التعاون والتوفيق، وتأثير مثل هذه الاستمالة على الحركات المشتركة في النضال في سبيل الاستقلال. ويمكن أن تولد البنية الاجتماعية-الاقتصادية للزمر داخل المجتمعات الإثنية والحركات القومية رغبة في التفاوض على ما هو أقل من الانفصال الكامل. وكذلك تختلف الحركات القومية من حيث التنظيم، والأهداف، والإستراتيجية (بما في ذلك مدى استعدادها للجوء إلى العنف).

وعلى هذا فإن محصلات الإثنية-القومية تتأثر بنوع الأجندة السياسية التي لحركة قومية، وما إذا كانت هناك أكثر من أجندة سياسية، وماذا تصف تلك الأجندة لمستقبل التنظيم وإدارة الإقليم إذا كان للاستقلال أن يتحقق.

عدم الاستقرار والثورة

مدخل

كان عدد الانقلابات العسكرية وتكلفتها الاجتماعية، والحروب الأهلية، والصراعات الطائفية، وتجليات أخرى لعدم الاستقرار السياسى فى العالم الثالث أكبر من ألا تجذب قدرا كبيرا من الاهتمام فى العلم السياسى. ومنذ 1945، انتقل الصراع بين الدول والصراع داخل الدولة الواحدة (والأخير أكثر شيوعا بكثير) من البلدان المصنعة إلى البلدان النامية، وهو اتجاه لم يؤد إلى بطنه سوى اندلاع الصراع بين دول الكتلة السوفييتية السابقة فى أعقاب زوال الأنظمة الشيوعية (Singer, 1996).

ويبحث هذا الفصل الشروط المسبقة النظرية للاستقرار السياسى التى جرت صياغتها فيما يتعلق بالفقر، ومعدل النمو الاقتصادى، وثورة التوقعات المتصاعدة، والتأثيرات الخارجية، والإثنية، والثقافة السياسية، واللامساواة، وأزمات السلطة والمأسسة السياسية. ويجرى تحديد نقاط الضعف النظرية أو التجريبية لهذه الاستنتاجات. كما يجرى التصدى للمشكلات المتصلة بمفهوم "الاستقرار السياسى" ذاته: محتواه المعيارى، ومسألة ما إذا كان التحليل يتعلق بالحكومة المستقرة مهما كان نوع النظام أو بالحكومة الديمقراطية المستقرة على وجه التحديد، والافتقار إلى تعريف إجرائى مُرضٍ "للاستقرار".

والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للاستقرار السياسى هائلة. وقد مات أكثر من 4 ملايين نسمة نتيجة للصراعات العنيفة خلال تسعينيات القرن العشرين، سواء بصورة مباشرة نتيجة للعمل العسكرى أو بصورة غير مباشرة نتيجة لدمار الإمدادات الغذائية والتسهيلات الصحية. وتؤدى الحروب الأهلية إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 2.2 فى المائة فى السنة، نتيجة خسارة للإنتاج بسبب دمار شبكات النقل، وأسهم رأس المال، ورأس المال المادى، والبنية الأساسية، والموارد الطبيعية. ويجرى دفع العمال المهرة للغاية إلى الهجرة. وعندئذ تكون "ثقافة العنف" هى التى تتطور نتيجة انهيار الحكومة وتفكك المجتمع المدنى، وانتهاك حقوق الإنسان وتعاضم الفساد. وتتكاثر مجموعات الاقتصاص الأهلية vigilante (1) وشبه العسكرية، إما خارج سيطرة الحكومة أو بدعمها الضمنى، كما فى كولومبيا والسودان. ويرتفع الإنفاق العسكرى على حساب إنفاق الحكومة على الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مما يقود بدوره إلى المزيد من المصاعب، وعدم الأمن، و"خفض" الإنفاق الاجتماعى لتمويل الإنفاق على القانون والنظام (Mohammed, 1999).

1: vigilante: شخص يقوم بالقصاص من شخص بنفسه بصورة غير قانونية على جريمة فعلية أو متصورة أو يكون مشاركا فى مجموعة أمنية أهلية تتعقب المجرمين وتقتص منهم خارج القانون - المترجم.

صعوبات مفاهيمية

ليس من المدهش إذن أن جهدا كبيرا قد بُذِلَ لتفسير عدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث. غير أن مفهوم "الاستقرار" محفوف بالصعوبات التي من الضروري الاعتراف بها قبل الوصول إلى تقييم سليم للتفسيرات السببية التي يمكن التوصل إليها.

أولا، "الاستقرار" مفهوم معياري للغاية. إن ما يمثل عدم الاستقرار في نظر شخص قد يشكّل حقا الإطاحة السارة بنظام كرهه في نظر آخر. (وقد رحّب كثيرون في الغرب بعدم الاستقرار في أوروبا الشرقية الشيوعية والاتحاد السوفييتي). وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تشارك بنشاط منذ وقت طويل في زعزعة استقرار أنظمة لا تُرضيها. ويتمثل استقرار شخص في قمع شخص آخر. وليس من السهل استبعاد القيم من تحليل الاستقرار السياسي. وخارج التراث الماركسي، يُنظر إلى عدم الاستقرار على أنه انحراف، على أنه انزلاق على الطريق إلى التقدم. إنه شذوذ عن المألوف ينبغي تفسيره. وفي التراث الماركسي، يُقبل عدم الاستقرار باعتبار أنه لا يمكن تجنبه في تقدم التاريخ. ذلك أن الصراع الطبقي مرحلة لا يمكن تجنبها في حركة المجتمع نحو وضعها النهائي المستهدف end-state. والأزمة هي النتيجة المنطقية التي لا يمكن تفاديها لتناقضات التنمية الاقتصادية.

وسيؤكد البعض بالتالي أن من غير الممكن على الإطلاق تناول هذا المفهوم بطريقة علمية. وبدلًا وسواس تحليلي مع عدم الاستقرار ببساطة على تفضيل للنظام الذي يتعرض للتهديد. وبالتالي فإن فهم نوع محدّد من التغيير

السياسي، خاصة النوع الذي يقود في كثير من الأحيان إلى العنف، ووقدان الحياة، والاضطراب الاقتصادي الشديد، ينبغي أن يقوم على تحليل موضوعي للشروط التي تقود إلى مثل هذا التغيير. ولا يكون هذا سهلا عندما تكون قيم كثيرة جدا في خطر عندما يتم التعرض لعدم الاستقرار السياسي.

ثانيا، هناك مسألة ما إذا كان ينبغي أن يهتم التحليل بالحكومة المستقرة أم بالحكومة الديمقراطية المستقرة. ولا يتركز الاهتمام بصورة حصرية على مهام الديمقراطية. وعلى حين أن اهتمام العلم السياسي تمحور على الشروط المسبقة للديمقراطية المستقرة في خمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، فقد تحول الاهتمام في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين إلى اهتمام بالنظام السياسي، سواء في الديمقراطيات أو الأنواع الأخرى للنظام. وفي سبعينيات القرن العشرين ركز العلم السياسي الأمريكي على وجه الخصوص بصورة أكبر على الشروط الضرورية للنظام والسيطرة، وليس على التعددية والديمقراطية، كاشفا عن دافع أيديولوجي قوي (Leys, 1982). ومنذ ثمانينيات القرن العشرين انتقل الاهتمام عائدا إلى الاستقرار الديمقراطي.

وزاد القلق على الاحتفاظ بالأنظمة والنخب، والنظام السياسي، والاستقرار في صنع القرار نتيجة الحقائق السياسية المتغيرة في العالم الثالث من التساؤم الذي تطور خلال العقد الأول للثمينة، والتصورات المتصلة بالتأثير الخارجي المستمر على دول-أمم من المفترض أنها مستقلة وعلى حكومات ذات سيادة. وتركز الاهتمام على قدرات النخب القومية على صنع

القرار، وقدرتها على المساومة مع المصالح الأجنبية، والحاجة إلى حكم مركزي قوي. ونُظِرَ إلى التدخلات الحكومية الناجحة على أنها تعترضها المنافسة بين النُخب القومية والمحلية وكذلك التقليدية السلبية. ونُظِرَ إلى معدلات النمو المرتفعة على أنها تقتضى السلطوية، حيث كان من الجلي أن الديمقراطيات ليست لها سوى إنجازات اقتصادية هزيلة نسبيا من حيث كل من النمو والتوزيع (Higgott, 1983; Huntington, 1987). غير أن دراسات كمية عبر قومية تشير إلى أن الإكراه يدفع إلى العنف السياسى أكثر مما يحول دونه، خاصة إذا لم يكن القمع كاملا بل يسمح ببعض التعبئة السياسية من جانب مجموعات المعارضة (Muller and Seligson, 1987). وهكذا لم تستطع السلطوية أن تضمن الاستقرار.

وما يزال يُنظَرُ إلى الاستقرار فى بعض الأحيان على أنه هدف فى حد ذاته، إن لم يكن بصرف النظر عن النظام المعنى، فعلى الأقل إذن باحترام على مضمض لما يمكن تحقيقه بأقل من الديمقراطية الكاملة. فكّر، على سبيل المثال، فى إشارة إلى إعادة الهيكلة السياسية فى ماليزيا، قيّدتُ التنافس السياسى وحصرته فى حرية التعبير: "رغم أن إعادة الهيكلة هذه هبطتُ بالديمقراطية البرلمانىة إلى مستوى حالة شبه ديمقراطية، فقد جلبتُ أيضا سلاما إثنيا كبيرا، واستقرارا سياسيا، ورخاء اجتماعيا-اقتصاديا" (Diamond, 1989, p. 2).

ويجب أيضا الإقرار بأن الديمقراطية المستقرة يمكن أن تحل محلها سلطوية مستقرة أو حتى نظام مستقر يمكن ألا يتفق مع بعض تعريفات الديمقراطية، خاصة تلك التعريفات التى تستتبع التعددية الحزبية ولكن سينظر

إليها قليلون على أنها سلطوية. ولا ينبغي اعتبار فشل الديمقراطية مساويا لانهايار الحكومة المستقرة. إذ يمكن ببساطة أن يقرّر تعريف محدّد للديمقراطية حجم الفشل، كما في تحليل عن "فشل" الديمقراطية في أفريقيا جنوب الصحراء حيث، بحلول أوائل سبعينيات القرن العشرين، كانت قد اختنفت الديمقراطية المتعددة الأحزاب في كل مكان باستثناء بوتسوانا، وجامبيا، وموريشيوس (Diamond, 1988).

وقد ازدادت صعوبة معالجة مفهوم الاستقرار بصورة إضافية نتيجة واقع أنه استعمل في كثير من الأحيان بطريقة فشلت في التمييز بين بلدان شهدت الإطاحة بنظام ديمقراطي وإحلال نظام مستقر ولكن سلطوي محله، وبلدان يوجد فيها اضطراب اجتماعي مستمر وتغيير للنظام. وكثير من الاهتمام حول ازدهار الديمقراطية على مدى الـ 30 سنة السابقة دفعت إليه ميول إلى "الانجراف بعيدا" عن المعايير الديمقراطية وليس إلى انجراف إلى عدم الاستقرار، ومع هذا فإن الاتجاهين مرتبطان ارتباطا وثيقا في العادة. وقد وقع هنتنجتون في هذه المصيدة عندما استشهد بـ "going communist" [التحوّل إلى الشيوعية] كدليل على أن كوبا والولاية الهندية كيرالا كانتا غير مستقرتين (Huntington, 1965, p. 406).

ثالثا، هناك مشكلة التوصل إلى تعريف إجرائي مُرضٍ لـ "الاستقرار". وقد جرى استخدام مؤشرات مختلفة، مثل معدل تغيير التنفيذيين الرئيسيين، والوفيات نتيجة عنف المجموعات الداخلية لكل مليون من السكان، والعدد الإجمالي لأحداث العنف (Russett, 1964). وقد جرى القيام بمحاولات لقياس عدوان المجموعات داخل النظام السياسي، وأطوال أعمار الحكومات،

ودستورية القرارات الحكومية (Hurwitz, 1973; Ake, 1974). وما من شيء من هذه الأشياء ينطوي على معنى لما يرتبط بعدم الاستقرار السياسي. وحتى عندما تتغير الهياكل السياسية، يمكن ألا يكون هذا مسببا بالضرورة لزعة الاستقرار. ولصياغة لعدم الاستقرار فيما يتعلق بانحراف أعضاء المجتمع عن نماذج السلوك التي تقع ضمن الحدود التي تفرضها توقعات الدور السياسي" ميزة مَدّ أنواع الأحداث التي يمكن اعتبارها خارج نطاق التفاعلات النخبوية التي يُنظر إليها تقليديا على أنها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي - الانقلابات، العنف الانتخابي، الاغتيالات السياسية وهكذا وإلخ. - وكذلك التسليم بأن ما هو مسبب لزعة الاستقرار لهيكل سياسى قد لا يكون كذلك لآخر. وعلى سبيل المثال فإن رفضا من جانب القادة للسعى إلى تقويض انتخابي يمكن أن يكون مسببا لزعة الاستقرار لديمقراطية دستورية، ولكن ليس لنظام ملكي وراثي (Ake, 1974, 1975; Castles, 1974).

وتبدو بعض مؤشرات عدم الاستقرار السياسي غير مفيدة عندما يتزامن حدوثها مع استمرار أنظمة. ويمكن أن يوجد عنف سياسي متكرر وجدى، قد يرتبط بهويات طائفية كما فى الهند، ومع هذا فإن نظام الحكومة يواصل البقاء. وقد يكون الأمر أن عدم الاستقرار لا يمكن فهمه إلا بأثر رجعى. غير أن هذا لا يمكن القيام به إلا إذا كان يمكن تعريف عدم الاستقرار بأنه أحداث تقود إلى انهيار نظام (باعتباره مختلفا عن حكومة أو سياسة). ويجب أخذ مؤشرات عدم الاستقرار السياسي على أنها أحداث مهمة ومكلفة تجدر أسبابها ونتائجها المنطقية بأن نفهمها بصرف النظر عما إذا

كانت تقود إلى انهيار نظام. وهكذا فإن التحول العنيف من شكل للحكم (مثلاً، الديمقراطية) إلى آخر (مثلاً، الحكم العسكرى) لا يمثل سوى إحدى النتائج المنطقية للحرب الأهلية، وأعمال الشغب، والصراعات الدينية، والأشكال الأخرى للسلوك غير الدستوري.

رابعاً، هناك عامل الزمن. وبالإضافة إلى معرفة ما الذى يجب أن يبقى بلداً ما خالياً منه، من الضروريّ تحديد فترة زمنية ما يجب خلالها أن يبقى خالياً من مؤشرات مسببة لزعة الاستقرار لكي يُوصف بأنه مستقر. ومن الصعب أن نعرف كيف نقرر بموضوعية فيما يتعلق بتوقيت عدم الاستقرار، خاصةً عندما يمكن لفترة وجيزة من الصراع أن تُسقط نظاماً (مثلاً، نظام ماركوس فى الفيليبين) على حين أن أعواماً من العنف السياسى المتواتر مصحوبة بديمقراطية مستقرة (مثلاً، الهند).

ورغم مثل هذه الصعوبات ، بذل جهد كثير لتفسير عدم الاستقرار السياسى، مفهوماً بصورة عريضة على أنه فشل نظام حكم فى الاستمرار على مدى فترة ممتدة. وسنبحث هذه التفسيرات الآن.

الوفرة والفقير

أولاً، يقال إن الوفرة المتزايدة تقوم بتحسين فرصة الاستقرار خاصةً فى بلدان ذات أنظمة ديمقراطية. وعلى العكس، كان يُنظر إلى الفقر المطلق على أنه سبب رئيسى لعدم الاستقرار السياسى وعلى سبيل المثال، فى آسيا "الناس الذين يعيشون على حافة الكفاف إما لا مبالون أو معادون للحكومة... ويبقى

صحيحاً بالنسبة لمعظم الدول الآسيوية الجديدة أن الفقر الواسع الانتشار يقوِّض أى نوع من الحكم" (Brecher, 1963, p. 623). ومن المرجح أكثر على هذا النحو أن تعاني البلدان الفقيرة من العنف السياسى أكثر من البلدان الغنية. وهكذا فإنه عندما يصير بلدٌ أغنى ويرتفع فيه نصيب الفرد من الدخل، فلا بد من أن يغدو عدم الاستقرار السياسى أخفّ.

وهناك مثال منطقة دلتا نهر النيجر فى نيجيريا، حيث يدفع الفقر إلى العصيان وحيث يجد قليل من الإيرادات الضخمة التى ينتجها استغلال الشركات المتعددة الجنسيات للاحتياطات النفطية طريقه إلى المجتمعات المحلية. وتبقى المنطقة فقيرة ومتخلفة، مع البطالة المرتفعة، والتمييز، والأضرار البيئية، وقمع الدولة للمحتجّين. وبالتالي فإن "تناقض إنتاج الثروة وسط الفقر قد أحدث الغضب، والإحباط، والمعاداة إزاء الدولة وشركات النفط المتعددة الجنسيات" (Ikelegbe, 2001, p. 437).

ومن ناحية أخرى، كان هناك كثير من البلدان الفقيرة والمتخلفة ذات الأنظمة السياسية المستقرة. ويتمثل ما هو مشترك بين هذه البلدان فى الأنظمة السلطوية وليس الديمقراطية. ويبدو فى الواقع أنه كلما كانت الديكتاتورية أفقر كان من المرجح أن تكون أكثر استقراراً. كما يبدو من المحتمل أن الاستقرار السياسى يمكن أن يودى إلى الوفرة والنمو الاقتصادى أكثر من أن يكون نتيجة لهما. وقد حققت بعض الأمم المستقرة سياسياً الاستقرار قبل أن تُحقّق الوفرة. وبصورة مماثلة، كانت بعض الأنظمة الشمولية قادرة أيضاً على إحداث الاستقرار قبل التنمية الاقتصادية.

وتوجد أدلة تجريبية من 110 بلد تُبيِّن أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى التدهور الاقتصادي الكليّ (Gasiowski, 1998). ويمكن أن يتعايش الفقر والاستقرار السياسي بسبب القيود الكثيرة على العمل السياسيّ الفعال من جانب الفقراء دفاعا عن حقوقهم ومصالحهم. وحتى مع حق التصويت، فإن من السهل إضعاف قوة صندوق الاقتراع عن طريق حيل انتخابية من نوع أو آخر. وفي المجتمعات الفقيرة يظل ممن الممكن شراء الأصوات بسهولة. ويعنى الفقر أيضا أن الاحتكامات إلى القضاء ضد الأقوياء اقتصاديا وحلفائهم في البيروقراطية عندما يعوقون الإصلاحات الحكومية يندرج اللجوء إليها بسبب التكلفة الاجتماعية والمالية التي يقضيها ذلك.

والتعبئة السياسية للفقراء محدودة نتيجة لعزلتهم كفاعلين اقتصاديين، مثل الفلاحين الذين يعملون على أرضهم بعملهم الشخصي في حقول مبعثرة. ويمكن أن نلمس تجارب مماثلة في بعض الأوضاع الصناعية، مثل التعدين، حيث يكون العمال معزولين في قرى صناعية ومزوّدين بحاجاتهم في موقع العمل. ويمكن أن يصيروا نقابيين، وقد يشكّل هذا أساسا مهمًا للتحريض السياسي. غير أن النشاط النقابي يمكن أن يكون محصورا في اهتمامات تتعلق بمكان العمل وليس بقضايا سياسية تؤثر على الناس في أدوارهم الأخرى. وفي القطاع غير الرسمي للاقتصاد الحضري تكون الحيازات الأسرية ووحدات الإنتاج معزولة أيضا. ويعمل منتجون منفصلون في عزلة للحصول على مستويات الحد الأدنى من رأس المال، حيث يواجهون طبقات اجتماعية معادية في حالة عزلة - كبار ملاك، وتجار، ومؤسسات إقراض،

وبيرقراطيون، وتجار جملة يمكنهم أن يستغلهم ويضعفهم إلى مدى أبعد بسبب علاقات المحسوبية. ويكون من الصعب خلق الوعي بالطبقة أو حتى بالمجموعة كأساس للتنظيم السياسى.

والفقراء أيضا فى حالة تنافس مع بعضهم البعض، أكثر من اقتسامهم لتجربة مشتركة تشكل أساسا لإدراك عام بالهوية والاستغلال (Volfe, 1968; Harris, 1970). والفقير، بعيدا عن أن يعمل على توحيد الناس، يوسّع التنافس على موارد نادرة - حقوق حيازة الأرض بوضع اليد، وشراء أو إيجار الأرض، والتوظيف، والقروض، والوصول إلى الرعى، والمياه، والمعدات. وأعضاء القطاع غير الرسمى فى حالة تنافس على الأصناف الرخيصة للتجار فيها. ومثل هذه التجارب لا تقود إلى التضامن بين مثل هؤلاء الناس. ويجرى تقويض التضامن إلى مدى أبعد بالنسبة لأولئك الذين بادلوا الفقر الريفى بالحضرى نتيجة عدم استقرار وجودهم فى مدن الأكواخ والتهديد الدائم بالإخلاء. وكانت الارتباطات القبلية، التى شجعت عليها تنافسية الحياة الحضرية والتوظيف، مصدرا رئيسيا للصراع بين الفقراء الريفيين والحضرين فى أفريقيا. وكان التنافس على الأعمال قوة فعالة بصورة خاصة فى تفاقم المنافسات الإثنية، وكانت الاتحادات الإثنية طريقة لتوفير الدعم المتبادل وحماية المهاجرين إلى المناطق الحضرية (Post, 1972).

ولا يترك الكدح اليومى للعمل اليدوى الشاق سوى فرصة ضئيلة للمشاركة فى النشاط السياسى. وحادّة هذه المشكلة كبيرة بصورة خاصة بالنسبة للنساء. ذلك أن النساء الفقيرات فى مجتمعات العالم الثالث عليهن

أعمال منزلية ثقيلة بالإضافة إلى فلاحه الأرض، والتسويق، والانخراط فى العمل المأجور. ويمكن أن يشمل هذا حمل كميات ضخمة من الماء مسافات طويلة لخدمة البيت. ومع طاقة تُستهلك بمثل هذا المعدل والتي لا تُعوّض بصورة كافية بغذاء هزيل، لا يكون من السهل إقناع الناس بإنفاق الوقت الحر القليل الذى لديهم بالذهاب والإياب على الأقدام إلى اللقاءات السياسية ومنها. ولا يمكن للجهد البدنى وسوء التغذية اللذين يتعرّض لهما الفقراء تعزيز النشاط السياسى.

وهناك أيضا مخاطر كبيرة بالنسبة للفقراء فى المشاركة السياسية، خاصة تلك التى تعزلهم عن الأشخاص الذين يعتمدون عليهم - مالك الأرض، وصاحب العمل، ومقرض المال، وأشخاص من ذوى المكانة الرفيعة (Migdal, 1974). وهؤلاء جميعا مشاركون فى العملية السياسية المحلية يمكن أن تكون مصالحهم مهددة بالتحريض السياسى الناجح من جانب الفقراء. وتدعم علاقات التبعية الفقراء من خلال أنظمة الالتزامات المتبادلة داخل الإطار التقليدى للمجتمع المحلى. كما أن الأقارب سيساعدون فى أوقات الحاجة والشدة. وتتشكل شبكات القرابة من أغنياء وفقراء، مما يجعل من الصعب على الفقراء الانخراط فى النشاط السياسى الذى يبدو مهددا لأقاربهم. وبطريقة مماثلة يمكن النظر إلى العمل السياسى على أنه يضع الأعضاء الآخرين فى مجموعة القرابة فى خطر، مع أن الهدف يتمثل فى تحسين أوضاع الناس المنتمين إلى تلك الطبقة. وتتناقض روابط القرابة مع الأسس الطبقيّة، خافضة الوعى السياسى إلى مدى أبعد (Wolfe, 1968).

ويخاطر العمل السياسى أيضا بالقمع الشديد من جانب الدولة. ويمكن أن يُنتج إدراك اللامساويات المتعاطمة درجة من الراديكالية، غير أنه يمكن احتواؤها بسهولة من جانب قمع الدولة وأشكال المحسوبية والشعبوية للدمج السياسى "الذى يسهل سيطرة الدولة وتنظيمها الصارم" (Mouzelis. 1989.) (pp. 20-6).

والإمكانية الكامنة للتنظيم والاتصال السياسيين من جانب الفقراء ينخفض إلى مدى أبعد نتيجة مستويات متدنية من معرفة القراءة والكتابة والتعليم، وضيق الأفق المتطرف، واحترام السلطة التقليدية، والدين، والأعراف. والوصول إلى وسائل الإعلام الجماهيرية محدود. ومن الصعب أيضا التنظيم والتوحيد فى نقابات عمالية عندما توجد جيوش عمل احتياطية كبيرة متاحة لأصحاب عمل أفضل تنظيما بكثير. وقد تشعر النساء بعدم الرغبة فى الانضمام إلى منظمات يسيطر عليها الذكور مثل النقابات العمالية. ويتمثل عامل آخر فى تثبيط المنظمات السياسية، عمالية كانت أو فلاحية، فى أن من الضرورى اجتذاب القيادة من أشخاص ذوى تعليم وتجربة خارج الأرياف ومن إنتلجنسيا (Migdal. 1974; Shanin; 1982). وفى أنحاء من أمريكا اللاتينية قَدَم رجال الدين الكاثوليك الرومان بصورة سيئة القيادة المطلوبة، والتنظيم، ورفع الوعى.

وأخيرا يتعرض الفقراء لخضوع ثقافى، ينشأ من العنصرية الاستعمارية. وتجرى ممارسة السيطرة من خلال الوسائل الأيديولوجية التى تمنح مكانة ثانوية للمجموعات المستغلة مثل الأمريكيين اللاتينيين الأصليين، والمنبوذيين ورجال قبائل فى الهند، والنساء فى معظم البلدان. وتتمثل مهمة

كبيرة لمتل هذه الأيديولوجية فى غرس الاعتقاد بأن الخضوع طبيعى ولا سبيل إلى الرجوع عنه.

معدّل النمو

تتمثل فرضية أخرى بديلة فى أن معدّل النمو الاقتصادى حاسم للاستقرار السياسى. فكلما كان معدل التنمية أسرع، كان الحفاظ على الاستقرار أصعب (Huntington, 1968). ذلك أن النمو الاقتصادى السريع يُنتج مجموعات اجتماعية تجد نفسها متروكة خلف التقدم الذى يجرى صنّعه ومستبعدة من الفرص الاقتصادية الجديدة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يتحول الملاك الفلاحون إلى بروتاريات ريفية. وينشأ السخط من فقدان المكانة والاستقلال. وتخلق التنمية الاقتصادية فرصاً للحراك الاجتماعى عن طريق إطلاق الروابط التى حدّدت للناس مواقعهم فى النظام الاجتماعى. وتخلق الأدوار الاقتصادية الجديدة فرصاً جديدة أمام الاستقلال الاقتصادى لأفراد لم يكونوا ليتوقعوا التمتع بها فى مجتمع تقليدى. ويجرى تفويض وحدة وروابط الأسرة، ومجموعة الأقارب ومجتمع القرية نتيجة تلك الأدوار والقيم الجديدة.

كما تعنى التنمية الاقتصادية السريعة أن الحركات الجماهيرية التى تسعى إلى التغيير السياسى الجوهري سوف تتألف من أشخاص تتغير روابطهم مع النظام القائم. ويزيد النمو الاقتصادى السريع عدد مثل هؤلاء الساقطين من الطبقات *déclassés*: عن طريق تغيير أساليب الإنتاج وتوزيع الدخل، وإضعاف روابط الأسرة، والطبقة، والطبقة المغلقة، والقبيلة، والنقابة

الحرفية. ويستخدم مُحدثو الثراء *nouveaux riches* قوتهم الاقتصادية لتحدي النظام الاجتماعي والسياسي. ويستاء محدثو الفقر *nouveaux pauvres* من فقرهم، وهذا واقع مهم بصورة خاصة؛ نظرا لأن النمو الاقتصادي يمكن أن يزيد عدد الخاسرين زيادة كبيرة. ذلك أن النمو السريع يركّز مكاسب مادية في أيدي قليلة نسبيا فيما تزداد الأسعار أسرع من الأجور ويؤدي التغيير التكنولوجي إلى إحلال الآلات محل الناس. وفي مثل هذه الأوقات، وبصورة خاصة في المراحل المبكرة من التصنيع، فإن من غير المرجح أن توجد ترتيبات رفاهية لتعويض المصاعب الاقتصادية. وسيكون هناك أيضا أولئك الذين، رغم تحقيقهم لبعض المكاسب المطلقة من النمو الاقتصادي، يجدون أن مركزهم النسبي قد تدهور، وهذا مصدر إضافي للاستياء والتناقض بين هيكل القوة الاقتصادية والسياسية. وعلاوة على هذا، يمكن أن تتدهور مستويات الاستهلاك مع النمو الاقتصادي السريع. وسيكون من الضروري خفض مستويات المعيشة لإنتاج المعدل المطلوب للمدخرات. وبالتالي فإن "الاستقرار الاقتصادي - غياب النمو الاقتصادي السريع أو التدهور الاقتصادي السريع - هو الذي ينبغي النظر إليه على أنه الموصّل إلى الهدوء الاجتماعي والسياسي" (Olson, 1963, p. 550).

وفي سياق الانتقال من اقتصاد يقوم على الزراعة إلى اقتصاد يقوم على الصناعة التحويلية يكون هناك تحوّل للسكان من المناطق الريفية إلى الحضرية. وتؤوي المدن المتوسعة للعالم الثالث التطرف والنشاط السياسي العدواني. وينجذب الحضريون إلى أشكال متفجرة للتعبير السياسي. وتقدم المنظمات السياسية الحضرية فرصًا للقوة، والمكانة، والحراك الاجتماعي

لمجموعات محرومة من نواحٍ أخرى، ولهذا يصير النشاط السياسي الاحتجاجي حتى أكثر جاذبية. وعندما تكون المدن مليئة بالناس "المهمشين"، فإن تكلفة فرص النشاط السياسي الاحتجاجي يمكن أن تكون منخفضة جدا. ومع الفقر، والبطالة، واللامساويات في الدخل، وعدم الأمن، وشروط العمل السيئة، وضعف الصحة، مصحوبةً بنقص في الإمداد الحكومي للفقراء وبتفاوتات في القوة السياسية تُفاقم تفاوتات الثروة، ليس من المدهش أن يُنظر إلى عملية الحضرنه على أنها سبب رئيسي لعدم الاستقرار السياسي في العالم الثالث.

وقد أثرت شكوك إزاء هذا التفكير القبلي *a priori* المُقنع بالنظر إلى معدلات النمو في بلدان غربية كثيرة منذ 1945 وكانت أعلى من أي فترة سابقة في تواريخها دون أن تؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (Castles, 1974). وهكذا فإن واقع أنه توجد أمثلة لبلدان شهدت معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، في أوروبا وإسكندنافيا، يشير إلى أنه توجد تأثيرات أخرى ملموسة في البلدان النامية. وإذا كان الاستقرار السياسي والمعدلات المرتفعة للنمو يمضيان يدا في يد في البلدان المصنعة المتقدمة، فإنه لا ينتج عن هذا بالضرورة أن هذا سيكون الحال في البلدان الزراعية الفقيرة. وقد وجدت الأبحاث في أمريكا الوسطى أن النمو السريع في الزراعة جنبا إلى جنب مع التصنيع قد خفض مستويات المعيشة النسبية والمطلقة للطبقة العاملة، التي ثارت عندئذ على حكوماتها. فقط عندما استجابت الحكومات، كما في كوستاريكا وأوندوراس، بسياسات لخفض اللامساويات وزيادة القيمة الحقيقية للأجور، خمد الاحتجاج الشعبي. وحيثما

استجابت الدولة بالقمع (نيكاراجوا، والسلفادور، وجواتيمالا) "زادت تعبئة المعارضة ووحدها وأدت إلى تحدّي ثوري عريض لسيادة النظام" (Booth, 1991).

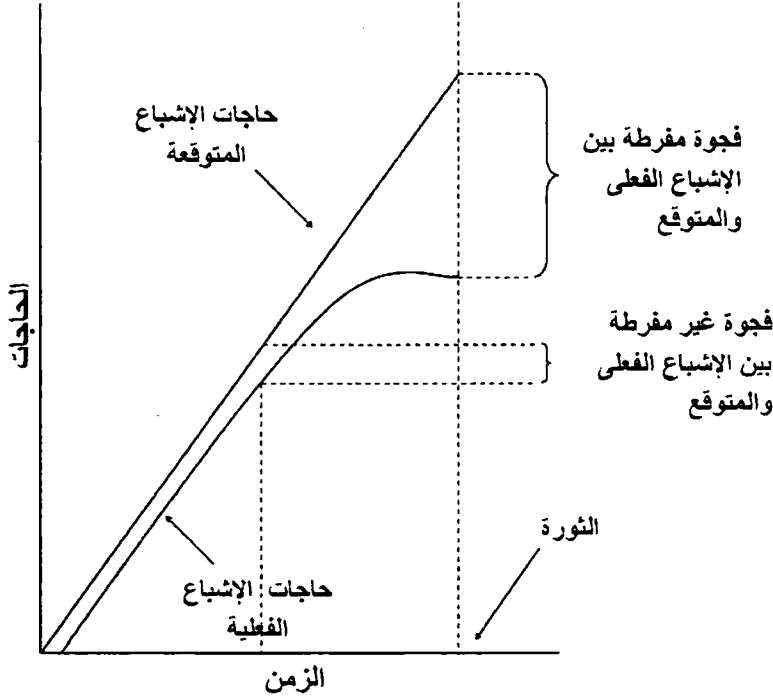
ومن الجائز أيضا أن تشوّش الأدوار وارتباكها يمكن أن يحفزها هوية الجماعة ومشاعر الزمالة أكثر مما تؤدي إلى العداء والنفور. ويمكن أن يكون التصنيع عامل اندماج، خالقا أسسا جديدة لصلات اجتماعية، مثل الطبقة. ويمكن أن يُزيل التمايز الاجتماعي مصادر للصراع وأن يقلل التوتر. ويمكن أن تكون أشكال جديدة من المشاركة السياسية داعمة أكثر منها مؤدية إلى عدم الاستقرار. وواقع أن التحديث الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار لا يعني أنه سيؤدي إليه بالضرورة (Ake, 1974).

ثورة التوقعات الصاعدة

يمكن أن يعقب تراجع اقتصادي فترة من النمو الاقتصادي السريع. وعندئذ يمكن أن توجد "ثورة توقعات صاعدة" تعني أنه إذا كانت هناك نكسة في الرخاء بعد فترة من النمو الاقتصادي الصاعد بسرعة، فإن الإحباط سيصيب الناس الذين تتصاعد توقعاتهم أسرع مما يمكن أن يُشبعها الاقتصاد. وهذا الإحباط بين الناس الذين يجري حرمانهم من الارتفاع في مستوى المعيشة الذي كانوا قد توقعوه يمكن أن يكون مؤديا إلى عدم الاستقرار سياسيا، بسبب الطرق التي من المحتمل أن يجري بها التعبير عن إحباطهم. وملاحظة ماركس القائلة بأننا نقيس رغابتنا ومباهجتنا بالمقارنة الاجتماعية وليس

بالأشياء التي تقدم الإشباع، واستنتاج دو توكفيل أن "الشرور التي يجري تحملها بصبر عندما تبدو محتومة تصير غير قابلة للتحمل حالما يجري اقتراح فكرة الإفلات منها"، يقودان إلى تفسير سيكولوجي إلى حد كبير لنوع

الشكل 9-1 إشباع الحاجات والثورة



محدد من عدم الاستقرار يُسلم بأن: "من الأكثر ترجيحاً أن تحدث الثورات عندما تأتي بعد فترة ممتدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية فترة قصيرة من التراجع الحاد" (Davies, 1972, pp. 136-7).

ذلك أن التراجع في الظروف الاقتصادية يُحدث القلق والإحباط، حيث تتفتح فجوة لا تطاق بين ما يتوقعه الناس وما يحصلون عليه من الناحية

الفعلية. وأكثر من الحرمان، يقود تدهور مفاجئ في الفرص لاستمرار تحسين المرء لوضعه بما يتفق مع التوقعات إلى الثورة. ويقتضى "مزاج ثورى" تحسينات في إشباع الحاجات (لفوائد مادية، واجتماعية، وسياسية) ليكون تحت "تهديد صارم متواصل". ويتمثل "العامل الحاسم" في الخوف من أن "الأرض التى كُسِبَتْ على مدى فترة طويلة من الوقت سيجرى فقدانها بسرعة". ويمكن تمثيل العلاقة بين توقعات إشباع الحاجات وإشباعها الفعلى بـ"منحنى J" J curve (أنظر الشكل 9-1).

وتفسر هذه النظرية ثورة 1952 المصرية، بعد سلسلة من الإضرابات، والتمردات الفلاحية، وأعمال الشغب الحضرية تُوَجِّتْ بِانقلاب عسكري قام به ضباط الجيش. وهى توضح أن توقعات التحسين بدأت فى 1922 بمنح البريطانيين لاستقلال مقيّد، وتواصلت مع التصنيع وزيادة فى الصادرات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. وجرى إحباط توقعات التقدم المستمر بين 1945 و 1951 بانهيار فى الطلب العالمى على القطن، وبطالة بين ثلث قوة العمل، وتضخم مرتفع، وهزيمة مُذَلَّة على يد الدولة الجديدة إسرائيل، وفساد حكومى، وعجز فى القمح والنفط. وتُسْنَمُ الوعود التى تطلقها المجموعات القومية فى مثل هذه المشكلات (Davies, 1972). وفى 2008 شهدت مصر من جديد أعمال شغب وإضرابات فى مدنها الكبرى فى أعقاب زيادات فى أسعار الأغذية الأساسية، مما هدد موارد رزق الناس الذين صاروا بالفعل أقرب إلى خط الفقر.

وتشمل عوامل معاصرة تقود إلى تصورات عن فجوة متزايدة الاتساع بين المستويات المتحققة والمتوقعة للرفاهية مشكلات بيئية مثل إزالة

الغابات وتدهور الأراضي تقود إلى مستويات أدنى من الناتج الاقتصادي وعزل المجتمعات المحلية (Mohammed, 1999).

التأثيرات الأجنبية

تُشدّد بعض تفسيرات عدم الاستقرار على أهمية العوامل الخارجية. وفي أمريكا اللاتينية تكون للذّين والتبعية آثار مؤدية إلى عدم الاستقرار، إذ تؤثر على شرعية الحكومات عن طريق التأثير بصورة عكسية على أدائها الاقتصادي. ومن ناحية أخرى تعمل عوامل سياسية صريحة بصورة مستقلة عن مثل هذه التأثيرات الاقتصادية أو تكون وسيطاً لتأثيرها. ويمكن أن يكون الترويج والانتشار الدوليان مهمّين، كما في حالة الثورة الكوبية داخل أمريكا اللاتينية، أو الانقلابات العسكرية في البلدان المجاورة، أو موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكام الديكتاتوريين والديمقراطيات. ويجرى استخدام المساعدة بصورة متزايدة كسلاح ضد الممارسات السياسية، وإن كان ذلك في اتجاه الديمقراطية. كما عززت التهديدات الخارجية، الفعلية أو المتصورة، لأمن بلد ما السلطوية، والعسكرية، والكوابح على الحريات المدنية.

ويمكن أن يتخذ التورط الأجنبي شكل الآثار غير المباشرة الناشئة عن الأزمات في الدول المجاورة، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث جلب أكثر من مليون من المهاجرين الهوتو Huto من رواندا معهم الصراع الإثني الذي قاد إلى الإبادة الجماعية في بلدهم ذاته. وبدلاً من ذلك، يمكن أن يكون التدخل مُنْسَقاً من جانب الحكومات المجاورة القوية، كما في

غزو سوريا وإسرائيل للبنان، خاصةً إذا كانت هناك زُمرٌ سياسية محلية تدعمها حكومات أجنبية، مثل الحركة الشيعية في لبنان، حزب الله. وفي الوقت الحاليّ يُشْعَلُ التدخل الأجنبيّ باسم "الحرب على الإرهاب" الصراع الحدوديّ بين إرتريا وإثيوبيا، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية إثيوبيا ضد الحكومة الإسلامية الإرترية المتهمّة بصلات مع القاعدة.

وفي كثير من الأحيان شرع تدخل أجنبيّ في تدمير نظام بكامله، بصورة سرية في بعض الأحيان، كما هو الحال مع تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في تشيلي في أوائل سبعينيات القرن العشرين، وبصورة علنية في بعض الأحيان، كما هو الحال مع غزو الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق في 2003 والذي دَمَّرَ البنية الأساسية المادية والإدارية للبلاد وحوَّلَ السياسة إلى حرب أهلية، وعنف طائفيّ، وتسلَّلَ أجهزة الأمن والبيروقراطية، واحتمال أشكال جديدة من السلطوية.

الإثنية

ويرتبط التأثير المؤدى إلى عدم الاستقرار للدقُرطة الاقتصادية والاجتماعية بالمشكلات التي عانت منها مجتمعات كثيرة عندما يتجاوز الولاء لمجموعة إثنية الولاء لدولة جديدة. وكما رأينا في الفصل 8، فإن هذه المشكلة يُشار إليها أحيانا باعتبارها أزمة الاندماج أو بناء-الأمة. ويُنظَر أحيانا إلى بناء-الأمة باعتباره نشاطا أخلاقيا وسيكولوجيا مصمَّما لإعادة توجيه ولاءات الناس نحو كيان سياسيّ جديد. غير أن الارتباطات الأصلية التي تقوم على

القبيلة، أو اللغة، أو الدّين، أو العرق كانت وما تزال قوية بصورة هائلة فى معظم مناطق العالم الثالث. وكانت انقسامية للغاية، وفى كثير من الأحيان كانت تقود إلى تمرّدات مسلحة. وتمثل المطالب الإثنية فى الوقت الحالى المصدر الأكثر أهمية للصراع السياسى العنيف فى العالم الثالث، حيث تتراوح بين الانفصال والحقوق المتساوية، والمشاركة السياسية الأوسع، والقضاء على التمييز الاقتصادى والاجتماعى، وحماية التراثات الثقافية (Horowitz, 1994; Gurr and Harff, 1994). وقد ظلت ديمقراطية الهند مهذّدة باستمرار بالصراع الطائفى، خاصةً بين الهندوس والمسلمين.

وقد نشأ الصراع الطائفى فى سياق تناحرات تاريخية (على سبيل المثال، السينهالين والتاميل فى سرى لانكا)، والتنافس على موارد نادرة (خاصةً التوظيف)، والفوائد غير المتناسبة من التحديث التى تتمتع بها بعض المجموعات الإثنية (على سبيل المثال، الإيبو Ibo فى نيجيريا)، والتخصص المهنى الإثنى الحصرى، و"تقسيم العمل". وقد خلّف التمييز الاستعماريّ تركّات من الهيراركيات والتفاوتات الإثنية فى الرفاهية المادية (مثل الباجاندا Baganda فى أوغندا). وتفاقمت المخاوف من السيطرة السياسية نتيجة الحق الحصرى فى الحكم الذى تطالب به بعض المجموعات الإثنية (مثل البوشتون Pushtons فى أفغانستان) ونتيجة فرض لغة واحدة كلغة رسمية (كما هو الحال مع لغة الملايو فى ماليزيا) (Horowitz, 1985). وقد أدّى التمييز السياسى لمجموعة إثنية من جانب أخرى إلى الحرب الأهلية فى كوت ديفوار فى 2002. وفى بوروندى قادت حكومة تسيطر عليها أقلية التوتسى Tutsi

وأبقتها الديكتاتورية العسكرية فى الحكم إلى حرب أهلية دامت 12 عاما مع الأغلبية السكانية: "الهوتو".

وتتوقف مسألة ما إذا كان التنوع الإثنى يهدد الاستقرار السياسى كثيرا جدا على الطريقة التى يتم بها تنظيمه وإدارته. ويتحدّد نوع وحجم الصراع الإثنى بمستوى تماسك المجموعة (الذى يتأثر بقوة المظالم وبالتركز الإقليمى للمجموعة)، وإستراتيجيات وتكتيكات القادة (خاصة استخدام العنف)، ونوع النظام السياسى الذى تجرى مواجهته (مستوى ديمقراطيته)، والتشجيع الخارجى (Gurr and Harff, 1994). وتقل أهمية الإثنية عندما توجد هويات متعارضة أكثر من وجود توافق بين انقسامات إثنية، ودينية، وإقليمية، ولغوية. وقد أدت أشكال من الجمع بين الإثنية والدين إلى عصيانات فى كوت ديفوار من جانب "الديولا" Diolas المسلمين و"سينوفو" Senoufos، وفى جنوب تايلندا، حيث يقاوم ملايو مسلمون الاندماج فى بلد بوذى بصورة سائدة. كذلك فإن عدم الاستقرار أكثر احتمالا حيث توجد قلة من المجموعات الإثنية الكبيرة تسيطر صراعاتها على السياسة، وأقل احتمالا عندما توجد تعددية لمجموعات إثنية صغيرة - قارن بين نيجيريا وتنازانيا بهذا الخصوص.

وقد جرى اختبار أطروحة أن التنوع الإثنى يجعل بلدا ما أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسى اختبارا تجريبيا عن طريق التحليل الكمى لـ 127 صراع فى 161 بلد بين 1945 و1999. وعندما أخذت الحرب الأهلية كمؤشر لعدم الاستقرار وجد أنه لا التعددية الإثنية ولا تمييز الدولة ضد الأقليات، دينية كانت أم لغوية، جعل عدم الاستقرار أكثر احتمالا. والواقع أن

وجود أوضاع تلائم التمرد، سواء بإلهام من الشيوعية، أو الأصولية الإسلامية، أو القومية، يزيد من خطر الحرب الأهلية. وتتمثل هذه الأوضاع في الحكومة الضعيفة وغير المستقرة، والطوبوجرافيا، وضخامة السكان، والاعتماد على الشروط المحلية من جانب المتمردين (Feardon and Laitin, 2003).

وهذه النتائج لا تلغى بالكامل دور الإثنية في عدم الاستقرار. إذ يمكن ألا تكون التعددية الإثنية والتمييز مرتبطين بالحرب الأهلية ولكن يظل من الممكن أن يرتبطا سببياً بأنواع أخرى من عدم الاستقرار. وقد شملت العينة أيضا أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفييتي السابق، وبلدين غربيين. وقد استعمل نصيب الفرد من الدخل كمؤشر على المقدرة الحكومية، كما جرى الاعتراف بأن "التنوع الإثني ما يزال يمكن أن يسبب الحرب الأهلية بصورة غير مباشرة، إذا أدت إلى نصيب فرد أدنى من الدخل أو إلى دولة ضعيفة" (Feardon and Laitin, 2003, p. 82). - حيث يمثل نصيب الفرد من الدخل متغيرا بالغ الأهمية عند بحث مدى التعرض للحرب الأهلية، بهبوط بمقدار 1 000 دولار يرفع مدى التعرض بنسبة 41 في المائة.

وفي كثير من الأحيان كانت التعددية الثقافية التي تم الاستشهاد بها باعتبارها سمة مميزة تقريبا للتخلف السياسي كان يعنى انقارا إلى الإجماع بشأن القيم السياسية. وهناك إذن ما يُنظر إليه في كثير من الأحيان على أنه أزمة ثقافة سياسية.

الثقافة السياسية

يجرى فى العادة تعريف الثقافة السياسية بأنها الطريقة التى يُقَمِّم بها الناس الإجراءات والمؤسسات السياسية ويكوّنون رأيهم بشأنها (Diamond, 1993a). إنها نسق من المعتقدات، والقيَم، والمثل العليا بشأن الطريقة التى يجب أن يقوم بها نظام للحكومة بوظيفته. وباعتبارها موضوعا لبعض التغيرات، تحيل "الثقافة السياسية" إلى مستويات للتقييم بشأن قواعد اللعبة السياسية. وقد حصر بعض العلماء السياسيين هذا المفهوم فى قيَم تتعلق بإجراءات السياسة، وكيف ينبغي اختيار القادة السياسيين، وكيف ينبغي أن يكون سلوكهم، وكيف ينبغي صنْع القرارات الموثوقة. ويضيف آخرون إلى هذا نطاق عمل الحكومة وشرعية التدخل الحكومى فى بعض مجالات النشاط الاجتماعى والاقتصادى.

وسوف تشمل القيَم الثقافية وسائل نقل السلطة والحدود الشرعية للدولة. والقومية والانفصال هما النتيجة المنطقية للقيَم فيما يتعلق بالحدود الإقليمية وأين ينبغي رسمها. كما أن الأفكار المتصلة بالاشترك السياسى الشخصى، وبِمَن المخوّل بالمشاركة، وبما إذا كان من المحتمل أن يكون الفعل السياسى فعّالا ضمن نظام سياسى بعينه، جزءا من الثقافة السياسية. وهى تشمل أيضا المواقف تجاه المشاركين الآخرين وأدوارهم كفاعلين سياسيين. ويمكن ألا تُقرّ ثقافة سياسية اشترك ومشاركة كل أقسام المجتمع. وعلى سبيل المثال، يمكن إقصاء النساء.

وقد جرى التعبير عن تحفظات فيما يتعلق بمفهوم الثقافة السياسية وتفسيرات التغيير بشأنها. أولاً، هناك مشكلة سببية في افتراض أن أنماطاً بعينها من الثقافة السياسية تقود إلى الاحتفاظ ببعض أنواع النظام السياسى، وأنه، إذا لم يكن هناك تطابق بين الثقافة والنظام، سوف يتغير النظام نتيجة تفويضه بسبب افتقار إلى الإجماع والشرعية. ولا يجب النظر إلى الثقافة السياسية بطريقة بالغة الحتمية (Diamond, 1993b). ويوجد افتراض مسبق فى كثير من المادة المكتوبة بهذا الشأن بأن خط السببية يسير فى هذا الاتجاه. وتتمثل مشكلة أخرى فى أنه قد يبدو أن قدراً كبيراً من عدم الاستقرار السياسى الذى تعرّضت له بلدان العالم الثالث يتوافق مع قيم مشتركة على نطاق واسع. والحقيقة أن فكرة أن الطريقة الوحيدة لحماية المرء لمصالحه تتمثل فى الحصول على احتكار للسلطة والتشبّث بها لإكمال إقصاء مجموعات أخرى حيثما كان ذلك ممكناً، قد ميزت سلوك حركات سياسية كثيرة فى عهد ما بعد-الاستقلال، كما ميزت سلوك بعض الحركات القومية المتشظية التى تقاوم فى سبيل الاستقلال. وبسبب أهمية الدولة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية فقد كانت موضوعاً لاهتمام مجموعات سياسية تسعى إلى احتكار السلطة، وليس تقاسمها بروح من الثقة مع مجموعات أخرى. وكانت مثل هذه المواقف الواسعة الانتشار إزاء السلطة مسببة جداً لزعزعة الاستقرار.

وهكذا فإذا كانت بعض القيم المشتركة مؤدية إلى الاستقرار وأخرى غير مؤدية إليه فإن استخدام مفهوم الثقافة التى تعنى القيم المشتركة كتفسير للاستقرار لم يعد مفيداً. ويصير على أقل تقدير حجة دائرية: يَحْدُث

الاستقرار إذا اشترك أعضاء المجتمع في قيم موصلة إلى الاستقرار ويتوقف الأمر على طبيعة تلك القيم المشتركة. ولا يكفي القول إن مجتمعا ما سيكون مستقرا عندما يتقاسم عدد كبير بصورة كافية من الناس قيما مشتركة بشأن الكيفية التي تُدار بها الشؤون السياسية.

وهذا بعيد تماما عن مشكلة كم هو العدد الكافي. وفي أى مجتمع محدّد من المحتمل أن نجد أكثر من مجموعة واحدة من المعتقدات المتصلة بدور الحكومة فى المجتمع، والطريقة التي يجب أن تُدار بها، والأدوار السياسية الخاصة بمختلف أقسام المجتمع. ويطرح هذا سؤال النسبة من المجتمع التي يجب أن تؤيد نظرة تتعلق بكيف يجب أن تُدار الحكومة قبل يكون من الممكن أن يقال إنه يوجد إجماع كافٍ على دعم نظام سياسى ينسجم مع تلك القيم المشتركة. وإلى أى مدى ينبغي أن تكون الثقافة متجانسة، وإلى أى مدى ينبغي أن يتسع نطاق كونها مشتركة؟ .

وتنشأ صعوبة أخرى إذا افترضنا أنه توجد أزمة شرعية عندما تشعر نسبة ما من المجتمع بأن قواعد الحكومة تفتقر إلى السلطة الأخلاقية، وتشك فيها بالتالى، فلا ترى أنه من غير الأخلاقى أن تتلاعب بالدستور لخدمة مصالحها الخاصة. وليس من السهل التنبؤ، بمجرد معرفة أن الناس يعتقدون أن بعض، أو كل تلك القواعد، تفتقر إلى قيمة أخلاقية، بمسألة إلى أى مدى سوف ينحرفون عن المعايير السائدة. فقد يعتقد الناس أن القواعد ليست جديرة بموافقتهم الأخلاقية دون أن يكونوا مستعدين لكسرها. وهذه معضلة عامة فى السياسة. ويمكن لنظام أن يفقد السلطة الأخلاقية إذا اتضح أنه يمكن إساءة استعمالها بسهولة. غير أن التصرف بما يتعارض مع بعض القواعد

لأن قواعد أخرى يجرى تطويعها وكسرها قد يكون أكثر ضررا من الموافقة على محصلات القواعد كما يجرى العمل بها فى الوقت الحالى.

وإذا لم يكن من الممكن أن نعرف إلى أى مدى سينحرف الناس لأنهم ببساطة يفتقرون إلى الاحترام الأخلاقى للحكومة، فإن من المستحيل كذلك أن نعرف عندما ينحرفون، ما إذا كان ذلك بسبب ذلك الافتقار. ويوجد فى العالم الثالث استهزاء متكرر بالقواعد، مع الانتشار الواسع النطاق جدا للممارسات الانتخابية السيئة. هل يعنى هذا أزمة شرعية؟ ولا يقود هذا دائما إلى الاستقرار، ما لم يتم تعريف عدم الاستقرار بأنه كسر القواعد. وهكذا فإنه لا يبدو من جديد تفسيراً نظرياً مفيداً جداً أن يقال إنه إذا كان الإجماع غائباً، سيكون هناك عدم استقرار سياسى.

وأخيراً يعنى مفهوم الثقافة السياسية أن المواقف والمشاعر المتصلة بالسياسة تعكس خيارات عقلانية ومستويات مرتفعة من الإدراك عما يعنى نظام سياسى بقدر ما يتعلق الأمر بمصالح فردية. ولا مجال لفكرة الوعى الزائف أو الهيمنة الزائفة. غير أن ما يعتقد الناس أنه فى مصلحتهم من حيث هياكل الحكومة قد يكون أفكاراً وقيماً تعلنها مجموعات اجتماعية-اقتصادية مصممة على الاحتفاظ بسيطرتها. ويمكن أن تقوض مجموعات قيم بديلة تلك السيطرة. ويمكن أن تفسر التنشئة كيف تنتقل القيم السياسية من جيل إلى آخر، غير أن هذه عملية أجيال وليست مشكلة طبقية، ينقل عن طريقها جيل إلى آخر قيماً تكون متعارضة مع مصالحها الطبقية. والحقيقة أن فكرة السلطة السياسية التى يجرى التعبير عنها جزئياً من خلال الوعى الزائف، وقدرة على كسب قبول وسائل تنظيم المجتمع، لهما آثار واسعة جداً على

طول دراسة السياسة. ويمثل الوعي السياسى لمجموعات نوعية فى مجتمعات العالم الثالث مسألة مهمة إذا كان علينا أن نفهم لماذا يجرى قبول مثل هذا الحرمان، والظلم، واللامساواة فى مجتمعات تكون فيها مثل هذه السمات فى منتهى القسوة. والواقع أن فكرة الثقافة السياسية لا تعالج ما يجب النظر إليه باعتباره بُعداً مهماً للسلطة السياسية.

اللامساواة

تتمثل أطروحة تتعلق بعدم الاستقرار السياسى يمكن الرجوع بها إلى أرسطو Aristotle فى أن المساواة فى المجتمع سوف تؤمن السلام والاستقرار. ولعل هذه الأطروحة أن تكون ملائمة جدا للعالم الثالث حيث توجد "لامساويات اجتماعية تراكمية عميقة" (Diamond et al., 1990, p. 19; Pinkney, 1993). ومع أن تيارات اللامساواة فى العالم الثالث لا تتبّع أى نموذج إقليمى، فقد زادت اللامساواة الكلية على مدى الـ 30 سنة السابقة، بصورة خاصة بسبب الزيادات فى البلدان ذات الأعداد الكبيرة من السكان، مثل الصين. ويمكن تصوير حجم المشكلة فى البلدان النامية عن طريق مقارنة للأنصبة بالنسبة المئوية من دخل أفقر وأغنى 20 فى المائة من السكان فى البلدان ذات المستويات العليا والدنيا من اللامساواة. والبلدان ذات اللامساواة الدنيا ليست الأغنى فى العالم والبلدان ذات المستويات العليا ليست دائما الأفقر. غير أنه لا يوجد أى بلد من البلدان ذات اللامساواة المنخفضة فى العالم الثالث.

جدول 1-9 النسب المئوية لأنصبة الدخل والاستهلاك،
أفقر وأغنى 20 في المائة من السكان بلدان الدخل المرتفع والمنخفض

الأكثر ارتفاعا % 20	الأكثر انخفاضا % 20	الدخل المرتفع	الأكثر ارتفاعا % 20	الأكثر انخفاضا % 20	الدخل المنخفض
37.8	8.6	أستراليا	63.0	1.5	بوليفيا
38.3	8.5	بيلاروسيا	58.3	3.4	أوندوراس
36.3	8.7	بلغاريا	61.9	2.4	پاراجواى
35.9	10.3	جمهورية التشيك	63.4	1.1	سيراليون
36.7	9.6	فينلندا	61.1	2.8	البرازيل
36.5	9.5	هنغاريا	65.0	2.0	جمهورية أفريقيا الوسطى
35.7	10.6	اليابان	53.4	2.1	غينيا بيساو
34.8	8.8	جمهورية السلوفاك	49.3	2.2	نيكاراجوا

المصدر: بيانات مأخوذة من آخر عام مسح متاح،

World Bank, 2007b, Table 2.7, p. 66-8.

ويشير الجدول 1-9 إلى أنه إذا كانت اللامساواة مصدرا للاستقرار السياسي فإن بلدان العالم الثالث تواجهها مشكلة جديدة؛ غير أن المساواة النسبية يمكن أن ترتبط بعدم الاستقرار، أيضا، مع أن من الجلى أنها بصفة رئيسية فى البلدان التى تمر بمرحلة انتقال من الشيوعية إلى الديمقراطية. وتشير نظرة حصيفة إلى أنه إذا كانت توجد لامساويات عميقة فإنه سيوجد استياء وسخط مع نظام لصنع القرار غير قادر على إصلاح عدم التوازن أو يسيطر عليه أولئك المصممون على المحافظة على الأمر الواقع. ومن المرجح أن يكون سوء توزيع الدخل مؤشرا إنذار قويا بالعنف السياسي، لأسباب ليس أقلها أنه يجرى الإحساس به بقوة وسط الفقراء الحضريين الذين

هم أكثر قدرة على التعبئة بصورة جماعية. وقد أدت اللامساواة المتنامية في الصين إلى 87 000 من الاحتجاجات وأعمال شغب في عام 2006 وحده. وهناك بعض الأدلة التي تدعم وجود علاقة بين عدم الاستقرار السياسي في البلدان الفقيرة واللامساواة المادية، مثلما في حيازات الأراضي (Rueschmeyer et al., 1992). وتكون البلدان الأكثر فقرا ذات التوزيع اللامتساوي للأراضي أقل استقرارا من البلدان التي لديها لامساويات في الأراضي ولكن لديها أيضا مصادر بديلة للثروة ومستويات معقولة من الدخل (Russet, 1964; Huntington. 1968). ويرتبط هذا بحجة التخلف الاقتصادي: أن البلدان الفقيرة لا تستطيع أن تنتج ثروة كافية لإشباع كل الحاجات، على حين أن البلدان الأغنى تُشبع الحاجات الأساسية وتجعل مستوى معيشة أولئك الأكثر فقرا معقولا وليس غير مستقر لل غاية.

ومن ناحية أخرى أوضحت دراسات أخرى تستعمل العنف السياسي كمؤشر على عدم الاستقرار وملكية الأرض كمقياس للامساواة أنه رغم أن سوء توزيع ملكية الأراضي، بما في ذلك المستويات المرتفعة ممن لا يملكون أرضا، قد سبق العنف الثوري في نيكاراغوا والسلفادور، فإن بلدانا أخرى في نفس المنطقة (كوستاريكا وبنما) تعاني من نفس اللامساويات بقيت غير عنيفة ومستقرة نسبيا. ويمكن ألا تعمل اللامساواة الزراعية بصورة مستقلة ولكن يمكن أن تكون ببساطة جزءا من اللامساواة في التوزيع الكلي للدخل (Muller and Seligson, 1981). كما يتمثل اعتبار مهم في طريقة قياس اللامساواة، حيث إن عدم ملكية الأرض، أكثر من توزيع الأرض بين السكان المالكين للأرض، مؤشر إنذار أفضل للاستقرار، حيث إن مستويات مرتفعة

من عدم ملكية الأرض سبقت العنف السياسى وحتى الثورة فى المكسيك (1991)، والصين (1941)، وكوبا (1959)، وبوليفيا (1952). غير أن تحليلا متعدد المتغيرات وعبر قومى شامل كشف عن أن الارتباط بين عدم ملكية الأرض والعنف السياسى لا وزن له إحصائيا (Muller et al., 1989).

وتتمثل الحجة المضادة فى أن البلدان المستقرة تتمتع بتوزيعات مساواتية نسبيا للدخل. غير أنه ينبغى الإقرار بأن هذ الفرضية ستبدو مزيفة بسبب المجتمعات غير المساواتية التى عرفت استقرارا كبيرا. والهند حالة فى صميم الموضوع، يجرى الاستشهاد بها فى كثير من الأحيان باعتبارها ديمقراطية مستقرة، على الأقل فيما يتعلق بالعالم الثالث. ومن الجلى أن الأمر يتوقف على الطريقة التى يقاس بها الاستقرار.

ومن الواضح أنه ليست كل لامساواة تعدّ مهدّدة للأمر الواقع. ولامساواة النوع [الذكر والأنثى] هى المثال الأكثر وضوحا لذلك. ذلك أن التمييز ضد النساء فى السياسات (وفى مجالات أخرى للحياة) يمثل السمة المميزة المحدّدة للعلاقات بين النوعين فى العالم الثالث (كما فى معظم البلدان الأخرى). ومواطنة النساء مقنّدة. وقد وجدت دراسة شملت 43 بلدا تغطى ثلاثة أرباع سكان العالم أنه "ما من بلد تملك فيه النساء الوضع السياسى المساوى لوضع الرجل" (Chowdhury and Nelson, 1994, p. 3). ويتمثل عامل مساهم فى أن إدارة الأسرة والحيازة الأسرية تقع بصورة غير متناسبة على كاهل النساء على حساب المشاركة السياسية.

والنساء ناقصات التمثيل بصورة فظة فى المؤسسات والمنظمات السياسية، خاصة فى الأحزاب السياسية. فقط فى منطقة البحر الكاريبى

وجُزُر سيشل تشغل النساء أكثر من 20 في المائة من المناصب الوزارية على مستوى الحكومة. والنسبة أقل من 5 في المائة في آسيا والمحيط الپاسيفيكي. وفي 11 بلدا ناميا فقط تشغل 20 في المائة أو أكثر من النساء المناصب تحت-الوزارية في الفرع التنفيذي. وفي كل مناطق العالم الثالث لا تشكل النساء أكثر من 15 في المائة من أعضاء الهيئات التشريعية القومية في المتوسط. ويبيّن الجدول 9-2 أنه توجد تفاوتات كبيرة بين البلدان في نفس فئة التنمية. غير أنه في كل مكان في العالم الثالث تمثل الدولة "هيراركية نوعية" تُقصر أو تهتمش النساء عن طريق تقاليد اجتماعية ودينية كارهة للنساء تهبط بمكانة النساء إلى المجال الخاص، خاصة في الأنظمة الإسلامية (Whalen, 1996a). وفي الصين هبطت بالفعل مستويات المشاركة السياسية للنساء أثناء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الأخيرة بعد أن جرى حرمان النساء نتيجة تطبيق العمل بانتخابات تعددية تسمح بالتمييز لصالح الرجال (Davin, 1996). وحتى بعد فترات الدقراطية التي كانت فيها النساء فاعلات مهمات، تواصل ثقافات الأبوية إقصاء النساء عن السياسة وفي العادة تستتبع العودة إلى "الوضع العادي" قيودا على أدوار النساء، خاصة في السياسة والحكومة (Chowdhury and Nelson, 1994). وعلى سبيل المثال، فإن النساء في أمريكا اللاتينية كنّ معرضات لإقصاء متجدد بعد الانتقال إلى الديمقراطية، عندما تحلّ محلّ قوة حركاتهن الاجتماعية أحزاب سياسية يسيطر عليها الذكور، وعندما تركز الحكومات على الأهداف الاقتصادية وليس الاجتماعية التي قامت النساء من أجلها بحملتهن "إعادة الطابع الذكوري" remasculinization للسياسة. ويبيّن التاريخ الأمريكي اللاتيني أنه حتى الدول

الثورية "مقاومة مثل الدول الأخرى لمشاركة النساء" (Craske, 1999, pp. 87,) (161).

المقاعد البرلمانية التي فُزَّ بها في 2007 (%)	البلد
16.1	دخل منخفض
34.8	موزمبيق
15.1	بنجلاديش
16.3	دخل متوسط منخفض
36.0	كوبا
10.5	المغرب
15.2	دخل متوسط مرتفع
35.0	الأرجنتين
12.5	الجابون
22.7	دخل مرتفع
47.3	السويد
1.5	الكويت

المصدر:

World Bank(2008), Social Development,
<http://go.worldbank.9HEOQTEM70>

وهذا لا يعنى القول إن النساء لم تكن جزءاً من الحملات الرامية إلى تغيير السياسة تغييراً جوهرياً. فقد لعبن دوراً مهماً في الحركات في سبيل الديمقراطية، والإصلاح السياسى، ومقاومة السلطوية، خاصةً في أمريكا اللاتينية، وتايوان، والفيليبين، حيث شكَّلت حركات اجتماعية جديدة للاحتجاج، والضغط، ومفَهمة المطالب السياسية (Hensman, 1996). وقد نشأت المنظمات النسائية ذات الأجنداث النسوية في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، مثل اللوبى النسائى العالمى في زامبيا وجابرييلا GABRIELA في

الفيليبين (Whalen, 1996b). والحقيقة أن ظهور النساء في مناصب القمة السياسية، مثل رئاستي تشيلي والبرازيل، يمكن أن يساعد على تحسين وضع المرأة في المجتمعات التي يسيطر عليها الذكور.

غير أن جانبا كبيرا من النشاط والتنظيم السياسى النسائى (تمييزا لهما عن مشروعات الاعتماد على النفس التي تغيّر أحيانا الاختلال النوعى فى شبكات سلطة محلية - Jaquette, 2001) لم يتم توجيهها إلى لامساواة بين النوعين، ربما بدعم من فلسفة نسوية. وقد تم تكريسها لأسباب اقتصادية واجتماعية ليست خاصة بالنوعين ويستفيد منها الجميع، مثل تنظيم الحملات فى سبيل حقوق الإنسان، والإعانات الغذائية، وحماية التوظيف، والرعاية الصحية. ونادرا ما وضعت السياسة التي تتخبط فيها النساء المساواة (على سبيل المثال، عبر توسيع للاقتراع العام) على رأس أجندتها وحتى عندما كانت النساء يشتركن فى حركات ثورية تشمل تحرير النساء فى أجندتها فقد كان هذا "محدودا وملينا بالتناقضات" (Whalen, 1996b, p. 90). ويمكن تفسير التحسينات بعد-الثورية لصحة النساء، وتعليمهن، ورفاهيتهن، بالتحسينات فى حياة الفقراء بوجه عام أكثر مما بالنشاط السياسى للنساء.

ويتمثل جانب من تفسير هذا فى أن النساء لا يشكلن مجموعة متجانسة بل هن منقسمات كالرجال من حيث الطبقة، والدين، والإثنية. وفى أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، "تشدد النساء على صلاتهن الطبقة أكثر من هوياتهن كنوع" (Craske, 1999, p. 161).

الصراع الطبقيّ

من المنظور الماركسيّ يتّمسّ تفسيرٌ نظريّ للاستقرار في الصراع الطبقيّ. ومع تطور الطبقات داخل اقتصاد ومجتمع رأسماليين، تصير مصالحها غير قابلة للتوفيق بصورة متزايدة. وإفقار طبقة الشغيلة مصحوب بنموها إلى أن تصير الثورة في نهاية المطاف محتومة. غير أن مشكلة واحدة على الأقل من المشكلات مع هذا الخط الفكريّ في سياق العالم الثالث تتمثل في أنه إذا كان الوعي الطبقيّ يتطور فإن هذا يحدث بطريقة فريدة. إنه بصورة أقل فيما يتعلق بملكية وسائل الإنتاج وأكثر فيما يتعلق بالسلطة السياسية. وفي كثير من الأحيان فإن أولئك الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج ويديرونها، مثل البيروقراطيين المستخدمين بالأجور، يواجهون مجتمعا فلاحيا ما يزال عليه أن يطور وعيه الطبقيّ المستمد من وضعه الماديّ في المجتمع.

وهناك من ثم المشكلة التي سبق أن أشرنا إليها، وهي أنه في كثير من الأحيان يكون أعضاء المجتمع ذوو الامتيازات هم الذين ينغمسون في زعزعة الاستقرار. وفي العالم الثالث كان الصراع والأزمة داخل الطبقة المتوسطة الحديثة النشأة مصدرا للاستقرار السياسيّ. وفي 2006 كانت المعارضة ضد حكومة ثاي راک Thai Rak Thai في تايلندا تمتطيها الطبقة المتوسطة الحضرية بسبب سياسات الحكومة المحابية لفقراء الريف، بما في ذلك الرعاية الصحية الميسرة والقروض الرخيصة. وبعد فترة قصيرة جدا وضع انقلاب عسكريّ نهاية للحكومة البرلمانية، ومرة أخرى تظاهرت الطبقة المتوسطة ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. وفي كثير من الأحيان

قادت الانقسامية، ربما على خطوط إثنية، بين الطبقات المالكة والطبقات المسئولة عن جهاز الدولة إلى *انقلابات* عسكرية أو التلاعب غير القانوني بالعمليات السياسية. وبدلاً من أن يثور الفلاحون ضد مضطهديهم، أو يتمرد العمال ضد مستغليهم، تتنافس أقسام الطبقة المتوسطة على السيطرة على الدولة، باستعمال أساليب تقع خارج القانون والدستور.

أزمة نفوذ الدولة

في كثير من الأحيان افتقرت دول العالم الثالث إلى السلطة التي تجعل حضورها محسوساً في المجتمع بأكمله. وقد عانت عجزاً قانونياً وإدارياً يصل إلى حد انهيار مؤسسات الدولة. وربما كانت البيروقراطيات قد تطورت بصورة مفرطة فيما يتعلق بالسلطة السياسية غير أنها لا تكون فعالة بالضرورة فيما يتعلق بالإدارة. والدولة لا تستطيع أن تقدم الخدمات التي يعتقد دافعوا الضرائب أنهم يدفعونها مقابلها؛ ولا تستطيع استخلاص الموارد من المجتمع الذي تحتاج إلى تمويل أنشطته؛ ولا تستطيع الحفاظ على القانون والنظام؛ ولا تستطيع ضبط الأمن في أراضيها بصورة فعالة. ويبدو أن حالة أوغندا في ثمانينيات القرن العشرين تدعم هذا النوع من التفسير. فقد كانت مناطق كثيرة جداً تحت سيطرة المجرمين، والعصابات، وجماعات أخرى لم يكن لها أي نفوذ شرعي. وهناك مجتمعات أخرى يمثل هذا مشكلة فيها. فحكومة ثاي لا تسيطر على أقاليم أقصى الشمال - إنها تحت سيطرة بارونات المخدرات. وفي كولومبيا كانت توجد حرب أهلية فعلية بين الدولة

والمنظمات التي تريد أن تبقى خارج نطاق نفوذ الدولة وإنفاذ قوانينها. ويؤدي عجز الدول "الجديدة" عن توسيع سلطانها السياسي الفعال، والمحافظة على النظام، واستخلاص الموارد لتوفير السلع العامة في كل أنحاء أقاليمها، إلى أزمات، وإلى تآكل الشرعية والأمن، وإلى الصراع المدني العنيف في "الدولة بعد-الاستعمارية الهشة أصلاً" (Migdal, 1996, p. 73; Ayooob, 1996).

والصومال مثال متطرف لانهايار الدولة. وعندما انهار النظام العسكري ل محمد سياد بري Mohammed Siyad Barre في 1991 مع انسحاب الدعم الأجنبي، افتقرت الدولة الصومالية إلى الشرعية بصورة كلية. وكانت مرتبطة بالحكم الشخصي القمعي لديكتاتور والمحسوبية ذات الأساس العشائري. وقد جرى تدمير البرجوازية الصومالية بصورة منهجية، وأطلق العنان لإرهاب الدولة ضد المعارضة السياسية، وجرى توسيع الصراع العشائري بصورة متعمدة حيث جرى تشجيع العشائر "الموالية" على شن الحرب ضد العشائر "المتمردة"، وترك مجتمع مدني في حالة غليان عنيف. أما مؤسسات الدولة فقد "ألقي بها إلى الشلل، والغيرة، والتشوش، والفوضى". وكان المجتمع المدني أكثر انقسامًا من أن يدعم نفوذ الدولة والنظام السياسي، وعاجزا عن تقديم قيادة قومية. واحتكر أمراء الحرب العشائريون السلطة بدعم من الميليشيات الثقيلة التسليح التي سيطرت على المجتمع عن طريق الاغتصاب والعنف، خاصة العنف الجنسي ضد النساء. وتنافس أمراء الحرب على السيطرة على العاصمة في سياق حرب أهلية دمرت كل المؤسسات "وسجلات الحكومة المركزية". وعادت الصومال إلى القرن

التاسع عشر، "بلا أى كيان سياسى معترف به دوليا؛ ولا أى نظام قانونى رسمى؛ ولا خدمات بنكية أو تأمينية؛ ولا جهاز تليفونات أو بريد؛ ولا خدمة عامة؛ ولا نظام تعليمى أو صحى يعول عليه؛ ولا شرطة وخدمات أمنية عامة؛ ولا كهرباء أو شبكات مياه منقولة بمواسير؛ وبموظفين ضعفاء يخدمون على أساس تطوعى محاطين بعصابات عنيفة مخربة من الشباب المسلحين" (Adam, 1995, pp. 72-8).

وينبع عجز الدولة من عدد من المصادر. فقد قام الاستعمار بإضعاف، أو تَشْطِية، أو تدمير الوسائل القائمة للسيطرة الاجتماعية. وخلق قادة الدولة منظمات تُنافس وتهدد قيادة السلطة التنفيذية للدولة. وأثبتت المجتمعات القوية أنها مقاومة لسيطرة الدولة من خلال سلطة رؤساء القبائل، وملاك الأراضي، ورؤساء العمل، والشركات الأجنبية، والفلاحين الأغنياء، والزعماء العشائريين، والطبقات المغلقة، والعائلات ذات النفوذ و"الأقوياء" (Migdal, 1988).

ومن الممكن أن هذه النظرة للصراع المدنى وعدم الاستقرار السياسى تَخلط بين السبب والنتيجة. فالعوامل التى يجرى تقديمها على أنها النتائج المنطقية لفشل الدولة، مثل القومية-الإثنية ethno-nationalism، والصراع الاجتماعى، والتدخل العسكرى الخارجى، يمكن النظر إليها بصورة مماثلة، وربما بصورة أكثر إقناعا، على أنها أسباب لعجز الدولة وانهيار الدول التى كانت فعالة إلى الآن مثل لبنان قبل منتصف سبعينيات القرن العشرين. ولا يعنى هذا إنكار أن انهيار تنظيم وإدارة الدولة سوف يفاقم القوى الاجتماعية والاقتصادية التى عملت على تفويضها.

وعلاوة على هذا فإن عدم الاستقرار ينشأ، في كثير من الأحيان، من أعمال أولئك الذين يسيطرون على الجهاز الإكراهي للدولة وليس أولئك الذين يسيطرون على وسائل الإكراه المخالفة للقانون، سواء كمنظمات إجرامية أو مجموعات معارضة. والقوات المسلحة هي أوضح حالة في صميم الموضوع. ذلك أن أزمة النفوذ تأتي لأن الجهاز الإكراهي للدولة يستدير ضد سادتها المدنيين، ليس لأن ذلك الجهاز ضعيف إلى حد أنه لا يستطيع أن يقاوم تحدياً خارجياً لنفوذ الدولة. فقد زادت قوة الجهاز الإكراهي للدولة نتيجة إنفاق العالم الثالث على الأسلحة. ويبدو أن مثل هذا الإنفاق مدفوع بالضغط السياسي التي تستطيع القوات المسلحة في البلدان النامية ممارستها أكثر مما باعتبارات الأمن. وهو يجعل ميزان القوة والموارد يميل نحو القوات المسلحة، ويعترض سبيل تنمية "مؤسسات اجتماعية وسياسية قوية ومستقلة"، "ويؤدي إلى أن تصبح مؤسسات الدولة ومجموعات النخبة مصممة على أهداف مؤسسات العنف المنظم" (Krause, 1996, p. 187). وهكذا فإن الدولة القوية، وليس الضعيفة، يمكن أن تكون مصدراً للاستقرار.

المأسسة السياسية

المؤسسات السياسية مهمة للاستقرار في البلدان النامية. وتتمثل نتيجة سياسية منطقية مهمة للتحديث في المجتمع قبل-الصناعي في زيادة سريعة في التعبئة والمشاركة السياسيتين. وإذا أُريدَ تفادي عدم الاستقرار السياسي فإن مثل هذه المشاركة من الضروري أن يضارعا مستوى مماثل للتنمية المؤسسية.

وعلى العموم فإن هذا لم يحدث في البلدان النامية. وكان العنف وعدم الاستقرار هما النتيجة المنطقية للمؤسسات السياسية التي كانت تتطور أبطأ من المعدل الذي كان يجرى به تعبئة المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية الجديدة سياسياً. ويجعل غياب مؤسسات سياسية فعالة من الممكن توجيه المطالب في قنوات من خلال تدابير فعالة وشرعية (Huntington and Dominguez, 1975).

وتتمثل مشكلة مع هذا التفسير في أنه يحتوي على عنصر ليس سوى مجرد تحصيل حاصل (Leys, 1982). وتشير "المأسسة" إلى عملية يمكن من خلالها إدارة الصراع بطريقة سليمة ومنظمة. وهي لا تعنى مجرد وسيلة إنشاء المنظمات. ويبدو أن حجة المأسسة مساوية للقول إنه إذا كان الأفراد والمجموعات مستعدين للمشاركة في السياسة عن طريق اللعب وفقاً للقواعد والقبول بمحصلات القيام بذلك فإنه سيكون هناك استقرار. وتؤدي زيادة في المشاركة إلى عدم الاستقرار إذا كانت المؤسسات السياسية لا تستطيع استيعابها، غير أن عدم الاستقرار دليل على أن المأسسة ناقصة التطور. وبكلمات أخرى فإنه سيكون هناك استقرار عندما لا يكون هناك أى عدم استقرار. وبقى بحاجة إلى تفسير للسبب في أنه يجب أن يسلك الناس بطرق لا يقرها الدستور.

غير أن النظرة التي مؤدها أن المشاركة السياسية من الضروري أن تضارعها تنمية دستورية إذا أُريدَ تقيادى عدم الاستقرار يدعمها البحث المقارن في "ترابط" و"تماسك" مختلف أنواع النظام. كذلك فإن التحليل الإحصائي للمعايير الكمية للمؤسسات والاستقرار بالنسبة لعدد ضخم من

الأنظمة على مدى القرنين التاسع عشر والعشرين يؤكد أن عدم الاستقرار السياسيّ وظيفته للتماسك المؤسسيّ. وتكون ديكاتورية ذات مستويات مرتفعة من المشاركة السياسية غير متماسكة مؤسسيًا، وبالتالي غير مستقرة. وسيكون نظام أوتوقراطيّ متماسكًا إذا كان يمنع تنمية المؤسسات القادرة على تحدى قوة السلطة التنفيذية المركزية. وبطريقة مماثلة، ستكون ديمقراطية ما مستقرة إذا كانت السلطة منتشرة، مقدّمةً فرصًا للسلطة أمام مجموعة واسعة من المصالح. وتعزز المؤسسات الديمقراطية - انتخابات، حكومة مسؤولة، قنوات للمشاركة السياسية - إحداهما الأخرى. ويحدث عدم الاستقرار السياسيّ عندما تكون المؤسسات غير متماسكة، أى عندما توجد هيئات منتخبة ولكن مشاركة سياسية مقيدة. وتكون الأنظمة غير المتماسكة مؤسسيًا غير مستقرة ليس فقط لأنها "تميل أكثر إلى التعبير عن المظالم، بل أيضا لأن لها مؤسسات ضعيفة للتصدى للتحديات لسطان النظام" (Gates et al., 2006, p. 907).

كما وجدت دراسة كمية عبر-قومية لـ 141 أزمة سياسية شديدة، تشمل حروبًا ثورية، وصراعات إثنية، وانهيارات ضد الديمقراطية بين 1955 و2003، أن "تماسك" النظام يفسره عدم الاستقرار أكثر من متغيرات أخرى مثل التعددية الإثنية، أو الفقر، أو الأداء الاقتصادي. وعن طريق طرح سؤال "ما هي الشروط التي تمكّن دولة من البقاء مستقرة؟" وجد أن مخاطرة عدم الاستقرار هي الأقل في الأوتوقراطيات الكاملة والديمقراطيات الكاملة، وأنها الأعلى في الأنظمة الهجينة، مثلما يكون الحال عند وجود انتخابات تنافسية ولكن ليست حرة تمامًا، وتسيطر على التنافس السياسيّ مجموعات

تعددية (تتشكل على أساس الهوية الدينية أو الإثنية) تقارب السياسة بعقلية "الفائز يأخذ كل شيء". وهكذا فإن غياب هويات شاملة في المنافسة السياسية تزيد بصورة جوهرية مخاطرة الأزمة السياسية (Goldstone et al., 2005). وسيبدو أن الانقسامية التي نجدها في لبنان، حيث تقوم الطوائف المتنافسة الحصرية بصورة رئيسية على أساس الدين، وكثير منها لها ميليشياتها الخاصة، وتعرض بعناد تنمية الديمقراطية المستقرة، ملائمة لهذا النموذج. والدراسات التي من هذا النوع لا ينبغي تطبيقها إلا مؤقتاً على العالم الثالث المعاصر، لأنها تشمل عدداً ضخماً من البلدان في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية على مدى فترة طويلة من الزمن. غير أن الأمر يكون لافتاً للنظر عندما يعزّز التحليل الكمي ما توحى به الأحداث المعاصرة، وتدعمه كذلك دراسة للانقلابات، وأعمال الشغب، والاضطرابات السياسية في 18 بلداً أمريكياً لاتينياً بين 1971 و 2000 وجدت أنه كلما كان البلد أكثر ديمقراطية، كان عدم الاستقرار السياسي أقل (Blanco and Grier, 2007).

الثورة في العالم الثالث

يتمثل التجلي النهائي للاستقرار السياسي في الثورة. وتقتضي الثورة إحلال نظام اجتماعي بكامله، وليس مجرد نظام سياسي. وهناك حاجة إلى أيديولوجيات وأشكال جديدة للتنظيم. وتجرى تعبئة التضامن، وبصفة رئيسية على أسس طبقية، غير أن الدين يمكن أن يكون مهماً في رفع الوعي الطبقي، كما في حالة الأصولية الإسلامية في إيران والجزائر. ويجري تعريف

الهيكل الاجتماعية والسياسية القائمة، خاصة علاقات الملكية، على أنها استغلالية واضطهادية ويتم تحديها بوصفها كذلك. والهدف شكل بديل للمجتمع (Shanin, 1982).

وفي النصف الأول من القرن العشرين حدثت ثورات ناجحة لم تكن بتحريض من التدخل الخارجي في مجتمعات نامية، "حيث كان التمرد الفلاحى أساسيا فيها جميعا" (Shanin, 1982, p. 321). وبالتالي فإن تحليل مثل هذه الأحداث كان يسوده إلى حد كبير بحث عن الشروط اللازمة لثورة ذات قاعدة فلاحية. وقد تساءل مؤرخون وعلماء اجتماعيون عن السبب فى أن هذه الثورات تقع فى بعض المجتمعات ولا تقع فى مجتمعات أخرى تبدو مماثلة فيما يتعلق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية التى يمكن التفكير بصورة قَبْلِيَّة فى أن من المرجح أن تقود إلى الثورة (Goodwin and Skocpol, 1989).

وفى العادة تكون الثورة مسبوقه بالاضطراب الاجتماعى الشديد، والأزمة داخل النُخبه السياسية، وبتقوية للهوية والنضالية الطبقيَّتين، ونشأة منظمة ثورية فعالة (Shanin, 1982, p. 313). وفى أغلب الأحوال تكون الأزمة ناشئة عن مشكلات مالية، وصراع بين النُخب، وعزلة النُخب (خاصة عندما يكون الحراك الاجتماعى مقيدًا)، والمظالم الواسعة المؤدية إلى الدعم الشعبى للتغيير الذى يمكن تعبئته ضد النظام. وعلى سبيل المثال، فى إيران، كان النظام قد راكم ديونا ضخمة وكان عاجزا عن السيطرة على التضخم. وأدى إقصاء الطبقات الوسطى عن السلطة، والفساد الحكومى، والقمع إلى انسلاخ النخبة الدينية وطبقة التجار. وتفقُّ النمو السكانى والحضنة على

الفرص الاقتصادية، مما جعل المجتمع متقبلاً للتعبئة من جانب الأيديولوجيا الإسلامية القومية الطابع. وقاد تآلف من النخب التقليدية والمتغربة إلى زوال نظام الشاه (Goldstone et al., 1991; Parsa, 2000).

ويتأثر مغزى الأزمة بسمات مميزة أخرى للدول العرّضة للثورة. فالدول "الحصرية" التي تحصر السلطة السياسية في أفراد وأسْر، وتهمّش الإجراءات الديمقراطية، وتقوم بإقصاء نخب أخرى عن صنع القرار، ولا توفر أيّ فرص للتغيير، تكون عرّضة للثورة. وفي أزمنة الأزمة يكون على مثل هذه الدول أن تلجأ إلى القمع والدعم الخارجى من جانب القوى الأجنبية، عازلة المعارضة السياسية المعتدلة وموسعةً جاذبية العمل الثورى في غياب أشكال بديلة للسياسة. والدول البالغة التدخلية اقتصادياً (من حيث تكوين رأس المال، وملكية الأصول، والتنظيم الاقتصادي) تكون عرّضة للثورة أيضاً، إذ إنها تجلب على نفسها النقد على إخفاقات اقتصادية وكذلك سياسية. وتصبح كل جوانب المجتمع مُسيّسة وتكون كل الطبقات الاجتماعية ضحايا محتملة لسوء إدارة الدولة (Parsa, 2000). وكانت إيران، ونيكاراجوا، والفيليبين قبل-الثورية جميعاً عرّضة للثورة بسبب الإقصائية السياسية لأنظمتها وبسبب تدخليتها غير الناجحة. وقد عجز الدعم الخارجى من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاعتماد على القمع العسكرى عن إنقاذها. وجرى إضعاف المعارضة المعتدلة أو تمّ إقصاؤها في إيران ونيكاراجوا، مما ثورَ عناصر اجتماعية أخرى، خاصة الطلبة ورجال الدين. وفي الفيليبين جرى التسامح مع الخصوم السياسيين المعتدلين وكانوا قادرين على الحد من تأثير التغيير الثورى لعالم السياسة (وعلى هذا النحو لم يُنتج ثورة اجتماعية).

وتبدأ الثورة عادةً بتمردات لإصلاح مظالم محلية. ويتخذ هذا شكل عملٍ غير دستوريّ، ربما انطوى على العنف، عندما ينخرط الفقراء الريفيون أو الحضريون في عمل مباشر ضد السلطات الحكومية أو أصحاب السلطة المحليين في محاولة لمقاومة تكثيف الاستغلال من خلال إسناد أعباء عمل أعلى، أو خفض الأجور الحقيقيّة، أو خداع أعضاء النقابات العماليّة، أو المضايقات البوليسية، أو فقدان الأرض، أو رفع الإيجارات والضرائب. وهنا يكون النشاط السياسيّ قصير الأجل ويكون الهدف إصلاح وضع ظالم. ولا وجود هنا لبرنامج طويل الأجل أو أيديولوجيا للتغيير الأساسيّ في العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

ما الذي يحولّ إذن تمردًا إلى قوة ثورية؟ أولاً، هناك حاجة إلى أيديولوجيا لإعادة توجيه وتركيز النشاط السياسيّ، مع أن الثورة ليست متمسكة دائماً بأيديولوجيا واحدة متماسكة - ولم تكن هناك أيديولوجيا واحدة وحَدَّتْ السكان بأسرهم في إيران، أو الفلبينيين، أو نيكارجوا، على سبيل المثال (Parsa, 2000). ثانياً، هناك حاجة إلى قيادة خارجية في شكل تآلف بين الفلاحين، والمتقنين، والطلبة، والمهنيين، ورجال الدين، والعمال الصناعيين، للإمداد بوعي ثوري يتطلع إلى الأمام. وتعزّز هذا حالات فييتنام، وإيران، وكوبا، ونيكارجوا (White, 1974; Goodwin and Skocpol, 1989). وبوجه عام تتخذ القيادة الثورية شكل "إنتليجنسيا مسلحة"، سواء كمنظمة عسكرية أو كحزب سياسيّ برلمانيّ.

ثالثاً، تحتاج الثورة إلى تبادل اجتماعيّ بين المجموعات المتمردة وتنظيمٍ ثوريّ. وسوف يسعى مجتمع متمرد إلى حلّ المشكلات المحليّة

بالمزايا التي يقدمها قادة ثوريون كحوافز للمشاركة في عمل ثوري. وتحتاج المنظمات الثورية، بدورها، لكي تُوسَّع قوتها من خلال التجنيد داخل المجتمع وعن طريق إثبات أنها يمكن أن تقدِّم ما يحتاج إليه المجتمع، بما في ذلك بدائل للترتيبات الاجتماعية-الاقتصادية التي ينبغي أن تحل الثورة محلها، مثل ترتيبات التسويق، والإصلاحات الزراعية، والتعاونيات، وأعمال الحصاد، والمرافق العمومية مثل الطرق، والمواصلات، وبصورة أكثر أهمية، تدمير سلطة الموظفين الفاسدين، والتجار الاحتكاريين، وملاك الأراضي. كذلك تقدِّم منظمات ثورية، مثل الأحزاب والجيش، فرصاً للحراك الاجتماعي. وعليها أن تقدِّم أكثر من منظمات سياسية أخرى بسبب المخاطر المعنية، التي ليس أقلها الانتقام القاسي من جانب الدولة.

وتقدم القوات المسلحة الثورية في كولومبيا "فارك" FARC حالة مثيرة عن الطريقة التي يمكن أن يعمل بها مثل هذا التبادل. ومع أن معظم الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية بين 1960 و 1992 وجدت الإلهام في نوع ما من الماركسية، طُوِّرت "فارك" الأيديولوجيا "البوليقيارية" الخاصة بها. وكان هذا يعني في الممارسة أن أهدافها كانت تتمثل في الحماية الاجتماعية للطبقات الدنيا، والإصلاح الزراعي، وقدر أكبر من المساواة، وحكومة ذات كفاءة. وبالتالي فإن "فارك" توفر الصحة، والتعليم، ووظائف النظام العام في المناطق الموجودة تحت سيطرتها، حيث تشكل حكومة بديلة، أو حتى دولة موازية. وقد منحها كونها "مديرا عاما بديلا" جاذبية واسعة بين فلاحين اعتادوا شروط عمل قاسية، والأمن، وقمع الدولة، وانتهاك حقوق الإنسان،

والعنف من جانب فرق الموت اليمينية شبه العسكرية، ونقص الاستثمار من جانب الدولة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

غير أن المحافظة على النظام العام والحماية ضد القوى الحكومية تفيد أيضا الفلاحين مزارعي الكوكا والمجرمين المتورطين في تجارة المخدرات، الذين تفرض "فارك" عليهم ضرائب تغطي كل مرحلة في الأعمال، وتقدر بما قيمته 300 مليون دولار في السنة. كذلك فإن الصلات مع مهربي المخدرات توفرّ للـ "فارك" أيضا الوصول إلى السوق السوداء الدولية للأسلحة، غير أنها أيضا تحدّ من شرعيتها في نظر المجتمع الدولي وكذلك داخل كولومبيا (Ortiz, 2002).

رابعا، في حالة الثورة في المجتمعات الزراعية، يكون الهيكل الطبقي مهماً للإمكانية الثورية. ومن المرجح أن يكون أولئك الأكثر فقراً هم الأقل ثورية في المراحل الأولى من الصراع الطبقي بسبب التبعية الاقتصادية القسوى. أما أولئك الذين يتمتعون بقدر من الاستقلال والأمن، مثل صغار الحائزين الذين يملكون أراضيهم وينتجون ما يكفي لجعلهم مكتفين ذاتيا فإن من المرجح أكثر أن يكونوا ثوريين عندما يكابدون الظلم. وهُم عرضة للتغيرات التي يجلبها إضفاء الطابع التجاري - النمو السكاني، والمنافسة، وفقدان حقوق أراضي الرعي والمياه، وهبوط الأسعار، ومدفوعات الفوائد الأعلى، ونزع ملكية العقارات المرهونة - على حين يبغون محبوسين داخل هياكل اجتماعية تقليدية للمساعدة المتبادلة بين الأقارب والجيران.

وأخيرا فإن الثورة في المجتمعات الزراعية تعتمد على التهديد ضد الفلاحين من الطبقات العليا واستجابتهم لتحدي الزراعة التجارية. ولا يجب

أن تركز الثورة بصورة حصرية على أعمال الفلاحين. وتكون الثورة أكثر ترجيحاً عندما تلحق الأريستقراطية الأضرار بمصالح الفلاحين كطبقة عن طريق استخلاص فائض أضخم منهم، غير أنها تتركها على حالها بالإحجام عن تطوير الاندفاع التجارى القوي بصورة كافية في الريف. وعندما تكون المصلحة التجارية في الحياة الريفية قوية بصورة تكفى لتدمير الفلاحين كطبقة، تكون الثورة ذات القاعدة الفلاحية أقل ترجيحاً. ذلك أن الثورات كانت تحدث في مجتمعات زراعية بصورة سائدة عندما كانت الطبقات المالكة لا تحقق بصورة عامة انتقالاً ناجحاً إلى عالم التجارة والصناعة ولا تدمر التنظيم الاجتماعى السائد بين الفلاحين (Moore, 1973).

الخلاصة

كان التركيز في جانب كبير من هذا الفصل على الفقراء الريفيين، والعقبات التي تعترض مشاركتهم السياسية الفعالة، والأزمات التي تدفع إلى ردود أفعال قصوى ضد أولئك الذين يسيطرون عليهم اقتصادياً وسياسياً. غير أن عوامل كثيرة أخرى كانت ترتبط بعدم الاستقرار السياسى مع أن اتجاه السببية لم يكن واضحاً دائماً. وليس هناك ما يكفى في حد ذاته لتفسير تعقيد الظاهرة. وسوف يختلف مغزى كل عامل من العوامل وفقاً لظروف المنطقة، والتاريخ، ومستوى التنمية الاقتصادية، والمكان الذى يشغله ضمن النظام الدولى. وهكذا يصير من المهم أن نعرف تحت أى ظروف يكون من

المرجح أن يقود عامل مثل اللامساواة الاقتصادية، أو النمو الاقتصادي السريع، أو التمايز الاجتماعي إلى عدم الاستقرار السياسي. وإحدى الإجابات هي أن ذلك يكون عندما لا تقابل توقعات المشاركين السياسيين في العمل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الملائم بتغيرات في التنظيم الاجتماعي. وهكذا فإنه، على سبيل المثال، عندما يوجد أن اللامساويات القسوى في مجتمعات قبل-صناعية مرتبطة باستقرار سياسي، على العكس من توقعات المحللين فإنه يمكن تفسيره بالإحالة إلى غياب المساواتية من الصورة السائدة للمجتمع. وعندما تتغير تلك الصورة نتيجة للتعبئة الجماهيرية فإن اللامساواة تصير أقل قبولا ويمكن أن تنتج عدم الاستقرار السياسي. وبصورة مماثلة، لا يؤدي النمو الاقتصادي السريع في المجتمعات الغربية المعاصرة إلى زعزعة الاستقرار؛ لأن مثل هذه التغيرات صارت توقعات مُأسسة للأيديولوجيا السائدة (Castles, 1974).

وتتمثل ميزة مثل هذا الإطار المعرفي في أنه يوفر إطارا لفهم لماذا تعمل العوامل السببية المفترضة تحت بعض الظروف وليس تحت ظروف أخرى. وفي سياق التشديد على أهمية الاستجابة للتغيرات في المجتمع والاقتصاد من جانب الأنصار الرئيسيين للأفكار الراهنة من المفيد أيضا تفسير لماذا لا تعبر مجموعة أو طبقة يمكن أن نتوقع بصورة قبلية *a priori* أن تستاء بصورة عنيفة إزاء قدرها عن انشقاق سياسي من المحتمل أن يقوض الاستقرار السياسي.

واكتشاف أن من المرجح أن تصير الديمقراطية الجزئية، خاصة إذا كانت مصحوبة بمجموعات سياسية إقليمية في المنافسة الانتخابية، غير

مسقرة له مغزاه بصورة خاصة بالنسبة لعمليات الدقراطية، موضوع الفصل التالى. وفى العالم الثالث يكون نوع المنافسة السياسية المرتبطة بعدم الاستقرار شائعا للغاية، شأنه فى هذا شأن اللامساواة فى الدخل والتشظى الإثنى، مما يجعل أى انتقال من السلطوية محفوفًا بالخطر.

الدَّقْرَطَة فى العالم الثالث

مدخل: "الموجة الثالثة" والعالم الثالث

الإصلاحات الأخيرة فى اتجاه الديمقراطية التعددية وبعيدا عن السلطوية فى شكل الحكم العسكرى، وأنظمة الحزب الواحد، والديكتاتوريات الشخصية، والأوليغاركية العنصرية، أُنحِتَ الاهتمام بطريقة تحديد الشروط اللازمة للديمقراطية المستقرة. ومنذ وقت طويل كان تحديد الشروط الضرورية لبقاء الأنظمة الديمقراطية شاغلا أساسيا من شواغل العلم السياسى، غير أنه ما يزال وثيق الصلة بهذا الموضوع بصورة خاصة فى الوقت الحاضر حيث يجرى القيام بمحاولات كثيرة جدا لإقامة أو استعادة ديمقراطية ليبرالية فى كثير جدا من أنحاء العالم. وقد جرى جَزَ البلدان النامية إلى ما يسمى بـ "الموجة الثالثة" للدَّقْرَطَة، التى بدأت فى البرتغال فى 1974 واكتسحت أوروبا الجنوبية والشرقية و، بدرجات متفاوتة، معظم مناطق العالم الثالث (Huntington, 1991; Pinkney, 1993).

ويغضى هذا الفصل نظريات الانتقال والتوطيد الديمقراطيين، وإسهام العوامل الاقتصادية والسياسية فى الديمقراطية المستقرة: الوفرة القومية، مع نتائجها على المساواة والتنمية الطبقيّة؛ والثقافة السياسية ومشكلة اتجاه العلاقة السببية؛ والمجتمع المدنى كقوة موازنة لسلطة الدولة؛ وتوازن القوة داخل الديمقراطيات؛ وأهمية التنمية الدستورية لتوطيد الديمقراطية.

وقد شملت الموجة الأخيرة من الدَّقْرطة والتي زادت نسبة البلدان في العالم، التي تتمتع بشكل من أشكال الحكومة الديمقراطية من 28 في المائة في 1974 إلى 61 في المائة في 1998، تغيرات لافتة للنظر في العالم الثالث. غير أنه، منذ 1980، اختلفت قوة الدَّقْرطة هنا، وكانت أقواها ملموسة في أمريكا اللاتينية. وعرفت آسيا أيضا قدرا كبيرا من الدَّقْرطة وتخلّفت أفريقيا جنوب الصحراء بمحاولات ضعيفة نسبيا للدَّقْرطة. وشهد الشرق الأوسط جهدا ضئيلا جدا للدَّقْرطة (أنظر الجدول 1-10). ولا توجد أي ديمقراطيات حقيقية أو مجتمعات حرة في المنطقة العربية ولا توجد سوى بلدان حرة أو ديمقراطية قليلة بين الدول التي تضم أغلبية مسلمة (Keratyky, 2002).

جدول 1-10 الحرية: اختلافات إقليمية، 2007

عدد الدول المصنفة:

غير حرة	حرة جزئيا	حرة	
14 (29%)	23 (48%)	11 (23%)	أفريقيا
10 (26%)	13 (33%)	16 (41%)	آسيا والباسيفيكي
1 (3%)	9 (26%)	25 (71%)	الأمريكتان
11 (61%)	6 (33%)	1 (6%)	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إشارة: تقسم فريدام هاوس البلدان إلى ثلاثة مجموعات عريضة على أساس مؤشرات الحقوق السياسية (مثل حق كل البالغين في التصويت) والحريات المدنية (مثل حرية الاجتماع والتظاهر): "حرة"، و"حرة جزئيا"، و"غير حرة".
المصدر:

Freedom House (2008a), regional tables.

ولم تكن عملية الدَّقْرطة عملية تقدّم سلس. وعندما تدخل بلدان جديدة صفوف الدول الآخذة في الدَّقْرطة حديثا (على سبيل المثال، المكسيك، غانا

فى 2000)، تعاني بلدان أخرى من ارتدادات فى شكل /انقلابات (إكوادور وفيجى)، أو من عنف إثنى يقود إلى انهيار الحكومة (جزر سليمان). وعلى حين تسجل بعض البلدان النامية تحسينات فى الحقوق السياسية والحريات المدنية، مثل حرية وسائل الإعلام فى بيرو، والانتخابات الحرة والنزىهة فى تايوان، وفرص اقتصادية أكبر للنساء فى عمان، تتعرض بلدان نامية أخرى لنكسات. وقد حدث 21 ارتدادا من هذا النوع فى 2007، بما فى ذلك بنجلاديش، حيث جرت إعادة الحكم العسكرى وتقليص الحريات المدنية؛ وكينيا، بسبب المخالفات الانتخابية؛ ومصر، فى أعقاب قمع حرية تكوين الجمعيات والقيود على القضاء.

وفى سبيل تفسير عملية الدقطة ونكساتها، استنتج العلم السياسى تمييزا عريضا بين الانتقال *transition* إلى الديمقراطية، أو نوع خاص من التغيير وسوابقه وأسبابه التاريخية؛ وتوطيد *consolidation* [الديمقراطية]، أو الشروط الضرورية لبقاء الأنظمة الديمقراطية، خاصة تلك الشروط التى تأتى فى أعقاب فترة من السلطوية. وقبل فحص محاولات التعميم والتنظير فيما يتعلق بهاتين المرحلتين للدقطة، ينبغى أن نقوم بإشارة احتراسية إلى مفهوم الديمقراطية.

مفاهيم "الديمقراطية"

فى سياق دراسة دقطة العالم الثالث، يجرى فى العادة تعريف "الديمقراطية" بتعبير ليبرالية غربية. فهى تشترط نظاما للحكومة لتوفير منافسة جادة

وواسعة بين الأفراد والجماعات، ومستويات شاملة جدا للمشاركة السياسية فى اختيار القادة والسياسات، وحرية مدنية وسياسية كافية لتأمين مثل هذه المنافسة والمشاركة، وبرلمانات تمثيلية، ومسئولية الحكومة أمام البرلمان، وانتخابات حرة نزيهة منتظمة، وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، وحق اقتراح شامل. وتفى البلدان بمثل هذه المعايير بدرجات مختلفة، ويمكن أن تُفسد الممارسة القواعد والمبادئ (Diamond et al., 1990; Rueschmeyer et al., 1992).

ويتمثل أحد أسباب هذه الصعوبة البالغة فى فهم الدقطة فى تغاير الأنظمة التى يجرى نعتها بأنها ديمقراطية، وفى أن طبيعة العجز الديمقراطى موجودة فى كثير جدا منها. ويمكن تصنيف الأنظمة باعتبارها ديمقراطية جديدة أو مستعادة رغم مراوغة البرلمانات للمراسيم الرئاسية (على سبيل المثال، الأرجنتين)، واستخفاف الفرع التنفيذى بالحدود الدستورية (على سبيل المثال، تاوان)، ومنح سلطات الرفض (القيتو) لهيئات غير منتخبة مثل القوات المسلحة (تشيلي وتايلندا)، وانحرافات أخرى عن المثل الأعلى الديمقراطى. ومثل هذه الاختلافات تجعل من الإشكالى ربط الدقطة كمتغير مستقل بعوامل يُعتقد بصورة افتراضية أنها تفسر العملية، خاصة التوطيد (O'Donnell, 1998; Merkel, 1999).

وتُعدّ الطبيعة الخلافية لمفهوم الديمقراطية تحليل الدقطة إلى مدى أبعد. وفى كثير من الأحيان تشير التعريفات إلى وجود ظواهر مختلفة: إجراءات (مثل إجراء انتخابات حرة ونزيهة)؛ وحقوق إنسان معترف بها (مثل حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير)؛ والمشاركة الواسعة؛ والمساواة

المادية (لأن الحرمان الاقتصادي يقود إلى الإضعاف السياسي). ويوجد تصوّران شكليّ وحقيقيّ على السواء للديمقراطية. ففي نظر البعض، تعنى الديمقراطية "المواطنة السياسية التي لها معنى" (Grugel, 2002, p. 5). ويتأثر تحليل الدقّرة بأى نظرة للديمقراطية يؤمن بها الباحث.

الانتقال إلى الديمقراطية

كان الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية متنوعا للغاية، مما جعل من الصعب إدراك النماذج التي تساعد على التفسير. ويتضاعف هذا التعقيد أحيانا بالخلط بين أسباب الانهيار السلطويّ والعمليات التي عن طريقها يجرى إدخال الإحلالات الديمقراطية، وكذلك مع تصنيف "الدروب" الثلاثة إلى الديمقراطية باعتبارها: "الدقّرة"، التي تشدد على الشروط الاقتصادية المسبقة للديمقراطية؛ و"الهيكليّ" structural، الذي يركّز على نتائج التغيرات في الطبقة والسلطة على السلطوية؛ و"الانتقال" الذي يركّز على المساومة بين النخب التي تتفاوض على الانتقال إلى الديمقراطية (Potter et al., 1997). وتجعل مثل هذه الالتباسات من الصعب التمييز بين تعريف مرحلة باعتبارها الانتقال، وأسبابها. وعلاوة على هذا فإن الانتقال والتوطيد لا يجرى الاحتفاظ بهما دائما متميزين مفاهيميا، كما هو الحال عندما يجرى استعمال تفسيرات الانتقال لاختيار ما إذا كانت الديمقراطية قد صارت وطيدة (أنظر على سبيل المثال، Chadda, 2000). كما اتضح أن من الصعب التمييز بين أسباب الانهيار السلطويّ والشكل الذي يتخذه التفاوض على التغيير.

ومن المفيد أن نبحث أولاً ما الذى "يُحدث" triggers نهاية السلطوية والتحرك نحو بديل ديمقراطى، رغم أن الفعل "trigger" ["يُحدث"] ربما لم يكن أفضل لفظة عندما يمكن أن تكون أسباب الدقّرة طويلة الأجل (مثل برنامج للتصنيع) أو قصيرة الأجل (حسابات النخب السياسية أو النضالات الشعبية) (Luckham and white, 1996). وتتمثل الأسباب الرئيسية للانهييار السلطوى فى صراع النخب، والأزمة الداخلية، والضغط الدولى.

وكان صراع النخب *élite conflict* داخل الأنظمة السلطوية يطبع بطابعه كل الانهيارات، مع بدء التآلفات فى التقوّت تحت الضغط من الاختلافات على الأهداف، والسياسات، وإستراتيجيات البقاء التى لا تملك وسائل الحسم الإجماعى للصراع: "يتمثل الخطر على الأنظمة السلطوية فى أن ضعف الإجراءات المؤسسية اللازمة لحل النزاعات يخلق احتمالاً كبيراً لعدم الاستقرار" (Gill, 2000, p. 32). والحقيقة أن الشقاق الذى يسبق انتقالات كثيرة إلى الديمقراطية ينبّه حركات المعارضة إلى إمكانية الإصلاح.

وتمثل الأزمة الداخلية *internal Crisis* عاملاً آخر يُحدث فى كثير من الأحيان الانتقال إلى الديمقراطية، مثل التراجع الاقتصادى أو الفشل العسكرى (على سبيل المثال، هزيمة الأرجنتين فى حرب فوكلاند/مالفيناس فى 1983). وفى كثير من الأحيان أعقب انهيار الأنظمة السلطوية أزمات اقتصادية أحدثتها الإدارة الاقتصادية الهزيلة والضغوط الدولية (مثل ارتفاع شديد فى أسعار النفط أو انخفاض فى توفّر القروض الأجنبية). وتكون لتصحّيات السياسات، مثل تخفيض قيمة العملة للتعامل مع الأزمة عندئذ نتائج عكسية على المجموعات التى تدعم النظام والتى كانت الأزمة نفسها قد ألحقت بها

الأضرار بالفعل. وعندئذ تزيد الشرعية الداخلية المتدهورة تكلفة السلطة السلطوية. وكبديل، يمكن أن ترى الحكومة السلطوية أن تكلفة الديمقراطية أو تهديد الثورة قد تقلصا (Gill, 2000).

ويمكن أن تصير الضغوط الخارجية *external pressures* بداية النهاية لنظام سلطوي، مثل الحاجة إلى الحصول على الشرعية الدولية أو تلبية التوقعات الدولية للإصلاح السياسي الذي يمكن اعتباره شرطاً للمزيد من مساعدة التنمية من جانب وكالات المساعدة المتعددة الأطراف والتثائية. وكبديل يمكن أن تقوم قوة أجنبية بفرض الدقراطية، كما في بنما. وقد نشأت الموجة الحالية للدقراطية جزئياً كاستجابة للتدويل الاقتصادي المكثف، وسيطرة الأيديولوجيا الليبرالية الجديدة، وتفكك الاتحاد السوفييتي (Przeworski, 1995). ويمكن أن تعمل الضغوط الدولية بدعم من عوامل داخلية لتؤدي إلى انهيار نظام سلطوي - عقوبات دولية، وأشكال من الحظر التجاري، وضغوط أيديولوجية دولية، وكسادات عالمية، و"عدوى" (كما في أمريكا اللاتينية)، و، نادراً، القوة العسكرية. على أن الطريقة التي تؤثر بها مثل هذه العوامل الدولية على الأنظمة الآخذة في الدقراطية تتوقف على طريقة ارتباط القوى الفاعلة الاقتصادية والسياسية، والمؤسسات، والهيكل الداخلية بالقوى الجغرافية-السياسية العالمية.

وفي كثير من الأحيان بدء الانتقال من أعلى. وبدلاً من أن تجري الإطاحة بالأنظمة السلطوية فإنها تتسَخ. ولم توضع نهاية للسلطوية عن طريق الاحتجاج الشعبي أو العمل الثوري إلا في أقلية من الحالات. والأكثر احتمالاً هو أن تؤدي الانتقالات من أعلى إلى الديمقراطية. وقد تطيح ثورات

بالأنظمة السلطوية، غير أنها نادرا ما تقود إلى الديمقراطية (حيث تمثل نيكارا جوا استثناءً وحيدا على هذه القاعدة). وتواجه جهود الإصلاح التي تبدأها الحركات الجماهيرية في العادة المقاومة المعادية للديمقراطية من جانب النُخبِ الراسخة. بل جرى تأكيد أن المشاركة الجماهيرية والتعبئة الشعبية يمكن أن تُلحق الضرر بعملية الدقراطية (Huntington, 1984; Weimer, 1987). وفي أمريكا اللاتينية على الأقل، تعنى الدقراطية عقْد "موثيق" بين ممثلى النظام والمعارضة تضمن أقدرا من الحماية للمصالح المعنية، مثل القوات المسلحة على الجانب الحكومى والنقابات العمالية بين المعارضة.

وفى العادة يتميز انحلال الأنظمة السلطوية باللزلة (إضفاء الطابع الليبرالى)، حيث يجرى تخفيف القمع والاعتراف بحق تكوين الجمعيات السياسية. وبصورة تدريجية يجرى "إحياء" المجتمع المدنى. وتعاود الأحزاب الظهور (Mainwaring, 1992). غير أن الانتقال يتميز بصورة رئيسية بالمفاوضات بين ممثلى النظام القائم وقوى المعارضة من أجل تصميم النظام الجديد للحكم. وقد ترى النُخبُ المسيطرة أن تحركا نحو الديمقراطية سيكون فى مصلحتها هى، كما فى المكسيك، مؤديا بها إلى التسليم بالإصلاح الديمقراطى. وكبديل يمكن أن تتراجع هذه النُخبُ أمام ضغط المعارضة، وكان هذا عاملا فى نهاية الحكم العسكرى فى الأرجنتين. وعندئذ تأخذ جماعات المعارضة زمام المبادرة فى التفاوض على إنهاء السلطوية. وفى معظم الحالات يميز التفاوض بين ممثلى النظام القديم وخصومه الانتقال (Huntington. 1991: Little, 1997). وتبين تجربة أمريكا اللاتينية أن

الانتقالات الناجحة قد تفاوض عليها في العادة المعتدلون في كل من الجانبين الذين كانوا مستعدين للتوصل إلى تسوية من خلال التوفيق بين مصالح كل من الجانبين (Peeler, 1998).

وللمفاوضات والمواثيق نتائج على نوعية الديمقراطية التي يتم إرساؤها. وعلى سبيل المثال، عندما يقنضى الانتقال مواثيق تحمي مصالح المجموعات والطبقات التي تمثلها النخب السلطوية، فإن من غير المرجح أن تسود مصالح أولئك الذين يؤيدون المزيد من المشاركة، والمحاسبة، والإنصاف في مرحلة الانتقال (Karl, 1996).

وعندما تكون القدرة على المشاركة الجماهيرية في الانتقال مفهومة يصير من الجلي أن للكثيرين من القادة السياسيين المعنيين بالتفاوض على الانتقال إلى الديمقراطية قواعد للسلطة الشعبية، وأنه لا يمكن فهم دورهم في معزل عن أقسام الجماهير التي يمثلونها والتي يدينون لها بوضعهم. غير أن الإسهام المحدد الذي تقوم به القوى الاجتماعية وقادتها نحو الانتقال إلى الديمقراطية يتوقف على طبيعة النظام السلطوي الذي ينبغي تغييره، وعلى طبيعة المجتمع الذي يوجد هذا النظام بداخله.

وعن طريق التمييز بين الأنواع المختلفة للنظام والأنواع المختلفة للمجتمع السياسي، يكون من الممكن تطوير نظرية للانتقال توحد المعلومات عن كل منهما، النظام والنخب التي لا تنتمي إلى النظام، حيث تدين هذه الأخيرة بقوتها إلى وضعها في المجتمع المدني. وتكون الأنظمة إما "موجدة" [مركزية] unitary في مواجهة التحديات، أو مُجزأة segmentary ذات مصالح مختلفة تدعم النظام في الصراع. والمجتمع إما "مُذَرَّر" atomized

(بدون جماعات أو حركات مستقلة) أو "مدنى" civil - ذو منظمات مستقلة
تمكّن من مفصلة المصالح وذو درجة من السيطرة الشعبية ينبغي ممارستها.
ووضع نظام سياسى فى علاقته بهذين البعدين يقرّر آفاقه فى الانتقال إلى
الديمقراطية والدّرب الذى سوف يسلك. ومن شأن جمع بين نظام موحد
(مركزى) ومجتمع مُدرّر أن يجعل الدقّرة أقل احتمالا، لأن النظام يكون
فى وضع أفضل للتعامل مع التحديات التى تواجه سلطته على حين أن
المجتمع يكون عاجزا عن خلق معارضة فعالة. وعلى العكس من ذلك فإن
من شأن جمع بين نظام مجزأ ومجتمع مدنى أن يقدّم آفاقا أفضل للدقّرة.
وإذا واجه نظام موحد مجتمعا مدنيا قويا فإنه يكون هناك احتمال للعنف.
وأخيرا فإن آفاق الديمقراطية تكون هزيلة عندما يوجد نظام مجزأ داخل
مجتمع مُدرّر. وهنا يكون من المرجح أن يأتى فى أعقاب الانهيار السلطوى
مزيد من السلطوية (Gill, 2000).

ويعنى التفاوض على إنهاء السلطوية إيلاء الاهتمام لثلاث قضايا
رئيسية: خلق استقرار دستورى؛ وتفكيك الوكالات الحكومية السلطوية؛
وإلغاء القوانين غير المناسبة للسياسة الديمقراطية. وتتوقف إمكانية تفاوض
ناجح على هذه الإصلاحات المؤسسية على خمس مجموعات من العوامل
(Pinkney, 1993). أولا، هناك نمط النظام السلطوى الذى ينبغي تفكيكه.
وعلى سبيل المثال، فإنه سيكون القضاء على نظام عسكري انتقالى أسهل من
القضاء على نظام راديكالى أو إصلاحى. وتمثل أنظمة الحزب الواحد عقبات
وفقا لمستوى اندماج الحزب، والدولة، والمجتمع المدنى. ثانيا، سوف تتأثر
المفاوضات بقدرة جماعات المعارضة على التخطيط للديمقراطية وليس

مجرد معارضة السلطوية. وتتمثل مجموعة ثالثة من العوامل فى الوضع النسبى للمؤسسات والهياكل السياسية فى ظل السلطوية، ومدى بقاء الأحزاب والسلطات التشريعية، والدساتير، والسلطة السياسية التقليدية خلال الحكم السلطوى.

رابعاً، يتوقف الانتقال على تغيير التوجّهات نحو الإصلاح من جانب النُخب الأساسية - مجالس الوزراء، والمجالس العسكرية الحاكمة، والبيروقراطيون، وضباط القوات المسلحة، وقادة المعارضة - والمنظمات التى تمثل أقساماً داخل المجتمع المدنى (قادة الكنيسة، النقابات العمالية، الحركات الاجتماعية). وتقرّر مثل هذه التوجّهات ما إذا كانت الدقّرة ستكون بقيادة نخبة الحكومة، أم ستكون مدفوعة بالضغط من أسفل التى تنشأ على مستوى القواعد الشعبية أو داخل الطبقة الوسطى.

وأخيراً، هناك عملية تسوية الصراع. وقد وُجدت نماذج فى العلاقات بين العملية ومحصلاتها. ووُجد أن قابلية أنظمة ديمقراطية جديدة للبقاء إنما تُقوّيها عملية انتقال تتميز بالتغيير التدريجى وليس السريع، والاعتدال وليس الراديكالية من جانب الشخصيات الرئيسية، والإجماع وليس الصراع على أهداف الدقّرة، وتوازن قوة بين المجموعات المتفاوضة. ومهما كانت هذه النماذج بعيدة عن أن تكون ثابتة، وإنما مجرد استنتاجات غير نهائية، فقد أنتجت ملاحظات لعملها التفصيلى فى حالات نوعية.

وتقود المفاوضات فى نهاية المطاف إلى شكل ما من الحكومة الانتقالية على حين أن الأساس المؤسسى للديمقراطية يوضع فى مكانه الصحيح (خاصة دستور جديد) وتصحّ النُخب سلوكها السياسى وفقاً

للممارسات الديمقراطية الليبرالية. وبصورة لا يمكن تفاديها يحيط الشك بموقع الحدود بين إنهاء الانتقال وبدء التوطيد، لأسباب ليس أقلها أن لمختلف المحللين تصورات مختلفة عن السمات المميزة الأساسية للديمقراطية، ولا يكون التغيير دائما مصحوبا بـ "حَدَث بُؤْرِيّ" ما (Schedler, 2001).

وكانت الانتقالات عمليات متغيرة للغاية، من حيث مصادر التوتر داخل الأنظمة السلطوية، والاستجابات من جانب القادة السلطويين للضغوط من أجل التغيير السياسى، وسرعة الانتقال، وسلوك النُخب، والأحزاب، وهيئات المجتمع المدنى. كما تختلف الشروط الهيكلية التى ترثها الحكومة الانتقالية، موفّرة لعملية التوطيد "مصادفات منظّمة" فى شكل مؤسسات سياسية، وجماعات مصالح غير رسمية، واستقطاب اجتماعى، وعلاقات بين الدول والطبقات (Haynes, 2001, pp. 18-34).

قابلية الانتقال للتغيير

نتجت عن هذا التصوير للانتقال مجادلات. أولا، كان هناك جدال بين أولئك الذين يُشدّدون على أهمية الصراع داخل النخبة السلطوية، وأولئك الذين يؤكدون على دور الضغط من أسفل أو وسط خصوم السلطوية. أما أولئك الذين يفسرون الانتقال بالإشارة إلى دور النُخب فى التفاوض على الانتقال من السلطوية فقد كانوا يلامون على احتفاظهم بنظرة ضيقة جدا عن الديمقراطية، متجاهلين دور الحركات الجماهيرية، ومُعيرين اهتماما غير كاف لعوامل هيكلية، مثل مستويات للتنمية الاقتصادية، يمكن أن تفسر كلا

من انحلال السلطوية والعقبات اللاحقة أمام توطيد الديمقراطية (Grugel, 2002). ويمكن تفويض استقرار الأنظمة السلطوية عن طريق الاحتجاج العام والعمل العمالي والسياسي للنقابات العمالية، حتى إذا كانت المفاوضات اللاحقة التي تُصمَّم الأنظمة الديمقراطية الجديدة تحت سيطرة أعضاء من مختلف النُخب السياسية والاقتصادية. وتمثّل بيرو، والأرجنتين، والفلبين، وكوريا الجنوبية حالات في الصميم، وكذلك بعض الدول الأفريقية، التي كانت الانتقالات تحدث فيها على الأغلب نتيجة مشاركة قادة الكنيسة، والنقابات العمالية، والجماعات المهنية، ومنظّمات حملات حقوق الإنسان، والمنظمات الطلابية والشبابية، وساسة الحرس القديم.

كما نشأت انتقالات في أفريقيا من الانتفاضات الشعبية، ومطالب إجراء انتخابات تنافسية، ومؤسسات ديمقراطية أخرى، وليس من موثيق بين النُخب (التي كانت جنوب أفريقيا مثالا نادرا عليها). وفي بنين، على سبيل المثال، أعقب الانتقال مظاهرات جماهيرية ضد النظام السلطوي، وجرى تصميم دستور جديد على أيدي ممثلي منظمات القواعد الشعبية، والنقابات العمالية، والجماعات الدينية، والمعارضة السياسية، والنظام القديم، في المؤتمر القومي في 1990. وهو يتوقف على طبيعة النظام السلطوي فيما يتعلق بما إذا كان التحدي الديمقراطي يأتي من تعبئة المجتمع المدني أو من الصراع داخل النظام (Diamond, 1997; Haynes, 2003; Creevy et al.) (2005).

والأنظمة السلطوية، ذات الحزب الواحد أكثر من القوات المسلحة، تقوم بتعبئة الجمهور من خلال أنشطة موجّهة بإحكام - في النقابات العمالية،

وجماعات الشباب، واتحادات الأعمال، والهيئات الثقافية، والأحزاب السياسية. وتصير التعبئة السياسية خطرا على النظام عندما تنظمها جماعات ذات درجة من الاستقلال عن النظام. ومثل هذه التعبئة الشعبية تحفزها فى العادة التنمية الاقتصادية أو الأزمة الاقتصادية (Gill, 2000). وكانت المشاركة الشعبية من خلال الحركات الاجتماعية مثل الجماعات النسائية (على سبيل المثال، أمهات بلاثا دى مايو فى الأرجنتين)، والنقابات العالمية (على سبيل المثال، عمال مناجم النحاس فى تشيلى)، والمنظمات المشاعية والجمعيات الأهلية (مثل حركة ثاباتيستا فى تشيىاس، جنوب المكسيك)، مهمة فى النضال ضد السلطوية (Grugel, 2002). كما تبين حالة كوريا الجنوبية وبعض "النمور الآسيوية" الأخرى كيف يمكن أن يخلق النجاح الاقتصادى نُخبًا جديدة وأن يقود إلى مطالبة مجموعات اجتماعية بوصول أكبر إلى السلطة والموارد (Haggard, 1990).

لقد صاحبتُ التعبئة الشعبية، إذن، بعض الانتقالات الناجحة، ولم يُثبِت "الاعتدال" من جانب الطبقة العاملة أنه أساسى للدقْرِطة التى حدثت رغم التطرف والعنف السياسيين (فى البرازيل، وتشىلى، وإكوادور، وبيرو، وكوريا الجنوبية، والفيليبين). ويمكن أن يكون هذا لأن النُخب السلطوية تدرك أنها تملك اختيارا بين الإصلاح الديمقراطى والثورة، وليس بين الديمقراطية والمزيد من القمع. وبصورة مماثلة، يمكن أن يوحد الوجود المهْدَد للتطرف قادة المعارضة المعتدلة (Bermeo, 1997).

وهكذا فإنه لا ينبغى أن نستنتج من سيطرة النُخب على المفاوضات أثناء الانتقال أن أسباب الانهيار السلطوى لا علاقة لها بالضغط الشعبى أو

المجتمع المدني. والمقاومة الشعبية للأنظمة السلطوية شائعة. وعلى حين أن النُخب يمكن أن تسيطر على عملية المساومة وعقد المواثيق، فإنها تمثل غير النُخب - الفلاحين، العمال، منظمى الحملات، المهنيين - الذين لا يمكن تجاهل مصالحهم والذين تمثل أنشطتهم السياسية موضوع عملية المساومة. هناك أيضا خطرٌ عند التشديد على دور النُخب فى التفاوض على التغيير السياسى يتمثل فى أن العملية سيتم إظهارها على أنها تطوعية وغير قابلة للتنبؤ، مما يجعل صياغة نظرية عن الانتقال فى غاية الصعوبة (Gill, 2000).

كذلك فإن تفسيرات الانتقال الديمقراطى باعتبارها صراعات على السلطة داخل الكتلة الحاكمة أو التحالف الحاكم قد تكون دينامية بصورة كافية لتفسير التحالفات المتبدلة بين البيروقراطيين، والقوات المسلحة، وممثلى الطبقات المالكة، والعمال، وكيانات اجتماعية أخرى. ومثل هذه التبدلات تتبع من عدم اليقين الذى لا يمكن تفاديه بشأن نتائج التراجع من السلطوية على مختلف المصالح الاجتماعية-الاقتصادية (Przeworski, 1986).

ويُحدّر جدال آخر ضد افتراض أن الانتقال يكون بالضرورة صوب الديمقراطية. والحقيقة أن غالبية بلدان "الموجة الثالثة" لم تنجح فى تأسيس ديمقراطية تعمل كما ينبغي، وتعانى من أشكال حادة من العجز الديمقراطى، ولا تتحرك بالضرورة صوب الديمقراطية. ولم يُعمق الانتخاب المشاركة أو يعزّز المحاسبة. وفى حالات كثيرة جرت محاولة الدقّرة فى دول كانت ضعيفة ولم يكن بناء الدولة فيها قابلاً للتوفيق مع الدقّرة. كما يختلف، إلى حد كبير، مدى توفير الحماية للحقوق المدنية والسياسية. كما يجرى فى كثير

من الأحيان تقويض سيادة القانون. ويصل نطاق الفقر إلى حدّ لا مناص فيه من الشك فيما إذا كانت أقسام واسعة من السكان في دول آخذة في الدقّرة حديثاً تتمتع بالمواطنة الكاملة. وفي أفريقيا كان للانتخابات تأثير ضئيل على النظام السياسي، فالحركات المؤيدة للديمقراطية ضعيفة، والأزمات الاقتصادية والسياسية تعرّض سبيل التغيير. وفي أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أدّى الفقر المتواصل، والتهميش، والإقصاء لأقسام واسعة من المجتمع إلى إبطال تأثير ديمقراطية المشاركة والمساواة السياسية. وفي آسيا أدت الديمقراطية إلى "تخفيف" السلطوية وليس إلى إزاحتها. وهذه العيوب لا ينبغي إقحامها في نموذج "الانتقال" بإضافة نعوت مثل جزئي، ورسني، ومظهرى، وزائف، وضعيف، وجزئي، وغير ليبرالى، وافتراضى، لأن السياسة في هذه البلدان تطرح كل الإطار المعرفى للنقاش (Anglade, 1994; Carothers, 2002; Grugel, 2002).

وهكذا فرغم أن الديمقراطية الانتخابية ربما كانت قد أقيمت على نطاق واسع (مع إمكانية حكومات متعاقبة تقوم على الاختيارات الانتخابية)، فإنها لم تكن مصحوبة دائماً بالديمقراطية "الليبرالية" وحماية الفرد، وحرّيات المجموعات، والتعددية، والسيطرة المدنية على القوات المسلحة، والمحاسبة، وسيادة القانون، واستقلال القضاء. وبالفعل فرغم أن عدد الديمقراطيات الانتخابية قد ارتفع، إلا أن مستويات الحرية السياسية والمدنية تدهورت، تاركة الديمقراطية التي هي "ضحلة، وغير ليبرالية، وهزيلة المأسسة" (Diamond, 1997b, p. xv).

وتتمثل قضية ثالثة في أن الدراسات المقارنة عن الانتقال تميل إلى التركيز على الحالات الناجحة، مهملة ما يمكن تعلّمه من السلطوية المتواصلة بعناد. والشرق الأوسط، بغيابه عن أيّ دقّرة ناجحة، حافل بالدروس في هذا المجال. فقد تعرّزت دول سلطوية بجهاز إكراهي جبار يموّله دُخْل ريعي من الموارد النفطية، والتطويع الانتخابي (بما في ذلك الاحتلال والتلاعب بتقسيم المناطق الانتخابية gerrymandering)، وعلاقة أساسية بين القوات المسلحة والنخبة السياسية والدعم الغربي. وفي الوقت نفسه، يجري تقويض المعارضة نتيجة أحزاب سياسية ضعيفة، وانقسامات انشقاقية، ومجتمع مدني متخلف. وتساعد مستويات منخفضة من التعبئة السياسية القمع عن طريق خفض تكلفته السياسية "وبالتالي، تُعدّ التعبئة الشعبية القوية ضد الحكام القائمين نادرة وإلى الآن مقموعة بسهولة" (Posusney, 2005, p. 16).

ويحاول نموذج الانتقال بصفة رئيسية أن يُعيّن ما يقوّض السلطوية وما هو العمل السياسي الذي يحدث مع التفاوض على نظام جديد. غير أن النقاد يعملون على إثبات أن جانبا من مشكلة توطيد الديمقراطية يتمثل في أن ما يتمّ توطيده في حالات كثيرة إنما هو نظام يقصر عن أن تكون له أوراق اعتماد ديمقراطية كاملة، ومن المحتمل أن يكون هذا هو الحال طالما كان على الدولة أن تمنع الحريات السياسية من انتهاك حرمة المصالح الاقتصادية للمجموعات صاحبة الامتياز.

توطيد الديمقراطية

تستتبع عملية توطيد الديمقراطية تعزيز المؤسسات الديمقراطية (خاصة سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان)، وتوسيع العمليات الديمقراطية، ومنع الارتدادات السلطوية. ومن الضروري أن يتم غرس الممارسات الديمقراطية في المؤسسات السياسية والمجتمع المدني، على سبيل المثال، عن طريق تمكين الجمعيات في المجتمع المدني التي تزيد المشاركة الشعبية وتجعل من الأكثر صعوبة على النخب أن تقوم بتطويع المؤسسات الديمقراطية. ومن الضروري رفض الخطابات السياسية السلطوية، ومن الضروري تحييد القوى السياسية السلطوية الفاعلة. ويجب إلغاء "المؤسسات المنحرفة"، مثل وصاية النخب غير الديمقراطية (خاصة القوات المسلحة)، والقيود على نطاق سلطات صنع السياسات (على سبيل المثال، استبعاد البرلمان من الموازنة الدفاعية)، وأشكال التوظيف السياسي التي تعطى مصلحة أقلية ما وجودا غير متناسب في هيئات صنع القوانين (O'Donnell, 1992; Valezuela, 1992; Luckham and White, 1996). وتكشف تجربة الدقراطية في أمريكا اللاتينية عن الطريقة التي يمكن بها أن تكون التركات السلطوية المستمرة، خاصة الأنظمة القضائية الضعيفة والمنحازة، والمحسوبة في الخدمات العامة، والتسامح العام للعمل التنفيذي غير القانوني مثل (إغلاق الرئيس فوجيموري للمؤتمر الوطني في 1992)، وبقاء المنظمات السلطوية (مثل البيرونية في الأرجنتين) (Philip, 2003).

ويعنى التوظيف أن الديمقراطية صارت روتينية ومتجسدة فى السلوك السياسى. وأنه لا وجود لأى مجموعات تمارس وسائل غير دستورية، أو غير قانونية، أو غير ديمقراطية لتحقيق أهدافها. وأن تقبل النخب والجمهور الأوسع الديمقراطية كوسيلة مفضلة للحكم واتخاذ القرار بشأن التعاقب السياسى. وأن تنشأ ثقافة سياسية ديمقراطية تُعْتَبَر فيها الثقة، والتسامح، والحلول الوسط معايير سياسية سائدة (Leftwich, 2000; Haynes, 2003).

ما هى، إذن، الشروط اللازمة لمثل هذه المعتقدات ومثل هذا السلوك؟ وقد شددت التفسيرات بطرق شتى على متغيرات اجتماعية-اقتصادية، أو عوامل سياسية، بما فى ذلك التدخل الأجنبى. وسيبحث باقى هذا الفصل تفسيرات التوظيف من حيث هذه المجموعات المختلفة من العوامل، مع الإقرار بأنه توجد صعوبات فى تطبيق تنبؤات بشأن التوظيف مستمدة من منطقة واحدة، مثل أمريكا اللاتينية، على منطقة أخرى، مثل أفريقيا (Wiseman, 1996).

الشروط الاقتصادية المسبقة لتوظيف الديمقراطية

هناك دلالة كثيرة تدعم استنتاج أن الوفرة الاقتصادية والتغيير الاجتماعى المرتبط بها ضروريان لتحسين فرصة توظيف الديمقراطية. وقد وجدت دراسات مبكرة أن استقرار الحكم الديمقراطى يتناسب طردياً مع معايير الوفرة والتحديث الاقتصادى. وكانت مؤشرات الثروة مثل نصيب الفرد من الدخل، ونسبة السكان الذين يملكون سيارات، وعدد الأطباء، وأجهزة الراديو

والتليفونات لكل ألف من السكان، تقترن بمعايير تصنيع مثل نسبة السكان الذين ما يزالون يعملون في الزراعة، ومعايير التنمية الاجتماعية مثل معدلات معرفة القراءة والكتابة، والقيود التعليمية، ومستويات الحضرة (Lipset, 1959, 1960).

وقد تمّ اتخاذ العلاقات المتبادلة لإثبات أن الوفرة تقلّل سخط الطبقة

الدنيا:

فقط في مجتمع ثرى عاش فيه مواطنون قليلون نسبيا في الفقر الحقيقيّ كان يمكن أن يوجد وضع يمكن فيه لجمهور من السكان أن يشارك بذكاء في السياسة وأن يطور ضبط النفس الضرورى لتفادى الخضوع لنداءات الغوغائيين غير المسؤولين (Lipset, 1959. p. 71).

كما وُجد أن مستويات التصنيع، والحضرة، والتعليم كانت أعلى كلما كان البلد أكثر ديمقراطية. وقد أدت التنمية الاقتصادية إلى أمن اقتصادى أكبر وتعليم أفضل، يسمح كلٌّ منهما "بمنظورات أطول زمنا، وأكثر تعقيدا، ونظرات تدريجية إلى السياسة". كما تسهم زيادة الثروة والتعليم فى التعددية "عن طريق زيادة مدى تعرّض الفئات الدنيا لضغوط متعارضة من شأنها أن تقلل قوة التزامها بأيديولوجيات بعينها وجعلها أقلّ تقبّلا لدعم أيديولوجيات متطرفة".

كذلك فإن التنمية الاقتصادية توسّع الطبقة الوسطى، التى تتمثل
مصلحتها فى تهدئة الصراع - التى هى قادرة على القيام بها عن طريق
مكافأة الأحزاب السياسية الحديثة وتجريم أحزاب سياسية متطرفة. وتؤثر
التنمية الاقتصادية على طبقات أخرى، أيضا. وكلما كانت ثروة الطبقة الدنيا
أكبر تكون هناك فرصة أقل لأن تُنكر الطبقة العليا عليها حقوقها السياسية.
وكلما كان بلد ما أغنى فإنه يصير أقل أهمية إذا حدثت إعادة توزيع ما؛
ويصير الافتقار إلى المنصب السياسى أقل أهمية وبالتالي فإن الوسائل غير
الديمقراطية للاستمرار فى السلطة تغدو وافرة. وتتكاثر الثروة القومية
المتعاطمة، مُعوّضة مصادر السلطة وفرص المشاركة السياسية، والاتصال،
والتوظيف الجديد، التى هى كلها داعمة للديمقراطية.

ولا تدل الارتباطات بالضرورة على اتجاه العلاقة السببية. ومع هذا
فإن عددا كبيرا من الدراسات الكمية التى تستخدم التحليل المتعدد المتغيرات
multivariate وكذلك الجداول التبويبية cross-tabulations تجد علاقة طردية
بين الديمقراطية ومختلف مؤشرات التنمية الاجتماعية-الاقتصادية. واكتشاف
الأهمية القصوى للتوصل إلى فهم للاستقرار السياسى يتمثل فى أن "مستويات
مرتفعة من التنمية الاجتماعية-الاقتصادية ترتبط ليس فقط بوجود
الديمقراطية بل باستقرارها". وإذا أخذنا فى الاعتبار مختلف المناهج الكمية،
والامتدادات الزمنية، والمؤشرات المستخدمة، فإن "هذه يجب أن تُعتبر إحدى
أقوى وأمتن العلاقات فى دراسة التنمية القومية المقارنة" (Diamond, 1992, p. 108).
وتوجد، حتمًا، بعض الاستثناءات على القاعدة، غير أن المراجعات
المكثفة للكتابات بهذا الشأن تجعل من المأمون التظير بأنه "كلما كان

الأشخاص أكثر غنى في بلد ما، في المتوسط، كان من المحتمل أكثر أن يحدوا، ويحققوا، ويصنوا نظاما ديمقراطيا" (Diamond, 1992, pp. 109-10). (see also Rueschmeyer, 1991 and Rueschmeyer et al., 1992).

كما وجدت دراسة أجريت على 135 بلدا بين 1950 و 1990 أن الديمقراطية أكثر استقرارا في مجتمعات أكثر مساواة. وتصير الديمقراطيات أكثر عدم استقرار مع اللامساواة في زيادات المداخل الأسيية (Przeworski et al., 2000). كذلك فإن هناك دلائل مقارنة أخرى تعزز العلاقة بين المساواة والديمقراطية المستقرة. وقد وجدت دراسة لـ 33 بلدا بين 1961 و 1980 أن العلاقة بين اللامساواة في الدخل ومستوى الديمقراطية في نقطة بعينها من الزمن لم تثبت أي تأثير سببي. ولكن عندما كانت معايير الاستقرار الديمقراطي وليس المستوى مرتبطة بالامساواة الدخل، وكان تأثير التنمية الاقتصادية تحت السيطرة وجد أن البلدان الأقل نموا مع أنظمة ديمقراطية ولامساواة دخل منخفض نسبيا كانت تشهد استقرار النظام (رغم أن من غير المحتمل أن بلدانا ذات توزيع مساواتي نسبيا للدخل سوف تُدشن الديمقراطية). وهكذا فرغم أن لامساواة الدخل لا تتوافق مع الانتقال إلى الديمقراطية، فإنها مع استقرار الديمقراطية. ومن المحتمل أن يقود استمرار اللامساواة الشديدة في أعقاب تدشين الديمقراطية إلى فقدان للشرعية وانهايار للنظام (Muller, 1988). وعلاوة على هذا فإن مختلف أشكال اللامساواة في توزيع الأرض تقود أيضا إلى الديمقراطية أقل من هيكل اجتماعي أكثر مساواة (Diamond and Linz, 1989).

على أن هناك بعض المشكلات مع هذا النوع من التحليل. أولاً، هناك الدور الذي يُعزى إلى الهيكل الطبقيّ الجديد لاقتصاد متقدم في دعم الديمقراطية. ويمكن توقع أن تدعم الطبقات الوسطى الديمقراطية، ولكن بصفة رئيسية لأنها تُضفي الشرعية على الملكية الخاصة، ولأن هذه الطبقات يمكن أن "تدير" العملية الديمقراطية لحماية نفسها ضد الراديكالية وإعادة التوزيع من خلال السيطرة الأيديولوجية، وأجهزة الدولة، والقوة المالية، وتهديد "هروب" رأس المال. كما أن الطبقة الوسطى الإدارية تدعم الديمقراطية لأنه من خلالها يمكنهم أن يوفر الحماية لمصالحهم ويصيروا "مشمولين" في السياسة (Moore, 1996).

وفي البلدان النامية يمكن لهذا التحليل الطبقيّ أيضاً أن يُبالغ في المصلحة التي ستكون للطبقات الدنيا في الديمقراطية. وبالإضافة إلى إضعاف قوة طبقات ملاك الأرض وخلق طبقة وسطى جديدة، تقوم التنمية الرأسمالية أيضاً بزيادة قوة الطبقة العاملة عن طريق خلق القدرة على التنظيم الذاتي من خلال الحضرة، والإنتاج الصناعي، والنقل، وأشكال جديدة من الاتصال (Hubert et al., 1993). غير أنه لكي تكون الديمقراطية منسجمة مع الرأسمالية فقد يكون عليها أن تكون محدودة وألا تكون قائمة على المساواة الاقتصادية، والاستقلال الاجتماعي، والمواطنة. وسيكون لا مناص من تصميمها لحماية حقوق طبقات ملاك الأرض، وليس حقوق تلك الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتصارعة. وتمثل مطالب التحسين الاقتصادي للطبقة العاملة تهديداً لمصالح الأعمال. والديمقراطية الإجرائية procedural هي أقصى ما يمكن توقعه في ظل نظام اقتصادي رأسمالي، وليس الإصلاحات

السياسية التى من شأنها أن تحمى المصالح الاجتماعية والاقتصادية للعمال. ويشترط توطيد الديمقراطية بالفعل مستويات منخفضة من المشاركة السياسية، وحقوقاً مقيدة للمواطنة، وطبقة عاملة سهلة الانقياد، وغياباً لكثير من الحقوق التى تعمل الديمقراطية الكاملة فى إطارها. وهذا هو السبب فى أن من المرجح أن تكون الديمقراطية فى العالم الثالث موصومة بالمحسوبية، وقمع الدولة، والتلاعب بالانتخابات (Cammack, 1997).

ثانياً، الواقع أن الدراسات الكمية للتنمية والديمقراطية لا تقول لنا إلا القليل عن الأسباب وراء واقع أن الديمقراطية تنهار ، سوى أن من المرجح أنه حدث هبوط فى مستوى بعض المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية المهمة إحصائياً. ومثل هذا النمط من التحليل لا يمكن أن يفسر لماذا يكون من المرجح أن يخفّض هبوط، مثلاً، فى نصيب الفرد من الدخل فرص استمرار الديمقراطية. ومن أجل هذا يكون من الضرورى تبني مقارنة أكثر كفاءة وتاريخية لبلدان فردية (Potter, 1992).

وفى كثير من الأحيان تحدت دراسات حالة، أجراها على نحو لافت للنظر للغاية منظرون للتبعية الأمريكية اللاتينية، العلاقات التى يؤهم التحليل الكمي إثباتها. ولا تبين أمريكا اللاتينية وجود أى ارتباط بسيط بين التنمية الاجتماعية-الاقتصادية والديمقراطية، حيث تفقد بعض البلدان الغنية نسبياً الديمقراطية (الأرجنتين فى 1930) وتطور بعض البلدان الفقيرة نسبياً مؤسسات ديمقراطية (على سبيل المثال ، تشيلى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر). وفى كثير من الأحيان بدا أن الأداء الاقتصادى (أى ، النمو الواسع التوزيع) كان أهم للديمقراطية من المستويات المرتفعة من التنمية

الاجتماعية-الاقتصادية (نصيب الفرد من الدخل أو هيكل الإنتاج). غير أن دراسات حالة أخرى عززت الكثير من الفرضيات التي أنتجها التحليل الكمي: أن التعليم يقوّى الالتزام بالديمقراطية ؛ وأن العنف السياسى يكون الأعنف فى البلدان الفقيرة ؛ وأن نموّ طبقة وسطى يقود إلى الديمقراطية (Diamond, 1992).

وتكشف آسيا أيضا أن العلاقة بين التنمية والديمقراطية ليست بسيطة بحال من الأحوال. وتبيّن حالة الهند أن الديمقراطية ليست بالضرورة غير قابلة للانسجام مع مستوى منخفض من التنمية. ويمكن أن يزيد مستوى مرتفع من التنمية المطالب والدعامات اللازمة للديمقراطية من خلال زيادة فى الدخل، أو التعليم، أو المشاركة، أو الوعي السياسى للطبقة الوسطى، أو التعددية، أو الاتصالات الأجنبية. وكبديل، فإنه قد يكون مقوّضا للاستقرار عن طريق تفكيك الأشكال التقليدية للسلطة، خالقا مطالب سياسية من مصالح سياسية حديثة النشأة، ومعتمدا الانقسامات الأيديولوجية. ويمكن أن تدفع مثل هذه التطورات الأنظمة السلطوية فى اتجاه الديمقراطية، أو أن تُصيب الديمقراطيات بمشكلات غير قابلة للعلاج. والحقيقة أن النتائج المنطقية للتنمية على الديمقراطية مزدوجة للغاية (Diamond, 1989).

وهناك تفسير عن الطريقة التي يمكن أن يقاوم بها بلدٌ غنىّ الدقْرطةً تقدمه نظرية "مساومة على الإيراد" revenue bargaining للديمقراطية تقسّم الدول إلى "كثيفة الإكراه" أو "كثيفة رأس المال"، حسب مصادر إيرادهما. وحيثما لا تكون للدولة حاجة إلى المساومة مع الطبقات التي تكسب دخلها وخالقي الثروة فى سبيل استخلاص الإيرادات، كما فى المجتمعات الزراعية

الفقيرة، أو البلدان الغنية بالنفط ، أو الدول المعتمدة على المساعدة ، فإنها لا تحتاج إلى الديمقراطية: الدول المتحررة من الاعتماد على رعاياها فى إيراداتها لا تحتاج إلى أن تأخذ بجدية أكثر مما ينبغى أى علاقة محاسبة مع هؤلاء الرعايا (Moore, 1996).

الوساطة السياسية

رغم الدلائل التى تشير إلى أن الديمقراطية لن تتعزز إلا عندما تكون الشروط الاقتصادية والتغيرات الهيكلية المرتبطة بها فى المجتمع سليمة، فإنه سيكون من الخطأ أن نفكر فى أن الهياكل الاجتماعية-الاقتصادية هى كل المسألة. وينبغى الإقرار بـ "استقلال العوامل السياسية". وإلا فكيف يمكن تفسير التاريخ الديمقراطى الرائع للهند، أو السلطوية فى بلدان مثل الأرجنتين وأوروغواى فى ستينيات القرن العشرين رغم امتلاكهما لأعلى مستويات نصيب للفرد من الناتج المحلى الإجمالى ومعرفة القراءة والكتابة فى أمريكا اللاتينية (Mainwaring, 1992)؟ ومن الممكن على هذا النحو لدولة أن تكون فقيرة وحررة (على سبيل المثال، بنين وبوليفيا) أو متمتعة بالرخاء وقمعية (على سبيل المثال، برونائى وليبيا). إن السياسات مهمة لتوطيد الديمقراطية من نواح كثيرة.

ويمكن أن تكون عملية التنمية الاجتماعية-الاقتصادية داعمة للديمقراطية، ولكن متوقفة على الطريقة التى تستجيب بها النخب للمطالب السياسية الجديدة الناتجة عن المزيد من الحضرة، والتصنيع، والتعليم،

والاتصالات. وعلى كل حال فإن الطبقة الوسطى لم تعارض السلطوية دائما. ومسألة ما إذا كانت المجموعات الجديدة مشمولة في العملية السياسية من خلال التطورات المؤسسية ، خاصة الأحزاب السياسية والمصالح المنظمة ، وبافتراض الوصول إلى الفرص والجوائز الاقتصادية (مثل الأرض، والوظائف، والرعاية الصحية ، والسلع الاستهلاكية) تمثل أيضا عوامل وسيطة ملائمة. وهكذا كانت الديمقراطية في بلدان مثل فينيزويلا وكوستا ريكا، حيث كان يجرى تكيف القوى الاجتماعية الجديدة التي أطلقت التنمية عنانها داخل النظام السياسي، أفضل حالا من البرازيل وبيرو حيث كان يجرى إقصاء هذه القوى في أغلب الأحيان. ويمكن أن يكون الطابع المركزي للسياسة بالنسبة للفرص الاقتصادية سببا أساسيا لانتهيار الديمقراطية (Diamond and Linz, 1989, p. 44).

وتشمل متغيرات سياسية أخرى لها تأثيرها السرعة التي يتم بها تطبيق الديمقراطية. وعلى هذا النحو ففي أمريكا اللاتينية أحدث الحصول المفاجئ والعنيف على الاستقلال، والذي أعقبته حروب أهلية وأجنبية، غليانا سياسيا في القرن التاسع عشر جعل في غاية الصعوبة تحقيق التقدم نحو أى نوع من الحكم المستقر. ويمثل تاريخ طويل من تنافس النخب عاملا سياسيا آخر، بالغ الأهمية في بعض بلدان أمريكا اللاتينية ، وداعما لأطروحة أن الديمقراطية تكون على الأرجح ناجحة عندما تصير المنافسة السياسية ذات طابع مؤسسي قبل اتساع نطاق الاقتراع وأشكال أخرى من المشاركة السياسية (Dahl, 1971). ومن المحتمل أن تكون الديمقراطية أكثر استقرارا إذا كانت مبنية على تسلسل تاريخي يؤسس الهوية القومية أولا ، يعقبها خلق

هياكل دولة شرعية، يعقبه انتشار حقوق المشاركة السياسية لكل أعضاء المجتمع (Diamond and Linz, 1989).

الثقافة السياسية

وقد جرى أيضا افتراض أنه يوجد نموذج لمواقف سياسية تدعم الديمقراطية - ثقافة "مدنية" أو متوازنة "يوجد فيها نشاط سياسى، واشتراك، وعقلانية، ولكن توازنها السلبية، تقليديا، والالتزام بقيم محلية ضيقة" (Almond and Verba, 1963, p. 30). ويشترط توطيد الديمقراطية أيضا مواقف تعترف بشرعية الترتيبات الإقليمية والدستورية واستعدادا لقبول النتائج عندما يكون قد جرى التقيّد بقواعد الحياة السياسية (خاصةً القواعد الانتخابية) (Lefwich, 2000).

والقيم والتوجهات التي وُجِدَ أنها ترتبط باستقرار الديمقراطية هي الاعتدال، والتعاون، والمساومة، والتوفيق. والاعتدال و"التوفيق" يعنيان التسامح، والبرجماتية، والاستعداد للحلول الوسط والكياسة في الخطاب السياسي. وهنا يُنظَر إلى الزمن على أنه متغيّر حاسم، إذ يُحَدِث (على سبيل المثال) تناقضا صارخا بين الزمن المتاح لأن تكتسب الهند قِيمًا ديمقراطية وأن تجعلها تنتشر من النُخب إلى الجماهير، وبين الفرصة المحددة لتطویر قِيم ديمقراطية في أفريقيا قبل الاستقلال (Diamond et al., 1990: Dimond, 1993b).

وهناك أدلة مقنعة كثيرة بأن مستوى "منخفضا" من الثقافة السياسية يمكن أن يُقوّض الديمقراطية. والحقيقة أن افتقاراً إلى الالتزام بمبادئ، وإجراءات، ومعتقدات ديمقراطية من جانب النخب السياسية الأفريقية، على سبيل المثال، قد جعل من الصعب تعزيز الديمقراطية. ومع هذا فإن بعض القيم التقليدية تدعم الإجماع، والاعتدال، والمشورة، وسيادة القانون، والسلطة السياسية الخاضعة للسيطرة. وبصورة مماثلة ساعدت الثقافات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية على المحافظة على الديمقراطية وجعلت توطيد وإدامة الحكم السلطوي أكثر صعوبة، كما في أوروغواي في 1980 وتشيلي في 1988 حيث "كان يعكس كل من واقع الاستفتاءات العامة ومختلف أشكال الرفض الشعبي الأساسى للقوات المسلحة في صناديق الاقتراع، الحيوية المستمرة للثقافة الديمقراطية" (Diamond, 1988, pp. 14-15).

غير أنه لا توجد صلة حتمية بسيطة بين الثقافة السياسية والاستقرار الديمقراطى؛ لأن تجربة الديمقراطية تمثل هي ذاتها تأثيراً قوياً للتنشئة السياسية. وفي أمريكا اللاتينية جرى تعزيز الثقافات السياسية الديمقراطية عن طريق الأداء الناجح للحكم الديمقراطى فى التوفيق بين المصالح الجديدة، وتوسيع الاقتصاد، وتنمية التعليم، وتأمين رفاهية الطبقات الدنيا. وتساعد الشرعية التى يخلقها النجاح الحكومى فى تفسير الارتباط القوي بين الأداء الاقتصادى للأنظمة الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية واستقرارها. وعلاوة على هذا فإن دراسات عن المجتمع الآسيوى تبين أن الثقافات السياسية مختلطة فى كثير من الأحيان، حيث نجد لدى بعض البلدان قيماً وتوجهات

مهمة تضغط في اتجاه ديمقراطي وأخرى تضغط في اتجاه سلطوي" (Diamond, 1989, p. 17).

وتتضمن العلاقة بين الثقافة "المدنية" والديمقراطية مجموعة من القيم عن الأنظمة السياسية، والجدارة السياسية الفردية، والثقة في الأفراد الآخرين والمجموعات الأخرى، تقود إلى ديمقراطية مستقرة. غير أنه يمكن كذلك تأكيد أن كل مثل هذه القيم يمكن أن تكون نتيجة منطقية لتجربة الحكم الديمقراطي. وعندما يتم إجراء مسوح عن المواقف لتقرير ما هي الثقافة السياسية السائدة فإن كل ما يمكن الكشف عنه هو التوقعات التي لدى الناس كنتيجة لتجربتهم لنظام سياسي. وإذا كانت هناك إمكانية ألا تكون الثقافة السياسية السبب بل النتيجة المنطقية، فإنها تكف عن أن تكون لها أهمية نظرية فيما يتعلق بفهم تغيير أو فقدان المستويات الحاسمة لدعم الديمقراطية. ويمكن السر في معرفة ما يخلق المستوى الحاسم للإجماع. ومن المحتمل أكثر أن تجرى المحافظة على القيم الديمقراطية خلال التغيير الاجتماعي الكبير (مثلا عندما يتم إدخال الديمقراطية للمرة الأولى) إذا تم منح كل المجموعات قدرا من الوصول إلى النظام السياسي من البداية، ولم تكن مكانة المؤسسات قبل-الديمقراطية الرئيسية (على سبيل المثال، النظام الملكي) مهددة خلال فترة الانتقال. كما أن الشرعية تصونها الفاعلية الحكومية : صنع القرار السياسي والإداري الكفاء الذي يمكن الحكومات من تلبية حاجات السكان. وفي دول أفريقية كثيرة أدى الإسراف في استخدام الموارد نتيجة سوء الإدارة ، والفساد، والتبديد ، والشراسة إلى تحويل التأييد بعيدا عن أنظمة تتشكل ديمقراطيا. وليس من المصادفة أن بوتسوانا هي

الديمقراطية الأفريقية الأكثر استقرارا وأنها انتقلت من كونها أحد أفقر البلدان الأفريقية إلى أحد أغناها خلال عقد ونصف من الزمان. وتتمثل مشكلة تواجه كثيرا من بلدان العالم الثالث في أنها حبيسة دائرة شريرة من الشرعية المتدنية والأداء غير الفعال (Diamond et al., 1990).

ويمكن أن يكون الأداء الاقتصادي لحكومات ديمقراطية أقل أهمية في تعميق القيم الديمقراطية من الأداء السياسي، أو مستوى ونوعية الديمقراطية التي تجرى ممارستها. وهناك تأثير لكل من المشاعر المتعلقة بالفساد، والحريات السياسية، وجدارة الزعماء على المواقف الخاصة بالطريقة التي تعمل بها الديمقراطية، وكلما كان الرضى بهذا أكبر، كانت الديمقراطية أقوى (Diamond, 1990). وتبين الاستجابات العامة إزاء الأزمة الاقتصادية في 1997-1998 في تايلندا، وكوريا الجنوبية، وإندونيسيا، وماليزيا أن الناس كانوا ميالين إلى إلقاء المسؤولية عن سوء الإدارة الاقتصادية على الاتجاهات السلطوية وليس على السياسات الديمقراطية. وعلى حين أن الأزمة لم تقم بالضرورة بتعميق الدقطة حيثما حدثت فإنها لم تقوضها. ورغم أن هناك طريقا طويلا لا مناص من قطعه قبل توطيد الديمقراطية في هذه البلدان فإن الاستجابة العامة المسيطرة إزاء الأزمة تمثلت في مطالبة بسياسات الرفاهية الاجتماعية التي اقتضت تغييرا للحكومة وليس تغييرا للنظام (Freedman, 2006).

كما أظهر البحث علاقات إحصائية قوية بين نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي والمعتقدات والقيم الشخصية الداعمة للديمقراطية، مما يشير إلى أن الثقافة السياسية يمكن أن تكون متغيرا مؤثرا مهما في العلاقة بين

التنمية والديمقراطية. وعندما كانت تصير بلداناً أغنى وتكون التحسينات فى التعليم والاتصالات محسوسة، كان من الملاحظ أن الناس يصيرون أكثر وعياً سياسياً، وأكثر فاعلية، وأكثر دفاعاً عن حرياتهم السياسية والمدنية. وقد جرى تقديم أدلة من تايوان ، وتايلندا ، وتركيا، والبرازيل لدعم هذه الفرضية (Diamond, 1993a).

ومرة أخرى فإن العلاقة السببية لا تكون بالضرورة فى اتجاه واحد. وتؤثر الثقافة السياسية فى سلوك وفاعلية المؤسسات، غير أنها هى ذاتها تتأثر بتنمية قوى اجتماعية جديدة، وأنماط من التنشئة الاجتماعية، والزعامة، والتأثيرات الدولية. ومن هنا فإن الثقافة السياسية يمكن أن تعزز الديمقراطية رغم مستويات منخفضة نسبياً من التنمية الاقتصادية. وعى سبيل المثال ، تثبت كل من الهند وكوستا ريكا "استمراراً ديمقراطياً مدهشاً رغم التنمية الاقتصادية المتدنية أو المعتدلة"؛ لأن "الثقافة السياسية على كلا المستويين النخبوى والجماهيرى يلعبان بوضوح دوراً داعماً قوياً" (Diamond, 1993a, p. 25).

المجتمع المدنى والدقراطية

مع أن الديمقراطية المستقرة والفعالة تمثل جزئياً وظيفة للمؤسسات التى تتفاوض عليها وتدعمها نخب سياسية ، فإنها تعتمد أيضاً على الطريقة التى يكون المجتمع المدنى منظماً بها للتأثير على صنّاع القرار ، وتعبئة الرأى العام، وحمل الحكومات على كل المستويات على المسؤولية، وجعل

الحكومات مستجيبة للتعبير عن المطالب والحاجات (Diamond, 1996). ومثل هذه الاستجابة وهذه المسؤولية تقتضيان مجتمعا مدنيا يتألف من منظمات تكون مستقلة ، وتطوعية، ومحمية بسيادة القانون. ويقوم مجتمع مدنى من جمعيات الجوار، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية، والروابط، والهيئات التطوعية الخاصة ، والقواعد الشعبية الداعمة للمنظمات، والحركات الاجتماعية بتكملة الدولة والسوق وتكوين "القطاع غير الرسمى" من الكيان السياسى (Reilly, 1995, p. 7). وفى كثير من الأحيان تتكاثر مثل هذه الهيئات فى سياق الانتقالات إلى الديمقراطية، حيث تكون قد تشكلت فى الأصل، كما فى البرازيل والفيليبين، أثناء النظام السلطوى عندما كانت أشكال أكثر انفتاحا من المشاركة السياسية محظورة.

ويعزّز المجتمع المدنى توطيد الديمقراطية عن طريق رصد ممارسة سلطة الدولة، وحفز المشاركة السياسية، وتربية الناس فى مجال الديمقراطية، وتمثيل المصالح، وتوفير بديل للمحسوبية. وهو يخلق ولاءات عامة، وينتج قادة سياسيين، وينشر معلومات سياسية. ويُخَدِّث استقلال الجمعيات associational autonomy حركة بعيدا عن المحسوبية إذ تسمح للناس، خاصة الفقراء، بمفصلة مصالحهم والانتقال على هذا النحو من أن يكونوا أتباعا clients إلى أن يكونوا مواطنين (Fox, 1994; Diamond, 1997a).

ولا شك فى أن أجزاء من المجتمع المدنى تدعم الديمقراطية ومصالح المجموعات التى جرى إقصاؤها إلى الآن من السلطة السياسية، مثل النساء، وفئات مختلفة من الفقراء الحضريين والريفيين، والأقليات الإثنية. وهكذا تقدّم تنمية المجتمع المدنى فُرصًا أمام الفقراء والمحرومين لعلاج المظالم، وكذلك

لممارسة الديمقراطية داخل جمعياتهم (Diamond, 1992). وتُشترط الديمقراطية القابلة للاستمرار "تعميق الديمقراطية"، أو حقن المؤسسات بالممارسات الديمقراطية. ويشترط هذا تمكين الجمعيات في المجتمع المدني من زيادة المشاركة الشعبية، الأمر الذي يجعل قيام النُخب بالتلاعب بالمؤسسات الديمقراطية أكثر صعوبة (Luckham and White, 1996). وينبغي عرس مجتمع مدني داعم للديمقراطية في "جماعة مدنية" تقوم فيه العلاقات بين الجمعيات المدنية على أسس من الثقة، والتعاون، والتبادلية. وتزيد الجماعة المدنية فاعلية الحكومة الديمقراطية التي تزيد بدورها الدعم للديمقراطية.

غير أن بعض عناصر المجتمع المدني تكون بكل وضوح لا مدنية، ورجعية، وسلطوية، ومن نواح أخرى غير معنية بالديمقراطية أو معارضة لها (White, 1996). ويمكن أن يعكس المجتمع المدني أشكال اللامساواة في الموارد، والمعرفة، والتعبئة، التي تميز بصورة نموذجية المصالح الطبقيّة وغيرها في المجتمع الرأسماليّ (Grugel, 2002). وتختلف قوة المجتمع المدني اختلافا كبيرا بين مختلف مناطق العالم الثالث. وفي أفريقيا، على سبيل المثال، يكون المجتمع المدني "تحت سيطرة الذكور وحكم الشيوخ gerontocratic"، ويشمل جمعيات إثنية وأصولية دينية من غير المحتمل أن ترعى الدقراطية (Kasfir, 1998, p. 136). وفي البلدان الآخذة في الدقراطية حديثا يمكن أن يشمل المجتمع المدني مجموعات تتعاون بطريقة مكشوفة وحرية مع النظام السلطوي السابق وكذلك مع العناصر الإجرامية، وعصابات مافيا المخدرات، والمجموعات البرلمانية. ويمكن أيضا أن تأتي

مقاومة الدقراطية من قيادة لمنظمة غير حكومية جرى دمجها في المحسوبة السياسية. وفي أمريكا اللاتينية، على حين أنه كان هناك قدر من التمكين الجماعي من خلال جمعيات التسليف، والإسكان الذاتي، ومبادرات مجتمعية أخرى، كانت هناك أحيانا حركات اجتماعية جديدة تتعرض "للاعتقال" من جانب الحكومة وسياسة المحسوبة (Little, 1997).

وحتى عندما تكون عناصر في المجتمع المدني مؤيدة للديمقراطية فقد لا يكون من السهل عليها أن تنتقل من الاحتجاج والمواجهة السياسية إلى الحوار البناء مع الحكومات (Hernandez and Fox, 1995). ويمكن أن يكون من الصعب الإسهام في الديمقراطية عندما تكون السلطوية راسخة بعمق، والتمثيل السياسي ظاهرة جديدة، والمنظمات السياسية تحتكرها الأحزاب تقليديا (Reilly, 1995). وعلى سبيل المثال، تخلق "دقراطية الحياة الاجتماعية" عنصرا متعارضا مع الدولة في فييتنام، عندما كانت المنظمات الاجتماعية (النقابات العمالية، والحركات الشبابية، والمنظمات النسائية) في الماضي مندمجة في الحكومة والحزب. وتنشأ منظمات اجتماعية جديدة لتدعم الفقراء الحضريين في بحثهم عن السكن، والعمل، والرعاية الصحية. غير أن مثل هذه المشاركة ما تزال محدودة لأن "معوقات نظام التخطيط المركزي القديم ما يزال قائما؛ وعناصر المجتمع المدني ما تزال متخلفة؛ وطرق اجتذاب وتفعيل مشاركة الناس ما تزال غير جديرة بالثقة وغير فعالة" (Luan, 1996, p. 1890).

توازن القوة

يشمل التنظير المتعلق بالشروط اللازمة لبقاء الديمقراطية استخدام منهجية التاريخ المقارن لتطوير مقاربة "توازن قوة" (Rueschmeyer et al., 1992). ويُنظر إلى توازن قوة بين طبقات (وائتلافات طبقات)، وبين الدولة والمجتمع المدني، وبين الضغوط الدولية والقومية، على أنه المحدد الحاسم لما إذا كانت الديمقراطية تواصل البقاء حتى في ظل شروط معاكسة. وقد وُجد أن استقرار الديمقراطية يتغير وفقا لمختلف السياقات التاريخية، حسب التوازن الكلي للقوة.

وفي أمريكا الجنوبية والوسطى وُجد أن قوة الطبقات الاجتماعية النسبية تتوقف على رد فعل الطبقة الوسطى الجديدة، التي تنشأ مع تنمية الاقتصادات الرأسمالية، تجاه القوة الصاعدة للطبقة العاملة. وكانت الطبقة العاملة تدعم الديمقراطية وعارضتها الطبقة العليا العقارية بصورة متماسكة، خاصة عندما تسيطر على عرض كبير من العمل الرخيص وتشكل جزءاً مهماً من النخبة الاقتصادية، كما كانت الحالة في أمريكا الجنوبية والوسطى طوال النصف الأول من القرن العشرين. وكان الضعف النسبي للطبقة العاملة في أمريكا الجنوبية والوسطى يمثل دائماً عاملاً مساعداً في عدم استقرار الديمقراطية في تلك المنطقة.

وقد دعمت الطبقة الوسطى الحكومة التمثيلية، غير أنها عارضت إدراج الطبقة العاملة. وكان دعم الطبقة الوسطى للديمقراطية عرضة للاختفاء عندما كانت مصالحها مهددة بضغوط طبقية متدنية، حيث تدعم

الطبقة الوسطى فى كثير من الأحيان تدخل القوات المسلحة الذى قُصِرَ الحقوق المدنية والحكومة البرلمانية، رغم أنها وجدت أن وصولها إلى الدولة مقيد. وقد وُجِدَ أن الأحزاب السياسية حاسمة فى توطيد توازن قوة بنين الطبقات، فى تعبئة الطبقة العاملة، وفى حماية مصالح الطبقات السائدة اقتصاديا إلى حد أنها لم تكن بحاجة إلى اللجوء إلى السلطوية.

وكما سبق ورأينا فإن توازنا بين سلطة الدولة والمجتمع المدنى ضرورى أيضا لاستقرار الديمقراطية وتفادى السلطوية. وفى البلدان النامية كان استقلال الدولة فى زمن ظهور الضغط الجماهيرى فى سبيل الديمقراطية أكبر منه فى تاريخ الديمقراطية الأوروبية، حيث كان يجعل التوازن يميل لصالح الدولة. وتعمل منظمات اجتماعية مستقلة، ربما بدعم من الدين، كقوة موازنة للدولة، غير أن محتواها الطبقي مهم فى سبيل محصلات ديمقراطية، حيث إنها كانت أفادت أحيانا كمستودعات للأيديولوجيات السلطوية.

ويعزّز التاريخ الأفريقى بعد-الاستعماري أهمية قوة موازنة لقوة الدولة. فهنا كانت الدولة هى "الحلبة الرئيسية للتكوين الطبقي" و"الوسيلة الرئيسية لتراكم الثروة الشخصية"، التى تقود إلى الفساد، وتركز السلطة، ونشأة برجوازية بيروقراطية طفيلية، وغياب طبقة وسطى تطالب بتوسيع الحقوق الديمقراطية وتقييد سلطة الدولة". وباستثناءات قليلة، لم تجر موازنة الدولة عن طريق تعدد جمعيات مستقلة - المثقفون، الزعماء التقليديون، المهنيون، النقابات العمالية، جمعيات الأعمال، الجماعات الدينية، الطلاب، وهكذا إلخ. - ضرورية لحكومة مستقرة ومستجيبة ومسئولة. وفى آسيا، وبطريقة مماثلة، حيثما قيّدت سيطرة بيروقراطية وعسكرية استقلال

مجموعات المصالح، والهيئات التطوعية، والأحزاب السياسية، كان يجرى إلغاء مؤسسة للديمقراطية بنتائجها المنطقية السلطوية (Diamond, 1988, pp. 21-7 ; Diamond et al., 1990).

ويشير مفهوم التوازن بين القوة الدولية والقومية إلى التأثير المتغير الذى يمكن أن يكون للتأثيرات الأجنبية على التوازن الداخلى للقوة. ويُقَوَّى الاعتماد الاقتصادى على الصادرات الزراعية قوة كبار ملاك الأراضى. ويعترض التصنيع كثيف رأس المال باستخدام التكنولوجيا المستوردة تنمية طبقة عاملة. كما أن الاستخراج المنجمى المملوك لأجانب للتصدير، والتصنيع القائم على إحلال الواردات، يُضعفان ملاك الأراضى، ويُقَوِّيان الطبقات الحضرية، الطبقة العاملة والبرجوازية المحلية على السواء. وعندما يجرى تعزيز الجهاز القمعى للدولة عن طريق قوى أجنبية معينة بمصالحها الإستراتيجية والاقتصادية فإن التوازن بين الدولة والمجتمع المدنى يتغير إلى مدى أبعد (Rueschmeyer et al., 1992).

التنمية المؤسسية

للمؤسسات السياسية والقيادة السياسية أيضا نتائج منطقية على الاستقرار الديمقراطى. ويُنظَر إلى المؤسسات على أنها حاسمة فيما يتعلق بالخصائص الرئيسية للديمقراطية - سيادة القانون، والحرية، والنظام، والمحاسبة، والتمثيل، والقدرة الإدارية. كما أن هناك حاجة إلى المؤسسات التى يمكن أن تتغلب على المشكلات المتعلقة بالمطالب الإثنية بمعاملة خاصة، تشمل

الديمقراطية الائتلافية consociational democracy (1). وتكون الدولة مطالبة بضمان الممارسة الفعالة للمواطنة.

وقد اكتسبت المؤسسات أهمية متجددة في علم السياسة المقارن مع التطورات النظرية المعروفة بتسمية "المؤسساتية الجديدة" new institutionalism. والمؤسسات هي قواعد اللعبة، أو القيود المبتكرة بشرياً على التفاعل الاجتماعي، ويجب تمييزها من منظمات مثل الأحزاب السياسية. وتوجد في الواقع أنواع مختلفة للمؤسساتية الجديدة (Peters, 2005). وقد جرى تطبيق نوعين منها على السياسة في البلدان النامية، مؤسساتية الاختيار العقلاني والمؤسساتية التجريبية.

ووفقاً لطبقة الاختيار العقلاني، تكمن الإجابة عن الأسئلة الأساسية فيما يتعلق بالتنمية السياسية والاقتصادية في البلدان المنخفضة الدخل في المؤسسات: المؤسسات السياسية التي تؤثر في صنع القرار؛ والمؤسسات الاقتصادية (خاصة حقوق وعقود الملكية العقارية) وهي مهمة جداً للتفاعل بين الحكومة والمجتمع المدني. ويجرى بصورة محددة جذب الاهتمام إلى القدرة الإدارية للحكومات، خاصة في تشكيل البيئة المؤسسية للأعمال. فهي تطبق التفكير الاقتصادي على قواعد اللعبة، وعلى قرارات الأفراد إذا كانوا يطيعون القواعد القائمة، والعمل الجماعي لتغيير المجموعة القائمة من القوانين، بافتراض أن حوافز الفرد تعتمد على نماذج سلوك باقي المجتمع ومعايير الثقافة. والمؤسسات مهمة للاستثمار والتجديد الاقتصادي؛ لأن حقوق الملكية العقارية وآليات فرض تنفيذ العقود، المدعومة بالإدارة العامة

1: نوع من تقاسم السلطة power-sharing - المترجم.

الفعالة النزيهة، وسيادة القانون، تقدّم حوافز عن طريق خفض تكلفة التبادل. والأهمية العليا لسيادة القانون موضوع متواتر فى المؤسساتية الجديدة. والمؤسسات مهمة فى تخفيف الفقر وتوفير التعليم. ويُنظر إلى المؤسسات على أنها شكل لرأس المال الاجتماعى.

ويمكن تطبيق هذا النوع من التحليل المؤسسى على تحليل السياسة العامة، وإصلاح النظام القانونى، وإدارة الضرائب، ونوع البيروقراطية المطلوبة لجعل امتثال المواطنين والاتباع بصورة طوعية لقواعد السياسة ومشاركتهم فى عملية صنع القرار أمرا معقولا، معززين الديمقراطية بذلك. وعند مواجهة هذا النوع من المؤسساتية الجديدة بالسؤال عما إذا كانت الديمقراطية أم السلطوية أفضل للتنمية الاقتصادية فإنها بوجه عام تحبذ الديمقراطية. فالمؤسسات السياسية الديمقراطية أكثر ملاءمة لحقوق الملكية من المؤسسات السلطوية وكلما كان استمرار النظام أطول فإن مثل هذه الحقوق ستغدو أطول. وتكون سمات مميزة كثيرة ملائمة للديمقراطية داعمة فى أن واحد للسياسة الاقتصادية السليمة وحقوق الملكية. وعلى سبيل المثال فإن الجمعيات التى تدافع عن مصالح المصدّرين، والمنتجين الزراعيين، ورجال الصناعة تحسّن الكفاءة الاقتصادية، والرفاهية الاجتماعية، وتوزيع الدخل. وقيام النخب ببناء الائتلافات على أساس دعم مجموعات المصالح يساعد على توطيد الديمقراطية. ويقتضى التوزيع الكفاء للخدمات المنظّمة بيروقراطيا على المجتمعات المحلية وجود منظمات مجتمعية قادرة على التفاعل مع المؤسسات المركزية، والتزويد بردود الفعل على أداء الوكالات،

وعلى تعبئة موارد سياسية كافية لتوفير حوافز على السلوك البيروقراطيّ
الفعال. ومن المحتمل أن تقدم الديمقراطيات وحدها مثل هذه البيئة المؤسسية.
وتهمّ المؤسساتية التجريبية بنقاط الضعف المؤسسية التي عرقلت
محاولات تعزيز الديمقراطية في معظم أنظمة العالم الثالث. وكانت
الديمقراطية في آسيا مهددة باستعداد الحكام لإساءة استخدام سلطاتهم
الدستورية لتعزيز مراكزهم. وفي كثير من الأحيان كان التدخل العسكريّ
مسيوقا بالتآكل الشديد للحكم الدستوريّ الديمقراطيّ نتيجة سعى الساسة
المدنيّين إلى تأييد سلطتهم. وكان أيّ استعداد لقبول النتائج المنطقية
للممارسات الديمقراطية استثنائيا بين القادة السياسيّين الآسيويّين. وفي أمريكا
اللاتينية أعقب عدم الاستقرار الديمقراطيّ "تبدلات في إستراتيجيات وأساليب
القيادات السياسية من الإجماع إلى المواجهة، من التوفيق إلى الاستقطاب".
وفي أفريقيا كانت قيم ومهارات القادة السياسيّين حاسمة في تقويض أو تعزيز
الديمقراطية. وتقتضى الديمقراطية في كل مناطق العالم الثالث الالتزام بالقيم
الديمقراطية وبأسلوب توافقيّ، وقائم على الحلول الوسط، وإجماعيّ من جانب
القادة السياسيّين (Diamond, 1989; Diamond and Linz, 1989, Diamond et al., 1990).

وقد لوحظت مأسسة متعاضمة للسياسة في أفريقيا منذ 1990. وكانت
هناك بعض الاستثناءات البارزة، خاصة زيمبابوي، غير أن النموذج العام
الذي نشأ تمثل في أن القواعد الدستورية الشكلية صارت تهم أكثر من السلطة
العارية "للرجال الكبار" الذين لا يمكن إزاحتهم من السلطة إلا عن طريق
العنف. وصارت الانتخابات المتنازع عليها بحدّة أكثر، أكثر أهمية في تقرير

التعاقب على القيادة. وبصورة متزايدة صار التنفيذيون السياسيون "يعملون داخل، وليس حول، القنوات الدستورية" (Posner and Young, 2007, p. 134).

وقد انعكست نقاط الضعف المؤسسية في الأحزاب السياسية المنقسمة داخليا، عاجزة عن مفصلة المصالح بوضوح أو تعبئة قاعدة جماهيرية لها وزنها. وفي أمريكا اللاتينية ترتبط الديمقراطية المستقرة بالأحزاب التي تكون متماسكة (في السياسة)، ومعقدة (تنظيمياً)، ومستقلة (عن الدولة)، وقابلة للتكيف (مع التغيير الاجتماعي). غير أنه في أفريقيا قامت مؤسسات "المُدخَلات" الضعيفة، وخاصة الأحزاب السياسية، بإقصاء جماهير السكان عن السياسة الدستورية، مشجعةً النخبوية والمحسوبية، ومجبرةً الناس على أنماط "غير- رسمية" من المشاركة (Diamond, 1988).

وهناك أيضا أدلة على أن نظاما حزبيا لا يشمل إلا على عدد صغير من الأحزاب يقود، على الأغلب، إلى استقرار الديمقراطية. ويتمثل سبب في أن القوات المسلحة والبيروقراطية سيطرتا على السياسة في تايلندا في أنه،

بوجود 143 حزبا تلاقى على المسرح السياسي التايلندي بين 1946 و 1981، كانت النخب السياسية عاجزة عن أن تبني قواعد قوية للدعم الشعبي، لتفصل، وتجمع، وتعبئ المصالح السياسية، ولتدمج المصالح الناشئة في العملية السياسية، ولتتعاون مع بعضها البعض في تحقيق التجديدات السياسية (Diamond et al., 1990, p. 27).

وتشمل الشروط المؤسسية المسبقة للديمقراطية التي جرى اقتراحها المحاسبة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، ونظاما انتخابيا نسبيا، وسلطة تشريعية تتألف من هيئتين، ومراجعة قضائية. كذلك فإن مؤسسات تنفيذية وقضائية نشيطة قادرة على الرقابة على سلطة تنفيذية مفرطة الحماس تُعتبر مهمة: "قوة واستقلال القضاء متناسبان تقريبا مع حالة الديمقراطية" (Diamond, 1988, p. 31).

كما أُعيرَ اهتمام كبير لشكل السلطة التنفيذية، أعنى، ما إذا كان يمكن تعزيز الديمقراطية بصورة أفضل بحكم رئاسي أم برلماني. وجرى تقديم حجة قوية لصالح سلطة تنفيذية يتم توظيفها من بين البرلمانين. ذلك أن السلطات التنفيذية الرئاسية، خاصة إذا اقترنت مع تقاليد سياسية شخصية الطابع وأتوقراطية موجودة في أمريكا اللاتينية، تسمح للرؤساء المنتخبين انتخابا مباشرا بادعاء تفويضات من الناس تخولهم تجاهل الممثلين المنتخبين، والمصالح المنظمة، والآليات الأخرى للمحاسبة. ويتفادى النظام البرلماني التفويضات التنفيذية والتشريعية المتصارعة، ويُعطى مرونة أكبر للاستجابة عندما تفقد السلطة التنفيذية ثقة السلطة التشريعية، وتزود بمعارضة وحوافز أقوى للحوار بين الحكومة والمعارضة. وعندما لا يكون رئيس الدولة مندمجا مع السلطة التنفيذية الرئيسية فإنه يكون أصعب على من يحتل هذا المنصب أن يدعى تمثيل المصلحة القومية وليس مجرد مركز حزبي. كما أنه يُعتبر أكثر انسجاما مع نظام متعدد الأحزاب، بالمقارنة مع الاتجاه إلى الأنظمة الرئاسية، إحداث طريق مسدود في العلاقات التنفيذية-التشريعية،

والاستقطاب الأيديولوجي، والصعوبات في بناء الائتلافات (Mainwaring, 1997; Linz, 1994; Haufman, 1993). وهكذا كان يمكن لنظام برلماني أن يساعد البرازيل وبيرو في أواخر ثمانينيات القرن العشرين "حيث كان الرؤساء الذين فشلت برامجهم بصورة كارثية وتبخر دعمهم السياسي مجبرين على الترنح خلال فتراتهم الرئاسية الباقية دون أى قدرة تقريبا على الاستجابة بصورة فعالة للأزمات الاقتصادية والسياسية المتزايدة العمق" (Diamond et al., 1990, p. 28).

غير أن الأدلة المقارنة شاملة. وعلى حين وجدت دراسة أن "العمر المتوقع للديمقراطية في ظل النظام الرئاسي بلغ 21 عاما تقريبا، على حين أنه بلغ في ظل النظام البرلماني 73 عاما" (Przeworski et al., 2000, p. 129)، وجدت دراسة أخرى تتطوى على مقارنة 56 انتقالا إلى الديمقراطية في العالم الثالث بين 1930 و 1995 أنه لا توجد أى أدلة على أن النمط الدستوري "كان له أى تأثير على نجاح تجارب العالم الثالث في الديمقراطية" (Power and Gasiorovski, 1997, p. 144). كما أنهما لم تجدا أن نظاما متعدد الأحزاب قد أصاب التنفيذيين الرئاسيين بمشكلات خاصة. وكانتا مجبرتين على استنتاج أن المتغيرات المؤسسية ربما كانت بوجه عام أقل أهمية لتوطيد الديمقراطية مما كان يُعتقد من قبل.

ويمكن أن تساعد المؤسسات على توطيد الديمقراطية عن طريق غرس مجموعات ملائمة من القيم التي تغدو طرقا روتينية للحياة السياسية. غير أن مدى الانحراف عن السلوك الديمقراطي رغم المؤسسات التي يجري إنشاؤها كجزء من عملية الديمقراطية (مثل الانتخابات التنافسية والحقوق المدنية

المكرسة دستوريا) يشير بقوة إلى أن السياسة لا تعوقها المؤسسات إلا جزئيا. وتتوقف مسألة ما إذا كانت معايير الثقة، والمحاسبة، والتسامح، والقيم الديمقراطية الأخرى تصير ممأسسةً على توزيع القوة داخل المجتمع: "لأن المؤسسات والدولة مُحَصَّلَات للسياسة الراسخة الجذور في المجتمع فإن المؤسسات لا يمكن أن تشكل المحصَّلات إلا بصورة ثانوية. والسياسة الراسخة الجذور في المجتمع هي المحدد الرئيسي للمحصَّلات" (Sangmpan, 2007, p. 220).

التأثير الأجنبي

وأخيرا فإن من الجلى أن التدخلات من الخارج ملائمة لتوطيد الديمقراطية. ومثل هذا التأثير داعم على الأغلب في الوقت الحاضر، مع تيارات إقليمية ودولية نحو الديمقراطية، ومع فاعلين خارجيين أقوىاء يجعلون ترويج الديمقراطية وحقوق الإنسان أهدافا صريحة للسياسة الخارجية. ومنذ 1980 صارت نوعية التنظيم والإدارة في البلدان المتلقية للمساعدة هدفا صريحا للمساعدة، وشغلت مكانة محورية ضمن مشروطيات المساعدة. وكان هذا مدفوعا بعدد من التطورات السياسية. وجعل انهيار الكتلة السوفيتية من الضروري للغرب دعم الأنظمة السلطوية المعادية للشيوعية، وشجّع الرأى القائل بأن التحرير السياسى ضرورى للتقدم الاقتصادى. وأضقت الحركات المحلية المؤيدة للديمقراطية في البلدان التى كانت فيها الدقراطية تمضى قُدما بالفعل (فى أمريكا اللاتينية ومناطق فى شرق وجنوب شرق آسيا مثل

تايوان، وكوريا الجنوبية، والفيليبين) سياسات المساعدة المؤيدة للديمقراطية. كما طالبت الضغوط السياسية المحلية فى البلدان المانحة بأن تكون الديمقراطية شرطاً للمساعدة. كما تم استخدام سوء التنظيم والإدارة لتبرير التخفيضات فى المساعدة الخارجية. كما كان يجرى إلقاء مسئولية النوعية الهزيلة للتنظيم والإدارة على فشل التصحيح الهيكلى والتحرير الاقتصادى فى تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى. وتحتاج التنمية، كما يُعتقد الآن داخل مجتمع المساعدات، إلى السياق السياسى السليم. وكانت تأثيرات ملاحظة تجارب demonstration effects الدول المجاورة مهمة.

غير أن القوى الأجنبية يمكن أيضاً أن تعمل على تقويض الديمقراطية (Haynes, 2001). وعلى سبيل المثال، وفى 2001 سعى الساسة والمسؤولون الأمريكيون إلى التأثير فى الانتخابات فى نيكاراغوا عن طريق المال، والدعاية، والمساعدة الغذائية. ومع أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كانت لصالح الديمقراطية رسمياً، فقد كانت "هزيلة الارتباط" مع أعمالها الأخرى فى العلاقات الدولية (Whitehead, 1986). وفى 2002 كان هناك ارتياب واسع النطاق فى تحريضها على محاولة انقلاب فاشلة ضد رئيس فينيزويلا المنتخب ديمقراطياً. وليس من المدهش أن التأثيرات الدولية على الديمقراطية (الإيجابية والسلبية) تميل إلى أن تكون أكبر كلما كان البلد أصغر وأكثر عرضة.

وتحت الضغط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، وحتى الكومنولث، سنَّ أكثر من 33 بلداً تشريعات ضد الإرهاب، كانت لها نتائج عكسية على نوعية الديمقراطية. غير أنه قبل تقديم هذا على

أنه تدخل أجنبيّ يجب أن نلاحظ أن "الضغط" كان، إلى حد كبير، رمزيًا وبلاغيًا، غير أنه لا يوجد أيّ تلازم بين التدابير المضادة للإرهاب وتلقّي الاستثمار الأجنبيّ أو المساعدة الأجنبية. وعلاوة على هذا فإن الحكومات في عدد من البلدان، تشمل الهند، وإندونيسيا، وأوغندا، سارعت إلى استخدام القيود على الحريات المدنيةّ وسعت سلطات تنفيذ القانون التي يشتمل عليها التشريع لإخراس المنشقين ومعاقبة الخصوم السياسيّين. وفي أماكن أخرى، تشمل الصين، ومصر، وإريتريا، وماليزيا، وسوريا، حيث الديمقراطية إما غائبة أو جزئية، كان يجري استخدام السلطات الاستبدادية القائمة ضد المعارضة السياسية باسم الأمن القوميّ و"الحرب على الإرهاب" (Whitaker, 2007).

الخلاصة

مع الصفات التي تقدّمها الأيديولوجيا السائدة في العالم لاقتصاد يقوم على السوق الحرة، هناك ضغوط قوية جدا تجرى ممارستها على بلدان العالم الثالث لتحرير اقتصاداتها وتحويل كياناتها السياسية نحو التعددية. ومن هنا الاهتمام الحاليّ بما هو مطلوب لاستعادة الديمقراطية وكذلك بطريقة جعلها تقوم بوظيفتها بصورة فعالة بحيث تصير شرعيّتها راسخة بصورة متينة. وتبيّن أهمية التنمية الاقتصادية للديمقراطية مدى أهمية الإقرار بأن الإصلاح السياسيّ لا يمكن مواصلته بصورة معقولة بمعزل عن التدابير المصمّمة لتعزيز أداء اقتصادات العالم الثالث. ومن الصحيح أن نؤكد أهمية الشروط

السياسية المسبقة للديمقراطية وحالة العوامل الاقتصادية باعتبارها شروطا
ضرورية ولكن غير كافية لتوطيد الديمقراطية. غير أن من المهم ألا تكون
الشروط السياسية المسبقة جزءًا من تعريف المرء للديمقراطية، وإلا فإن
التنظير يصير مجرد تحصيل حاصل.

كما أن من المهم أن نفهم أن الديمقراطية مفهوم خلافي. وقد يعكس
اختيار أي تعريف محدد - التنافس الانتخابي، أو إجراءات صنع القرار، أو
الحقوق المدنية والسياسية، أو توزيع السلطة داخل المجتمع - موقفا
أيديولوجيًا أو معياريا من ناحية المستعمل يجب الاعتراف به.

الخلاصة: الديمقراطية والتنمية

الديمقراطية والتحديث

يتمثل تحدُّ يواجه مجتمعات العالم الثالث في إقامة نظام سياسى يتمتع بالشرعية في نظر الغالبية. وبدون الشرعية في الحكومة لا يمكن أن يوجد أى استقرار، وبدون استقرار، لا يوجد تقدُّم اجتماعى وسياسى. ويُنظر إلى الشرعية بصورة متزايدة على أنها تكمن في الأشكال الديمقراطية للحكم مع تجمُّع قوة دَفْع الحركات المؤيدة للديمقراطية في معظم مناطق العالم الثالث. غير أن السمة الأكثر وضوحاً للأنظمة الديمقراطية تتمثل في هشاشتها. وتعرِّض سبيل توطيد سياسة سليمة وديمقراطية الحرب الأهلية في أفغانستان، وبورندى، والسودان، والاغتيال السياسى في المكسيك، والصراع الإثنى والانفصالية في روندا، والصومال، وسرى لانكا، وليبيريا، والأصولية الإسلامية في مصر والجزائر، والحكم المطلق المُفلس في زائير، والسلفادور، ورغبة الغرب في بيع الأسلحة لأى نظام، مهما كان قمعيًا. ويحوم تهديد الأزمة الاقتصادية فوق الديمقراطيات البازغة في البرازيل، ومالاوى، ونيبال، وأوغندا، وأنجولا، وموزمبيق. ويُفسد الصراع الطائفى بصورة متواصلة السجِّل الديمقراطى للهند. وتواجه بلدان كثيرة في العالم الثالث تراكمات مثل هذه العوامل، وتنضم إليها في بعض البلدان مشكلات إيكولوجية شديدة، وخاصة في الصومال.

ويبحث هذا الفصل الآفاق أمام ديمقراطية العالم الثالث فى ضوء نظريات التغيير السياسى التى نُوقِشتْ فى الفصول السابقة، ويفحص الحجة القائلة بأن التنمية والديمقراطية قد لا تكونان متناغمتين، خاصة نظرا للنجاح الذى حققته بعض الدول السلطوية فى تنمية مجتمعاتها اقتصاديا واجتماعيا. ويجرى بحث مفهوم دولة "تنموية" من أجل فهم ما هى الخصائص التى يبدو أنها مطلوبة إذا كان لأى نوع من الدولة أن تُشْرِفَ على النمو الاقتصادى والتنمية البشرية.

ورغم أنه كانت توجد انتقالات مؤثرة بعيدا عن الديكتاتوريات العسكرية فى كثير من مناطق العالم الثالث فى العقد الأخير فإن القوات المسلحة كقوة سياسية موجودة فى كل مكان، حيث تزداد قوة، ولا يجب مطلقا التقليل من أهميتها سياسيا. ذلك أنها تبقى مسيطرة فى مناطق من آسيا، والشرق الأوسط، وأفريقيا. وتشكل القوات المسلحة تهديدا صريحا للديمقراطية فى الفيليبين، وهايتى، وجواتيمالا، وتايلندا، وأوروغواى، وتشاد، وفينزويلا، وكمبوديا، ونيجيريا، ومالى، وبيرو، وسيراليون، وجامبيا. وكان التدخل الأجنبى فى كثير من الأحيان الحماية الوحيدة لديمقراطية العالم الثالث ضد عسكرة السياسة.

ويرتكز معظم الأمل فى الاستقرار فى الأنظمة السياسية التعددية الجديدة على القوة التنظيمية للأحزاب السياسية التى تدعم الأيديولوجيا الخاصة بها العملية الديمقراطية. أما مسألة كم من الوقت يمكن أن تواصل مختلف الائتلافات من أجل استعادة الديمقراطية التوقعات الهائلة منها فإنها موضوع للكثير من التأمل. فقد أدخلت الانتخابات فى موزمبيق، وكينيا،

ونيبال السياسات الحزبية التنافسية فى بيئات اجتماعية واقتصادية غير مضيافة. ويشمل المؤتمر الوطنى الأفريقى فى جنوب أفريقيا طيفا عريضا من المواقف الإقليمية، والعنصرية، والثقافية، والطبقية، والأيدولوجية. وفى أماكن أخرى تشكل الأحزاب نفسها التهديد الأكبر للديمقراطية، إما بسبب رفضها لقبول قرارات الأغلبية (مثل رينامو Renamo فى موزمبيق، وأونيتا Unita فى أنجولا، وزانو-الجبهة الوطنية ZNAU-PF فى زيمبابوى)، أو بسبب سلطويتها المتأصلة، وازدائها لحقوق الإنسان أو التسامح الدينى.

كذلك فإن العولمة الظاهرة للقيم والمؤسسات السياسية التى يمثلها انحلال الأنظمة الشيوعية فى العالم الثالث وإحلال أنظمة حكم تُعزى بصورة عريضة إلى معتقدات وممارسات ديمقراطية ليبرالية، أضفت مصداقية على رأى القائل بأنه يوجد تيار محتوم نحو شكل عام للحكم سوف تتقارب حوله كل المجتمعات فى نهاية المطاف. ومثل هذه التفسيرات للتاريخ العالمى الأحدث يكتسب التشجيع من مدى إحلال الديمقراطية التعددية محل الأنظمة العسكرية أو دول الحزب الواحد فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا.

وسيببدو أنه توجد أصداء لنظرية التحديث فى مثل هذه التنبؤات والتفسيرات (Leftwich, 1993). وتذكرنا الافتراضات المتعلقة بأهمية تنمية المجتمع المدنى كقوة موازنة لسلطة الدولة بالأهمية التى تعزوها نظرية التحديث "للتضامات العضوية" التى تمثل وظيفة للمزيد من تعقيد وتخصُّص الهياكل الاجتماعية الآخذة فى التحديث. وبطريقة مماثلة فإن الأفكار المتعلقة "بحسن التنظيم والإدارة" الذى يشكل بصورة متزايدة سياسة المساعدة الغربية والذى يقتضى الفصل بين السلطات، والمحاسبة، وكفاءة البيروقراطية

الحكومية، وسيادة القانون، كمكونات لا غنى عنها لكيان سياسى ديمقراطى ومجتمع حر، نجد ما يناظرها فى مفهوم التمايز الهيكلى الذى يُعتبر أساسيا للوظيفية السياسية. وتقوم تنمية الهياكل السياسية المتمايزة والمتخصصة بتعزيز قدرات تعبئة الموارد، والقدرات التنظيمية، والتوزيعية، والرمزية، وقدرات الاستجابة، للحكومات، وكذلك المحافظة على استقلال مختلف أجزاء آلة الدولة، مُتَّبَطاً على هذا النحو تركيز السلطة فى نخبة تنفيذية صغيرة وشخصية الطابع، هذا التركيز الذى يكون فى كثير من الأحيان السمة المميزة لسياسات العالم الثالث.

غير أن نظرية التحديث، على عكس الكثير من البلاغة السياسية الغربية المعاصرة، لم تفترض أن الديمقراطية يمكن أن تتجذر بصرف النظر عن الشروط الاقتصادية والاجتماعية. والواقع أنها تنظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها تسبق تحديث السياسات - وهو ما حدث على وجه التحديد فى دول العالم الثالث المصنَّعة حديثا، حيث كانت الديمقراطية إلى وقت قريب جدا غائبة بوضوح فى بعض الاقتصادات الرأسمالية السريعة النمو، وبصورة خاصة فى البرازيل، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وتايلندا، وإندونيسيا (Leftwich, 1993).

ويبدو أن انبعاث الأصولية الدينية فى مناطق من العالم الثالث يُقَوِّض جانبا كبيرا من استنتاجات نظرية التحديث فيما يتعلق بالعلمنة بوصفها سمة للمجتمع والكيان السياسى الحديثين. غير أن المنظرين التحديثيين لم يُسَوِّوا ببساطة بين العلمنة وفصل الثيولوجيا (اللاهوت) عن السياسة. وكانت العلمنة تعنى أيضا نوعا محددا من العقلنة يُنظر إليها على أنها سمة مميزة للتنظيم

الاقتصادي والسياسي الكفاء. وبهذا الصدد فإن نظرية التحديث ملائمة لتحليل أداء الأنظمة الشوقراطية، التي يضمون إليها فئة النظام الأوتوقراطي - ذلك الذي يحقق أرقاما قياسية كنيبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أو ذلك الذي يحقق أرقاما قياسية للنمو الاقتصادي ونصيب الفرد المرتفع نسبيا من الدخل. ومفهوما "المجتمع" و"الجمعية" أساسيان لمثل هذا التحليل. ورغم أن تنوع التتميات السياسية في العالم الثالث، وغياب اتجاه واضح للتغيير السياسي حتى في بلدان فردية، يتقاديان أيّ نظرية للتقدم نحو هدف واحد، فإن المفاهيم السوسولوجية لنظرية التحديث لا غنى عنها في التمييز بين مختلف القيم التي تدعم العلاقات والصراعات الاجتماعية، خاصة تلك التي تقوم على الإثنية.

الديمقراطية والتنمية

كانت هناك منظورات مختلفة حول ما إذا كانت الديمقراطية أو السلطوية هي المطلوبة لانتشال بلد فقير من التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ويؤكد منظور الصراع *conflict* أن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى نظام سلطوي لتندفع من خلال سياسات لتسهيل النمو السريع في مواجهة المقاومة. ويُنظر إلى الديمقراطية على أنها غير مستقرة بحكم طبيعتها وتسمح بالتعبير عن ضغوط جبارة لإعادة توزيع الموارد واستهلاكها وليس لتراكمها واستثمارها. وكلا الاتجاهين يعرقلان التنمية. وتزعم حجة التناغم *compatibility* أن الديمقراطيات قادرة شأنها شأن الأنظمة السلطوية على الجمع بين النمو

وإعادة التوزيع، مودية إلى الأسواق الموسعة والنمو الاقتصادي. كما أن الديمقراطية شرط مسبق لاقتصاد سوق قائم بوظيفته يعزز النمو، والتنمية البشرية، والمساواة الاجتماعية. ويرتاب الرأي الشكوكي *sceptical* فى ما إذا كانت توجد أى علاقة منهجية بين الديمقراطية والتنمية.

ويمكن أن نعزو منظورات مختلفة كهذه إلى فترات زمنية، وبلدان، ومؤشرات سياسية واقتصادية مختلفة يستعملها الباحثون. وتشمل مشكلات منهجية أخرى نلقاها عند ربط التنمية بمختلف أنماط النظام فصل ما هو سياسى خارج الكثرة من العوامل التى تؤثر على الاقتصاد، وغياب تعريف واحد للديمقراطية، وواقع أن التنمية لها أبعاد اجتماعية وكذلك اقتصادية (Helliwell, 1994; Ersson and, Lane, 1996; Blank, 2005).

وحيث إن معظم الدول التنموية كانت سلطوية ولم تكن ديمقراطية خلال عقود النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية السريعين، فقد جرى فى بعض الأحيان افتراض أن السلطوية شرط ضرورى للتنمية. وعلى سبيل المثال، فى تايوان احتكر الكومينتانج السلطة السياسية من 1949 إلى 1986 وكان يحكم بالقانون العرفى، عندما تم إجراء أول انتخابات تعددية حرة. وفى سنغافورة كان حزب العمل الشعبى الحاكم يوجّه كل جوانب العملية السياسية، بما فى ذلك وسائل الإعلام، وجانباً كبيراً من الاقتصاد. وكانت حقوق الإنسان والمعارضة السياسية مقيدة، كما كانت جوانب أخرى من المجتمع المدنى. وفى الدولة التنموية، كانت أسواق العمل غير حرة بصورة واضحة عندما كانت التنمية الرأسمالية تحتاج إلى قمع النقابات العمالية أو تدخل الدولة فى تحديد مستويات الأجور. وكانت علاقات الدولة مع المجتمع المدنى

متحررة من ضغوط العمال والفلاحين المنظمين، وداعمة لرأس المال المحلى الناشئ (White, 1984; Pempel, 1999; Leftwich, 2000).

غير أن السلطوية فى العالم الثالث أنتجت بوجه عام تنمية ضئيلة وكانت تتميز أكثر بالفساد، والسعى وراء الربيع، والقمع، والتركيز المفرط للقوة الاقتصادية والاجتماعية، وإفقار الجماهير، وعدم الأمن الاقتصادى. وفى أفريقيا، تركت السلطوية، سواء أكانت مدنية أو عسكرية، تركة فقر، وأمىة، وديّن، وسكان نازحين، وفساد، وعدم استقرار سياسى، وانتهاكات لحقوق الإنسان: "وفى العهد بعد-الاستعمارى، كان الهدف الرئيسى لجهاز سلطة وسيطرة الدولة يتمثل فى التراكم الخاص للثروة" (Agbese and Kieh, 2007, p. 13). وعلاوة على هذا، كان أداء غالبية الدول التنموية أفضل من المتوسط بخصوص حقوق الإنسان. واستمرت المعارضة السياسية. ولم تقتصر الدول التنموية إلى الشرعية، بصورة أساسية لأن مزايا النمو الاقتصادى كانت منتشرة عن طريق الاستثمار فى التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، ومزايا اجتماعية أخرى وعن طريق التخفيضات فى مستويات اللامساواة الاجتماعية.

ورغم الاتجاهات السلطوية للدول التنموية فقد جرى تأكيد أن التنمية يمكن تحقيقها جيدا بصورة مماثلة فى ظل نظام ديمقراطى، مع العلاوة الإضافية المتمثلة فى الحريات السياسية والحريات المدنية. ومن ناحية أخرى فإنه إذا كانت هناك ديمقراطية "انتشارية" وتشاركية وليست ديمقراطية إجرائية بصورة خالصة فإن كل المصالح، خاصة المجموعات المحرومة، سيكون عليها أن تكون قادرة بصورة فعالة على التعبير عن المطالب من

أجل الرفاهية الاجتماعية، وتخفيف الفقر، ومساواة أكبر، ووضع حدّ للتمييز. وسيكون على التنمية أن تكون قائمة على إعادة التوزيع، و"شاملة"، وليس فقط متعلّقة بالنمو الاقتصادي. وسيكون عليها أن تشمل التنمية السياسية، مع مؤسسات قوية للتمثيل والمحاسبة، بالإضافة إلى تمكين دائرة واسعة من المجموعات الاجتماعية، عن طريق مختلف أشكال المشاركة. وسيكون على استقلال الدولة أن يقوم على الإجماع والشمول، وعلى "الرسوخ" embeddedness أن يكون في المجتمع بأوسع معانيه، وليس في مجرد نخب اقتصادية (White, 1998).

وسوف تحتاج مثل هذه الدولة التنموية الديمقراطية إلى حلّ عدد من التناقضات: بين القيادة السياسية المستقلة والمسئولة؛ والنمو وإعادة التوزيع، والإجماع السياسي والاشتمال الاجتماعي؛ وتركيز السلطة في الدولة ونخب الأعمال والمشاركة العامة. وتوجد تناقضات أساسية من الصعب حلها في العالم الفعلي للسياسة" (White, 1998, p. 44). كما ينبغي أن يكون السياق المؤسسي متقبلاً: بيروقراطية مسئولة؛ واستقرار قانوني؛ وقاعدة معرفية قوية؛ وتعاون عام-خاص، ومعظمها مشروعات طويلة الأجل وتقبّض أهمية بناء المؤسسات وتنمية القدرة الإدارية (Onis, 1991).

كما تحتاج ديمقراطية تنموية إلى مؤسسات من أجل فرض تنفيذ حقوق الملكية والعقود، حيث توفر حوافز للاستثمار والتجديد. ولن يحدث الاستثمار في الآلات، والمعدات، والتعليم، والقطاع المالي ("مفاتيح للتنمية") ما لم توجد مؤسسات قضائية وإدارية فعالة جاهزة للعمل. ومع أن كلا من النظامين السلطوي والديمقراطي كانا قادرين على حماية وإهمال حقوق

الملكية فقد كانت هناك "صلة جوهرية" بين مؤسسات الحكومة التمثيلية والحقوق الفردية للملكية والتعاقد (Clague et al., 1997, p. 97). وتقدّم الديمقراطية الطويلة البقاء حقوق ملكية أفضل من الأوتوقراطيات. غير أن التأثيرات السببية صعبة التحديد حيث توجد عوامل ملائمة لكل من الديمقراطية الطويلة البقاء وحقوق الملكية (وبالتالى الأداء الاقتصادى)، مثل المساواة أو غياب الانقسامات الإثنية والعنصرية.

وتسهم الديمقراطية أيضا فى التنمية عن طريق توفير سياق لإصلاحات فعالة للسياسات. وعلى سبيل المثال، كانت المشاركة السياسية ضرورية للإصلاح التعليمى فى بوركينا فاسو. وقد مكّنت سيادة القانون إدارة الموارد ذات الأساس المشاعى من المضى قُدماً فى تنزانيا. ويمنح التنظيم والإدارة الديمقراطيان "حائزى جانب من الأسهم" حوافز وفرصاً لتحسين الخدمات العامة. وتوجد هنا علاقة متبادلة - الإصلاحات القطاعية تدعم الديمقراطية عندما يجرى تصميمها لتوفير فرص للمشاركة، والمسئولية، والشفافية، مولدةً على هذا النحو رأس المال الاجتماعى ومقدّمةً خبرة الآليات والعمليات الحكومية (Brinkerhoff, 2000). كذلك فإن التجربة المتغيرة للديمقراطية فى جنوب آسيا تشير إلى أن السياق مهم. وفى هذه المنطقة تقدم الديمقراطية أساساً للدعم الشعبى للحكومة وهو ضرورى لحدوث التنمية الاقتصادية وخاصةً الاجتماعية (Blank, 2005).

وقد وُجِدَ التحليل المقارن لـ هيليويل Helliwell للبيانات لـ 125 بلداً بين 1976 و 1985 أنه لا يوجد أى تأثير سببى مهم لمستويات متغيرة للديمقراطية على النمو الاقتصادى، ومع هذا فإنه توجد أدلة على أن الديمقراطية تحفز

التعليم والاستثمار، وكلاهما مطلوبان للتنمية الاقتصادية. وعلاوة على هذا، فإن الديمقراطية لا تتكبد تكلفة من حيث النمو الاقتصادي. وبطريقة مماثلة، وجدَ إيرسون Ersson ولين Lane (1996) أن الاستثمار في رأس المال المادى وتوفر رأس المال البشرى لهما تأثير على النمو أكبر من مستوى الديمقراطية، غير أن تلك الديمقراطية تتناسب طردياً مع التنمية البشرية في العادة. كما ينبغي أن نلاحظ أن الشروط التي كانت حاسمة للنجاح الاقتصادي بين النمر الآسيوية - بما في ذلك معدل مرتفع للمدخرات المحلية وعدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم - لا يبدو أنها تعتمد على نظام سياسى سلطوى (Sandschneider, 1991).

وتشرف الأنظمة الديمقراطية أيضاً على الاقتصادات التي تدفع بوجه عام أجوراً أعلى، باستخدام العمال بصورة أكثر فاعلية، وتستفيد بالتقدم التكنولوجى أكثر من الأوتوقراطيات. كما أن نصيب الفرد من الدخل ينمو أسرع في الديمقراطيات. ورغم أن بعض الأنظمة السلطوية، وبصورة خاصة النمر الآسيوية، أحدثت إنجازات اقتصادية جديرة بالإعجاب، فإن أنظمة سلطوية أخرى لم تفعل ذلك، وبصورة خاصة في أفريقيا. وقد أوضحت مقارنة بين 135 بلداً على مدى فترة 40 عاماً أن التنمية المذهلة محتملة بالقدر نفسه في ظل الديمقراطية وفي ظل الديكتاتورية، ولم تُنتج "ذرة دليل على أن من الضروريّ التضحية بالديمقراطية على مذبح التنمية" (Przewroski, 2000, p. 271).

وإذا كانت هناك حاجة إلى تأكيد أن السلطوية لا تشكل أى ضمانة للتنمية فإن المرء لا يحتاج إلى أن ينظر إلى أبعد من زيمبابوى وكوريا

الشمالية. وفي سياق تصميمها على التثبيت بالسلطة قوّضت حكومة الرئيس موجابي استقلال القضاء، واستحوذت على سلطات أمنية جديدة ساحقة، ووضعت حدا لصحافة حرة، وشجعت احتلالات غير قانونية للمزارع واغتيال ملاكها، وسيّست الشرطة، وحرّضت المحاربين القدماء حزب زانوا- الجبهة الوطنية على العنف والتخويف ضد أنصار المعارضة وهو ما انتهى إلى اغتياالات سياسية، واختفاءات، واعتقالات وهجمات غير قانونية. وكانت النتيجة الهبوط بأقسام من السكان إلى مستوى الموت جوعا، وخلق التضخم الجامح عند مستوى 165000 فى المائة، وزيادة البطالة إلى 50 فى المائة، وخفض الدخل الحقيقى بنسبة 75 فى المائة بين 1998 و 2008. وينكمش الناتج المحلىّ الإجمالىّ بنسبة ما بين 2 و 5 فى المائة سنويا.

وقد هبطت العبادة السلطوية للشخص فى كوريا الشمالية باقتصادها ومجتمعها إلى مستوى اقتصاد يقتضى تحويلات الغذاء من الخارج لتفادى الموت الجماهيرى جوعا، حيث سجل الناتج المحلىّ الإجمالىّ نمواً سلبيا خلال معظم سنوات تسعينيات القرن العشرين، وانكمش بنسبة 1.1 فى المائة فى 2006، حيث يتقلص العمر المتوقع عند الولادة، و8 ملايين شخص تقريبا يعانون سوء التغذية، بما فى ذلك ثلث كل الأمهات و37 فى المائة من الأطفال السيئى التغذية بصورة مزمنة. وتقدر وكالات المساعدة أن 2 مليون شخص ماتوا منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين بسبب سوء الإدارة الاقتصادية والكوارث الطبيعية (Nanto and Chanlett-Avery, 2008).

الدولة الديمقراطية التنموية

من ناحية أخرى يبدو أن هناك اتفاقاً على أن دولة ديمقراطية تحتاج لكي تكون تنموية إلى مؤسسات، وقوى سياسية، وهياكل اجتماعية-اقتصادية، وهي نادراً ما توجد في البلدان النامية. وسوف تعتمد القدرة التنموية للديمقراطية على السياسة جزئياً، خاصةً مستويات المساواة والمشاركة السياسيتين، ونوع النظام الحزبي. وتقرر السياسة، وليس نوع النظام، ما إذا كان بلد ما ناجحاً اقتصادياً. ولتحقيق التنمية من الضروري أن توجد "دولة تنموية" وليس سياسة عدم التدخل *Laissez-fair* اقتصادياً وسياسياً. وقد ارتبط تدخل الدولة تاريخياً بالنمو الاقتصادي في العالم النامي.

ويشدد تفسيراً للنجاح الاقتصادي لبلدان جنوب آسيا مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة، وماليزيا على أهمية أن تتمتع الدولة باستقلال كافٍ لإرشاد الاستثمار الخاص والتدخل بقوة في مجالات أخرى للإدارة الاقتصادية بحيث تُحقق مستويات مرتفعة من النمو. وهذه الدول "التنموية" ومقارباتها المصاحبة للسياسة العامة مدينة لاستقلالها عن قوى اجتماعية مثل ملاك الأرض، ورأس المال الخاص، والعمال، واحتفاظها ببيروقراطية تكنوقراطية ذات كفاءة. ويشدد تفسيراً آخر للعلاقة بين الدولة والمصالح الطبقة على قوة بعض المجموعات الاقتصادية (مثل رجال صناعة السيارات في كوريا) وأهمية التعاون مع الدولة على الأقل لتلك الأجزاء من المجتمع المدني التي لها مصلحة في التصنيع، خاصةً مجتمع الأعمال.

وفى البداية دفعتُ الإنجازات الاقتصادية الاستثنائية لبعض بلدان شرق آسيا إلى ادّعاءين نظريّين: أحدهما، أن النجاح كان يرجع إلى قيود على تدخلات الدولة، تاركة أكبر قدر ممكن من النشاط الاقتصادي لتحلّه قوى السوق. وكان دور دولة عدم التّدخل مقتصرًا على دعم المشروع الحر عن طريق إلغاء الحواجز التي تعترض سبيل التنافس والاستثمار فى التعليم والبنية الأساسية المادية. وربط الادّعاء الآخر المتعلق بالنجاح الاقتصادي بدولة تَدخُلية للغاية، توجه الأسواق لصالح قطاعات تنافسية دوليًا يختارها تكنوقراطيو الدولة. وهنا حدّدت الدولة حجم واتجاه النمو الاقتصادي إلى مدى أكبر من الأسواق الحرة، حيث مارستُ التخطيط العقلاني من خلال الحوافز (مثلًا، ضوابط الائتمان والأسعار)، والتشريع (مثلًا، بشأن الاستثمار، والواردات، والضرائب)، والإنفاق (مثلًا، بشأن الأبحاث والتطوير) من أجل تأمين تنمية الصناعة التحويلية، والإنتاج العالى التكنولوجيا، وقطاعات صناعية مختارة (Henderson and Appellbaum, 1992; Hawes and Liu, 1993). وصار من المقبول الآن بوجه عام أن الرأى الأخير يقترب من تفسير سياسات الدولة التنموية، مع خليط من السوق الحرة، وتخطيط الدولة، وأن التنمية تشترط ليس أقل، بل أفضل، تدخُل للدولة وهياكل الدولة (Leftwich, 2000).

وقد شملتُ الخصائص السياسية الحاسمة للدول التنموية بيروقراطية موحدة وذات كفاءة، يتمّ تعيينها على أساس الجدارة، وتقدّم نجاحات مستقرة ومُجزية ومتحررة نسبيًا من التّدخل السياسى من جانب مصالح فئوية sectional interests، مثل الأوليغاركيات الزراعية التقليدية، التى قد تسالوم

على مواصلة النمو الاقتصادي. ومثال على ذلك: كوريا الجنوبية، حيث التعيين في خدمة الدولة على أساس الجدارة موجود منذ سنة 788 ميلادية، حيث يُستَمدَّ المعيّنون من أفضل خريجي أفضل الجامعات، وحيث تتمتع الخدمة المدنية بقوة روح الجماعة *esprit de corps* والتضامن الاجتماعي. وفي الدول التنموية كانت الثقافات البيروقراطية موجّهة إلى ما هو تنموي وليس إلى البرجزة من الفساد، والتحايل، ومحاباة الأقارب، كما في كثير جدا من دول العالم الثالث، مع أن إدارة فعالة جيدة التدريب وتكنوقراطية يمكن أن تتعايش مع الفساد، كما تُبيّن حالة كوريا الجنوبية أيضا. وقد زوّد التوظيف على أساس الجدارة *meritocratic* الدولة بالمقدرة المهنية، والتقنية، والإدارية التي مكّنت من وضع التخطيط الاقتصادي في أيدي عاملين أكفاء ويحسّون بالغرض المشترك الموجّه نحو أهداف السياسة القومية والتي تجتذب تعاون نخب الأعمال. وقد سمحت بيروقراطيات صغيرة الحجم نسبياً بالرقابة والمحاسبة، وقيدت التدخلات في القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد (Onis, 1991; Weiss and Hobson, 1995; Evans, 1995; Leftwich, 2000).

ويبدو أن علاقة القوة بين الوكالات الحكومية تمثل بُعْداً آخر للبيروقراطية ملائماً للدولة التنموية. وتكشف مقارنة لسياسة التصنيع في كوريا الجنوبية والهند بين 1950 و 1980 أن المستوى الأكبر للنجاح في كوريا الجنوبية يمكن أن يُعزى جزئياً إلى التنسيق المشترك بين الوكالات وغيابه في الهند. ويتم تأمين التماسك الداخلي ضمن بيروقراطية الدولة ليس فقط عن طريق تأمين أن يسعى البيروقراطيون إلى تحقيق المصلحة العامة وليس مصلحتهم، بل أيضا عن طريق خلق وكالة تنسيق ذات سلطات تمكّنها

من تأمين الامتثال لسياسة الحكومة. وفي الهند، لم تكن اللجنة التخطيط سوى سلطات استشارية، على حين أن مجلس التخطيط الاقتصادي الكورى كانت له سلطة إجبار الوزارات على تنفيذ سياسة الحكومة، جاعلا التخطيط الكورى "إحدى أنجح المحاولات التى من نوعها فى حوليات سياسة التنمية" (Chibber, 2002, p. 983).

كما كانت الدول التنموية تتميز بمجموعة من النُخب السياسية والبيروقراطية القومية الطابع "العاقدة العزم"، ترتبط كل نخبة منها بالأخرى فى ائتلافات متبدلة ولكن ملتزمة جميعا بالأهداف التنموية. وكانت مدفوعة بمجموعة من العوامل تختلف من بلد إلى آخر وتشتمل على تهديدات خارجية للأمن القومى (مثلا، تايوان)، وبعجز فى المواد الخام (مثلا، سنغافورة)، والمساواة المادية النسبية فى فترة ما بعد 1945 والناشئة عن الإصلاحات الزراعية، والمساعدة المالية والتقنية من الولايات المتحدة الأمريكية (مثلا، تايوان وكوريا الجنوبية). وقد فرضت نخب الدولة أهدافا قومية على المجتمع المدنى، جزئيا من خلال القمع، ولكن أيضا عن طريق تحسين مستويات المعيشة، عن طريق خفض اللامساواة ورفع مستويات التقدم التعليمى والصحة. كما تمتعت النُخب السياسية بالمصداقية فى التزاماتها بالتنمية، فأقنعت القطاع الخاص، الأجنبى والمحلى، بأنه يمكن أن يجازف بالاستثمار. وعلى سبيل المثال أثبت التحول الناجح لكوريا الجنوبية فى السياسة فى ستينيات القرن العشرين فى اتجاه الصادرات مصداقيته فى الأسواق العالمية. وعرفت الشركات المتعددة الجنسيات أنها يمكن أن تثق بأن تكون حكومة سنغافورة على مستوى الوفاء بالتزاماتها بفضل القدرة التى أثبتتها على إنتاج

وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة (Onis, 1991; Castells. 1992; Huff et al.,)
(2001).

وأدت العلاقات بين الدولة التنموية والمجتمع إلى ما وصفه إيفانز
Evans "بالاستقلال الراسخ". فللدول ومصالح رجال الأعمال "مشروعات
مشتركة"، حيث تقدّم الدولة حوافز مثل الحماية والإعانات، وتستجيب
الشركات وفقا للمعايير المنصوح بها للإنتاج والاستثمار. كما أن الدولة
تُخضع مجموعات وطبقات قبل-صناعية قوية مثل النخب الريفية، وعندئذ
"تستميل" إلى الوجود مجموعات اقتصادية مثل رجال الصناعة والمزارعين
التجاريين الذين يشتركون مع الدولة في أهدافها، سواء أكانت التحول
الصناعي، أو الإصلاح الزراعي، أو الصناعة التحويلية الموجهة إلى
التصدير، أو رقابة الاستثمار الأجنبي. وتمكّن الحوافز والإجبار الدولة من
توجيه التعاون العام-الخاص public-private cooperation، ليس فقط لتأمين
الأهداف الاقتصادية بل أيضا لتقليص قوة العمل المنظم ومجموعات أخرى
موالية للعمل. وكان شكل من التعاون السلطوي شائعا، كما فى كوريا
الجنوبية وتايوان، وكان يقدّم وصولا مقيدا إلى الدولة لمصالح اقتصادية
مختارة والقمع لمصالح أخرى. وقد عززت الدولة بصورة واعية تنمية طبقة
رأسمالية عن طريق توفير البنية الأساسية التى يحتاج إليها المشروع
الخاص، وتقويد قوة الطبقة العاملة، والوساطة بين مختلف المصالح الرأسمالية
(الصناعية، والمالية، والإثنية)، والتشريع لدعم التراكم الرأسمالي (Evans,
(1995).

وكان هناك "اعتماد متبادل محكوم" بين الدولة والصناعة، مع أن الدولة كانت تملك سلطة اختيار المصالح الاجتماعية-الاقتصادية التي تتعاون معها. وكانت الصلات والتعاون بين وكالات الدولة والشركات الصناعية الرئيسية، والتكتلات، والبنوك، والشركات التجارية قد توطدت، وكان أعضاء النُخب السياسية قد "انتشروا" بين البيروقراطية، والسلطة التنفيذية السياسية، والأعمال. كما أن تكامل الدولة والقطاع الخاص (بما في ذلك المستثمرون الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات) قد سهَّلتْهُ المشروعات الاستثمارية المشتركة، والمشروعات المملوكة للدولة، وشبكات العاملين الحكوميين، ومصالح الأعمال، وفي بعض الأحيان قيَّدتْهُ إثنية مشتركة، كما في ماليزيا. وكان "الاعتماد المتبادل المحكوم" والشراكة مع الصناعة الخاصة، وليس السيطرة عليها، أساسيين للتدخل الفعال للدولة (Polidano, 2001).

ولم تكن صياغة السياسة محتكرة من جانب الدولة، التي لا تشكل كيانا واحدا بل تكون منقسمة داخليا إلى وكالات مختلفة للدولة تستجيب لاقتصاد متنوع بصورة متزايدة. وهناك تأكيدات بأن المفاوضات الروتينية مع المصالح المنظمة لتعبئة الموارد كانت أكثر أهمية من الضوابط الاقتصادية والقمع السياسى (Hawes and Liu, 1993; Weiss and Hobson, 1995; Polidano, 2001).

استقرار الديمقراطية

كما رأينا فى الفصل 9، ليس من المرجح تحقيق استقرار الديمقراطية ما لم يوجد النمو الاقتصادى. غير أن من الضرورى استخدام هذا لدعم التقدم الاجتماعى. وسوف يتوقف الكثير على ما إذا كان يتم توفير فرص الإصلاح الاجتماعى للمجموعات التى سبق إقصاؤها. ويمكن أن يزيد النمو الاقتصادى السريع اللامساويات وأن يودى إلى تعبيرات قوية عن السخط السياسى، مع نتائج منطقية مئة بالاستقرار. ومن المرجح أن تتدهور الشروط الاقتصادية والاجتماعية للفقراء الحضرىين والريفىين، على الأقل فى الأجل القصير. وفى ظل السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التى تقتضيها برامج التصحيح الهيكلى، تظل ارتباطات المقاومة السياسية بالغة الأهمية لتحليل السياسة بين فقراء العالم الثالث. وهناك بلدان قليلة يشهد فيها الفقراء الكثير من التقدم. ومن غير المرجح أن يودى التدفق من الريف إلى المدن إلى تحسين وضعهم، سواء اقتصاديا أو سياسيا، ولهذا يقدم أساسا خصبا يتم فيه اختبار نظريات الفعل والتفاعل السياسيين بين الناس المهمشين. وتبقى القيود على التعبئة السياسية الفعالة بين مثل هذه المجموعات قوية، وكذلك على الاعتماد المتبادل بينهما وبين القادة الآتين من أقسام أكثر رخاء وتنظيما من المجتمع، مثل الكنيسة فى بعض مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية، التى تتوسط بينهم وبين السلطات العامة.

ومن هنا المصلحة الراهنة داخل مجتمع التنمية الدولى فى مجال "تمكين" الفقراء، رغم أن تدابير مثل ائتلافات الفقراء، والقضاء على حواجز

قانونية وحواجر أخرى أمام حرية تكوين الجمعيات، وتوفير التعليم والمعلومات الواسعة الانتشار بطرق تصل إلى الفقراء، وتعزيز سيادة القانون للقضاء على الأوضاع غير الشرعية التي يلقاها الفقراء عندما يسعون إلى ممارسة التأثير السياسى أو فرض حقوقهم: الاعتقال العشوائى؛ والمضايقات البوليسية؛ والعنف من جانب قطاع طرق تستأجرهم نخب اقتصادية؛ والتمييز البيروقراطى (World Bank, 2001c). ويمكن النظر إلى أهمية هذه الحزمة من التدابير من تجربة الجمعيات التى تمثل حقوق العمال. وفى 2005، أُغتيل 115 عامل نقابى، وتعرض أكثر من 1600 للهجوم العنيف وأُعتقل أكثر من 9000 فيما كانوا يحاولون حماية حقوق العمال. وبسبب المشاركة مع إحدى النقابات فقد 10000 وظائفهم وسُجن 1700. وكان العنف والقمع ضد العمال النقابيين ملحوظين بصورة خاصة فى إيران، والسلفادور، والصين، والهند، وكمبوديا، وجواتيمالا، وزيمبابوى، وبورما. ويجرى فرض القيود أو الحظر التام على حرية تكوين الجمعيات فى العديد من بلدان الشرق الأوسط. كذلك فإن مناطق التصدير، مثل تلك الموجودة فى بنجلاديش، والهند، وباكستان، والفلبين، وسرى لانكا تقيد أو تلغى حقوق النقابات العمالية فيما تدفع الشركات العالمية تكاليف الإنتاج إلى الانخفاض (ICFTU, 2009).

كما أن الديمقراطيات الجديدة مهددة بإمكانية "ثورة" من التوقعات المتعاطمة، كما فى البلدان التى قادت فيها ارتفاعات حادة فى أسعار السلع الأساسية إلى أعمال شغب. وعلى الحكومات أن تلبى توقعات سكان واعين ومعتبين سياسيا فيما يتعلق بالوظائف، والأرض، والإسكان، والمياه الآمنة،

والرعاية الصحية، والتعليم كما فى جنوب أفريقيا. وتهدّد أى أزمة اقتصادية استقرار الحكومة الديمقراطية.

وتعدّ التطورات المؤسسية، خاصة نشأة أحزاب سياسية قوية بما يكفى للدفاع عن المصالح الطبقيّة فى سياسة تنافسية، حاسمة لاستقرار الديمقراطية، ولتنمية المجتمع المدنى كقوة موازنة لسلطة الدولة. ويحظى بأهمية خاصة هنا ميل أحزاب العالم الثالث إلى تأمين دعمها من خلال الحماية، والمحسوبية، والانتماءات التقليديّة، وليس عن طريق تعبئة الناس ذوى المركز الاجتماعى-الاقتصادى المشترك. ويجعل هذا من الصعب تنظيم العمل السياسى على أسس طبقيّة، ويمكن النخب الحاكمة من الاحتفاظ بموقعها حتى عندما تواجهها الحاجة إلى تأمين الدعم الجماهيرى.

كذلك فإن ردود فعل المجموعات الاجتماعىة-الاقتصادية السائدة على المطالب المتعلقة بمزيد من المساواة الاجتماعىة والمشاركة السياسية ستكون حاسمة لمستقبل الديمقراطيات الهشة. وفى كثير من الأحيان، جرى ربط الزعزعة الاجتماعىة والتعبئة السياسية الموسّعة اللتين أحدثتهما التغيير والنمو الاقتصاديان بالتدخل العسكرى لصالح مصالح فنويّة مهدّدة بالسياسات الديمقراطية. وقد وُجد أن المأسسة السياسية توفر بعض الحماية ضد التحالف الرجعى بين القوات المسلحة والطبقة الوسطى، الأمر الذى يشير من جديد إلى أهمية أن تجتذب الأحزاب السياسية الجماهيرية الدعم من كل المناطق والأقسام الإثنية. وفى كثير من الأحيان استجاب التدخل العسكرى للصراع داخل الطبقة بإدارة الدولة لصالح هياكل اقتصادية واجتماعىة أساسية بدت مهدّدة بالعملية الديمقراطية، أو عن طريق الانحياز إلى زُمرة من الطبقة

الوسطى (ربما مرتبطة بمجموعة إثنية محدّدة) وتفكيك المؤسسات السياسية التي قامت زُمَرٍ أُخرى من خلالها بمفَهمة مصالحها.

ويمكن أن تشمل الثقافة السياسية قيما معادية للديمقراطية توافق على مثل هذه الأنماط السلطوية للحكم، خاصة بين الطبقات التي تعتقد أن امتيازاتها مهدّدة بتوزيع أوسع للسلطة السياسية. وما تزال هناك كثرة من الأمثلة التي تذكرنا بأن ملاك الأرض في المناطق الريفية من العالم الثالث في موقع يسمح لهم باستخدام قوات مسلحة ونظام قضائي فاسد لتفادي الإصلاح الزراعي.

التأثيرات الخارجية والديمقراطية

المدى الذي يكون فيه الاستقلال السياسي مقيدًا بالسيطرة الخارجية على أجزاء من اقتصاد بلدٍ، والهيكل الداخلي للسلطة المتأثر بالتبعية، يبقيان مهمين في سياسات العالم الثالث. وتدلّ قدرة بلدٍ على تأمين مساعدة أساسية مقابل شراء الأسلحة من مانح المساعدة، كما يبرهن مشروع بيرجاو Pergau الكهرو-هيدروليكيّ في ماليزيا، على العلاقة المتغيرة بين المراكز المتروبولية وأقوى مستعمراتها السابقة. وعندما يتمّ استخدام تمويل المشروعات غير الاقتصادية كـ"حافز إضافي" لتأمين صفقات الأسلحة في بلدان تكون فيها الحاجة إلى مساعدة التنمية أقل بكثير من بلدان كثيرة أخرى، يجرى توفير أساس اختبار أساسي لبعض الفرضيات المتصارعة في الجدل بعد-الاستعماريّ، خاصة تلك الوثيقة الصلة باستقلال الحكومات في التفاوض

مع بلدان أغنى والمستفيدين بمحاصيل تلك المفاوضات داخل البلد المعنى في العالم الثالث.

وتتمثل مسألة أساسية بالنسبة للمستقبل في المدى الذي يمكن لبلدان العالم الثالث أن تتوّع إليه اقتصاداتها وتخفّض بذلك من الاعتماد على القيم المتقلّبة لسلع قليلة عرضة للتقلّب. وعلى سبيل المثال، خفّضت إندونيسيا اعتمادها التصديريّ على النفط والغاز من 80 في المائة في 1981 إلى 35 في المائة في 1989 عن طريق التنوع بالاستثمار في معادن أخرى وفي الأخشاب. وخفّضت ماليزيا اعتمادها على المطاط والقصدير عن طريق تصنيع الصلب والسيارات والتحول إلى أكبر منتج في العالم للمعدات الإلكترونية. وتفتضى تنمية كهذه استثمارا كبيرا من نوع سيجعل اقتصادا في العالم الثالث عرضة دائما لاستخلاص فائض عالي القيمة، وتفاوتات متعاطمة في الدخل بين الطبقات الصناعية والتجارية الجديدة وفقراء الريف، والدّين الدوليّ المتزايد (الدّين الخارجيّ لإندونيسيا الذي يصل إلى أكثر من 50 مليار دولار هو الأضخم في آسيا).

ويمكن أن تكون التبعية والطرفية مهمّتين لنجاح محاولات تقوية الديمقراطية. وقد وجد التحليل الإحصائيّ الذي يربط تدابير الدقّرة بتدابير التنمية الاقتصادية في 40 بلدا بين 1970 و 1998 أن البلدان التي في طرف الاقتصاد العالميّ حققت من حيث الديمقراطية، وخاصة التمتع بحقوق الإنسان، أقل من البلدان الأقرب إلى المركز (Foweraker and Landman, 2004).

ويستمر التأثير على الهيكل الاجتماعي المحلي لتغلغل السوق العالمية في الاقتصادات السريعة النمو في العالم الثالث في إبراز تحدّ للمحلّين السياسيين. فاستغلال العمال مقابل أجور منخفضة في شروط عمل غير آمنة يتزايد. وقد قاومت بقوة حكومات في العالم النامي تضييق الشركات المتعددة الجنسيات والصناعات المحلية التي تتسبب في تلوث شديد وتهديدات لصحة الفقراء، مثل الهند والصين، الإقرار بحقوق المجتمعات المحلية في اتخاذ الإجراءات القانونية للحدّ من تدمير البيئة (على سبيل المثال، خلال القمة العالمية للأمم المتحدة بشأن البيئة في 2002).

ومع زيادة أشكال اللامساواة من الصعب أن نفهم كيف يمكن أن تواصل الحكومات قمع المطالب المشروعة. وعلى حين أن هذا يمكن أن يكون ملائماً لتجريدات مثل معدلات النمو ومستويات الإنتاج التي رفعها استثمار بلدان متقدمة في بلدان نامية، وبصفة رئيسية بلدان آسيوية وأمريكية-لاتينية، فإن من المشكوك فيه مدى أن يكون هذا ملائماً للناس في المهن المنخفضة الأخرى والمناطق الهشة إيكولوجياً التي تجعل هذه البلدان جذابة للاستثمار الأجنبي. وفي كثير من الأحيان كان التحرير الاقتصادي مصحوباً بتحرير سياسي محدود للغاية. والتحرير السياسي أقل أهمية بكثير من التحرير الاقتصادي بالنسبة للمستثمرين الأجانب الخاصين. ومن هنا أهمية مفاهيم ترتبط بالتبعية عند تحليل سلوك المصالح الأجنبية داخل المجتمع النامي والآخذ في التصنيع، وعلاقات هذه المصالح بالمصالح المحلية، خاصة طبقة رجال الأعمال المحلية والنخب السياسية، والنتائج المنطقية لهذه العلاقات على الفقراء الحضريين والريفيين.

ببليوجرافيا

- Abernethy, D. B. (1971) 'Bureaucracy and economic development in Africa', *The African Review*, vol. 1, no. 1.
- Abrahamson, M. (1978) *Functionalism*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Adam, H. M. (1994) 'Formation and recognition of new states: Somaliland in contrast to Eritrea', *Review of African Political Economy*, no. 59.
- Adam, H. M. (1995) 'Somalia: a terrible beauty being born?', in I. W. Zartman (ed.), *Collapsed States. The Disintegration of Legitimate Authority*. London: Lynne Rienner Publishers.
- Adamolekun, L. (2002) 'Africa's evolving career civil service systems: three challenges - state continuity, efficient service delivery and accountability'. *International Review of Administrative Sciences*, vol. 68, no. 3.
- Agbese, P.O. and G.K. Kieh (eds) (2007) *Reconstituting the State in Africa*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Ake, C. (1974) 'Modernisation and political instability: a theoretical explanation', *World Politics*, vol. 26, no. 4.
- Ake, C. (1975) 'A definition of political stability', *Comparative Politics*, vol. 7, no. 2.
- Alavi, H. (1971) 'The crisis of nationalities and the state in Pakistan', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 1, no. 3.
- Alavi, H. (1972) 'The state in post-colonial societies: Pakistan and Bangladesh'. *New Left Review*, no. 74.

- Alavi, H. (1990) 'Authoritarianism and legitimation of state power in Pakistan', in S. K. Mitra (ed.), *The Post-Colonial State in Asia: Dialectics of Politics and Culture*. London: Harvester Wheatsheaf.
- Almond, G. A. (1960) 'Introduction', in G. A. Almond and J. Coleman (eds), *The Politics of the Developing Areas*. Princeton: Princeton University Press.
- Almond, G. A. (1963) 'Political systems and political change', *American Behavioural Scientist*, vol. 6, no. 10.
- Almond, G. A. (1965) 'A developmental approach to political systems', *World Politics*, vol. 17, no. 1.
- Almond, G. A. (1987) 'The development of political development', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds), *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown.
- Almond, G. A. and G. B. Powell (1966) *Comparative Politics: A Developmental Approach*. Boston: Little, Brown.
- Almond, G. A. and S. Verba (1963) *The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations*. Princeton: Princeton University Press.
- Amin, S. (1982) 'The disarticulation of economy within "developing societies"', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'*. London: Macmillan.
- Anderson, C. W., F. R. von der Mehden and C. Young (1974) *Issues of Political Development*, 2nd edn. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.

- Anglade, C. (1994) 'Democracy and the rule of law in Latin America', in I. Budge and D. McKay (eds), *Developing Democracy*. London: Sage.
- Antunes, R. (2003) 'Trade unions and struggles', in R. H. Chilcote (ed.), *Development in Theory and Practice: Latin American Perspectives*, Lanham, MD: Rowan & Littlefield.
- Apter, D. and C. G. Rosberg (1994) 'Changing African Perspectives', in Apter and Rosberg (eds), *Political Development and the New Realism in Sub-Saharan Africa*. Charlottesville, VA: University Press of Virginia.
- Argyriades, D. (2007) ' "Resisting change": some critical remarks on contemporary narratives about reform', in D. Argyriades, O. P. Dwivedi and J. G. Jabbra (eds.) *Public Administration in Transition. A Fifty-Year Trajectory Worldwide*. London: Vallentine Mitchell.
- Ayoob, M. (1996) 'State-making, state breaking and state failure: explaining the roots of "Third World" insecurity', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States*. London: Macmillan.
- Baburkin, S., A. C. Danopoulos, R. Giacalone and E. Moreno (1999) 'The 1992 coups attempts in Venezuela: causes and failure', *Journal of Political and Military Sociology*, vol. 27, no. 1.
- Balogun, M. J. (2002) 'The democratization and development agenda and the African civil service: issues resolved or matters arising?', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 68, no. 4.

- Banuazizi, A. (1987) 'Socio-psychological approach to political development', in M. Weiner and S. Huntington (eds), *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown.
- Baran, P. A. (1957) *The Political Economy of Growth*. New York: Monthly Review Press.
- Barratt Brown, M. (1963) *After Imperialism*. London: Heinemann.
- Batley, R. (2002) 'The changing role of the state in development', in V. Desai and R. B. Potter (eds), *The Companion to Development Studies*. London: Arnold.
- Bauer, P. (1971) *Dissent on Development*. London: Weidenfeld & Nicolson.
- Bauer, P. (1981) *Equality: The Third World and Economic Delusion*. London: Weidenfeld & Nicolson.
- Becker, D. G. and R. L. Sklar (1987) 'Why post-imperialism?', in D. G. Becker, J. Frieden, S. P. Schatz and R. L. Sklar (eds), *Post-Imperialism. International Capitalism and Development in the Late Twentieth Century*. London: Lynne Rienner Publishers.
- Berger, M. (1994) 'The end of the "Third World"?', *Third World Quarterly*, vol. 15, no. 2.
- Berger, M. (2004) 'After the Third World? History, destiny and the fate of Third Worldism', *Third World Quarterly*, vol. 25, no. 1.
- Berman, B. (1974) 'Clientelism and neocolonialism: centre-periphery relations and political development in African states', *Studies in Comparative International Development*, vol. 9, no. 1.

- Berman, B. (1984) 'Structure and process in the bureaucratic states of colonial Africa', *Development and Change*, vol. 15, no. 2.
- Bermeo, N. (1997) *The Power of the People*, Working Paper 1997/97, Madrid: Juan March Institute.
- Bernstein, H. (1979) 'Sociology of underdevelopment vs. sociology of development', in D. Lehmann (ed.), *Development Theory: Four Critical Studies*. London: Frank Cass.
- Bernstein, H. (1982) 'Industrialisation, development and dependence', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'*. London: Macmillan.
- Birch, A. H. (1978) 'Minority nationalist movements and theories of political integration', *World Politics*, vol. 30, no. 2.
- Bisley, N. (2007) *Rethinking Globalization*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Bjorkman, J. W. and K. Mathur (1996) 'India', in J. Blondel and M. Cotta (eds), *Party and Government: An Inquiry into the Relationship between Governments and Supporting Parties in Liberal Democracies*. London: Macmillan.
- Blanco, L. and R. Grier (2007) 'Long live democracy: the determinants of political instability in Latin America', Department of Economics Working Paper, University of Oklahoma.
- Bland, D. L. (1999) 'A unified theory of civil-military relations', *Armed Forces and Society*, vol. 26, no. 1.

- Blank, J. (2005) 'Democratization and development', in D. T. Hagerty (ed.), *South Asia in World Politics*, Lanham, MD: Rowan & Littlefield.
- Blomstrom, M. and B. Hettne (1984) *Development Theory in Transition*. London: Zed Books.
- Bodenheimer, S. (1971) 'Dependency and imperialism: the roots of Latin American underdevelopment', in K. Fann and D. Hodges (eds), *Readings in United States Imperialism*. Boston: Porter Sargent.
- Bowornwathana, B. (2000) 'Governance reform in Thailand: questionable assumptions, uncertain outcomes', *Governance: An International Journal of Policy and Administration*, vol. 13, no. 3.
- Brass, P. R. (1991) *Ethnicity and Nationalism: Theory and Comparison*. London: Sage Publications.
- Brecher, M. (1963) 'Political instability in the new states of Asia', in H. Eckstein and D. E. Apter (eds), *Comparative Politics: A Reader*. New York: Free Press.
- Bretton, H. L. (1973) *Power and Politics in Africa*. London: Longman.
- Brewer, A. (1980) *Marxist Theories of Imperialism: A Critical Survey*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Brinkerhoff, D. W. (2000) 'Democratic governance and sectoral policy reform: tracing linkages and exploring synergies', *World Development*, vol. 28, no. 4.
- Brinkerhoff, D. W. and A. A. Goldsmith (2002) *Clientelism, Patrimonialism and Democratic Governance*. Cambridge, MA: Abt Associates Inc.

- Brown, D. (1989) 'Ethnic revival: perspectives on state and society', *Third World Quarterly*, vol. 11, no. 4.
- Brown, D. (2000) *Contemporary Nationalism: Civic, Ethnocultural and Multicultural Politics*. London: Routledge.
- Brown, D. (2006) 'Contending nationalisms in South-East Asia', in G. Delanty and K. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism*. London: Sage Publications.
- Bulloch, J. and H. Morris (1993) *No Friends but the Mountains: The Tragic History of the Kurds*. Harmondsworth: Penguin.
- Cammack, P. (1997) *Capitalism and Democracy in the Third World: The Doctrine for Political Development*. London: Leicester University Press.
- Cammack, P., D. Pool and W. Tordoff (1993) *Third World Politics: A Comparative Introduction*, 2nd edn. London: Macmillan.
- Carbone, G. M. (2003) 'Political parties in a "no-party democracy". Hegemony and opposition under "Movement democracy" in Uganda', *Party Politics*, vol. 9, no. 4.
- Cardoso, F. H. (1973) 'Associated-dependent development: theoretical and practical implications', in A. Stepan (ed.), *Authoritarian Brazil: Origins, Policies and Future*. New Haven, CN: Yale University Press.
- Carey, S. C. (2002) 'A comparative analysis of political parties in Kenya, Zambia and the Democratic Republic of Congo', *Democratization*, vol. 9, no. 3.

- Carnoy, M. (1984) *The State and Political Theory*. Princeton: Princeton University Press.
- Carothers, T. (2002) 'The end of the transition paradigm', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1.
- Castells, M. (1992) 'Four Asian Tigers with a dragon head: a comparative analysis of the state, economy and society in the Asian Pacific rim', in R. Appelbaum and J. Henderson (eds), *States and Development in the Asian Pacific Rim*. Newbury Park, CA: Sage.
- Castles, F. G. (1974) 'Political stability and the dominant image of society', *Political Studies*, vol. 22, no. 3.
- Castron, C. (2002) 'The military and politics in Brazil, 1964-2000', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London: Zed Books.
- Chadda, M. (2000) *Building Democracy in South Asia, India, Nepal, Pakistan*. London: Lynne Rienner.
- Chaliand, G. (1980) 'Introduction', in G. Chaliand (ed.), *People Without a Country: The Kurds and Kurdistan*, London: Zed Press.
- Charlton, R. (1981) 'Plus ca change ... a review of two decades of theoretical analysis of African *coups d'etat*', *Culture et Developpement*, vol. 13, no. 2.
- Chibber, V. (2002) 'Bureaucratic rationality and the developmental state', *American Journal of Sociology*, vol. 107, no. 4.

- Chiriyankandath, J. (1994) 'The politics of religious identity: a comparison of Hindu nationalism and Sudanese Islamism', *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 32, no. 1.
- Chowdhury, N. and B. J. Nelson (1994) 'Redefining politics: patterns of women's political engagement from a global perspective', in B. J. Nelson and N. Chowdhury (eds), *Women and Politics Worldwide*. New Haven, CN: Yale University Press.
- Chu, Y.-H. (2001) 'The legacy of one-party hegemony in Taiwan', in L. Diamond and R. Gunther (eds), *Political Parties and Democracy*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Clague, C. P. Keefer, S. Knack and M. Olson (1997) 'Democracy, autocracy and the institutions supportive of economic growth', in C. Clague (ed.), *Institutions and Economic Development: Growth and Governance in Less-Developed and Post Socialist States*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Clapham, C. (1982) 'Clientelism and the state', in C. Clapham (ed.), *Private Patronage and Public Power: Political Clientelism in the Modern State*. London: Frances Pinter.
- Clapham, C. (1985) *Third World Politics: An Introduction*. London: CroomHelm.
- Clark, J. F. (2007) 'The decline of the African military coup', *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3.
- Clay, J. W. (1989) 'Epilogue: the ethnic future of nations', *Third World Quarterly*, vol. 11, no. 4.

- Coakley, J. (1993) 'The territorial management of ethnic conflict', *Regional Politics and Policy*, vol. 3, no. 1.
- Cohen, B. J. (1973) *The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence*. New York: Basic Books.
- Coleman, J. S. (1954) 'Nationalism in Tropical Africa', *American Political Science Review*, vol. 48, no. 2.
- Coleman, J. S. (1960) 'Conclusion: the political systems of the developing areas', in G. A. Almond and J. Coleman (eds), *The Politics of the Developing Areas*. Princeton: Princeton University Press.
- Coleman, J. S. and C. G. Rosberg (eds) (1964) *Political Parties and National Integration in Tropical Africa*. Los Angeles: University of California Press.
- Collier, D. (1979) 'The BA model: synthesis and priorities for future research', in D. Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton: Princeton University Press.
- Compton, R. W. (2000) *East Asian Democratization. Impact of Globalization, Culture and Economy*, London: Praeger.
- Connor, W. (1973) 'The politics of ethnonationalism', *Journal of International Affairs*, vol. 27, no. 1.
- Connor, W. (1988) 'Ethnonationalism', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds), *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown.

- Coppedge, M. (2001) 'Political Darwinism in Latin America's lost decade', in L. Diamond and R. Gunther (eds), *Political Parties and Democracy*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Craske, N. (1999) *Women and Politics in Latin America*. New Brunswick, NJ: Rutgers University Press.
- Creevy, L., P. Ngomo and R. Vengroff (2005) 'Party politics and different paths to democratic transitions: a comparison of Benin and Senegal', *Party Politics*, vol. 11, no. 4.
- Crow, B. (1990) 'The state in Bangladesh: the extension of a weak state', in S. K. Mitra (ed.), *The Post-Colonial State in Asia. Dialectics of Politics and Culture*. London: Harvester Wheatsheaf.
- Dahl, R. (1971) *Polyarchy: Participation and Opposition*. New Haven, CN: Yale University Press.
- Dalton, R. J. and S. Weldon (2007) 'Partisanship and party system institutionalization', *Party Politics*, vol. 13, no. 2.
- Danapoulos, C. and D. Zirker (2006) 'Governability and contemporary forms of military intervention: expanding Ecuadorian and Turkish models', *Journal of Security Sector Management*, vol. 4, no. 1.
- Davies, J. C. (1972) 'Toward a theory of revolution', in D. H. Wrong and H. L. Gracey (eds) *Readings in Introductory Sociology*, 2nd edn. London: Collier-Macmillan.
- Davin, D. (1996) 'Chinese women: media concerns and the politics of reform', in H. Afshar (ed.), *Women and Politics in the Third World*. London: Routledge.

- de Kadt, E. (2002) 'The military in politics: old wine in new bottles', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London: Zed Books.
- Debray, R. (1967) 'Problems of revolutionary strategy in Latin America', *New Left Review*, no. 45.
- Denoeux, G. (2002) 'The forgotten swamp: navigating political Islam', *Middle East Policy*, vol. 9, no. 2.
- Diamond, L. (1988) 'Introduction: roots of failure, seeds of hope', in L. Diamond, J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Democracy in Developing Countries*, vol. 2, *Africa*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Diamond, L. (1989) 'Introduction: persistence, erosion, breakdown and renewal', in L. Diamond, J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Democracy in Developing Countries*, vol. 3, *Asia*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Diamond, L. (1992) 'Economic development and democracy reconsidered', in G. Marks and L. Diamond (eds), *Re-examining Democracy: Essays in Honor of Seymour Martin Lipset*. London: Sage.
- Diamond, L. (1993a) 'Causes and effects', in L. Diamond (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Diamond, L. (1993b) 'Introduction: political culture and democracy', in L. Diamond (ed.), *Political Culture and Democracy in Developing Countries*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.

- Diamond, L. (1996) 'Is the Third Wave over?', *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 3.
- Diamond, L. (1997a) *Civil Society and the Development of Democracy*, Working Paper 1997/101. Madrid: Juan March Institute.
- Diamond, L. (1997b) 'Introduction: in search of consolidation', in L. Diamond, M.F. Plattner, Y. Chu and H. Tien (eds), *Consolidating the Third Wave Democracies: Themes and Perspectives*, Baltimore, The Johns Hopkins University Press.
- Diamond, L. (1998) *Political Culture and Democratic Consolidation*, Working Paper 1998/118. Madrid: Juan March Institute.
- Diamond, L. and J. J. Linz (1989) 'Introduction: politics, society and democracy in Latin America', in L. Diamond, J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Democracy in Developing Countries*, vol. 4, *Latin America*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Diamond, L., J. J. Linz and S. M. Lipset (eds) (1990) 'Introduction: comparing experiences with democracy', in L. Diamond, J. J. Linz and S. M. Lipset (eds), *Politics in Developing Countries. Comparing Experiences with Democracy*. London: Lynne Rienner Publishers.
- Dirlik, A. (2004) 'Spectres of the Third World: global modernity and the end of the three worlds', *Third World Quarterly*, vol. 25, no. 1.
- Dix, R. H. (1992) 'Democratisation and the institutionalisation of Latin American political parties', *Comparative Political Studies*, vol. 24, no. 4, January.

- Dos Santos, T. (1973) 'The crisis of development theory and the problem of dependence in Latin America', in H. Bernstein (ed.), *Underdevelopment and Development*. Harmondsworth: Penguin.
- Dowse, R. E. (1966) 'A functionalist's logic', *World Politics*, vol. 18, no. 4.
- Dowse, R. E. (1969) 'The military and political development', in C. Leys (ed.) *Politics and Change in Developing Countries*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Eckstein, H. (1982) 'The idea of political development: from dignity to efficiency', *World Politics*, vol. 34, no. 4.
- Eisenstadt, S. N. (1966) *Modernisation: Protest and Change*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Eisenstadt, S. N. and L. Roniger (1981) 'The study of patron-client relations and recent developments in sociological theory'. in S. N. Eisenstadt and R. Lemarchand (eds), *Political Clientelism, Patronage and Development*. London: Sage.
- Emmanuel, A. (1974) 'Myths of development versus myths of underdevelopment', *New Left Review*, no. 85.
- Emmanuel, A. (1976) 'The multinational corporations and the inequality of development', *International Social Science Journal*, vol. 28, no. 4.
- Enloe, C. H. (1973) *Ethnic Conflict and Political Development*. Boston: Little, Brown.
- Enloe, C. H. (1976) 'Central governments' strategies for coping with separatist movements', in W. H. Morris-Jones (ed.), *The Politics of*

- Separatism*, Collected Seminar Papers no. 19. London: University of London Institute of Commonwealth Studies.
- Eriksen, T. H. (1993) *Ethnicity and Nationalism. Anthropological Perspectives*. London: Pluto Press.
- Ersson, S. and J. E. Lane (1996) 'Democracy and development: a statistical exploration', in A. Leftwich (ed.), *Democracy and Development. Theory and Practice*. Cambridge: Polity Press.
- Evans, P.B. (1995) *Embedded Autonomy. States and Industrial Transformation*, Princeton NJ: Princeton University Press.
- Evans, P. B., D. Rueschmeyer and T. Skocpol (eds) (1985) *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Farsoun, S. K. and N. H. Aruri (2006) *Palestine and the Palestinians. A Social and Political History*. Boulder: Westview Press.
- Fayemi, J. (2002) 'Entrenched militarism and the future of democracy in Nigeria', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London: Zed Books.
- Feardon, J. D. and D. D. Laithi, (2003) 'Ethnicity, insurgency, and civil war', *American Political Science Review*, vol. 97, no.1.
- Filali-Ansary, A. (2003) 'The challenge of secularization', in L. Diamond, M. F. Plattner and D. Brumberg (eds). *Islam and Democracy in the Middle East*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Finer, S. E. (1962) *The Man on Horseback: The Role of the Military in Politics*. London: Pall Mall Press.

- Finer, S. E. (1974) *Comparative Government*. Harmondsworth: Penguin.
- First, R. (1972) *The Barrel of a Gun: Political Power in Africa and the Coup d'Etat*. Harmondsworth: Penguin.
- Fitch, J. S. (1998) *The Armed Forces and Democracy in Latin America*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Foster-Carter, A. (1976) 'From Rostow to Gunder Frank: conflicting paradigms in the analysis of underdevelopment', *World Development*, vol. 4, no. 3.
- Foweraker, J. and T. Landman (2004) 'Economic development and democracy revisited: why dependency theory is not yet dead', *Democratization*, vol. 11, no. 1.
- Fox, J. (1994) 'The difficult transition from clientelism to citizenship', *World Politics*, vol. 46, no. 2.
- Frank, A. G. (1966) 'The development of underdevelopment', *Monthly Review*, vol. 18, no. 4.
- Frank, A. G. (1969a) *Capitalism and Underdevelopment in Latin America: Historical Studies of Chile and Brazil*. London: Monthly Review Press.
- Frank, A. G. (1969b) *Latin America: Underdevelopment or Revolution*. New York: Monthly Review Press.
- Frank, A. G. (1972a) 'Economic dependence, class structure and underdevelopment policy', in J. D. Cockcroft, A. G. Frank and D. L. Johnson (eds), *Dependence and Underdevelopment. Latin America's Political Economy*. New York: Doubleday.

- Frank, A. G. (1972b) 'Sociology of development and the underdevelopment of sociology', in J. D. Cockcroft, A. G. Frank and D. L. Johnson (eds), *Dependence and Underdevelopment: Latin America's Political Economy*. New York: Doubleday.
- Frazer, J. (1995) 'Conceptualising civil-military relations during democratic transition', *Africa Today*, vol. 42, nos 1-2.
- Freedman, A. L. (2006) *Political change and Consolidation. Democracy's Rocky Road in Thailand, Indonesia, South Korea and Malaysia*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Freedom House (2001) *Freedom in the World: Political Rights and Civil Liberties 2000-2001*. New York: Freedom House.
- Freedom House (2007) *Countries at the Crossroads 2007*, www.freedomhouse.org
- Freedom House (2008a) *Freedom in the World 2007*. New York: Freedom House.
- Freedom House (2008b) *Global Press Freedom 2008. A Year of Global Decline*. New York: Freedom House
- Fritzen, S. (2007) 'Discipline and democratize: patterns of bureaucratic accountability in Southeast Asia', *International Journal of Public Administration*, vol. 30, nos. 12-14.
- Fukuyama, F. (1992) *The End of History and the Last Man*, New York: The Free Press.

- Gasiorowski, M. J. (1998) 'Macro-economic conditions and political in t
Hr an empirical analysis', *Studies in Comparative International
Development*. vol. 33, no. 3.
- Gates, S., H. Hegre, M. P. Jones. and H. Strand (2006) 'Institutional
inconsiste and political instability: polity duration 1900-2000',
American Journal of Political Science. vol. 50, no. 4.
- Ghai, Y. (2000) 'Ethnicity and autonomy: a framework for analysis' in Y
Ghai (ed.), *Autonomy and Ethnicity: Negotiating Competing Claims in
Multi-ethnic States*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Ghassemlou, A. R. (1980) 'Kurdistan in Iran', in G. Chaliand (ed),
People Without a Country. London: Zed Press.
- Gill, G. (2000) *The Dynamics of Democratization. Elites, Civil Society
and the Transition Process*. Basingstoke: Macmillan.
- Goldstone, J. A., R. H. Bates, T. R. Gurr, M. Lustik, M. G. Marshall, J.
Ulfelder and M. Woodward, (2005) 'A global forecasting model of
political instability' Paper presented to the Annual Meeting of the
American Political Science Association, Washington, 1-4 September.
- Goldstone, J. A., T. R. Gurr and F. Moshiri (eds) (1991) *Revolutions of
the Late Twentieth Century*. Boulder, CO: Westview Press.
- Goodwin, J. and T. Skocpol (1989) 'Explaining revolutions in the
contemporary Third World', *Politics and Society*. vol. 17, no. 4.
- Goulbourne, H. (1979) 'Some problems of analysis of the political in
backward capitalist social formations', in H. Goulbourne (ed.). *Politics
and State in the Third World*. London: Macmillan.

- Gourevitch, P. A. (1979) 'The re-emergence of "peripheral nationalisms": some comparative speculations on the spatial distribution of political leadership and economic growth', *Comparative Studies in Society and History*, vol. 21. no. 2.
- Government of Tibet in Exile (1996) *Tibet: Proving Truth From Facts*. London: The Office of Tibet. www.tibet.com/WhitePaper
- Graham, B. D. (1993) *Representation and Party Politics: A Comparative Perspective*. Oxford: Blackwell Publishers.
- Griffin, K. and J. Gurley (1985) 'Radical analyses of imperialism, the Third World, and the transition to socialism: a survey article', *Journal of Economic Literature*, vol. 23, no. 3.
- Griffiths, R. J. (1996) 'Democratisation and civil military relations in Namibia, South Africa and Mozambique', *Third World Quarterly*, vol. 17, no. 3, September.
- Grugel, J. (2002) *Democratization. A Critical Introduction*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Gunther, R. and L. Diamond (2001) 'Types and functions of parties', in L. Diamond and R. Gunther (eds). *Political Parties and Democracy*, Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Gurr, T. R. and B. Harff (1994) *Ethnic Conflict in World Politics*. Boulder, CO: Westview Press.
- Haggard, S. (1990) *Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

- Hah, C. and J. Martin (1975) 'Towards a synthesis of conflict and integration theories of nationalism', *World Politics*, vol. 27, no. 3, April.
- Hammouya, M. (1999) *Statistics on Public Sector Employment: Methodology, Structures and Trends*. Geneva: International Labour Office.
- Haque, M. S. (1999) 'Relationship between citizenship and public administration: a reconfiguration', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 65, no. 3.
- Haque, M. S. (2007) 'Theory and practice of public administration in Southeast Asia: traditions, directions, and impacts', *International Journal of Public Administration*, vol. 30, nos. 12—14.
- Harris, N. (1970) 'The revolutionary role of the peasants', *International Socialism*, no. 41, December—January.
- Haruna, P. F. (2003) 'Reforming Ghana's public service: issues and experiences in comparative perspective', *Public Administration Review*, vol. 63, no. 3.
- Haufman, R. (1997) *The Next Challenge for Latin America*, Working Paper 1997/108. Madrid: Juan March Institute.
- Hawes, G. and H. Liu (1993) 'Explaining the dynamics of the Southeast Asian political economy', *World Politics*, vol. 45, no. 4.
- Hawthorne, G. (1992) 'Sub-Saharan Africa', in D. Held (ed.), *Prospects for Democracy. North, South, East, West*. Cambridge: Polity Press.

- Haynes, J. (1993) *Religion in Third World Politics*. Buckingham: Open University Press.
- Haynes, J. (1999) 'Conclusion', in Haynes (ed.), *Religion, Globalization and Political Culture in the Third World*. London: Macmillan.
- Haynes, J. (2001) *Democracy in the Developing World*. Cambridge: Polity Press.
- Haynes, J. (2003) 'Democratic consolidation in Africa: the problematic case of Ghana', *Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 41, no. 1.
- Heady, F. (1959) 'Bureaucratic theory and comparative administration', *Administrative Science Quarterly*, vol. 3, no. 4.
- Hechter, M. (1975) *Internal Colonialism: The Celtic Fringe in British National Development, 1536-1966*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Hechter, M. (1985) 'Internal colonialism revisited', in E. A. Tiryakian and R. Rogowski (eds), *New Nationalisms of the Developed West*. London: Allen & Unwin.
- Hechter, M. (2000) *Containing Nationalism*. Oxford: Oxford University Press.
- Hechter, M., T. Kuyucu and A. Sacks (2006) 'Nationalism and direct rule', in G. Delanty and K. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism*, London: Sage Publications.
- Heeger, G. A. (1973) 'Bureaucracy, political parties and political development', *World Politics*, vol. 25, no. 4.

- Hein, W. and K. Stenzel (1979) 'The capitalist state and underdevelopment in Latin America: the case of Venezuela', in H. Goulbourne (ed.), *Politics and State in the Third World*. London: Macmillan.
- Held, D. and A. McGrew (2000) 'The great globalization debate: an introduction', in D. Held and A. McGrew (eds), *The Global Transformation Reader. An Introduction to the Globalization Debate*. Cambridge: Polity Press.
- Held, D., A. McGrew, D. Goldblatt and J. Perraton (1999) *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Cambridge: Polity Press.
- Helliwell, J. F. (1994) 'Empirical linkages between democracy and economic growth', *British Journal of Political Science*, vol. 24, no. 2.
- Henderson, J. and R. Appelbaum. (1992) 'Situating the state in the East Asian development process' in R. Appelbaum and J. Henderson (eds) *St Development in the Asian Pacific Rim*. Newbury Park, CA: Sage.
- Hensman, R. (1996) 'The role of women in the resistance to political authoritarianism in Latin America and South Asia', in H. Afshar (ed.) *Women and PolH' in the Third World*. London: Routledge.
- Herbst, J. (1990) 'The structural adjustment of politics in Africa', *World Development*, vol. 18, no. 7.
- Hernandez, L. and J. Fox (1995) 'Mexico's difficult democracy: grassroots movements, NGOs, and local government', in C. A. Reilly

- (ed.), *New Paths to Democratic Development in Latin America*. London: Lynne Rienner Publishers.
- Higgott, R. A. (1978) 'Competing theoretical perspectives on development and underdevelopment', *Politics*, vol. 13, no. 1.
- Higgott, R. A. (1983) *Political Development Theory: The Contemporary Debate*. London: Croom Helm.
- Hilary, J. (2004) *Profiting From Poverty. Privatisation, Consultants, DFID, and Public Services*. London: War on Want.
- Hilliard, V. G. and H. F. Wissink, (1999) 'Alternative administration: a southern African perspective', in K. M. Henderson and O. P. Dwivedi (eds), *Bureaucracy and the Alternatives in World Perspective*, Basingstoke: Macmillan.
- Hirschmann, D. (1981) 'Development or underdevelopment administration?: a further "deadlock"', *Development and Change*, vol. 12, no. 4.
- Hirst, P. and G. Thompson (1999) *Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*, 2nd edn. Cambridge: Polity Press.
- Hodder-Williams, R. (1984) *An Introduction to the Politics of Tropical Africa*. London: Allen & Unwin.
- Holt, R. T. and J. E. Turner (1966) *The Political Basis of Economic Development*. Princeton, NJ: D. Van Nostrand Co.

- Holt, R. T. and J. E. Turner (1972) 'The methodology of comparative research', in R. T. Holt and J. E. Turner (eds), *The Methodology of Comparative Research*. New York: Free Press.
- Hoogvelt, A. M. M. (1978) *The Sociology of Developing Societies*, 2nd edn. London: Macmillan.
- Hoogvelt, A. M. M. (1982) *The Third World in Global Development*. London: Macmillan.
- Horowitz, D. L. (1985) *Ethnic Groups in Conflict*. Berkeley, CA: University of California Press.
- Horowitz, D. L. (1994) 'Democracy in divided societies', in L. Diamond and M. F. Plattner (eds), *Nationalism, Ethnic Conflict and Democracy*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Howell, J., A. Ishkanian, E. Obadare, H. Seckinelgin and M. Glasius (2006) *The Backlash against Civil Society in the Wake of the Long War on Terror*. Civil Society Working Paper No. 26. London: Centre for Civil Society, London School of Economics and Political Science.
- HRW (2005) 'Entrenching impunity. Government responsibility for international crimes in Darfur', *Human Rights Watch*, vol. 17, no. 17(A).
- HRW (2008) *Collective Punishment. War Crimes and Crimes Against Humanity in the Ogaden Area of Ethiopia's Somali Region*. New York: Human Rights Watch.

- Huber, E., D. Rueschemeyer and J. D. Stephens (1993) 'The impact of economic development on democracy', *Journal of Economic Perspectives*, vol. 7, no. 3.
- Huff, W. G., G. Dewit and C. Oughton (2001) 'Building the developmental state: achieving economic growth through co-operative solutions: a comment on bringing politics back in', *Journal of Development Studies*, vol. 38, no. 1.
- Hughes, O. E. (1998) *Public Management and Administration: An Introduction*, 2nd edn. London: Macmillan.
- Hulme, D. and M. Turner (1990) *Sociology and Development: Theories, Policies and Practices*. London: Harvester Wheatsheaf.
- Huntington, S. R (1957) *The Soldier and the State: The Theory and Practice of Civil-Military Relations*, Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Huntington, S. R (1965) 'Political development and political decay', *World Politics*, vol. 17, no. 2.
- Huntington, S. P. (1968) *Political Order in Changing Societies*. New Haven, CN: Yale University Press.
- Huntington, S. P. (1971) 'The change to change', *Comparative Politics*, vol. 3, no. 2.
- Huntington, S. P. (1984) 'Will more countries become democratic?', *Political Science Quarterly*, vol. 99, no. 2.

- Huntington, S. P. (1987) 'The goals of development', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds), *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown.
- Huntington, S. P. (1991) *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century*. Norman: University of Oklahoma Press.
- Huntington, S. P. (1995) 'Reforming civil-military relations', *Journal of Democracy*, vol. 6, no. 4.
- Huntington, S. P. (1996) *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New York: Simon & Schuster.
- Huntington, S. P. and J. I. Dominguez (1975) 'Political development', in R. I. Greenstein and N. W. Polsby (eds), *Micropolitical Theory*, Handbook of Political Science, vol. 3. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Hurwitz, L. (1973) 'Contemporary approaches to political stability', *Comparative Politics*, vol. 3, no. 3.
- Hyden, G. (2006) *African Politics in Comparative Perspective*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Hymer, S. (1982) 'The multinational corporation and the law of uneven development', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'*. London: Macmillan.
- ICFTU (2006) *Annual Survey of Trade Union Rights Violations*. Brussels: International Confederation of Free Trade Unions.

- Ikelegbe, A. (2001) 'Civil society, oil and conflict in the Niger Delta region of Nigeria: ramifications of civil society for a regional resource struggle', *Journal of Modern African Studies*, vol. 39, no. 3.
- ILO (2007) 'Employment by sector', Geneva: International Labour Organization www.ilo.org/public/employment/strat/kilm.pdf
- Inglehart, R. and C. Welzel (2005) *Modernization, Cultural Change and Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Islam, N. (2004) '*Sifarish*, sycophants, power and collectivism: administrative culture in Pakistan', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 70, no. 2.
- Jackman, R. W. (1978) 'The predictability of *coups d'etat*: a model with African data', *American Political Science Review*, vol. 72, no. 4.
- Jackman, R. W. (1986) 'Explaining African *coups d'etat*', *American Political Science Review*, vol. 80, no. 1.
- Jacoby, U. (2007) 'Getting together. The new partnership between China and Africa for aid and trade', *Finance and Development*, vol. 44, no. 2.
- Jahan, R. (1973) *Pakistan: Failure in National Integration*. New York: Columbia University Press.
- Jain, R. B. (1992) 'Bureaucracy, public policy and socio-economic development'. in H. K. Asmerom, R. Hope and R. B. Jain (eds), *Bureaucracy and Development Policies in the Third World*. Amsterdam: VU University Press.
- Janowitz, M. (1970) *Political Conflict. Essays in Political Sociology*. Chicago: Quadrangle Books.

- Jansen, K. (2001) 'Thailand, the making of a miracle?', *Development and Change*, vol. 32, no. 2.
- Jaquette, J. S. (2001) 'Regional differences and contrasting views', *Journal of Democracy*, vol. 12, no. 3.
- Jessop, R. (1977) 'Recent theories of the capitalist state', *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1, no. 4.
- Johnson, T. H., R. O. Slater and P. McGowan (1986) 'Explaining African military coups d'etat', *American Political Science Review*, vol. 80, no. 1.
- Jones, D. M. (1997) *Political Development in Pacific Asia*. Cambridge: Polity Press.
- Judy, R.A.T. (1998) 'Islamiyya and the construction of the human being'. in A. S. Moussalli (ed.), *Islamic Fundamentalism: Myths and Realities*. Reading, MA: Ithaca Press.
- Kamat, S. (2004) 'The privatisation of public interest: theorizing NGO discourse in a neo-liberal era', *Review of International Political Economy*, vol. 11, no. 1.
- Kamrava, M. (1995) *Politics and Society in the Third World*. London: Routledge.
- Karl, T. L. (1996) 'Dilemmas of democratization in Latin America', in R. A. Camp (ed.), *Democracy in Latin America: Patterns and Cycles*. Wilmington: Scholarly Resources Inc.
- Kasfir, N. (1983) 'Relating class to state in Africa', *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 21, no. 3.

- Kasfir, N. (1998) 'Civil society, the state and democracy in Africa', *Journal of Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 36, no. 2.
- Kaufman, R. R., H. I. Chernotsky and D. S. Geller(1974) 'A preliminary test of the theory of dependency', *Comparative Politics*, vol. 7, no. 3.
- Kay, G. (1975) *Development and Underdevelopment: A Marxist Analysis*. London: Macmillan.
- Kedourie, E. (1992) *Politics in the Middle East*. Oxford: Oxford University Press.
- Kellas, J. G. (1991) *The Politics of Nationalism and Ethnicity*. London: Macmillan.
- 'Kendal' (1980) 'Kurdistan in Turkey', in G. Chaliand (ed.), *People Without a Country*. London: Zed Press.
- Keratnyky, A. (2002) 'Muslim countries and the democracy gap', *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 1.
- Kerr, P., (2002) 'Saved from extinction: evolutionary theorizing, politics and the state', *British Journal of Politics and International Relations*, vol. 4, no. 2.
- Kiely, R. (1995) *Sociology and Development: The Impasse and Beyond*. London: UCL Press.
- Kilson, M. L. (1963) 'Authoritarian and single-party tendencies in African polities', *WorldPolitics*, vol. 15, no. 1.
- Kohn, H. (1945) *The Idea of Nationalism: A Study of its Origins and Background*. London: Macmillan.

- Koonings, K. and D. Kruijt (2002) 'Military politics and the mission of nation building', in K. Koonings and D. Kruijt (eds), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*, London: Zed Books.
- Kostiner, J. (1997) 'State, Islam and opposition in Saudi Arabia: the post-Desert Storm phase', in B. Maddy-Weitzman and E. Inbar (eds), *Religious Radicalism in the Greater Middle East*. London: Frank Cass.
- Kothari, R. (1968) 'Tradition and modernity revisited', *Government and Opposition*, vol. 3, no. 2.
- Krasner, S.D. (1995) 'Compromising Westphalia', *International Security*, vol. 20, no. 3.
- Krause, K. (1996) 'Armaments and conflict: the causes and consequences of military development', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States*. London: Macmillan.
- Kuenzi, M. and G. Lambright (2001) 'Party system institutionalisation in 30 African countries', *Party Politics*, vol. 7, no. 4.
- Kurer, O. (1997) *The Political Foundations of Development Policies*. London: University Press of America.
- Laclau, E. (1971) 'Feudalism and capitalism in Latin America', *New Left Review*, no. 67, May/June.

- Lall, S. (1975) 'Is "dependence" a useful concept in analysing underdevelopment?', *World Development*, vol. 3, no. 4.
- Lane, R. (1994) 'Structural-functionalism reconsidered: a proposed research model', *Comparative Politics*, vol. 26, no. 4.
- LaPalombara, J. and M. Weiner (eds) (1966) *Political Parties and Political Development*. Princeton: Princeton University Press.
- Larrain, J. (1989) *Theories of Development: Capitalism, Colonialism and Dependency*. Cambridge: Polity Press.
- Lawson, L. (2003) 'Globalization and the African state', *Commonwealth and Comparative Politics*, vol. 41, no. 3.
- Leftwich, A. (1983) *Redefining Politics*. London: Methuen.
- Leftwich, A. (1993) 'Governance, democracy and development in the Third World', *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 3.
- Leftwich, A. (2000) *States of Development*. Cambridge: Polity Press.
- Lemarchand, R. (1981) 'Comparative political clientelism: structure, process and optic', in S. N. Eisenstadt and R. Lemarchand (eds), *Political Clientelism, Patronage and Development*, London: Sage.
- Levine, D. (1986) 'Religion and politics in contemporary historical perspective', *Comparative Politics*, vol. 19, no. 1.
- Levine, D. (1988) 'Assessing the impacts of liberation theology in Latin America', *The Review of Politics*, vol. 50, no. 2.
- Leys, C. (1975) *Underdevelopment in Kenya: The Political Economy of Neocolonialism*. London: Heinemann.

- Leys, C. (1976) 'The "overdeveloped" post-colonial state: a re-evaluation', *Review of African Political Economy*, vol. 5, no. 1.
- Leys, C. (1977) 'Underdevelopment and dependency: critical notes', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 7, no. 1.
- Leys, C. (1978) 'Capital accumulation, class formation and dependency – the significance of the Kenyan case', in R. Miliband and J. Saville (eds), *The Socialist Register, 1978*. London: Merlin Press.
- Leys, C. (1982) 'Samuel Huntington and the end of classical modernization theory', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of 'Developing Societies'*. London: Macmillan.
- Leys, C. (1996) *The Rise and Fall of Development Theory*. London: James Curry.
- Lijphart, A. (1984) *Democracies: Patterns of Majoritarian and Consensus Government in Twenty-One Countries*. New Haven, CN: Yale University Press.
- Linz, J. J. (1994) 'Presidential or parliamentary democracy: does it make a difference?', in J. J. Linz and A. Valenzuela (eds), *The Failure of Presidential Democracy*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Lipset, S. M. (1959) 'Some social requisites of democracy: economic development and political legitimacy', *American Political Science Review*, vol. 53, no. 1.
- Lipton, M. (1977) *Why People Stay Poor: Urban Bias in World Development*. London: Temple Smith.

- Little, W. (1997) 'Democratisation in Latin America, 1980-95', in D. Potter, D. Goldblatt, M. Kiloh and P. Lewis (eds), *Democratisation*. Cambridge: Polity Press.
- Lloyd, P. C. (1973) *Classes, Crises and Coups: Themes in the Sociology of Developing Countries*. London: Paladin.
- Long, N. (1977) *An Introduction to the Sociology of Rural Development*. London: Tavistock.
- Love, J. L. (1980) 'The "Third World": a response to Professor Worsley', *Third World Quarterly*, vol. 2, no. 2.
- Luan, T. D. (1996) 'Vietnam', in P. McCarney (ed.) *The Changing Nature of Local Government in Developing Countries*. Toronto: University of Toronto Centre for Urban and Community Studies and Federation of Canadian Municipalities.
- Luckham, R. (1991) 'Militarism: force, class and international conflict', in R. Little and M. Smith (eds), *Perspectives on World Politics*, 2nd edn. London: Routledge.
- Luckham, R. and G. White (1996) 'Introduction: democratizing the South'. in R. Luckham and G. White (eds), *Democratization in the South: The Jagged Wave*. Manchester: Manchester University Press.
- Luton, H. (1976) 'The satellite metropolis model: a critique', *Theory and Society*, vol. 3, no. 4. Mack, A. and R. Leaver (1979) 'Radical theories of underdevelopment: an assessment', in A.
- Mack, D. Plant and V. Doyle (eds), *Imperialism, Intervention and Development*. London: Croom Helm.

- Mackerass, C. (2001) 'Xinjiang at the turn of the century: the causes of separatism', *Central Asian Survey*, vol. 20, no. 3.
- Macpherson, C. B. (1966) *The Real World of Democracy*. Oxford: Clarendon Press.
- Mainwaring, S. (1992) 'Transitions to democracy and democratic consolidation: theoretical and comparative issues', in S. Mainwaring, G. O'Donnell and J. S. Valenzuela (eds), *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.
- Mainwaring, S. (1993) 'Presidentialism, multipartism and democracy: the difficult combination', *Comparative Political Studies*, vol. 26, no. 2.
- Mainwaring, S. (1998) 'Party systems in the Third Wave', *Journal of Democracy*, vol. 9, no. 3, July.
- Mainwaring, S. and T. R. Scully (1995) 'Introduction: party systems in Latin America', in S. Mainwaring and T. R. Scully (eds), *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*. Stanford: Stanford University Press.
- Mainwaring, S. and E. Zoco (2007) 'Political sequences and the stabilization of inter-party competition', *Party Politics*, vol. 13, no. 2.
- Mamuya, I. (2008) 'What has gone wrong?', *Development and Cooperation*, vol. 35, nos. 7-8.
- Manning, C. (2005) 'Assessing African party systems after the Third Wave', *Party Politics*, vol. 11, no. 6.

- Mazrui, A. A. (1976) 'Soldiers as traditionalisers: military rule and the re-Africanisation of Africa', *World Politics*, vol. 28, no. 2.
- McCourt, W. (2000) *Pay and Employment Reform in Developing and Transitional Societies*. New York: United Nations Research Institute for Social Development.
- McGowan, P. J. (1976) 'Economic dependence and economic performance in Black Africa', *Journal of Modern African Studies*, vol. 14, no. 1.
- McGowan, P. J. and T. H. Johnson (1984) 'African military *coups d'etat* and under-development: a quantitative historical analysis', *Journal of Modern African Studies*, vol. 22, no. 4.
- McGowan, P. J. and D. L. Smith (1978) 'Economic dependency in Black Africa: an analysis of competing theories', *International Organization*, vol. 32, no. 1.
- McMichael, P., J. Petras and R. Rhodes (1974) 'Imperialism and the contradictions of development', *New Left Review*, no. 85.
- McVey, R. (1984) 'Separatism and the paradoxes of the nation-state in perspective', in L. Joo-Jock and S. Vani (eds), *Armed Separatism in Southeast Asia*. Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.
- Meacham, C. E. (1999) 'Development administration and its alternatives in Latin America and the Caribbean: reforms and redirections', in K. M. Henderson and O. P. Dwivedi (eds), *Bureaucracy and the Alternatives in World Perspective*, Basingstoke: Macmillan.

- Meier, G. (1976) *Leading Issues in Economic Development*, 3rd edn. New York: Oxford University Press.
- Meillasoux, C. (1970) 'A class analysis of the bureaucratic process in Malawi', *Journal of Development Studies*, vol. 6. no. 2.
- Melsom, R. and H. Wolpe (1970) 'Modernisation and the politics of communal-ism', *American Political Science Review*, vol. 64, no. 4.
- Merkel, W. (1999) *Defective Democracies*, Working Paper 1999/132. Madrid: Juan March Institute.
- Merton, R. (1952) 'Bureaucratic structure and personality', in R. Merton et al. (eds) *Reader in Bureaucracy*. Glencoe, IL: Free Press.
- Migdal, J. S. (1974) *Peasants, Politics and Revolution: Pressures toward Political and Social Change in the Third World*. Princeton: Princeton University Press.
- Migdal, J. S. (1988) *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Migdal, J. (1996) 'Integration and disintegration: an approach to society formation', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States*. London: Macmillan.
- Migdal, J. S., A. Kohli and V. Shue (eds) (1994) *State Power and Social Forces: Domination and Transformation in the Third World*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Milne, R. S. (1972) 'Decision-making in developing countries', *Journal of Comparative Administration*, vol. 3, no. 4.
- Misra, A. (2000) 'Tibet: in search of a resolution', *Central Asian Survey*, vol. 19, no. 1.
- Mitra, S. K. (1995) 'The rational politics of cultural nationalism: subnational movements of South Asia in comparative perspective', *British Journal of Political Science*, vol. 25, no. 1.
- Mohammed, N. A. L. (1999) 'Civil wars and military expenditures: a note'. paper to Conference of World Bank's Development Economics Research Group, Washington.
- Moore, B. (1973) *Social Origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World*. Harmondsworth: Penguin.
- Moore, M. (1996) 'Is democracy rooted in material prosperity?', in R. Luckham and G. White (eds), *Democratization in the South: The Jagged Wave*. Manchester: Manchester University Press.
- Moore, M. and J. Putzel (1999) *Politics and Poverty*. Background Paper for the World Development Report 2000/1. Washington: The World Bank.
- Morgenstern, S. (2001) 'Organized factions and disorganised parties. Electoral incentives in Uruguay', *Party Politics*, vol. 7, no. 2.
- Morgenthau, R. S. (1964) *Political Parties in French-Speaking West Africa*. Oxford: Clarendon Press.

- Mouzelis, N. (1989) 'State and politics in the parliamentary semi-periphery', in C. Thomas and P. Saravanamuttu (eds), *The State and Instability in the South*. London: Macmillan.
- Muller, E. N. (1988) 'Democracy, economic development and income inequality', *American Sociological Review*, vol. 53, no. 1.
- Muller, E. N. and M. A. Seligson (1987) 'Inequality and insurgency', *American Political Science Review*, vol. 81, no. 2.
- Muller, E. N., M. A. Seligson and H. Fu (1989) 'Land inequality and political violence', *American Political Science Review*, vol. 83, no. 2.
- Munck, R. (2003) *Contemporary Latin America*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Muni, S. D. (1979) 'The Third World: concept and controversy', *Third World Quarterly*, vol. 1, no. 3.
- Nafziger, E. W. (1972) 'Economic aspects of the Nigerian civil war', in R. Higham (ed.), *Civil Wars in the Twentieth Century*. Lexington: University of Kentucky Press.
- Nafziger, E. W. and W. L. Richter (1976) 'Biafra and Bangladesh: the political economy of secessionist conflict', *Journal of Peace Research*, vol. 13, no. 2.
- Nanto, D. K. and E. Chanlett-Avery (2008) *The North Korean Economy: Leverage and Policy Analysis*, Washington, DC: Congressional Research Service.
- Nash, M. (1963) 'Approaches to the study of economic growth', *Journal of Social Issues*, vol. 29, no. 1.

- Neuberger, B. (2006) 'African nationalism', in G. Delanty and K. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism*, London: Sage Publications.
- Niles, K. J. (1999) 'Economic adjustment and targeted social spending: the role of political institutions', Background Paper for the World Development Report 2000/2001. Washington, DC: The World Bank.
- Nkrumah, K. (1965) *Neo-Colonialism: The Last Stage of Imperialism*. London: Nelson.
- Nordlinger, E. (1987) 'Taking the state seriously', in M. Weiner and S. P. Huntington (eds). *Understanding Political Development*. Boston: Little, Brown.
- Norris, P. and R. Inglehart (2004) *Sacred and Secular. Religion and Politics Worldwide*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Nove, A. (1974) 'On reading Andre Gunder Frank', *Journal of Development Studies*, vol. 10, nos. 3-4.
- Nurse-Bray, P. (1983) 'Consensus and community: the theory of African one-party democracy', in G. Duncan (ed.), *Democratic Theory and Practice*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Nyerere, J. K. (1973) *Freedom and Development*. London: Oxford University Press.
- O'Brien, D. C. (1972) 'Modernisation, order and the erosion of a democratic ideal: American political science 1960-70', *Journal of Development Studies*, vol. 8, no. 4.

- O'Brien, P. J. (1975) 'A critique of Latin American theories of dependency', in I. Oxaal, T. Barnett and D. Booth (eds), *Beyond the Sociology of Development. Economy and Society in Latin America and Africa*. London: Routledge & Kegan Paul.
- O'Connor, J. (1970) 'The meaning of economic imperialism'. in R. I. Rhodes (ed.). *Imperialism and Underdevelopment*. New York: Monthly Review Press.
- O'Donnell, G. (1979) 'Tensions in the bureaucratic authoritarian state and the question of democracy', in D. Collier (ed.), *The New Authoritarianism in Latin America*. Princeton: Princeton University Press.
- O'Donnell, G. (1992) 'Transitions, continuities and paradoxes', in S. Mainwaring, G. O'Donnell and J. S. Valenzuela (eds), *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.
- O'Donnell, G. (1998) *Polyarchies and the (Un)rule of Law in Latin America*. Working Paper 1998/125. Madrid: Juan March Institute.
- O'Kane, R. H. T. (1981) 'A probabilistic approach to the causes of *coups d'etat*', *British Journal of Political Science*, vol. 11, no. 3.
- O'Kane, R. H. T. (1986) 'Explaining African *coups d'etat*'. *American Political Science Review*, vol. 80, no. 1.
- Olson, M. (1963) 'Rapid growth as a destabilising force', *Journal of Economic History*, vol. 23, no. 4.

- Omid, H. (1992) 'Theocracy or democracy? The critics of "westoxification" and the politics of fundamentalism in Iran', *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 4.
- Onis, Z. (1991) "The logic of the developmental state', *Comparative Politics*, vol. 24, no. 1.
- Oommen, T. K. (2006) 'Nation and nationalism in South Asia', in G. Delanty and K. Kumar (eds), *The SAGE Handbook of Nations and Nationalism*, London: Sage Publications.
- Orridge, A. W. (1981) 'Uneven development and nationalism', *Political Studies*, vol. 29, nos 1&2, March and June.
- Ortiz, R. D. (2002) 'Insurgent strategies in the post-cold war: the case of the Revolutionary Armed Forces of Colombia', *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 25, no. 2.
- Oyediran, O. and A. Agbaje (1991) 'Two-partyism and democratic transition in Nigeria', *Journal of Modern African Studies*, vol. 29, no. 2.
- Ozkirimli, U. (2000) *Theories of Nationalism. A Critical Introduction*, Basingstoke: Palgrave.
- Parsa, M. (2000) *States, Ideologies and Social Revolutions*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Parsons, T. (1951) *The Social System*. Glencoe, IL: Free Press.
- Parsons, T. (1960) *Structure and Process in Modern Societies*. Chicago, IL: Free Press.

- Parsons, T. (1966) *Societies: Evolutionary and Comparative Perspectives*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Payne, S. (1975) *Basque Nationalism*. Reno: University of Nevada Press.
- Peeler, J. (1998) *Building Democracy in Latin America*. London: Lynne Rienner.
- Pempel, T. J. (1999) 'The developmental regime in a changing world economy', in M. Woo-Cumings (ed.), *The Developmental State*. Ithaca, NY: Cornell University Press.
- Perlmutter, A. (1971) 'The praetorian state and the praetorian army: toward a taxonomy of civil-military relations in developing polities', in J. L. Finkle and R. W. Gable (eds), *Political Development and Social Change*, 2nd edn. London: John Wiley.
- Peters, B. G. (2005) *Institutional Theory in Political Science*. London: Continuum.
- Petras, J. F. (1975) 'New perspectives on imperialism and social classes in the periphery', *Journal of Contemporary Asia*, vol. 5, no. 3.
- Petras, J. F. (1981) *Class, State and Power in the Third World*. London: Zed Press.
- Petras, J. (2006) "'Centre-left" regimes in Latin America: history repeating itself as farce?', *Journal of Peasant Studies*, vol. 33, no. 2.
- Phadnis, U. and R. Ganguly (2001) *Ethnicity and Nation-Building in South Asia*. London: Sage.
- Philip, G. (1984) 'Military-authoritarianism in South America: Brazil, Chile, Uruguay and Argentina', *Political Studies*, vol. 32, no. 1.

- Philip, G. (1990) 'The political economy of development', *Political Studies*, vol. 38, no. 3.
- Philip, G. (2003) *Democracy in Latin America. Surviving Conflict and Crisis?*, Cambridge: Polity Press.
- Phillips, A. (1977) 'The concept of "development"', *Review of African Political Economy*, vol. 8, January-April.
- Pinkney, R. (1993) *Democracy in the Third World*. Buckingham: Open University Press.
- Polese, M. (1985) 'Economic integration, national policies and the rationality of regional separatism', in E. A. Tiryakian and R. Rogowski (eds), *New Regionalisms of the Developed West*. London: Allen & Unwin.
- Polidano, C. (2001) 'Don't discard state autonomy: revisiting the East Asian experience of development', *Political Studies*, vol. 49, no. 3.
- Posner, D. N. and D. J. Young (2007) 'The institutionalization of political power in Africa', *Journal of Democracy*, vol. 18, no. 3.
- Post, K. (1972) "'Peasantisation" and rural political movements in western Africa', *European Journal of Sociology*, vol. 13, no. 2.
- Posusney, M. P. (2005) 'The Middle East's democracy deficit in comparative perspective', in M. P. Posusney and M. P. Angrist (eds), *Authoritarianism in the Middle East. Regimes and Resistance*. London: Lynne Rienner.
- Potter, D. (1992) 'Democratization in Asia', in D. Held (ed.), *Prospects for Democracy: North, South, East, West*. Cambridge: Polity Press.

- Potter, D., D. Goldblatt, M. Kiloh and P. Lewis (eds) (1997) *Democratization*. Cambridge: Polity Press.
- Powell, J. D. (1970) 'Peasant society and clientelist politics', *American Political Science Review*, vol. 64, no. 2.
- Power, T. J. and M. J. Gasiorowski (1997) 'Institutional design and democratic consolidation in the Third World', *Comparative Political Studies*, vol. 30, no. 2.
- Pratt, R. P. (1973) 'The underdeveloped political science of development', *Studies in Comparative International Development*, vol. 8, no. 1.
- Przeworski, A. (1986) 'Some problems in the study of the transition to democracy', in G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead (eds). *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Przeworski, A. (1995) *Sustainable Democracy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Przeworski, A., M. E. Alvarez, J. A. Cheibub and F. Limongi (2000) *Democracy and Development: Political Institutions and Well-Being in the World, 1950-1990*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Putnam, R. D. (1967) 'Toward explaining military intervention in Latin American politics', *World Politics*, vol. 20, no. 1.
- Pye, L. W. (1966) *Aspects of Political Development*. Boston: Little, Brown.

- Pye, L. W. (1971) 'Armies in the process of political modernisation', in J. L. Finkle and R. W. Gable (eds), *Political Development and Social Change*, 2nd edn. London: John Wiley.
- Ram, H. (1997) 'Exporting Iran's Islamic revolution: steering a path between Pan-Islam and nationalism', in B. Maddy-Weitzman and E. Inbar (eds), *Religious Radicalism in the Greater Middle East*. London: Frank Cass.
- Randall, V. (1988) *Political Parties in the Third World*. London: Sage.
- Randall, V. (2004) 'Using and abusing the concept of the Third World: geopolitics and the comparative study of political development', *Third World Quarterly*, vol. 25, no. 1.
- Rapaport, D. C. (1962) 'A comparative theory of military and political types', in S. P. Huntington (ed.), *Changing Patterns of Military Politics*, International Yearbook of Political Behavior Research, vol. 3. Glencoe, IL: Free Press.
- Ray, D. (1973) 'The dependency model of Latin American underdevelopment: three basic fallacies', *Journal of Interamerican Studies and World Affairs*, vol. 15, no. 1.
- Reilly, C. A. (ed.) (1995) *New Paths to Democratic Development in Latin America: The Rise of NGO-Municipal Collaboration*. London: Lynne Rienner.
- Rejai, M. and C. H. Enloe (1969) 'Nation-state and state-nations', *International Studies Quarterly*, vol. 13, no. 2.

- Rhodes, R. I. (1968) 'The disguised conservatism in evolutionary development theory', *Science and Society*, vol. 32, no. 3.
- Riggs, F. W. (1957) 'Agraria and Industria', in W. J. Siffin (ed.) *Toward the Comparative Study of Public Administration*. Bloomington, IL: Indiana University Press.
- Riggs, F. W. (1963) 'Bureaucrats and political development', in J. LaPalombara (ed.) *Bureaucracy and Political Development*. Princeton: Princeton University Press.
- Riggs, F. W. (1964) *Administration in Developing Countries: The Theory of Prismatic Society*. Boston: Houghton Mifflin.
- Riley, S. P. (1991) *The Democratic Transition in Africa: An End to the One-Party State?*, Conflict Studies 245. London: Research Institute for the Study of Conflict and Terrorism.
- Riley, S. P. (1992) 'Political adjustment or domestic pressure: democratic politics and political choice in Africa', *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 3.
- Robinson, W. I. (1998) '(Mal)Development in Central America: globalisation and social change', *Development and Change*, vol. 29, no. 3.
- Robinson, W. I. (1999) 'Latin America in the age of inequality: confronting the new "Utopia"', *International Studies Review*, vol. 1, no. 3.
- Robinson, W. I. (2001) 'Social theory and globalisation: the rise of a transnational state' *Theory and Society*, vol. 30, no. 2.

- Robles, A. C. (2008) 'Whose service?', *Development and Cooperation*, vol. 35, nos. 7-8.
- Roniger, L. (1994a) 'The comparative study of clientelism and the changing nature of civil society in the contemporary world', in L. Roniger and A. Gunes-Ayata (eds), *Democracy, Clientelism and Civil Society*. London: Lynne Rienner.
- Roniger, L. (1994b) 'Conclusions: the transformation of clientelism and civil society', in L. Roniger and A. Gunes-Ayata (eds), *Democracy, Clientelism and Civil Society*. London: Lynne Rienner.
- Rosen, G. and W. Jones (1979) 'The radical theory of development', in A. Mack, D. Plant and U. Doyle (eds), *Imperialism, Intervention and Development*. London: Croom Helm.
- Rothstein, R. L. (1977) *The Weak in the World of the Strong: The Developing Countries in the International System*. New York: Columbia University Press.
- Rouquie, A. (1986) 'Demilitarization and the institutionalisation of military-dominated politics in Latin America', in G. O'Donnell, P. C. Schmitter and L. Whitehead (eds), *Transitions from Authoritarian Rule*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Rowat, D. C. (1990) 'Comparing bureaucracies in developed and developing countries: a statistical analysis', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 56, no. 2.
- Roxborough, I. (1979) *Theories of Underdevelopment*. London: Macmillan.

- Rueschmeyer, D. (1991) 'Different methods - contradictory results? Research on development and democracy', in C. C. Ragin (ed.), *Issues and Alternatives in Comparative Social Research*. Leiden: Brill.
- Rueschmeyer, D., E. H. Stephens and J. D. Stephens (1992) *Capitalist Development and Democracy*. London: Polity Press.
- Russett, B. M. (1964) 'Inequality and instability: the relation of land tenure to politics', *World Politics*, vol. 16, no. 3.
- Rustow, D. A. (1967) *A World of Nations: Problems of Political Modernisation*. Washington, DC: The Brookings Institution.
- Sandbrook, R. (1976) 'The crisis in political development theory', *Journal of Development Studies*, vol. 12, no. 2.
- Sandschneider, E. (1991) 'Successful economic development and political change in Taiwan and South Korea', in J. Manor (ed.), *Rethinking Third World Politics*. London: Longman.
- Sangmpan, S. N. (2007) 'Politics rules: the false primacy of institutions in developing countries', *Political Studies*, vol. 55, no. 1.
- Sartori, G. (1970) 'Concept misinformation in comparative politics', *American Political Science Review*, vol. 64, no. 4.
- Saul, J. (1974) 'The state in post-colonial societies: Tanzania', in R. Miliband and J. Saville (eds), *The Socialist Register, 1974*. London: Merlin Press.

- Schedler, A. (2001) 'Taking uncertainty seriously: the blurred boundaries of democratic transition and consolidation', *Democratization*, vol. 8, no. 4.
- Schuurman, F. J. (1993) 'Introduction: development theory in the 1990s', in F. J. Schuurman (ed.), *Beyond the Impasse: New Directions in Development Theory*. London: Zed Books.
- Seers, D. (1981) 'Development options: the strengths and weaknesses of dependency theories in explaining a government's room to manoeuvre', in D. Seers (ed.), *Dependency Theory: A Critical Reassessment*. London: Francis Pinter.
- Shanin, T. (1982) 'Class, state and revolution: substitutes and realities', in H. Alavi and T. Shanin (eds), *Introduction to the Sociology of Developing Societies*. London: Macmillan.
- Shivji, I. G. (1973) 'Tanzania: the silent class struggle', in L. Cliffe and J. S. Saul (eds), *Socialism in Tanzania*. Nairobi: East African Publishing House.
- Shivji, I. G. (1976) *Class Struggles in Tanzania*. London: Heinemann.
- Singer, J. D. (1996) 'Armed conflict in the former colonial regions: from classification to explanation', in L. van de Goor, K. Rupesinghe and P. Sciarone (eds), *Between Development and Destruction: An Enquiry into the Causes of Conflict in Post-Colonial States*. London: Macmillan.
- SIPRI (2005) *SIPRI Yearbook, 2005*. Stockholm: Stockholm International Peace Research Institute.

- Sirowy, L. and A. Inkeles (1991) 'The effect of democracy on economic growth and inequality', in A. Inkeles (ed.), *On Measuring Democracy: Its Consequences and Concomitants*. New Brunswick: Transaction Books.
- Smith, A. D. (1971) *Theories of Nationalism*. London: Duckworth.
- Smith, A. D. (1979) 'Towards a theory of ethnic separatism', *Ethnic and Racial Studies*, vol. 2, no. 1.
- Smith, A. D. (1995) *Nations and Nationalism in a Global Era*. Cambridge: Polity Press.
- Smith, A. D. (2001) 'Nations and history', in M. Guibernau and J. Hutchinson (eds), *Understanding Nationalism*. Cambridge: Polity Press.
- Smith, B. C. (1988) *Bureaucracy and Political Power*. Brighton: Wheatsheaf.
- Smith, B. C. (2007) *Good Governance and Development*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.
- Smith, M. (2002) 'Army politics as an historical legacy: the experience of Burma', in K. Koonings and D. Kruijt (eds.), *Political Armies. The Military and Nation Building in the Age of Democracy*. London: Zed Books.
- Snyder, L. L. (1976) *Varieties of Nationalism: A Comparative Study*. Hinsdale: Dryden Press.
- So, A. Y. (1990) *Social Change and Development: Modernization, Dependency and World System Theories*. London: Sage.

- Soeters, J. L. and M. T. Tessema (2004) 'Public management in developing countries', *International Review of Administrative Sciences*, vol. 70, no. 4.
- Sridharan, E. and A. Varshney (2001) 'Toward moderate pluralism: political parties in India', in L. Diamond and R. Gunther (eds), *Political Parties and Democracy*, Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Stein, H. (1985) 'Theories of the state in Tanzania: a critical assessment', *Journal of Modern African Studies*, vol. 23, no. 1.
- Stockton, H. (2001) 'Political parties, party systems and democracy in East Asia', *Comparative Political Studies*, vol. 34, no. 1.
- Strange, S. (1996) *The Diffusion of Power in the World Economy*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Sutcliffe, B. (1972) 'Imperialism and industrialization in the Third World' in R. Owen and B. Sutcliffe (eds), *Studies in the Theory of Imperialism*, London: Longman.
- Symmons-Symonolewicz, K. (1965) 'Nationalist movements: an attempt at a comparative typology', *Comparative Studies in Society and History*, vol. 7, no. 2.
- Taylor, D. (2005) 'Religion and politics', in D. T. Hagerty (ed.), *South Asia in World Politics*, Lanham, MD: Rowan & Littlefield.
- Taylor, J. G. (1979) *From Modernisation to Modes of Production: A Critique of the Sociologies of Development and Underdevelopment*. London: Macmillan.

- Therborn, G. (1979) 'The travail of Latin American *democracy*', *New Left Review*, nos. 113—14, January-April.
- Tinker, H. (1981) 'The nation-state in Asia', in L. Tivey (ed.), *The Nation-State: The Formation of Modern Politics*. Oxford: Martin Robertson.
- Tipps, D. (1973) 'Modernization theory and the comparative study of societies: a critical perspective', *Comparative Studies in Society and History*, vol. 15, no. 2.
- Toye, J. (1987) *Dilemmas of Development: Reflections on the Counter-Revolution in Development Theory and Policy*. Oxford: Blackwell.
- Transparency International (2007) *Global Corruption Barometer 2007*, www.transparency.org/policy_research/surveys_indeces/gcb
- Turner, M. and J. Halligan (1999) 'Bureaucracy and the alternatives in East and Southeast Asia', in K. M. Henderson and O. P. Dwivedi (eds), *Bureaucracy and the Alternatives in World Perspective*. Basingstoke: Macmillan.
- Turner, M. and D. Hulme (1997) *Governance, Administration and Development: Making the State Work*. London: Macmillan.
- Twitchett, K. J. (1965) 'Colonialism: an attempt at understanding imperial, colonial and neo-colonial relationships', *Political Studies*, vol. 13, no. 3.
- UNDP (1993) *Human Development Report 1993*. Oxford: Oxford University Press.

- UNDP (1999) *Debt and Sustainable Human Development*. Technical Advisory Paper No. 4. New York: United Nations Development Programme.
- UNDP (2001) *Human Development Report 2001: Making New Technologies Work for Human Development*. New York: United Nations Development Programme.
- UNDP (2006) *Human Development Report 2006. Beyond Security: Power, Poverty and the Global Water Crisis*. New York: United Nations Development Programme.
- UNDP (2007) *Human Development Report 2007/2008: Fighting Climate Change. Human Solidarity in a Divided World*. New York: United Nations Development Programme.
- Valenzuela, J. S. (1992) 'Democratic consolidation in post-transitional settings: notion, process and facilitating conditions', in S. Mainwaring, G. O'Donnell and J. S. Valenzuela (eds), *Issues in Democratic Consolidation: The New South American Democracies in Comparative Perspective*. Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press.
- Vanley, I. S. (1980) 'Kurdistan in Iraq', in G. Chaliand (ed.), *People Without a Country*. London: Zed Press.
- Varma, B. N. (1980) *The Sociology and Politics of Development: A Theoretical Study*. London: Routledge & Kegan Paul.
- Vengroff, R. (1977) 'Dependency and underdevelopment in Black Africa: an empirical test', *Journal of Modern African Studies*, vol. 15, no. 4.

- Wallerstein, I. (1960) 'Ethnicity and national integration in West Africa', *Cahiers d'Etudes Africaines*, no. 3, October.
- Wallis, M. (1989) *Bureaucracy: Its Role in Third World Development*. London: Macmillan.
- Ware, A. (1996) *Political Parties and Party Systems*. Oxford: Oxford University Press.
- Warren, B. (1973) 'Imperialism and capitalist industrialization', *New Left Review*, no. 81.
- Warren, B. (1980) *Imperialism: Pioneer of Capitalism*. London: New Left Books.
- Webber, M. (1993) 'The Third World and the dissolution of the USSR', *Third World Quarterly*, vol. 13, no. 4.
- Weber, H. (2004) 'The "new economy" and social risk: banking on the poor?', *Review of International Political Economy*, vol. 11, no. 2.
- Weiner, M. (1965) 'Political integration and political development', *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, no. 358, March.
- Weiner, M. (1987) 'Empirical democratic theory', in M. Weiner and E. Ozbundun (eds) *Competitive Elections in Developing Countries*. Durham, NC: Duke University Press.
- Weiss, L. (1998) *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era*. Cambridge: Polity Press.
- Weiss, L. and J. M. Hobson (1995) *States and Economic Development: A Comparative Historical Analysis*. Cambridge: Polity Press.

- Wells, A. (1974) 'The *coup d 'etat* in theory and practice: independent Black Africa in the 1960s', *American Journal of Sociology*, vol. 79, no. 4.
- Westlake, M. (1991) 'The Third World (1950-1990) RIP', *Marxism Today*, August.
- Whalen, G. (1996a) 'Analysing women in the politics of the Third World', in H. Afshar (ed.), *Women and Politics in the Third World*. London: Routledge.
- Whalen, G. (1996b) *Gender in Third World Politics*. Boulder, CO: Lynne Rienner.
- Whitaker, B. E. (2007) 'Exporting the Patriot Act? Democracy and the "war on terror" in the Third World'. *Third World Quarterly*, vol. 28, no. 5.
- White, C. P. (1974) 'The Vietnamese revolutionary alliance: intellectuals, workers and peasants', in J. W. Lewis (ed.), *Recent Rebellion and Communist Revolution in Asia*. Stanford: Stanford University Press.
- White, G. (1984) 'Developmental states and socialist industrialization in the Third World', *Journal of Development Studies*, vol. 21, no. 1.
- White, G. (1996) 'Civil society, democratisation and development', in R. Luckham and G. White (eds), *Democratization in the South: The Jagged Wave*. Manchester: Manchester University Press.
- White, G. (1998) 'Constructing a democratic developmental state', *Democratization*, vol. 5, no. 3.

- Whitehead, L. (1986) 'International aspects of democratization', in G. O'Donnell, P. Schmitter and L. Whitehead (eds), *Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press.
- Williams, D and T. Young (1994) 'Governance, the World Bank and liberal theory', *Political Studies*, vol. 42, no. 1.
- Wiseman, J. A. (1996) *The New Struggle for Democracy in Africa*. Aldershot: Avebury Press.
- Woddis, J. (1977) *Armies and Politics*. London: Lawrence & Wishart.
- Wolf-Phillips, L. (1987) 'Why Third World?', *Third World Quarterly*, vol. 1, no. 1.
- Wolfe, E.R. (1968) *Peasant Wars of the Twentieth Century* New York: Harper & Row.
- Wood, G. D. (1977) 'Rural development and the post-colonial state: administration and the peasantry in the Kosi region of North-East Bihar, India', *Development and Change*, vol. 8, no. 3.
- Wood, G. D. (1984) 'State intervention and bureaucratic reproduction: comparative thoughts', *Development and Change*, vol. 15, no. 1.
- Wood, G. D. (2000) 'Prisoners and escapees: improving the institutional responsibility square in Bangladesh', Institute for International Policy Analysis, University of Bath.
- Wood, J. R. (1981) 'Secession: a comparative analytical framework', *Canadian Journal of Political Science*, vol. 14, no. 1.

- World Bank (1990) *World Development Report 1990: Poverty*. Oxford: Oxford University Press.
- World Bank (1991) *World Development Report 1991: The Challenge of Development*. Oxford: Oxford University Press.
- World Bank (1993) *World Development Report 1993: Investing in Health*. Oxford: Oxford University Press.
- World Bank (1997) *World Development Report 1997: The State in a Changing World*. Washington, DC: The World Bank.
- World Bank (1999) *Global Economic Prospects and the Developing Countries 1998/99. Beyond Financial Crisis*, Washington, DC: The World Bank.
- World Bank (2001a) *Global Development Finance 2001: Building Conditions for Effective Development Finance*. Washington, DC: The World Bank.
- World Bank (2001b) *World Development Indicators 2001*. Washington, DC: The World Bank.
- World Bank (2001c) *World Development Report 2000-2001: Attacking Poverty*. New York: Oxford University Press.
- World Bank (2006) *World Development Report 2006: Equity and Development*, Washington, DC: The World Bank.
- World Bank (2007a) *Global Economic Prospects 2007: Managing the Next Wave of Globalization*. Washington, DC: The World Bank.
- World Bank (2007b) *World Development Indicators, 2007*. Washington, DC: World Bank.

- World Bank (2007c) *World Development Report 2007. Development and the Next Generation*. Washington, DC: World Bank.
- World Bank (2008a) *Rising Food Prices: Policy Options and World Bank Response*. Washington, DC: World Bank.
<http://go.worldbank.org/QLBJFC7X10>
- World Bank (2008b) *World Development Report 2008. Agriculture for Development*. Washington, DC: The World Bank.
- Worsley, P. (1984) *The Three Worlds: Culture and World Development*. London: Weidenfeld & Nicolson.
- Worthley, J. A. and K. K. Tsao (1999) 'Reinventing government in China: a comparative analysis', *Administration and Society*, vol. 31, no. 5.
- Wriggins, H. (1966) 'National integration', in M. Weiner (ed.), *Modernization*. New York: Basic Books.
- Wright, R. (1996) 'Islam and liberal democracy: two visions of Reformation', *Journal of Democracy*, vol. 7, no. 2.
- Wright, T. P. (1976) 'South Asian Separatist Movements', in W. H. Morris-Jones (ed.), *The Politics of Separatism*, Collected Seminar Papers no. 19. London: University of London Institute of Commonwealth Studies.
- Yanai, N. (1999) 'Why do political parties survive?: an analytical discussion', *Party Politics*, vol. 5, no. 1.

Ziemann, W. and M. Lanzendorfer (1977) 'The state in peripheral societies', in R. Miliband and J. Saville (eds). *The Socialist Register 1977*. London: Merlin Press.

Zubaida, S. (1978) 'Theories of nationalism', in G. Littlejohn (ed.), *Power and the State*. London: Croom Helm.

المؤلف فى سطور

بى. سى. سمىث

الپروفیسور بى. سى. سمىث هو أستاذ السیاسة الفخرى بجامعة دنڈى Dundee University، بالمملكة المتحدة، وأستاذ السیاسة الزائر بجامعة إكستر Exeter University، بالمملكة المتحدة أيضا. ومن مؤلفاته الأخرى: *Good Governance and Development* [حسُن التنظيم والإدارة والتنمية].

المترجم فى سطور

خليل كلفت

خليل كلفت كاتب ومترجم مصرى، كتب العديد من مقالات النقد الأدبى وقليلًا جدًا من القصص القصيرة فى النصف الثانى من الستينيات. وفى النصف الثانى من السبعينيات كتب (باسم قلم) العديد من المقالات والكتب فى مختلف مجالات السياسة المصرية والعربية والعالمية والمسألة الزراعية فى مصر ومسألة القومية العربية وغيرها. يعمل منذ بداية الثمانينيات فى مجال إعداد المعاجم اللغوية، والترجمة عن الإنجليزية والفرنسية، حيث ترجم العديد من الكتب فى مجالات الأدب والنقد الأدبى والسياسة والفكر، كما نشر العديد من المقالات والدراسات السياسية والثقافية واللغوية ومنها كتاب "من أجل نحو عربى جديد". ومن ترجماته فى مجال الفكر السياسى والاقتصادى والفلسفى كُتِب: "مدرسة فرانكفورت: نشأتها ومغزاها - وجهة نظر ماركسية"، "تغريب العالم: دراسة حول دلالة ومغزى وحدود تميمط العالم"، "مصير العالم الثالث"، "الأساطير والميثولوجيات السياسية"، "انهيار النموذج السوفييتى - الأسباب والنتائج"، "حروب القرن الحادى والعشرين : مخاوف وأخطار جديدة"، "تجارة عادلة للجميع"، وشارك فى ترجمة جماعية لمجلدين من مجلّات "جامعة كل المعارف" و "معجم الماركسية النقدى"، كما ترجم كتاب "عالم جديد" (بالاشتراك مع على كلفت). يصدر له قريبا عن المركز القومى للترجمة: النظام القديم والثورة الفرنسية، تأليف: أليكسى دو توكفيل، و: الأيديولوجيات السياسية الحديثة، تأليف: أندرو فنسنت.

التصحيح اللغوى: رجب عبد الوهاب

الإشراف الفنى: حسن كامل

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب